

علال الفاسي
الحركات الاستقلالية في المغرب العربي
طبعة جديدة
مؤسسة علال الفاسي



عـلال الفاسي

الحركات الاستقلالية في المغرب العربي

طبعة جديدة

مؤسسة علال الفاسي

الطبعة السادسة مصححة 2003



الإيداع القانوني رقم : 2003/1743

ردمك 3 - 0596 - 0 - 9954

فاتحة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

« ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم فى الأرض ونرى فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون » .

قرآن كريم

يرجع الفضل الأول فى تأليف هذا الكتاب لتوجيه الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية ، فقد قررت استكتاب أدباء العرب عدة موضوعات ترجع لتصوير الحالة الحاضرة فى العالم العربى . وبناء على ذلك طلب منى رئيسها الأستاذ الكبير أحمد أمين بك أن أكتب للجامعة فصلا عن (الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى) .

وقد رأيت أن موضوعا بالغ الأهمية مثل هذا لا يكفى فيه فصل واحد تنشره إحدى المجلات أو يطبع ضمن مجموعة تحتوى على فصول متنوعة ، فقررت أن أكتب خلاصة وافية عن المقاومة المغربية فى شتى صورها الحربية والدبلوماسية والسياسية أعرضها على الناس ضمن كتاب خاص ، ثم استخرج منه فصلا مختصرا يفى بالحاجة التى قصدتها الإدارة الثقافية ، وهكذا تم هذا المؤلف الذى أقدمه اليوم للجامعة العربية وأنصارها .

وقد توخيت فى هذا العمل غايات قومية عديدة . أولاها أن [illegible]

العربيـة عموما والمغربية خصوصا بالأطوار التى مرت فيها حركة بلادنا ، والمجهودات التى بذلها مؤسسو هذه الحركة ومنفذوها المتعاقبون ليكون لهم فى ذلك عبرة طيبة وقدوة حسنة ، وليسهل عليهم أن يجعلوا مما يبذلونه من جهد فى سبيل تحرير أمتهم وبعثها امتداداً لسلسلة منسجمة الحلقات محكمة الإفراغ يتمم بعضها بعضا ، ويكون اللاحق منها والسابق عناصر تناسق تلقائى شبيه بهذه الأنغام الموسيقية التى يجعل منها التناسق وحدة بديعة وكلية رفيعة .

وثانيتها : أن أعرف العرب وخاصة المسؤولين منهم بما لا يزالون يجهلونه من أمانى الأمة المغربية وما تبذله فى سبيل تحقيقها ؛ لأن ذلك سيعرفهم عن يقين بالأبعاد النائية التى يجاهدون من أجلها مع غايتنا نحن ، وسيوضح لهم ضرورة تنسيق الكفاح العربى وإن تعددت ألوانه واختلفت مظاهره ، وذلك من شأنه أن يساعد على تكوين الشمول فى التفكير العربى حتى لا يبقى كل إقليم من أقاليم الأمة العربية ينظر لمصالحه الخاصة وحدها ، وهى فى الحقيقة جزء من صالح عام عربى ، وحينئذ يتسنى للجامعة العربية أن تسوق السبعين مليونا من العرب لخطيرة كفاح قوى من أجل التحرر الكامل والانبعاث العظيم .

أما الثالثة : فهى إقامة الحجة أمام الرأى العام الدولى على أن شعوب المغرب العربى لم تقبل أبدا الاحتلال الأجنبى وعلى أن القوات القاهرة والأساليب السياسيه الماكرة كلها لم تستطع أن ترضى المغاربة بالحقيقة المرة التى هى حكم الفرنسيين والاسبانيين لبلادنا ، وهذا الصراع الذى يجليه للناس هذا الكتاب دون أن يكتم بواعثه وعوامل تطوره أعظم حجة على أن مشكلات المغرب العربى ليس لها إلا حل واحد هو الحل المعقول العادل ؛ غياب عهد الاستعمار ، وإشراق عصر الاستقلال التام الكامل .

ولقد بذلت جهدى فى أن أكون أثناء تجلية الأحداث التى مرت فى هذه الفترة من تاريخنا القومى وفى تعليلها بعيداً عن كل تعصب أو غرض خاص لأنى أعتبر أن الحقيقة واضحة من نفسها ، وأن محاولة تدعيمها بما لا يتفق والواقع

ليس من شأنه إلا أن يضر بها ويقضي عليها. وكذلك كان موقفي مع الحركات المختلفة التي ورد لها ذكر في كتابي، فقد وفيت كلا حقه، ونسبت لكل عامل عمله.

وسيلاحظ القارىء أن القسم المراكشي أكبر الأقسام الثلاثة حجما وأغزرها مادة. ولي في ذلك أعذار كثيرة، منها أن ما عندي من الوثائق عن قضية مراكش أكثر مما عندي عن القطرين الشقيقين تونس والجزائر. ومنها أنني آثرت أثناء شرحي لمبادىء حركاتنا التي هي في الحقيقة مبادىء الأحزاب الاستقلالية كلها أن أتكلم عنها باسم حزب الاستقلال الذي أمثله لأنني أملك في ذلك من الحق ما لا أملكه في بقية الأحزاب الصديقة التي لا أشك في أن زعماءها مشاركون لي فيما أعربت عنه من أفكار. ومنها: أن بعض المسائل كالسلفية مثلا واتجاهاتها السياسية كان يمكن أن يكتب في أثناء تاريخ كل حركة من حركات الأقطار الثلاثة، لأنها جميعا شاهدت في أوائل عهدها بالنهوض هذه الدعوة السلفية النبيلة، ولكن كتابته في كل قسم يصبح تكرارا لا فائدة له، وبما أن ازدهار هذه الدعوة في مراكش كان موازيا تماما للتطور الذي طرأ على السلفية فيما بعد الحرب الكبرى — فقد كان ذلك مرجحا للحديث عنها في القسم المراكشي.

والحقيقة أن الحركات المغربية — وإن تعددت أسماؤها — حركة واحدة تنشد الحرية والوحدة والنهوض.

وإذا كان من حسن النية شفيع، فإني أعتذر به عن كل ما يمكن أن يكون قد وقع في هذا الكتاب من خطأ غير مقصود، على أن الخطأ فضيلة الإنسان؛ لأنه علامة الفكر وعنوان الاعتبار، وليس إلا الإنسان الآلي يستطيع أن يعمل من غير أخطاء.

وقبل أن أختم هذه الفاتحة أشكر صديقي الأستاذ أحمد المليح على مشاركته لي في الوقوف على طبع هذا الكتاب، وتصحيح أغلاطه المطبعية، كما أشكر مطبعة الرسالة على عنايتها وعظيم اهتمامها.

(القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٤٨) علال الفاسي

امتـــــداد

إذا نحن بحثنا في تاريخ المغرب العربي وجدنا أن الوطنية بمعنى الدفاع عن النفس والذب عن الكيان والميل للحرية الفردية والاجتماعية صفة من أظهر الصفات التي امتاز بها المغاربة في جميع مراحل حياتهم وتجاربهم التاريخية .

لم تقف أمة من الأمم ولا شعب من الشعوب في وجه الدولة الفاتحة أو العناصر الأجنبية المهاجرة كمثل ما وقفته أمة المغرب العربي في جميع عصورها . وإذا كان الفاتحون قد استطاعوا أن يتغلبوا أحياناً على بعض أجزاء المغرب دون أن يمتلكوا الشواهق أو ينفذوا لمراكش الممتنعة ، فإن وجودهم لم يكن وإن طال أمده إلا مروراً عادياً وعبوراً لا يترك من خلفه أثراً ولا ذكراً .

ولقد اختلطت على بعض الباحثين الغربيين بسبب ما يملك نفوسهم من توجيه استعماري بغيض مظاهر هذا الدفاع المستمر عن النفس وأعلام هذا الحب للحرية إلى حد المغالاة في الاعتداد الفردي فحسبوها حباً في الفوضى أو تطاحناً بين أجزاء البلاد ، واتخذوها دليلا على أن المغرب لا يمكن أن يكون وحدة قومية بمعنى الكلمة وعلى أنه لم يعرف الاستقلال التام في تاريخه ، وفوق هذا وذاك على أنه أقرب إلى الأمم الأوربية الفاتحة اليوم من الأمم الشرقية العربية .

وقد كان العلامة جوتيه الفرنسي في مقدمة هؤلاء الغالين المتعصبين الذين يستعملون البحث وأساليبه ، والعلم وصوره أداة لخدمة الغايات الاستعمارية ، رغبة تجريد الشباب المغربي من الاعتقاد في نفسه وتوجيهه وجهة الاندماج في الوحدات الأجنبية لينشد بذلك وحدة غير مغربية واستقلالاً غير وطني .

على أننا نحن المغاربة نحس من حاضرنا وكفاحنا بما يشعرنا بأن مواقفنا التي تقفها اليوم لمقاومة المستعمرين في غير هوادة وفي غير بغض ، ليست إلا المواقف

التي كانت تملأ روح أجدادنا منذ أقدم العصور إلى اليوم . ولقد أنكر بعضهم على المغرب العربي حتى اسمه التاريخي ، وهذا أشد ما يمكن من المغالطات فقد عرف المغرب من قبل أن يعرف الأرخ ببلاد إمازيغ أي الوطن الحر ، وعرف سكانه أسلاف البربر بالإيمازيغن ، ومعناها الرجال الأحرار ، وهـذه التسمية وحدها دليل على الروح التي كانت تملأ أسلافنا الأولين من حب للحياة الحرة في وطن حر .

ولقد أطلق القدماء المصريون على هذه البلاد أمانتي أي عروس المغرب ، وسماها اليونانيون بالهيسبيريا أي المغرب ، ومن هنالك أطلق العرب والساميون قاطبة عليها اسم المغرب .

إذن فقد كانت دائماً المغرب وكانت دائماً بلاد الأحرار .

ولكن الأمازيغ عرفوا بعد ذلك باسم البربر ، ولقد حاول ابن خلدون أن يعلل ذلك باستعجام الكنعانيين لهم ، وحاول غيره أن يعلله باستعجام الرومانيين . وسواء صح هذا أم لم يصح فإنه يدل على أن كلمة البربر كانت تدل في لغة الكنعانيين والرومانيين على العجمة أو الكلام غير المفهوم بالنسبة إليهم .

ومعتقدنا أن هذا الإطلاق كان سابقاً ، وأن وجوده هو الذي كون الكلمة في اللغة الرومية أو الكنعانية إن صح ما يدعيه الباحثون . وإذن فما أصل كلمة البربر ؟ ...

يروي المؤرخ مومسان في كتابه تاريخ الرومان (فصل ١٧ جزء أول) أن من الأغاني الدينية القديمة في روما التي كانت تصحب رقص الكهنة على شرف مارس إله الحرب هذه الأغنية :

(Satur tu Fere Mars, Limen Sali ! Sta ! Berber)

ليكتف مارس الجبار . ارقصوا على السدد ، قفوا ، سيروا .

فكلمة بربر تدل على السرعة والسير ، وقد عرف في كتب العصر الأول أن المؤرخين أطلقوها على البرابرة المقيمين على شاطئ النيل . ويقول ويلك :

إن عائلة من الشعوب الناطقة بالبربرية كانت تمتد من مصر وحتى من البحر الأحمر إلى السينغال ، ومن المتوسط إلى النيجيريا . و يظهر أن البرابرة والتوارجة يمثلون الليبيين والنوميديين (الرحّل) القدماء .

ومن المعروف أنه يوجد في شعب النيل واد يسمى بوادي البربر .

إذن فالإطلاق ورد على هذه العناصر ذات العائلة اللغوية الواحدة من جهة السرعة في كلامها أو إقامتها بشاطئ النيل السريع ، أو من حيث إنها كانت تمثل القبائل الرحّل الذين يسيرون من محل لآخر ، ومن هنالك دخلت في اللغة الرومية والسكنماتية . وأيا ما كان فهي تسمية قديمة قبل اليونان وقبل الرومان وأحرى قبل العرب الذين استعملوا هذا الاسم أيضا قبل الفتح الإسلامي على خلاف ما يزعمه بعض المؤرخين ، فقد جاء في شعر امرىء القيس هذان البيتان :

على لاحب لا يهتدى بمناره ... إذا سابه العود النباطى جرجرا

على كل مقصوص الذنابى معاود ... بريد السرى بالليل من خيل بربرا

وهذا الاشتقاق اللغوي وحججه تدلنا على ما هو أعظم من ذلك ، وهو وحدة هذه العناصر التي تقيم فيما بين البحر الأحمر والمتوسط وتمتد للسينغال والنيجيريا . وهذه العائلة الإفريقية هي التي امتازت بحضارتها وحبها للحرية ونضالها في سبيل العزة والكرامة .

ولقد شهدت هذه البلدان هجوماً أجنبياً واحداً ، وهجرة مشتركة من الشرق أحياناً ومن الغرب أخرى . ولكنها استطاعت في كل أوقاتها أن تحفظ بشخصياتها الإقليمية ، وتدمج في عائلتها الفاتحين والمهاجرين حتى تنصرم ذهنيتها وأخلاقها وعاداتها . وبذلك حفظت تبلورها القوى وكيانها المسدود في وجه كل غاصب مهما كانت قوته عظيمة ، واستعداداته جنسية .

ولسنا نريد أن نتكلم عن الحضارة المصرية وآثارها ، فإنها شيء لا يناقش فيه أحد ، ولكن الذى لا يعترف به المستعمرون هو الحضارة المغربية مع أنها كانت موازية لحضارة مصر ومشاركة في تكوينها . ولقد أثبت المؤرخون أن

مدينة قرطاجنة كانت معروفة في المغرب قبل مجيء الفينيقيين ، فهي مدينة أنشأها أسلافنا البرابرة كما أنشأوا غيرها من المدن التي تشبه في أساليب بنائها الهندسة المتوسطية ، ولقد كانت قرطاجنة عاصمة الملك البربري إرباس وكان يؤمها المهاجرون الفينيقيون للتجارة ، وانتشرت جالياتهم فيها وفي أطرافها حتى أصبحت فينيقية سنة ٨١٠ ، وهذه الجالية التي امتزجت بالبرابرة وتمغربت هي التي كونت الدولة القرطاجنية التي لم تكن دولة فاتحة ، وإنما كانت عبارة عن تسلط أسرة أجنبية على القطر ، نتيجة النشاط أكبر من نشاط الأهلين ، ولم تكن مقاومة المغاربة للقرطاجنيين مقاومتهم لفاتح أجنبي أو دولة استعمارية متسلطة عليهم ، وإنما هي مقاومتهم لبعض الحكومات التي فرضت عليهم دون رغبتهم ، ولذلك استطاعت قرطاجنة أن تعيش في إفريقية أمداً طويلاً ، واستطاعت أن تمزج الحضارة السامية بالحضارة البربرية فتكون من عروس المغرب بلاداً مغربية متحدة في لغتها وديانتها وأمانيها ، لا تعكر على هذه الوحدة ولا ذلك الوجود القوي ثورات محلية من حين لآخر ، ولا خيانات يرتكبها بعض الإقطاعيين الذين يمدون أيديهم للأجنبي تقديماً لمصلحتهم الخاصة على مصالح الوطن العليا .

وأعظم مظهر لهذه الوحدة وأكبر حجة على أن المغاربة لم يعتبروا الفينيقيين دولة استعمارية، اتحاد المواطنين للمغاربة كلهم والتفافهم حول هانيبال بمجرد ما دعاهم لإنقاذ الوطن من المستعمرين الرومانيين ، ولقد كانت الحرب الفينيقية الثانية عنوان القومية المتجسمة في أحدث صورها ، إذ اجتمع المغاربة قاطبة حول راية واحدة يدافعون عن وطن محدود بحدوده الجغرافية التي يسدها البحر من كل جهاتها فلا تنفتح إلا من طريق الصحراء، لتتصل بالبلاد التي ورد منها إخاء الفينيقيين ليمهد من بعده لنور الإسلام ووحدة اللسان العربي .

وما كانت الأنباء تصل بانتصار هانيبال في مواقعه واجتياز جيوشه المغربية مضايق البحار لمقاومة المستعمر في عقرداره — حتى كانت الحفلات تقام من طنجة

إلى قرطاجة ، والأعلام ترفرف ، وأغانى القومية والحرية تتردد فى شواهق الأطلس وتتجاوب فى شواطىء النيل بعد أن تمر فى آصبة رهاء الصحراء ليرددها المداة فى أطراف الجزيرة العربية . وهكذا اعتبر المغاربة قرطاجة وملوكهم والفينيقيين إخوانهم وإن كانوا قاوموا استبدادهم فى الحكم على مثل ما قاوموا الدولة الفاطمية ، اعتزازاً منهم بقومية ضيقة كثيراً ما كانوا يضحون بها إذا دعا داعى الوحدة لصالح إنقاذ الوطن والدفاع عن حريته .

ولقد استمرت قرطاجة قبل الهدم الرومانى تسعة قرون كاملة واستمرت بعد ذلك ستة أخرى . ولم يقض هدم الرومانيين لها ولا للمدن الخمس التابعة لحكوماتها ومنها تونس Thunes التى هى إحدى الأسماء الليبية القديمة الدالة على معنى مكان لأنس الليل — على ساحية أفريقيا الشمالية التى غرستها الحكومة الفينيقية ، أى لم يقض على وحدة هذه البلاد فى لغتها ولا فى اتجاهاتها القومية ، وقد بقيت اللغة فينيقية ، أى مغربية ، واللسان العام فى جميع أجزاء البلاد هو اللسان الفينيقى الذى بقى اللسان الرسمى فى العقود والوصايا وغيرها من المعاملات حتى القرن الثالث بعد المسيح . ولقد تكلم بلين Pline باحترام كامل عن الثمانية والعشرين كتاباً التى كلف مجلس الشيوخ الرومانى د . سيلانيفس D Silanus بترجمتها إلى اللاتينية من اللغة الفينيقية. ولقد كان كايطو ماشو أحد خلفاء أفلاطون ومن كبار الكتاب اللاتينيين يكتب باللغة الفينيقية ، وكذلك غيره من كبار القرطاجيين واليونانيين المتصلين بالثقافة المغربية الفينيقية . وقد أكد سان أوغسطان القديس المغربى أن اللغة الفينيقية كانت فى عهده هى اللسان العام فى الشمال الإفريقى برمته .

وقد اضطر الرومانيون أنفسهم لاستعمال الفينيقية فى إداراتهم مع المغاربة على غرار ما تضطر اليوم فرنسا وأسبانيا لاستعمال العربية ، فكان التراجمة موجودين فى كل المكاتب والمصالح ، ولم يكن ذلك ناشئاً عن تسامح من الرومانيين ، ولكنه اضطرار لمتابعة الروح القومية المغربية التى كانت تضطر

المستعمر ولغته وتأبى استعمالها ولو عرفتها ، فقد ذكر المؤرخ المغربى لوسيوس ابيليوس أثناء تحدثه عن ذهنية الأهالى الذين يرفضون التردد على المدارس اليونانية ، ويقول عن أحدهم : (إنه لا يتكلم إلا الفينيقية ، وأحياناً اليونانية التى تعلمها من أمه ، أما اللاتينية فلا يعرفها ولا يريد أن يتعلمها) .

ويقول شارنوريا : « إن الفينيقية بقيت هى اللغة المستعملة فى أغلب الأوساط حتى التى حسب أنها تأرومت جداً » ، ويقول جوتيه : « إنه إذا كان البربر قد استعربوا بسهولة فذلك على ما يظهر لأنهم لم ينسوا قط الفينيقية » . ويروى الجنرال بريمود فى كتابه البربر والعرب من جوسيل فى تاريخ أفريقيا الشمالية القديم ما يأتى :

« إن العربية ذات رحم مع الفينيقية ، ولذلك أمكن بسهولة أن تحل محلها »

ونحن لا يهمنا من هذا إلا إثبات شىء واحد هو سهولة تغلب النفوذ السامى أو الشرقى على النفوذ الأوربى أو اللاتينى (ولا أريد أن أثول التربى لأنى أعتبر الساميين قاطبة فى عداد الغربيين) فى بلاد أفريقيا الشمالية ، وذلك بدون شك لأن الساميين لم يكونوا فاتحين وإنما كانوا فارضين وجودهم ضمن العائلة المغربية التى سرعان ما قبلت هذا الفرض أولا وتآخت معهم إذ وجدت فيهم كل ما تحس به من عواطف وصفات متماثلة .

وعلى العكس من ذلك فإن الفتح اللاتينى وإن استمر خمسة قرون كاملة فإنه لم يستطع أن يغرس لا فى البلاد ولا فى نفوس المغاربة أثراً ما . وليس ذلك لعلة الشرقية والغربية على ما نرى ، ولكن لأن روما لم تكن تهتم بأكثر من الاستعباد واستغلال المواطنين وابتزاز خيراتهم فهى التى كانت تأخذ من البلاد المفتوحة دون أن تعطيها شيئاً ، فأسباب الفشل هى من طبيعة الرومانيين المستبدة التى لا تقدر مهما عظمت قوتها أن تمس القوة المعنوية للذين يؤمنون بأنفسهم ويستميتون فى سبيل الحرية والوحدة .

ولقد حاول بعض المؤرخين المستعمرين أن يؤكدوا نجاح روما فى أفريقيا

الشمالية ولكن الأدلة التاريخية كلها مجمعة على أن الفشل كان حليف السياسة الرومانية فى المغرب العربى ، وقد أكد مرسيه وشار فيريا وفورنيل هذا الفشل الرومانى الذريع . وقال براسيه :(إن روما لم تحاول قط أن تصبح الوطن الوالد ، وإنما كانت تستغل المغلوبين فى أوربا وفى إفريقيا ، وهى لم تقدر قط على أن تكون حاملة للحضارة ولا المدنية ، ولقد حكمها ملوك البربر الذين تأرّوموا أحسن مما حكمت هى نفسها)

لقد كان القرطاجيون هم الذين بنوا الطرق وعبدوها فى المغرب كما يؤكد ذلك إزيدور ، ولكن الرومانيين هدموا كل ما بنته قرطاجنة .

وكان القرطاجيون هم الذين نشروا الوحدة والسلام فى أنحاء المغرب ولكن أمبراطور روما نفسه لم يكن يستطيع التجول فى شمال أفريقيا إلا مع جيش قوامه عشرات الآلاف .

ولقد كتب د . هـ . ميليه D . H . Muller إن روما لم تعرف قانون الأثنى عشر لوحاً إلا من الجالية الفينيقية القرطاجية فى بلاد الرومان ، ومن المعروف ما لهذا القانون من التشابه مع شريعة حمورابى .

ولم تكن لروما فى الشمال الأفريقى رسالة كبرى يمكن أن تؤثر فى الأهالى كما يزعم المستعمرون ، وقد أكد ذلك حتى مسيو لوى برتران المعروف بتعصبه ضد الإسلام وفى سبيل المدنية اللاتينية .

والحقيقة أن روما لم تستطع أن تقوم فى الشمال الأفريقى بأكثر من المغنم . ولم يكن ذلك عمالها فى المغرب فقط بل فى جميع كل البلدان التى احتلتها ، ويكفينا أن نقدم دليلاً على ذلك بهذه الفقرة من كلام الجنرال بريمون : (لم تقم روما فى أى ميدان من ميادين حضارته ولم تبتكر شيئاً بل تركت الكل يضيع ، وفى أثناء القرون السبعة التى ملكت فيها على البحر الأبيض المتوسط ، لم يدن لها هذا العالم بأى تقدم إنسانى ، ولم يجنِ الأمن من سلطانها فى عهد نجو فيه ، إنها لم تستطع إلا أن تفرض قهراً سياسياً وسيطرة مالية أدت إلى سقوط العالم القديم وبالأخص فى شمال أفريقيا) .

إن هذه الشهادة من جنرال فرنسى كانت له جولات فى الحروب المغربية أعظم دليل على أن العالم المتوسطى برمته لا يحمل للرومانيين أثر اطمئنان ولا شعوراً بأى انعطاف أو انجذاب ، وليس ذلك إلا امتداداً حقيقياً للعاطفة التى كان يحملها أبناء هذا العالم القدماء للمستعمرين الرومانيين ، ولقد وصل ذلك بالأفارقة بصفة خاصة إلى الاستعانة بأعداء الرومانيين عليهم والانضمام للوندال والبيزنطيين الذين سرعان ما وجدوا المعارضة المغربية حينما حاولوا أن يحلوا محل روما فى الحكم والاستعمار .

رفض المغاربة كل رابطة تقربهم من الرومانيين ، فقد تمسحوا أو [illegible] يوم كانت روما كافرة ، ودخلوا الأريانية يوم تمسحت روما ، وشايعوا [illegible] الأسقف القرطاجى المغربى فى نحلته التى انشق بها عن البابوية الرومانية [illegible] بها الكنيسة المغربية ، ولكنهم رفضوا مشايعة القديس أوغستان الذى [illegible] للبابا وقدس روما فقاومه إخوانه ورأوا فيه خائناً لوطنه يريد تمهيد [illegible] لروحانية الدولة المستعمرة ، ولم يكن نفورهم من مسيحية روما الشرقية [illegible] نفورهم من الخضوع لكنيسة روما الغربية ، لأن البيزنطيين يدينون [illegible] كما يدين الرومانيون بهاته . [illegible]

ولكن قلوبهم انفتحت للاسلام ودعوته التى رأوا فيها أداة [illegible] والاستقلال الوطنى ، إلى جانب الانعتاق الفكرى والروحى . ولم [illegible] الإسلامية فى نظرهم إلا امتداداً لعقائد الوحدة الإلاهية التى تنسجم مع طابع الوحدة الذى يريدونه ويعملون له .

وهكذا نجد فى تاريخ المغرب القديم صراعاً مستمراً بين نزعتى العائلة اللاتينية والعائلة التى تسمى اليوم بالعربية والتى تتركب ذهنيتها من مجموع تأثيرات الحضارة المغربية واليونانية والسامية ، ولكننا نجد أن النصر كان دائماً حليف هذه الحضارة المغربية التى تكون الأساس الأصيل لحضارة البحر الأبيض المتوسط ، ذلك الأساس الذى لا يعنى بالمادة بقدر ما يعنى بالروح ،

وذلك ما يساعد على تكييف الذهنية المغربية على مركب هذا الأساس الذى يحس بالقرابة الأصيلة بينه وبين سائر أنحاء العالم العربى .

على أن المغرب بالرغم من ارتضائه الإسلام ديناً والعربية لغة ، ظل دائماً معتداً بوجوده الخاص ، ناشداً مكانه تحت شمس العروبة ، غير راض أن يكون فى مؤخرة القافلة العربية أو بعيداً عن مركز القيادة منها ، ولقد ظهر تبلور إخلاص المغرب للعروبة يوم تأسست الأسر المغربية المالكة من صميم البربر دون أن تفكر فى غير امتداد الحكم الإسلامى والسلطان العربى إلى ما وراء البحار ، لنشر السلام المغربى وطبع الحضارات المحلية بالطابع العربى المحض ، وتجلت إلى جانب هذا التبلور روح قومية مغربية بكل معانيها ، وهل هنالك دليل أكبر من أن يموت المهدى بن تومرت مؤسس دولة الموحدين وهو من قرى الجنوب المراكشي ، ويترك الخلافة من بعده لعبد المؤمن الجومي من بلاد الجزائر . .

فالقومية المغربية موجودة منذ القديم فيما قبل الاسلام وبعده مبثوثة فى كل الآثار المغربيه التى سلمت من عوادى الدهر ، وإنك لتجد فى كتب ابن جبير وابن خلدون وفى شعر ابن هانىء متنبىء المغرب وغيرهم ، من الأدلة الواضحة على تمسك المغربى بوطنه ، وحبه لبلاده ، وتفضيله لها حتى على الأوطان الشقيقة ما لا تجده فى آثار أدباء الأمم المعاصرة لهم ، وهذه الروح القومية هى التى دعت بأمتنا للاستبسال فى سبيل الذب عن كيانها طيلة العصور الوسطى الأوربية كلها ، خصوصاً وقد توالت عليها هجمات عديدة من دولتين شديدتى التعصب هما أسبانيا والبرتغال .

واليوم وقد تألبت دول الاستعمار الأوربى على العالم العربى والإسلامى جميعه وكانت أقاليم المغرب العربى فى مقدمة من نكب بهذا الاستعمار ، فقد سجل أيضاً فى تاريخه الحديث ما لا يقل عن بطولة أسلافه الذين قاوموا الفاتحين الأولين وصمدوا فى وجوههم برغم ما لهم من قوة وما عندهم من بأس .

لقد طال أمد الاستعمار الرومانى والبيزنطى والوندالى فى البلاد ولكنه لم يستطع أن ينال من معنوياتها أو يقضى على شخصياتها ، وها هو ذا الاستعمار الفرنسى والاسبانى يزداد طغياناً علينا اليوم ويحسب أنه بالإرهاب والعسف والكيد للعروبة وللقومية سيقضى على وجودنا كأمة عربية مستقلة ، ولكن التاريخ سيعيد نفسه وسينتهى هذا الاستعمار كما انتهى من قبله ولن يبقى من أثره إلا ما يسجله من صفحات الكفاح المغربى ومن ضعف معنوى للطغيان الأوروبى.

إن طغيان روما وعدم مقدرتها على غير الاستقلال قد تجدد فى الذين يفتخرون اليوم بأنهم ورثوا الامبراطورية الرومانية فى القرن العشرين ، وإن بطولة المغاربة واستماتتهم فى سبيل الحياة الحرة التى عشقها أسلافهم الأمازيغ والعرب لتتجدد هى الأخرى فى نفوس شعب الشمال الأفريقى الذى يحتشد اليوم ضمن هذه الحركات الاستقلالية ليرفع عنه عار الاحتلال ويستخرج من الغاصبين الاعتراف بالحرية والاستقلال.

وهذه الصفحات التى يعرضها هذا الكتاب ليست إلا امتداداً لسجل الكفاح الوطنى فى المغرب العربى ، وسيرى فيها القارىء سر الأسلاف ، وروح السلالة ، وتحرر الأمازيغ ، وشهامة العرب ، ودعوة الرسالة الخالدة .

وإن الصراع اليوم على المغرب فى أشد ما يكون بين نفوذ الشرق العربى، وبين نفوذ الغرب اللاتينى ، وإن المغرب قد اختار ، وإن النصر حليف العروبة باختياره ، والحرية بكفاحه ، وذلك هو محدد المستقبل الذى يبنيه اليوم بالعرق والدم ويقوم على تشييده أبناؤه الاستقلاليون الأبرار .

في المغرب الأوسط
أو
الجزائر

فى العام الماضى تقدم وفد من حركة انتصار الحريات الديمقراطية التى ليست إلا مظهراً رسمياً لحزب الشعب الجزائرى إلى الولاية العامة فى الجزائر يطالب بنقل رفات بطل الاستقلال الجزائرى الأول الأمير عبد القادر من مرقده فى ضواحى دمشق إلى وطنه الأصلى بالمغرب الأوسط ، ولم يقصد هؤلاء النواب الأحرار بهذا الطلب الذى يعلمون عدم استعداد الوالى العام الفرنسى لتحقيقه ، إلا تأكيد ما صرح به زعيمهم السيد مصالى الحاج حين قال : — « إن حركتنا ليست إلا رمزاً جديداً لعلم الأمير عبد القادر الذى ناضل طيلة حياته عن حرية الشعب الجزائرى واستقلاله » .

وإذاً لحركة الاستقلال القائمة الآن فى بلاد الجزائر ، ليست إلا امتداداً لحركة المقاومة الأولى التى غل الأمير عبد القادر ومن بعده قائمين عليها مستميتين فى سبيل مثلها العليا منذ هجمت قوات المارشال دو بورمو على سيدى فرج فى ١٣ يونيه سنة ١٨٣٠ .

لقد اعتدت فرنسا على الجزائر فى وقت كانت السيادة فيها للدولة العثمانية التى لم تستطع من المقاومة إلا قليلا ، ولكن ما استسلم الولاة الأتراك بالجزائر حتى كانت المقاومة العربية أولا قد ابتدأت بفضل وصول الجيش المراكشى (فى أكتوبر سنة ١٨٣٠) إلى مدينة تلمسان تحت رئاسة القائد المراكشى أبى الحسن على الذى استطاع أن يؤلب قبائل الناحية كلها تحت رايته لمقاومة الفرنسيين ، ورفض الاستسلام التركى . وبعد أن انضم إليهم محيى الدين قرروا تأييد سلطان المغرب فى الجهاد لحماية المغرب العربى من الاعتداء الأجنبى . ورغم الدسائس الفرنسية التى عينت بايا تونسياً على عمالة وهران لضرب العرب بعضهم ببعض فإن التضامن المغربى فى المقاومة كان قد تأسس ، وزاده قوة تنزه الأمير

عبد القادر من قبول أية صفة من صفات الحكم ، إلا على كامل الاتفاق مع الحكومة المراكشية . وبعد أحداث وتقلبات لا يسع المجال ذكرها أسس الأمير عبد القادر الأيالة الجزائرية المستقلة عن الفرنسيين وعن الترك معاً . وكون جبهة قومية متحدة أمام العدو فبعث بذلك فى نفوس الجزائريين شعوراً بروح وطنية وعربية طالما أخمدها الاضطهاد التركى والاضطراب الدولى . ولعل من أكبر دلائل النبوغ والذكاء فى عبد القادر تنبهه لضرورة تضامن شعوب المغرب العربي للدفاع عن نفسها . ومن الحق أن نعترف بأن عدم استمرار الدولة المراكشية فى تأييد مقاومة الجزائر لأسباب قاهرة ، وعدم انتباه التونسيين للخطر الفرنسى إلى جانبيه الإهمال العثمانى قد أدى إلى هجوم الغربيين على العالم العربي وتقسيم السكسونيين واللاتينيين للشعوب العربية كلها .

ومن أبطال المقاومة الجزائرية أبو معزى وهو مراكشى من أولاد سيدى الطيب بنواحى وزان ، دخل الجزائر حوالى سنة ١٨٣٥ ، وقام بنشر دعاية ضد الفرنسيين فى مناطق وهران الجنوبية ، ثم انتقل إلى زواوة يحث أهلها على الجهاد فاستطاع أن يجمع حوله خلقاً كثيراً . وبما أنه كان مستقلا فى حركته عن الأمير عبد القادر فقد ظن الفرنسيون أولا أنه يمكنهم الاعتماد عليه فى إضعاف سلطة الأمير ، ثم عادوا يرهبون منه بعد أن نازلهم سنتين كبدهم فيها خسائر فادحة ، وتوج عمله بالانضمام إلى الأمير عبد القادر الذى عينه خليفة له على جبال زواوة ، فقاتل معه إلى أن اضطر الأمير سنة ١٨٤٥ إلى الالتجاء لمراكش فعاد أبو معزى إلى الجزائر واستمر فى قتاله . ولما عاد الأمير فى نفس السنة انضم إليه مرة أخرى أبو معزى والتفت من حولها كافة قبائل وهران والجزائر وسجلوا النصر العظيم على الفرنسيين فى معركة سيدى إبراهيم بعرب جامع الغروات ، الأمر الذى اضطر من أجله « بيجو » لطلب جيش قوامه عشرة آلاف جندى قسمها إلى ثمانية عشر جحفلا طاردوا بها الأمير وحلفاءه ، فوقف أبو معزى وقفة عظيمة ، واستمر فى القتال حتى تغلبت عليه هذه الجحافل ، واضطر للاستسلام

فاعتقل فى حصن (هام) بشمال فرنسا فى نفس الغرفة التى كان نابليون الثالث معتقلا فيها قبل توليه الحكم . وبعد ما وقع العفو عنه انتقل لتركيا حيث رحب به العثمانيون وخصصوا له معاشاً .

وفى حرب القرم انضم للجيش العثمانى وقاتل فى صفوفه وسقط فى القوقاز فى أسر الروس ، ثم توفى فى مدينة باطوم .

وقد ادعى من بعده ستة أفراد جزائريين أنهم م.أبو معزى، وبعضهم ادعى أنه أخوه وتسمى باسم مولاى أحمد أبو معزى . وقد جرح هذا الأخير فى إحدى المعارك وأسر، ثم أحيل على المحكمة العسكرية فكان موقفه رهيباً ، وجرى بينه وبين رئيس المحكمة الحوار الآتى :

— سأله الرئيس من أنت ؟ قال : أنا أبو معزى .

— لماذا قاتلت فرنسا ؟

— لكونها دولة باغية طاغية معتدية علينا .

— ألم تر أن العرب انضموا إلينا ؟

— هؤلاء العرب قسمان : الأكثرية منهم أجراء يخافون على حياتهم ، والأقلية سفلة خونة لا يبحثون إلا عن إرضاء الحاكم مهما كان ، وعن توشيح صدورهم بشريط أحمر .

— ماذا تنتظر منا ؟

— لا يهمنى ما أنتظره منكم .

— وإذا أطلقنا سراحك ماذا تفعل ؟

— أعود للجهاد فى سبيل الله .

— وإذا قتلناك ؟

— سأتقدم لله ناطقاً بالشهادتين .

— وإذا سجناك ؟

— سأقضى أوقاتى عابداً طالباً من الله أن ينصر العدل على الظلم .

— لماذا تنكرهنا ؟

— لأنكم ظلام طغاة .

وقد حكم عليه بالسجن ثم أطلق سراحه بعد ذلك .

وفي سنة ١٨٤٩ اعتدى حاكم الزعاطشة (قبيلة في جنوب قسنطينة على مقربة من مدينة بسكرة) على قائدها السابق الذي كان معينا عليها من طرف الأمير عبد القادر ، وهو القائد أبو زيان ، فأخذ هذا يحرض الأهالي الذين كانوا استسلموا للفرنسيين سنة ١٨٤٧ على استئناف القتال . وملا التف من حوله جمع تمكن من القضاء به على جحفل فرنسي كان ماراً بقرب بسكرة . فأرسل عليه الفرنسيون حملة تأديبية قوية حاصرت هذه الواحة التي لم تكن تؤوي أكثر من ثلاثة آلاف من السكان كلهم غراس نخيل . ومع ذلك فقد قاوموها ستة أشهر كاملة . وتمكن أبو زيان من الانتصار على ثلاثة قواد فرنسيين أرسلوا بالتتابع للقضاء على هذه الواحة البسيطة إلى أن اضطر الحاكم العام لتجهيز جيش قوامه عشرة آلاف مقاتل و ٤٠ مدفعاً وعدد كبير من المهندسين العسكريين المختصين في فن الألغام . ومع ذلك فلم يستطيعوا التغلب على الواحة إلا بعد قتال شديد دار بين النخيل وفي أرجاء البيوت وتستشهد فيها الأهالي أكثر من ألف قتيل . وبعد ما احتل الفرنسيون الواحة أمر القائد العام الجنرال هيربيو الكولونيل كريير الذي أصبح بعد مارشالا ترتيباً أن يتوجه بالجيش للتنكيل بجميع من بقي من الأهالي بما فيهم النساء اللاتي شاركن جنباً لجنب مع الرجال طيلة أمد القتال . وقد حشر الجيش بقية الأهالي في الواحة ، ثم نسفوها بعد ما قبضوا على أبي زيان الذي كان جريحاً وقطعوا رأسه ورؤوس أولاده الثلاثة الذين لا يتجاوز أكبرهم ست عشرة سنة . وأرسلت هذه الرؤوس وغيرها لبسكرة حيث علقت على أبواب المدينة . أما السكان فلم ينج منهم أحد ، فالبعض مات في أثناء القتال ، والآخرون قتلوا بالحراب بعد استسلامهم ومن بينهم ١١٧ امرأة .

استمرت هذه الحرب القومية للدفاع عن استقلال الجزائر مدة ثمانية عشر عاماً انتهت بانتصار القوة الغاشمة على الحق ، وكانت خلالها السلطات الفرنسية تفرض نفوذها في باقي البلاد ، ولكن لتزرع في نفوس الأهالي روح الثورة الدائمة التي سنرى كيف كان الضغط يخمدها أحياناً ، ولكن طموحها للتحرر يبعثها لتملى حكم الشعب الجزائري الذي لا يرضى بالحرية بديلا ...

ولقد كان التكتيك السياسي الفرنسي ماهراً في التلويح بنفثاً الحرية والمساواة في حظيرة الأخاء الفرنسي كلما دعا الداعي الضغط الفرنسي من حتى تحول مجرى الحركة التحريرية إلى مجرى مطالبة للتساوي بين العناصر الساكنة في البلاد ، وسنرى كيف تلونت هذه السياسة وكيف تلونت الحركة الجزائرية بما يقتضيها .

ففي سنة ١٨٣٤ ضمت الجزائر لفرنسا بمرسوم من لويس فيليب ملك فرنسا إذ ذاك ، ولكن هذا الانضمام لم يكن له أثر مفعول ، إذ كانت الحرب الفرنسية الجزائرية على أشدها . وفي سنة ١٨٤٦ قررت فرنسا اعتبار الجزائريين فرنسيين واعتبار الجزائر بلاداً مفتوحة ، وهذا القرار هو الذي حطم الحد الفاصل بين استقلال الشخصية الجزائرية وبين الحكم الفرنسي المباشر ، وهو الذي قضى على كل أساليب المجاملة في العلاقات ، ولذلك يسميه الأهالي الجزائريون بتاريخ ابتداء حكم السيف ، واستمر حكم الإرهاق هذا حتى جاء الامبراطور نابليون الثالث فأصدر في سنة ١٨٦٥ مرسومه المشهور (سيناتوس كونسيت) الذي أعلن فيه مساواة الجزائريين للفرنسيين في الحقوق والواجبات مع السماح لهم بالرجوع في أحوالهم الشخصية إلى أحكام الشريعة الإسلامية ، وقد زار الامبراطور بلاد الجزائر حيث ألقى خطبته الشهيرة التي استهلها بقوله : « إنني أعد نفسي امبراطور العرب كما أنني امبراطور الفرنسيين ، وكلهم في نظري متساوون » .

وإذا كانت سياسة نابليون ترمي إلى مدى بعيد فإن المستعمرين الفرنسيين الذين كانوا قد رحلوا إلى الجزائر ثاروا على هذه التسوية المزعومة ، وقاوموا بكل مالهم من جهد سياسة نابليون مبرهنين بذلك على ما استمروا عليه من تقديم

مصالحهم الخاصة والمستعجلة على مصلحة فرنسا نفسها .

وإذا كانت هذه المحاولة الأمبراطورية لم تستطع أن تتغلب على مقاومة المستعمرين لشكل ما من شأنه أن يحسن حالة الشعب الجزائرى أو يمنحه بعض حقوقه فإنها قد استطاعت أن تجعل من مشروع نابليون مثالا عالياً تلوح به فرنسا للعرب ، وسبباً هاماً حول وجهة المقاومة العربية عن المطالبة الصريحة بالاستقلال إلى المطالبة بالمساواة ظناً منها أن الوصول إلى هذه الغاية أسهل بكثير من الوصول لحرية القومية الكاملة ، واعتقاداً منهم بأن الاستقلال الذى عجزوا عن بلوغه بطريق الحرب لا يمكنهم أن يبلغوه إلا بطريق التدرج فى المطالبة .

وما سقطت الأمبراطورية سنة ١٨٧١ وأعلنت حكومة الجمهورية الثالثة حتى تقدم غامبيتان رب الجمهوريين وإلهم للعبود بعملين خطيرين جدد بهما استعباد الشعب الجزائرى ، ذلك الاستعباد الذى لا يزال الجزائريون يرزحون تحته إلى الآن : الأول قانون كريمو (وزير العدل اليهودى فى حكومة غامبيتان) وهو القانون الذى منحت فرنسا بموجبه يهود الجزائر صفة المواطن الفرنسى لتكثير سواد الفرنسيين فى هذه البلاد . والثانى إصدار عدة مراسيم استثنائية ضداً على المسلمين الجزائريين أبعدتهم بمقتضاها عن دائرة الحق العام ، وجعلتهم تحت التصرف المطلق لحاكم الجزائر العام وإدارته ، وبموجب ذلك أصبح للادارة الحق فى اعتقال كل جزائرى يشك فى ولائه للسيادة الفرنسية ، وكذلك طرده من البلاد وحجز أمواله ومصادرة أملاكه . وقد أوغل غامبيتان فى هذا الاستثناء فمنع حكومة باريس والبرلمان الفرنسى من حق التدخل فى أعمال الولاية العامة الراجعة لاضطهاد الأهالى من أجل توطيد دعائم الحكم الفرنسى فى الجزائر .

رد الفعل :

ولكن الشعب الجزائرى لم يقف إزاء هذا التصرف الجائر مكتوف الأيدى بل اندفع يعلن غضبه المطلق على السلطة الفرنسية وتدخلها فى الشئون الدينية

للمسلمين واتخاذها سياسة التفرقة المبنية على الميز العنصري والاضطهاد الديني ، فاندلعت ثورة كبيرة شملت كل بلاد زوارة ومقاطعة قسنطينة وعمالة الجزائر ، وكان يتزعمها الباشا أغا الحاج محمد المقراني والشيخ محمد الحداد شيخ الطريقة الرحمانية الدرقاوية .

استمرت هذه الثورة الخطيرة ستة أشهر كاملة كلفت المسلمين ما لا يقل عن ستين ألف شهيد ، وكلفت الفرنسيين عشرين ألف قتيل ، ولم تخمد إلا عند ما أسرع بسمارك بإطلاق سراح الجيش الفرنسي الذي كان معتقلا في ألمانيا (بعد حرب السبعين) ، فقام هذا الجيش بالتنكيل بالثائرين ، وقد استشهد الحاج محمد المقراني يوم ٥ مايو سنة ١٨٧١ وخلفه من بعده عمه الشيخ أبو مزراق

وليس من الممكن لنا أن نصور في هذه العجالة مقدار الفظائع التي ارتكبها الجيش الفرنسي في قمع هذه الثورة ، ولكن يمكن لنا أن نحيل القارئ إلى كتاب السيد أوجين رين الذي سماه (الإخوانية) فإنه يجد فيه من صور الوحشية ما يثير الإحساس ويهيج النفوس .

وبعد أن استسلم الثوار حكم على ستة آلاف منهم بالإعدام ، وأقصى أبو مزراق والشيخ الحداد وابناه محمد وعزيز إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادي ، ومعهم خمسمائة من أعيان الثوار ، واستمروا في هذا المنفى النائي حتى ماتوا جميعاً . أما الجزائر نفسها فقد حكم عليها بغرامة قدرها ستة وثلاثون مليوناً من فرنك ذلك الوقت ، ولما عجزت القبائل عن دفعها قرروا مصادرة أملاكهم وأجلاءهم عنها ، وإحلال مهاجري الألزاس واللورين الذين اختاروا الحكم الفرنسي فيها .

وبرغم نجاح الفرنسيين في إخماد هذه الثورة ووسائلهم الوحشية ، فقد كان لها أثرها البعيد في نفوس الجزائريين عامة ، وسرعان ما أعقبتها ثورة كبيرة في عمالة وهران يتزعمها الباشا أغا سليمان بن حمزة قائد أولاد سيدي الشيخ ، استمرت خمس سنوات كاملات بدون انقطاع . واستشهد أثناءها الباشا أغا المذكور

بعد ما قتل بيده الجنرال بو بيريتي المعروف بجلاد زواوة .

وفي سنة ١٨٨٢ قامت ثورة قبائل الهرانية بزعامة الشيخ أبي عمامة المراكشي واستمرت إلى سنة ١٨٨٥ .

وإلى جانب هذه الثورات المسلحة كانت حركة للمطالبة السلمية تنتظم من حين لآخر وتتطور بحسب ما تقتضيه الظروف السياسية ، وأول حركة من هذا النوع كانت سنة ١٨٧١ حيث انتهز السيد محمد البدوي أحد مثقفي مدينة الجزائر فرصة ثورة العموم التي قامت بباريس ، فنظم هيئة تطالب بمنح حقوق كاملة للجزائريين ، ولكن عملهم لم يستمر إلا بقدر ما استمرت ثورة العموم الباريسية .

وفي سنة ١٨٩٢ أحس الفرنسيون بمظاهر الاستياء العام في الشعب الجزائري ، فحاولوا التمويه على أبناء البلاد ببعض الإصلاحات الجزئية والمشوهة ، فأسسوا النيابات المالية على أن يكون ثلث أعضائها من الأهالي ، والثلثان من الفرنسيين .

وفي سنة ١٩٠٤ أخذت مراكش تتحرك للدفاع عن نفسها ضداً على [illegible] التونسية الإنجليزية ، فأثرت حركتها على عمالة وهران التي تجاور شرق [illegible] تكونت هنالك جماعة أطلق عليها البعض جماعة اللصوص [illegible] اغتيال كل حاكم فرنسي أو رئيس جزائري متهم [illegible] الأطفال أبو زيان القصى (١) .

[illegible] تشكل هجرة احتجاجية للأراضي العثمانية سنة ١٨٩٨ [illegible] عدد كبير من العائلات الجزائرية إلى الشرق وتركيا فراراً من الحكم [illegible] ميدان يمكنهم فيه أن يتحينوا الفرص لطلب النجدة من الدولة العثمانية التي كانت الجزائر تعلق عليها أملاً كبيراً.

وفي سنة ١٩٠٦ بدأت الأقلام الجزائرية تتحرك للمطالبة بالمساواة ؛ إذ تكون الرعيل الأول من المثقفين العصريين الذين درسوا بفرنسا ورجعوا إلى بلادهم فأخذوا يبحثون عن وسائل لتحسين حالة أمتهم ومقاومة اليد الحديدية التي تضغط

---

(١) قبيلة من قبائل الريف المراكشي .

عليها . وقد كان على رأس هذه النخبة الأستاذ أحمد أبو دربة أول محام جزائرى تخرج من كلية الحقوق بباريس (بعد مضى ٧٥ سنة على الحكم الفرنسى فى الجزائر) ، والصحافى السيد صادق دندان ، والنائب المالى الحاج عمار . أما برنامجها فقد كان المطالبة بالإصلاح على أساس قانون سنة ١٨٦٥ ، وأما غايتها فقد كانت العمل على تحقيق الجامعة الإسلامية ، ووسيلتها — زيادة على الدعاية الداخلية — الاستعانة بالدولة العثمانية ، ووضع الآمال الكبيرة فى رجالها . ويجب أن لا ننسى لهذه الفئة المجاهدة الحملات العنيفة التى قام بها السيد صادق دندان لتأييد الاستقلال المراكشى والتشنيع على غزو فرنسا لمراكش .

ثم أعلنت الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ فجند الفرنسيون أبناء المغرب العربى وخصوصاً الجزائريين ، فأخذ هؤلاء يفرون من الجندية ويلتجىء الكثيرون منهم إلى شواهق الجبال حتى بلغ عدد اللاجئين مائة وعشرين ألفا ، ونشأ عن ذلك اضطراب كبير أدى إلى مظاهرات عدائية قتل فيها عدد من الموظفين والمعمرين الفرنسيين من بينهم العامل كامى لونى والمدير الرئيس مارساى . وقارنت ذلك حركات منظمات فى المدن تنادى بالتحرر وتطالب بالجلاء ، وفرت فرق من المجندين الأهالى إلى صفوف الدولة العثمانية من أهمها فرقة اليوطنا الحاج محمد بوكاويا ، فأخذت حكومة باريس تشعر بالخطر الذى يهددها من الجزائر ، والتجأت إلى سياستها التقليدية التى هى الوعود الخلابة والتاريخ المكذوب . وهكذا بعث المسيو بريان رئيس الوزارة الفرنسية للمسيو كليمنصو الذى كان فى ذلك الوقت رئيس لجنة الخارجية فى مجلس الشيوخ والمسيو ليق الذى كان رئيس الشئون الخارجية فى مجلس النواب كتابا يعترف فيه رئيس الحكومة بأنه قد حان الوقت الذى يفسح فيه المجال للجزائريين كى يتمتعوا بسائر الحقوق المدنية .

ولما انتهت الحرب سنة ١٩١٨ حتى تشكل وفد من الضباط الجزائريين يترأسه الأمير خالد وتقدم إلى الرئيس ولسون وهو فى فرنسا يطالبه بتطبيق المبادىء الولسونية على الأمة الجزائرية .

ولم يكن هذا الوفد إلا محاولة أولى لتكوين حركة سياسية واسعة النطاق ، ثما أصدرت فرنسا سنة ١٩١٩ قانون ٤ فبراير الذى قررت بموجبه الغاء قانون (الاندیجینا) وتوسيع الحقوق المعطاة للجزائريين فيما يخص انتخاب نوابهم فى المجالس البلدية والمالية حتى أحيل الأمير خالد الذى كان ضابطاً بالجيش الفرنسى على التقاعد ، وعاد إلى الجزائر حيث شكل جبهة سماها « كتلة المنتخبين (بالفتح) المسلمين الجزائريين » وقد قامت هذه الكتلة تحت زعامة الأمير بحركة قوية ترمى إلى أمرين :

أولا — الحصول للجزائريين على كامل الحقوق .

ثانياً — إصلاح أحوالهم الاجتماعية .

ومن أهم المطالب التى طالبت بها هذه الكتلة إيقاف الهجرة الأجنبية للبلاد الجزائرية على أساس أن الجزائر للجزائريين . وقد أسس الأمير لنشر فكرته والنضال عنها جريدة « الإقدام » التى كان يصدرها باللغتين العربية والفرنسية .

والحقيقة أن هذه الحركة لم تكن إلا رد فعل عنيف للارهاب الفرنسى ، ولذلك كانت فى طبيعتها عنيفة قوية . ولكن كان ينقصها التدقيق فى برامجها والتبلور فى مبادئها ، ومع ذلك فقد وصلت بأسلوبها الشديد إلى زعزعة النفوذ الفرنسى من نفوس الأهالى الذين كان الرعب يملأ قلوبهم ، وسمحت للاحساس القومى المكبوت أن ينفجر محتقراً جبروت المستعمر وطغيان الحاكم .

وقد تآمر المستعمرون وعدد كبير من الخونة على الأمير ، فطالبوا إخراجه من بلاده ، ولما كان إلغاء قانون الانديجينا يحول بين الادارة وبين إقصاء الأمير بغير حكم شرعى فقد طالب المستعمرون بإعادة قانون الانديجينا الملغى . ولم ينتظر الوالى العام المسيو ستيغ رجوع هذا القانون ، بل طبقه على الأمير بصورة رجعية ، وقرر إبعاده عن الجزائر ، فالتجأ إلى مدينة الإسكندرية .

ولما سقطت وزارة بوانكاريه سنة ١٩٢٤ وانتصرت كتلة اليسار بزعامة بلوم وهيريو سمح للامير خالد بالعودة لفرنسا حيث أسس لجنة من أبناء الشمال الأفريقى ضمت

عدداً من العاملين ، من بينهم السيد مصالى الحاج (رئيس حزب الشعب الجزائرى اليوم) وعبد القادر بن الحاج على وعبد العزيز المنور والسيد على الحمامى من مراكش ثم عاد إلى الإسكندرية ، وقد اشتد القتال بين الفرنسيين وبين بطل الريف الزعيم عبد الكريم فى مراكش . فاتهم الفرنسيون الأمير خالداً سنة ١٩٢٥ بالتآمر على فرنسا وهجم البوليس الإنجليزى على منزله ، وقد تحرر هذا العمل يوماً له خطاب القنصل الفرنسى بالعزاز ، وعد السفير جابار بدوره عمل الأمير إهانة لفرنسا فطالب باسمها حكومة مصر بإخراجه من بلادها ، فأخرج مكبولا بالحديد إلى سوريا حيث بقى إلى أن مات فى سنة ١٩٣٦ .

وأما الدعوة التى نشرها الأمير خالد أثناء إقامته بفرنسا بين الجالية المراكشية والجزائرية فلم تضع مذهابه ، بل استمرت فى نشاط لا يمكن لمؤرخ الحركة فى الشمال الأفريقى أن يتناساها سواء فيما يرجع إلى الجزائر أو مراكش . ومن أهم مظاهر هذا النشاط المؤتمر المغربى الذى انعقد لمعالجة شئون الشمال الأفريقى السياسية والاقتصادية والنقابية فى أواخر سنة ١٩٢٤ ، وكان فى جملة مطالبه حرية الصحافة والقول ، والتجول للدعاية من أجل القضية المغربية ، وإلغاء قانون الأنديجينا .. الخ . وقد ختم أعماله ببعث برقية للشعب المراكشى فى شمال المغرب الأقصى وزعيمه عبد الكريم ، وأخرى للشعب المصرى والتونسى . ومن المفيد إثبات نص البرقية الأولى :

« إن العمال المغاربة لمعامل الناحية الباريسية المجتمعون بمؤتمرهم الأول فى هذا اليوم التاريخى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ يهنئون إخوانهم المراكشيين وزعيمهم البطل عبد الكريم بانتصارهم على الاستعمار الإسبانى ، ويصرحون بتضامنهم معهم فى كل ما من شأنه أن يحرر بلادهم ، ويشاركونهم فى المتافة باستقلال الشعوب المضطهدة وسقوط الاستعمار العالمى والاستعمار الفرنسى » .

إن هذه البرقية وحدها دليل على الروح التى كانت تملأ المواطنين منذ ذلك العهد ، والتى كان الاستعمار يكبتها فى الداخل ، ولكنها تجد من النظام

الديموقراطى فى فرنسا وسيلة للتعبير عن نفسها . أليست هذه التحية النبيلة منطوية على كل برامجنا القوى الذى تناضل عنه اليوم : الاستقلال التام ، والتضامن مع الشعوب العربية كلها ، والعمل على تحرير الشعوب المستعبدة فى كل مكان؟!

لقد استمرت حركة إخواننا فى باريس ، واكتست عدة ألوان يهمنا منها فى موضوعنا هذا اللون الجميل الذى سيخرج بحركة المقاومة الجزائرية من طورها العقيم المتردد إلى طور ملىء بالجدة والسرعة . هذا اللون هو تأسيس « جمعية نجم شمال أفريقيا » التى كانت فى بدءها الأول عبارة عن هيئة إعانة للمغاربة ، ثم أصبحت فى مارس سنة ١٩٢٦ جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربى وتطالب بحقوقه ، وأسست لها جريدة باللغة الفرنسية تحمل اسم (الأمة) .

وقد بذلت هذه الجمعية مجهوداً كبيراً فى تنظيم العمال المغاربة بفرنسا وتربيتهم تربية سياسية واجتماعية على غرار الأحزاب السياسية الفرنسية ، ومن الحق أن ننوه بما قام به رئيسها السيد مصالى الحاج الذى ظل هو وإخوانه العمال المراكشيون والجزائريون مثال الكفاح المتجرد والتضحية النادرة . وبما أن هذه الجمعية قد ضاعفت نشاطها وطالبت بالتحرر الكامل للشمال الإفريقى فى لهجة عنيفة لم يعهدها الاستعمار الفرنسى من قبل ذلك فقد رأت فيها حكومة فرنسا خطراً قوياً لا يمكن استمراره . فقاومتها بأمرين : أولا نشر دعاية قوية ضداً عليها فى الجزائر وتونس بدعوى أنها فرع من الحزب الشيوعى ، وبكونها متطرفة فى مطالبها ولا تريد العمل إلا لصالح موسكو والشيوعية الدولية ، وقد اغتر بهذه الدعاية نواب الجزائر وأنصارهم . وثانياً : قدم وكيل الجمهورية بمحكمة السين دعوى على « نجم شمال أفريقيا » فأصدرت المحكمة حكماً بحلها فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ لأسباب لم تعين ، ولكن هذا الحكم لم ينفذ قط بصفة رسمية ؛ الأمر الذى سمح لرجال الجمعية أن يستأنفوا نشاطهم فيها بعد أن مضت ستة أشهر من صدور الحكم وعدم تنفيذه طبقاً للمادة ١٥٠ من قانون المسطرة المدنية

ثم : إن نجم الشمال الأفريقى سار بعد ذلك ببطء اقتضته ظروف الضغط

الذى وجد فيها ، وعدم فهم الكثيرين ممن بيدهم مقاليد الرأى العام فى داخل الجزائر . وفى سنه ١٩٣٣ ذهبت إلى فرنسا ووقع بينى و بين الزعيم مصالى اتصال مباشر أدّى إلى تفاهم كبير بين هذه المؤسسة المغربية و بين « كتلة العمل الوطنى » المراكشية التى كنت من رجالها . واشتركنا فى عدة مؤتمرات كانت ترمى لتنوير الرأى العام فى فرنسا . كما أن اجتماع مؤتمر « طلبة شمال أفريقيا المسلمين » بفرنسا أتاح لى الفرصة أن أدافع عن مبدأ الاستقلال الجزائرى ضداً على الذين يدعون لاتجنيس . وقد وقعت بينى و بين تونسيين هما عبد الرحمن ياسين والسيد الهلاوى محاورة شديدة فى إحدى جلسات المؤتمر فكنت أدافع عن رفض قبول المتجنسين الجزائريين فى مؤسساتنا المغربية فى فرنسا ، وكان السيدان المذكوران يعارضان رأيى . أما السيد مصالى و إخوانه فقد كانوا كلهم يؤيدون الوجهة التى أدافع عنها وقد انتهى الأمر بانتصارها واتخذ التونسيون والجزائريون والمراكشيون الموجودون فى فرنسا بمناسبة ذلك المؤتمر قراراً حاسماً بضرورة احتفاظ سائر أقطار الشمال الأفريقى بشخصيتها العربية الخاصة .

وفى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ انعقد اجتماع عام لجمعية نجم شمال أفريقيا فاتخذت البرنامج الآتى :

١ — الإصلاحات المستعجلة :

(ا) حرية الصحافة والاجتماع والجمعيات .

(ب) تعويض المجالس المالية فى الجزائر ببرلمان قومى جزائرى منتخب بتصويت عام.

(ج) إحلال الجزائريين فى سائر وظائف الدولة بالجزائر .

(د) التعليم الإجبارى باللغة العربية .

(ه) تطبيق الحقوق الاجتماعية والنقابية على العمال المغاربة .

٢ — جلاء جيوش الاحتلال وتأسيس جيش قومى.

٣ — الاستقلال الكامل للجزائر واعتبار جميع التراث الاقتصادى ملكا

للدولة الجزائرية ، ونزع الملكية لجميع المستعمرين الغاصبين وأبنائهم وإرجاع الأراضي المغتصبة لملاكها الأصليين .

وفي مارس سنة ١٩٣٤ تابعت محكمة السين الفرنسية السادة مصالي الحاج وإيماش عمار والرضا أبو القاسم بدعوى أنهم أعادوا تركيب جمعية صدر حكم سابق بحلها . وقد خرج المتهمون منتصرين لأن الحكم السابق لم يطبق في ظرفه القانوني ، وهكذا استمر نجم الشمال الأفريقي موجوداً بصفة رسمية بفضل ثبات رجاله ونشاطهم المتواصل حتى سنة ١٩٣٦ حيث دخلت المؤسسة المغربية في صراع عنيف مع الحزب الشيوعي الفرنسي أدى إلى تضافر أحزاب الجبهة الشعبية الفرنسية عليها وانتهى الأمر بأن أصدر المسيو بلوم قراراً مؤرخاً بالسادس والعشرين من مارس سنة ١٩٣٧ بحل « جمعية نجم شمال أفريقيا » مطبقاً عليها القانون الفرنسي المتعلق بالعصب .

ومن جهة أخرى فقد نبغ في الجزائر عالم ديني مغربي كبير هو الشيخ عبد الحميد ابن باديس المنحدر من سلالة عريقة في المجد هي عائلة الزيريين الذين أسسوا إمارتي بجاية وقلعة بني حماد . وكانوا السبب في قطع صلة المغرب بدولة الفاطميين .

تخرج هذا العالم من جامع الزيتونة بتونس ، وبعد أن أتم دراسته وعاد إلى وطنه قام بحركة سلفية خطيرة أسس لها جريدة أسبوعية هي « الشهاب » التي ظلت في وقت الحرب الريفية منبراً عاماً لرجال الإصلاح الديني في سائر المغرب وخاصة في مراكش ، حيث كنا نحن الآخرين نقوم بحركة عظيمة لمقاومة الطرق التي كان الفرنسيون يستغلون بعض رجالها ضداً على الحرب التحريرية الريفية ، وفي سنة ١٩٢٨ أسس الشيخ ابن باديس « جمعية العلماء المسلمين » في الجزائر فانضم إليها عديد من مثقفي القطر الشقيق ، وكان لها أثر فعال في تنوير الرأي العام الإسلامي بالجزائر ونشر الثقافة العربية في سائر الأوساط زيادة على بثها للوعي العربي في نفوس ثلة كبيرة من أنصارها العديدين .

وإذا كانت هـذه الجمعية ترمى بصفة رسمية إلى غاية غير سياسية ، وهى تطهير العقيدة الإسلامية فى الجزائر من الخرافات ، وإحياء اللغة العربية فى البلاد وتقوية الشعور بالشخصية العربية فى الجزائر ، فإن هذه المبادئ نفسها تعتبر فى أرض ترزح تحت الاستعمار الفرنسى الذى يرمى رسميا للقضاء على الإسلام الصحيح واللغة العربية والشخصية القومية فى مستعمرة الجزائر التى يجب أن تعد جزءاً لا يتجزأ من الوطن الوالد ، وإن لم يتمتع أبناؤها بما يتمتع به المواطن الفرنسى من الحقوق — هذه المبادئ نفسها تعتبر من صميم السياسة فى نظر المستعمرين ورجالهم ، والدعوة إلى تحقيقها تدخل الجمعية — أحبت أم كرهت — فى منازعات قوية ومشادات عنيفة مع الحكام الفرنسيين من جهة ، ومع رجال الطرق الذين كانت السلطة الفرنسية لا تتأخر عن استغلالهم لصالحها من جهة أخرى .

على أن هذه الصبغة الدينية المحض التى اكتسبتها الجمعية جعلت فى سياستها كثيراً من الغموض أحياناً ، لأن رجالها لم يكونوا يخوضون الحركة السياسية إلا كأفراد مستقلين لا بصفتهم أعضاء فى جمعية العلماء ، ثم هى بصفة عامة لم تكن تتقيد بالتعاون مع حزب من الأحزاب بل كانت تعمل مع الكل ، وتستغل الحركات القائمة لتنشر دعوتها وأفكارها فى أنصار كل هيئة وكل حزب . ولكن يمكننا أن نؤكد بأن العقيدة الحق التى يحملها الشيخ ابن باديس هى ضرورة استقلال الجزائر عن الحكم الفرنسى ، وليس أدل على ذلك من هـذه الفقرات التى نقتبسها من مقال نشرته مجلة الشهاب فى ابريل سنة ١٩٣٦ :

« إننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر أمم الأرض ، وهى لا تزال حية ولم تزل ، ولهذه الأمة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية واللغوية ، ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقبيحة كمثل سائر أمم الدنيا . وهذه الأمة الجزائرية ليست هى فرنسا ولا تريد أن تصبح هى فرنسا ،

ومن المستحيل أن تصبح هي فرنسا حتى ولو جنسوها » .

ومن المستحيل على المؤرخ أن يتجاهل الدور الكبير الذي لعبته وما زالت تلعبه هذه الجمعية الخصصة في ميدان العمل القومي في داخل الجزائر ، فقد كانت لها فروع ومدارس منبثة في مختلف الجهات ، وصحف عديدة بالعربية والفرنسية ، ودعاة يتجولون لنشر السلفية والوطنية . ناهيك من بينهم ابن باديس والشيخ الإبراهيمي والشيخ العمودي والميلي والشاعر محمد العيد ، وغيرهم ممن لا يتسع المجال لذكرهم . وقد ظلت هذه الجمعية في الداخل و « نجم الشمال الأفريقي » في فرنسا الهيئتين العاملتين وإن اختلفت مناهجهما لخير الشعب الجزائري منذ سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٣٤ حيث حدث في قسنطينة حادث كان له أثر كبير في تطوير الحركة الجزائرية على الشكل الذي سنبينه .

في مساء اليوم الثالث من شهر أغسطس سنة ١٩٣٤ عمد اليهودي المسمى خليفة الياهو من عساكر زواف والقسنطيني الأصل إلى البول في مرحاض أحد المساجد الإسلامية ، وسب المسلمين جهاراً ، فأدى ذلك إلى تبادل مشادة بين المسلمين والإسرائيليين تجرأ فيها الأخيرون على رمي الأولين بالرصاص . فاضطر المسلمون للدفاع عن أنفسهم بالحجارة وتم اليوم بتسجيل عديد من الموتى وعدة عشرات من جرحى الفريقين . ومن الغد أصبح عربيان مقتولين برصاص يهوديين ودفنا بهدوء ، وعقد المسلمون مهرجاناً للاحتجاج على تحيز السلطة إلى جانب اليهود في المشادات ، وقد كاد يقف الأمر عند هذا الحد لولا أن السلطات العسكرية أرسلت فرقاً من الجند بدعوى حفظ الأمن ، وكان من بين أفرادها عديد من اليهود الذين سرعان ما تألبوا مع الإسرائيليين المدنيين الذين هبوا من أماكنهم لمواصلة الانتقام من المسلمين ، وانتهى الأمر بقتال عنيف بين الشعب والجند من جهة ، وبين المسلمين واليهود من جهة أخرى . وقد قتل في هذا الحادث عدة مئات من الجزائريين وغيرهم .

وطبعي أن نأخذ هـذه الحوادث على أنها نتائج للسياسة العنصرية التي

انتهجتها الحكومة الفرنسية فى الجزائر منذ تشريع كريميو الذى أشرنا إليه من قبل ، إذ لولا إعطاء اليهود الأهالى حقوق المواطن الفرنسى لما تجرأوا على مس المسلمين الذين أصبحوا فى نظرهم مجرد أهالى منحطين لا يستحقون من كل فرنسى أو متفرنس غير الإهانة والاحتقار ، ولذلك فإن أثر الحوادث كان عظيما فى بعث الشعور بالكرامة فى نفوس المسلمين الذين جددوا نشاطهم ولموا شعثهم وقاموا بمحاولات جديدة متنوعة للمطالبة بحقوقهم الطبيعية معلنين سخطهم على السياسة الفرنسية المبنية على التفرقة وضرب العنصر المتساكنة بعضها ببعض .

وقد تخوفت الحكومة الفرنسية ومستعمروها من تطور الحالة فى الجزائر حتى طلب النائب الفرنسى ونيس بلدية قسنطينة من حكومة باريس أن تعد خمسمائة طائرة حربية لتهدئة الجزائر ، وقد صرح هذا النائب بما يأتى :

« يجب أن تحتل البلاد احتلالا عسكريا بجيش كاف وموثوق به ، وللاحتياط من تكرر هذه الوقائع الخطيرة يجب أن تكون حماة أقوياء ذوى بوليس منظم ومنسجم ، وأن يعطى الوالى العام الحق فى تجنيد جميع المواطنين الفرنسيين فى حالة الخطر »

وهكذا أصبحت الجزائر فى حالة حرب مع فرنسا ، وقد كانت محاكمة الدكتور ابن جلول فرصة أخرى لتظاهر السلطة بقوانينها العسكرية ، وتظاهر الشعب برغبته فى الحرية والمساواة . ثم زار الجزائر وزير الداخلية مسيو رينيه بدعوى دراسة الأحوال ، وبعد ما عرف اتجاهات الأهالى التحريرية أصدر قراره المعروف بقرار رينيه القاضى بالعقاب الصارم لكل الذين يقاومون النفوذ الفرنسى ، وقد طبق هذا القانون بعد ذلك على تونس ومراكش أيضا .

أسفرت حوادث قسنطينة عن حقيقة بينة ، وهى أن المنتخبين الأهالى فى المجالس المحلية لا يملكون من النفوذ الشعبى شيئا ، وظهر على المسرح السياسى إلى جانب العلماء المسلمين أشخاص جدد هم الدكتور ابن جلول وعباس فرحات وقد بينا فيما سبق الاتجاهات الرسمية وغير الرسمية لجمعية العلماء ، أما الدكتور

ابن جلول فقد كان كثير التقلب فى مبادئه ، وأما عباس فرحات فهو فى الحقيقة شخصية ممتازة بثقافتها وذكائها ، ولكنه فى الوقت نفسه كان من أنصار الاكتفاء بالمطالبة بالمساواة مع الفرنسيين فى الحقوق ، وقد سبق لى أن اجتمعت به فى باريس سنة ١٩٣٣ وناقشته فى فكرته ، والذى فهمته من حديثه أن المطالبة بالحقوق الفرنسية ليست إلا مرحلة يجب أن تجتازها الجزائر ، وأن استقلال الأمة الجزائرية يجب أن يكون الغاية البعيدة التى نصل لها .

ومعنى هذا أن هذه المرحلة من الحركة كانت ترمى إلى الحصول على الحقوق الفرنسية لا لترتبط بفرنسا بل لتنفصل عنها ، مثلها فى ذلك مثل إرلندا التى اعتبرت انجليزية ، ثم توصلت بعد ذلك إلى تحقيق حكومة ذاتية واستقلال نوعى .

ومهما يكن رأيك فى هذه الخطة فالواقع الذى لاشك فيه أن زعماء هذه المرحلة أعطوا للجزائر الحركة الأكثر تنظيما ، والدعاية الأعظم تأثيرا ، وقد استطاعوا أن يؤلبوا من حولهم سائر أفراد الشعب الجزائرى وأن يمدوا يدهم لجمعية العلماء وجمعية «النجم الأفريقى» على مابينهم من تباين فى المبادىء ؛ لأن الغاية كانت هى مقاومة السياسة الفيصرية والقضاء على نفوذ المستعمرين من جهة ، وعلى مبدأ التجنس الفرنسى من جهة أخرى . وهكذا انبعثت من جديد مسألة دخول المسلمين البرلمان الفرنسى ، واشتدت الدعاية لمشروع فيوليت الذى يرمى لإعطاء هذا الحق للجزائريين تدريجياً .

كتب عباس فرحات كتابه «الشاب الجزائرى» ليشرح أفكاره ومبادئه وكتب مسيو فيوليت كتابه عن الجزائر ليدافع عن مشروعه ، وليقول للفرنسيين إننا إذا لم نعجل بتحقيق ما ترمى إليه هذه الفئة الجزائرية فسنرمى بها فى أحضان دعاة الجامعة العربية ، وخصوصاً بعد الحركة الاستقلالية النشيطة فى مراكش ، والحركة الدستورية المتعششة فى تونس ، وتوالت النشرات فى الصحف واستطاعت الدعاية أن تربح لفائدتها كل أحزاب اليسار فى فرنسا ، خصوصاً بعد حوادث ٦ فبراير التى شارك فيها العمال المغاربة فى باريس لمناصرة الديموقراطية ومقاومة الفاشيين الفرنسيين .

بعد انتصار الجبهة الشعبية الفرنسية

كان لتأسيس الجبهة الشعبية الفرنسية وانتصارها فى الانتخاب أثر عظيم فى نفوس المغاربة وخاصة فى الجزائر ، إذ اعتقد إخواننا أن هذه الأحزاب اليسارية التى طالما تبرأت من كل ما يرتكبه المستعمرون الرجعيون من ظلم وعدوان سوف لا تتأخر عن تحقيق رغائب الأهالى على الأقل فى دائرة المبادىء التى ادعت أنها تعمل لها وتجاهد فى سبيلها وتريد الحكم من أجلها .

« الخبز ، السلم ، الحرية » تلك هى المبادىء الأساسية التى بنيت عليها حكومة الجبهة الشعبية ، وتلك هى الأقساط الضرورية لتحقيق العدالة الشعبية لكل شعب وكل فرد . فلذلك لا غرابة إذا رأينا أن قسماً كبيراً من الجزائر يضع أمله العظيم فى هذه الحكومة الجديدة التى ليست إلا مظهراً لإرادة الطبقة المستضعفة من الشعب الفرنسى نفسه . وقسما آخراً ينتهز الفرصة ليطالب للشعب ببعض حقوقه وإن لم تتبدل نظرته للمستعمر بتبدل حكومته . وهكذا ما بزغ نجم الحكومة الجديدة حتى انعقد فى الجزائر يوم ٧ يونية سنة ١٩٣٧ مؤتمر إسلامى جزائرى تحت رئاسة الدكتور ابن جلول ومشاركة سائر النزعات السياسية الأهلية ، ومن بينها جمعية العلماء المسلمين مع استثناء رجال نجم الشمال الأفريقى . وقد قرر هذا المؤتمر المطالبة بالنقط الآتية :

١ — انتخاب المسلمين الجزائريين فى البرلمان فى عرفة انتخابية متحدة مع الاحتفاظ للناخبين بحالتهم المدنية .

٢ — نسخ قانون الانديجينا ، وإصلاح قانون الغابات ، وإلغاء قانون ٤ أغسطس سنة ١٩٣٦ المنقح بقرار ٤ إبريل سنة ١٩٢٨ المتعلق بتنقلات الأهالى الجزائريين فى فرنسا ، وإلغاء قرار رينيه الراجع لمقاومة الذين يمسون بالسيادة الفرنسية فى الجزائر .

٣ — إلغاء الإدارة العامة للشئون الأهلية وأقاليم الجنوب .

٤ — الاعتراف باللغة العربية كلغة قومية فى الجزائر .

٥ — القيام بتطهير عام فى الإدارات الجزائرية .

هذه هى المطالب المتواضعة التى قررها المؤتمرون وهى فى ذاتها قليلة الأهمية بالنسبة لصورة المؤتمر والجو الذى أحدثه فى البلاد الجزائرية كلها . ولقد أراد أصحابه أن ينظموه على غرار المؤتمر الهندى فيصبح حزباً يعبر عن أمانى الأمة الجزائرية ويضم مختلف هيئاتها ، ولكنهم احتصروا فيه آمال هذه الأمة ولم يعبروا إلا عن جزئيات مما يشغل بال الشعب الجزائرى الذى يريد حرية حقيقية ونهوضاً جديداً .

عين المؤتمر وفداً من أعضائه يحمل للحكومة الفرنسية مطالبه ، وقد سافر هذا الوفد بعد ما ودعته الأمة كلها بمظاهرات عظيمة كانت تهتف بالاستقلال والتحرر وسقوط الظلم والعدوان . وفى يوم ٢٣ يوليه من السنة استقبله رئيس الحكومة مسيو ليون بلوم الذى صرح لأعضائه بسروره من استقبال فرنسى لفرنسيين وديموقراطى لديموقراطيين ويهودى لمسلمين . ثم أخبرهم بأن الحكومة تستعد لتحقيق عدة إصلاحات فى الجزائر ، وأنها ستدرس مطالب الجزائريين بكل ما يقتضيه العدل والإخلاص .

كان لهذا الاستقبال صداه الحسن فى نفوس الجزائريين ، وتكون بين أنصار المؤتمر وأنصار الجبهة الشعبية من الفرنسيين شبه تحالف للمطالبة بحقوق المستضعفين ومقاومة كبار المستعمرين فى الجزائر الذين لا يرغبون إلا فى مصالحهم الخاصة . وهكذا توالت المظاهرات المشتركة التى تهتف للخبز والسلم والحرية .

ومن أهم هذه المظاهرات الاستعراض الشعبى الكبير الذى وقع يوم ١٤ يونيه وشاركت فيه المرأة الجزائرية المسلمة حيث سرت فى موكب خاص وهى تحيى بالتحية الديموقراطية . ولكن هذا التظاهر السلمى لم يدم إلا بضعة أيام ، حتى بدأت الحركة الشعبية التى تطالب بتحقيق الوعود المعطاة ، فتضاعف إضراب العمال المسلمين فى المصانع والمعامل التى يملكها أفراد وشركات الاستعمار الفرنسى ،

وانتشرت دعوة الاضراب حتى فى أواسط العمال الفلاحيين الذين أخذوا يثورون على نير المعمر ، ويطالبون بالأرض وبالمساواة فى الحياة ، وقد احتل المضربون الطرق وأخلوا المزرع ، ومن الأيام الشهيرة : يوم ١١ يونيه فى سيدى موسى ، و ١٣ فى بئر توتا و ١٥ فى حسين داى ، وروف جو ، وقوة الماء ، و بئر خادم ، و ١٦ فى ستولى و وجى . وتطورت الحالة فى بعض الجهات إلى مظاهرات عنيفة ، ففى يوم ١٤ يونيه تجمع جمهور كبير فى سيدى بالعباس ، ووقعت مشادة بين المسلمين والمستعمرين أسفرت عن ٤٠ جريحاً ، وكذلك فى تيموشنت وتلمسان ومستغانم حيث قتل بعض المستعمرين وجرح بعض المتظاهرين بنيوبات بغلهم . ويظهر أن شهر يوليه كان أكثر من يونيه اضطراباً ، إذ وصل عدد المضربين فيه إلى ٤٠ ألفاً حسب الإيضاح الذى أعطاه مسيو أوبو فى مجلس الشيوخ الفرنسى ، ولم يخف شأن الاضرابات إلا فى ديسمبر سنة ١٩٣٦ . وفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٧ وقع صراع عنيف فى سيدى بالعباس ، ثم فى فاتح مارس الموالى اجتمع فى قرية ترمبى لاكونت (عمالة وهران) مئات من العمال الفلاحيين وقرروا الاضراب والتظاهر . وفى الغد توجهوا إلى السوق العظيم الواقع فى طريق معسكر ليمنعوه من الانعقاد ، (وهذا ما يسمى فى العرف القبلى فى المغرب بكسر السوق ، وهو رمز إعلان الثورة فى القبيلة) . فحاصروا الطرق المؤدية إليه ، ولما عجز العامل عن ردعهم استدعى القوات المسلحة فانضم إلى العمال أكثر من ١٠ آلاف شخص من القرى المجاورة للسوق ، وما وصلت فرقة الفيف الأجنبى الأولى حتى هاجمها المتظاهرون بالحجارة ، ووقعت معركة عنيفة بين الجانبين .

وفى يوم ٩ من الشهر نفسه أضرب عمال المعامل ومناجم النحاس فى نواحى قسنطينة ، ولما أبى العملة الأوربيون التضامن معهم جرت بين الفريقين مشادة تدخل فيها الجيش وسقط فيها عديد من القتلى ..

* * *

لقد تعمدنا سرد أمثلة من الحوادث التى جرت فى الجو الذى كونه انعقاد المؤتمر

الإسلامى الجزائرى ، فهل كان هذا الجمهور المتحمس المندفع يؤيد رجال المؤتمر فى مباحثهم التى لا تصرح بالإستقلال ولا تطالب به ؟ الحقيقة أن هتافات المتظاهرين ومطالبهم كانت أبعد بكثير من طلبات الدكتور ابن جلول وشيعته . وأن المؤتمر لم يفعل إلا أن أزال الحاجز الذى كان يمنع الجمهور من إعلان صوته والإبانة عن رغائبه . وإذا كانت ظروف الجبهة الشعبية أو الحكومة اليسارية فى فرنسا قد وجهت الحركة توجيهاً نحو التطاحن بين الطبقات ، فيجب أن لا نخطىء ، فالطبقة فى الجزائر ليست إلا صورة من صور الفوارق التى كونها الاستعمار . وليست البروليتاريا الجزائرية إلا الأمة بأسرها تثور ضداً على المستعمرين بقطع النظر عن كونهم أغنياء أو فقراء ، رأسماليين أو أصحاب مهن . ومهما يكن فإن الصراع الطبقى لم يشمل أياماً مثل هذه التى صح له الجو فيها ليعلن كرهه للمستعمر ورغبته فى التحرر من عبوديته ، وطموحه لاسترجاع كل الحقوق التى اغتصبت منه سواء كانت مادية أو معنوية .

يقول المثل القديم : إن الحقيقة يخدمها أصدقاؤها وأعداؤها على السواء ، وكذلك الاستقلال الجزائرى خدمه أصدقاؤه الذين يطالبون به عنفاً ، وخدمه كذلك خصومه المستعمرون ومن إليهم من اليائسين والجاحدين الأهالى ، وكذلك وقع ، فإنه ما أخذ المؤتمر الجزائرى يمتد ، وما أخذت دعوته تنتشر فى الأوساط الفرنسية والأهلية حتى هبت طوائف المستعمرين تبذل الجهود المختلفة للقضاء على المؤتمر وعلى مطالبه التى عرضها بباريس . أما الوسائل التى استعملت فيهمنا ما يتعلق منها بموضوعنا ، وهو امتحان المستعمرين وإدارة الشئون الأهلية فى الجزائر للفكرة الصحيحة ، وهى أن واجب فرنسا أن تحتفظ للجزائريين بشخصيتهم الأهليه ، وأن لا تدمجهم فى فرنسا ، أو تجنسهم بجنسيتها ؛ لأن ذلك يتنافى مع الوعود المعطاة . ولقد استعملت الإدارة لهذا الغرض بعض رجال الدين فى البلاد ممن عرفوا بموالاتهم للسلطة الفرنسية ومعاداتهم لجمعية العلماء وأفكارها السلفية . وقد كان فى مقدمة المترعمين لمعارضة المؤتمر مفتى الجزائر ابن دالى كحول

الذى كان معروفاً بإخلاصه للولاية العامة وإدارتها السياسية ، فاتهم بعض المتطرفين خاصة الجمهور فى استقبال وفد المؤتمر بعد رجوعه من باريس ، وطعن المفتى طعنة كانت القاضية عليه . وقد كان لقتله صدى كبير فى الأوساط الفرنسية التى أقامت حول اسمه دعاية قوية أدت إلى اجتماع مؤتمر ثان من رجال الطرق تحت رعاية المسيو ميو مدير الشؤون الأهلية إذ ذاك ، قرر مطالبة فرنسا بحفظ الشخصية الإسلامية بالجزائر ، وقال إن المؤتمر الأول لا يعبر عن أمانى الأمة الجزائرية .

وإذا لم يكن لمؤتمر هؤلاء الذين خانوا خيانتهم الأثر الشعبى الذى كان لرجال المؤتمر الأول فإن فئة من الأمة على كل حال أخذت تفكر فى حقيقة ما يراد منها . ولم يعد التيار الذى ساقه ابن جلول يجرف كل الذين يتعاونون معه ، ثم سرعان ما تكون فى وسط المؤتمر الأول إنشقاق أدى إلى إخراج ابن جلول من رئاسة المؤتمر لأن أفكاره وتوجيهاته وتصريحاته لم ترق الهيئة التنفيذية . وفى يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٣٧ عرض على مجلس النواب الفرنسى مشروع (بلوم فيوليت) القاضى بإعطاء طوائف من الجزائريين الحق فى النيابة والانتخاب للبرلمان الفرنسى دون أن يضطروا لإلغاء أحوالهم الشخصية الإسلامية . وقد عارض فرنسيو الجزائر المشروع بكل ما أوتوه من قوة ، وعقد جميع رؤساء البلديات والعمالات الجزائرية الذين هم فرنسيون مؤتمراً ضموا فيه صوتهم لشيوخ الطرق الطالبين رفض المشروع لأنه يؤدى للقضاء على السيادة الفرنسية فى الجزائر .

حزب الشعب الجزائرى :

كتب لى الأمير شكيب أرسلان من جنيف فى أوائل سنة ١٩٣٦ رسالة يخبرنى فيها بالتجاء الزعيم مصالى الحاج إلى جنيف ، ويثنى على شهامته وغيرته وذكائه . وقد ظل مصالى هناك حتى قامت حكومة الجبهة الشعبية فشمله العفو العام فعاد إلى بلاده وعاد إلى هذا الجو المرتبك الذى تحدثنا عنه ، وبعد أن أقلقت

نهائيا جمعية نجم شمال أفريقيا . ومن حسن حظ مصالى وإخوته أنهم لم يشتركوا فى كلا المؤتمرين اللذين ذكرناهما ، فأمكنهم بذلك أن يستقلوا الحوادث ويعملوا بمقتضى الروح القومية الصحيحة ، فأخذوا يدعون كافراد لرفض مشروع فيوليت ، ويبثون الروح القومية فى اجتماعات وتجولات خاصة ، ثم أسسوا فى مارس سنة ١٩٣٧ منظمة جديدة سموها (حزب الشعب الجزائرى) .

لقد ولد هذا الحزب فى ظروف عصيبة ، واستمد نظامه من حزبى الدستور التونسى والحزب الوطنى المراكشى ، وورث خلايا وأنصار نجم الشمال الإفريقى وكان لرئيسه إتصال كبير بإخوانه فى مراكش وتونس وبحظوة الأمير شكيب ارسلان . وهذا ما أدى فعلا بالفرنسيين لمقابلة الحزب الوليد بكل ما فى استطاعتهم من استنكار وغضب . وفى ١٧ أغسطس من السنة نفسها اعتقل الزعيم مصالى وجماعة من إخوانه من بينهم الشاعر الأديب مفدى زكريا وحكم عليهم بالسجن سنتين بدعوى أنهم عاودوا تأسيس جمعية النجم المنحلة باسم حزب الشعب ، وأنهم يقاومون السيادة الفرنسية فى الجزائر ويعملون لصالح الوحدة العربية

وفى سنة ١٩٣٨ رفضت الأغلبية من النواب الفرنسيين مشروع بلوم — فيوليت فتأكد لمن لم يكن يعلم أن سياسة الأدماج لم تكن إلا أداة تستعملها الإدارة الفرنسية كلما دعت إليها حاجة الظروف والاعتبارات لكسب الوقت ريثما يتسنى لها أن تضرب . وهكذا انفصل عباس فرحات أيضاً عن هيئة المؤتمر ، ولكن ليعلن ما وصلت إليه تجربته من ضرورة إعطاء الشعب الجزائرى كياناً ذاتياً يتمكن معه من أن يحكم نفسه بنفسه ما دام الحاكمون يأبون عليه حتى أقل مظاهر المساواة مع غيره من الجماعات الإنسانية . ثم أطلق سراح مصالى فى أغسطس سنة ١٩٣٩ فوجد القادة الجزائريون أنفسهم جميعاً متفقين بحكم الواقع على استنكار التلاعب الفرنسى ، وعلى الرغبة فى العمل لتحرير الأمة الجزائرية من هذه الأساليب الاستعمارية الدنيئة . ولكن الوقت كان على مقربة من اجتماع ميونيخ ، والحرب على الأبواب ، والفرنسيون غير مستعدين لأكثر من العنف

واستعمال القوة فى كل مكان . ولذلك ما حاول مصالى الحاج استئناف نشاطه حتى أعيد هو وثلة من المخلصين إلى السجن في ٤ أكتوبر سنة ١٩٣٩ أى بعد شهرين فقط من إطلاق سراحه ، وبعد ما بقى فى السجن الاحتياطى ١٧ شهراً حكم عليه يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٤١ بالسجن ١٦ عاماً مع الأشغال الشاقة ، وبالنفي ٢٠ عاماً ، وبثلاثين مليوناً من الفرنكات كغرامة .

حزب أصدقاء البيان :

وفى ٣ فبراير سنة ١٩٤٣ حدث ما لم يكن فى حسبان الفرنسيين أن يقع ، فقد احتفظ المحتلون بجميع الجهات ، واعتقلوا قادة حزب الشعب الجزائرى كباراً وصغاراً ، واتخذت حكومة فيشى أساليب الدعوة القديمة للتجنيس ، فاستدعى بعض النواب المسلمين وأكثرت الخطب والتصريحات ، ولكن ذلك كله لم يعق الشعب الجزائرى عن أن يبحث عن الحرية التى يريدها ، وكانت الضربة هذه المرة من جانب لم تعتقد فرنسا أنه سيواجهها بغير النغمة الفرنسية ؛ فقد تجمعت الأمة الجزائرية كلها بما فيها من قدماء دعاة التجنيس ، إلى أنصار حزب الشعب المكثورين ، ورجال جمعية العلماء وأسسوا هيئة جديدة تحمل اسم « أصدقاء البيان » يتزعمها الأستاذ عباس فرحات . وقد قرر هؤلاء المتكتلون قطع كل صلة مع الحركات التجنيسية القديمة ، والمطالبة بالشخصية الجزائرية المحضة ، وتأسيس جمهورية جزائرية ذات برلمان جزائرى منتخب انتخاباً حراً كاملا .

وإذا كانت هذه الحركة معتدلة فى مطالبها بالنسبة لحزب الشعب فإنها تعتبر انتصاراً من الجزائريين على أنفسهم لأنها خروج من فكرة الاختلاط بالفرنسيين والتبعية المطلقة لهم ونهم إلى فكرة الذاتية الجزائرية ، وقيامها فى ظروف عصيبة يعتبر إفاقة كاملة للحركة الوطنية فى الجزائر .

وللجواب على هذه المطالب القومية المحضة قررت وزارة الشئون الإسلامية

الجنة التحرير الفرنسية أن يعلن ديجول قبول فئات من المثقفين الجزائريين فى حظيرة العائلة الفرنسية ، لكن الوقت قد فات والشعب الجزائرى وجد طريقه فلم تعد هذه النغمة البالية تطربه ، ولا هذه الأساليب العتيقة تخدعه ، فعوضاً عن أن تهدىء الحالة خطابة ديجول بقسنطينة التى صرح فيها بهذا القرار لم تفعل إلا أن أذكت الشعور وهاجت النفوس ، فأعيد مصالى الحاج الجزائر فى طيارة خاصة بقصد المفاوضة معه ، ولكن الزعيم الجزائرى أبى أن يقتنع بغير المبادىء التى اعتقل من أجلها . وهكذا أعيد مرة ثالثة لجنوب الجزائر منفياً محصوراً ، ثم دعى عباس فرحات وعبد القادر السايح للحضور فى اجتماعات فى الولاية العامة فامتنعا عن الحضور وأرسلا للسجن أيضاً .

وفى سنة ١٩٤٥ بعد أن استسلم المحور أطلق سراح فرحات ، ولكنه عاد للعمل ضمن حزب البيان ، وقاد مظاهرات فى الجزائر وقسنطينة ووهران وسطيف شارك فيها أنصار حزب الشعب غير المعتقلين ، وحياها مصالى ببرقية من منفاه بالشلالة (عمالة وهران) فقاد الفرنسيون على الشعب قواتهم بما فيها من دبابات وطيارات ، وقبض على عباس ، أما مصالى فقد نقل إلى الكونغو حيث سر على ّ فى قرية حاياما بمنفاى ، وقد حاولت مقابلته أثناء مروره فمنعنى الحرس الذين كانوا معه ، وهددت السلطة طباخى الأسود من أجل أنه بلغه وجودى فى القرية وتحيق له.

مأساة ٨ مايو سنة ١٩٤٥

شارك المسلمون الجزائريون فى الدفاع عن الديمقراطية أثناء الحرب الأخيرة ، ومات منهم عشرات الآلاف فى صفوف الحلفاء ، كما مات من إخوانهم التونسيين والمراكشيين وغيرهم من العرب عدد كبير ، وأبلوا جميعاً بلاء حسناً فى صد الطغيان النازى والفاشى عن البلاد الأوربية ظانين أن ما يبذلونه من جهد فى سبيل التحرر لن يضيع ، وأن الإنسانية لن تسف إلى الدرجة التى بلغها المستعمرون فى القرن العشرين ، فتنكر جميل هؤلاء الشهداء ، ودمهم مايزال طريا . وتنسى كل ما فعله العدو بأبنائها لتنتقم من الإنسانية فى الشعب الجزائرى المسكين .

والحقيقة أن الذين يبتلون بمصائب فى هذه الحياة ثم ينجون منها قسمان : قسم يتذكر حالته الماضية فيشعر بما فيها من آلام وأحزان ، ويتسع شعوره إلى الإحساس بما يعانيه الغير من أمثالها ، وتتحرك غيرته ، فيبذل من الجهد لتخليص المنكوبين مثل ما بذل لتخليص نفسه ، ويجد فى ذلك العمل من اللذة والمثوبة ما تطمئن له نفسه ويرضى به ضميره . وهؤلاء هم الشرفاء . ولاشك أن من بينهم أبناء العرب فى الجزائر وغيرها الذين تجاوز شعورهم بالاستعمار فى بلادهم إلى التألم منه وهو فى ديار خصومهم ، فضحوا لمقاومة الاحتلال الأجنبى عند غيرهم كما ضحوا ويضحون لمقاومته بين ظهرانيهم .

وأما القسم الثانى فلا يحس بعد نجاته من المصائب التى ابتلى بها إلا برغبة ملحة فى زيادة الابتعاد من ظروفها وصورها ، وتصل به هذه الرغبة إلى حب التظاهر بكل ما من شأنه أن يجعله يحس بوجدان غير وجدان الطبقة التى نكبته ؛ يريد أن يتقمص روح الذين نكلوا به ، ووجدان الذين عذبوه ، ونفسية الطغاة الذين احتقروه وأهانوه ، ومن أجل ذلك ولكى يرضى حاجته ويظهر للناس أنه

ممن أولئك يرتكب مع غيره نفس الفظائع التى ارتكبت معه ؛ يريد أن يحس أنه القاتل بعد أن أحس أنه المقتول ، والشاتم بعد أن شعر أنه المشتوم ، والمستعبد لغيره بعد أن أحس بأنه مستعبد لسواه ... ولا يزال يمعن فى هذه الرغبة حتى يتفوق على الظالمين الأولين ، ويأتى من الجرائم فى حق إخوانه البشر ما يرتقى به أعلى مراتب الأجرام ، ويهوى به فى أحط درجات التسفل ، ولا شك أن المستعمرين الفرنسيين فى الجزائر من بين هذا القسم الثانى .

وليس هنالك تفسير نفسى غير هذا الذى قلناه يمكننا من فهم الأسباب التى دعت مستعمرى الجزائر لإقامة هذه المذبحة الخطيرة يوم ٨ مايو وما بعدها .

إن يوم ٨ مايو هو اليوم الذى احتفلت فيه الأمم الديموقراطية كلها بعيد النصر بعد عراك خمسة أعوام تكبدت فيه الإنسانية من الخسائر فى المال والأنفس والضمير ما لم يسبق أن جرى مثله فى العالم منذ بدء الخليقة إلى اليوم . واعتقد إخواننا الجزائريون أنهم — وقد شاركوا فى هذه التضحيات بأرواحهم وكل ما يملكون — لهم الحق فى أن يحتفلوا كغيرهم من الحلفاء بعيد طالما منتهم به الأيام ؛ ذلك العيد الذى سيشعرون فيه لأول مرة أنهم يشاركون أبطال العالم كله فى فرح واحد وسرور متجدد ، كما شاركوهم فى إسالة الدموع والدماء . ولذلك فقد خرجوا يوم الاحتفال يطوفون الشوارع مع غيرهم من المتظاهرين ويحملون علم الجزائر الذى يمثل راية الأمير عبد القادر مؤسس الاستقلال الجزائرى ، ولكن كبر على المستعمرين الفرنسيين أن يتركوا هؤلاء الأهالى يتنفسون قليلا فى هذا اليوم ، ويعلنون رجاءهم فى أن يتحقق أملهم فى بعث الدولة الجزائرية المستقلة ، وإحياء كيانها . فهاجموا الجزائريين العزل وأسقطوا العلم ، ونشبت معارك عنيفة بين المسلمين والفرنسيين ، ضرب فيها الأولون بالعصى والحجارة ، وضرب فيها الآخرون بالحديد والنار ؛ أى بالأسلحة التى هيأتها لهم الاعارة والتأجير الأميريكية ، وأسفرت المعارك الكبيرة عن سقوط أقل من مائة قتيل فرنسى وعشرات الآلاف من القتلى المسلمين .

ولم تكن هذه المعارك فى مكان واحد ، بل كانت فى جهات متعددة ، وأهمها سطيف ، وأعظمها قالمة حيث اصطيد آلاف الشبان المسلمين ، وسيقوا أفواجا إلى المذبحة ، وقتلوا رمياً بالرصاص .

إن من المستحيل أن تكون هذه الهاجمات التى قام بهـــا المستعمرون فى الجزائر وليدة الصدفة ، بل إنها كانت مدبرة مبيتة ساهم فيها الفرنسيون والفرنسيات وتضامنت فيها الأحزاب الفرنسية كلها لتقتيل الشعب الجزائرى المنكوب الأعزل من كل سلاح ، لا لشيء إلا لأنه يريد أن يأخذ حقه من [illegible] كما أخذ حقه من الحرب ، ويفوز بقسط من حريته القومية ، كما شارك [illegible] من الشعوب .

لقد حاول المستعمرون أن يبرروا هذه الهاجمة بدعوى أن مصالى زعيم حزب [illegible] الشعب الجزائرى تجول لإلقاء خطب مهيجة فى بعض الجهات ، ولكن هل من الحق أن يقابل خطاب يلقيه زعيم فى جهة ما — مهما كان هذا الخطاب قاسياً وعدائياً — بإغراق الشعب بأحدث أنواع الأسلحة الجهنمية وإصلائه ناراً حامية يتلظى أوارها ، وحرباً طاغية لا قبل له بصدها ؟ . .

الواقع أنه كبر على الفرنسيين ما ظهر به الجزائريون من وعى قومى وطموح للحرية ورفض للتجنيس . لقد كانت الجنسية الفرنسية هى الأغنية التى يهدىء بها الفرنسيون أعصاب الأهالى كلما ثاروا واحتجوا ، لأنها ستجلب لهم الحرية والسعادة والمناعة الدائمة ، ولكن الفرنسيون اصطدموا هذه المرة بالحقيقة الجزائرية ، وهى أن الشعب الجزائرى لا يرضى بغير الحرية الكاملة والاستقلال التام ، وأن المائة وعشرين عاماً التى قضاها تحت حافر المستعمر لم تقتل فى نفسه شعوره بقوميته وملته وعروبته ، بل زادته حقدا على الاستعمار ، وتشبثاً بأهداب حقه الضائع وحنق المستعمرون ولم يستطيعوا هضم هذا الواقع ، وتربصوا مدة الحرب — وهم يستعدون — حتى إذا تم الظفر على المحور وعادوا بمنجاة من مخاوفهم انتعشوا كما تنتعش الحرة ، وانطلقوا على المساكين يلتهمون منهم ويحذرونهم من الخلط

ويشبعون لم أن القوات الفرنسية ما تزال قاهرة ، وأن فرنسا الخالدة لا تملك بالمرصاد للذين يطالبون بالحرية أو ينادون بالاستقلال .

ومهما يكن فإن هذه المسألة أثبتت للعالم فظاعة الاستعمار الفرنسي ، وأكدت للذين يجهلون : أن الأمة الجزائرية لم تقبل أبداً حكم فرنسا لها . ولقد زاد هذه الحقيقة وضوحاً روح الشجاعة التي ظهر بها المعتقلون من مختلف الأحزاب الجزائرية ، حيث أكدوا في صراحة ووضوح ثباتهم على المبادىء ، واستعدادهم للبذل في سبيل الوطن المنكوب . وقد احتج العالم المتمدين على هذه الفظائع وأشعرت الحكومتان الانجليزية والأمريكية الحكومة الفرنسية باستنكارها لهذا العمل الشنيع ، ولكن الأمر لم يتجاوز هذا الاحتجاج . وما زال الجزائريون يرزحون تحت ضروب العسف وأنواع الإرهاق إلى اليوم بمرأى ومسمع من الأمم المتحدة ودولها المتمدينة .

حلول معروضة

وبالرغم عن كل ما جرى ، وبالرغم عن كل ما يجرى ، فقد انتهت الحرب وهى تعلن حقيقة واضحة هى تقهقر موقف فرنسا فى الجزائر ، وعبثاً حاول الفرنسيون أن يوقفوا تيار المطالبة بالاستقلال الذى جرفهم كاللهواتى المنحدر ، وأصبح العقيدة الخالدة التى يدين بها كل جزائرى من أى حزب كان ، ولم يرد استدعاء بعض طبقات الشعب للانتخاب للنيابة فى البرلمان الفرنسى إلا تعقيداً للمسألة ، وتصميماً لحلها ؛ إذ أدرك رجل الشارع بصفة عينية أن هذه النيابات التى طالما وُعد بها لا قيمة لها ما دامت فى مجلس غير وطنى ، مركزه فى عاصمة المحتل ، ويستمد نفوذه من سيادة الشعب الفاتح وأمانيه .

وإزاء هذه الحقيقة أخذت الحكومة الفرنسية وأحزابها يبحثون عن حل يوفق بين رغبتهم فى الاحتفاظ بالجزائر كجزء من فرنسا نفسها ، وتحقيق أمانى الشعب الجزائرى لاستقلاله ، ولكن ليس فى متناول القدرة البشرية أن تجمع بين متناقضين أو توفق بين مختلفين . لأن الاستقلال يعنى الانفصال أو على الأقل الارتباط بعقد تحالف يتساوى فيه المتعاقدان ، بينما إتمام الشخصية الفرنسية يقتضى إمحاء فى الغير ، أو على الأقل تبعية ضيقة تلغى كاملة المدلول .

ولذلك فإن كل الحلول التى عرضها الفرنسيون ، لم تكن غير شكل جديد لمشروع (بلوم — فيوليت) الذى سبق أن أشرنا إليه .

ومن هذه الحلول ما عرضه الشيوعيون والاشتراكيون من اعتبار الجزائر وطناً قائماً بنفسه ، له حكومته ومجلسه ، ولكن تحتفظ فيه بالسيادة الكاملة المنفردة لفرنسا الوطن الرائد كما يقولون . أما أحزاب اليمين فلا زالت تغنى بنشيد

وحدة الوطن الفرنسى الذى لا يقبل القسمة ، ولذلك لم يسعها إلا أن تصادق على المشروع الحكومى الذى عرضته على مجلس الأمة الفرنسية بعد زيارة وزير الداخلية ديبروه للجزائر فى أوائل العام الماضى .

ويتلخص المشروع الحكومى فى أن يعطى الجزائر نظاماً يقضى :

١ — بأن تعتبر مجموعة عمالات فرنسية تتمتع بشخصيتها المدنية وباستقلال نوعى مالى ، وتنظيم خاص .

٢ — السلطة التنفيذية فى يد الوالى العام .

٣ — للجزائر سلطتها التشريعية يمثلها مجلس حكومى يتكون من ستة أعضاء ، تعين ثلاثة منهم الولاية العامة ، يضاف إليهم رئيس ونائب رئيس ، ورئيس المالية . ومهمة هذا المجلس الحكومى مراقبة المجلس النيابى الجزائرى الذى قرر المشروع وضعه وتنظيم شكله .

٤ — ويتركب المجلس النيابى الجزائرى من مائة وعشرين عضواً ، نصفهم للأهالى ونصفهم للفرنسيين ، ينتخبون انتخاباً عاماً لمدة ستة أعوام فى دورتين وبالاقتراع السرى . أما اختصاصات هذا المجلس فتنحصر فى المناقشة والمصادقة على ميزانية الجزائر التى تعرضها مصالح الولاية العامة . كما أن له حق الاقتراح فيما يرجع للضرائب والأداءات . وكل مناقشة خارج هذه الدائرة تعتبر منعدمة ولا قيمة لها . وليس للمجلس أثناء معارضته لعمل الحكومة حق فى الشئون المالية أن يقترح ضدها بحال ، كما أن مقرراته لا تعتبر نافذة إلا بعد مصادقة الحكومة عليها بمرسوم اعتيادى .

وقد صادق مجلس النواب الفرنسى على هذا المشروع يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤٧ بثلثمائة واثنين وعشرين صوتاً مع تغيب سائر النواب المسلمين ، وكل الممثلين الشيوعيين وبعض أعضاء التجمع اليسارى . أما ممثلو الجالية الفرنسية بالجزائر فقد صوتوا لرفضه

لكن هذا التصويت يعتبر عديم القيمة ؛ لأن المسلمين الذين يهمهم الأمر

قد رفضوه ، وتغيب ممثلوهم عن قبول الحضور لمناقشته . كما أن أعضاء مجلس الدولة المسلمين استقالوا احتجاجاً على عرض مثل هذا المشروع على مجلس النواب وهو لا يحقق آمال الشعب الجزائرى ولا يتفق مع رغائبه .

ومقابل هذه المشروعات الفرنسية عرض حزب البيان الذى أصبح يسمى (بالاتحاد الديمقراطى لمسلمى الجزائر) حلا جديداً ظن واضعوه أنهم يستطيعون أن يوفقوا به بين وجهة النظر الفرنسية ووجهة النظر القومية فى الجزائر . وهذا الحل يتطلب إعطاء الجزائر استقلالا قومياً بتكوين جمهورية جزائرية ، لها حكومتها و برلمانها ، وارتباط هذه الجمهورية بالاتحاد الفرنسى، وتضامنها مع فرنسا فى سياستها المتعلقة بالشئون الخارجية والمالية والعسكرية ، على أن يكون هذا الارتباط مؤقتاً إلى اليوم الذى تستطيع فيه الجزائر أن تنال استقلالها الكامل ، وطبيعى أن لا ينال هذا المشروع الأهلى نصيباً من النجاح كبيرا لا فى الوسط الفرنسى ولا فى الوسط القومى فى الجزائر ؛ لأنه يتعارض مع روح الاستعمار المسيطرة على السياسة الفرنسية الجزائرية ، كما يتعارض مع الوطنية الجزائرية التى ترمى إلى التحرير الكامل الناجز . ولذلك لم يصادق عليه حزب الشعب الجزائرى الذى ظل عاملاً للمطالبة بالذاتية الجزائرية بكل ما تدل عليه الكلمة وهو لا يمسك مع ذلك عن وضع مشروع لتكوين جمهورية جزائرية ، لها دستورها الذى تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً عاماً يشارك فيه مجموع الشعب الجزائرى دون تمييز بين عناصره ودياناته . ويقترح لتنظيم علاقاته مع فرنسا عقد محالفة بين الطرفين على قدم المساواة تضمن مصالح المتعاقدين معاً ، لكن دون أن تعترف بأى نوع من أنواع الاستعباد ، ومن بينها الانخراط فى سلك الاتحاد الفرنسى .

الحالة الحاضرة :

وضوح العقيدة التي أعلنها حزب الشعب الجزائري بواسطة زعمائه ورجاله في المشرق والمغرب ، واستمرار رئيسه السيد مصالي الحاج في منفى أبي زريعة بالجزائر بعد أن أعيد من الكونغو ، وهزة مشروع الحكومة ما سمته بالنظام الجزائري ، وقبول حزب البيان للانخراط الموقت في الاتحاد الفرنسي — كل ذلك هيأ للرأي العام الجزائري وسيلة الحكم على الأشياء ، واتخاذ الخطة المثلى التي يتجه صوبها بعد أن وقف برهة يتريث في اختيار الطرق المعروضة عليه .

وقد جاءت الانتخابات البلدية الأخيرة في القطر الجزائري برمته دليلا قاطعاً على أن الأمة اختارت طريق التحرر الكامل والاستقلال التام . ولذلك فقد نال مرشح حزب انتصار الحريات الديموقراطية (الذي هو الاسم القانوني لحزب الشعب الجزائري الممنوع) أكثر من ستين في المائة في سائر القطر ، زيادة على تغيب فريق من الأمة يفوق ثلث الناخبين احتجاجاً على الإجحاف الواقع والضغط المستمر ، كما أن حزب الاتحاد الديموقراطي الذي هو الاسم الجديد لحزب البيان فشل في معظم الانتخابات من أجل قبوله سياسة الاتحاد الفرنسي ، ومن أجل تحالفه مع بعض الهيئات الفرنسية في الجزائر .

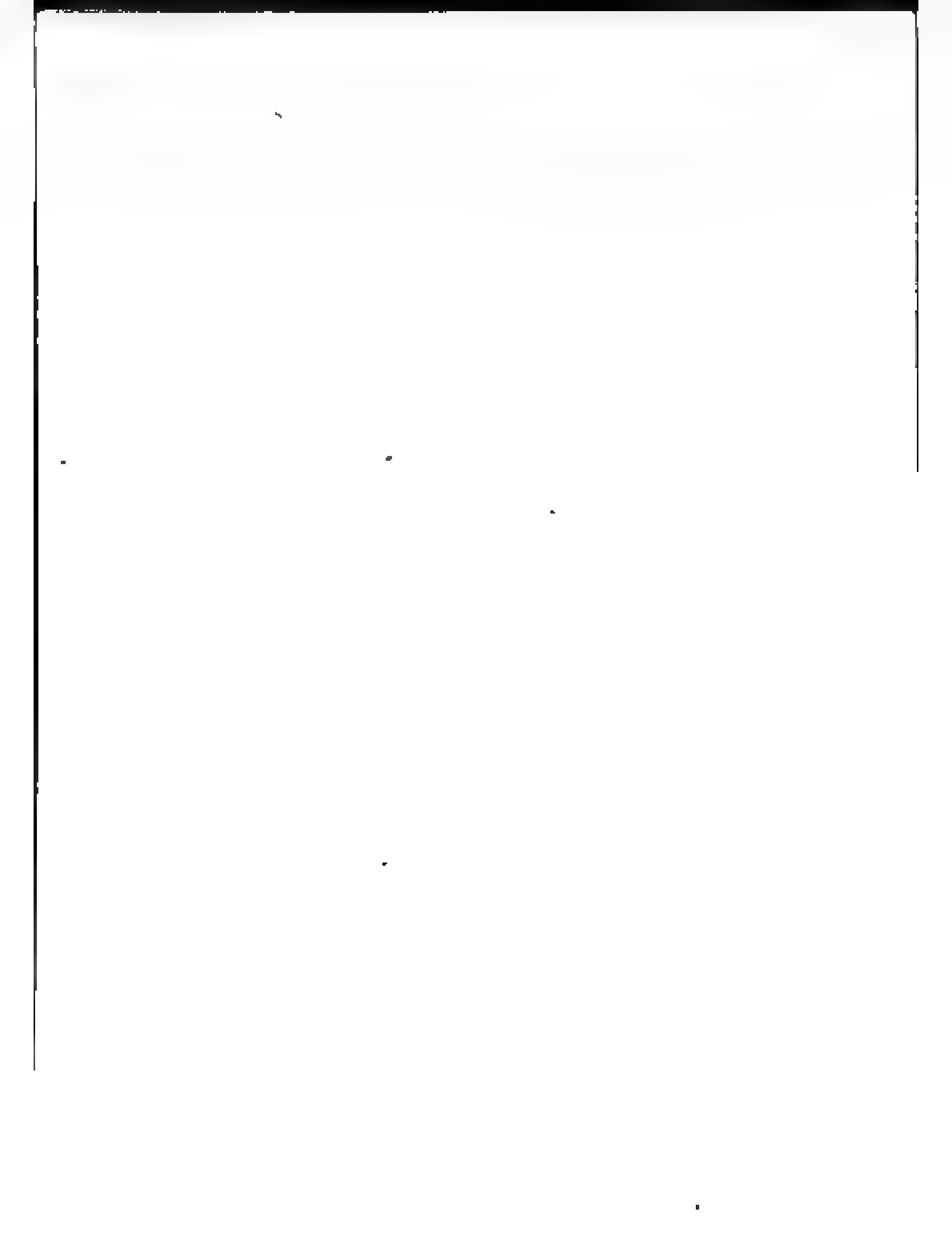
وهكذا أصبحت الحالة الحاضرة تؤكد أن الأمة الجزائرية مجمعة على غاية واحدة ، هي غاية الاستقلال ، ومتجهة اتجاهاً سياسياً واحداً هو اتجاه الوضوح في عرض المطالب بالصراحة المطلقة في الدفاع عن الحق .

ويبدو أن الحزبين الجزائريين آخذان في الاقتراب من بعضهما ، فقد أعلن مسيرو حزب البيان رغبتهم في العدول من فكرة الاتحاد الفرنسي ، كما أن عباس فرحات زعيم هذا الحزب أدلى بتصريحات تدعو إلى التفاؤل ، وأعقبها بتغيير اسم جريدة حزبه (المساواة) الذي يدل على أنه لا يطالب أكثر من تسوية الأهالي الجزائريين بالفرنسيين في الحقوق والواجبات فأصبحت اليوم تحمل

اسم (الجمهورية الجزائرية) الذى يدل على اتجاه أوضح فى ناحية الحكم الذاتى

وقد وجه معالى الحاج زعيم حزب الشعب من منفاه ببوزريعة نداء حاراً لأصحاب البيان يذكرهم فيه بضرورة الاتحاد والعمل على إزالة الفوارق التى لم تكن إلا أثراً من آثار الاستعمار الأجنبى .

ويظهر أن جمعية العلماء المسلمين مقتنعة كامل الاقتناع بضرورة العمل على تقوية الروح الاستقلالية فى البلاد ، والتوسط لتوحيد الصفوف بين الحزبين الجزائريين على أساس ما اختارته الأمة فى انتخاباتها الأخيرة . وقد صادق حزب الشعب على تأسيس لجنة التحرير فى القاهرة ، وعين له ممثلين دائمين بها . ولعلنا لا ننتظر طويلا حتى نرى حزب البيان منضما إلى هذه اللجنة التى تعمل على تحرير سائر أقطار المغرب العربى بإذن الله .



في تونس
أو
المغرب الأدنى



لقد كان احتلال تونس ومراكش النتيجة المتوقعة لفتح الجزائر. ولذلك ما انتهت الحرب الجزائرية الفرنسية حتى أخذت فرنسا تدبر الوسائل التي توصلها لغايتها من فتح تونس أولا، ثم مراكش ثانياً كما سنرى. أما العلل التي تعللت بها فهي الدفاع عن المصالح الاقتصادية، وضرورة عدم وجود دولة قوية تناوئها في شرق الجزائر وغربها.

وإذا كانت المحاولة الفرنسية في الجزائر لم تهم كثيراً الدول الكبرى فإن طموح فرنسا لفتح تونس ومراكش هاج كثيراً من الدول التي [illegible] تهمها مطامع تقسيم هاتين الأمتين، وعدم تركهما لفرنسا وحدها. وهكذا [illegible] مسابقة دبلوماسية بين هذه الدول صبت على تونس، كما صبت بعد [illegible] الدفاع عن نفسها إذ أحدثت لها ارتباكات مالية واضطرابات داخلية.

ونحن لا يهمنا أن نتعرض في بحثنا هذا لمختلف المراحل الدبلوماسية [illegible] احتاجتها القضية التونسية فذلك موضوع آخر يحتاج للدراسة و[illegible] الذي يهمنا أن نشير إليه هو أن توقيع عقد الحماية لم يتم إلا بعد أن استمرت تونس تدافع عن نفسها ضداً على محاولات فرنسا والدول الأخرى مدة خمسين سنة كاملة. وهذا يعني أن تونس كمراكش لم تقبل الحماية قط، وأنها حاولت بكل ما تملكه من جهد أن تحتفظ باستقلالها وأن تشتغل على توطيد أواصر الصداقة مع جيرانها. ولسنا نقول إن محاولاتها هذه كانت كلها سائرة في الخطة التي كان ينبغي أن توجه منها؛ فإن حياة الشعوب في أوقات مرضها تكون معرضة لمختلف الأعراض الخارجية، وتتجاذبها شتى النزعات والأهواء. ولذلك لا محيد لنا من الاعتراف بضعف السياسة الحكومية وخصوصاً الثانية التي سهلت على المستعمر أن يستفيد من الحال، ويصطاد في الماء الذي عكرته تصرفاتها

إنما يجب أن نؤكد أن الشعب التونسى لم يخطىء فى يوم من الأيام تقديره للأحوال ، ولا اعتباره لمسائر الأشياء ، فكان يقاوم شق النزعات ، ويثور على الذين يعبثون بحيرانه ، كما يثور على الأجانب الذين يريدون التدخل فى شئونه .

ومن أهم ما يلفت النظر فى تاريخ هذه المرحلة تنبه الحكومة التونسية بإرشاد المفكر المغربى الوزير خير الدين إلى أن خير وسيلة لمقاومة أوروبا هو النهوض بالبلاد ، وإصلاح أنظمة الدولة العتيقة ، وتوجيه الأمة نحو الرقى الصحيح الذى كان السبب فى رفع منار الغرب حاليا .

وكان خير الدين من المصلحين الذين تأثروا تأثراً عميقا بمبادىء الثورة الفرنسية وأفكارها ، واقتنعوا بأن على الشرق أن يغير أساليب الحكم الاستبدادى الذى جرى عليه ، وبما أنه عاصر أواخر أيام نابليون ، وشاهد بنفسه ما أصيبت به الجزائر وما منيت به المقاومة التى نظمها الأمير عبد القادر فقد أدرك أن الخطر الأكبر ليس هو فى مواجهة الغربيين للبلاد ، ولكنه فى الأمراض الاجتماعية والأخلاقية التى منكبت بها . وقد درس خير الدين القوانين والتنظيمات الجديدة التى صدرت فى تركيا على عهد الخليفة عبد المجيد الأول ، واستمع لنصائح وأفكار المصلحين العثمانيين الكبار أمثال فؤاد محمد باشا ، ورشيد عالى باشا ، التى كانت ترمى إلى التخفيف من استبداد الحكم المطلق ، وتعمل على إيجاد دستور عثمانى مقتبس لا من الدستور الإنجليزى ، بل من دستور كافور الإيطالى — تلك الأفكار النيرة التى بدت بعد بأجلى مظاهرها فى شخصية المصلح الدستورى العثمانى الكبير مدحت باشا . وقد وضع خير الدين كتاباً لخص فيه آراءه ونظراته الدستورية .

حاول المصلح التونسى أن يطبق آراءه الحديثة فى تونس ، ولكنه اصطدم بعقبتين كبيرتين : أولاهما استبداد الوزير الأكبر مصطفى خازندار الذى حكم تونس مدة أربعة وثلاثين عاماً ، كان فيها مثال الجور والإرهاب

والابتزاز لأموال الشعب وذخائر الدولة . وثانيتهما مشائخ الدين الذين كان لهم نفوذ مطلق على ذهنية الأمة . مع عامل ثالث هو تخوف الشعب التونسي من الإصلاحات التي كانت تقتبس من الغرب ، خلقاً منه أن كل شيء غربي يمس بكيان الأمة ووجودها . وقد حاول خير الدين أن يستعمل كل الوسائل لكسر شوكة الخازندار فلم ينجح . واهتدى بعد إلى أن الوسيلة الوحيدة هي استجلاب عطف الباي عليه . فقدم لبساطه شاباً يدعى مصطفى بن اسماعيل ، سرعان ما استولى على عقلية العاهل ، وأثر في تصرفاته . وانتهى الأمر بتقلص نفوذ خير الدين في البلاط ، فاستطاع أن يقنع الملك بقبول الفكرة الدستورية ، فأعلن سنة ١٨٦١ دستور المملكة التونسية الجديد .

وقد كانت هذه الخطوة الجريئة خير وسيلة لإنهاض الدولة التونسية وحمايتها ، ولكن الدول المتهافتة على تونس لم يكن يسرها هذا العمل البنائي الكبير ، فقاومته بأنواع كثيرة من أهمها تشجيع الجامدين من رجال الدين على استنكارها . وقد تظاهر بالمعارضة مثلا فرنسا وإيطاليا بعد أن كانا يظهران رغبتهما في تأسيس نظام حي بتونس ، وأسعدهما بقية الدول الأخرى الموقعة على معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ التي ختمت حرب القرم ، وحددت مدى الوضع الراهن في الشرق . واستطاع هؤلاء المستعمرون بدعاياتهم وتدخلاتهم أن يهيجوا الشعب نفسه ضدا على هذا الدستور . وكان لهم في مصطفى بن اسماعيل أداة فعالة في مناكفة خير الدين الذي خلقه وجعل منه شخصية مسيطرة في بلاط الباي . وهكذا بقي الدستور التونسي حبراً على ورق .

لم يكن خير الدين باشا من أبناء الشعب المسيبين ؛ بل كان من أصحاب الأراضي الواسعة ، ومن ذوي المصالح المادية الكبيرة . وهذا بالطبع ما جعله يصرف طرفاً من وقته في استغلال أمواله وتنميتها ، وتأجير العقارات وبيعها . وما جعله ينفعل كثيراً لروستان قنصل فرنسا العام الذي لم يكن يتأخر هو أيضاً من الاشتراك في المضاربات المالية واستغلالها . وهذا ما هاج عليه الرأي العام

التونسى ، وأغضب الباى الذى أخرجه من الوزارة فى ٢١ يوليه سنة ١٨٧٧ .

ويجب أن نلاحظ أن الباى كان قد جدد تبعيته للباب العالى ، وأعطى حق العقد مع الدول الأجنبية فيما يخص تونس للخارجية العثمانية . وذلك دفعاً لمطامع الفرنسيين وإبعاداً لهم عن كل محاولة لفتح البلاد .

خرج خير الدين من تونس ملتجئاً للباب العالى . ولما اغتيل السلطان عبد العزيز ومات السلطان مراد الخامس معتقلا ، وارتقى عبد الحميد العرش قرب إليه خير الدين نظراً لمواهبه العالية . وكان عبد الحميد ميالا للدستور فى أول عهده . ولما كان ناقماً على مدحت أبى الدستور العثمانى فكر أن يسند لخير الدين الصدارة العظمى حتى ينفذ شخصياً الإصلاحات المرتقبة . فتولى المصلح التونسى الصدارة العظمى فعلا ، وحاول بكل إخلاص وذكاء أن يطبق دستور مدحت على ضوء تجارب التنظيمات ، ولكنه اصطدم بعد سنة واحدة بجمود العثمانيين فى فهم الفقه الإسلامى ، وتذبذب عبد الحميد الذى فضل الرجوع للحالة التقليدية التى عاش عليها من قبله من الخلفاء . فاضطر خير الدين للانسحاب وبقى فى الاستانة إلى أن مات .

لكن خروج خير الدين من تونس ، وبيعه لعقاراته (بالانفيدا) لشركة مارسيليز الفرنسية ، ورفض الباى الاعتراف بهذا البيع أدى إلى استفحال الحالة فى الداخل . وتطور الأمر إلى أن طلب قنصل فرنسا من الباى إعلان الحماية ، فرفض العامل ، واستعد الشعب للمقاومة ، وحدثت بعض الوقائع من الكرميين فى حدود الجزائر ، فاحتجت فرنسا ، ولكن محمد الصدوق باى تونس رفض معاقبة القبيلة على عملها البسيط ، فقررت الحكومة الفرنسية غزو تونس وسلطت عليها جيشاً يشتمل على ثلاثين ألف مقاتل ، واضطرت الباى تحت الضغط والإكراه إلى توقيع معاهدة باردو وإعلان الحماية على البلاد (١٢ مايو سنة ١٨٨١) .

لكن الشعب التونسى لم يعترف بهذا التوقيع ، وسرعان ما قامت ثورات متعددة فى الجنوب خاصة فى صفاقس والقيروان ، وصرح الباى بأن الفرنسيين

أرغموه على إمضاء المعاهدة التي لا يعترف بها ، غزت فرنسا تونس للمرة الثانية حيث سلطت على صفاقس نيران بحريتها وجرت معارك شديدة احتلت بعدها الجيوش الفرنسية الجارا والمزل والجيرا ووراراى ، ولكن لم تستطع أن تقهر المقاومين الذين اعتصموا بالداخل . وقد برز فى هذه المقاومة رئيسان تونسيان هما على بن خليفة ، وعلى ابن غذان .

وفى خريف السنة هجم الجنرال سوسى بثلاثة جحافل على القيروان ، حيث احتلها بعد صراع عنيف أبلى فيه التونسيون بلاء حسناً . وفى الربيع استؤنف الهجوم (إبريل — مايو سنة ١٨٨٢) على بقية الجنوب . ولكن المقاومة الوطنية استمرت حتى فصل الشتاء (١٨٨٢ — ١٨٨٣) .

وعلى الرغم من احتلال الجيوش الفرنسية لسائر مناطق القطر التونسى فإن فريقاً من المقاتلين التجأوا إلى طرابلس حيث استمروا فى تنظيم حرب العصابات فى الجنوب التونسى حتى سنة ١٨٨٨ التى تنازلت فيها تركيا عن حقوقها فى تونس

الحركة الوطنية بعد الحماية

انتظم الأمر للفرنسيين فى تونس ، وتركزت جيوشهم فى جميع المواقع الاستراتيجية ، ولم يعد من الممكن للشعب الاستمرار فى المقاومة المسلحة ، ولكن ذلك لم يقتل الروح القومية ، ولا فت فى عضد العاملين خصوصاً بعد أن شاهد المثقفون إخلاف فرنسا لجميع وعودها التى ادعت أنها لم تجيء لتونس كدولة فاتحة ، وإنما يهمها إرشاد الحكومة الوطنية ، ومساعدتها على إقرار الأمن والسكينة ، فتكونت حركة قوية يتزعمها الشيخ محمد السنوسى ، وألفت وفداً يحمل عريضة ممضاة من مختلف طبقات الشعب لسمو الباى يحتجون فيها على شكل الحكم المباشر الذى تجريه السلطات الفرنسية فى البلاد ، فاستقبلهم سمو الباى ، ولما ألقى الشيخ السنوسى بين يديه خطاباً فى تصوير حال الشعب التونسى تحت النظام الحاضر بكى سالك وأكد للمحتجين تضامنه معهم فى المطالبة بالحقوق المرسومة .

وبعد ذلك ابعدت السلطات المحتلة الشيخ السنوسى إلى خارج القطر ، واعتقلت السيد حسونة بن مصطفى فى مدينة قابس ، وسجنت غيرهما من أنصار الحركة .

والشيخ السنوسى زعيم أول حركة وطنية فى تونس بعد الحماية من علماء الزيتونة المتنورين ، وهو استاذ محمد ناصر باى الذى ستمرى من بعد تضامنه مع الوطنيين التونسيين ، وكان السنوسى محرراً فى الرائد الرسمى قبل الاحتلال .

وبعد سنتين من هذه الحركة ظهر فى البلاد عالم جديد ، هو الشيخ المكى ابن عزوز من شيوخ الزيتونة السلفيين، فنشر فى الوطن دعوة لمقاومة الشيوخ الجامدين الذين كانوا السبب فى عرقلة الاصلاح الذى أراده خير الدين ومن بعده ، وكان

لهذا الشيخ فضل فى تكوين نسلة من المتنورين ، من بينهم الشيخ عبد العزيز الثعالبى ...

هاجر الشيخ المكى إلى الشرق ، ومات فيه ، ولكن أفكاره التى غرسها فى تلامذته الكثيرين ظلت قائمة مستمرة الترعرع ، وسرعان ما احتشد هؤلاء التلامذة ، وأسسوا جريدة باللغة الفرنسية للدفاع عن مصالح التونسيين اسموها (المستقبل التونسى) ، وأخرى عربية تحمل اسم (حبيب الأمة) ، وأخرى هى (سبيل الرشاد) كان يديرها الشيخ الثعالبى بنفسه ، ومن أبطال هذه المرحلة الانتقالية للحركة التونسية : على كاهيا ، والشيخ زروق ، والهادى السبعى .

جماعة الحاضرة :

وفى سنة ١٩٠٥ كان جماعة من الطلبة الذين سبق أن أوفدتهم الحكومة التونسية قبل الحماية من متخرجى المعهد الصادقى لإتمام دراستهم فى الخارج ، وأذنت لهم السلطة الفرنسية بالرجوع بعد أن استتب لها الحال — قد عادوا يحملون من الأفكار التحريرية ما يخولهم حق التقدم لتنوير الرأى العام التونسى وقيادته وكان أبرز هؤلاء الشبان وأقوام شخصية هو السيد على أبو شوشة صاحب جريدة (الحاضرة) . فاستطاع أن يجمع من حول الجريدة كتلة قوية من أصدقائه وغيرهم من مثقفى الزيتونيين والفرنسيين ، وقاموا بحركة قومية ودينية ترمى من جهة إلى تقوية روابط القطر التونسى بحركة الجامعة الإسلامية ، وتطالب من جهة ثانية بتنفيذ الدستور التونسى الذى ظل معترفاً به بعد معاهدة المرسى ، واتفاقية باردو وهما الوثيقتان اللتان تستند عليهما الحماية .

والحق أن هذه الحركة كانت تتغذى بالروح التى ترد عليها من مصر ، كصدى للدعاية التى قام بها جمال الدين ومحمد عبده ، وتقتدى بالحركة الوطنية التى انبثقت من روح الزعيم مصطفى كامل ..

وقد زاد هذه الحركة توجيهاً صحيحاً اتصال رجالها مباشرة بالشيخ محمد عبده

والأستاذ محمد بك فريد ، حين زارا تونس وناقشا رجالها ووحدا خطة المطالبة الإسلامية . وإليها يرجع الفضل في تأسيس معهد ابن خلدون الذي أريد منه تكوين ثانوية عربية عصرية .

ومن رجال جماعة الحاضرة الأستاذ بشير صفر أبو النهضة الثقافية التونسية ، والذي لا ننسى مقالاته العديدة في (الحاضرة) دفاعاً عن استقلال المغرب الأقصى ووحدته ، وكذلك عمر أبو حاجب ، وعلي البقلاني .

وقد كان لهذه الجماعة اتصال بالحركة الدستورية المراكشية التي كانت تنشر مقالات عديدة في (الحاضرة) تنقد بها سياسة المولى عبد العزيز ، وتطالب بسياسة أقوى لحماية المغرب من الدسائس الفرنسية بعد الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤ .

وفي سنة ١٩٠٧ قامت في القصرين (جنوب غربي تونس) ثورة تحت زعامة علي بن عثمان أحد شيوخ القبائل كرد فعل للاستعمار الفلاحي واغتصاب المعمرين للأراضي ، وقد وجهت الحماية عليها حملاً عسكرية انتهت بإخمادها واعتقال رئيسها الذي أعدم رمياً بالرصاص .

حزب تونس الفتاة

لم تكن الجزائر للفرنسيين إلا مدرسة لتخريج ساستهم على المبادئ التي يمكن تطبيقها في كل الشمال الأفريقي . وقد رأينا كيف استعانت الجمهورية الثالثة لتقوية جانب المستعمرين في الجزائر بإصدار مرسوم (كريميو) القاضي بتجنيس سائر اليهود الجزائريين دفعة واحدة ، وقد حاول الفرنسيون تطبيق السياسة نفسها في تونس ، فحملوا يهودها سنة ١٩٠٧ على شن حملة شعواء على العدلية التونسية ، والمطالبة بالجنسية الفرنسية . وقد كانت صحف المستعمرين كلها في جانبهم نظراً لما تؤمله من وراء ذلك من تقوية عدد الجالية الفرنسية التي لم تكن ضعيفة بالنسبة للأهالي فقط ، بل حتى بالنسبة للإيطاليين الذين

استمروا الهجرة لهذه الأرض الأفريقية السمحاء ، وقد تقدمت فئة من الشباب القومى المثقف لمقاومة هذا التيار ، ومنع الحماية من التجنيس الاجماعى لليهود باعتبار أن ذلك يمس سيادة البلاد وسلطة مليكها . وكان يتزعم هذه الحركة المرحوم على باش حمبة ، وثلة من أصدقائه الذين انضم إليهم وقتها الأستاذ أحمد الصافى . وقد تطورت هذه المقاومة إلى حركة عدائية لليهود أدت إلى نشر دعوة ناجحة فى مقاطعتهم مادياً وأدبياً ، وانتهى الأمر بإحجام الحماية عن تطبيق خطتها الجزائرية .

ولقد استفادت تونس من مقاطعة اليهود كثيراً فتحضرت هم المسلمين للتجارة ومزاحمة غيرهم فى الميادين الاقتصادية ، وإلى ذلك يرجع الفضل فى انبعاث الروح التجارية فى تونس وتطورها اليوم رغم فقدان وسائل التشجيع والتنشيط .

انتهت الحركة مع اليهود بظفر كبير ، فشجع ذلك الشباب الذى التف من حول محركه العظيم على باش حمبة ، وكون حزب المقاومة الذى أطلق عليه من بعد (حزب تونس الفتاة) سنة ١٩٠٨ ، وأسس الحزب جريدة (التونسى) بالفرنسية ، ثم أخذ ينشر منها طبعة عربية يدير تحريرها الشيخ الثعالبى .

كان اتجاه هذه الحركة كاتجاه على غرار تركيا الفتاة ، ولكنه فى الوقت نفسه بما انضم إليه من رجال جماعة (الحاضرة) الأولى أصبح يؤيد فكرة الجامعة الإسلامية ويتعاون مع رجالها .

والحق أن تونس لم تشهد نشاطاً أعظم من نشاط هؤلاء الشبان المخلصين ، كما أنها لم تنجب فى تاريخها الحديث شخصية أقدر ولا أكثر جاذبية من شخصية الزعيم على باش حمبة . ولذلك لا يمكننا أن نمر بهذه المرحلة من تاريخ الكفاح القومى فى تونس دون أن نقف عند هذه الشخصية النبيلة ونسرد بعض أعمالها .

ينتمى على باش حمبة لعائلة تونسية عريقة فى المجد ، وكان طفلا صغيراً عند ما عقدت معاهدة الحماية . وقد ترعرع فى ظروف شاذة كانت لا تبخل فيها فرنسا بنشر ثقافتها فى المدن . وبعد أن درس العربية فى جامع الزيتونة دخل بعض

المدارس الفرنسية ، وحصل فيها على قسط وافر من الثقافتين ثم سافر إلى باريس حيث انخرط بكلية الحقوق وعاد إلى تونس ، فانضم إلى سلك المحاماة ، ولكن روحه الطموح ونفسه الجموح أبتا أن تشغلاه بقضاياه الخاصة ، فقصر اهتمامه على خدمة بلاده وتأليب الشعب للتحرر من الحكم الفرنسي . وقد كانت آراؤه شبيهة بآراء مصطفى كامل ، وأشد تطرفاً من أفكار جماعة (الحاضرة) ، وهو أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح ، وقد مد يده للمقاومين الجزائريين ، وأسس أخوه في برلين جمعية تسمى باللجنة التونسية الجزائرية . وفي الوقت نفسه اتصل برجال الحركة في [illegible] في الوقت الذي كانت فيه هذه البلاد تدافع عن كيانها . وتعاون [illegible] المجاهد المغربي السيد العتابي بعد ذلك كما سنبينه . [illegible]

أما في تونس فكانت دعوته مؤثرة في تهييج الرأي العام على الفرنسيين وتأكيد الاعتراف بالخلافة العثمانية وسلطتها على تونس ، واستمر جهاده تارة يعلو ، وأحياناً يضعف ، حتى سنة ١٩١١ .

وفي سنة ١٩١١ احتلت إيطاليا طرابلس الغرب فهاج العالم الإسلامي وكان لباش حنبة دور فعال في المغرب ، فكان هو وأنصاره صلة الوصل بين السفارة العثمانية في باريس والقيادة العثمانية في طرابلس ، وبذلك صارت تونس نفسها ممراً سرياً للضباط والاختصاصيين العثمانيين القادمين من أوربا إلى طرابلس .

وفي السنة نفسها حدثت في تونس حادثة الجلاز ، وكان سببها عمال الترام الذين أضربوا عن العمل أمداً طويلاً تحت إشراف باش حنبة وجماعته . ولما كانت تونس تحتوى على عديد من الإيطاليين ، وكانت العداوة مستحكمة بين التونسيين والإيطاليين من أجل احتلالهم لطرابلس فقد أدى جو الإضراب إلى مظاهرات انتهت بحادثة تصادم عنيف بين التونسيين والإيطاليين ، كبد الطرفين عديداً من القتلى والجرحى . وقد اغتنم المقيم العام الفرنسي مسيو ا . لابوتيت الذى كان من أمهر المستعمرين الفرنسيين هذه الفرصة فاعتقل الوطنيين

على باش حبة ، وأخاه محمد ، وعبد العزيز الثعالبي ، وعبد الجليل الزاوش ، والبشير صفر ، ونعمان وقلاتي ، وضرغوث ، والمختار كاهية ، وحل حزب تونس الفتاة وأقفل صحفه . أما المعتقلون فقد أبعد بعضهم للجنوب ، ونفي الثعالبي وعلى باش حبة ، وأخوه ، لخارج البلاد . فأما الثعالبي فسافر لفرنسا ، ثم ذهب للاستانة ، وانتقل منها للهند وجاوة ، ثم رجع لتونس قبل إعلان الحرب الكبرى بقليل . وأما باش حبة فقد أقام في الأستانة إلى أن مات كما سنبينه .

على باش حمبة بالأستانة :

كانت الأستانة في هذا العهد ملجأ لجميع الزعماء المضطهدين من كافة العالم الإسلامي . فما وصل لها على باش حبة حتى ظفر فيها بعديد من أبطال الجهاد الوطني والإسلامي اللاجئين ، أمثال محمد فريد ، وعبد العزيز جاويش ، والبارودي ، وعبد الحميد ، وأحمد فؤاد ، وعلى الشمسي ، وأبي سعيد هندي ، والشيخ على بالشيخ جكي ، وأحمد أغاييف من مسلمي روسيا . وكان هذا الوسط كله يمثل نزعة الانبعاث الجديد في العالم الاسلامي ، والانبعاث الروحي السلفي واليقظة القومية السياسية . وكان عبد الحميد يساعد الكثيرين من رجال هذه النزعة ، كما كان (حزب الاتحاد والترقي) يعطف على جناح خاص من رجالها ، فوجد الزعيم المغربي في هذه البيئة ميداناً لاستئناف نشاطه ، والعمل على خدمة القضية التونسية خصوصاً والمغربية عموماً ، فأخذ يستفز همم العثمانيين لمناصرة المغرب وتحريره بما كان يكتبه من مقالات ممتعة في جرائدهم التي تعبر عن لسان حال الخلافة ومناصريها ، كجريدة (الشباب التركي) وجريدة (تصوير الأفكار) وجريدة (طنين) التي هي منظمة العثمانيين الرسمية . وقد أثرت دعايته كثيراً في توجيه نظر المشتغلين بالقضايا الإسلامية إلى حالة المغرب ، وأكسبته عدته نفوذاً في هذا الوسط الكبير . كما وطد صلاته مع شكيب أرسلان ،

والبارونى ، وجاويش ، ومحمد فريد . الأمر الذى قربه لرجال الدولة العثمانية ، حتى عين مستشاراً فى العدلية ، ثم عضوا فى مجلس الدولة . وحينما أعلنت الحرب عين رئيساً لهيئة التشكيلات ، وهى هيئة تشبه وزارة الدعاية . فسنحت له الفرصة لأن يلعب دوراً كبيراً فى الدعاية ضداً على الفرنسيين وحلفائهم ، ونشر فظائعهم فى الشمال الأفريقى كله . وفى سنة ١٩١٦ عين مستشاراً لوزارة الخارجية ثم مستشاراً للصدارة العظمى .

وفى هذه السنة قررت الحكومة العثمانية أن تؤسس لشئون المغاربة هيئة لغزو شمال أفريقيا بالاتفاق مع رجالها اللاجئين . وقد كان من نتيجة ذلك أن ثارت طرابلس الغرب وبرقة ، وأبعدت الإيطاليين من كل ما عدا المدن الكبرى من طرابلس وبرقة ، فطلبت الهيئة المذكورة من أنور باشا تعيين البارونى واليا عاماً على المناطق المحررة ، فصادق أنور على طلبهم ، وذهب البارونى على ظهر غواصة ألمانية لميناء بولا ، ونزل بطرابلس ، واعتصم بجبل غريان حيث نظم المقاومة العظيمة ضداً على إيطاليا فى طرابلس ، وأخذ يبعث رسله فى نشر الدعوة بالجزائر وتونس ، ويربط الصلة بين أنور وحسن قلاتى أحد الذين بقوا فى تونس من حزب باش حمبة ، وكان يحمل الرسائل بينهما مجاهد اسمه الحاج عمار أبو طارة

وفى سنة ١٩١٧ ثار (التوارجة) بقيادة زعيمهم موسى وعق المصطاف ثورة عمت الصحراء كلها من أعالى النيل إلى أدرار فى الساحل الأطلسى . فاضطرت جميع المراكز الصحراوية الفرنسية للانسحاب إلى الواحات ، وقتل فى هذه الحركة الأب الجاسوس دوفوكو الذى كان متنكراً فى تامنراست (على ألف كيلومتر من ورجلة التى هى أقصى واحة فى عمالة الجزائر) . واضطرب الأمن ، وأصبح لزاماً على فرنسا أن تسحب الجنرال لابيرين الاختصاصى فى شئون الصحراء من ميدان القتال الأوربى ، وتسلمه قيادة الجنوب الجزائرى ، فظل هناك إلى أن قتل سنة ١٩١٨ . ثم غزت بعد الواحات تونس الجنوبية حيث دارت معارك عظيمة قتل فيها الكولونيل لوبوف الذى تسمى به « برج البوف » الذى

أصبح بعد معقلا للأحرار التونسيين . وقد دامت المناوشات فى الجنوب التونسى من سنة ١٩١٦ إلى سنة ١٩٢١ .

وهكذا استطاع أبناء الشمال الأفريقى بفضل مجهودات البارونى و باش حمبة ومن معهما من أبطال الجهاد العربى أن يفتحوا فى أفريقيا جبهة جديدة لفرنسا و إيطاليا شغلت عديداً من قواتهما أمداً غير قصير .

وفى سنة ١٩١٧ — ١٩١٨ تشكلت فى الأستانة هيئة كانت تعمل لمحاولة جديدة ، هى جمع أسارى المغاربة فى ألمانيا وتركيا ، وتنظيمهم ضمن فرقة واحدة تزود بالسلاح والذخيرة ، وترسل عن طريق الغواصات لطرابلس . وكان مقرراً أن يرأسها على باش حمبة بنفسه ليكون مندوباً عن الخليفة العثمانى لتحرير مسلمى الشمال الأفريقى من الاستعمار المسيحى . وفعلا ابتدأ فى نقل أركان هذه الحملة من عثمانيين ومغاربة لطرابلس ، ومن جملة من نقل مثلا من كبار الضباط الأمير عثمان فؤاد حفيد السلطان مراد الذى التحق بالبارونى كرافق له وضابط من ضباط أركانه .

وينبغى ألا ننسى ربط هذه الحركة التى وقعت فى طرابلس بالحركة التى وقعت سنة ١٩١٥ و ١٩١٦ على الحدود المصرية فى السلوم وفى سيوه عندما أرسل المرحوم أنور باشا للشيخ السنوسى الكبير قوة عسكرية تحت قيادة أخيه نورى بك ، والضابط العراقى جعفر العسكرى أخى تحسين بك . فقامت بمقاومة عنيفة أقلقت الإنجليز حتى قهرت ، فعاد نورى بك للأستانة ، وانتقل السنوسى الكبير لتركيا حيث نال تقديراً عظيما إلى حد أنه فوض إليه تنصيب الخلفاء العثمانيين بعد ما كان ذلك منذ عهد السلطان عثمان الأول محصوراً فى يد أحفاد الملوك السلجوقيين .

وقبل أن يحين الموعد الذى كان مقرراً لمغادرة باش حمبة الأستانة للقيام بمهمته التحريرية أصيب بمرض خطير يعتقد أنه سرطان ، فاضطر لملازمة الفراش ، وكانت الدول الوسطى قد أخذت فى التدهور ، فأهمل الأمر حتى حدثت كارثة

استسلام الدولة العثمانية ، وشاءت الأقدار أن يموت على باش حبة قبل أسبوع واحد من هدنة (مدرس) ، فدفن باحتفال مهيب مشى فيه الوزراء العثمانيون ، وقواد الجيش ، وقائد البلاط نائباً عن السلطان محمد السادس وحيد الدين ، ودفن بمقبرة « باشيكتاش » .

إن هذه الشخصية التونسية خير مثال يجب أن يقتدى به الشباب المغربي وزعماء الحركة المعاصرة ؛ لأنه يمثل حركة دائمة وجهاداً مستمراً وتفانياً فى خدمة القضية المقدسة . ولذلك لم نرد أن ننتقل بحثنا من تتبع أعمالها فى سبيل الاستقلال المغربي . ونحن نرى أن حركة « تونس الفتاة » كانت أكبر مظهر للصراع التونسي ، ونرجو أن يكون فى هذا التذكير بها ما يساعد على الاقتداء بها والعمل على غرارها .

أما محمد أخو باش حبة الذى كان محامياً مثله فقد توجه بالتفاق مع أخيه سنة ١٩١٦ إلى جنيف ، حيث قام بتأسيس مجلة أسبوعية باللغة الفرنسية سماها (مجلة المغرب) ، وقد كافحت هذه المجلة مدة عامين مكافحة عظيمة ، ثم وقفت بعد انقطاع المدد الذى كان يأتيها من اسطنبول .

ومن الاعتراف بالجميل أن نسجل المساعدة التى أسداها لهذه المجلة المرحوم فؤاد سليم الحجازى المصرى صديق مصطفى كامل وسفير الدولة العثمانية فى مدينة برن .

ولما انتهت الحرب وتوفى على باش حبة عاد محمد إلى برلين واستأنف الجهاد فى الأوساط الشرقية المهاجرة بألمانيا إلى أن توفى هناك سنة ١٩٢٠ ، ودفن بمقبرة « تمباهوف » الإسلامية ، ويعود فضل تشييد قبره للمرحوم طلعت باشا الصدر الأعظم العثمانى واسماعيل بك لبيب الوطنى المصرى الشهير .

أما فى داخل القطر التونسى ، فبالرغم من حل الحكومة لحزب « تونس الفتاة » فقد ظل رجاله الباقون هناك يعملون فى الخفاء تحت زعامة الشيخ الثعالبى ، وقد رأينا كيف أن قلاتى أحد رفقائه كان على اتصال بأنور باشا والبارونى .

وقد كان عملهم ينحصر في توزيع بعض المنشورات ، والقيام بدعاية عظيمة وكانت السلطة تتابعهم متابعة فعالة ، فكانوا يجتمعون بمنزل الأمير محمد الحبيب الذى أصبح بايا بعد وفاة محمد الناصر اختفاء عن الناس ، ولما لبيت الأمير من الحصانة . ومع ذلك فقد اعتقلت السلطة سنة ١٩١٤ جمعاً من أنصارهم ، من بينهم الأستاذ توفيق المدنى الذى اتهم بتعليقه فى جدران الجامع الأعظم نشرات تحث الجيش على العصيان . ولما فتش بيته عثر فيه على مراسلات بينه وبين السيد الحسين الجزيرى صاحب جريدة النديم ، فاعتقل هذا الأخير أيضاً ، وحينما فتش منزله عثر عنده على أوراق تدل على اتصال بينه وبين المدنى من جهة ، وبين الإثنين والشيخ عمر بن قدور أحد المصلحين السلفيين فى الجزائر وصاحب جريدتى (الفاروق) و (الصديق) من جهة أخرى . وقد بقى هؤلاء وغيرهم فى السجن طيلة أمد الحرب الكبرى .

الوفد الوطنى لمؤتمر الصلح

استكشفت الحرب العالمية الأولى عن انتصار الحلفاء وانهزام الدولة العلية التى كانت حركة « تونس الفتاة » تعلق عليها أملا كبيراً ، كما استكشفت عن يقظة العالم الشرقى برمته من أقصى الهند والصين إلى المغرب الأقصى . وظهر فى العالم تياران خطيران كلاهما يبشر بحقوق الإنسان ومبادئ بحرية الشعوب ؛ فمن جهة الثورة السوفيتية التى اندلعت فى روسيا باسم التحرر ، والتى ملأت العالم إذ ذاك دعاية ضد الأمبريالية الفرنسية والغربية ، ومن جهة ثانية دعوة الرئيس ولسن التى توج بها خطته السلمية ، والتى أعلن فيها مبادئه الأربعة عشر

وهكذا تنفس الوطنيون التونسيون بعد ما كبتوا مدة الحرب . ومن الطبيعى ألا يتجهوا لمناشدة العون من الجانب الثورى الروسى ؛ لأن دعاية الروس غامضة من أول عهدها ، ثم هى تؤدى إلى تضحية كثير من العقائد الوطنية التى يؤمن بها الثعالبى وصحابته ، فكان الاتجاه المنتظر الذى يتجهون صوبه هو مؤتمر الصلح الذى يدعى أنه يعمل لتنظيم العالم على أساس من العدل والحرية .

وفعلا تقدم الثعالبى وزميله أحمد السقا إلى الرئيس ولسن بمذكرة يطالبان فيها باستقلال تونس فى الوقت الذى قدم فيه الضباط الجزائريون برئاسة الأمير خالد نفس الطلب . ولكن قضيتى تونس والجزائر كقضايا مراكش ومصر وسوريا لم تجد من رجال العلم والحرية فى المؤتمر إلا إهمالا كاملا أو توجيها استعماريا بالمرة فتوجه الثعالبى نحو العمل على تنوير الرأى العام الفرنسى عاقداً بعض الأمل على رجال اليسار الذين كانوا شديدين فى معارضتهم لحكومة الجبهة الوطنية التى تكونت فى فرنسا بعد الحرب من أحزاب اليمين ، فأصدر فى سنة ١٩٢٠ كراسته القيمة (تونس الشهيدة) باللغة الفرنسية ، شرح فيها أعمال الاستعمار

الفرنسى بتونس التى انتهكت جميع حقوق الشعب التونسى القومية والسياسية والفردية ، وخاصة منها ما يتعلق باغتصاب الأراضى ، ومقاومة التعلم ، وكبت الحريات العامة والخاصة ، وفتح باب الهجرة للإيطاليين والفرنسيين وأخيراً كل الوسائل التى ترمى لفرنسة الشعب التونسى على مثال الخطة المتبعة فى الجزائر .

ولقد لخص الثعالبى كل ما كتبه النائب الفرنسى مسيو بول فينييه دكتو الذى كان أوفد لتونس سنة ١٩٠٦ بشأن يتعلق بالميزانية التونسية فى كتابيه اللذين أحدثا ضجة عظيمة فى فرنسا ومستعمراتها وهما (لوباناما تونسيان)[١] و(عرق البرنس)[٢] فيما يتعلق بخصوصية الولاة الفرنسيين التى كانت تدفعهم إلى اقتطاع العقارات الواسعة التى تتراوح مساحاتها بين الألفين والعشرين ألف هكتار ، مسجلا أسماء الأراضى المغتصبة ، وأسماء رجال فرنسا وقوادها ، وأصحاب جرائدها الكبرى ، والشركات العقارية التى أصبحت مستولية عليها ، مصوراً ما أدى إليه ذلك من انتشار الفقر المدقع بين الأهالى وسوء حالهم ، الأمر الذى يبين بوضوح فشل الحماية التى تجاوزت كل حدود الرقابة إلى الحكم المباشر والسيطرة الاستبدادية ، وانتهى إلى المطالبة بتأسيس حكومة تونسية مسؤولة أمام مجلس يمثل الأمة التمثيل الصحيح حتى يتمكن الشعب من ضمان مصيره ومراقبة شؤونه

وبينما كان الوفد الذى يترأسه الثعالبى يوالى جهوده بباريس كان رفقاؤه بتونس يعقدون اتصالات أخرى بسمو الباى ومقيم فرنسا العام . ولكن الظروف الداخلية التى وجدوا فيها كانت تجبرهم على أن يكونوا أقل حدة فى تقدم وتطرفا فى مطالبهم . فكان حديثهم مع المقيم العام فلاندان فى المقابلة التى جرت لهم معه فى شهر مايو سنة ١٩١٩ لا تتعدى موضوع إعطاء تونس نظاما دستوريا . وفى يونيه سنة ١٩١٩ تقدموا لسمو الباى بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر ورفعوا له عريضة يطالبون فيها باسم الشعب بالتصريح بالدستور ، فأظهر الباى عطفه عليهم ، ووعدهم

---

(١) لوباناما تونسيان La Panama Tunisien

(٢) عرق البرنس La Sueur du Burnous

بإرضائهم في مطالبهم .

وإزاء هذا الوعد الصريح قرر رجال الحركة تأسيس حزب جديد يقوم على أساس المطالبة بنظام دستوري ، وأطلقوا عليه اسم « حزب الدستور » وقد أعربوا عن غايتهم من هذه المنظمة في بيان نشروه على الشعب جاء فيه ما يأتي :

« الغاية من تأسيس الحزب هي تبليغ الوطن رشده ، وتحريره من الاستعباد كي يصبح الشعب التونسي حراً متمتعاً بكامل الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الحرة . وهو يريد أن يصل لهذه الغاية من طريق التحقيق العاجل لنظام دستوري يسمح لهذا الشعب بحكم نفسه بنفسه ، وفقاً للاسس التي يسير عليها كل العالم المتمدين » .

وإذن فقد تأسس هذا الحزب الجديد على غير ما كانت عليه حركة « تونس الفتاة » التي كانت ترمي إلى الاستقلال التام قبل كل شيء ، وعلى غير ما سار عليه الوفد التونسي برئاسة الثعالبي . وليس معنى هذا أن مؤسسي الدستور لم يكونوا يرمون — على الأقل فيما بينهم وبين أنفسهم — إلى نفس المبدأ الاستقلالي الصحيح ، ولكنهم فيما يظهر اتخذوا خطة أقل وضوحاً من خطة سلفهم ، ولعلهم كانوا يرون في هذا الغموض سياسة تسمح لهم بقطع مرحلة يتمكنون فيها من إعادة تنظيم أنفسهم ، إنما ستظل هذه السياسة خطة الحزب حتى سنة ١٩٢٥ كما سنبينه . وهل كانت البقية الباقية من رجال « تونس الفتاة » كلها راضية عن هذا الاتجاه الجديد ؟ وهل كان عمل الإخوان في تونس متفقاً مع إرادة الشيخ الثعالبي وأحمد السقا ؟ الذي نعلمه أن الذين قاموا بهذه المحاولة الدستورية كانوا كلهم من متخرجي الجامعات الفرنسية ، وأن الزيتونيين من الوطنيين لم ينضموا إليهم إلا بعد رجوع الثعالبي وترؤسه للحزب .

أما الشيخ الثعالبي نفسه فيظهر أنه لم يكن مصادقاً في قرارة نفسه على هذه الخطة ، وإنما اضطر إلى مسايرة التيار العام حتى غادر البلاد إلى أرض العروبة التي تمكنه من الجاهرة برأيه الكامل .

أخبرني السيد محيي الدين القليبي أنه في وقت شبابه الأول دخل على الثعالبي ليطلعه على مقال كتبه في بعض الجرائد ، فسر به الشيخ وقال له : يجب أن تنخرط في الحزب الدستوري ، فقال له السيد محيي الدين : إني مستعد للعمل معكم ، ولكنكم تطالبون بالإصلاح الدستوري ، وأنا أريد الاستقلال ، ولا يمكنني أن أقسم يمين الحزب إلا إذا كانت غايته هي الاستقلال ، فتبسم الشيخ الثعالبي ، وظهر على وجهه تأثر كبير ، وقال له : يا ولدي : إن هذه خطة ارتضاها إخواننا تحايلا في السياسة ، أما أنا فقد كنت أفضل الصراحة التي قلت بها ، ومع ذلك فلا تقسم إلا على الاستقلال لأن تلك هي غايتنا جميعاً .

سارت هيئة الحزب الجديد على خطتها ، وعمدت إلى استغلال كل الظروف والحوادث لتحقيق مهمتها الدستورية . وحدث أن الحماية حاولت الاستيلاء على الأوقاف الخاصة التي تتصرف فيها بعض العائلات وفقاً للفظ الواقفين ، وأن المقيم العام م . فلاندان حاول اقتراض تونس لمائتين وخمسين مليوناً من الفرنكات لتكميل عجز الميزانية ، فأثار ذلك غضب الجمهور ، وخاصة المنتفعين بالوقف ، فتركب وفد جديد تحت إشراف الدستوريين يشتمل على الشيخ مصطفى الصافي ، والشيخ البشير البكري ، والشيخ حمودة المنستيري ، والأستاذ البشير عكاشة ، والأستاذ صالح بن المحجوبة المحاميين . ثم سافر لفرنسا بقصد الاتصال بالحكومة ، والاحتجاج على عمل فلاندان . وقد قدم هذا الوفد زيادة على ما يرغب فيه من ميثاق الوفد الأهم مطالب الدستوريين الثمسة وهي :

١ — تأسيس مجلس تشريعي مركب من التونسيين والفرنسيين ينتخب انتخاباً عاماً ، على أن يكون له الحق في وضع محضر جلساته ، وذا اختصاصات واسعة فيما يرجع للميزانية .

٢ — تأسيس حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس .

٣ — الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية .

٤ — تخويل التونسيين الحق في سائر الوظائف إذا توافرت فيهم الشروط

التي تجب على المرشح الفرنسي .

٥ — المساواة في أجور الموظفين التونسيين والفرنسيين .

٦ — تأسيس مجالس بلدية منتخبة .

٧ — التعليم الاجباري .

٨ — تشريك التونسيين في حق شراء الأراضي الراجعة لإدارة الفلاحة ، أو لإملاك الدولة .

٩ — حرية الصحافة والاجتماعات والجمعيات .

وهذه المطالب التسعة تدل على تقهقر حتى عن المرحلة الأولى من تأسيس الدستور ، ولكن يظهر لنا أنها لم تقدم على هذه الصفة إلا لأنها كانت استهلالا لوفد وكب أولا وقبل كل شيء للدفاع عن الوقف الأهلي . وفعلا فقد عاد الوفد من باريس دون الحصول على شيء إلا إلغاء مشروع فلاندان في الوقف ، ومشروعه في القرض . وقد توجه وفد جديد إلى باريس في ديسمبر من آخر سنة ١٩٢٠ ، ولكنه عاد أيضاً دون الحصول على نتيجة كبرى .

لكن هذه التجربة التي قام بها مؤسسو الدستور لم توقف الثعالبي عن دعايته في باريس . وقد اعتقلته السلطة هناك بتهمة التآمر على أمن الدولة الفرنسية ، ونقل إلى تونس حيث زج به في السجن العسكري ، كما قبض على صديقيه في الجهاد الشيخ محمد الرياحي والشيخ صالح بن يحيى . و بعد ٩ أشهر أطلق سراحهم ، فعاد الثعالبي وصديقاه للعمل ضمن الحزب الجديد مكونين جناحه الأيسر ، ونظموه تنظيما متينا حيث أصبح الثعالبي رئيسا له ، والأستاذ أحمد الصافي أمينه العام ، وامتدت دعايته وتشكيلاته في أهم جهات الإيالة التونسية فاضطرت الحكومة الفرنسية لأحداث تغيير مؤقت في سياستها ، وذلك بإعفاء فلاندان وتعيين لوسيان سان خلفا عنه .

وفد الأربعين وتضامن الباي

ما كاد المقيم العام الجديد يصل يوم ٦ يونيه سنة ١٩٢١ حتى كان الدستوريون قد هيأوا وفداً جديداً يحتوي على أربعين عضواً يمثلون مختلف طبقات الشعب التونسي ، وقدموا إليه المطالب الدستورية التي سبق للوفود الأخرى أن رفعتها بباريس . وقد أصبح هذا الوفد يعرف بوفد الأربعين ، وقد أجابهم المقيم بأنه مستعد للتعاون معهم في تحقيق بعض الإصلاحات التي لا تتعلق بنظام الحماية ، أما الباقي فهو من اختصاص الخارجية الفرنسية ، وكان المقيم يرى بخطته المعروفة بتنفيذ بعض الإصلاحات الجزئية التي لا تقرر تكوين دستور صحيح ولا مسؤولية الحكومة أمام ممثلي الشعب . وقد توجه الوفد في الوقت نفسه عند سمو الباي الناصر فاستقبلهم في احترام كبير ، وأعلن لهم تضامنه معهم في مطالبهم ، واستعداد سموه للمصادقة على مبدأ تكوين حكومة دستورية .

وكان رئيس الجمهورية الفرنسية م . ميلران قد زار مراكش ، وتقرر أن يعرج على تونس ، فأرادت الخارجية الفرنسية أن يكون وصوله لها في جو هدوء وطمأنينة ، فبعثت لسمو الباي تخبره بأن الإصلاحات تقرر تحقيقها ولكن بعد رجوع المسيو ميلران من رحلته ، وطلبت منه أن يتدخل لدى رجال الحزب لإقناعهم بضرورة مجاملة رئيس الجمهورية أثناء مروره بالإيالة التونسية ، فبعث سمو الباي كبير حجابه محمد العيد ، وأميرالاي الصة للملكية الشاذلي خازندار ، فاستقبلهما بمركز الحزب الحر الدستوري الشيخ الثعالبي والأستاذ أحمد الصافي ، وأبلغ رسولا الباي الزعيمين أن م . بوانكاريه أكد لسمو الباي استعداد الحكومة لتحقيق المطالب بمجرد ما تنتهي الزيارة الرئيسية .

زار الرئيس ميلران تونس وقوبل بالحفاوة المناسبة ، ولكنه خطب فأعلن

أن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا إلى الأبد ، فغضب الشعب لهذا التصريح ، وقارن بينه و بين الوعد الرسمي الذي أعطاه بوانكاريه لسمو الباي والحرب ، وتقدم لوسيان سان ببعض ما سماه بالإصلاحات ليعرضه على سمو الناصر الباي ، فرفض سموه المصادقة عليها نظراً لكونها غير كافية ولكونها مشوهة .

و بينما كان الجو السياسي مضطربا ، وكانت العلاقات بين القصر والإقامة في أشد ما يمكن من التوتر حدث أن نشر صحافي فرنسي من جريدة البيتي باريسين حديثاً زعم أنه جرى له مع الباي ادعى فيه غضب سموه على رجال الحركة الوطنية واتهمهم بالشيوعية . ولما اطلع الباي على هذا التصريح حتى ثارت ثائرته ، وأمر رجال حكومته بتكذيبه رسمياً ، ولكن كلا من رئيس الوزارة ووزير التشريفات شقا على نفسهما ورفضا أن يمضيا التكذيب ، فدعا الباي الصحفيين بنفسه وأعلن تكذيبه الخبر وعزمه على عزل رئيس الوزارة ووزير التشريفات .

وحاول الباي أن يحقق ما أراده من إعفاء الوزيرين ، ولكن الإقامة العامة تشددت في الموضوع ، ورفضت كل الرفض أن تترك لسموه هذه السابقة التي تنم على نوع من السيادة في تولية الوزراء و إعفائهم ، وهنا ظهرت شهامة محمد الناصر ونخوته العربية حيث قابل هذا التحدى بإعلان تنازله عن العرش .

ولكن الشعب الذي رأى شجاعة مليكه وعظيم ثباته لم يكن ليخذله في مثل هذا الأوان ، فثار هو الآخر معلناً تضامنه مع الملك ، وغضبه على سياسة الحماية واعتداءاتها ، ووقعت المظاهرة الكبرى يوم ٥ إبريل سنة ١٩٢٢ التي أدت إلى اعتقال عدد كبير من الأشخاص البارزين . وبعد المظاهرة واقتناع الباي بالاستمرار في الملك توجه لوسيان سان بصحبة فرقة من جند أفريقيا أحاطت بالقصر ، وقدم لائحة للملك تشتمل على أسماء ٣٦ شخصاً من زعماء الحركة وأقطابها طالباً من سموه المصادقة على إبعادهم ، فأجابه سمو الباي . — «إن لائحتك ناقصة العدد ، وكان من حقك أن تضم إليها اسمي وأسماء أفراد عائلتي » . فرد المقيم عليه رداً غير لائق ، وكان ولده المنصف الذي أصبح باياً بعده ، ثم نفي إلى

جنوب فرنسا ، حضراً فزجر المقيم وطلب منه أن يتكلم في حدود الأدب .

رجع رئيس الجمهورية لباريس ، ومرت هذه الحوادث سراعا ، و بينما الشعب ينتظر الإصلاحات الموعودة إذا بسمو الباي يموت فجأة بمرض غـير معروف ، وظل موته موضع الريبة والتقول في الوسط التونسي إلى اليوم ، وخلفه سمو محمد الحبيب باي فصادق على الإصلاحات التي رفضها الناصر ، وبدأت سياسة القمع من جديد .



رحلة الثعالبي للشرق

بينا فيما سبق أن دار الأمير محمد الحبيب كانت وقت الحرب هي مجتمع رجال الحركة ، يعملون فيها في مأمن من أعين الرقباء والجناة ، وكانت أوراقهم ووثائقهم كلها محفوظة في بيت الأمير الحبيب ، ولكن عمل الحبيب بعد ما اعتلى العرش كان غير عمله وهو ما يزال أميراً بعيداً عن كل المسؤوليات . وقد حدث أنه أمضى الإصلاحات التي تقضي بتأسيس المجلس الكبير المختلط ، والغرفتين التجارية والفلاحية بعد ما وعد الشيخ الثعالبي وصاحبه بعدم المصادقة عليها ، فأدى ذلك إلى حدوث اختلاف شديد بين الدستوريين والباي ، وخشي الأولون من أن يستغل الباي مركزه لينتقم من أصدقاء الأمس وخصوم اليوم ، خصوصاً بعد ما هدد الباي الثعالبي مذكراً له بالأسرار التي بين يديه ، فقرر الحزب أن يسافر الثعالبي للشرق واضعاً بذلك حداً لهذا الخلاف الذي يمكن أن يتطور — لو استمر الزعيم الكبير في عناده — لغير صالح التونسيين وقضيتهم .

سافر الثعالبي للشرق سنة ١٩٢٣ ، ولم يرجع لتونس إلا سنة ١٩٣٧ ، وقد زار أثناء هذه المدة مصر وسوريا والعراق والحجاز والهند وغيرها من البلدان وقام بدعاية قوية في الأوساط العربية والإسلامية لصالح القضية التونسية . وشارك في مؤتمر فلسطين عام ١٩٣٠ وانتخب عضواً بلجنته التنفيذية ، ووجه من قبله للبحث في قضية المنبوذين في الهند ، ونال موطن الاحترام من جميع الأوساط التي ما زالت تذكر فضله وعلمه ونشاطه في قضايا العرب كلها .

ومن أحسن الشهادات التي سمعتها فيه شهادة السيد الفاروقي رئيس القسم الشرقي في المؤتمر الهندي وأحد زعماء المسلمين بالهند فقد قال لي : إنه لم يصلنا للهند أحد أعلم ولا أحب إلينا من الثعالبي . وناهيك بهذه الشهادة التي تشرف

بالحركة الدستورية وتنوه بقيمة مؤسسها العظيم ..

أما فى الداخل فقد استمر الحزب سائراً فى خطته تحت إشراف الأمين العام السيد احمد الصافى ، وعين مديراً لتشكيلاته السيد محيي الدين القليبي ، واستمر فى التوجيهات التى ترد عليه من الشيخ ، ورغم انشقاق أحد أقطابهم السيد فلاقى الذى أراد أن يعتدل فى مطالبه فإن ذلك لم يؤثر على مصير الحركة ، ولا على التفاف الأمة التونسية حول المطالب الدستورية ورجالها ، وقد كان من أثر هذا الانشقاق الصغير أن تزايد اهتمام أقطاب الدستور بتنظيمه وتكثير شعبه حتى أصبح له فى العاصمة وحدها سبع شعب كبرى ، وفى خارج العاصمة ٨٣ شعبة ، وشملت دعوته النساء فأحدث عدة تشكيلات نسوية ، ونظم فرق الشباب الدستورى الذى سارى عمله فى الخطوة بالحركة خطى بعيدة إلى الأمام ، وقد كان من أهم التوجيهات التى قامت بها الحركة الدستورية فى هذه المرحلة بعثها على تأسيس عدة جمعيات وفرق رياضية وكشفية .

وفى سنة ١٩٢٥ نصبت الحماية فى تونس تمثالاً للكاردينال دولا فيجرى يمثله آخذاً الصليب بيده اليمنى ، والإنجيل فى يده اليسرى ، فهاج التونسيون من أجل ذلك ، ونظم زعماء الدستور مظاهرة كبرى أدت إلى تضارب قوى بين المتظاهرين و بين الفرنسيين فى باب البحر ، وأبعد فيها السيد عبد الرحمن اليعلاوى ، والسيد المكى أبو شادى ، وأخوه محمد للجزائر ، ونفى لجهات مختلفة كل من الشيخ العربى القروى من علماء الزيتونة ، والشيخ أحمد الشطى ، والسيد محمد النيفر ، وحكم على الرياحى والحبيب المولى بالسجن .

وكانت حرب التحرير الريفية بمراكش فى عنفوانها ، وكان صداها يتردد فى تونس وسائر العالم العربى ، فيبعث على الأمل ويشجع على الكفاح ، فتغنى التونسيون كالمغاربة والجزائريين بأمجاد البطولة المغربية ، وعملوا على التذكير بأبطال الكفاح القديم الذين يظهرون اليوم مجسمين فى شخصيات عربية كشوة جديدة . ونظم الحزب فى تونس تمثيل عدة روايات وحفلات ، وسكن السلطة

كانت واقفة بالمرصاد ، فمنعت تمثيل رواية (فتح الأندلس) لمصطفى كامل ، وجمع التونسيون مبالغ من المال لإسعاف جرحى الريف ، فاستولت الإدارة الفرنسية على هذه المبالغ كما غصبت منا نحن بعد ذلك فى مراكش عند ما قمنا بمثل هذا العمل لفائدة فلسطين ، وقد اعتقل من أجل هذه المحاولة السيد عمر بن مقراش وحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمسة أعوام ، وأبعد السيد توفيق المدنى للجزائر ولا يزال مبعداً إلى الآن من أجل كتاباته عن بطولة [illegible] وشهامة الزعيم عبد الكريم .

وفى سنة ١٩٢٦ أرادت السلطة أن تهاجم السيادة التونسية وذلك بإسناد المحاكم التونسية بقضاة فرنسيين ، فأضربت [illegible] لأعضاها إضراباً شمل حتى موظفى الدولة ورجالها . ووقعت [illegible] فى مختلف جهات المملكة ، وتقدم وفد برئاسة الأستاذ أحمد الصافى [illegible] الحزب ومعه الشيخ راجح إبراهيم ، والحاج على كرون [illegible] وأكد له تضامنه مع الشعب فى احتجاجه وتراجعت الحماية [illegible] ولكنها نظراً لتضامن القضاء الأهلى مع الوطنيين قررت إحالة [illegible] للمحاكم الفرنسية ، وضيقت على الوطنيين وحريتهم .

كان للحزب الدستورى أكثر من ٢٠ صحيفة عربية تؤيده وصحيفة فرنسية هى (الحر) ، ودعاة ينبثون فى كل الجهات [illegible] السلطة سرعان ما وجهتها نحو هذه الأدوات العاملة لنشر الوطنية [illegible] تونس ، وأصدرت قرارات تقيد الصحافة ، وتمنع الاجتماعات [illegible] الاكتتاب والتجول لنشر الأفكار .

وفى سنة ١٩٢٤ وصلت الحركة النقابية ذروتها بفضل زعيمها البطل محمد على الذى نجح فى الخروج بالعمال عن حظيرة النقابة الفرنسية إلى مؤسسة تونسية مستقلة ، لأن البلد الذى ينشد الاستقلال لا يمكنه إلا أن يميل لاستقلال سائر حركاته [illegible] الذى يحتله ، ولكن

المقيم لوسيان سان قاوم هذه المظاهر من مظاهر الحركة القومية ، كما قاوم غيره ، وأبعد السيد محمد علي وثلة من أصدقائه إلى خارج القطر ، حيث ماتوا جميعاً بعيداً من أهلهم ومواطنيهم ، كما أبعد في هذه الظروف الدكتور ابن ميلاد ، ثم عاد بعد خمس سنين من نفيه .

الشباب الدستوري في الميدان :

قلنا إن أبرز ما قامت به الحركة الدستورية بعد سفر رئيس الحزب هو تشكيلاتها ، وبالأخص ما يرجع منها لإعداد الشباب التي يجب أن يغذي دائماً الحركات ويزيدها نشاطاً وقوة . وعملا فما ربح الجيل الجديد من وجوهه المتراميه حتى فسح له الحزب مجال العمل ، فانضم للمسيرين القدماء السيد الشاذلي خير الله بصفته سكرتيراً لامة الأجنبية في اللجنة التنفيذية ، ولما أوقفت الحكومة جريدة الحزب أسس السيد الشاذلي جريدة فرنسية أخرى تحمل اسم (العلم التونسي) سنة ١٩٢٧ وقد نجحت هذه الجريدة برغم أنها لم تكن لسان الحزب الرسمي في أن تلتف من حولها الشباب الدستوري المثقف ولكن الحماية لم تمهل هذه الجريدة إلا قليلا ، ثم أوقفتها سنة ١٩٢٩ فلم يفتر الدستوريون ، بل سرعان ما عوضوا العلم التونسي (بصوت التونسي) ، وتكونت حول هذه الجريدة لجنة من الشباب الدستوري للاشراف على توجيهها وتحريرها وكان من بين أعضائها الأستاذ الحبيب أبو رقيبة ، والسيد صالح فرحات ، والطاهر صفر ، والدكتور الماطري وغيرهم . وقد كان لهذا التنظيم أثره المحسوس في الحملات الصحفية التي رددت صدى الاستياء التونسي . ثم أسس الشباب التونسي بعد ذلك جريدة (العمل التونسي) مستقلا عن السيد الشاذلي خير الله . وقد كان الأستاذ أبو رقيبة هو رئيس تحرير الجريدة الجديدة . أما الحزب الدستوري فقد أسس صحيفته الرسمية باللغة الفرنسية تحت اسم (صوت الشعب)

ظاهرة غريبة في الاستعمار الفرنسي :

بينما يقف الشعب التونسي كأخيه المغربي موقف المطالبة بحرياته المغصوبة وحقوقه المسلوبة إذا بالسياسة الاستعمارية الفرنسية تتقمص شكلا جديداً أشد وأدهى من كل الأشكال التي ظهرت بها من قبل؛ فقد وجهت حملتها المنيفة هذه المرة لا للسيادة القومية في شمال أفريقيا ، ولا للثروة الشعبية في يد أبنائها ، ولكن للعقيدة الإسلامية التي ظلت الغذاء الوحيد للنفوس في هذا البلد المنكوب وهكذا تقرر انعقاد المؤتمر الافخارستي في تونس في الوقت الذي قررت فيه فرنسا تدشين سياستها البربرية في مراكش ، وذلك بمناسبة مضي ٥٠ عاماً على احتلال تونس .

ولم تكن هذه الظاهرة مجرد عمل قام به الولاة الرجعيون خارج فرنسا ، بل كان سياسة جديدة قررت الحكومة الفرنسية نفسها اتباعها والعمل عليها ، وقد أعلن وزير الخارجية الفرنسية أمام مجلس النواب أثناء عرض الوزارة لفصل من الميزانية يرمى لمساعدة الجمعيات التبشيرية ومعارضة بعض الأحزاب اليسارية له : (أن فرنسا إذا كانت لا دينية في داخل حدودها فإنها دينية في الخارج) ، فالمسألة إذن لم تعد قضية بعيدة عن المسؤولية الرسمية للجمهورية الثالثة التي تعتبر اللادينية من أجلى مظاهرها التي تفتخر بها .

وهذا الاتجاه الجديد شجع المبعوثين المسيحيين في شمال أفريقيا على التظاهر برغباتهم في استغلال ظل السلطة بتبشير المسلمين بالمسيحية ، مرتكبين في ذلك مختلف الوسائل ؛ غير مبالين بما يجرح عواطف المغاربة وإحساساتهم الدينية ، وهكذا عرضت الإقامة العامة على المجلس الجديد مشروع مليونين من الفرنك لتنظيم المؤتمر الأفخارستي . ولما عارض الأعضاء المسلمون في المصادقة على المبلغ منعتهم السلطة من المناقشة وأقرت مشروعها كما تشاء . ثم صرح الأسقف بأن المؤتمر الأفخارستي حملة صليبية على تونس ، وإن كان ملؤها المحبة والسلام .

وإزاء هذا التحدى لعواطف المسلمين قرر الشعب الاحتجاج والتظاهر ، واحتشد بأندية الحزب الدستورى ، ووقعت مظاهرات كبيرة فى سائر أنحاء المملكة ، وأضرب عمال الرصيف ببنزرت وتونس يوم حلول المؤتمرين بالتراب التونسى ، كما أضرب تجار القطن وعملهم فى سائر الجهات ، وقام الشباب بأعمال جميلة فى إسعاف المنكوبين ومساعدتهم ، كما حملت الصحافة الوطنية (العمل التونسى) و (صوت الشعب) وغيرهما حملات موفقة ، وانتهى كل ذلك بإخفاق المؤتمر وعدول السلطة الفرنسية عن الاحتفال الحسينى الذى قررته .

ولعل القارىء غير المسلم يظن أن فى هذه المظاهرات ما يدل على تعصب من التونسيين ضداً على مؤتمر لا يرمى إلى أكثر من اجتماع ممثلى المسيحية للنظر فى شئونهم الدينية ، وأنه لا يعدو أن يكون مثل المؤتمرات التى يعقدها ذوو العقائد والنزعات المختلفة فى البلاد المسيحية والمسلمة على السواء . ولكن الحقيقة أن الدافع لمقاومة التونسيين لم تكن هى روح التعصب كما يظن ، وإنما هى المقاومة لسياسة الأهلية الفرنسية التى ترمى لفرنسة المغاربة عن طريق تمسيحهم ، فاستغلال الدين ورجاله ، واستعمال القوة الروحية التى تمثلها المسيحية لتمكين المستعمرين من الوصول إلى أغراضهم فى هدم الكيان التونسى هو الباعث الأول فى الموضوع . وزيادة على ذلك فإن الحماية لا يمكنها أبداً أن تسمح للمسلمين بعقد مؤتمر كبير إسلامى على نمط المؤتمر الأفخارستى فى أرض الحماية ، ولو كان مجرد مؤتمر دينى لا دخل للسياسة فيه ، فالمسألة تكتسى أيضاً صبغة المقاومة لروح التحيز المبنى على تعصب ممقوت ، وأيضاً فإن السلطة لم تتعفف عن التذكير بفتحها لتونس وبعزمها على الاحتفاء بمرور خمسين عاماً على الحماية ، فلم يكن المؤتمر الأفخارستى إلا جزءاً من هذه الاحتفالات التى يراد بها الامتنان على التونسيين بنعمة استعبادهم واحتلال بلادهم ، ولم تزل الحية فى تونس تذكر بالحرب الصليبية التى قادها سان لوى ، وقد كان أول تصرف قامت به فرنسا فى تونس هو وضع تمثال فى قرطاجنة لسان لوى الذى قضى نحبه على أبواب تونس

ولم يتمكن من فتحها . فالدفاع القوى أولا وأخيراً هو الذى حمل إخواننا فى تونس على معاكسة أمانى الفرنسيين ومقاومة أعمالهم المصطبغة بصبغة الدين .

قضية التجنيس :

ولعل السياسة الفرنسية أحست بفشلها فى فرنسة التونسيين عن طريق المسيحية ، فبدأت تنشر دعوتها لتجنيس المسلمين بصفة إجماعية بعد أن كانت فتحت لهم باب التجنيس الفردى ، ولكن الروح القومية لا يمكنها أن تترك هذه المهاجمة الجديدة تفتك بالأمة فى صميم وجودها ، فى ألقى مسيو بول بونكور خطابه فى مجلس النواب الفرنسى معلنا أن الحماية التونسية عازمة على اتخاذ سياسة تجنيس إجماعى لأهالى تونس حتى ثارت البلاد ثورتها ، وقامت الصحافة الوطنية بحملة صادقة . وقد قرر الشعب مقاطعة المتجنسين وعدم التزاوج معهم ، ومنعهم من الدخول للمساجد ، وحرمانهم من الدفن فى مقابر المسلمين . وقد نجحت هذه المقاطعة نجاحاً كبيراً أدى إلى التقليل من عدد الذين حاولوا التجنس أولا ، ثم انقطاعه نهائياً ، وسجلت الحركة الوطنية بذلك انتصاراً كبيراً على سياسة الإدماج الفرنسية . وقد كان لهذه الحركة ضحاياها وحوادثها التى أصدر عنها مكتب الأنباء التابع للجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى رسالة خاصة يمكن لمن شاء الرجوع إليها .

مؤتمر قصر الجبل :

إزاء هذه المهاجمات المتوالية ، وإزاء الحماس الذى أظهره الشعب وخاصة الشباب الدستورى الجديد قررت اللجنة التنفيذية عقد مؤتمر للحزب للنظر فى الخطة التى يجب اتخاذها والتى تتفق مع التطورات التى أنتجتها مختلف الحركات الشعبية فى البلاد . وانعقد المؤتمر يومى ١٢ و١٣ مايو سنة ١٩٣٣ بنادى الحزب فى قصر الجبل من رجال اللجنة التنفيذية وممثلى شعب الحزب ، وانضم إليهم

جماعة العمل التونسي التي كانت تمثل النزعة اليسرى للشباب الدستوري ، وبعد استعراض الحالة ، واعتبار التقلبات التي مرت بها الحركة الوطنية منذ سفر رئيسها الثعالبي للشرق ، ودرس النوايا السيئة التي رمت إليها السياسة الفرنسية من حملاتها التبشيرية والتجنيسية — اتفق المؤتمرون على ضرورة العدول عن كل خطة تدعو للتعاون مع النظام القائم ، ورفض الاعتراف بالمجلس الكبير وما إليه ، والعودة بالحزب للسياسة الحازمة التي سار بها وفده الأول باريس بعد الحرب ، وأصدر قراره بعد الاعتبارات الأولية معلناً :

« أن الغاية التي يرمي إليها الحزب من العمل السياسي هي تحرير الشعب التونسي ، وإعطاء البلاد نظاماً صالحاً مستقراً في شكل دستور يحفظ الشخصية التونسية ، ويحقق سيادة الشعب بواسطة :

برلمان تونسي منتخب انتخابا عاماً مالكا لإعداد عناصر جلساته ومكتسبا لكامل السلطة التشريعية .

— وحكومة مسئولة أمام هذا البرلمان .

— والفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية .

— وامتداد اختصاص القضاء التونسي لجميع المقيمين في الإيالة التونسية .

— وإعطاء الحريات لجميع المواطنين من غير استثناء .

— والتعليم الإجباري للجميع .

— وحماية الحياة الاقتصادية للبلاد .

— وبصفة عامة ، كل ما من شأنه أن ينهض بالبلاد من هذه الوهدة التي هي بها مادياً ومعنوياً ، ويعطيها المحل اللائق بها بين الشعوب المتمدينة التي تملك مصيرها » .

وقد قام المقيم العام مانصورون برد فعل لهذا العمل ، فقرر حل الحزب الحر الدستوري وإقفال سائر صحفه ، ولكنه في الوقت نفسه أحدث منحة خاصة للمتجنسين . وبعد ذلك بقليل أعفي مسيو مانصورون ، وعين عوضاً عنه المسيو

بيرتون فأراد المراقبون المدنيون انتهاز فرصة تعيين المقيم الجديد لإرغام المسلمين على قبول دفن المتجنسين فى مقابرهم ، الأمر الذى أدى إلى حادثة المنستير يوم ٨ أغسطس ، ذلك أن متجنساً توفى فى تلك المدينة ، فأصدر المراقب المدنى جريقيق الأمر بدفنه فى المقبرة الإسلامية ، وبعث لإتمام ذلك كوكبة من الجند المسلح ، فأدى الأمر إلى اصطدام الكوكبة بجمهور المتظاهرين ضد هذا العمل ومات واحد منهم وجرح كثيرون .

الانشقاق فى صفوف الدستور :

لقد كانت النزعة الجديدة التى تمثلها كتلة شباب العمل التونسى التى بظهر أنها أخذت تتكيف بالشكل الذى كانت تكيفت به كتلة العمل المغربى عرا كش مختلفة من حيث حماسها مع النزعة التى كان يمثلها رجال اللجنة التنفيذية فى الدستور القديم ولكن رجال اللجنة التنفيذية حاولوا تلافى أى انشقاق فى الصفوف فدعوا لمؤتمر قصر الجبل الذى أشرنا إليه ، وقرروا إدخال ممثل جناح العمل التونسى بما أنهم السادة قيقا وذو رقيبة فى اللجنة التنفيذية ، لأن ذلك من شأنه أن يوفق بين النزعات التى أخذت تبدو فى توجيه الحركة ، ولكنه للأسف لم تؤد هذه الحركة الغاية منها ، فسرعان ما عين مسيو بيرتون حتى أخذ يظهر للدستور بين عطفه واستعداده للتعاون معهم ، و بعد أن اجتمع بأقطابهم أعلن لهم موافقته على بعض المطالب التى منها تقليل عدد الموظفين الفرنسيين ، و إحلال الأهالى محلهم سيراً فى طريقة التشريك فى الحكم التى تؤدى فى النهاية لأن يتولى التونسيون حكم أنفسهم بنفسهم . ولكنه اشترط عليهم عدم إعلان موافقته هذه ليتمكن من تنفيذها دون أن تمنعه من ذلك معارضة الفرنسيين . و إذا لم يكن حتى الوعد بهذا الإصلاح البسيط قد نجز ، فإن هذه السياسة عجلت حدوث ما كان يخشى وقوعه من خلاف بين الشباب الدستورى ورجاله القدماء ؛ ذلك أن السيد قيقا لم يتأخر عن إعلان ما صرح به بيرتون من شأن التقليل من الموظفين ، وأخذ

عليه أصدقاؤه إخلافه الوعد ، وادعى الشباب أنه لا يمكن أن يكون بين
الوطنيين و بين الإقامة العامة سر يكتم على الجمهور ، وزعم الآخرون أن السياسة
تقتضى بتأخير الإعلان للوقت المناسب لتعطى للقيم الفرصة التى يتبين فيها صدقه
من كذبه ، ومهما تكن أهمية هذا الأمر ضئيلة فقد كان السبب المباشر أو
(النقطة الماء التى تفيض الإناء) لحدوث الانشقاق الذى أدى إلى تكوين صفى
الدستور الجديد والقديم .

وإذا كان الدستور القديم من الوجهة القانونية قد انحل بمقتضى قرار
مانصورون الذى أشرنا إليه ، فقد أغضى بيروتون عن تأسيس الدستور الجديد
وإصداره جريدة « العمل » باللغة العربية ، الأمر الذى مكن المنفصلين من
الدعاية لحزبهم وضم العديد من الشعب إلى جانبهم .

وفى مؤتمر « قصرهلال » ولد يوم ٢ مارس سنة ١٩٣٤ حزب الدستور التونسي
الجديد ، وانتخب الدكتور الماطرى رئيساً له ، والأستاذ الحبيب أبو رقيبة أمينه
العام . وللتميز عن الحزب القديم أعطى لهيئته الإدارية اسم (الديوان السياسى)
بينما احتفظ القدماء باسم اللجنة التنفيذية .

لم يبال الحزب الجديد اختلافاً من المبادئ التى يدافع عنها الأولون ، ولكنه
انتقد انتقاداً مراً ما يسميه بالبرودة وقلة الحركة ، وأخذ ينشر الدعوة لتكوين
هياج شعبى للضغط على الإدارة وإرغامها على الاعتراف بالحقوق .

وإذا كان بيروتون أولا قد أغضى عن حركة الديوان السياسى ، وإذا كان
قد حاول الاستفادة من الخلاف باستدعاء الطرفين للمشاركة فى ما سماه بلجنة
المباحث ، وباستدعائهما لبعض حفلات الشاي التى كان يقيمها بالإقامة العامة
- فإنه سرعان ما اضطر إلى مواجهة الحقيقة ، وهى استفحال المظاهرات
والمطالبات الشعبية والحملات الصحافية التى أثارها جيل شبابى جديد دخل
ميدان الصراع الوطنى . فأصدر أمره بتعطيل جريدة « العمل » باعتقال الزعماء
ونفيهم إلى برج البوف وغيره من مراكز الصحراء ، وكان ذلك يوم

٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ .

وتضامنا مع الزعماء المبعدين ودفاعاً عن المطالب التى اعتقلوا من أجلها توالت المظاهرات فى تونس وغيرها من المدن التونسية . وجرت مشادة بين الجمهور والجيش اضطر فيها المقيم العام للالتجاء لبعض الزعماء الذين لم يعتقلوا بعد ، ولكن الشعب قد هاج وصخب حتى على أقطاب الحزب الباقين أن يردوه عن المظاهرة والمطالبة بعودة المعتقلين وتحقيق أمانى البلاد . وانتهى الأمر باعتقال البقية من القادة ، وسجن سائر أعضاء الدواوين السياسية التى تواقب تشكيلها ، كما اعتقل زعماء اللجنة التنفيذية ، لأن مسيو بيرتون عرف أن الخلاف السياسى فى المغرب لا يمس اتحاد الكل فى مقاومة المحتل ، وقد استمرت القلاقل والاضطرابات حتى قررت الحكومة فى النهاية إعفاء مسيو بيرتون ، ثم نقله للمغرب حيث يلاقى مصيره النهائى بتضامن الوطنيين المراكشيين ، وعين محله مسيو ارمان قيون فى إبريل سنة ١٩٣٦ .



تونس والجبهة الشعبية الفرنسية

لم تكن تونس أقل انخداعاً بالجبهة الشعبية من الجزائر ، خصوصاً بعد ما كان الاشتراكيون الفرنسيون — وعلى رأسهم ليون بلوم — قد شاركوا علناً فى مقاومة بيرتون والعمل على إخراجه من تونس ، على أن المقيم الجديد مسيو إرمان قيون قد ابتدأ مهمته مظهراً رغبته فى تحسين حالة الأهلى واتباع سياسة تحريرية تهيىء التونسيين لمستقبل حسن . وقد كان أول تصريح فاه به أثناء وصوله للعاصمة هو أنه يريد أن يحكم بقلبه ، وقد افتتح عمله بالعفو عن سائر المعتقلين السياسيين ، وسمح للأستاذ الحبيب أبى رقيبة والصالح بن يوسف والطاهر صفر وتيقا والقليبى وغيرهم من قادة الدستور بالعودة إلى مراكزهم .

وقد كان لهذا العمل أثره الحسن فى نفوس التونسيين فاستبشروا خيراً ، ووضعوا الأمل فى روح الجبهة الشعبية ، وشاركوا أنصارها فى احتفال توليها الحكم فى فرنسا ، وصرح الزعماء بثقتهم فى رجالها ، وأكد ذلك فى نفوسهم ما اتخذه مسيو قيون من السماح بفتح أندية الحزب الدستورى ، وإباحة الاجتماع والجميات ، وتحرير الصحافة من عقالها ، ولم يغفل الدستوريون الجدد هذه الفرصة ، بل انتهزوها ، فنظموا أنفسهم وضاعفوا التشكيلات والخلايا فى كل مكان . ونشطوا بدورهم فى تأسيس الفرق الرياضية والكشفية التى تعتبر الهيئات الموازية الضرورية لتقوية الحزب وإسناده ، كما أن النقابيين التونسيين استغلوا الظروف فأعادوا استئناف العمل الذى بدأه زعيمهم الأول محمد على ، وأسسوا (الاتحاد النقابى التونسى) بزعامة القناوى منفصلا عن الاتحاد النقابى الفرنسى الأمر الذى ظهر لرجال الجبهة الشعبية كشىء متناقض مع ما تقتضيه سياسة التعاون والإخاء .

وأعيد الشيخ الثعالبي الذي لم يتمكن من الرجوع لتونس منذ سنة ١٩٢٣ إلى البلاد . فاستقبله الشعب استقبال الرجل الذي ظل طول عمره عاملا لمصلحته ، باذلا جهده في خدمة قضيته .

وفي هـذا الجو الذي يحتوى على شيء غير قليل من الحريات العامة واصل الدستوريون كفاحهم واتصالهم بمختلف الهيئات الفرنسية في تونس وفرنسا ، وعقد الاجتماعات والمهرجانات التي تتناول مختلف المطالب الشعبية ، وتشعل الحماس في نفوس الجماهير ، كما ظهرت عدة صحف حزبية ومستقلة .

وأعلن حزب الدستور الجديد أن الخطة التي قررها مؤتمر قصر الجبل سنة ١٩٣٤ هي التي ستظل أساس سياسته الحزبية ، أي أن الغاية لعمله هي الحصول لتونس على نظام الدولة ذات السيادة ، أو على ترشيد التونسي حسب تعبير الزعيم أبي رقيبة في خطبه . لكن الحزب مع ذلك فكر في اتباع سياسة المراحل ، وبما أن معاهدة الحماية لم تحترم ، أو بالأحرى أولت على خلاف المقصود منها ، فالحزب يطالب كمرحلة أولى بالرجوع لروح الحماية ومبدئها ، مع اعتبار أن وصاية فرنسا غير دائمة ، ولكي يمكن الرجوع تدريجيا لروح الحماية يجب تنفيذ بعض التدابير المستعجلة ، وهي التي اقترحها الحزب الجديد بمجرد رجوع زعمائه من المنفى :

١ — إلغاء الثلث الاستعماري(١) .

٢ — توقيف الاستعمار الفلاحي الرسمي .

٣ — التعليم الإجباري للجميع .

٤ — تكوين بلديات منتخبة .

٥ — تعيين التونسيين في مختلف الوظائف الحكومية ، مع إشراكهم في مراكز الحكم الهامة .

---

(١) يعطى للموظفين الفرنسيين بتونس ومراكش والجزائر علاوة على مرتباتهم الأصلية ثلث الراتب — وهو ما يسمى بالثلث الاستعماري .

٦ — تنظيم جدى لوسائل الإسعاف .

٧ — مقاومة الربا .

٨ — إلغاء المجلس الكبير وتعويضه ببرلمان تونسى وحكومة مسؤولة أمامه .

* * *

والحقيقة أن هذه السياسة التى تعرف بسياسة المراحل خدعت كثيراً من الوطنيين لا فى تونس وحدها بل حتى فى المغرب الأقصى ، وقد اعتبرناها جميعاً — والحق يقال — وسيلة للوصول لأهدافنا العليا ، لكن التجربة أثبتت لنا كما أثبتت لإخواننا التونسيين خطأها . ثم إذا كانت هذه السياسة مقبولة فى طور تكوين الحركة ، فلم يكن من المعقول أن يرجع إليها حزب كوسيلة بعد أن قرر المؤتمر الوطنى الدستورى سنة ١٩٣٣ العدول عنها بالمرة . ولكن اتباعها فى الواقع كان نتيجة الدعاية الناجحة التى قامت بها الجبهة الشعبية فى شمال أفريقيا ولبعض الترضيات التى طبقها المسيو إرمان فيون

وهذه الخطة السياسية لا يمكن أن يحمل مسؤوليتها الدستور الجديد وحده بل إن القديم لم يكن أكثر تطرفاً منه ، ونحن لا نريد من تسجيلها هنا الانتقاد على إخواننا بشيء وقعنا فيه نحن أيضاً ، وإنما نذكر بها للاتعاظ بالماضى ولإظهار خطأ الذين يريدون اليوم استئناف سياسة المراحل ، أو المطالبة بالتدريج فى الاستقلال . فإ دمنا قد انتصرنا على أنفسنا ، واستطعنا أن نجمع كلمة الشعب كلها حول الرغبة فى هذا الاستقلال الكامل ، والتحرر الشامل . فلم يعد من الخطأ فقط بل صار من الإجرام أن نعود القهقرى لسياسة لمسنا بأنفسنا خطأنا الأول فيها . فإن الغلط إذا وقع مرة أولى كان غلطاً ، أما إذا استمر فيه أو تكرر من تصدام بعد من الخطأ فى شيء ، بل أصبح من العمد فى إرتكاب الجريمة وانتحال مبرراتها .

سافر الأستاذ أبو رقيبة إلى باريس فى أغسطس سنة ١٩٣٦ وقام بدعاية كبيرة ، واتصالات مفيدة فى أوساط الجبهة الشعبية ، واستقبله سكرتير الخارجية

فى ما يرجع لشؤون سوريا ولبنان وأفريقيا الشمالية مسيو فيينو الذى كان يريد أن يبعث سياسة فرنسية إسلامية ، فيها نوع من المجاملة وإن لم يكن فيها شئ من التسامح أو الإنصاف ، وزار مسيو فيينو تونس ، وألقى فيها خطاباً بمحضر زعماء الدستور الذين رحبوا به حاول أن يرجع فيه أسباب الأزمة التونسية إلى أنانية بعض المغرضين من المستعمرين الذين لا يفرقون بين مصالحهم الخاصة ومصالح فرنسا العامة ، وطالب بتحسين حالة الفلاح والعامل وتنظيم البلاد تنظيماً عمرياً ، ولكنه فى الوقت نفسه أكّد تصريح مسيو ملران القديم : بأن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا إلى الأبد .. هذا التصريح الذى أدلى به وهو فى باريس عن مراكش .

لكن تصريح مسيو ميلران السابق كان له صدى استياء كبير فى الأوساط التونسية كتصريح فيينو فى مراكش . أما فى تونس فإن روح المجاملة التى أظهرها فيينو استوجبت إغضاء الشكل عن تصريحه الخطير ، على الأقل فيما يظهر للناس . لكن الطبقة العاملة للشعب ليس من عادتها أن تقتنع بالخطب أو تتبع سياسة المجاملات ، ولذلك لم يغادر المسيو فيينو تونس حتى بدأ العمال يطالبون بحقوقهم المغصوبة ، فأضرب رجال منجم الفوسفات بالمتلوى ، ومديلا (ناحية قفصه) ، ووقعت بينهم وبين فرق الجند رمة مقاتلة أسفرت عن خمسة وعشرين قتيلا ، وثلاثين جريحا . وقد تكررت الحوادث فى أوساط العملة بسائر جهات المملكة ، الأمر الذى دعا رئيس جمعية المستعمرين مسيو فيبيك ليذر الإقامة العامة فى يناير سنة ١٩٣٧ (بأنها إذا لم تتخذ التدابير الصارمة فإن الدماء ستسيل)

ذهب فيينو وانتظر الشعب وانتظر الدستوريون تنفيذ الوعود التى صرّح بها وزير الجبهة الشعبية ، وإذا بها سراب لا ثبات له ، فتضاعف غضب الشعب وازداد هيجه ، وتغيرت من أجل ذلك لهجة الصحافة الدستورية من أسلوب المجاملة إلى أسلوب التهديد بأن الرشد التونسى واقع لا محالة ، وأن فرنسا إذا لم تساعده فإنه سيقع بدونها .

مؤتمر الحزب سنة ١٩٣٧

وفى هذه الظروف كانت مراكش تعانى قساوة السياسة الفرنسية التى لم تتبدل ولو قليلا فى زمن الجبهة الشعبية ، وفى بحر سنة ١٩٣٧ توالت اعتقالات أنصار الحزب الوطنى فى قبائل البوادى كما سنبينه ، فكان ذلك من أسباب انعقاد المؤتمر الوطنى بالرباط فى أكتوبر من السنة نفسها ، وانتهى بقطع [illegible] الوطنى لكل علاقة مع الإقامة العامة بالمغرب ، وأبعدتُ فى ٢٠ من [illegible] إلى الجابون ، كما نفى أصدقائى الآخرون لجهات مختلفة ، وجرت فى البلاد [illegible] هوجاء سيأتى تفصيلها . ولم تكن الجزائر أسعد حالا من مراكش [illegible] والاضطهاد قد امتدا إليها .

كل هذا إلى جانب الإخلاف بالوعود حول الدستور الجديد على [illegible] وطنى فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ للنظر فى الموقف الذى يجب أن يتخذه [illegible] سياسة القمع التى سارت عليها حكومة شوتان فى الجزائر والمغرب الأقصى [illegible] أن ينزع ثقته من هذه الحكومة ، وأن يدعو الشعب للتحفظ [illegible] الذى يريد الرجعيون القيام به ضداً عليه .

وللتضامن مع إخوانهم فى مراكش والجزائر أعلن المؤتمرون [illegible] أربع وعشرين ساعة ، وقد نجح الإضراب نجاحاً كبيراً .

جواب الحماية :

وقد كانت الإدارة الفرنسية بدأت عملياً فى الاستعداد لقمع التونسيين أيضاً فأصدرت أوامرها بمنع الاجتماعات العامة ، لكن ذلك لم يعق الدستوريين من موالاة أشغالهم بوسائل الاجتماعات الخاصة ، والمظاهرات التى تنظم فى محلات

محدودة ، ولكنها لا تقل قيمة عن انتفاضة الماضي من حيث إشهارها للاستقلال وإذكائها لحرب الأعصاب . فاتخذت الحماية تدابير مضادة لعمل الحزب ، وطاردت مسيري الحركة . فاعتقلت الأساتذة الزعيم أبو رقيبة والدكتور ابن سليمان والصالح ابن يوسف والهادي نويرة .

وفي اليوم التاسع من إبريل سنة ١٩٣٨ اعتقلت السلطة الأستاذ علال البهلوان ، فأدى اعتقاله إلى اضطرابات كبيرة في العاصمة تدخل فيها الجند وأسفرت عن مائة قتيل ، وبضع مئات من الجرحى ، كما وقعت مظاهرات في مختلف أنحاء الإيالة .

اعتقل قادة الحزب الدستوري كلهم ، وأحيلوا على المحكمة العسكرية بدعوى تآمرهم على سلامة الدولة كما اعتقل آلاف من أنصارهم ، وهكذا أصبحت تونس كغيرها من البلدان المغربية العربية بالاضطهاد الذي استمر منذ ذاك الوقت دون أن ينال من قيمة الحركة ، أو يوهن رجالها من الكفاح .

لجنة الدفاع عن الحريات بتونس

إزاء الضغط الذي أصاب البلاد من جراء اعتقال سائر القادة لم يعد من الممكن تسيير الحركة بالداخل على الصفة التي كانت عليها ، ولكن الشباب التونسي الذي كان يتم دروسه في باريس قرر أن يتحمل مسؤولية العمل إلى اليوم الذي يتحرر فيه الزعماء ، وتعود الحالة لمجراها الطبيعي ، فأسسوا لجنة الدفاع عن الحريات العامة في تونس بقيادة الدكتور سليمان بن سليمان ، الذي يعتبر من أقطاب رجال الديوان السياسي اليوم . وقد والت هذه اللجنة مجهوداتها بعقد مهرجانات ، وتنظيم حملات صحفية ، والاتصال بأنصار الحزب في الداخل ، وتوجيههم ، وسرعان ما تم تنظيم حركة مستمرة خفية توالي مقاومتها للتبوعة ، وتوالي حرب أعصاب أقلقت المستعمر كل هذه المرحلة الطويلة ، وقد كان على رأس هذه العمليات الدكتور الحبيب ثامر ، وقد أصدرت عدة صحف وشجعت

إقامة مظاهرات بمختلف المناسبات ، وتوزيع المنشورات السرية ، والقيام بتخريب بعض وسائل المواصلات وتعطيل أسلاك التليفون ، وغير ذلك من أساليب التهييج والتهريج .

الحرب العالمية الثانية :

وطبيعى أن تزيد الحرب العالمية هذه الثورة اشتعالا ، فإنها فرصة لإغراء الشعب بعدم الاشتراك فى الجندية ، وفعلا لم ينخرط فيها إلا من أخذ عن طريق القوة أو سبيل الاحتياج ، وتضاعفت أعمال (السابوتاج) برغم تهديدات الجنرال بلان الذى كان حاكماً بقابس أثناء إبعادى ، وقام فيها بضروب القساوة المظلمة ، ثم نقل لتونس كحاكم عام للجيش ، الأمر الذى حمل الإدارة على اتخاذ تدابير شديدة كالحكم بالإعدام ، وتحميل الأهالى مسؤولية حراسة الأسلاك التليفونية بإرغامهم على حراستها بالمناوبة ، و بلغ الخوف بالإقامة العامة إلى أن منعت توزيع السلاح على الجند التونسى المقيم بالحصون التونسية . ومع ذلك فإن (السابوتاج) استمر وظهرت بوادر العصيان المدنى بين المجندين ، حتى اضطرت السلطة من أجل دفعهم لنزول بنزرت ، والسفر إلى ميادين القتال فى بلجيكا و إيطاليا ، إلى استعمال الحيلة والشدة ، فوقعت مشادة بينهم فى قابس والقيروان . وهكذا بقيت المحاكم العسكرية قائمة ، وملئت السجون والمنافى بأفراد الشعب .

وحينما وقعت الهدنة الفيشية انتهز الدستوريون الفرصة ، فطالبوا بالاستقلال نظراً إلى أن الحماية لم تعد قادرة على الدفاع عن الوطن ، وقد تقدم يوم ٥ يولية سنة ١٩٤٠ وفد من الدستور الجديد لسمو الباي رافعاً له عريضة يطالب فيها بإطلاق سراح أبى رقيبة وإخوانه المعتقلين فى (بور سان نيقولا) بمرسيليا ، وإلغاء عقد الحماية . وفى الوقت نفسه وزعت الفروع الحزبية بياناً عاماً على الشعب بنفس المعنى ، وقد أجاب المقيم العام الأميرال استيفان على هذا العمل باعتقال سائر أعضاء الوفد ، ولم يحصل تدخل الباى نفسه فلن اعتقالهم لم يدم إلا بضعة أسابيع

وأخيراً اعتقل الدكتور ثامر وسائر أعضاء الديوان السياسي الذين لم يعتقلوا في المدة السابقة ، ولكن ذلك لم يؤثر في سير الحركة التي استمرت على هذا المنهاج والقتلة حتى ديسمبر سنة ١٩٤٢ .

وفي ١٩ يونية سنة ١٩٤٢ ارتقى صاحب السمو المنصف عرش البلاد ، وهو المعروف بعواطفه الوطنية ، والذي تغذى بالروح القومية وهو في أحضان والده محمد الناصر ، فكان ارتقاؤه مناسبة سرور عام وحماس هائل للشعب كله ، وقد أعلن تضامنه مع الوطنيين التونسيين .

وفي اليوم الثاني من أغسطس سنة ١٩٤٢ قدم سموه للأميرال استيفان دفتر المطالب المستعجلة التي تتفق في الكثير منها مع رغبات الدستوريين المقدمة سنة ١٩٣٦ ، وقد وعدت الحكومة الفرنسية بإنجازها ، ولكن هذا الوعد لم يحقق . وفي ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ احتلت الجيوش الألمانية تونس فتدخل الباي لإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، فعاد الدكتور ثامر لقيادة الحركة الدستورية بصفة علنية حيث قام بتجديد تنظيم الحزب ، وتكثير خلاياه ، وإصدار جريدته العربية ، والقيام بجولات للدعاية في أنحاء الإيالة . وهكذا استعاد الحزب مركزه بالتفاف سائر الأمة من حوله . ونقل أبو رقيبة ومن كان معه إلى روما حيث لم يتمكنوا من العودة لتونس إلا في ابريل سنة ١٩٤٣ .

وفي ٨ مايو سنة ١٩٤٣ وقع تحرير تونس ، ودخلتها جيوش الحلفاء ، فانتهزت الإدارة الفرنسية فرصة الاضطراب القائم ، وقررت القضاء على الوطنيين التونسيين بدعوى تعاونهم مع سلطات المحور :

وفي ١٤ مايو سنة ١٩٤٣ أعلن الجنرال جيرو خلع سمو المنصف ، بالرغم من أن سموه أعلن في الوقت المناسب حياده ، ورفض كل عروض الألمانيين ، ونقل الباي بالطيارة إلى (الأغواط) في الصحراء الجزائرية ، ثم إلى (تنس) وأخيراً إلى (بو) في أكتوبر سنة ١٩٤٥ حيث بقي معتقلا إلى أن قضى نحبه شهيد الشهامة والوطنية يوم فاتح سبتمبر ١٩٤٨ م . ووقع إعدام مئات من

الأفراد ، وحكم على الآلاف بسنوات مختلفة من السجن القاسى ، و بفضل تدخل بعض الدوائر الأجنبية فإن الأستاذ أبا رقيبة سلم هـذه المرة من الاعتقال هو و بعض أصدقائه ، أما الشعب فقد عاد إلى الكفاح فى السر ، وجدد محاولاته للثورة ، تلك المحاولات التى كانت تسرع القوة الغاشمة لإخمادها .

وفى هـذه المرحلة أعلن الحزب فى بيان أذاعه رغبته فى أن تعطى تونس نظام الحكم الذاتى موحداً بذلك صفوف الأمة حول مطلب معين .

وفى ٢٦ مارس سنة ١٩٤٣ غادر الزعيم أبو رقيبة تونس بصفة سرية و بصحبة بعض أصدقائه ، و بعد سفر طويل وصعب وصل إلى القاهرة لموالاة الكفاح فى سبيل الحرية التونسية المنكوبة .

أما الزعماء الذين بقوا فى تونس فقد استطاعوا أن يعيدوا تنظيم الديوان السياسى بزعامة أمينه العام الجاهد الكبير الأستاذ صالح ابن يوسف الذي قدر على تجديد الأساليب الدستورية فى الدعاية والنظام ، و بدأ يواصل العمل الذى أسسه الدستوريون الأولون .

ونظراً لظروف ما بعد الحرب فقد اتفق الديوان السياسى واللجنة التنفيذية للدستور القديم على عقد مؤتمر عام لدراسة الأحوال وتوحيد خطة الكفاح . فانعقد هذا المؤتمر يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ تحت رئاسة السيد العروسى الحداد وشارك فيه زيادة على الحزبين الدستوريين الاتحاد النقابى التونسى للشغل ، وأساتذة جامع الزيتونة ، واتحاد الموظفين التونسيين .

و بعد ما استمع المؤتمرون للبيانات السياسية التى أدلى بها الأستاذ صالح فرحات عن اللجنة التنفيذية ، والأستاذ صالح بن يوسف عن الديوان السياسى صادق المؤتمر على ميثاق وطنى سنذكره من بعد .

وبينا المجتمعون يتداولون فى نتائج أعمالهم إذا بالبوليس يحتل قاعة الاجتماع ، وفى يده أمر ممضى من المقيم العام ، و بعد أن حاصر الحاضرين فتشهم واحداً بعد الآخر ، واعتقل ستين منهم فى مقدمتهم الرئيس الحداد ، وزعماء

الدستور بدعوى تآمرهم على سلامة الدولة ، وتهديد حزب منحل .

وقد استمر المعتقلون فى السجن شهراً واحداً ، ثم أطلق سراحهم وفيما يلى نص التصريح الذى أعلنه الزعيم :

ميثاق المؤتمر الوطني التونسي

حيث كانت البلاد التونسية قبل سنة ١٨٨١ دولة مستقلة تربطها بالخلافة الإسلامية روابط روحية أكثر منها سياسية .

وحيث كانت السيادة التونسية معترفاً بها دولياً ، وقد أيدتها خاصة ما أبرمته تونس من مختلف المعاهدات مع الدول .

وحيث عمدت فرنسا ، بعد أن دافعت عن استقلال البلاد لدى الدولة العثمانية نفسها إلى إرغامها على قبول حمايتها بمقتضى معاهدة أجبر الملك محمد الصادق على إمضائها بالقوة القاهرة ، ولم يصادق عليها الشعب يوماً من الأيام .

وحيث إن معاهدة باردو لم تخرج الدولة التونسية من الأسرة الدولية ، ولم تجردها من سلطتها الداخلية والخارجية .

وحيث إن الحماية قد استحالت — بعد مضي خمس وستين سنة — إلى نظام استغلال استعماري ، جردت به تونس من سيادتها ومن خيراتها تجريداً مطلقاً ، في حين أن مفهوم معاهدة باردو واتفاقية المرسى ومنطوقهما يقضيان بأن تكون الحماية نظاماً وقتياً شبيهاً بوصاية بسيطة .

وحيث إن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة ، وحلت محل الدولة المحمية في مباشرة الحكم والتصرف في الشئون العامة .

وحيث إن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية التي هي حق خاص لجلالة الباي حتى أصبح جلالته شبيهاً بموظف شرفي جسيم مضغوط على حريته الشخصية ، وإن وزراء الدولة التونسية صاروا مجرد شخصيات لتزيين الهائل ، وإن العمال (المديرين والحافظين) أصبحوا أعواناً ينفذون أوامر المراقبين المدنيين الفرنسيين ، وحيث إنها نزعت سلطات جميع

للموظفين التونسيين وأسندتها لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم في غالب الأحيان ستلفين من العابين .

وحيث إن فرنسا التي التزمت علانية بحماية شخص الباي وعائلته قد خرقت المعاهدة مرة أخرى فخلعت عدوة ملك البلاد الشرعي جلالة محمد المنصف معتدية حتى على القواعد الأصلية لدين الإسلام .

وحيث إن هذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب لا هو إلحاق ولا حكم ذاتي ، وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية ، وتلاشت فيه المسؤوليات .

وحيث سلكت فرنسا منذ أول عهد الحماية سياسة تفقير الأهالي مغتصبة أحسن أراضيهم ، ومخصصة أكثر من ثلثي الميزانية التونسية للموظفين (وجلهم من الفرنسيين) ، وهي ميزانية لا رقابة للشعب عليها تتكون من جبايات تفرض على عدد السكان لا على الثروات ، وقد فرضت على تونس سياسة نقدية وجمركية وتجارية تضر باقتصادها ، ولا تعود بالفائدة عليها في مبادلاتها مع البلاد الأجنبية .

وحيث كانت سياسة التفقير هذه هي نتيجة سياسة تعمير البلاد بواسطة المعمرين والموظفين ، ونتيجة لمذهب التجانس للأهالي ، ومنح الجنسية الفرنسية للمالطيين الأنجليز والروس البيض والأسبان الجمهوريين وحتى الإيطاليين في العهد الأخير لإكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالنسبة لعدد الأهالي والقضاء على شخصية البلاد التونسية .

وحيث أدى الإسراف المالي الذي تقتضيه هذه السياسة إلى عجز سلطة الحماية عن القيام بواجباتها الاجتماعية نحو السكان العرب من حيث التغذية والسكن والإسعاف والتعليم .

وحيث أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد ولم تؤد رسالتها التمدينية المزعومة التي تريد أن تبرر بها فرض حمايتها على البلاد .

وحيث إن فى تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة فى تونس بالبرلمان الفرنسى اعتداء جـــديداً على السيادة التونسية ، ونقضاً خطيراً لأساس الوضعية الدولية للحماية .

وحيث إن التونسيين قد حرموا فى بلادهم من الحريات الأولية ، وهى حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل ، وعاشوا أكثر من عشرين سنة تحت الأحكام العرفية .

وحيث لم تحترم الدولة الحامية تعهداتها فى حراسة أمن الدولة ، وسلمت البلاد لدول المحور ، بينما بذل التونسيون دماءهم فى كل معركة للدفاع عن فرنسا وحلفائها .

وحيث إن معاهدة باردو نصت على أن الحماية فى جوهرها نظام [illegible] وأن مصالح الفرنسيين الناتجة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستقرار .

وحيث إنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تعرقل [illegible] حقوق الشعب الثابتة فى تقرير مصيره بكامل الحرية .

وحيث إن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتنافر بين الدول ، ومثاراً [illegible] كل [illegible] دولية ، وقد عبرت الأمم المتحدة عن استنكارها له بحكم صريح ، وجعلت من بين الأهداف التى خاضت من أجلها غمر الحرب : «حق الشعوب كلها فى اختيار نوع الحكم الذى ترتضيه لنفسها ، واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التى انتزعت منها قهرا » .

وحيث إن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتأكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة ، وقد كانت فرنسا من بين الدول الاستعمارية التى صادقت على المبدأ القائل : « ليس لأية أمة الحق فى أن تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكما أبديا » .

لهذا كله فإن المؤتمر الوطنى التونسى يعلن : أن نظام الحماية نظام سياسى

واقتصادى لايتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسى ومصالحه الحيوية ، وأن هذا النظام نظام استعمارى قضى على نفسه أمم العالم بالإخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة ، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام ، والانضمام — كدولة ذات سيادة — إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة والمشاركة فى مؤتمر الصلح .

الحالة الحاضرة

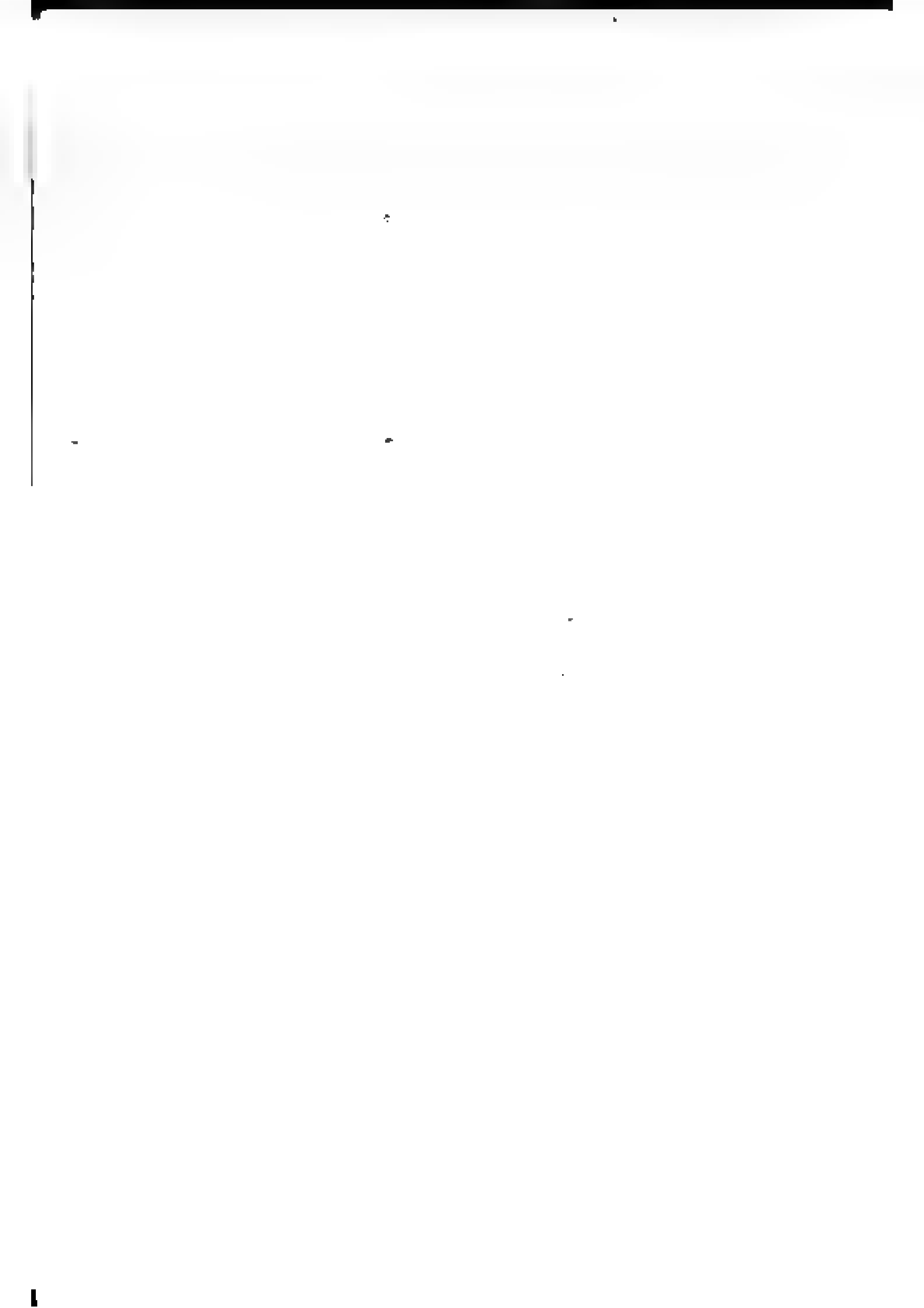
وهكذا وضع المؤتمر الدستورى حداً للغموض والتحول الذى كان يكتنف خطة الحركة القومية بتونس . فقد أصبح المطلب الملح الصريح هو الاستقلال التام من غير قيد ولا شرط . وقد صادق على هذه الغاية والتزم العمل فى سبيلها رجال اللجنة التنفيذية ورجال الديوان السياسى ، ومن حولهم الشعب التونسى كله من غير استثناء .

ولكن تحقيق الاستقلال يتوقف طبعاً على كفاح آخر ، وهذا الكفاح يتطلب توحيد الصفوف وتنسيق الأعمال . ولذلك فقد اتفق الحزبان التونسيان على تكوين لجنة تنسيق مشتركة تدرس المسائل القائمة وتوجه الحركة توجيهها الصحيح .

ومن الحق أن نعترف بأن الأغلبية التونسية اليوم هى فى صف الدستور الجديد . ولكن الأقلية قوية أيضاً بإخلاصها لهذا المبدأ المشترك ، وعونها من جانب التعاون الذى رغب فيه الدستوريون الجدد بعد أن كانوا رفضوه من قبل. فالحركة التونسية سائرة سيرها الطبيعى اليوم . ورجالها لا يألون جهداً فى العمل داخل البلاد وخارجها لتحرير وطنهم وتحقيق أمانى شعبهم المجيد .

ولقد شارك كل من الحزبين فى تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربى) بزعامة الأمير عبد الكريم ، ويمثل الديوان السياسى فيها الزعيم أبو رقيبة والدكتور ثامر ، كما يمثل اللجنة التنفيذية مديرها السيد محى الدين القليبى .

والأستاذ أبو رقيبة لا يقصر عمله على القاهرة ، ولكنه يعمل فى حركة دائمة متردداً بين الشرق وأوروبا وأمريكا ، وهو فى تجولاته يمثل الحركة الدستورية كلها .



مراكش
أو
المغرب الأقصى

لقد كانت مراكش تعتبر دائماً القطر الجزائري بمثابة الحصن الأمامي لحمايتها ، ولذلك ظلت سياستها التقليدية ترمي إلى امتداد نفوذها المعنوي للجزائر أو على الأقل العمل على حمايتها من الاحتلال الأجنبي الذي من شأنه أن يحاول — متى استقر بها — التوسع يميناً ويساراً . فلما وقعت الجزائر تحت الحكم التركي ظل المراكشيون متخوفين من أن يمتد سلطان الترك لبلادهم ، وسارت حكومتهم على منهج مؤيد لجميع الحركات الوطنية المناوئة للأتراك والتي ترمي لتكوين مملكة جزائرية مستقلة . وهذا ما دفع بجلالة السلطان عبد الرحمن الذي حل على عرش المغرب الأقصى من سنة ١٨٧٣ إلى سنة ١٨٩٤ لتأييد مقاومة التيجانيين للترك ، برغم أن العقيدة التي أيدها سلفه مولاى سليمان كانت مستمدة من الوهابيين ومنافية لروح الطريقة التي انتحلها التيجانيون .

وإذا كانت هذه هي سياسة مراكش مع دولة مستعمرة إسلامية فمن الطبيعي أن يكون موقفها مع المحتلين غير المسلمين مناهيا أو أحرويا ، ولذلك ما حاولت فرنسا احتلال الجزائر حتى تقدمت الحكومة المغربية بالاحتجاج وتنشيط المقاومة ، وما رأت عجز الترك عن الدفاع حتى تقدمت ببعث مندوب لجلالة الملك الذي دشن المقاومة العربية في تلمسان ، وساعد على تكوين سلطنة الأمير عبد القادر تحت رعاية ملك المغرب وتأييده ، كما نشطت شخصية أبي معزى المراكشية التي تزعمت مقاومة زواوة منفصلة عن عبد القادر أولا ثم بالاتفاق معه ثانيا . وقد استمر تأييد الدولة الشريفة المجاهدين الجزائريين حتى كانت موقعة ايسل في ٤ أغسطس سنة ١٨٤٤ حيث انهزمت الجيوش المغربية انهزاماً شنيعاً ، وكادت فرنسا تحتل القسم الشرقي من مراكش بعد ما هددت مدافعها مينائي طنجة والصويرة .

ولقد كان انهزام الجيش المراكشي في هذه الوقعة برغم حسن القيادة التي رأسها خليفة الملك وابنه محمد بن عبد الرحمن الذي أصبح من بعد محمد الرابع سلطان المغرب باعثاً للشعب المغربي ومحفزه على التدبر والتفكير في أسباب الهزيمة وظروفها . وقد تنبه المغاربة منذ الساعة إلى أن الأنظمة العتيقة في الجيش وفي الدولة لم تعد مجدية إزاء التقدم الأوربي الحديث وتكون في نفوس القادة شعورهم بالحاجة للتجديد وانتحال وسائل التقدم والنهوض . وتعتبر هزيمة إيسلي الحجر الأول للنهضة المراكشية الحديثة التي لا نريد أن نفصل مراحلها ، وإنما نريد الإشارة إلى بعض ماله علاقة منها بتسيير الآلة النفسية لتكوين حركات المقاومة الاستقلالية في مراكش . .

سارت في البلاد ثورة الألم من الهزيمة مهددة عما يتبعها من خطر احتلال مستعمر مشؤوم ، وأنشد الشعراء من قصائد الرثاء لما جرى ، والتحذير مما يمكن أن يقع ما يعتبر من أطرف الشعر وأصدقه . وألف العلامة الكردودي رسالة أسماها : (كشف الغمة بأن الحرب النظامية واجبة على الأمة) ، وهي دعوة صارخة لتجديد التنظيم العسكري بمقتضى القواعد الحديثة ، وهتم غيره بالدعوة إلى ضرورة القيام بنهضة اقتصادية ، من شأنها أن تقلل من حاجة البلاد من الموارد الأجنبية . وما ولي سيدي محمد الرابع الملك حتى أخذ يعمل لتحقيق ما رجته هذه النخبة من استعداد اقتصادي وعسكري ، فأسس مدرسة الطبجيه ، وجدد غراسة قصب السكر بالجنوب المغربي ، وبدأ بتأسيس معمل السكر ، وأنشأ المطبعة المحمدية التي كان لها فضل نشر كثير من الكتب .

ثم خلفه جلالة الملك مولاي الحسن (١٨٧٣ — ١٨٩٤) الذي يعتبر بحق من أكابر مصلحي المغرب وأعاظم ملوك الإسلام ، فوجه همته لتوطيد النفوذ المعنوي للدولة ، واسترجاع هيبتها إزاء الدول الأجنبية ، واستطاع أن يحمي الاستقلال المراكشي طول حياته بسياسته الرشيدة التي عرفت كيف تستغل تزاحم الدول على البلاد ، وكان من أعظم ما قام به تنظيم الجيش المغربي على أحدث

الطرق ، وتوجيه البعثات للتمرن في مختلف الأقطار الأوروبية ، مع استعمال الفنيين الأجانب من سائر الدول دون تفضيل إحداهن على الأخرى . وفي عهد جلالته واصلت الحكومة الشريفة التنظيم الجديد الذى وجدته الحماية قائماً فقصت عليه ، ثم في عهده انتقلت الوزارة المغربية من شكلها العتيق إلى شكل ديوان حكومى بالمعنى الحديث ، وتأسست وزارة الخارجية والعدل والحربية والبحرية والمالية وغيرها من المصالح التى كانت مشتركة من قبل فى يد كتاب يرجعون للصدر الأعظم الذى لم يكن هو الآخر إلا مساعداً للملك الذى يقوم هو بكل شيء في الدولة .

ولتجهيز البلاد بالرجال القادرين على تنظيمها النظام الحديث بعث جلالته بعثات للدراسة في مختلف فروع المعرفة بفرنسا وإيطاليا وألمانيا وانجلترا .

ولتمكينها من وسائل الدفاع جدد الأسطول المغربي ، وأنشأ معملا للسلاح في مدينة فاس .

ولتحسين حالتها الاقتصادية أخذ ينشيء بعض المصانع ويشارك في عرض الإنتاج الأهلى في مختلف المعارض الأجنبية ، وينشط استعمال المال المغربي فى الإنتاج الأهلى لمزاحمة الموردين الأجانب .

وبما أن سياسة الامتيازات الأجنبية التى أكدها مؤتمر مدريد المنعقد سنة ١٨٨٠ ، والتى نشأت عن عرف كون الأجانب في البلاد في غفلة من رجالها المسئولين كانت قد استفحلت وأصبحت تهدد الحكومة بفوضى اجتماعية وسياسية فإن جلالته عمل بمختلف الوسائل على التخفيف من آثارها بالاحتجاج تارة ، والصرامة في المقاومة أخرى . وفي الوقت نفسه حاول أن يعمل على إزالة كل الأسباب التى تحمل الدول الأجنبية تطالب بالاحتفاظ بمحاكمها القنصلية ، فعمد إلى تكوين تدريجي للقضاء المدنى . وقد كانت القضايا كلها من اختصاص المحاكم الشرعية ، وبما أن الأجانب يعتبرون بحق أو بباطل المحاكم الشرعية كمجالس الاكليريكية لا يمكنهم — وهم غير مسلمين — أن يخضعوا لها فقد

رأى جلالته أن وجود محاكم تخضع للقانون المدنى من شأنه أن يسد فى وجوههم هذه الوسائل التى تذرعوا بها ، فبدأ يرد كثيراً من الشئون المدنية والجنائية إلى أيدى الباشوات والقواد الذين لم تكن مهمتهم فى الماضى قضائية بالمرة . كما أعلن تحرير الرقيق ومنع الاسترقاق ، وقرر اعتبار اليهود المغاربة مواطنين ، لهم ما للمسلمين من حقوق ، وعليهم ما عليهم من واجبات .

ثم نظر جلالته فى شأن تهافت الدول الأجنبية على البلدان الإسلامية ، ففكر فى أن خير وسيلة المقدرة على دفع الأجانب هو التعاون بين هذه البلدان ضمن الجامعة الإسلامية التى كانت الدعاية لها إذ ذاك آخذة فى الازدهار ، فقرر جلالته أن يجدد علاقاته الدبلوماسية بالباب العالى ، ويعمل على الاستفادة من خبراء الشاميين ورجالهم . وفلاوجه بعد مؤتمر مدريد وفداً برئاسة الوزير بريشه للآستانة حيث استقبل بحفاوة بالغة من السلطان عبد الحميد الذى كان عظيم الاهتمام بقضية الشمال الإفريقى ؛ لأن سياسته لم تكن قومية بل مبنية على روح الجامعة الإسلامية ، ووقع الاتفاق على تبادل التمثيل السياسى ، وقررت الدولة العلية أن تبعث الأمير محيى الدين نجل الأمير عبد القادر الجزائرى سفيراً لها فى مراكش . ولكن ما علمت فرنسا بهذه النتائج السعيدة للمفاوضة بين الدولتين الإسلاميتين حتى بادرت لإغراء دول معاهدة مدريد بالوقوف ضد هذا التيار ، واستطاعت أن تقنع السلك الدبلوماسى فى طنجة بعدم قبول تسرب الدعوة للجامعة الإسلامية فى مراكش ، وأبلغ السفراء كلهم جلالة مولاى الحسن بأنهم لا ينظرون بعين الرضا لما يقوم به من سياسة مع الدولة العلية تعتبر عدائية لحلفاء المغرب ، لما لها من الصبغة الإسلامية ، ولم يشذ من هذه الدول إلا انجلترا التى لزمت جانب الصمت لسببين رئيسيين :

أولا — أن سياستها كانت تقوم على ترك مراكش كأداة تهدد بها فرنسا كلما حاولت هذه مناوشتها فيما يرجع لوادى النيل .

ثانياً — أنها كانت ترغب فى عدم إزعاج السلطان عبد الحميد الذى كانت

سياسته معارضة لمطامع روسيا التى كان زحفها قد وصل إلى جنوبى مناطق بحر القزوين ، وأصبحت تهدد حدود الهند .

وقد اضطر مولاى الحسن إلى إرجاء مشروعه الرامى لتنسيق سياسته الخارجية مع سياسة الدولة العلية . ولكنه ظل يفكر فى مشروعه إلى أن مات قبل إنجازه ولما ولى المولى عبد الحفيظ الملك حاول تنجيزه ، فوجه وفداً برئاسة السيد شمس الدين استقبل من السلطان رشاد الخامس استقبالا حسناً ، وحصل على وعد من الدولة العلية بعدم الاعتراف بالحماية الفرنسية إذا نجحت فرنسا فى بسط نفوذها على البلاد .

وهكذا نرى أن تيار الدعوة للجامعة الإسلامية وتيار الهجوم على البلاد المجاورة — كل ذلك شارك فى بعث روح اليقظة المغربية ، وتعبئة الجهود لأحياء الوجدان القومى لمقاومة الاحتلال ، والعمل للاحتفاظ بالاستقلال .

***

ولم تكن تيارات المبادىء السلفية والإصلاحات العربية بعيدة عن وطننا ، فقد رجع المصلح السيد عبد الله السنوسى من الشرق يحمل مبادىء الدعوة الجديدة التى نشرها رجال الإصلاح الدينى وهب ينعى على المغاربة خضوعهم لمشايخ الطرق ، وتعلقهم بالأموات ، ويهيب بهم للرجوع للحالة التى كان عليها السلف الصالح . وقد لقى من جحود بعض المشايخ ما كاد يقعد به عن أداء مهمته لولا رعاية مولاى الحسن له ، واحتضانه للدعوة التى قام بنشرها . وسنرى كيف أن هذه الدعوة ازدهرت بعد حتى أصبحت هى المصدر الأول لحركة الاستقلال القائمة الآن .

أما من الناحية الثقافية فطبيعى أن تتجه همة المصلحين لتذكير الشعب بماضيه ، وبما كان عليه سلفه الأولون من مجد وعظمة ، ومن هنا تكون عهد ملىء بالمؤلفات التاريخية والوطنية التى تعتبر رائداً أولا لنهضتنا الثقافية الجديدة اليوم .

كل هذه الأشياء عملت عملها فى توجيه الروح للمقاومة والمطالبة بالاستقلال ، ولم تكن كلها فى الحقيقة إلا مظهراً تلقائياً للرغبة فى الدفاع عن الوطن والتخلص من سيطرة الأجنبى ، ولذلك لا يمكننا أن نغض النظر عنها حينما نريد تأريخ الحركة الاستقلالية فى مراكش ؛ لأن هذه الحركة كما سنرى لم تعد مجرد دفاع يرمى إلى طرد الأجنبى ، بل أصبحت عقيدة قومية تحاول التحرر من كل عرقلة فى سبيل الاستقلال ، لتجعل من هذا الاستقلال أداة تحقق بها برامجها البنائية التى كان لهذه العمليات التى سبقت الحماية الأثر البالغ فى تكييفها .

وعليه فالحركة الاستقلالية فى مراكش شيئان : المقاومة للاجنبى ، والعمل على ترميم حالة الشعب وإصلاحه . وكلا الأمرين يسيران جنباً لجنب فى تناسق تلقائى ليس للزعماء إلا فضل إعطائه الصبغة الفنية التى تجعله بارز الصورة ، بين الدلالة والمقاومة تتجلى فى مراحل أو صور ثلاث : المقاومة الدبلوماسية أولا ، والمقاومة السياسية والعسكرية ثانياً ، والمقاومة السياسية ثالثاً . والإصلاح يتجلى فى العمل على تنظيم الدولة ، وتنظيم الشعب ، وتكوين تجاوب معنوى بين الحاكم والمحكوم على أساس مثل أعلى هو التضامن بين أفراد الأمة لحريتها وإسعادها .

٩

المقاومة الدبلوماسية

وليس فيما سردناه أولا من أعمال مولاى الحسن إلا نماذج من القومة الدبلوماسية التى ظل مسيراً لها طول حياته . وليس من شأننا هنا أن نؤرخ المغرب الدبلوماسى مدة خمسين عاماً ؛ بقدرما نستخرج طابع السياسة المغربية وما فيها من مجهود لحماية الاستقلال فالطابع الذى اتبعه مولاى الحسن ، وأصبح سياسة تقليدية يحتو عليها من بعده من الملوك هو عدم تفضيل دولة على أخرى في المغرب ، وتكوين الدولة المغربية بالمعنى الحديث ، أى تسوية الشعب فى الحقوق والواجبات دون تمييز بين دين ودين ، وعنصر وآخر ، والمحافظة على الاستقلال إزاء كل دولة أجنبية مسلمة أو مسيحية . وبفضل الصرامة التى اتبعها جلالته ظـل المغرب بمأمن من سائر الاعتداءات الأجنبية ، والثورات الداخلية رغم ما بذله الفرنسيون والأسبان من محاولات لتوطيد أقدامهم فى البلاد .

وقد وضعت هذه السياسة الرشيدة الأجانب المتزاحمين على المغرب فى معركة تسابق عنيف للحصول على الحظوة لدى الملك ، ونيـل مصادقته على بعض أمانيهم ، كما ألزمت فرنسا التى تعتبر الدولة الأكثر إلحاحاً فى إضاعة الاستقلال المغربى وامتلاك دولته بجهود جبـارة لتصفية طريقها من العراقل التى تضعها الدول المزاحمة لها . وهكذا نراها تعمد إلى إيطاليا فتتفق معها على التنازل عن صوتها فى مراكش مقابل تنازل فرنسا هـا عن أى إدعاء فى طرابلس وليبيا ، وذلك فى سنة ١٩٠٢ . ثم تنجح فى عقد الاتفاق الودى المشهور سنة ١٩٠٤ الذى تتنازل فيه عن مزاحمتها لانجلترا فى وادى النيل بينما تعترف لهـا هذه بمراكش كمنطقة نفوذ فرنسى ، ثم تكمل دسائسها بتقسيم البلاد بينها و بين إسبانيا على أساس أن تكون لأسبانيا منطقة فى شمال المغرب لحماية شواطئها من الجوار الفرنسى .

قضى مولاى الحسن ، وولى بعده مولاى عبد العزيز ، وكان ما زال صغير السن ، فاستمر وصيه الوزير أحمد فى متابعة السياسة الحسنية ، ولكنه لم تمض عليه خمسة أعوام حتى قضى نحبه ، وبقيت المملكة الشريفة فى يد عاهل حسن النية ، ذكى الفؤاد ، ولكنه حديث السن ، وليس له من الإرادة ما يستطيع بها القضاء على دسائس الانتهازيين الذين أحاطوا بالقصر ، يكيدون للدولة ، ويعملون للأجنبي . ولكن سياسة التوازن الدولى ظلت مع ذلك هى سياسة الدولة الخارجية إلى النهاية .

وطبيعى أن يتقوى شره فرنسا بعد أن ضمت لصفوفها دولا ثلاثاً طالما زاحمتها فى الموقف ، وقاومتها فى التنفيذ ؛ ولكن دولة رابعة كانت ما تزال تنتظر حصتها ، وقد تجاهلتها فرنسا أولا اعتماداً على أنها أيدتها من قبل فى مؤتمر مدريد ؛ تلك هى الدولة الألمانية التى حاولت الحكومة الشريفة أن تمد لها اليد ، وفى جانبها الدولة العلية . ولكن ألمانيا اتبعت سياسة غامضة لا ترمى لأكثر من الحصول على قسط من النفوذ الاقتصادى أو السياسى فى بقعة ما ، ولذلك انتهى الأمر بتنازلها لفرنسا مقابل قطعة من الكونغو والتوغو .

لكن الشعب المغربى لم يقف عند انتظار العون الذى تسديه دول مزاحمة أو حليفة بل بحث عن مخرج ينجيه من شهوات المستعمرين وتآمر الكائدين والخائنين ، وقد قامت فى البلاد حركة وطنية ابتدأت أولا تحت رعاية الشيخ ماء العينين لمقاومة الفرنسيين فى أقصى جنوب المغرب الذى هو شنقيط ، والتف من حولها مختلف القبائل وشتى الأوساط العاملة . وكانت هذه الحركة تنتظر من المولى عبد العزيز أن يقوم بالمستحيل لدفع كل اعتداء أجنبى ، كما كانت ترجو الحصول على نظام دستورى من شأنه أن يساعد على المقاومة .

وقد فكر الملك فى إرضاء شعبه واتقاء الأجنبى بتأسيس مجلس للأعيان يعتبر نواة صالحة للتطور الدستورى المنشود . وطالما تحدث الفرنسيون عن المقاومة التى قام بها مجلس الأعيان المغربى ، وطالما أخذوا على عبد العزيز اعتذاره عن

قبول اقتراحات الدبلوماسية الفرنسية بأن ممثل الشعب قد رفضوها ، وأن رجال الدين لم يقبلوها . كما فكر الملك في وضع حد للموقف الفرنسي ، وانتبه هو وانتبه مستشاروه إلى أن وضعية المغرب يجب أن توضع تحت البحث الدولي ، وأن رغائب الملك ورغائب الأجانب يجب أن تواجه في مؤتمر عام يلتزم فيه الكل بما يجب أن يمضى . وهكذا انعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء في ١٥ يناير إلى ١٦ يونيه سنة ١٩٠٦ من ممثلي خمس عشرة دولة .

***

لقد قضى هذا المؤتمر على الامتيازات التي اعترف بها مؤتمر مدريد لفرنسا ، وقضى على كل معاهدة سرية بينها وبين غيرها من الدول ، واعترف بحرية المغرب واستقلاله ، ولكنه وضع فرنسا في موقف ممتاز من جهة تكليفها ببعض الإصلاحات البوليسية وغيرها ، ولكن هذه الإصلاحات أصبحت تعتبر مهمة دولية كلفت بها فرنسا من طرف دول المؤتمر ، وهي مسؤولة عنها أمامها ، فوضعية البلاد بهذا الاعتبار أصبحت وضعية دولية ، لا ثنائية بين المغرب وفرنسا ، كما كانت تريد ذلك هي . ولقد صرح وزير خارجية انجلترا لفرنسا : (بأن عقد الجزيرة يلغي إلغاء تاما كل المعاهدات السرية التي سبقت ، بيد أنك إذا حصلت في مراكش على مركز خاص ، وإذا لعبت دورك مع المتيا بلباقة وحزم فلا مفر لنا مع مرور الزمن من أن نعترف لك بحمايتك على مراكش . الخ)

وإذاً فالدبلوماسية المغربية ، والحركة الشعبية نجحتا إلى حد ما في مقاومة الدسائس الفرنسية ، فقد أصبحت الدول ، ومن بينها فرنسا وإسبانيا وانجلترا وإيطاليا ملتزمة بالمحافظة على وحدة المغرب وضمان استقلاله .

وإذا كانت الدول قد صادقت على هذه المعاهدة فإن الشعب المغربي لم يقتنع بما احتوت عليه ، لأنها وإن قضت على ما هو أخطر منها ، فإنها سمحت لفرنسا بمركز ممتاز في البلاد ، والمغاربة لا يريدون أن يعترفوا لفرنسا ولا لغيرها بمركز لا يعترفون به للجميع ، والأجانب بالنسبة إليهم كلهم سواء . وبما أن مولاي

عبدالعزيز قد تورط فى المصادقة على ما قبله ممثلوه فى المؤتمر ، وبما أنه لم يعد قادراً على مقاومة التسلل الفرنسي فى أقصى الجنوب ، فقد رأى الشعب أن خير وسيلة للتحرر من التزاماته القديمة والأخيرة هو الثورة التى هى العملية الأخيرة التى تفزع إليها الشعوب عندما تريد المحافظة على تراثها . وتقدم الوطنيون ينوبون عن الشعب ، ووضع رجال الدين كتباً تدعو لمقاومة البضائع الفرنسية ، وتغنى الشعراء مرة أخرى بأناشيد الجهاد ، واندلع لهيب الثورة ، وأعلن خلع المولى عبدالعزيز ، ومبايعة المولى عبد الحفيظ .

بويع عبد الحفيظ أولا بمراكش تحت إشراف الشيخ ماء العينين الذى رأى أن صديقه عبد العزيز قصر فى حق الدفاع عن موريتانيا ، ولكن الأمر لم يتم له إلا بعد بيعة مدينة فاس وجامعتها الكبرى

تعتبر البيعة الحفيظية التى كتبها بفاس وطنيون ممتازون ، ووضع صيغتها السيد أحمد ابن المواز أحد رجال الفكر إذ ذاك — ميثاقاً قومياً ودستورياً من الطراز الأول ، وهى تشترط على الملك الجديد :

أولا — أن يعمل جهده فى استرجاع الجهات المقتطعة من الحدود المغربية .

ثانياً — أن يبادر بطرد الجنس المحتل من الأماكن التى احتلها .

ثالثاً — أن يسعى جهده فى إلغاء معاهدة الجزيرة لأنه لم يرجع للشعب فيها .

رابعاً — أن يعمل على إلغاء الامتيازات الأجنبية .

خامساً — ألا يستشير الأجانب فى شئون الأمة .

سادساً — ألا يبرم مع الأجانب عقوداً سلمية أو تجارية إلا بعد استشارة الأمة .

وهكذا تعتبر هذه البيعة عقداً بين الملك والشعب يخرج بنظام الحكم من الملكية المطلقة إلى ملكية مقيدة دستورية . فليس من حق السلطان منذ الآن أن يبرم أية معاهدة تجارية أو سلمية (مدنية أو اقتصادية) إلا بالرجوع للشعب ومصادقته . وتقييد المعاهدات بالممنوع عقدها بعد الاستشارة بالمدنية والاقتصادية

يرى لمدى بعيد هو تجريد الملك والشعب من حق عقد أية معاهدة من شأنها أن تمس بشؤون الأمة . ونحن نرى في هذه العبارات العتيقة معنى يتفق وروح ميثاق حقوق الإنسان الفرنسية الذي ينص على أن السيادة كامنة في الشعب ولا تقبل التفويت ، كما نرى في روح العقد وضع أساس الدبلوماسية العلنية من قبل أن يقدمها الأوروبيون أنفسهم .

وإذاً فالثورة الحفيظية رمت إلى أمرين أساسيين :

أولا — القضاء على الدسائس الأجنبية والمحافظة على الاستقلال التام .

ثانياً — القيام بإصلاح سياسي يسير بالأمة نحو نظام دستوري متين .

وسنرى كيف أن هاتين الغايتين ظلتا المحور الذي تدور عليه كل حركاتنا الاستقلالية منذ ذلك العهد إلى اليوم . ولم تمض إلا مدة يسيرة على هذه البيعة حتى نشط الدستوريون الذين سبق لهم أن كانوا السبب في تأسيس مجلس الأعيان ، وكانوا السبب في الثورة ، ووضعوا مشروع دستور كامل نشروه في جريدتهم (لسان المغرب) التي أصدروها بطنجة . ولا يمكننا أن نمر دون الوقوف عند هذه الحركة النبيلة التي تعتبر السلف الصالح لحركتنا الاستقلالية التي نتشرف بالانضواء تحت لوائها اليوم .



جماعة لسان المغرب

لم يُمْنَ بلد بصياع فى تاريخه كالذى ما منيت به مراكش فى جميع عصورها، ولهذا فإننا لا نستطيع أن نعرف كثيراً من هؤلاء الوطنيين الذين كانوا يقومون بهذه الحركات العظيمة ، وكل ما نعلمه أن هنالك جماعة من الشباب الناهض من بينهم السيد المهدى بن الطالب الفاسى ، والسيد سعيد الفاسى ، والسيد عبد الحفيظ الفاسى ، والسيد أحمد ابن المواز ، والسيد أحمد الزبدى ، كانوا يقومون على جمعية سرية لتنوير أذهان المغاربة ، ومقاومة الاحتلال الأجنبى ، وأن جماعة منهم ومن غيرهم كانت تتحرك أقلامها بالكتابة فى الصحف الحرة التى أنشئت بطنجة ، وفى جريدة (الحاضرة) التى كانت لسان الوطنيين التونسيين ومن جهة أخرى فقد كانت فئة من المشايخ ترمى لمشاركة فى وضع انقلاب مغربى متخذة فى ذلك منهج التصوف والإغراق فى ادعاء الكرامات ، بعضها كان يستمد قوته من رجال الدولة العثمانية ، وبعضها من بعض الدول المستعمرة ؛ وكانت هذه الفئة تلاقى معاكسة من الوطنيين أنفسهم ومن بعض المصلحين السلفيين ، وتختلف مع الأخرى فيما بينها ، فيبدو فى الميدان الشيخ ماء العينين بفكرة شبيهة فى ألوانها بمناهج الشيخ السنوسى لتوحيد الطرق وأتباعها ، ويدعى أنه مؤاخ لها ، وأنه حصل على إذن روحى بتلقين سائر الأوراد وكل الأدعية . ويبجبح الشيخ ماء العينين فى دعوته وينضوى تحتها جماعة من المخلصين من رجال الدولة ورجال الوطنية ، وتسود البلاد روح صوفية فى الدين وفى القومية ، وتمتزج العادات الطرقية بالرغبة فى الإصلاح السياسى إلى حد أن بعض المرتزقة من قراء المولد يضطرون لاستعمال كلمة الدستور فى قصة المولد النبوى بجانب التصلية التى كان يرددها الجمهور ، فيقرأ الفاصلة من فواصل المولد ، ويردد

معه الجمهور : (دستور يا الله . دستور يا رسول الله !) وهكذا تتصوف الدعوة السياسية لتكوين الروحانية الشعبية ، ويشترك الحراف والجدو والخائن والمخلص فى خدمة غاية واحدة ، هى غاية الوطنية المغربية فى التحرر والاستقلال والإصلاح السياسى والاجتماعى .

ولكن المحرك الداخلى للحركة عقل جبار مساير للتطور الفكرى فى العالم الإسلامى والعربى ، يجد فى طريقه الخرافة فيستغلها ، ويؤلب الكل لتحقيق ما يريده من إصلاح وتحرير . وليس فى استطاعتنا أن نعرف تماماً هذه العقول التى وضعت الدستور المغربى لأنها كانت تضفى على نفسها كثيراً من الغموض الذى كانت ترى فيه سر نجاحها .

ومهما يكن فإن (لسان المغرب) الأسبوعية الوطنية قد حفظت لنا من حسن الحظ مشروع الدستور المغربى ، وبعض المقالات التى تدل على ما كان يجيش بخواطر رجال العمل الوطنى فى ذلك العهد .

وقد نقلت مجلة (المغرب الجديد) فى أحد أعدادها الفقرة الآتية من إحدى مقالات (لسان المغرب) ، وهى كافية للتدليل على أن الحركة حركة شباب ناهض ذى اتجاه قومى مضبوط وها هى ذى الفقرات :

« أن الوقت قد دعا إلى الإصلاح ، والشبيبة المصرية قد هامت قلوبها ، وانشرحت صدورها له ، وجلالة سلطانها الجديد (عبد الحفيظ) يعرف لزومه . فنحن لا نألوا جهداً فى المناداة بطلبه على صفحات الجرائد من جلالته ، وهو يعلم أننا ما قلدناه بيعتنا ، واخترناه لإمامتنا ، وخطبنا وده رغبة منا وطوعاً من غير أن يجلب علينا بخيل ولا رجال ، إلا أملا فى أن ينقذنا من وهدة السقوط التى أوصلنا إليها الجهل والاستبداد ، فعلى جلالته أن يحقق رجاءنا ، وأن يبرهن للكل على أهليته ومقدرته على ترقية شعبه ، وعلى رغبتــه فى الإصلاح ، وجدارته بإدارة ما قلدته أمته . . .

والذى نرجوه منه قبل كل شىء هو فتح المدارس ونشر المعارف ، وأن

يكون التعليم الابتدائي إجبارياً ، وأن يولى ذوى الكفاءة والاستحقاق والأهلية ويقرب إليه ذوى العقول الراجحة والأفكار الحرة الراقية ، ويحترس من الوشاة والجواسيس الذين يشوهون له رعاياه ، ويحولون بينهم وبينه . وفى بلاطه الشريف من هذه الميكروبات القتالة جيش كبير ؛ فإن لم يحترس منها ويقاومها نقلت إليه جراثيم وبيئة معدية . وبما أن يداً واحدة لا تقدر على إنهاض شعب من وهدة السقوط ولا على إصلاح إدارة مختلفة كإدارة حكومتنا فيجب أن تكون الأيدى المتصرفة والعقول المفكرة والأفكار المدبرة كثيرة متكاتفة على العمل . وعليه فلا مناص ولا محيد لجلالته من أن يمنح أمته نعمة الدستور ومجلس النواب ، ومن إعطائها حرية العمل والفكر لتقوم بإصلاح بلادها اقتداء بدول الدنيا الحاضرة المسلمة والمسيحية . والدول الحاضرة يوم كانت مستبدة ، وكانت سلطتها مطلقة لم تكن لها كلمة مسموعة ، ولا ما يدل على أنها دول قديرة ، وحيث خلص الله تلك الأرواح من شبكة الاستبداد والرق نهضت تلك الدول من وهدة سقوطها ، وتقدمت فى أطوار الكمالات حتى وصلت اليوم إلى ما وصلت إليه ، وكفى حجة على هذه أمة اليابان ؛ تلك الشمس المشرقة فى آفاق آسيا التى كانت فى مؤخرة الدول قبل أربعين سنة ، وأصبحت اليوم فى مصاف الدول العظيمة ، وانتصرت ذلك الانتصار العجيب على دولة من أعظم دول العالم (روسيا) ، وغير بعيد عنا الانقلاب العجيب الذى حصل فى دولة تركيا العلية إثر منح خلافة أمير المؤمنين لشعبه الدستور ، وأمره بجمع (مجلس المبعوثان) . فحرى أن نقتدى به ونقوم بخدمة بلادنا ونسعى جهدنا فى إصلاح حالتها » .

أليس فى هذا النموذج من المقالات التى كان يدعو بها الوطنيون لأفكارهم فى ذلك العهد ما يكفى للدلالة على أن أمتنا كانت سائرة فى طريق الخلاص لولا استعجال المستعمرين الأمر ، وهجومهم علينا بطريق القوة الغاشمة التى شغلتنا فى شأن الدفاع عن النفس أمداً طويلا ؟!

* * *

يشتمل مشروع الدستور المغربي على أربعة أقسام : القسم الأول يتضمن القانون الأساسي للأمة ، والقسم الثاني هو النظام الداخلي لمنتدى الشورى ، والقسم الثالث يتضمن نظام الانتخابات العمومية ، والقسم الرابع يتضمن ما سماه واضعو المشروع بقانون الجزاء المغربي .

ويقضي المشروع بتأسيس هيئة تعرف (بمنتدى الشورى) تتركب من مجلسين : مجلس الأمة ، ومجلس الأشراف . والهيئة بمجلسيها تعتبر أعلى هيئة في البلد ، ورأيها فوق كل رأي ، ولها حق مراقبة كافة الإدارات والدوائر الحكومية وحق الإلغاء والإيقاف . والتنقيح بالزيادة والنقص مما يخص مواد الدستور خاص بمنتدى الشورى ، ولا يعمل بقراره في هـذا الموضوع إلا بعد المصادقة الملكية عليه .

ويهتم القسم الأول من الدستور بشأن « الحمايات الخاصة » التي وطدها عقد مدريد فينص على ما يأتي :

المادة الخامسة والسبعون : لا يسوغ لأحد من أبناء الدولة المغربية أن يتخذ حماية دولة من الدول إلا في الحالات الاستثنائية المذكورة في المادة التاسعة والسبعين . .

المادة السادسة والسبعون : كل شخص يحتمي بدولة من الدول سراً بدون أن يعلم المخزن (الحكومة) ويأخذ رخصة بالحماية لا تعتبر حمايته ، ويجرى عليه الجزاء المرتب على ذلك في قانون الجزاء .

المادة السابعة والسبعون : لا يجوز لأحد من أبناء السلطنة المغربية المتخذ حماية دولة من الدول أن يدخل في الوظائف المخزنية .

المادة الثامنة والسبعون : كل موظف في إحدى وظائف الدولة اتخذ سراً حماية دولة من الدول ثم ظهر أنه من المحتمين يعزل للحال من وظيفته دون أن تعتبر حمايته ، ويجرى عليه الجزاء المرتب على ذلك في قانون الجزاء .

المادة الحادية والثمانون : كل مُحتَمٍ قديماً قبل إعلان الدستور بدولة من الدول

يبقى على حاله ، وعلى الحكومة أن تعاملهم معاملة تبعية تلك الدولة المحتمى بها بدون فرق ولا تمييز .

المادة الثانية والثمانون : كل من رجع من المحتمين إلى تبعية الدولة المغربية يقبل رجوعه ويحق له أن يتمتع كسائر أبناء الأمة بكل حقوقه الشخصية والمدنية .

وينص الدستور فيما يرجع للتعليم على وجوب تأسيس مدارس ابتدائية للبنين وأخرى للبنات ، ومدارس ثانوية ، وتنظيم جامعة القرويين على أساس عصرى . وتنص المادة الثمنة والثمانون على أن التعليم بالمدارس كله بالمجان [illegible] ، والنفقات اللازمة للمدارس ينظر فيها منتدى الشورى ويقررها ، فيأخذ بعضها من خزينة الدولة ، وبعضها من ريع الأوقاف وأملاك الدولة وبعضها من الأمة ، وخصوصاً الأغنياء ، كما تنص على أن التعليم الابتدائى إجبارى للذكور .

وتسمح المادة التسعون بتأسيس المدارس الحرة لكل راغب فى ذلك من المغاربة والأجانب

وتلزم المادة التسعة والتسعون منتدى الشورى بأن يهتم فى سنته الأولى بسن وتنظيم قوانين لكل إدارة من إدارات الحكومة الوزارات والمحاكم فى القصبات ولدار النيابة ، وللمحاكم القضائية ، والمدول ، ولأمانة المستفاد (وزارة المالية) ، وللحسبة ، ولأمانة الديوانات ، وللعسكرية ، وللضرائب ، وللجبايات وغيرها . فيكون لكل من هذه الإدارات والأمور الخزنية قانون خاص بها تسير بموجبه وتعمل بمقتضاه .

* * *

لقد اشتمل مشروع الدستور على الجوانب التى كانت تشغل بال النخبة المثقفة فى البلاد ، وهو وإن لم يكن الدستور الذى يمكننا أن ننشده اليوم فهو يشتمل على النواة الصالحة التى وضعت الاتجاه المغربى فى ناحية الديمقراطية الشعبية . وقد كان لنشر هذا الموضوع فى صحف المغرب صدى رددته تونس وغيرها من البلاد العربية .

والذى يهمنا من هذا هو أن الحركة الشعبية فى البلاد كانت ترى فى المولى عبد الحفيظ رمزاً لمقاومة الأجنبي ، وتنشد منه فيما يخص المصلحة القومية إلغاء سائر الامتيازات ، وفيما يخص الإصلاح السياسى الخروج بالدولة من النظام الأوتوقراطى إلى حكم ديمقراطى تتمكن به الأمة من مراقبة أحوالها وإصلاح شؤونها ، ولكن الضغط الدولى ورفض فرنسا الاعتراف بجلالته أدى به إلى سلوك سياسة رأى فيها الشعب مهاودة لم ينتظرها منه ، ولذلك بدأ يغلى ويفور ملتمساً من ملكه تنفيذ الوعود ، وانتهى الأمر بهجوم الجيش الفرنسى على فاس (حاضرة البلاد) ، وإعلان الحماية فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢

2

المقاومة العسكرية



لم يكد خبر إعلان الحماية يشيع فى المدينة الفاسية ، حتى أعلن الجيش الملكي الثورة على قائده الأعظم ، وقتل الجنود ضباطهم الفرنسيين ، وامتـــد الهياج للشعب فثار هو الآخر ، ووقعت معرك ما تزال تعرف بالأيام الدامية . وحاصر ٢٠ ألفاً من البوادى المجاورة المدينة برياسة الزعيم الحجامي ، وسرت الثورة فى سائر الشمال والجنوب والأطلس المتوسط . ولقد وجد الجنرال غورو فى (الحجرة الكحلا) على بعـــد ١٥ كيلو متراً من فاس خريطة مجموع العمليات محضرة على أحسن ما يرام من الوجهـة العسكرية ، وقد حددت فيها مذاهب الحلة (الجيش) والتكتيكات التى ستتبع ، وتشتمل على دعوة للكفاح من أجل الوطن : (إلى الحرب المقدسة التى أصبحت واجباً على المغاربة والمسلمين من غير استثناء) .

وقد وحد الفرنسيون القيادة ، وعينت فرنسا الماريشال ليوطى — الذى كان بالفيلق العاشر ببروتانيا — مقيما عاماً وقائداً أعلى لجيش الغزو الفرنسى فى مراكش كلها . وقد كلفه حصوله على بعض المراكز التى هيأت له طرق المواصلات بين عملياته فى المجموع : ٥٦ ألف جندى فى سنة ١٩١٢ ، و ٧٠ ألفاً سنة ١٩١٣ ، و ٦٣ ألفاً سنة ١٩١٤ ، وأدى ذلك إلى مصاريف باهظة ، وقروض عديدة ، هيجت انتقاد البرلمان الفرنسى .

ولقد أعلنت الحرب الكبرى ، والمغرب كله — باستثناء أكبر المدن والموانى — فى ثورة عنيفة ضـد الاحتلال الأجنبى . وتنقسم مناطق الثورة إلى أربع جهات :

١ — جبالة والريف (فى شمال المغرب) .

٢ — مركز الأطلس المتوسط .

٣ — الأطلس الكبير (بجنوب المغرب) .
٤ — تافيلالت وآيت عطا (فى الجنوب المغربى أيضاً) .

١ — جبالة والريف :

نزل الأسبان مدينة مليلة وسبتة المغربيتين فى القرن الخامس عشر عندما كان بنو الأحمر ملوكا على غرناطة ، وجعلوا منهما مدينتين أسبانيتين بإضافة بعض الجزائر الصغيرة الملاصقة لساحل الريف وهى بادس والنكور (الحسيمات) والجعفرية .

وفى سنة ١٩٠٣ عقد بين فرنسا وأسبانيا اتفاق بإيعاز من الوزير دولكاسى تقرر فيه إعطاء المنطقة الشمالية لأسبانيا فى حالة غزو فرنسا لمراكش .

وفى سنة ١٩٠٩ جمع الأسبان بضواحى مليلة جيشاً ذا ثلاث فرق ، وقرروا غزو الريف ، فانبرى لمقاومتهم بطل الريف الأول السيد محمد آمزيان ، واشتد القتال بين الفريقين مدة سنتين تكبد الأسبانيون فيها خسائر كبيرة يقدرها مؤرخوهم بعشرة آلاف قتيل ، من بينهم الجنرال بينيتو ، والجنرال نيكاريو ، وقد أبلت قبيلة القلعية فى هذه الوقائع البلاء الحسن .

وفى سنة ١٩١٣ حاول الأسبان الهجوم على الشاون فاصطدموا بقبائل جبالة ، ودار بين الفريقين قتال كبير انتهى بحصر الأسبان فى مدينة تطوان ، ولم يخمد إلا بعد أن اتفق الأسبان مع الريسولى الذى استطاع أن ينشر نفوذه على قبائل جبالة الشمالية ، ثم عقد مع الأسبان هدنة دامت إلى سنة ١٩١٨ ، ولذلك اضطرت أسبانيا لمهادنة قبائل الريف طيلة الحرب الكبرى تأميناً لمواصلاتها بين مليلة وسلوان والناظور ، واستمر الحال هادئاً حتى بدأت معارك البطل عبد الكريم التى سنجمل الحديث عنها من بعد .

٢ — مركز الأطلس المتوسط :

أما مركز الأطلس المتوسط فقد جرت به معارك عديدة منذ سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩٣٣ . و يمكننا أن نستخلص منها — إذا نظرنا إلى مجموعها — أربع مراحل عظيمة الأهمية :

الأولى — اقتراب الجيش الأجنبي ومحاولة اتصاله بالجبال ؛ وتشتمل على :

(ا) مواقع بنى مطير سنة ١٩١٣ .

(ب) مقاومة تادلة حتى احتلالها سنة ١٩١٣ .

(ج) مواقع خنيفرة سنة ١٩١٤ .

(د) عمليات تادلة من سنة ١٩١٥ إلى سنة ١٩١٧ .

الثانية — مهاجمة عقر كتلة القبائل فى الأطلس المتوسط ؛ وتشتمل على :

(ا) خرق أزرو — ميدلت سنة ١٩١٧

(ب) مواقع زايان و بنى مقيلد من سنة ١٩٢٠ إلى ١٩٢٣

الثالثة : مهاجمة الشاطىء الشمالى لوادى العبيد ؛ وتشتمل على :

(ا) مقاومة عرباله سنة ١٩٢٦

(ب) مهاجمة وادى العبيد سنة ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٢

الرابعة : مهاجمة العدو للأطلس المتوسط ؛ وتشتمل على :

(ا) مقاومة آيت يحيى سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢

(ب) استبسال آيت إسحاق سنة ١٩٣٢

(ج) مهاجمة بساط البحيرة سنة ١٩٣٢

(د) مواقع ملوى والأطلس الأعلى ، وحصار كردوس و بادو وصرع السكوسى سنة ١٩٣٣

٣ — الأطلس الكبير بجنوب المغرب :

كانت سياسة ليوطي في هذه الجهة التي تشتمل على قواد كبار هي مجاملة هؤلاء القواد واستمالتهم فرادى لما لهم من السلطة في وسط القبائل ولكن الروح القومية قضت على نفوذ هؤلاء الأفراد ، وأفسدت على ليوطي سياسته التي لم يستطع إنجازها في الأطلس المتوسط نظراً للنظام الديمقراطي السائد هناك والذي لا يكاد يوجد معه تسلط معنوي لفرد ما . ويرجع الفضل في توحيد قبائل الجنوب إلى الشيخ ماء العينين وولده الهبة الذي كون من حوله حركة وطنية بالمعنى الدقيق للكلمة ، وكافح الفرنسيين مطارداً هؤلاء القواد الكبار حتى احتل مدينة مراكش ، ثم انهزم في موقعة سيدي أبي عثمان ، واستمر هو والقبائل الملتفة من حوله بالساقية الحمراء طيلة أمد الحرب الكبرى ، ولم تنته مقاومة الأطلس الكبير وسوس إلا سنة ١٩٣٥

٤ — تافيلالت وآيت عطا في الجنوب المغربي أيضاً :

استمرت هذه الجهة في مقاومتها للفرنسيين مدة ٢٣ عاماً قاد معاركها أولا الشريف السملالي الذي يعرف بموحا وحمو ليفروطن ، وهو بطل تافيلالت الذي هدد الفرنسيين بخطر كبير سنة ١٩١٧ فوجهوا عليه جيشاً من مكناس بقيادة الجنرال بوييرو ذراع ليوطي الأيمن ، وأمدوه بجيش عين الصفراء من الجزائر واستمر الجيشان في قتاله مدة أربع سنين تكبد فيها الفرنسيون خسائر عديدة ومات بها كثير من الضباط ، وأصيب بوييرو برصاصة في عموده الفقري كانت السبب في موته بعد سنتين . أما الشريف السملالي فقد اغتيل ، وخلفه في تدبير القبائل وقيادة حملاتها أبو القاسم النقادي الذي واصل المقاومة إلى سنة ١٩٣٥ حيث استسلم ، ولا يزال معتقلا بمدينة عيون سيدي ملوك إلى اليوم .

* * *

ذلك هو إجمال مراحل المقاومة المغربية هدفاع عن الاستقلال ، ولو أردنا أن نفصل هذه المواقع ونتحدث عن رجالها ، لاضطررنا إلى كتابة مجلدات ، كلها مليئة بأخبار البطولة وأنباء الشهامة المغربية التي لم يسبق أن سجل التاريخ الحديث مثلها لشعب من شعوب الأرض على الإطلاق . ولذلك نرى أن نجتزئ بإجمال الحديث عن الحرب الريفية لما لها من العلاقة بتكوين الحركة الوطنية القائمة ، ولأن بطلها الكبير قد عاود الجهاد على رأس «لجنة تحرير المغرب العربي» منذ نزوله بأرض الكنانة .



الحرب الريفية

أشرنا فى الحديث عن مواقع الأطلس الكبير إلى الروح القومية التى بثها الشيخ ماء العينين وولده الهبة كرد فعل لروح القبلية التى أراد ليوطى بسياسة القواد الكبار أن يبعثها من مرقدها . والحقيقة أن الدفاع الإقليمى الذى كان يسود المقاومة المغربية في كثير من الجهات كان يخيل لبعض الأجانب وبالأخص الفرنسيين أن الروح القبلية تفيدهم كثيراً فى كسب الأنصار وتشتيت المناوئين ، كما أنها تمهد السبيل لإدارات الشؤون السياسية لتعمل عملها فى تفرقة شمل الكتل المتحدة كي تسود عليها ، وقد كانت حركة الهبة الوطنية أكبر مظهر رأته السلطات الفرنسية لتكتل القوى فى المغرب ؛ إذ شاهدت القبائل العديدة المتساكنة فيما بين مدينة مراكش والسنغال كلها تتجمع تحت قيادة شخص واحد ، متناسية كل الاعتبارات المحلية ، مدافعة عن فكرة واحدة هى استقلال المغرب ووحدته .

ولقد شهد أحد كبار الفتح الفرنسى الجنرال ا . جويوم فى كتابه من « برابرة المغرب وعمليات استتباب الأمن فى الأطلس المركزى » بما يأتى : (لأسلوب المرز على المارشال ليوطى : « أظهر القوة لئلا تستعملها — ووجه طريق ساوت جعفلا » لا يمكن تطبيقه على هذا الشعب المتحمس فى الدفاع عن استقلاله إلى آخر رمق من حياته . والذى أدهشنا كثيراً هو أن أخلص القبائل للسلطان ثارت عليه حينما وقع الحماية ، وكانت أشد مقاومة لنا وتحمساً علينا من بعض القبائل التى عرف عنها أنها تثور بمختلف المناسبات) . ويقول بعد ذلك : (إذا كانت مجهودات إدارة الشؤون الأهلية قد كللت بالفشل ، فذلك لأن خصومنا يرفضون أن يتقهقروا إزاء قوتنا إلا إذا بذلوا كل ما يملكونه من

جهد في المقاومة) . ويقول قبل هذا : (إنه كثيراً ما نستحضر أمام فشل محاولتنا هذه الكلمة التي قالها الماريشال بيجو : « حقيقة من المضحك والمؤلم معاً أن نسمع ونقرأ ما يقوله كتابنا وخطباؤنا الذين ينصحوننا بأن نستعمل كوسيلة لجلب خصومنا أسلوباً عادلا ، وأن نجعل العرب يحسون عذوبة تقاليدنا وفوائد مدنيتنا ، إن هذا شيء جميل وعال بدون شك ، واقد تذوقته أنا أكثر من كل أحد ، ولكن كيف نعمل هذا مع شعب يفر من قربنا ، ولا يترك أمامنا إلا مقاتلين أشداء يجيبون عن الجمل العاطفية بإطلاق الرصاص ؟ ! ») .

تلك هي الروح المغربية حقاً . إن الشعب لم يقبل الاقتراب من الفرنسيين ولا من الأسبان ، ولم يرد الاغترار بادعاءاتهم أنهم لم يجيئوا إلى المغرب فاتحين وإنما وردوا عليه ممدنين مساعدين . ولقد ظهر بإجماع الكل على الدفاع مهما كانت الوسائل المتبعة أن القومية المغربية راسخة ، وأنها فوق كل الاعتبارات العصرية مستمدة من روح الدفاع عن النفس الذي هو حق طبيعي للانسانية كلها

ولكن هذه الروح ستتجلى أكثر من كل مرة أخرى في الحرب الريفية التي عرف بطلها عبد الكريم كيف ينسق أساليبها وينظم مذاهبها .

كان والد محمد عبد الكريم هو الذي استأنف تنظيم المقاومة للأسبانيين بعد أن فشلت كل محاولات هؤلاء لإقناعه بالخضوع لهم والامتثال لحكمهم ، وحاصر (تفريست) حيث وقف عندها يوماً وعشرين يوماً ، ثم سقط مسموماً ، وخلف لابنيه مُحمد ومَحمد ميراث الدفاع عن الريف وتخليص المغرب كله من يد الأجنبي . وكان أول ما قام به الزعيم عبد الكريم هو تحرير مركز (دار أبارا) الذي استولى عليه الأسبان ، وقد استطاع أن يخلصه بثلاثمائة مقاتل كانوا معه ، وأن يطرد العدو بعد معركة شديدة خسر فيها الأسبان أربعمائة جندي وستة من الضباط ، وغنم فيها الريفيون كثيراً من البنادق والمدافع والذخيرة .

وكان لهذا النصر أثره في توحيد صفوف الريفيين من حول الأمير ، والقضاء على كل الدعايات التي كان يقوم بها خونة مغرضون ضداً عليه وعلى عائلته .

ثم هجم الجنرال سيلفستر في جهة (سيدى يسان) فى الشمال الغربي من (أنوال) ، ولكن جنود الأمير دحرته وكبدته خسائر فادحة تقدر بثلاثة وأربعة عشر قتيلا بينما خسر الريفيون سبعة عشر من رجالهم .

ثم جرت إحدى المعارك الكبيرة التى تعرف بمعركة « أنوال » ، وكانت شديدة وقوية ؛ إذ كان الجنرال سيلفستر يهجم فيها كل يوم ، ويزداد اشتداداً وقوة في كل هجوم ، واستمرت المعركة ستة أيام اضطر فيها العدو إلى الانسحاب وإخلاء مركز أنوال وكل المراكز التى من حولها . وكان تقهقر الأسبانيين فى شكل هروب مريع لم يحتج معه مواطنونا الريفيون أثناء متابعتهم لاستعمال السلاح ، وسقط بانهزام الأسبان أكثر من مائة مركز حربى فى يد عبد الكريم ، وكانت الطريق مليئة بالقتلى ، وغنم المجاهدون مائتى مدفع وعشرين ألف بندقية وكميات وفيرة من المعدات والذخيرة وزهاء المليون خرطوشة وعدداً كبيراً من السيارات والحافلات وغيرها من حاجيات الجيش ، وبلغ عدد الأسرى سبعمائة شخص . وتعتبر هذه الهزيمة الأداة الفعالة التى منحت عبد الكريم الوسيلة المادية لتنظيم جيش ذى عتاد ومواد لم تكن له وسائل لاكتسابها ، زيادة على ما بعثته فى نفوس قومه من الروح المعنوية التى يذكيها النصر ويبعثها اليقين بالظفر .

وأعقبت هذه المعركة موقعة حربية عظيمة أخرى هى « موقعة عريت » ، فقد انكسر فيها الأسبانيون انكساراً شنيعاً وفظيعاً ، وقد وصل الجيش الريفى إلى قرب مليلة .

وفى سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٣ كان الأسبان قد أعادوا تنظيم فلولهم وتجهيز جيوش عديدة ، فرسموا قوات عظيمة بقيادة الجنرال رافحي ، فهاجمت الريفيين وجرت بين الفريقين معارك على طول خط مليلة — كوبا — الحسيمة ، كانت سجالا بين الطرفين . ثم هجم الريفيون هجوماً صادقاً على الأسبان فردوا العدو على أعقابه إلى مليلة بعد ما كبدوه خسائر كبيرة ، وسلبوا كل ما معه من ذخيرة وعتاد .

وحينما علمت الحكومة الأسبانية بهذه الكارثة عقدت مجلساً حربياً قرر وقف الزحف والسعي للاتفاق، فسافر رئيس الوزراء وزملاؤه إلى مالقة واستدعوا الجنرال براغي القائد العام بمنطقة الريف والمقيم العام بالمنطقة الأسبانية من المغرب، فبلغوه قرار الحكومة ولكنه عارض في ذلك كل المعارضة.

وقد استأنف براغي هجومه الجديد في شهر مارس من سنة ١٩٢٢ حيث حشد ٥٠ ألف مقاتل بالحسيمة، وقوى عظيمة أخرى بناحية مليلة للاحداق بجبل بني عروس أملا في مهاجمة عبد الكريم بأجدير.

وفي اليوم الخامس والعشرين من الشهر قام الريفيون بهجوم عنيف عام على طول الخط، وحمي وطيس المعركة حول الحسيمة، وشاركت فيه المدفعية الريفية للمرة الأولى، ودامت المعركة كامل أسبوع فتك فيه الريفيون بالعدو فتكا ذريعاً، وتم لهم النصر، وقتل من جيش الجنرال براغي ٥ آلاف جندي، وأسر ٣ آلاف، وجرح الجنرال نفسه بجرحين خطيرين في صدره، وسافر إلى مدريد حيث قرر مع أركان حربه العدول عن خطة الهجوم على أجدير، والاكتفاء بجمع القوى حول مليلة لتوسيع منطقته حول ميدانها.

أما الريفيون فلم يحفلوا بقرار أركان الحرب الأسبانيين، بل واصلوا هجومهم ودمروا عدة مراكز أسبانية، وأغرقوا بوارج حربية، وشاركت سفينتهم الوحيدة في هذا الهجوم، وقد أثر عمل الريفيين أثراً كبيراً في معنوية الأسبان فهاجت خواطر الشعب.

وعلى أثر هزيمة الحسيمة انتدبت حكومة مدريد الثري الأسباني (ارشيماتا) للتفاهم مع عبد الكريم على عقد هدنة تعتبر مقدمة لصلح يعقده الطرفان، وتفك فيها الأسارى فوصل السفير لاجدير، وعقد مع الأمير عدة اجتماعات انتهت بالاتفاق على الهدنة المؤقتة، وفك أسرى الأسبان مقابل مبالغ تؤديها أسبانيا لحكومة الريف، مع تسريح جميع المسجونين الريفيين. وقد جرت عدة مخابرات لعقد الصلح لم تؤد إلى نتيجة عملية؛ إذ كان الريفيون

يطالبون باستقلال المغرب الشمالى عن أسبانيا ، بينما لا تريد أسبانيا أن تسمح بأكثر من استقلال داخلى .

وفى سنة ١٩٢٣ عاود الريفيون الهجوم بقوة تبلغ ٧٠٠٠ مقاتل على سفح جبل درسة — شفشاون فاستولت على مراكز العدو الأمامية . ثم لما لم تنجح فى التغلب على مركز ترياس — وجهت همتها إلى مدينة (داغيت) حيث وقعت هناك معارك هائلة أصلى الريفيون فيها الأسبان ناراً حامية ، وحاقت أثرها بالعدو موقعة (هربت = أنوال) وأصبح الجيش الأسبانى فى خطر ، وصرح المسؤولون بأن القضية أصبحت حرجة جداً .

وقد اجتمع مجلس الوزراء الأسبانى على إثر هذه الحوادث ، وقرر انتداب وفد للمفاوضة مع عبد الكريم فى عقد الصلح ، فوصل الوفد لتطوان ، وانتدب الأمير اثنين من رجاله وعقد بين الطرفين مؤتمر هام تكررت فيه الاجتماعات دون أن يصل إلى حل مرضٍ . وقد كان الوفد الريفى متمسكا بمقتضيات الميثاق الوطنى ، بينما كان الأسبانيون لا يمنحون إلا بعض الترضيات البسيطة . وقد كتب سكرتير الوفد الأسبانى إلى وزير خارجية الريف رسالة ، كل ما يعرض فيها هو أن لا تقع المفاوضة إلا فى منح نوع من التغيير الإدارى والاقتصادي فى القبائل الريفية ، وفى الوظيفة أو المنصب الذى يشغله الأمير عبد الكريم بصفته نائباً عن خليفة السلطان فى حكومة الريف ، وقد صرح السكرتير بأنه لا تمكن أى مفاوضة فيما يرجع للاستقلال أو لإلغاء معاهدة الحماية .

ولكن وزير خارجية الريف أجاب على هذا العرض بكتاب طويل من أهم ما جاء فيه : (إن الحكومة الريفية التى تأسست على قواعد عصرية وقوانين مدنية تعتبر نفسها مستقلة سياسياً واقتصادياً آملة أن تعيش حرة مثل سائر الشعوب ، وترى لنفسها أحقية امتلاك تراثها قبل كل دولة ، وتعد الجانب الاستعمارى الأسبانى معتديا غاصباً لاحق له فيما يزعمه من نشر الحماية على حكومة الريف ؛ لأن الريف لم يعترف بهذه الحالة أصلا ولن يعترف بها ، بل رفضها

رسمياً ، ويلتزم أن يحكم نفسه بنفسه ، ويسعى فى نوال حقوقه الشرعية التى لا نزاع فيها ويدافع عن استقلاله التام بكل الوسائل الطبيعية الخ) .

ولما لم ينجح مؤتمر تطوان عادت الحرب إلى الاشتعال ، وتوالت الوقائع التى أصبح النصر فيها حليف الريفيين ، والتى لا نريد أن نسردها جميعاً . وفى سنة ١٩٢٤ انضمت القبائل التى تقيم فى المربع الواقع بين نهر تطوان والأجرة ووادى الاو ، وطريق تطوان — شفشاون إلى المجاهدين ، وانقضت على جيوش الأسبان من كل جهة ، فزاد ذلك وضوحاً فى الحركة القومية التى لم تعد خاصة بقبائل الريف ، بل شملت غيرهم من قبائل الجبال ، كما أعطوا الحرب قوة مادية ومعنوية كان لها أثر مفعول فى انهزام كل الجبهات الأسبانية ، وتابعتها القوات المغربية من (الفندق) إلى (العرائش) ، وسدت الطريق بين طنجة وتطوان ، واقتربت من تطوان من الجهة الأخرى .

وحينئذ جاء الجنرال بريمودى ريفيرا الدكتاتور الأسبانى إلى تطوان ، وعقد مؤتمراً عسكرياً ضم اثنى عشر قائداً أسبانياً ، وقرروا إعلان الأحكام العرفية فى سائر أنحاء المغرب الخليفى ، واستخدام سائر القوات التى بأسبانيا ، وتولى بنفسه وظيفة المقيم العام زيادة على كونه رئيس حكومة مدريد ، وقرر عدم مهاجمة النواحى الداخلية ، والاكتفاء بحماية الشاطئ ، والدخول فى مفاوضات مع البطل عبد الكريم [illegible]

[illegible] فانتدب بريمودى ريفيرا السنيور (إشيفاريا) ، وعين الأمير صهره السيد محمد بن محمدى ، وقد عرضت أسبانيا على الأمير الصلح على أساس تخليها عن المواقع التي جلت عنها ، فلم يقبل المندوب المغربى ذلك وطالب :

١ — بأن تدفع أسبانيا ٢٠ مليوناً من (البسيطات) كتعويض .

٢ — وأن تسلم أسبانيا الحكومة الريفية ١٥ طائرة ، ومائة بندقية ، ومائة ومشرين بطارية مدافع جبلية ...

٣ — وأن يجلو الأسبان عن مراكش إلى حدود مليلة وسبتة .

٤ — وإذا قبلت أسبانيا هذه المبادئ يبحث في أمر الصلح وتبادل الأسرى .

ولكن الأسبانيون لم يقبلوا هذه الشروط ، وبدأوا ينسحبون من مائتى مركز من مراكزهم تطبيقاً لقرار المجلس الحربي .

وما وصل الجيش الأسباني للخط الذي قرر الوقوف عنده حتى ثارت قبائل الأنجرة النائمة وراء ذلك الخط فيما بين تطوان وحدود طنجة ثورة ألقت الرعب في نفوس الحماة ، وهددت جيشهم بنكبات عظيمة ، وقطعت عليهم وسائل المؤن والاتصال .



الحرب مع فرنسا

لقد كانت سياسة الأمير عبد الكريم فى بادىء الأمر تعمل بكل مجهوداتها لئلا تنضم فرنسا لأسبانيا فى مقاومة الحركة التحريرية ، وكان يرى أن الأوفق لنجاح القضية هو العمل على كسب الوقت ، وتحديد أمد المجاملة لفرنسا ريثما يتم إقصاء أسبانيا عن المنطقة الشمالية بالمرة ، وكان الفرنسيون فى بادئ الأمر ينظرون إلى عمل عبد الكريم بكامل التحفظ ، وحاول الماريشال ليوطى أن يربط مع عبد الكريم علاقات ظاهرها الود وباطنها المكر والخداع. ولكنه فى الوقت نفسه كان يرفع تقاريره للحكومة الفرنسية ، مبيناً ضرورة الحذر من قيام حكومة حرة فى جزء من المغرب مجاور للمنطقة الفرنسية ، لما فى ذلك من الخطر على سلامة الشمال الأفريقى . ثم كان ينصح فرنسا بالتربص حتى أن تستطيع أسبانيا قهر الريفيين وحدها فلا تضطر فرنسا لخوض غمرات حرب ، ربما تواجه فيها تضحيات مادية ليست بحاجة إليها .

ولكن الفرنسيين لم يستطيعوا الصبر ، بل تقدموا لمهاجمة قبائل ورغة التى تعتبر حصوناً أمامية للمناطق الريفية بدعوى حماية القبائل التى تحت النفوذ الفرنسى من مهاجمة الريفيين .

* * *

وقد روى مؤلف « مذكرات عبد الكريم » بقلمه : أن الأمير كتب إليه فى بيان الأسباب التى حملته على الدخول فى حرب فرنسا ما نرى فائدة نقله لما فيه من الدلالة على الرغبة القومية التى كانت تملأ نفس الزعيم الريفى ، وتدفعه للعمل على تحرير شامل لسائر مناطق المغرب الأقصى :

قال الزعيم « لقد أحدث تقدم الفرنسيين إلى « وادى ورغة » ثورة كبيرة

بين القبائل الريفية ، فتوصلت بذلك لإخضاع بعض القبائل الجبلية الريفية التى كانت ما تزال معتصمة بجبالها لا تحرك ساكناً لمساعدتنا فى هـذه الحرب التى نتوسل بها للوصول إلى استقلالنا ، ولما تمكنت من إخماد الفتنة بين قبائل غمارة وصنهاجة أخذت أمامهم المراكز الأسبانية واحداً بعد الآخر ، ولقد حدثت مناوشات على الحدود بين الفرنسيين والريفيين أثناء جلاء الأسبان كان السبب المباشر لوقوعها عدم وجود حدود طبيعية بين المنطقتين ؛ فإن هناك شقة واقعة فى الشمال الشرقى من فاس تسمى (وادى ورغة العليـا) لم يقدم أحد على احتلالها للآن ، ولـكن الفرنسيين يدعون أنها جزء من البلاد المشمولة بحمايتهم ، فإلى هذه الشقة بعثت سنة ١٩٢٤ قوة من المجاهدين انضم إليهم رجال القبائل الوطنية ، واعتصموا كلهم بمواقع منيعة ، وأخذ رجال الأمير يتلقون تعليماتهم منه رأساً » قال الأمير :

« إن هذه الشقة كانت تحت سيطرة الريف المباشرة لما أقدم الفرنسيون على احتلالها أخيراً ، وسيان عندى إذا كانت أسبانيا تعدها تابعة لها أو كان الفرنسيون يحسبونها جزءاً من البلاد المشمولة بحمايتهم ، ما دامت الحكومة الريفية لم تعترف قط بتقسيم المغرب الأقصى إلى مناطق مشمولة بحمايات أجنبية مختلفة »[١] .

وأيا ما كان فإن فاتح مايو من سنة ١٩٢٥ كان بدء حرب شديدة بين حركة التحرير الريفية وقوات فرنسا .

ولقد استمرت المعارك الشديدة بين الطرفين ، وتوالى انهزام الفرنسيين أمام المقاومة العظيمة التى بذلها المواطنون المغاربة من أجل التحرر ، وبدأت القبائل تنضم من تلقاء نفسها للاتحاد القوى الملتف حول الأمير عبد الكريم ، واضطرت الحكومة الفرنسية لنقل الماريشال ليوطى وتعيين مسيو ستيغ بدلا عنه ، كما عينت الجنرال نولان قائداً أعلى للعمليات ، وكلفت الماريشال بيتان

(١) ترجمة الأستاذ عمر أبو النصر فى كتابه : بطل الريف ص ١٧٨ .

بمهمة تسييرها . وبعدما نظم الماريشال وسائل القتال فى المنطقة الفرنسية توجه إلى سبتة وتطوان لتنسيق العمليات مع الجنرال بريمو دى ريفيرا .

وقد اندهش الفرنسيون والأسبان لاستمرار المقاومة المغربية ، وقوة الدفاع والهجوم التى ظهر بها السكان المغاربة ، ودقة الخطط والتوجيهات العسكرية حتى رددت الصحف الفرنسية والأجنبية إعجابها ببطولة الشعب المغربى واستبساله فى الدفاع عن نفسه . وقامت فى كل من أسبانيا وفرنسا حركة شعبية تعلن الاستياء من عمليات استعمارية أدت إلى تيتيم كثير من الأطفال وإلى إشقاء العديد من الأرامل وطالب العمال فى كل من البلدين بتوقيف الحرب الريفية والاتفاق مع المغاربة على أساس مقبول . [illegible]

وإزاء ذلك صرح رئيس الوزارة الفرنسية بأنه تم الاتفاق مع أسبانيا على شروط الصلح المراد عرضها على عبد الكريم ، وهذه الشروط تضمن لأهل الريف حريتهم التامة فى شؤونهم الزراعية والاقتصادية والادارية تحت سيادة سلطان المغرب الأقصى الاسمية ، وقد يطلب من الأمير التسليم ببعض المطالب الخاصة بالسلاح ، ولايطالب منه تسليم كل معداته الحربية . ولكن هذه المطالب لم تتفق مع ما يريده الأمير من حرية تامة لسائر مناطق المغرب ، ولذلك لم تؤد إلى النتيجة المقصودة منها .

لقد كانت الحرب مع فرنسا قاسية وشديدة ، وكان الأمر بها سجالا بين المغاربة والفرنسيين ، ولا يمكننا أن نسرد هنا مواقعها ولا أيامها المجيدة لأن ذلك يخرج بنا عن الغاية التى نقصدها من هذا البحث ، ويكفى أن نقول إن موقعتى (البيبان) و (السكيمان) وأمثالها هزت أركان القوة الفرنسية — الأسبانية ، وحملت الماريشال بيتان يجلب كل ما لفرنسا من مختلف القوات البرية والبحرية والجوية التى ضربت من قبل بها ألمانيا فى فردان ، ولذلك لاغرابة أن نرى القوة تفوز على الحق مؤقتــاً ، خصوصاً بعد أن قام جماعة من أدعياء المشيخة كعبد الرحمن الدرقاوى وحيدو الوزانى ببث الضعف فى نفوس بعض أتباعهم باسم

الدين ، والذين منهم ومن تابعهم براء ، وانتهت هذه الحرب التحريرية بتسليم الأمير يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ فنقل إلى فاس ومنها إلى منفى (لاريونيون) حيث بقي هو وأخوه وعمه واحداً وعشرين عاماً .

***

هذه الحرب الريفية من الوجهة العسكرية ، وقد رأينا كيف استطاع قائدها العظيم أن يحشد فيها كل القوات المعنوية التي كانت كامنة في الشعب ومحتاجة لمن يحركها في سبيل الدفاع عن حريته ، ولقد أخبرني الأمير عبد الكريم : أنه وصل الاتفاق بين الأفراد والجماعات إلى حد أن ذوى الثأر الذين لم يكونوا يكلمون واترِيهم تآخوا معهم ، وتناسوا كل ما بينهم من حزازات ، وسامحوا قاتلى آبائهم وأقاربهم في سبيل المثل الأعلى الذى بثه هذا الزعيم النبيل في نفوسهم ، وألهبهم للدفاع عنه والموت في سبيله ، وهذا المثل الأعلى لم يكن إلا تحرير المغرب واستعادة وحدته الترابية . ولقد كتبت جريدة المورنينج بوست الانجليزية تقول : إنه لم يبق دليل على أن وراء القتال الناشب الآن بين المغاربة والفرنسيين عاملا دينياً ، ولكن روح الكبرياء القوى هو الذى يحتدم في صدر عبد الكريم ، وهو مظهر من مظاهر مبدأ تقرير المصير الذى وصفه مستر لانسنج خير وصف إذ قال : « إن تقرير المصير عبارة محشوة بالديناميت » .

ولقد وجد الأمير من الشعب إخلاصاً وافياً وثباتاً وتفانياً لا يضاهيه إلا ماتتحدث به الروايات عن سير الأعاظم وصفات الأبطال ، ولقد حاول المستعمرون القضاء عليه بمختلف الوسائل فلم ينجحوا ، وفكروا في قتله غيلة ولكن إخلاص قومه له كان يحول دون تنفيذ ذلك بصفة من الصفات .

حدثنى الزعيم محمد بن عبد الكريم بالقاهرة : أن الكولونيل مونيستيريو القائد الأسبانى لمركز السكون اتفق ذات مرة مع محمد بن الحاج محمد أفقير للسكنى عند الأسبانيين بيابز بكي على عم الأمير ، وكان حاضرا على الاتفاق ابن سعيد السلاوى ، وحمل أفقير قنينة سم ، وجاء معه ثلة من الإسبانيين حاملين

عديداً من الديناميت لنسف دار الأمير بعد سمه . وما وصل إلى أجدير حتى بلغ الأمير ما قدم من أجله ، وقدم له القنينة ، وحل له الأسبانيين الذين معه كأسارى ، وناهيك بإخلاص هذا الرجل الشعبي الذي أقل ما يقال عنه إن إخلاصه لبلاده لم يكن واضحاً إلى حد ألا يثق به الأسبانيون ويتآمروا معه على الفتك ببطل الريف ، وبضعوا تحت تصرفه أفراداً من مواطنيهم للقيام بالاستفادة من الدهشة التي تعتري الجمهور بعد قتل رئيسه .

أما بعض أدعياء الطرق الذين اختاروا خدمة الأجنبي على تأييد الإسلام والوطن ، فقد احتاط منهم زعماء الريف ، وقضوا على كل من استطاعوا القضاء عليه منهم ، ولكن الثقة الشعبية في هذه الطبقة لم تكن ضعيفة إلى الحد الذي لا يمكنهم معه أن ينفثوا سمومهم ، خصوصاً في أوقات تضعف فيها القوة العسكرية وقد حاول الأمير أن يصلح من النفسية العامة بنشر السلفية في الأوساط ، ولكن هل يستطيع أحد أن يغير ذهنية شعب كامل في بعض سنوات ؟!

ولقد أخبرني الفقيه أبو لحية الذي كان وزير العدل في الحرب الريفية ، ثم نفي إلى آسفي بعد نهاية الحرب : أن البطل عبد الكريم كان يلزمه مطالعة كتاب التفسير للشيخ رشيد رضا ، وغيره من كتب الإصلاح الديني قاصداً بذلك تنوير فكره ، وكان رحمه الله من أسرة تعتقد في الكثير من الخوارق ، وتتبع أربابها دون تفريق او تمييز .

وروى محرر الماتان العسكري : أن عبد الكريم قال له : نحن المسلمين لا نزال في غفلة محضة ، ومن الحق أن نفعل ما يريده بنا المصلحون من الرجوع إلى الفطرة الإسلامية الأولى ، ونبذ العادات والتقاليد التي تمكنت من الإسلام والمسلمين ، والتي ليست من الدين في شيء أبداً .

ولقد حاول الفرنسيون في دعايتهم أن يجعلوا من زعيم الريف مجرد ثائر راغب في الملك أو ناقم يطالب بالسلطان ، ولكن الأمير لم يتأخر عن التصريح في الوقت المناسب بأنه لا يرغب إلا في تحرير البلاد ، وأنه لم يثر ولن يثور أبداً

على العرش المغربي الذي ظل أسلافه مخلصين له دائماً ، كما أكد الأمير بمجرد وصوله لبور سعيد : أنه دائم الولاء لجلالة ملك المغرب الأقصى ، وبلغ الأمر بالأمير إلى أنه يكره تسمية ما قام به باسم الثورة ؛ فقد كنت أتحدث مرة معه في شيء ما ، وقلت له : « إن هذا كان زمن الثورة الريفية » ، فظهر التأثر في وجهه وقال لي : « لماذا تسمونها الثورة ؟ ! » إنها لم تكن إلا حرب تحرير من الأجنبي ودفاع عن الوطن » .

دستور الجمهورية الريفية

ومن حسن الحظ أن هــذه الحركة التحريرية كانت كتابتها ذات اتجاه ديموقراطي يرمى لتحسين حالة الشعب ، فى الوقت الذى تعمل فيه للذود عن كيانه وحماية حوزته ، ولم يكن تأسيس الجمهورية عدولا عن فكرة الملكية فى نظر من قاموا به من زعماء الريف ، ولـكنهم فى الحقيقة لم يكونوا يستطيعون الـكلام باسم ملك المغرب الذى جعلته ظروفه القهرية فى منطقة النفوذ الفرنسى ، ولم يريدوا أن يقعوا فى الخطأ الذى وقع فيه الهبة ومن ماء العينين حينما أعلنا نفسيهما ملـكين بعد أن كانا من مخلصى العرش والدافعين عنه ، ولذلك فقد وجدوا حلا وسطاً هو تأسيس نظام مؤقت يمكنهم من تنظيم الإدارة وتدريب الجمهور على أن يحكم نفسه بنفسه ، ومتى تم التحرر الـكامل لسائر أبناء الوطن سلموا البلاد المحررة لصاحب العرش ، ولم يطالبوا بأ كثر من تطبيق نظام دستورى يحقق رغبات الشعب فى مراقبة أعمال الدولة والتعاون على تسييرها .

ولذلك ما حصل عبد الـكريم على انتصاراته الأولى على الأسبان حتى فكر فى عقد مؤتمر شعبى يدعو إليه ممثلى القبائل ويتناول وإياهم دراسة الأحوال ، ويتفق معهم على نظام تأسيسى تسير به حكومة المقاومة وينتظم به شئونها ، وقد لبى الجميع هذه الدعوة المباركة مقتنعين ، ووقف فيهم البطل خطيباً يستعرض العلاقات التاريخية بين المغرب وأسبانيا ، وما كان من شأنها مع العرب فى الأندلس ، ويوضح الأعمال الهمجية التى ارتكبوها فى البلاد ، والغاية التى يرمون إليها من بسط حمايتهم على الوطن ، وطلب إليهم الاتحاد والتضامن ، فاتفق الـكل على وجوب الدفاع إلى آخر رمق ، ورأوا أن خير وسيلة للنجاح هو تأسيس مجلس عام يكون هو المرجع الأعلى ، ويكون له برنامجه الذى يســير

عليه ، ويؤلف حكومة وطنية تدير الشؤون وتضع القوانين والأنظمة اللازمة .
وفعلا تشكل هذا المجلس العام باسم « الجمعية الوطنية » من جماعات القبائل والأعيان والمشايخ والقواد طبقاً لعادة متبعة فى المغرب الأقصى ، وكانت هذه الجمعية هى التى تمثل إرادة الشعب ، وتتولى تنظيم الكفاح وإدارة البلاد ، وأول اجتماع عقدته كان سنة ١٩٢١ ، وأول قرار اتخذته هو إعلان استقلال الوطن ، وتأسيس حكومة دستورية جمهورية يرأسها محمد عبد الكريم بصفته زعيم الحرب التحريرية . وكان ذلك يوم ١٥ محرم سنة ١٣٤٠ هجرية (١٩٢١ م) .

ثم والت الجمعية الوطنية عقد اجتماعاتها ، فوضعت للبلاد دستوراً مبدؤه سلطة الشعب ، إلا أنه لم يفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية طبقاً لما جرى به العرف الدستورى فى البلاد الديموقراطية ، بل وضع السلطتين معاً فى يد الجمعية وجعل رئيس الجمهورية هو رئيسها ، وأوجب على كل شيخ وزعيم وقائد من أعضاء المجلس تنفيذ للقرارات التى تقرها الجمعية ، وقد راعت الجمعية فى اتباع هذه القاعدة تقاليد البلاد وعاداتها .

وينص الدستور على تشكيل وزارة ذات أربعة مناصب ، وهى : مستشار رئيس الجمهورية ، (القائم مقام رئيس الوزارة) ، ووزير الخارجية ، ووزير المالية ، ووزير التجارة . وأما ماعدا ذلك كالداخلية والحربية فقد أبقاها الدستور لاختصاص رئيس الجمهورية .

ويعتبر رجال الحكومة مسؤولين أمام رئيس الجمهورية ، وهو وحده المسؤول أمام الجمعية الوطنية ، وهذا متفق مع تقاليد البلاد التى تجعل الملك مسؤولا مباشرة أمام الشعب ، ومتفق كذلك من جهة أخرى مع الحاجة الحربية التى تقضي بتركيز المسؤوليات في يد شخص واحد .

وبعد ما أتمت الجمعية وضع الدستور شرعت فى وضع ميثاق قومى يصبح المثل الأعلى للشعب يجاهد من أجله ويعزت فى سبيله ، ومن مواد الميثاق القومى الذى أقرته بعد عدة جلسات :

١ — عدم الاعتراف بأى معاهدة تمس بحقوق البلاد المغربية وبخاصة معاهدة ١٩١٢ .

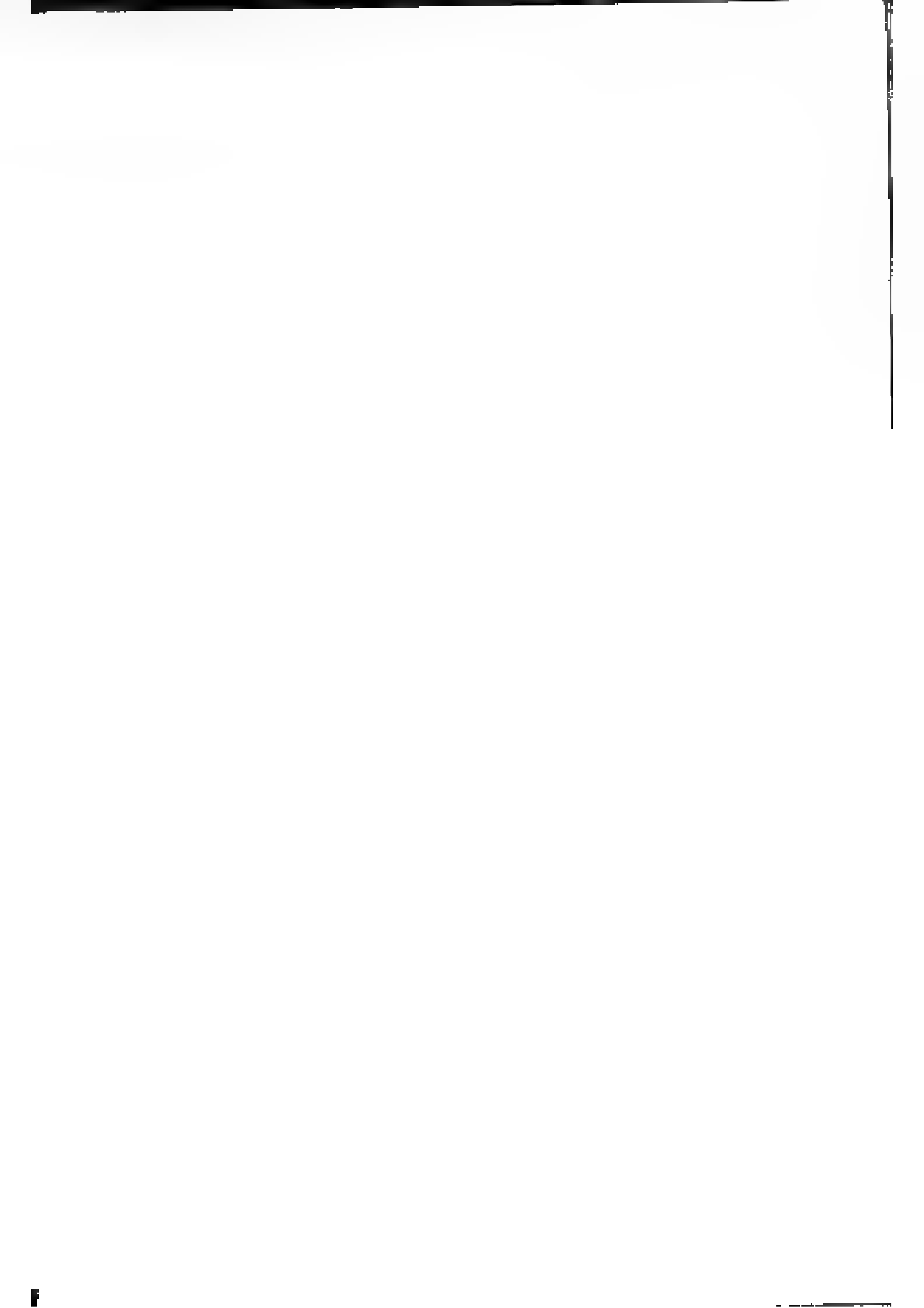
٢ — جلاء الأسبان عن المنطقة الريفية التى لم تكن فى حوزتهم قبل إبرام المعاهدة الأسبانية الفرنسية سنة ١٩١٢ .

٣ — الاعتراف بالاستقلال التام للدولة الريفية الجمهورية (الاستقلال عن أسبانيا وفرنسا) .

٥ — أن تدفع أسبانيا تعويضاً للريفيين عن الخسائر التى لحقت بهم من جراء الاحتلال فى السنوات الإحدى عشرة الماضية ، وفدية للأسرى الذين وقعوا فى أيديهم .

٦ — إنشاء علاقات ودية مع كافة الدول دون تمييز وعقد محالفات تجارية معها .

وإذن فالحرب الريفية كانت مع تمسكها بوحدة التراب المغربى فى ظل العرش العلوى ترمى إلى أمرين : استقلال البلاد ، وتمتيعها بالحكم الدستورى ، وقد ظل هذان الأمران غاية كل الوطنيين المغاربة منذ فجر القرن العشرين إلى اليوم .



3

المقاومة السياسية





الحركة الوطنية بعد الحماية

يكاد العهد الذي يفصل بين ٣١ مارس سنة ١٩١٢ و ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ أن يكون عهد كفاح عسكري محض ، لأن الأغلبية الساحقة من سكان البلاد أعلنت الثورة بعد توقيع الحماية ، ولم يمكن إخضاعها لها إلا بعد جهود جبارة وبصفة تدريجية ، ولأن نخبة الجيل الذي سبق الحماية أو عاصرها اتجهت كلها إلى الجبال تقود الثورة وتدير الكفاح ، والذين غلبتهم القوة على أمرهم أصيبوا بدهشة العسكري المغلوب الذي لا يستطيع أي عمل بعد تجريده من السلاح ، فكان لزاماً لإزالة هذه الدهشة العامة أن ينتظر نشوء جيل جديد متشبع بروح المقاومة السلبية التي لا تعطي السلاح المقام الأول في كل معركة .

وليس معنى هذا أن المغرب الأقصى ظل بعيداً عن كل مقاومة في المناطق المحتلة ، بل لقد قام في ذلك بكل ما يستطيعه من مجهود ، ولكن الذي نعنيه هو أن كل الأعمال التي قام بها إذ ذاك لم تكن إلا إعدادات لمعنوية الشعب وتهيئته لتجديد الكفاح بصورة جديدة غير الصورة التي اعتادها يوم كان لكل فرد بندقية ولكل قبيلة قائد مغوار .

ومن أهم الحركات التي بدت في هذه المرحلة : الحركات التي كانت تعمل لنشر دعاية الجار بين المغاربة ، وتأليب الجماهير لهم . وقد وقع اعتقال عدة أفراد وتفتيش عدة بيوت والعثور على كثير من الأسلحة التي كان يهربها المدنيون لإخوانهم المجاهدين .

وطيلة الحرب الريفية كانت تعلق على الجدران وتوزع على البيوت الرسائل والنشرات التي كان يبعثها البطل عبد الكريم يدعو فيها الرؤساء والعلماء لتأييد ومؤازرة حركته التحريرية ...

وقد اكتشف عام ١٩٢٤ بالدار البيضـــاء مركز مهم للدعاية للأمير عبد الكريم وقبض على أشخاص كثيرين من رجاله ، وصودرت كميات من النشرات العربية تحرض الوطنيين على الثورة ، وهاجر وفد من الشبيبة إلى أجدير برئاسة صديقنا عبد القادر التازى .

وقام العمال المغاربة فى فرنسا بعدة مظاهرات تضامنية ، وعقدوا مؤتمراً عاماً (بجون فيلييه) سنة ١٩٢٥ وجهوا منه للزعيم عبد الكريم تحيتهم معلنين تآزرهم مع المغاربة المجاهدين على طرد المستعمرين الأسبان ، وأقام كل من المواطنين : عبد الرحمن بن العربى رئيس الفرقة المغربية بمعمل (لوماريشال) ومعمل (قريز ايسى) الذى هو من مهاجرى وادى بوعل (بتافيلالت) ، والسيد محمد بن محمد من (تيرنيت) بدعاية قوية فى أوساط أبناء الشمال الإفريقى بفرنسا لمساعدة الريف وعبد وجاله .

ولم يكتم أدباء المغرب إعجابهم بشهامة الريفيين وبطولتهم برغم الضغط الشديد والتنكيل الوبيل الذى كانت تقوم به كل من فرنسا وأسبانيا مع أى فرد يظهر عليه عطف على الحركة التحريرية أو دعوة لها . ومن أشعار المغاربة فى حرب الريف قصيدة الأستاذ المؤرخ محمد ابن الأعرج السليمانى المنشورة فى « العصر الجديد » التونسى التى يقول فى مطلعها :

دع الغنيات تمرح فى القصور وبم مسمعاً وادى النكور

وقصيدة الأستاذ الحاج محمد الناصرى التى نظمها بمناسبة المولد النبوى ، والحرب الريفية فى عنفوانها ، ومطلعها :

شهر النبى محمـــد قد وافى يفشى السلام ويحمل الألطافا

ومن أبياتها :

وسل البرانس والتسول وجاية والسبت والكيمان والأكنافا

تلك المواقع حطمت أعظامهم وأرتهمو من ويلها أصنافا

ومن الأناشيد المغربية التى كان الشعب يتغنى بها على رغم أنف المستعمر :

يا بنى المغرب إن الوطنا تقتضى حمته ترك الونا
فاحملوا الصمصام مع سمر القنا واسألوا الله انتصار الريفيين .. الخ

ولما استسلم الزعيم عبد الكريم تألمت البلاد ألماً كبيراً ، ورثى الشعراء البلاد بقصائد وأناشيد عديدة ، من بينها مساجلة جرت بينى و بين صديق الأستاذ الحاج المختار السوسى مطلعها :

قضى القضـــاء وحقق الأمر وعراك الذى ما خلته يعرو

إلى غير ذلك من القصائد والمقطوعات الفصيحة والعامية التى كان لها أثر فعال فى بعث الوعى القومى فى نفوس المراكشيين والمغاربة عموماً .

فى المؤتمر الإسلامي بالأستانة :

ولقد أشرنا فى القسم التونسى إلى ما قام به المغاربة اللاجئون بالأستانة من عمل جليل ضمن حركة الجامعة الإسلامية لرفع صوت المغرب العربى عالياً مدة الحرب الكبرى ، ويجب أن نضيف الآن لما تقدم أن من بين هؤلاء اللاجئين الأستاذ الشيخ محمد العتابى من علماء القرويين وأحد كتاب الحكومة الشريفة ، غادر مراكش على إثر مشادة وقعت بين الشيخ أبى شعيب الدكالى وزير العدل إذ ذاك و بعض كبار الموظفين الفرنسيين هان فيها هـذا الأخير الوزير ، فتأثر لذلك السيد العتابى وهجر بلاده للحجاز سنة ١٩١٣ ثم دخل الأستانة سنة ١٩١٥ حيث استقبله بها على باش حبة باسم أنور باشا وقابل بعد ذلك الخليفة محمد رشاد الخامس فتحدث له عن حالة المغاربة وأنهم يجبرون على الدخول للحرب مع فرنسا ضداً على الدولة العثمانية ، ثم انتقل لألمانيا حيث نزل ضيفاً على حكومتها ، ولكنه لم يرض بما قدمته له من عروض غير مبنية على أساس صحيح ، وليس من شأنها أن تطمئن المغاربة على مصير بلادهم ، ولأجل ذلك رفض ما طلبه منه من السفر مع بعثة (شنيدر) العسكرية ، وأنذر الألمانيين بسوء عقباها .

ثم عاد للأستانة فانضم لرجال المؤتمر الإسلامي الذي كان يضم ممثلين من جميع البلاد الإسلامية المختلفة ، وبفضل المجهودات التي بذلها هو ورفقاؤه قررت الخلافة وقرر حزب الاتحاد والترقي استقلال المغرب الأقصى ، والعمل على إجلاء فرنسا وأسبانيا عنه ، والاعتراف بهذا الاستقلال حتى من ألمانيا وتركيا وغيرهما . وقد استطاعت الدعاية الغربية أن تقنع العثمانيين ورجال الاتحاد والترقي بهـذا القرار بناء على ما عرفوه من أن ألمـانيا كانت تطمع في أن تحل محل فرنسا في بلادنا .

ثم قرر المؤتمر توجيه وفد من رجاله للطواف بالبلاد المحايدة في السويد والدانمارك والنرويج للدعاية للقضايا التي يعمل لها المؤتمر ، وقد قبلت هـذه الحكومات المحايدة أن تفسح مجالها للوفد كي يقوم بنشاطه في كامل الحرية ، فتوجه الشيخ العتابي مندوباً عن مراكش في هذا الوفد الذي كان يضم الأمير شكيب أرسلان والأستاذ محمد فريد وعلى باش حانبة وعبد العزيز جاويش وغيرهم من رجال الحركة الإسلامية إذ ذاك ، وقد ألقى السيد العتابي عدة محاضرات وخطب في مختلف الأندية والاجتماعات التي كان الوفد ينظمها لذلك ، ويحضرها جمهور كبير من المهتمين بالشئون الاستعمارية شارحاً ما يقاسيه المغرب الأقصى من الاحتلال الفرنسي الأسباني ، ومبيناً أساليب الحكم المباشر الذي سار عليه المحتلون وتدخلهم في جميع الشئون واستيلاءهم على الأوقاف الإسلامية ، وكانت مقالاته تترجم للغات أجنبية ، وتنشر بالصحف ثم توزع على سائر أنحاء العالم ، وخاصة في المناطق الفرنسية ، وقد كانت الصحف الفرنسية تهتم بنشاط العتابي وتنقل أقواله خصوصاً جريدة (الطان) التي كتبت عنه مراراً ، وقد تأثرت لأعماله السلطات الفرنسية ، فأحالته على محاكمها العسكرية التي أصدرت عليه غيابياً الحـكم بمنعه من الدخول لمراكش ومصادرة أملاكه .

وفي سنة ١٩١٧ عقد الوفد الإسلامي مؤتمراً باستوكهلم مثل فيه العتابي بلاده وتوصل إلى اتخاذ المؤتمر القرارات التالية :

١ — استقلال المغرب الأقصى الذى لم يعرف الاستعمار قط استقلالا تاماً .

٢ — رد شنقيط (موريتانيا) للمغرب الأقصى .

٣ — مطالبة الدول المحايدة بالمساعدة على الحصول على هذا الاستقلال .

وقد ذهب العتابى يتصل برجال الدول المحايدة وغيرهم ، ويرفع إليهم مذكرات عديدة فى ما يخص القضية المراكشية ، وقد استقبله عديد من الوزراء فى ألمانيا والسويد والنرويج وغيرها ، وواعدوه ببذل العون لتحقيق مطالب مراكش وإسعافها .

وإلى جانب هذا كان هو وصحبه يقومون بعمل آخر هو الاتصال بالقبائل الثائرة فى الجنوب الشرقى ، وحثهم على الاستمرار فى المقاومة وطرد المحتل من البلاد ، وقد شارك العتابى فى تنظيم الحملة التى قامت فى الصحراء وفصلنا خبرها أثناء حديثنا عن على باش حنبة .

وقد أخبرنى السيد العتابى أن الدولة العثمانية كانت عازمة على مساعدة الحركة المغربية بالرجال والسلاح ، ولكنها لم تجد عند المولى عبد الحفيظ الذى بعثت إليه فى مدريد استعداداً كافياً للعمل ، ثم ضعفت عزيمتها بعد ثورة الشريف حسين فى الحجاز وانضمام سوريا ولبنان إليه وتسليم بلغاريا [illegible] لدول الحلفاء ، ولم يجد عندها العتابى العون الكافى الذى كان ينشده [illegible] انتهت الحرب الكبرى واضطر السيد العتابى للخروج من [illegible] مصر حيث وجد من جلالة المغفور له الملك فؤاد رحمه الله [illegible] .

* * *

وإذا نحن غضضنا النظر عن هذه المتابعة العامة للحركة المسلحة التى كانت معقد آمال الشعب فإننا نجد الأمة قاومت بكل مناسبة أنواع الحيف والظلم الذى أريد بها ، ولم تسكت قط عن حقها ولا اعترفت بما ارتكبه الحماة نحوها .

فما حاول الماريشال ليوطى أن يضع الحجر الأول للسياسة البربرية فى سبتمبر سنة ١٩١٦ حتى ثارت النساء بقبيلة زمور الشلح احتجاجاً على هذه المحاولة

الوحشية التي تريد بعث أعراف جاهلية تقضي بجعل المرأة متاعاً يباع ويشترى ويوهب ويورث ولا يرث ، وقد تظاهر النساء البربريات في (الخميسات) وأطلق الفرنسيون عليهن الرصاص ، ولكن الماريشال اضطر إلى التصريح بأن الأمر الصادر في الموضوع لن ينفذ ، وأنه إنما هو ضرورة اقتضتها ظروف الحرب وتنتهي بانتهائها .

وحينما أراد ليوطي نفسه وضع تشريع لضريبة الأرباح قامت بالرباط مظاهرات كبيرة تطالب بمبدأ الثورة الأمريكية : « لا ضريبة بغير مراقبة » ، واحتاج ليوطي إلى قمع المظاهرات بطريق القوة ، وإبعاد طائفة من أعيان البلاد من بينهم صديقنا الحاج أبو بكر باسكورة .

ولما حاول ليوطي نفسه أيضاً نزع ملكية بعض الناس لفائدة شركات أجنبية قامت حركات احتجاجية عظيمة اضطر معها للتراجع بعد إبعاد مسيريها ومن بينهم صديقنا السيد محمد اليعقوبي الذي ظل بضعة أشهر محصوراً في مدينة الصويرة .

ولسنا نريد أن نسجل هنا كل الوقائع التي جرت ، أو المظاهرات التي قامت طيلة هذه المرحلة ، وإنما نريد أن نبين كون الشعب المغربي لم يقبل في يوم من الأيام هذا النظام الذي فرضته الحماية عليه ، بل قاومه بكل ما استطاعه وسمحت له به ظروفه ، ولكنه لا يمكننا ألا نشير للمقاومة الشديدة المستمرة التي صادفها الاستعمار الفلاحي الرسمي الذي قام به المقيم العام ستيغ منذ سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٢٩ ، فقد أدى إلى ثورات محلية ومقاومات فردية واعتداءات من طرف الفلاحين المغاربة على المستعمرين وعلى رجال الراقبة الفرنسية اضطرت مسيو ستيغ إلى استخدام المشنقة بالبلاد ثلاث مرات حيث نفذ الإعدام على مواطنين لم يرضوا بأن تنزع ملكيتهم لفائدة الاستعمار الفرنسي .

وقد اعترف مسيو ستيغ في كتابه الذي وضعه عن المغرب بأن المراكشي متمسك بأرضه إلى حد الموت ، وأنه يقاوم من أجلها أكثر من الجزائري والتونسي .

ولعل سياسة الاستعمار الفلاحى كانت أعظم شىء أثر فى نفوس المغاربة وأخرجهم من ترددهم فى جدوى المقاومة غير المسلحة ، على أن هذا الدفاع المدنى سرعان ما تطور إلى نوع من الإرهاب ؛ إذ تكونت فرق تعمل على مهاجمة الولاة وتغر المناطق التى لم تكن بعد قد احتلت .

ومكذا اختطف فى أكتوبر سنة ١٩٢٨ مسيو [illegible] وضح النهار وفى منطقة آمنة بين (وادى زم) و (دار ولد زيدوح) بينما [illegible] مسيو ران وكذلك المراقب المدنى لوادى زم الذى ذهب فى سيارته [illegible] المهاجمين فقتلوه أيضاً . وبعد بضعة أسابيع بينما كانت حافلتان مليئتان بالفرنسيين [illegible] على باب البستان المحيط بقصبة (بنى ملال) سقطتا فى حفير دبره [illegible] لم يمر فوقه قط ، وقد تكرر مثل هذا العمل فى جهات متاخمة للبلاد الثائرة .

ولم تقف هذه المقاومة عند حد الشعب ، بل تجاوزته للقصر الملكى حيث لم يعد خافياً على أحد ما كان من خلاف شديد بين مسيو ستيغ ومولاى يوسف رحمه الله . فقد أثرت معارضة القبائل فى نفس جلالته ، وأخذ يعارض فى تطبيق البرنامج الاستعمارى ، وانتهى الأمر بأن كتب جلالته رسالة إلى الحكومة الفرنسية يطلب فيها عزل مسيو ستيغ ، وقد رجت الحكومة من جلالته أن يمهلها ستة أشهر ، إذ رعا تتحسن فيها العلاقة بين السلطان والمقيم العام ، ولكن لم تنته هذه الأشهر الستة حتى كان مولاى يوسف قد قضى نحبه ، وقد حدث أثناء مرضه أن جاء مسيو ستيغ لقصر مكناس بقصد عيادته فرفض جلالته مقابلته ، ومات وبينهما من الخلاف ما اضطر الحكومة الفرنسية إلى اعتباره ولو بعد موت جلالته ، حيث أبعدت مسيو ستيغ من منصب الإقامة العامة برغم رغبته الملحة فى البقاء بها .

وبعد انتهاء الحرب الريفية حاولت الإقامة العامة وضع سياسة تقارب مع الشباب المغربى ، فعمدت لتأسيس جمعية فرنسية مغربية استدعت لرئاستها صديقنا السيد أحمد ركاش ، ولكن المقاومة التى ظهر بها الشباب المغربى أول

يوم أظهرت للإقامة رغبة المغاربة فى الاســـتقلال وعدم إمكان التعاون معها إلا على أساسه .

وإلى جانب هــذه الحركات التلقائية التى لم تــكن تجمع الجهود مسبق قامت حركة إصلاح دينى وثقافى كان لها أثر مباشر فى تكوين (كتلة العمل الوطنى) التى ستعلم بدء الحركة الاستقلالية القائمة اليوم .

الحركة السلفية

يظهر أن مراكش مهيأة أكثر من كل بلد إسلامي لقبول الحركات التي تطالب بالعودة للدين الصحيح والعقيدة السنية ، ويبدو أن بساطة هذه الدعوة ووضوح طابعها يتفق إلى حد بعيد مع سذاجة الصوفية المغربية وحب الطبيعة القومية للتأكد من دقائق الأشياء ، ولذلك لم تقم الثورة الوهابية حتى كان لها صدى استحسان وقبول في القصر الملكي حيث رحب بمبادئها السلطان مولاى سليمان ، ثم كان للشيخ عبد الله السنوسي حظ حماية مولاى الحسن الذي مكنه من نشر المبادىء السلفية والدعوة إليها ، وكان لمحمد عبده اتصال بعد ذلك بنخبة من المثقفين بالمغرب العربي كله ، ونحن نعلم أنه وقعت بينه وبين علمائنا مناقشة في مسألة التوسل بالأنبياء ، وأيده الشيخ المهدى الوزاني في قضية الفتوى الترنسفالية ، كما جرت بينه وبين الشيخ ادريس بن عبد الهادي مراسلة في شأن بعض الكتب السلفية التي كان عبده يريد نشرها .

ولكن هذا كله لم يكن له من الأثر ما أحدثه رجوع المصلح الكبير الشيخ أبي شعيب الدكالي ، فقد عاد وكله رغبة في الدعوة لهذه العقيدة والعمل على نشرها ، والتف من حوله جماعة من الشباب النابغ يوزعون الكتب التي يطبعها السلفيون بمصر ، ويطوفون معه بقطع الأشجار المتبرك بها والأحجار المعتقد فيها .

وكان لمولاى عبد الحفيظ فضل كبير في إظهار هذه المبادىء وتأييدها خصوصاً بعد أن أخذ بعض أدعياء المشيخة يمدون أيديهم للأجنبي ، وقد أصدر جلالته رسالة في الرد على التيجانيين ، كما أمر بإقفال زاوية الكتانيين بعد أن اكتشف مؤامرة رئيسها على الدولة وعلى البلاد .

غير أن هذا بعينه لم يكن إلا مقدمة أولى للحركة السلفية التي دعا إليها

و بثها وخرّج رجالها أستاذنا العلامة المصلح السيد محمد بن العربي العلوي حفظه الله فقد كان لهذا الرجل من الجرأة والإقدام والثبات ما جعله يلاقى فى دعوته نجاحاً كبيراً وإقبالا عظيما .

وقد دخل الريف فى حرب فرنسا ، ونحن من حول أستاذنا نعمل لهذه العقيدة ، ونجاهد فى نشرها ، ولما ظهرت خيانة بعض مشايخ الطرق فى هـذه الحرب حتى زاد ذلك فينا حماسة وقوة ، وكانت تجتمع بفاس ثلة من الشباب حول ابن العربي ، وفى الرباط مثلها حول الشيخ أبى شعيب ، وتظهر آثار الشيئين فى المحاضرات التى يلقونها ، والزيارات التى يتبادلونها ، والمقالات التى ينشرونها فى صحف الجزائر وتونس ؛ لأن المغرب الأقصى لم يكن حظى إذ ذاك بجريدة ليس للحماية عليها سلطان ، ولم تمض برهة على هذه الحركة حتى أخذت الحماية تتخوف منها ، وتحس بأنها موجهة لمقاومة نفوذ أصحابها الطرقيين ، فبدأت تستدعينا للاستنطاق ، وتهددنا بالاعتقال ، وفعلا ألقت فى النهاية القبض على صديقنا الأستاذ محمد غازى الذى كان من أكبر دعاة السلفية ورجالها .

وليس من الممكن لمؤرخ الحركة الاستقلالية بالمغرب أن يتجاهل هـذه المرحلة العظيمة ذات الأثر الفعال فى تطور العقلية الشعبية ببلادنا . ومن الحق أن نؤكد بأن امتزاج الدعوة السلفية بالدعوة الوطنية كان ذا فائدة مزدوجة فى المغرب الأقصى على السلفية وعلى الوطنية معاً ، ومن الحق أن نؤكد أن الأسلوب الذى اتبع فى المغرب أدى إلى نجاح السلفية لدرجة لم تحصل عليها حتى فى بلاد محمد عبده وجمال الدين .

ولقد كان فى وقت ازدهار هذه الحركة يزور المغرب صديقنا مسيو درمانجيم مؤلف كتاب (حياة محمد) باللغة الفرنسية ، فكتب بحثاً عن السلفية وغاياتها واتجاهاتها ، وأظهر فى كتاباته عطفاً عليها وتمنياً لنجاح حركتنا . كان هذا سنة ١٩٢٥ ، وقد رأيته بعد ذلك فى منزله بباريس سنة ١٩٣٣ بعد ما صدر أمر ملكى بمنع مظاهرات بعض الطرقيين ، وبعد ما أظهر الشعب اغتباطه بهذا

الأمر الملكي وزين الشوارع والأسواق احتفاء بالقضاء على عهد حرافى طالما منع العقل المغربي من التطور والنفوذ لعمق الأشياء — وأخذ يحدثنى فى الموضوع ويظهر أسفه على الهوة التى آلت إليها (الطرق) بالمغرب الأقصى ، فاستغربت منه ذلك ، وسألته : ألم تكن كتبت عنا مبديا إعجابك بحركتنا السلفية ؟! فأجابنى وهو يبتسم : لم أكن أظن أنكم ستنجحون إلى هذا الحد وبمثل هذه السرعة ! نعم لقد نجحنا إلى هذا الحد ، وتجاوزناه بعد أن احتضن الفكرة السلفية ورعاها ولى العهد سيدى محمد بن يوسف الذى لا يألو جهداً فى مقاومة المشعوذين والقضاء على الخرافيين .

ولم تكن هذه الحركة قاصرة على الدعوة ضداً على الخرافات ، بل تجاوزتها لحث الشعب على العلم والدعوة إلى إصلاح شامل ومقاومة الجمود فى كل فروع الحياة .

والذى ينظر فى تاريخ الحركات العامة فى الدنيا كلها يجد أنه لم تقم ثورة مفيدة فى بلد ما إلا سبقتها دعوة للرجوع للماضى البعيد ؛ ذلك أن هذا الرجوع الذى يظهر فى شكل تقهقر إلى الوراء هو نفسه تحرر كثير من أشياء كثيرة وضعتها الأجيال الحديدة والعصور المختلفة ، والتحرر منها هو تخفف يسهل السير إلى الأمام بخطى واسعة ، وإزالتها من الطريق يفتح أفقاً عالياً يهدى السائرين للغاية الصحيحة التى يجب أن يوجهوا أنفسهم إليها .

ولقد كتبت إدارة الشئون الأهلية فى مراكش سنة ١٩٣٩ تقريراً لمجلس البحر الأبيض المتوسط الذى أسسه مسيو بلوم فى فرنسا تؤكد فيه العبقرية التى ظهر بها الحزب الوطنى المغربى فى جمعه بين أحدث الأفكار الثورية وما سمته بالسلفية الجديدة التى ظهرت بعد الحرب فى العالم العربى ، وهى ملاحظة صحيحة ومفيدة ، ولذلك لا محيد لنا عن إلقاء نظرة على البرنامج السياسى الذى خرجت به السلفية بعد الحرب الكبرى لما كان له من الأثر فى تسيير آلالة التوجيهية للحركة الوطنية بالمغرب الأقصى .

الاتجاه السياسى للسلفية الجديدة :

لئن كانت السلفية فى باعثها الحنبلى ترمى لتطهير الدين من الخرافات التى ألصقت به والعودة إلى روح السنة المطهرة فإنها لا تقصد من وراء ذلك إلا تربية الشخصية الإسلامية على المبادىء التى جاء بها الإسلام بصفته المتكفل بصلاح الأمة فى دينها ودنياها وإعدادها لتكون لها الخلافة فى هذه الأرض التى حكم الله ألا يرثها من عباده إلا الصالحون ، وبذلك فهى حركة تتناول نواحى المجهود الفردى لصلاح المجتمع ، وتتطلب فتح الذهن البشرى لقبول ما يلقى إليه من جديد ، وقيامه بقياس المصلحة العامة لإرجاع المجد العظيم الذى كان للسلف الصالح فى حظيرة الإيمان وحظيرة العمل ، ولكن هذا الإعداد الفردى لا يقصد منه إلا تقوية التضامن بين الجماعة الإسلامية على أساس الإخاء الإسلامى أولا والإنسانى ثانيا ، وذلك ما يستوجب كثيراً من التسامح مع المخالفين فى الوقت الذى يدعو للوقوف صفاً واحداً فى الدفاع عن الإسلام وعن الأمم الإسلامية كلها والدفاع عن الإسلام وأممه يستدعى بالطبع قبول المبادىء التى تعطي للفرد حرية العقيدة وحرية الفكر ، وتعطى للأمم الحق فى تقرير مصيرها ، واختيار النظم التى تريدها ، وحرية العقيدة يستوجب حرية التألب من أجلها والتجمع للنضال عنها بالوسائل المشروعة المدنية ، وتقرير المصير واختيار النظم يستوجب حرية الجماعة فى التعبير عن رأيها وإبداء ما تريده من أشكال الحياة ، وكلا الأمرين لا يتم إلا بطريق التنظيم الذى جاء به العصر من جمعيات وأحزاب ونقابات .

ولكن هذه الحرية يجب أن تتفق مع غايات التآخى بين الأمم الإسلامية ضمن وحدة سياسية ، وذلك ما وقفت عنده السلفية زمناً تتأرجح بين تنظيم الخلافة على أساس حديث أو تكوين جامعة أمم شرقية ، وأخيراً اقتنعت بضرورة القومية المبنية لا على الروح العنصرية أو الدينية ، ولكن على أساس

الروابط الإقليمية بحجة لتبرير ذلك ما عرف فى الإسلام من تسامح وما تدعو إليه وحدة الدفاع عن جانب من جوانب الجبهة الإسلامية دون التعرض لما يرى به الأجانب المسلمين من تعصب وضيق فى الأفق وستندة لما فهمه المسلمون من ضرورة حب العائلة والعمل لصالحها دون أن يكون فى ذلك ما يتنافى مع الأخوة العامة بين أبناء الإسلام .

ولكن هذه القومية لا ينبغى أن تضيق إلى حد أن تحول بين التقارب المطلق بين سائر الشعوب المسلمة والعربية بصفة خاصة ، وإلا أصبحت عنصرية تتنافى مع الأصل الأصيل للدين الإسلامى .

ولتسهيل هذا التقارب يجب أن تتوافق أساليب الثقافة فى وسط المسلمين، وأن يعمل على جعل اللغة العربية صالحة لأن تكون لسان العالم الإسلامى كله، وصلة الوصل بين سائر أفراده ، وبما أن الدعوة لهذا وتيسيره تتطلب نشرات وصحفاً وتجولات خطابية يقوم بها الدعاة المرشدون لتقريب العقلية الإسلامية والتوحيد بين عناصرها — فقد هيأت كل الوسائل التى يتوقف عليها الإرشاد والتوجيه .

ومن ترى من الواجب ألا يبتعد المسلمون عن القانون المستمد من الشريعة ، والوصول لذلك يجب العمل على أن يصبح مطوراً الفقه الإسلامى أصولا وفروعاً كمادة التشريع مدنى عام ، لا أنه هو نص الشريعة التى لا يمكن أن يقوم عليها اجتهاد ولا تطوير ..

وكل هذه الأشياء لا يمكن أن تتحقق فى الحكومة المسلمة إلا إذا خضع هذا الاجتهاد الجديد فى التشريع لنواب أكفاء ضمن مجلس تختاره الأمة ، ويصبحون فيها مكان أهل الحل والعقد الأولين ، ومعنى هذا أنه لابد من اتباع النظام الدستورى المبنى على حكم الشعب بواسطة من يختارهم من نوابه الأكفاء

غير أن الوصول لهذه الوسيلة لا يتحقق إلا إذا تحررت البلدان الإسلامية من سيطرة الأجانب المادية والمعنوية ، ولذلك فالعمل على الاستقلال شرط

أساسى لاكتساب الحرية التى لا بد منها لتحمل المسؤولية .

وفوق كل هذا فالسلفية الجديدة ترفض بالطبع فكرة (لادينية الدولة) ، وبذلك تجعل الحكومة الإسلامية حارساً على الأخلاق والفضيلة فى وسط الأمة ، وتطالبها بتهيئة سائر الوسائل التى تسهل على الفرد القيام بالواجبات الفردية والاجتماعية ، وتحمله من طريق الاقتداء والمتابعة على السلوك الحسن فى علاقته مع عائلته ومع إخوانه ومع الأجانب عنه .

تلك هى الاتجاهات السياسية التى شغلت السلفيين فيما بعد الحرب الكبرى ، وقد رأينا كيف أنها أخذت قسطاً كبيراً من كفاحنا الناشىء ، ملونة بألوان مختلفة وظروف خاصة ، ولكنها لم تنفك فى سائر مراحل جهادنا ، سواء فى الحزب الوطنى أو فى حزب الاستقلال محط عنايتنا وموضع اهتمامنا .

ومهما يكن مقدار التطور الذى حصل فى نظرتنا المدنية للأشياء ، ومهما يكن مقدار النجاح الذى سنحصل عليه فى تطبيق برامجنا بعد الاستقلال ، فالذى لا شك فيه هو أن السلفية عملت عملها فى تسيير آلتنا النفسية وتوجيه تفكيرنا نحو هذا التجدد المنشود فى جميع مظاهر حياتنا ، ونحو هذا التحرر الذى ظل طابع حركتنا ، وصوب هذه الوحدة العربية التى لم تزل مطمح آمالنا ، ونحو الروح الديموقراطية التى تسيطر علينا .

من السلفية للوطنية

لقد وجد الشباب المغربي في دائرة الحركة السلفية ميداناً لبذل نشاطه وتعويد نفسه على العمل لخدمة الأمة والتضحية في سبيلها ، وهكذا تكونت منه مجموعة بفاس والرباط وتطوان لم تلبث أن أخذت تتناول الشؤون العامة بأسلوب غير الأسلوب الأول ، وكانت مقاومة لمشائخ الذين استفادوا من نظام الحماية فعملوا لبقائه في مقدمة ما تقوم به من الأعمال . وسرعان ما تأسست جماعات صغيرة لدراسة القضايا القائمة ، والعمل على تنوير الرأي العام بأضرارها ، وكانت جامعة القرويين بفاس ملتقى الطلبة الواردين من كل جهة ، فكان لزاماً علينا أن نهتم بتنويرهم ، وبعث الروح السلفية والقومية في نفوسهم ، فقمنا بعدة حركات للإصلاح التعليم الجامعي ، والمطالبة بتحسين حالة الطلبة ، وتنظيم رحلات وتبادل زيارات بينهم وبين أبناء المعاهد الأخرى الداخلية ، وإقامة حفلات مشتركة مع تلامذة المدرسة الثانوية الإدريسية وقدمائها، ثم أسست مع ثلة من إخواني مجلة شهرية سرية باسم (أم البنين) كانت تصدر بانتظام في أربعين صفحة ، وتكرر على (البول كوبي) ثم توزع على هذه الجماعات السرية بفاس والرباط ومراكش وطنجة وتطوان . وفي الوقت نفسه كنا على اتصال بثلة من إخواننا الذين ذهبوا لإتمام دراستهم بفرنسا أو بالشرق ، حيث أخذوا يعملون في جو أحسن وأكثر حرية من جونا ، وقد استطاعوا أن يؤسسوا بباريس « جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا » و « جمعية الثقافة العربية » ويتصلوا في الحالة الصيفية بشخصيات من بينها عطوفة الأمير شكيب أرسلان ، كما استطاع أصدقاؤنا في القاهرة أن يشاركوا في تأسيس « جمعية الشبان المسلمين » و « جمعية الهداية الإسلامية » . وحاولنا نحن في الداخل أن نؤسس « جمعية أحباء الطلبة » وأن نعمل لمساعدة فلسطين فكانت السلطة دائماً تجيبنا بالرفض ، وتحول بيننا وبين إنجاز ما نريد ، وعلى الرغم

من ذلك فقد والينا العمل لإنشاء عدة مدارس إصلاحية فى مراكز مختلفة كانت الولاة التي تلتف من حولها فئات عادية محلية ، ولكن كثيراً ما كانت السلطة تقاومها أو تعتقل أصحابها ، فتنشأ عن ذلك استجابات سياسية ، ولقد يستغرب القارئ إذا قلت له إن كل حركة صغيرة أو كبيرة كانت تحتاج لجهود وتضحية إزاء الساد الفرنسى الأسبانى ، وإذا أخبرته بأن إدارة الأمور الأهلية بفاس هاجت لأن شباناً مصريين أسسوا صالون حلاقة على أحدث طراز بشركة مساهمة ووفقاً لكل ما يقتضيه القانون فأغلقته وفرضت على حلاقه غرامة مالية ، وأن الشبان اضطروا لبعث وفد للاقامة العامة ليستطيعوا اقناعها بالعودة لفتح صالون الحلاقة الجديد ، وأن إدارة الشؤون الوطنية بتطوان منعت صدور روزنامة وطنية أصدرها أخونا داود لأن فيها أبياتاً من شعرى وشعر بعض أدباء المغرب .

وفى سنة ١٩٢٥ حاولت الإدارة الفرنسية أن تستولى على ماء وادى فاس الذي يعتبر ملكا لسكان المدينة ، كما يعتبر كل بيت مالكا للقسط الذي يجرى به عليه بالتقاليد التى تثبتها حجج شرعية وتاريخية . وكانت الإدارة ترى بهذا الاستيلاء إلى تمتيع بعض الشركات الفرنسية باستغلال الماء ، فرأى سكان المدينة فى ذلك مساساً بحقوقهم ، وتعدياً على أملاكهم ، وقامت مظاهرة كبيرة احتشدت للتعرض على هذا المشروع فى إدارة المراقبة البلدية ، وقد ألقيت فى داخل الإدارة خطاباً حماسياً كان له وقع حسن فى الجمهور المحتشد ، وبعد ذلك وضعت أنا والأستاذ الحاج الحسن أبو عياد مذكرة قدمناها للحاكم الناحية الفاسية تطالب بسحب مشروع الإدارة ، وتتناول حق تمتع الشعب بالحريات العامة التى من جملتها الملكية الخاصة فى حدود القانون ، وقد وقعت عدة اجتماعات كثيفة بالضريح الإدريسى والقرويين وغيرهما تحدث فيها أنا والحاج الحسن من ممثليها وموجهى أعمالها . وقد انتهت هذه الحركة بظفر المدينة وسحب إدارة الأشغال لمشروعها .

كل هذا وغيره كان يسير بنا للعمل السياسى المنتظم ، ولكن ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ هو الذى علم نقطة البداية فى تاريخ الحركة الوطنية الجديدة .

السياسة البربرية

ولتسابر عوامل التطور الفكرى والروحى فى ذهنية المغاربة يجب أن نعرف ما هى السياسة البربرية التى أدت إلى إصدار الظهير البربرى فى ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ ، والحقيقة أن هذه السياسة هى آخر ما اهتدى إليه الفكر الفرنسى للقضاء على مقومات المغرب العربى وإدماجه فى حظيرة الدولة الفرنسية . ولقد ظل الفرنسيون منذ احتلال الجزائر يبحثون عن الوسيلة التى تهيىء لهم الامتلاك الدائم للشمال الأفريقى وتعميره بمسيحيين من العنصر اللاتينى ، وكان يقف حجر عثرة فى سبيلهم هؤلاء السكان الأصليون المتمسكون بإسلامهم وبرعقليتهم وعروبتهم . ففكروا وقتاً ما فى أن أفضل السبل هى التغلب على العنصر الأهلى بطريق الهجرة وعطاء المهاجرين الامتياز الذى يجعل الأهالى فى حالة من البؤس والشقاء لا يستطيعون معها مقاومة الفناء . وكانوا يرون القدوة الصالحة فيما قاموا به هم فى كندا الفرنسية ، وما قامت به الشعوب اللاتينية فى أمريكا الجنوبية التى ظلت زمناً طويلاً المثل الأعلى لرجال السياسة الأهلية فى الشمال الأفريقى . ولكن الأيام تمر ، والعنصر الأهلى لا يزداد إلا بعداً عن الانحدار للفناء برغم كل ما يحاط به من مكر وتقتيل . والهجرة الأجنبية لم تستطع أن تصل إلى الحد الذى تتمكن به من أن تنال الأغلبية فى هذه البلاد ، وتقويتها بتجنيس اليهود والجزائريين والجاليات المالطية والطليانية — كل ذلك لم يؤد إلى النتيجة المطلوبة . وإذن فالحل الوحيد الذى يمكن أن ينهى المشكلة هو تجنيس المغاربة ، ولكن المغاربة يرفضون الاندماج فى غيرهم ، وهم أعظم كبرياء من أن يقبلوا جنسية قوم يعتبرونهم روميين محتقرين فى نظرهم . لكن هذا الاحتقار ليس ناشئاً عن روح قومية بالمعنى الذى يفهمه الأوربيون على ما يبدو ، وإنما مصدره

(فى نظرهم) تعصب دينى ناشىء عن جو الإسلام الذى يحيط بهم ويحاصرهم بالرغم عنهم ، ولذلك فالفرنسة لا يمكن أن تكون إلا من طريق التمسيح ، ومن ذا الذى يستطيع أن يوجه المسلمين بالدعوة للخروج عن دينهم ؟ الأمر ليس بالصعب للدرجة التى تتصور ، وفى مراكش بصفة خاصة فإن القسم الكبير من السكان هو من البربر ، وهؤلاء — وإن كانوا يسمون أنفسهم مسلمين — فإن إسلامهم سطحى ، واتفاقهم مع العرب ليس إلا اتفاقاً قائماً على المصلحة الناشئة عن تغلب العرب وتسلطهم . وإذا حيل بين البربر وبين العرب وبين كل ما جاء به العرب من لغة وقضاء وثقافة ، فالبرابرة سيُوَشّون بوجدانهم الخاص ، وسيبحثون عن الروحانية القديمة التى جاءتهم بها روما من قبل ، وليس من البعيد أن يتمسحوا ، وبعد ذلك فسنجد منهم العامل القوى لمناصرة الاندماج فى فرنسا التى تحررهم من سيطرة العرب الروحية والزمنية .

تلك هى السياسة البربرية فى خطوطها الكبرى ، ويمكننا أن نرجع لمحضر جلسات المداولة فى مشروع الظهير البربرى لنستخرج منها الغاية والوسائل التى نظمها الحماة لتحقيق هذه السياسة ، وقد جاء فى محضر جلسة (لجنة درس وتنظيم العدلية البربرية) المنعقدة فى ٨ أكتوبر ١٩٢٤ : « ليس هناك من ضرر فى تحطيم وحدة النظام العدلى فى المنطقة الفرنسية ، وبما أن المقصود تقوية العضو البربرى نظراً لدور الموازنة الذى يمكن أن تستدعيه الحاجة فلا شك أن هناك فائدة مؤكدة من الناحية السياسية فى تحطيم المرآة » .

هذا فيما يخص القضاء ، أما فيما يخص التعليم فقد جاء فى أطروحة الأستاذ جُودْفِرُوى — دِمُونبِين[1] (عمل فرنسا بالمغرب فيما يخص التعليم) صحيفة ١١٩ : من الخطر أن نترك كتلة ملتحمة من المغاربة تتكون ، ولغتها واحدة ، وأنظمتها واحدة . لا بد أن نستعمل لفائدتنا العبارة القديمة « فرق تسد » . إن وجود العنصر البربرى هو آلة مفيدة لموازنة العنصر العربى ، ويمكننا أن نستعمله

(١) gaudefroy—Demonbynes

ضد المخزن (الحكومة المراكشية) نفسه .

ويعترف هذا المؤلف نفسه في صفحة ١١٨ بأن اللغة العربية هي اللغة الاقتصادية والدينية والإدارية بالمغرب الحالى ، وأما البربرى فيعتبر العربية لغة عليا ، ولذلك يقول المؤلف فى صفحة ١١٩ (يجب أن تقوم اللغة الفرنسية لا البربرية مقام اللغة العربية كلغة مشتركة وكلغة للمدنية) .

ويقول الكومندان مارتى الذى هو من أكبر دعاة السياسة البربرية فى كتابه (مغرب الغد) ص ٢٤١ : « إن المدرسة الفرنسية البربرية هى مدرسة فرنسية بتعليمها وحياتها ، بربرية بتلاميذها وبيئتها . إذن فليس ثمة واسطة أجنبى ، كل تعليم عربى ، وكل تدخل من قبل (الفقيه) ، وكل ظاهرة إسلامية يجب منعها بصرامة تامة . فنحن نبتعد من تلقائنا عن كل مرحلة تكون مرحلة إسلامية أى مرحلة تبلور . إن الآراء هنا وفى كل مكان متفقة على هذه النقطة »

ويقول دى مونيين ص ١٢١ من كتابه الآنف الذكر : « إن برامج المدارس البربرية هى نفس البرامج البدوية الأخرى إلا فيما يخص المعلمين ، فيجب عليهم ألا يستعملوا فى أى حال من الأحوال اللغة العربية ولو فى أوائل الدراسة ، كما يجب عليهم ألا يسمحوا للتلاميذ بأى اتصال مع (الطالب)[١] . أما فى الحالة التى لا يمكن للمعلم فيها اتباع الطريقة المباشرة فينبغى له إن كان يعرف البربرية أن يستعملها لتفهيم التلاميذ » .

وكتب مسيو جلاى[٢] أحد موظفى الاقامة العامة فى مقال بعنوان « للمدرسة الفرنسية لدى البربر » ما يأتى . « يجب أن نحذف تعليم الديانة الإسلامية واللغة العربية فى مدارس البربر ، وأن تكتب اللهجات البربرية بحروف لاتينية » .

وختم مقاله بقوله : « يجب أن نعلم البربر كل شىء ما عدا الاسلام » .

وإذن فالسياسة البربرية ترمى افرنسة للمغرب لغويا وسياسيا وقضائيا ،

---

(١) يحصل الطالب فى المغرب فى معنى الأستاذ .

(٢) Maurie Le glay فى نشرة المعارف المغربية الصادرة فى شتنبر ١٩٢١

وتتخذ لذلك وسائل التفرقة بين عنصرين كبيرين فى البلاد فتعمد إلى من تظنه أقرب إليها فتحول بينه وبين الثقافة الإسلامية والعربية ، وتعمد إلى الجماعات القبلية التى كانت مهمتها الدفاع عن القبيلة وتدبير مصالحها المحلية وتمثيلها أمام ولاة الملك فتقلبها إلى محاكم ، وتجعل مما بقى من بعض الأعراف الجاهلية قانوناً ثابتاً ، ويصل بها الغلو إلى أن ترفع قضايا الجنايات التى تقع فى الأراضى البربرية إلى المحاكم الفرنسية ذاتها . وهكذا تجرد القسم الأكبر من رعايا البلاد من سلطة الملك الدينية والزمنية التى تتجلى فى القضاء الشرعى والمخزنى ، وتعمد إلى الكتاتيب القرآنية والمساجد فتغلقها وتحول بين الفقهاء ورجال الدين وبين التجول لتعليم الناس أحكام دينهم .

بدأت هذه السياسة بظهير سبتمبر سنة ١٩١٤ الذى أصدره الماريشال ليوطى بدعوى احترام التقاليد البربرية ، واستمرت تبدو فى مظاهر متعددة إلى ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ حيث تجلت فيما يسمى بالظهير البربرى .

ومع أن هذا الظهير غامض الدلالة فإنه جرد الحكومة الشريفة من سيادتها على القبائل البربرية ، وأحدث محاكم عرفية لم يعرفها المغرب فى تاريخه بحال .

الامة المراكشية تثور

وطبيعي ألا تقف كتلة الشباب إزاء هذه التدابير مكتوفة الأيدي ، بل إنها استطاعت أن تعرف الرأي العام المغربي بحقيقة ما يدبر بالخفاء ، واستطاعت أن تجمع من حولها الأمة كلها للاحتجاج على هذه السياسة التبشيرية الاستعمارية ، وسرعان ما بدأت الجماهير تحتشد في مساجد (سلا) أولا ، ثم في الرباط وفاس وغيرها من المدن المغربية . وقد اشتدت الحركات الاحتجاجية بفاس حيث بدأ مسجد القرويين يمتلىء في كل يوم بآلاف المسلمين الذين يستمعون للخطباء ، ويوجهون البرقيات ، ويختمون عملهم بهذا الدعاء « اللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير ، وألا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر » .

وفي أوائل يوليو سنة ١٩٣٠ اشتد حماس المصلين فخرجوا متظاهرين في الشوارع حيث كانوا يستمعون بمختلف الجهات لخطباء الشباب الذين يشرحون لهم الموضوع ، ويعرفونهم بالحال . ولما وصل المتظاهرون لدار شيخ المدينة عمدت إليهم السلطة فاعتقلت منهم خمسة وعشرين شابا جلدتهم بالسياط ، من بينهم أصدقائي عبد العزيز ابن أدريس والهاشمي الفيلالي ومحمد الوزاني ، وفي مساء اليوم بعثت السلطة فاعتقلتني ، وكانت الإدارة الفرنسية قد اعتقلت قبلنا السيد عبد اللطيف الصبيحي بسلا والسيد عبد اللطيف العتابي بالرباط .

وقضينا في السجن ١٤ يوما لم تنقطع فيها المظاهرات بمدن فاس والرباط وسلا ، وعم الخبر في الأوساط البربرية فبدأت تفد للاحتجاج على الإدارات المحلية ، فتعتقلها السلطة وترمي بها في السجون ، وبعد ذلك اضطر الكومندان ميلي رئيس الأمور الأهلية بفاس أن يذيع منشوراً يطمئن فيه الناس على إسلام البربر ، وعلى أن كل ما صنعته الحكومة هو تنظيم لقضاء قديم ، ثم أطلق سراحنا .

ولكن هذا التدبير لم يكن له الأثر الكافي ، فقد استمررنا واستمر معنا الناس في مواصلة الاجتهاد اليومي بالقرويين للدعاء والاحتجاج ، وتكون وفد من السادة محمد بن عبد السلام الحلو ، وحمزة الطاهري ، وأحمد مكوار ، وأحمد أبي عياد للتفاوض باسم المتظاهرين مع الإدارة الفرنسية ، ولما لم تجد هذه المفاوضات شيئاً قررنا أن ننظم وفداً رسمياً يمثل الأفكار التي ندافع عنها .

وفعلا دعونا الجمهور للاجتماع بالمجلس البلدي الفاسي حيث وقع انتخاب وفد مكون من ٢٤ عضواً يمثلون سائر الأوساط الشعبية من العلماء والأعيان والصناع والعملة والفلاحين والشباب العصري ، وكون هذا الوفد لجنة كنت من أعضائها لوضع المطالب التي يعرضها الوفد على المراجع العليا فيما يخص السياسة البربرية .

وهذه المطالب التي وضعناها وصادق عليها الوفد وأيدتها عرائض الشعب من كل جهة تشتمل على ما يأتي :

١ — إلغاء ظهير ١٦ مايو ، وسائر الظهائر والقرارات التي اتخذت في معناه .

٢ — تكوين قضاء موحد لجميع المغاربة .

٣ — ربط جميع الموظفين الدينيين والمدنيين بسلطة الملك الشخصية .

٤ — ليس في المغرب دين قومي إلا الإسلام واليهودية .

٥ — منع الهيئات الأجنبية وإدارة المعارف من استعمال وسائل التبشير .

٦ — اللغة العربية وحدها لغة البلاد الرسمية ، ولذلك يجب أن تكون الأساسية في التعليم .

ولما علمت الإقامة العامة بتطور الحركة لهذا الطور المنظم وزعت منشوراً باسم الوزير المفوض للإقامة العامة يعلن فيه أن الحماية تقبل إخراج كل قبيلة تطالب بالقضاء الشرعي من حظيرة القبائل التي يشملها الظهير ، ولكن هذا الأمر لم يكن إلا ذراً للرماد في العيون ، فقد تقدمت قبيلة (آية يوسي) من نواحي صفرو وقبيلة زمور بالخميسات وغيرها بإرسال وفود تطالب بتحقيق هذا الوعد ، فما كان من ولاة المراقبة إلا أن ألقوا القبض على رجالها .

حينئذ سافر الوفد الفاسي برئاسة السيد عبد الرحمن ابن القرشي وزير العدل سابقاً ، وكان والدي عبد الواحد الفاسي هو كاتب الوفد ، وقد رفضت إدارة الشؤون الأهلية بفاس أن تسمح لي أنا والحاج عمر عبد الجليل ومحمد الرزاني بالسفر مع الوفد بالرغم من أننا من أعضائه للتضخيم .

قابل جلالة الملك الوفد ، وقدم له العريضة المشتملة على المطالب السابقة ، وخطب رئيسه ابن القرشي خطاباً بكى له جلالته ، ثم لبث بضعة أيام بالرباط على مظاهر التأييد والتكريم من سكان العاصمة ، وأخيراً ألزمته الإدارة بالرجوع لفاس حيث ألقى القبض بمجرد وصوله على الحاج محمد بن عبد السلام الحلو أحد أعضائه البارزين ، وعلى ، وعلى السيد الوزاني ، والسيد عبد العزيز ابن إدريس ، والهاشمي الفيلالي ، وغيرهم من رجال الحركة .

وإزاء هذا التحدي العظيم من الحماية لممثلي الأمة قررت المدينة الإضراب العام والقيام بمظاهرات استمرت ١٠ أيام وقع فيها اصطدام عنيف مع البوليس واحتل الجيش القرويين والمساجد الكبرى ، وشوارع المدينة الفسيحة ، وأعلنت الطوارئ وألقى القبض على مئات من السكان . وقد نفيت أنا بوسيلة من أصدقائي إلى مدينة تازة ، كما نفي الأخ محمد اليزيدي إلى قلعة المراغنة ، وابن عبد السلام الحلو إلى جبيج .

وبعد أن هدأت المظاهرات ، أي بعد شهرين من اعتقالنا قرر رئيس الجمهورية الفرنسية زيارة المغرب بدعوى تهدئة الخواطر ، ولما وصل للرباط أطلق سراحنا نحن الذين بتازة ، بينما استمر اليزيدي في المراغنة شهوراً أخرى .

صدى المسألة في العالم الإسلامي :

كان لصدور الظهير البربري والحوادث التي أعقبته استياء كبير في العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه ، وقد رفعت مصر صوت الاحتجاج عالياً على هذه السياسة الصليبية ، وبمجرد ما وصل إليها مندوب الحركة الوطنية الأستاذ

الحاج الحسن أبو عياد عقد عدة اجتماعات خطيرة ، واتصالات مهمة شرح فيها للرأى العام الإسلامى حقيقة السياسة البربرية ، فاحتجت جمعيات الشبان المسلمين وجمعية الهداية الإسلامية ، ورفع علماء الأزهر عريضة استنكار لجلالة الملك فؤاد الأول ، كما رفع الشعب عرائض للسفارات الأجنبية ، وتكونت فى الهداية الإسلامية لجنة خاصة بالمحافظة على إسلام البربر استطاعت أن تبث فروعها فى الهند وجاوة وغيرها ، وإزاء السيل الجارف من الاستنكارات اضطرت المفوضية الفرنسية بالقاهرة إلى محاولة إنكار الحقيقة ، وكذلك السفارة العامة فى جاوة ، فادعى السفيران أن فرنسا لم تقم بأى شىء يمس بالإسلام فى المغرب الأقصى ، ولكن أبو عياد سرعان ما أجاب عن هذا البيان بالمحاضرات القيمة التى ألقاها فى مختلف الأندية العربية .

وفى فرنسا قام الطلبة الموجودون هناك بواجبهم نحو القضية المغربية ، إذ أقاموا عدة مهرجانات وأذاعوا كثيراً من النشرات ، وأصدروا رسالة (عاصفة فى مراكش) أو (أخطاء السياسة البربرية) التى عربتها ونشرتها بالقاهرة اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب . ولما انعقد المؤتمر الاسلامي العام بالقدس كلفت كتلتنا الأستاذ المكى الناصرى بتمثيلها فيه ، كما كلفت كتلة الشمال الحاج محمد بنونة بالنيابة عنها ، وقد رفع الاثنان تقريراً عن حالة الاستعمار بالمغرب كان هو أصل كتاب (فرنسا وسياستها البربرية) وقد انتخب الاخوان معاً فى اللجنة التنفيذية للمؤتمر .

وبالجملة فقد كانت هذه الحركة فاتحة عهد كفاح وطنى فى الداخل والخارج اهتم فيه العالم الإسلامى بقضية المغرب الأقصى ، وعرف ما يبيته المستعمرون من دسائس للدين والعروبة فيه ، وقد قام الأمير شكيب رحمه الله بدور مهم فى شرح هذه السياسة للجمهور العربى ، وبمجرد ما علم ما يجرى فى المغرب عجل بزيارة المنطقة الخليفية ، وأخرجه الفرنسيون من طنجة بعد ما منعوه من الدخول للمنطقة السلطانية .

وهكذا وجد المغاربة أنفسهم وجهاً لوجه مع الحماية الفرنسية ، يقاومون سياستها وهم في الحقيقة إنما يعملون للاحتفاظ بوحدة بلادهم وتحرير أبنائها .

واعل صديقنا عمر كان متعمقاً في فهم عقليتنا في هذه الظروف حين قال فيما كتبه بإمضاء (أبو عزة الزموري) بمجلة « مغرب » :

إننا بمقاومتنا للسياسة البربرية نريد تقريب عناصر الشعب المغربي وتوحيده نريد محاربة مبدأ التجزئة المكيافيلي الذي ينشره بعض ممثلوا فرنسا الحربيون والمدنيون ، نريد أن نمنع خلق كتلتين ذاتي ثقافتين ومصالح متناقضة خلقاً اصطناعياً ، نريد أن نكفل حرية الضمير والتفكير للمواطنين جميعاً بكيفية جدية .

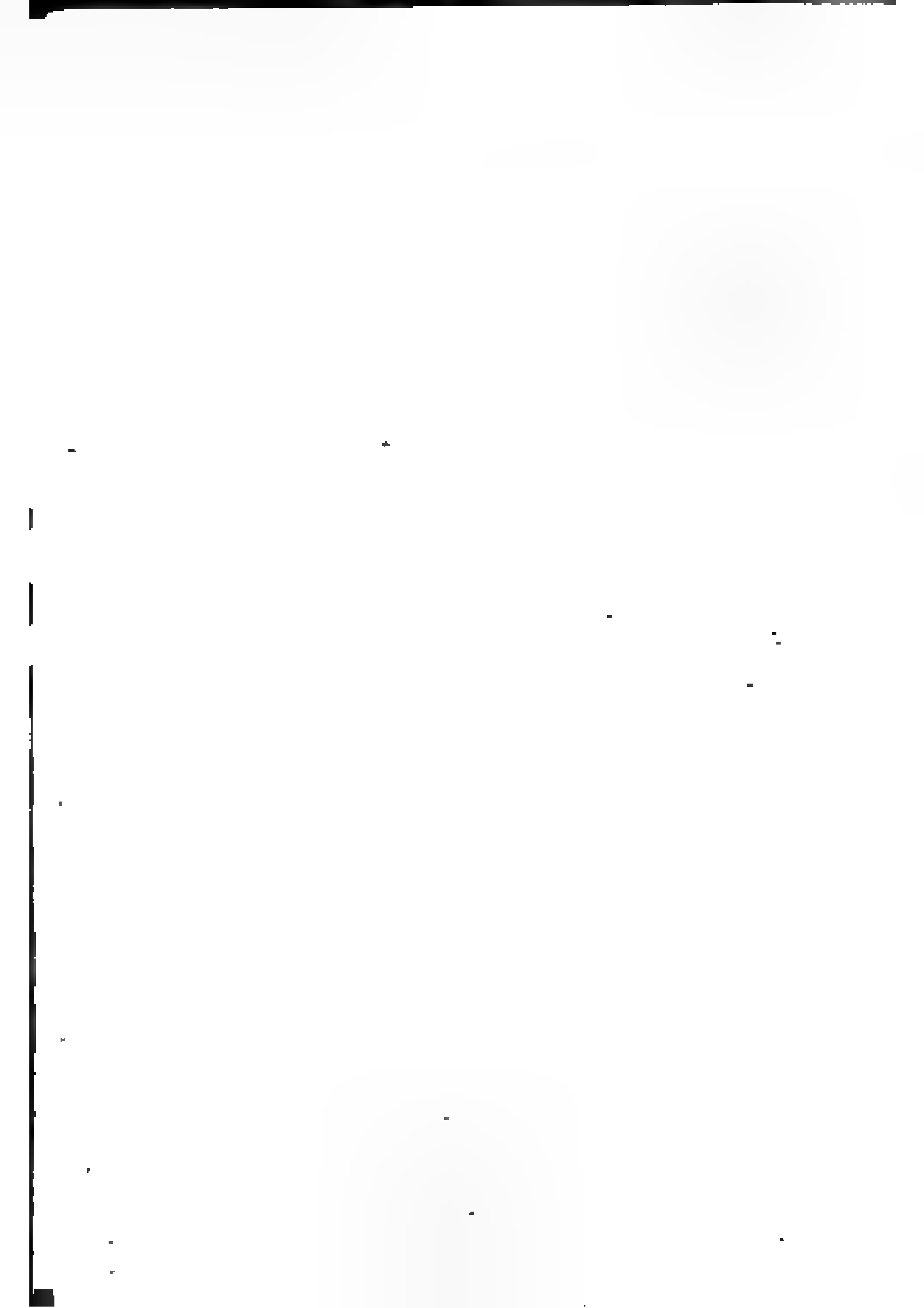
وإذن فقد بدأت حركة التحرير الجديدة ، وولدت كتلة العمل الوطني .



كتلة العمل الوطني

و

الحزب الوطني



لم تكن هذه المظاهرات الشعبية ولا الاحتجاجات التى أمطرها العالم الإسلامى على فرنسا من أثر على تبديل السياسة أو محاولة العدول عنها ، بل زادت السلطات الفرنسية فى التمسك بضرورة المحو لكل ما من شأنه أن يبعث الروح القومية في نفوس المغاربة ، ولذلك انتظم الوطنيون فى دائرة كتلة تعمل لتنسيق الحركة الوطنية وتوجيهها . وقد فكرت الكتلة فى أن أول عمل يجب أن تقوم به هو تنوير الرأى العام فى فرنسا والخارج من جهة ، وتنبيه الشعب وإعداده لتحمل أطوار المقاومة من جهة أخرى . وبذلك أخذت البلاد تشهد مظاهر وألواناً من الاحتجاجات لم تعهدها من قبل ، فمن نشرات تعلق بالجدران ، وتوزع بالآلاف فى كل الأوساط ، إلى أغان تنتشر بين الناس ويتغنى بها الجمهور ، فنشر أبحاث قيمة عن البربر وأثرهم فى الإسلام ، وعن الشخصيات الكبيرة التى نبغت من بينهم ، وما لهم من المآثر والأمجاد ، وإلى جانب كل ذلك فقد وقعت دعوة عظيمة لمقاطعة سائر البضائع الفرنسية ، والاستعاضة عنها بالبضائع المغربية والعربية أو الأجنبية إذا لم يوجد غيرها ، ولقد نجحت هذه الدعوة نجاحاً كبيراً ، فكنت لا ترى إلا الملابس المنسوجة فى المعامل المغربية والأقمشة الشعبية القديمة التى مضى عهدها ولم يكن يبالى بها أحد أصبحت تحظى بمحل التقدير والإعجاب من الجميع ، وأمسك الكثيرون عن شرب الشاى وأكل السكر لأنه فرنسى ، وسرت فى الأجواء الشعبية صوفية تمحت بكثير من الشهوات ، وحتى من الحاجات المادية فى سبيل المثل القومى العظيم ، وشاركت النساء فى هذه التضحية بإيثارهن المنسوج الوطنى برغم ما فيه من تقشف على فساتين الموضة وألوانها .

وحاولت الإدارة أن تقاوم كل ذلك بالضغط أحياناً والدعاية أخرى ،

ولكنها لم تصل إلى إيقاف التيار الذى عم الأوساط كلها ، وشمل الجهات بأسرها

والذى أغضب الإدارة أكثر من كل هذا هو استفحال هذه الدعاية فى الأوساط البربرية ، وانبعاث الوعى القومى فى نفوس إخواننا من أبناء المغرب الذين أصبحوا يحسون ويألمون ويتحركون للدفاع عن دينهم وعن عقيدتهم ، وأصبح الرعاة يتغنون بالأناشيد الحربية التى تبكى حالة الوطن وما يكيده الأجنبى له من دسائس . ولعل من العظة والذكرى ، ومن التسجيل للحقيقة أن ننقل هنا هذا النشيد باللهجة البربرية ثم نعقبه بالترجمة العربية :

١ — يبقلاء يبن أوبنا حكمين	متا ثمياطنا إزرف إزلان الدين
٢ — تمـرم الراى ترليم العزنون .	تسكرام الدين ارتسكارم سوس ذول
٣ — يجاع الحال ثميا تا تصحا نكراخ	لسلام أما زيخ عربى أكان باس
٤ — الارزون أميذان إذاخ يظون	انسلهو ذى ككيباخ نقباط
٥ — أماعيا زيش أودم ذابتاع	ألا يتقاقا الحر أكر ديبخوات
٦ — أران إرومين سواوال أكايد	أداخ صـديل إريد إيهنا انغلا
٧ — إريد إذى كين ذا الدين أم ساو	هـنداو أمانتا يا سمى تاخ تونكين
٨ — أماعيا زيش امسيو رظن ايشكام	أسسيد العار أيكون يا من كالمرب
٩ — تيناشم أدا اللال أد ويا ذا الدين	أدات ثيزاريو يش أخنزير
١٠ — وتذمض الدالث نكيم أم اممنان	أى وريا يكرا أرون ثانشجان
١١ — والله العظيم نكيرمش ذا نكان	اليساموم غاس أزكوم نوت
١٢ — إيلاف جران إما زيش كالمغرب	إذاسن روخ أيس كان أيت ما كالدين

التزجمة العربية

١ — أيها القابضون على أزمة أمورنا الحاكمون فى قضايانا ما هذا الحكم الجارف المصادم للدين ؟

٢ — أترضون كل ما يحدث إلى أن رميتم عزكم ورفستم شرفكم ضدها مع دينكم كما ذهبت معها ثروتكم ؟

٣ — لا نعرف من قديم الزمن إلا أننا والعرب إخوان متحدون متصلون أليس إبلام الأمازيغ أبوه عربى ؟

٤ — يريد الأعادى أن يفرقونا ويذكروا نار العداوة بيننا لتتم سيادتهم علينا .

٥ — أيها الأمازيغ أن النوم من طبائع الإنسان ولكن الحر الذكى ينتبه ويبادر السارق للتلصص .

٦ — زعموا إن حكومتنا احتمت بفرنسا لنشر المدنية والإصلاح

٧ — وإذن فماذا يجعلون سداً بيننا وبين ديننا ويبثون فينا عداوته والحال أن الدين الإسلامى هو غايتنا من الحياة .

٨ — أيها البرابر إنكم خفرتم العهد ونقضتموه ، أليس عاراً عليكم أن تهانوا فى دينكم فى عقر داركم للغريب ؟ .

٩ — سهب مالكم بعد دينكم فتلاه [illegible] وصار الجميع بيد عدوكم .

١٠ — أذعنتم للذين يستعبدونكم كأنكم أرقاء وكأنكم خلقتم من مادة الجبن والحال أن أجدادكم من أشجع الناس .

١١ — والله العظيم لقد أضنانى السهر [illegible] أجيالكم وأضعفنى همكم .

١٢ — ما أعظم مصابكم أيها البرابر بالظهير [illegible] لكم إذ أنتم أنا نسبا وحيدا .

وبينما كانت هذه الأناشيد [illegible] بين شواهق الجبال كان المغرب كله يردد هذا النشيد الذى نظمته فى الموضوع :

صوت ينادى المغربى من [illegible]
يحدو الشباب المغربى الموت من [illegible] الوطن

***

لبيك يا صوت الجدود إنا لشعبنا جنود
كل يرى حفظ العهود فى الذب عن حوض الوطن

***

لا نرتضى بالتفرقـــة ولو علونا المشـــنقة
ولو غدت ممزقـــة أشلاؤنا مدى الوطن

***

وليغضب الخصم العنيد وليرهب الصوت الشديد
لسنا نخاف أو نحيد إنا خلقنا للوطن

***

وفى سنة ١٩٣٢ قررت الكتلة تأسيس مجلة (مغرب) باللغة الفرنسية بباريس حيث كلفت بهذه المهمة صديقنا الأستاذ أحمد بلافريج الأمين العام لحزب الاستقلال الآن ، وقد عرف الأخ كيف ينظم المجلة ويجمع من حولها لجنة رعاية من أحرار فرنسا اليساريين ، وقد تولى رئاسة تحريرها الأستاذ روبير جان لونكى .

قامت هذه المجلة بنشر المقالات التى كان يكتبها الوطنيون المغاربة وغيرهم من الكتاب الفرنسيين موضحة مجارى الحركة الوطنية والآمال التى تعلقها على الديموقراطية الفرنسية ، ومكافحة بجرأة وإقدام السياسة المتبعة فى البلاد ، ومزودة قراءها بين الآونة والأخرى بالإحصاءات المدققة عن مظاهر الجور العنصرى الذى يسود سير الحياة فى مراكش ، وكانت تعقد فى كل مناسبة اجتماعاً لبعض النواب والصحافيين الفرنسيين الذين سرعان ما أطلقوا على أنفسهم (أصدقاء المغرب) ، وانضم إليهم بعض الأحرار الأسبانيين لتأييد كتلة الشمال فى مطالبها ضد الاستعمار الأسبانى .

وقد كان لصدور المجلة رد فعل معنوى فى نفس الإقامة العامة التى حاولت منعها من الدخول للمغرب ، ولكن أصدقاءها كانوا يتوسطون لدى الخارجية الفرنسية فى رفع المنع .

ثم قررت الكتلة بعد ذلك أن تصدر بفاس جريدة (عمل الشعب) باللغة الفرنسية أيضاً ؛ لأن الصحافة العربية لم يأذن بإصدارها حتى ذلك الحين ولاة

الحماية المستبدون ، فسارت الجريدة فى نفس الخطة التى تعمل لها المجلة من توضيح رغبات الأمة ودفاع عن مصالحها . وأم الحملات التى قامت بها (عمل الشعب) هى المقالات المتممة التى كان يسجل فيها الحاج عمر عبد الجليل فظائع الاستعمار الفلاحى ، ويصور بها بؤس الفلاح وما آل إليه من استعباد فظيع ، وقد كان لهذه المقالات أثرها فى التخفيف من نزع الملكية لمصلحة الاستعمار ، وموالاة القروض الاستعمارية ، الأمر الذى هيج المعمرين ، فتظاهروا بالرباط بعد أن حلقوا رؤوسهم ، ولكن تظاهرهم لم يجعلهم ينجحون فى رد تيار المقاومة لمكايدهم الاستعمارية .

وفى الوقت نفسه اتفقنا مع إخواننا بشمال البلاد على إصدار صحف باللغة العربية ؛ فأخرج الأستاذ داود مجلة (السلام) [illegible] جامعة مليئة بالروح الوثابة والوعي الصحيح ، وقررت كتلة [illegible] أن [illegible] (الحياة) لتكون لسانها الناطق باللغة العربية . [illegible]

وطبعى أن الجرائد كانت تتناول المسائل المغربية التى تهم مناطق البلاد كلها وتقرأ فى الشمال والجنوب على السواء ، وتخضع لتوجيهات رجال الكتلة فى المنطقتين

وإلى جانب هذه الحملات الصحافية قررت الكتلة أن أقوم بإلقاء دروس شعبية عامة بجامعة القرويين ، فافتتحتها بالدرس القومى الدائر على استنتاج معانى السورة النبوية والتاريخ الأول الاسلام ، والمقارنة بين حالة المسلمين فى العهد الماضى وحالتهم اليوم ، وأسباب تقدم الأولين وانحطاط الأخيرين .

وكانت هذه الدروس تضم إلى جانب طلبة الجامعة والمدارس الثانوية والنخبة المثقفة فى البلاد آلاف المثارة من الرجال والنساء الذين كانوا يجدون فيها من الأسلوب الجديد الذى يحاول أن يخرج بهم إلى التفكير فى حالهم ومصيرهم — حاجة طالما فقدوها فى الدروس الوعظية المعتادة .

ومن الاعتراف بالحقيقة ودون الرغبة فى أى افتخار يجب أن أقول إنه كان لهذه المحاضرات الدائمة أثرها الفعال فى نشر المبادئ الصحيحة والأفكار النيرة

وتأييد الحركة الوطنية فى الأوساط الشعبية ، كما كان لها فضل تكوين ثلة من الشباب المثقف وتوجيهه الوجهة الصحيحة فى القومية والسلفية وملئه بالروح القومية . أما الإدارة فقد رأت فى هذه الدروس مظاهرات سياسية يومية لا يمكن أن يسمح ببقائها ، وحاولت منعها مراراً ، ولكنها كانت تجد صعوبة من وجهة شكلها الديني ، فلا تتجرأ على منعها مباشرة ، فأخذت تحاول اتخاذ التدابير لمنعها باسم جلالة الملك بصفته الرئيس الديني المغرب ، واستعملت لذلك بعض أذنابها من أدعياء المشيخة الذين كتبوا عدة عرائض يتهمونني فيها بالنيل من الصالحين أو للناس ببعض العقائد الصوفية أو ما أشبه ذلك من الأساليب المصطنعة ، ولكن وقوف الأستاذ الشيخ محمد بن العربي العلوى موقف الدفاع الصادق عنى بالمجلس الأعلى لجامعة القرويين كان يحبط هذه المساعى التى تكررت أربعاً وعشرين مرة ، ولم يقبل جلالة الملك أن يصدر أى منع لى من إلقاء هذه الدروس برغم مجهودات الإقامة العامة المتعددة ومجهودات إدارة الشؤون السياسية .

وفى هذه الأثناء حدثت عدة مظاهر لنجاح دعوتنا ؛ من جملتها إصدار الملك الأمر بتوقيف كل مظاهرات طرق (العيساوية) و (الحمدوشية) وغيرها . فتجلت حيوية الأمة ورغبتها فى البعث والتطور فى الأفراح التى أقامتها سروراً بهذا الأمر الشريف الذى طالما ترجاه المصلحون ، وعمل فى سبيله العاملون .

وامتدت مظاهر المقاطعة لبضائع الأجنبية إلى دعوة شاملة لمنع التدخين لأن شركة الدخان الفرنسية طردت مئات من العمال المتأثرة لأفكارهم القومية وقد نجحت هذه المقاطعة إلى حد أن أحست الشركة بمفعولها ، فاضطرت إلى إرجاع العملة المطرودين جميعاً ، ومع ذلك فلم يقف سير المقاطعة ، كما لم يوقفها اعتقال الإدارة الفرنسية لمائة شاب من الذين كانوا يتجولون لنشر هذه الدعوة وتبيين الغاية منها للناس .

وفى أواخر شهر أغسطس سنة ١٩٣٣ سافرت لطنجه ثم لتطوان ، فأقمت فى

الكتلة الوطنية بشمال المغرب حفلة تكريم خطب فيها صديقنا الأستاذ عبد الخالق الطريس وصديقنا الحاج محمد بنونة وغيرهما من رجال الوطنية ، ثم ارتجلت كلمة شرحت فيها الغاية من حركتنا وأنها تحرير البلاد والوصول بها للاستقلال عن طريق التقدم ، وبينت لهم أن المرحلة الأولى التي نسير فيها منذ الساعة من جهة الإصلاح الداخلي للشعب هي الاهتمام بتأسيس أمور ثلاثة وتحقيقها ، وهي المدرسة والمعمل والصحيفة .

لم يعجب الولاة الأسبانيون أن أتساولهم بالنقد في خطابي ، كما تناولت الفرنسيين ، ولم يسرهم أن أقف في تطوان لأعلن وحدة الغاية التي يعمل لها وطنيو الشمال ووطنيو الجنوب متآخين متضامنين ، ولذلك فقد أصحبوني ثلاثة من رجال البوليس السري الأسبانيين الذين كانوا ملازمين لي ملازمة الظل ، وبعد ثلاثة أيام من الحفلة سافرت صحبة الأخ داود لزيارة قصيرة لمدينة سبتة على أمل العودة لتطوان ومنها لطنجه حيث أرجع لاستئناف دروسي في القرويين ، ولكني لما حاولت الرجوع في اليوم نفسه وجدت أمراً لدى رجال الجمرك الذين أبلغوني أن الإقامة العامة الأسبانية منعتني من الدخول لمنطقة حمايتها .

وهكذا عدنا لسبتة ، ثم سافرنا إلى الجزيرة الخضراء ، ومنها في الباخرة إلى طنجة ، وما وصلت إلى هذه المدينة حتى رأيت أحد أصدقائنا الفاسيين يقترب مني ويبلغني رسالة كلفه بحملها من فاس زملائي الوطنيون .

قرأت الرسالة وإذا بها نبأ يقول إن الكتلة استطاعت أن تتصل بنص برقية وردت من باريس تأذن في إلقاء القبض علي ، ووضعي تحت المراقبة بجهة تختارها الإقامة العامة ، وأن الكتلة اجتمعت ورأت أن اعتقالي سيؤدي لا محالة إلى مظاهرات واصطدامات عديمة لا ترى من المصلحة وقوعها في الوقت الحاضر ، ولذلك تطلب مني السفر إلى باريس ريثما يتغير الموقف ، وفي صباح الغد غادرت طنجة إلى جبل طارق ، ومنها إلى أسبانيا حيث التحق بي في مدريد صديقنا المرحوم الحاج عبد السلام بنونة وأخوه الحاج محمد ، وكونا هناك وفداً قام بعدة

اتصالات في الأوساط الأسبانية ، وعقد عدة اجتماعات مع نخبة من المفكرين الأسبانيين في (نادي الأتينيو) بمدريد لشرح الحالة العامة في المغرب ، وتبيين أغلاط السياسة الأسبانية ، ثم رفعت مذكرة المكتب المغربي في رئاسة الوزارة الأسبانية أحتج فيها على موقف أسبانيا في قضيتي ، وعلى التطرف الذي أظهره مقيمها العام السنيور موليس الذي رد لإخواننا بتطوان برقية احتجاج موجهة إليه ، وقد قررت الحكومة الأسبانية بعد ذلك إعفاء موليس والسماح لي بدخول المنطقة .

أقمت في باريس سبعة أشهر كانت كلها نشاطاً في العمل متعاوناً مع أخينا بلافريج وأصدقائه في لجنة المجلة ، ومع جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين التي كان يترأسها الأستاذ محمد الفاسي ، وقد أقمت عدة مؤتمرات ومهرجانات كان صدى احتجاجها يتردد في الصحافة كلها ، وكان لهذه الحركة أثرها في تغيير المقيم العام الفرنسي السيو لوسيان سان وتعيين المسيو بونسو مكانه ، والإذن لي بالعودة للمغرب واستئناف دروسي بالقرويين ، كما كان لها أثرها في توحيد الحركة بين الدستوريين التونسيين ونجم الشمال الأفريقي الجزائري وكتلة العمل الوطني المراكشية

العودة للبلاد :

بعد سبعة أشهر من إقامتي بباريس أبلغتني الإقامة العامة بواسطة مكتبها بالعاصمة الفرنسية وبحضور السيد قدور ابن غبريط أنها لم تعد ترى مانعاً من رجوعي للبلاد واستئناف دروسي في القرويين ، وفعلا سافرت بعد ثلاثة أيام إلى مدريد حيث عاودت الاتصال بالشخصيات المهمة ، وخاصة ببعض أصدقائنا الديموقراطيين الذين كانوا قد كونوا مع الأستاذ محمد الفاسي مدير القرويين اليوم والأستاذ المكي الناصري البيت العربي بالعاصمة الأسبانية ، وأخذوا يعملون على نشر الدعوة لإيجاد سياسة تقارب أسباني عربي ، وقد أبلغني السنيور ريكو إيبو الذي كنت رفعت له مذكرتي عن السياسة الأسبانية في المغرب

أثناء مروري الأول في مدريد بصفته مدير المكتب العربي في رئاسة الوزارة : بأنه قد عين مقيما عاما في المنطقة الخليفية ، وأنه سيتخذ سياسة أوسع أفقا من سياسة السنيور موليس ، وما علم الإخوان بتطوان نبأ قبول أسبانيا لتعيين موليس حتى انتدبت (كتلة العمل الوطني) في الشمال وفدا يتكون من الأخوين الحاج عبد السلام بنونة وعبد الخالق الطريس للسفر لمدريد والاتصال بالمقيم الجديد والدوائر الرسمية رغبة في إقناعها بضرورة اتخاذ سياسة رشيدة لمصلحة الطرفين .

أما أنا فقد رجعت إلى طنجة في يناير سنة ١٩٣٤ ووجدت بها مدير الشئون الأهلية بالمنطقة السلطانية الكولونيل بينازي الذي أعلمني أنه ورد للمحادثة معي باسم جلالة السلطان واسم المقيم العام في بعض المسائل التي من شأنها أن تقرب وجهة النظر بين الحماية والوطنيين .

وقد استمرت هذه المحادثات ثلاثة أيام اجتمعنا فيها ست ساعات في اليوم بحضور مراقب الولاة المخزنيين بمنطقة طنجة الكولونيل تروشي ، وتداولت محادثاتنا جميع الموضوعات التي تشغل الذهن الوطني ، وكيفية مواجهة الحالة القائمة وضروب الإصلاح التي نؤملها ، وكان يرجع في النهاية إلى ضرورة استشارة الرباط ليرى رأيه النهائي في الموضوع ، ومن حق التاريخ أن أسجل أن المسيو بينازي عرض علي يومئذ تولي وزارة العدل في الحكومة الشريفة ، فاعتذرت بأنه لا يمكنني أن أقبل أية وظيفة ما دام الموظفون المغاربة لا يمثلون إلا أداة تنفيذية ليس لها من الأمر شيء ، والحق أن سياسة مسيو بونصو (المقيم العام الفرنسي إذ ذاك) كانت ترمي إلى تقدير نسبي لرجال العمل الوطني وكان يود تعاونهم مع الإدارة الفرنسية ، ولذلك عرض بعد وظيفة وكيل مدير عام للشؤون الفلاحية على صديقنا الحاج عمر عبد الجليل الذي اعتذر هو الآخر بمثل ما اعتذرت به .

وبعد انتهاء هذه المحادثات الأفلاطونية التي لم تكن ترمي إلى أكثر من المراسة والاستخبار دخلت البلاد حيث وجدت الحركة آخذة في التقدم والازدهار

وبعد بضعة أيام دعيت من القصر الملكى حيث حظيت بمقابلة جلالة السلطان مقابلة خاصة استغرقت ساعة كاملة ، وكانت هذه أول المرات التى يحظى فيها زعيم وطنى بمقابلة جلالته ، وقد أراد جلالته أن يعبر بذلك عن تكذيبه لما كان يروجه الفرنسيون من ثورة الوطنيين عليه ، ومن عدم رضاء جلالته عن الحركة التحريرية القائمة ، وقد لمست فى شخصية سيدى محمد ابن يوسف الملك العظيم الذى ظهرت آثار عظمته بعد فى هذا الكفاح المستميت الذى لم يزل حفظه الله يواليه لمصلحة الأمة واستقلال البلاد برباطة جأش وثبات قلب واطمئنان نفس ونبل روح ، ولما شرحت لجلالته الغاية من حركتنا صرح لى بأنه راض كل الرضى عن كل ما من شأنه أن يساعد على تقدم البلاد وازدهارها ، وقال لى : « إن ما ضاع من حقوقنا ناشئ عن عدم معرفة من مضى من المسئولين بالأساليب التى يجب أن تتبع ، ومنذ الآن لن يضيع للبلاد حق ، بل سأعمل على استرجاع كل ما ضاع » .

وكان المسيو طارديو قد شكل الحكومة الفرنسية ، وجعل فى جملة وزاراتها وزارة سماها (بفرنسا التى من وراء البحر) ، فأعلمنى جلالته أنه بعث يحتج إزاء الخارجية الفرنسية على هذه الوزارة وقد ألغيت هذه الوزارة بفضل الاحتجاج الملكى .

تأسيس عهد العرش المغربى

أومأت آنفا إلى أن الفرنسيين أخذوا يدسون بين الوطنيين وبين جلالة الملك ، ولما سافرت إلى فرنسا فرارا من اعتقالهم حاولوا أن يقنعوا القصر بأنى سافرت مبعوثا من الكتلة الوطنية للتفاوض على إرجاع المولى عبد الحفيظ لعرش مراكش ومع أن جلالة الملك أعقل من أن يصدق أمثال هذه الترهات فإن الكتلة الوطنية لم تقف موقف المتفرج من عمل الفرنسيين ، وقد أرادت أن تظهر عمليا عواطف الوطنيين الحقيقية نحو مليكهم المعظم من جهة ، وتفضح الفرنسيين وتكشف عن نفاقهم من جهة أخرى ، فاهتدت إلى فكرة جديدة هى تأسيس عيد العرش المغربى يوم ١٨ نوفبر الذى هو يوم جلوس جلالة سيدى محمد ، وقد حل ذلك اليوم وبدأت البلاد تحتفل ، ولكن الإقامة وقفت موقف المذهل الذى يريد منع الاحتفال ولكنه لا يستطيع التجرؤ فى التنفيذ ، وفعلا لم تستطع الوطنية المغربية أن تجعل من الاحتفال الأول عيدا رسميا ، ولكنه على كل حال كان يوما تمهيديا للعيد الرسمى الذى أسس فى السنة الموالية أى سنة ١٩٣٤ ، وهكذا انكشف للجميع أن الكتلة الوطنية لا تمثل إلا الوفاء والإخلاص الذين يحملها الشعب المغربى نحو عرشه المجيد وملكه المعظم ، وأن المستعمرين وحدهم هم الذين يأبون على الشعب أن يتطور أو يقوم بأى مظهر يمثل العزة والكرامة ولو كان هذا المظاهر احتفالا بملك البلاد ، وفى يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٤ كان موعد زيارة الملك السنوية لمدينة فاس ، فانتهزت الوطنية المغربية هذه الفرصة لتظهر بجلالته ولاءها فى عاصمة ملكه الروحية ، فنظمت الاستقبالات الشائقة التى لم يسبق لها مثيل فى شكلها الحديث ، ونصبت أقواس النصر فى سائر الجهات ، وعلقت الرايات المغربية فى طول المدينة وعرضها ، وتغنى الجمهور بنشيد جديد للملك

(من نظمي) يعبر عن آمال الأمة القومية فى جلالته ، وأصدرت جريدة (عمل الشعب) عدداً خاصاً حلى بصورة الملك وصورة ولي العهد الذى أعطيناه لقب (أمير الأطلس) ، وأظهر الجمهور ساعة وصول جلالته من الحماس والتأثر ما أطلق الألسنة بالهتافات الوطنية والأدعية الصادقة بحرية المغرب واستقلاله .

ومن الغد كان موعد زيارة جلالته للقرويين وبعض الأضرحة المحترمة وفقاً لتقاليد البلاد ، وجرت العادة أن تكون هذه الزيارة فى شكل مدنى ؛ أى أن لا يصحب جلالته فيها غير الوزراء والكتاب وبعض الحجاب والحشم ، أما الحرس الشريف والجند والمظاهر العسكرية فلا يبدو لها أثر احتراما للاولياء والأبطال الذين يزورهم الملك ، وطبعى أن الاتصال بين الشعب وبين سلطانه يكون أسهل فى مثل هذه الحال ، ولذلك فإن الجمهور الفاسى انتهز فرصة نزول الملك على هذه الصورة فكون من حوله مظاهرات عظيمة كلها هتافات بحياته ، وإشعار جلالته بآمال الأمة فى أن تنال فى عهده ما تصبو إليه من استرجاع حقوقها المغتصبة وحريتها المسلوبة ، وقد كانت هذه المظاهرات عظيمة حقاً وقومية صدقاً ، وانبسط لها مولانا الملك ، وأظهر من التواضع والديمقراطية ما اهتزت له أفئدة شعبه وزاده حباً فيه واغتباطاً به .

ولكن أصدقاءنا الفرنسيين لم يروا فى هذا التظاهر العادى إلا اعتداء على حقوق فرنسا ومساسا بكرامتها ، وعز عليهم أن يروا للمرة الثالثة جلالة الملك محفوفاً بشعبه ، والكل يطالب معدا بالحرية ويدعو للاستقلال ، وأراد الجنرال ماركي حاكم الناحية الفاسية أن يمنع جلالته من أداء صلاة الجمعة يوم ١٠ مايو بمسجد القرويين وفقا للبرنامج المقرر ، فادعى أن المتظاهرين بعدما رجعوا من حول الملك مروا بدار الجنرال وهتفوا هتافات بسقوط فرنسا ، وأن شابا عمد إلى يهودى رفع العلم الفرنسى بدكانه فشتمه ورمى بالعلم فى الأرض ، وفى مساء اليوم التاسع قدم مسيو هيلو نائب المقيم العام (لأن المسيو بونصو كان بباريس) لفاس ، وانعقد تحت رئاسته مؤتمر حضره الولاة العسكريون والمدنيون وقرروا أن يبلغوا جلالة

السلطان استياءهم مما جرى ، وأن يطلبوا منه اعتقال زعماء (كتلة العمل الوطني) والعدول عن النزول لأداء الجمعة في القرويين والاكتفاء بالصلاة في مسجد القصر أو السماح للادارة بأن تضع على طريق جلالته صفين قويين من جنود الحماية .

وفعلا توجه مسيو هيلوصحبة الجنرال حاكم الناحية للقصر العامر ، وبلغا جلالة الملك مطالب فرنسا من جلالته بمناسبة زيارته لفاس ؛ وقد رفض جلالته فوراً المصادقة على اعتقال رجال الكتلة وواعدهما بالنظر في مسألة الصلاة بالقرويين .

وقد أمر جلالته بعد خروج ممثل فرنسا بعقد اجتماع مجلس الوزراء ، وعرض على وزرائه الموضوع ، وكان جلالته شديد التأثر ، ويريد المصادمة التامة مع الفرنسيين نهائياً ، ولكن المجتمعين اتفقوا على أن يخرج جلالته في صباح يوم الجمعة باكراً من فاس احتجاجاً على تصرف الحماية دون أن يتم برنامج الزيارة الملكية ؛ لأنه لا يمكن لجلالته أن يعدل عن أداء الصلاة في القرويين ، وإذا سمح للجيوش بحراسته ربما انتهزت الفرصة للتنكيل بالأهالي على عادة الجنود الفرنسيين ، وإذا امتنع عن قبول الحراسة ربما أوعزت الإدارة الفرنسية لبعض أذنابها بارتكاب جريمة ضداً على جلالته أو ارتكاب شيء أعظم من المشكلة الأولى .

وفعلا رجع جلالته إلى الرباط ، وقد بعثت (كتلة العمل الوطني) لجلالته برقية تعلن فيها تضامنها مع جلالته ، وتعلقها بعرشه الكريم ، كما أصدرت عدداً خاصاً من (عمل الشعب) تشرح فيه الحقيقة عن (يوم ١٠ مايو) .

وفي يوم ١٤ مايو بعث جلالته استدعاء لرجال الكتلة الموقعين على برقية التضامن يدعوهم فيها للقدوم للعاصمة بقصد المفوضة معهم في بعض المسائل المهمة ، وقد توجهنا فعلا حيث انعقد بيننا وبين مجلس الوزراء اجتماع برئاسة الصدر الأعظم حضره رئيس الديوان الملكي الذي بلغنا باسم جلالته أنه لم يخرج غاضباً على مدينة فاس وفق ما أشاعه المغرضون ، بل خرج بالعكس مغتبطاً مسروراً ،

وقد قرر هذا الخروج شفقة على رعيته من أن تمتد إليها يد المستعمر بسوء ، ثم وقع استعراض عام للمسائل المغربية ، وأظهر الوزراء كلهم رغبتهم في تحقيق أماني البلاد ، وصرحوا لنا بأن الجميع يجب أن يتعاونوا على استرجاع السيادة المغربية المأسورة .

وإزاء هـذا الموقف الملكي لم تجد السلطة الفرنسية شيئاً للانتقام به من (كتلة العمل الوطني) إلا توقيف جريدتها (عمـل الشعب) ، ومنع مجلتها (المغرب) التي تصدر بباريس من الدخول لمراكش ، ومنع مجلة (السلام) وجريدة (الحياة) اللتين تصدرهما كتلة الشمال من الرواج في المنطقة السلطانية أيضاً .

وإذن فقـد جردت الحركة الوطنية من جميع العدد التي كانت تستعملها للدعاية لمبادئها ، ولـكن للحركة أساليب أخرى ووسائل متعددة ، ومن أهمها الدروس الليلية التي لم تنقطع أثناء غيبتي بباريس ؛ إذ كان يقوم بها صديقنا الحاج حسن أبوعياد ، وصديقنا عبد العزيز ابن إدريس حتى منعا ؛ وقد استأنفتها بعد عودتي ، فكان الإقبال عليها أكثر وأعظم ، ولـكن ضغط السلطة كان أشـــد وأعظم عليها ، وقد بلغ الأمر بإدارة الشئون الأهلية إلى ألا تـكتفي بجواسيسها ، بل أخذت تـكلف عدول المحاكم الشرعية بالحضور رسمياً وبطريق المناوبة عدلين في كل أسبوع يستمعان لدروسي ويسجلان ملخصاً لها وعيانه ثم يصادق القاضي على شهادتهما طبقاً للمسطرة القضائية ، وتنفيذاً لنوع من الرقابة كان يستعمله نابليون على بعض الجامعيين ، وكانت الإدارة تناقش العدلين في شهادتهما ؛ الأمر الذي استوجب مني احتجاجات متوالية انتهت بطلب السلطة الفرنسية من الحكومة الشريفة منع دروسي ، ولـكن جلالة الملك أصر على عدم المصادقة على المنع، فانتظرت إدارة الشئون الأهلية حتى واتتها فرصة حوادث ٦ فبراير سنة ١٩٣٤ التي جرت فيها المصادمات بين حزب الصليب النارى وأحزاب اليسار في فرنسا ، وأصدرت في جوها أمراً تليفونياً عسكرياً للشيخ

القرويين على من التدريس .

وموازاة للحملات الصحفية والدعاية الوطنية قامت الكتلة بتوجيه عدة مذكرات واستكتاب عرائض ورفع تقارير فى مختلف النواحى التى تتناولها الحماية طبقاً لسياستها ، ومن أهم ما قامت به معارضتها لمطالب الموظفين الفرنسيين ، وانتهازها فرصة إضرابهم للمطالبة بإحلال المغاربة الأكفاء محل الأجانب فى الوظائف المغربية ، وتحميل الميزانية الفرنسية النفقات الراجعة لما يسمونه بلوازم النفوذ الفرنسى ، وعدم أداء الميزانية المغربية للتعويض الذى تدفعه الدولة لجيش الاحتلال ، وإسقاط الثلث الاستعمارى ، وبصفة عامة الانتقاد المر لسياسة الحماية المالية والاقتصادية المبنية على الاستغلال والميز العنصرى .

برنامج الاصلاحات المغربية

وإذن فقد اتجهت الحركة الوطنية في هذه المرحلة إلى انتقاد الحماية والتشنيع على سياستها في جميع مظاهرها ، وإلى العمل لإصلاح شئون البلاد وتحسين حالة أبنائها ، وطبيعي أن يؤدي ذلك إلى مقارنة العمل الفرنسي بالمغرب بالوعود التي أعطتها فرنسا والتي ذيلتها بإمضاء الشرف والكرامة ؛ فالحماية التي لم يقبلها المغرب إلا مجبوراً تزعم أنها لم تفرض إلا لمساعدة المغرب على التقدم والارتقاء مع الاحتفاظ له بمقوماته وسيادته ، والاحترام الكامل لدينه وتقاليده ، ولقد قال ليوطي في تحديد الحماية سنة ١٩٢٠ : « فكرة الحماية تعني أن البلاد محتفظة بمؤسساتها تحكم نفسها وتدبر شئونها بنفسها تحت مجرد رقابة أوربية ، والذي يمثله ويكيفه هذه الفكرة هو المراقبة المعارضة تماماً للحكم المباشر » .

ولكن العمل الذي سارت فيه الحماية هو الحكم المباشر الذي يتنافى تماماً مع مجرد الرقابة المفروضة ، ولذلك فقد كان المهم لأكبر الوطنية المغربية هو تنبيه الفرنسيين أنفسهم لضرورة العدول عن هذا الأسلوب الذي يتنافى حتى مع الحماية نفسها ، ولكن الانتقادات وتبيين مواطن الضعف في نظام الحماية ظهر للكثيرين من الفرنسيين كعمل سلبي يدل على استياء من النظام القائم ، ولكنه لا يفسر الرغبات الحقيقية التي يراد تعويضه بها ، ولذلك أخذت الصحافة الفرنسية تتهم الوطنيين المغاربة بالتهييج من أجل أشياء لا يستطيعون هم أنفسهم تحديدها ، فقررت كتلة العمل الوطني أن تضع حداً لتقولات الفرنسيين ، وتتحدى السلطة بتقديم برنامج إصلاح تعتبره كمرحلة أولى قبل الاستقلال ، وهكذا وضعنا برنامج الاصلاحات المغربية أو (مطالب الشعب المغربي) وقد رفعه في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٤ وفد الكتلة المركب من الأساتذة محمد غازي وأحمد الشرقاوي

وعبد العزيز ابن ادريس وأبو بكر القادري إلى جلالة الملك بقصره في الدار البيضاء . وقدمه علال الفاسي ومحمد اليزيدي ومحمد الديوري للاقامة العامة بالرباط ، وفي الوقت نفسه قدمه وفد الكتلة بباريس المتركب من الأستاذين عمر عبد الجليل ومحمد الوزاني للخارجية الفرنسية .

وقد استطاع وفد الكتلة بباريس أن يؤسس لجنة رعاية من أصدقاء مجلة (المغرب) وغيرهم من رجال اليسار الذين أظهروا عطفهم على برنامجنا وتقديرهم للروح التحريرية والتقدمية التي يحتوي عليها .

ويشتمل برنامج الاصلاحات المغربية على ١٥ فصلا هي :

١ — الاصلاحات السياسية .

٢ — الحريات الشخصية والعامة .

٣ — الجنسية المغربية والحالة المدنية .

٤ — الاصلاحات العدلية .

٥ — الاصلاحات الاجتماعية .

٦ — الأوقاف الاسلامية .

٧ — الصحة العامة والإسعاف الاجتماعي .

٨ — شؤون العمل .

٩ — الاصلاحات الاقتصادية والمالية .

١٠ — الاستعمار والفلاحة المغربية .

١١ — النظام العقاري .

١٢ — الضرائب والاداءات .

١٣ — الإصلاحات المتفرقة .

١٤ — العربية كلغة رسمية للبلاد .

١٥ — العلم المغربي والأعياد الرسمية والتشريفات .

وبكل فصل من هذه الفصول بنود عديدة تتضمن ما يلزم تنفيذه لإصلاح

الجهاز المسير للدولة وللأمة .

أما الخطوط الرئيسية للبرنامج فهي :

١ — تطبيق معاهدة الحماية وإلغاء كل مظاهر الحكم المباشر .

٢ — توحيد القوانين الإدارى والقضائى لجميع البلاد المغربية .

٣ — تقديم المغاربة فى جميع فروع الإدارة المغربية .

٤ — الفصل بين السلطات التى يقوم بها القواد والباشوات .

٥ — إحداث بلديات ، ومجالس إقليمية ، وغرف تجارية ومجلس وطنى يحتوى على نواب مسلمين وإسرائيليين .

وتقوم هذه الخطوط على اعتبار أن الحماية لا تعنى منع المغرب من حكم نفسه بنفسه ، ولذلك فقد خصصت الكتلة مقدمة برنامجها لتوضيح هذه النظرية من الوجهتين القانونية والدبلوماسية ، وقد كان فى جملة ما استندت به الحكم الذى أصدرته محكمة النقض والإبرام العليا بفرنسا بتاريخ ١٩٢٤/٤/١٣ والذى يقول :

«إن المعاهدة التى وضعت بين فرنسا والمغرب الأقصى من أجل نظام الحماية الفرنسية بالمملكة الشريفة ليس من مفعولها أن تضيع للمغرب استقلاله الذاتى» .

وتسود مطالب الشعب المغربى الصبغة الديمقراطية القائمة على احترام الحريات الشخصية والعامة والاهتمام بالتطوير الاجتماعى للأسرة والجماعة المغربية .

وأما من الوجهة الدستورية ، فالمجلس الوطنى لم يكن فى نظر الكتلة إلا مرحلة أولى لوضع دستور حقيقى للبلاد ، ولذلك فقد أعطى لهذا المجلس حق الاقتراح ووضع جدول الأعمال وحق الرقابة والتدخل فى كل المشروعات الحكومية ، ولكن البرنامج أبقى الكلمة العليا فى المجلس لجلالة الملك ، كما أبقى الوزراء مسؤولين أمام جلالته طبقاً للتقاليد ، وهو بهذا المعنى شبيه بالدستور الذى وضعته الجمعية الوطنية فى الحرب الريفية ، ولكنه لا يعبر عن كل ما نصبو إليه من حكم دستورى كامل ، والسر فى ذلك أن الكتلة الوطنية كانت ترى من الضرورى أن تسير فى تطبيق الديمقراطية أو المطالبة بها على أساس تدريجى

حتى يمكن استخلاص الشعب لحقوقه بطريق التطور والتجاوب العميق بين شعور الملك وشعور الشعب مع الأخذ بتربية الأمة تربية ديمقراطية عن طريق المجالس البلدية والإقليمية .

ومن جهة أخرى فإن الروح التي كانت تملك سياستنا في هذه المرحلة ، هي القضاء على الحكم المباشر ، وذلك باسترجاع كل مظاهر السلطة ليد جلالة الملك ورجال حكومته معتقدين أن مسألة الدستور أمر هين علينا متى أصبحت المسألة بيننا وبين مليكنا ، ولم تكن هناك حواجز أجنبية في الموضوع .

وقد بينت الكتلة في المقدمة : أن هذا البرنامج لم يكن إلا تعبيراً عما سبق للشعب أن طالب به في مختلف المناسبات ، وقد استخلصته من (مجموعة العرائض والشكايات الجزئية التي رفعها الشعب في أوقات مختلفة لجلالة السلطان ولحكومته)

« وقبل إعطائها صيغتها النهائية عملت (الكتلة) على الاتصال بسائر طبقات الأمة في حواضرها وبواديها ، وهكذا استطاعت أن تدرس نفسية الشعب وأن تعرف الفكرة العامة معرفة تامة ، وعلاوة على ذلك فقد وردت عليها شتى الرسائل للاعراب عن حاجة البلاد الماسة إلى نظام صالح يحفظ حقوق المغاربة ومصالحهم أمة وأفراداً ، ويسير بهم في صراط التقدم المستقيم » .

والخلاصة كما لاحظت الإقامة العامة في تقريرها المرفوع للجنة البحر الأبيض المتوسط : « أن دور الحماية يجب أن يحصر بمقتضى برنامج الإصلاحات القومية في المساعدة الفنية ريثما يتمكن المغرب من حكم نفسه بنفسه » .

• • •

لقد اشتمل برنامج الإصلاحات المغربية على هندسة سياسية في عرض المطالب والتوفيق بين المعاهدات القائمة ومصلحة البلاد يدل على مجهود عظيم في محاولة التقريب الذي رمت إليه الكتلة بين وجهة النظر المغربية ووجهة النظر الفرنسية ، فلننظر مثلا للباب الاقتصادي نجد أن الكتلة تطالب بالاحتفاظ بالباب المفتوح في الميدان التجاري طبقاً لما أقره مؤتمر الجزيرة

الخضراء ، وهذا ما يستوجب تأييد أحزاب اليسار فى فرنسا ويطمئن الدول الموقعة على العقد ، وفى الوقت نفسه يتناسب مع مصلحة المغرب فى الظروف الحاضرة ؛ لأنه ما دامت البلاد لا تملك من الصناعة والمعامل ما تستطيع به مزاحمة التوريد الأجنبى وما يقتضى حماية الانتاج المحلى فالباب المفتوح أرفق ، لأنها تفتح باب المزاحمة لموردين الذين يستطيعون أن يتنافسوا فى كسب رضى المستهلك الأهلى عن طريق الجودة أو رخص الأثمان ، وهذا بالطبع ما يجعل الخارج من المال القومى أقل مما يخرج عادة لو لم تكن الباب التجارية مفتوحة للجميع ، كما هو الحال فى تونس مثلا . ولكن هناك صنائع مغربية قديمة ، فبرنامج الإصلاحات اعتبرها من جهة حاضرها مطالب بحمايتها من المزاحمة الخارجية ، وذلك بمنع دخول المواد التى تقلد أو تحاكى المصنوع الأهلى بالمرة ، كما طالب بحمايتها من تقليد المصانع العصرية الكبرى فى الداخل ، وهذا لا يتنافى عمليا مع معاهدة الجزيرة لأن كل ما تفرضه علينا هذه المعاهدة هو ألا تفضل دولة على أخرى فى المعاملات التجارية ، ومعنى هذا أن تفتح الباب للجميع أو تقفله فى وجه الجميع ؛ فإذا نحن طالبنا بحماية الصناعة القومية من كل مزاحمة أجنبية مهما كان أصحابها لم نكن خارجين عن لفظ الميثاق ولا روحه ، ولاحظ البرنامج أن هذه الحماية للانتاج الأهلى لا يمكن أن تستمر بصفة عملية ؛ لأن حاجيات البلاد تتطور ، فاهتم بوضع مطالب خاصة بالعمل على تطوير الصناعة الأهلية والخروج بها رويداً من شكلها الضيق إلى شكل عصرى تستطيع به أن تسد حاجة البلاد وتطالب حقها فى الأسواق الداخلية والخارجية .

وهكذا نجد أيضاً البرنامج ينص على وجوب تأميم الحكومة المغربية لسائر المناجم الطبيعية ، ومنابع النفط ، والمياه المعدنية ، والسكك الحديدية ، والقوات الكهربائية ، والمرافئ البحرية ، وهو ما يتفق بالطبع مع المصلحة القومية للمغاربة ، خصوصاً وأنه ليست لهم من الرأسمالية الأهلية ما يخولهم استثمار هذه الأشياء لفائدتهم . ووضعها فى يد الرأسمالية الأجنبية يؤدى لا محالة لامتلاك

الأجنبي للتراث القومي ، وإقفال الباب في وجه الجميع بطريق التأميم هو المفر الوحيد من سياسة الباب المفتوح ، وهذا المطلب أيضاً ينال رضى اليساريين ، ولا يمكن للحماية أن ترفضه لأنه وحده الذي يمنع المغرب من مزاحمة الدول التي لها الحق بمقتضى معاهدة الجزيرة ، تلك المزاحمة التي ترى فيها فرنسا خطراً على نفوذها ، ويمكن لمن يدرس برنامجنا بإمعان أن يجد أمثلة كثيرة من هذه الهندسة الدقيقة في عرض رغائبنا وتكييف حاجياتنا .

وهذا الأسلوب هو الذي يسر لنا مساعدة الكثيرين من رجال فرنسا ، وهو الشيء الذي يفسر تأييد أحزاب اليسار لنا ؛ ذلك التأييد الذي لم يتجاوز الحدود المعنوية ، ولكنه كان في وقت ما معيناً لنا على قطع هذه المرحلة من تاريخ حركتنا .

* * *

ولقد كان لإعلان مطالب الشعب المغربي صدى عظيم في الأوساط الفرنسية والمغربية ، وقد أصدرت الحكومة الفرنسية أمرها للإقامة العامة بضرورة دراسة البرنامج وإمدادها بوجهة نظرها فيه ، وفعلا طبعت الإقامة أصوله منفردة ، ووزعتها على الإدارات المختصة ، وهذه أكبت على دراسة القسم الموجه لها في لجان خاصة مع أخذ رأي جميع فروعها . وقد استطعنا الاطلاع على أجوبة الكثير من الأقسام التي كانت تبدي إعجابها بالدقة التي في البرنامج ، وتملي بعض الملاحظات التي تراها مناسبة وفقا لتصورها الخاص ، ولقد أقرت إدارة الصحة مثلا كل ما ورد في فصل الصحة والإسعاف الاجتماعي برمته ، وقالت إنه أقل ما يجب أن ينفذ من أجل المغاربة . وهكذا فقد استطعنا أن نضع نظام الحماية الداخلي على بساط البحث ، ونبين للفرنسيين أنفسهم أن هنالك وسيلة صالحة للحكم لم يهتدوا إليها هم ، أولم يريدوا عن سوء نية سلوكها ، وقد ظلت المطالب برغم كل هذه الدراسة ورغم القبول الحسن الذي ظفرت به موطن التردد من طرف الحماة ، ولم تحظ بالتنفيذ إلا في القليل من جزئياتها .

مسألة الممثلين الفرنسيين

إنهم لا يريدون الجلاء عن المغرب من تلقاء أنفسهم ، ولكنهم يريدون بكل إخلاص أن يثبتوا دعائم نفوذهم فى البلاد بالوسائل الممكنة ، ولذلك فهم لم يقبلوا تخويل المغاربة حق تأسيس مجلس نيابى يمكنهم من مراقبة أعمال الإدارة والنظر فى سياستها المالية والاقتصادية ، ولكنهم أسسوا خرقاً لكل ما تقتضيه الالتزامات والتعهدات نيابات للفرنسيين المقيمين بالمغرب ، ومع أن هذه النيابات لم يقبلها المغاربة قط ، ولم يصادق عليها جلالة الملك بحال؛ فقد ظلت معمولا بها وأصبحت حجة للجالية الفرنسية تطالب بتطويرها إلى شكل برلمان فرنسى فى داخل المغرب ، وقد حدث أن وقع اصطدام بين ممثلى القسم الثالث الفرنسى و بين المقيم العام المسيو بونسو (فى نوفمبر سنة ١٩٣٥) فأعلن الممثلون احتجاجاتهم وأخذوا يطالبون بما يسمونه الحقوق الديمقراطية للمغاربة ، وطبيعى أن تتقدم الكتلة للدفاع عن السيادة المغربية مرة أخرى ، وتطالب بحل هذه المنظمات الفرنسية التى لا محل لوجودها فى بلد غير فرنسى ، وتأسيس مجلس وطنى من المغاربة وحدهم طبقاً للمطالب التى أومأنا إليها .

وقد اجتمعت الغرف التجارية والفلاحية الفرنسية وأعضاء القسم الانتخابى الثالث ، فى أوائل ديسمبر سنة ١٩٣٥ وقرروا بالإجماع عدم التعاون مع الإقامة العامة مدعين أن تخاذ الإدارة لقرارات مهمة تتعلق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية دون عرض سابق عليهم يدل على أنها تنوى الاستغناء عن مشاركتهم فى اللجان والمجالس ، ولذلك فهم يطالبون :

أولا — جمع المجالس العليا للتجارة والفلاحة فى أوقات معينة ، وعرض كل مشروع تشريعى له علاقة بالتجارة والفلاحة على الهيئة المختصة .

ثانياً — إحداث مجلس أعلى للقسم الثالث الانتخابى مثل ما هو واقع فى التجارة والفلاحة ، مع إعطائه ما لغيره من الحقوق والاختصاصات .

ثالثاً — أن يجتمع ما يسمونه بمجلس شورى الحكومة (الفرنسى) مرة فى كل ثلاثة أشهر بعد اجتماعات المجالس العليا ، وأن تعرض على المجالس جميع المسائل التشريعية التى لا تتعلق بالسياسة العامة والسيادة ، وكذلك جميع القضايا التى أخرت المجالس العليا درسها .

رابعاً — إعطاء مجلس شورى الحكومة (الفرنسى) بدل حق الاستشارة الذى له الآن حق التقرير فى كل ما يتعلق بالميزانية باستثناء بعض الفصول المتعلقة بالمصروفات السياسية والسيادة ، مع إصلاح كبير لقوائم التمثيل داخل المجالس

وقد ألف المحتجون الفرنسيون هيئة للاشراف على حركتهم الاحتجاجية ، ووضعت برنامجاً للاصلاحات الاقتصادية رفعته للاقامة العامة مع شروط التعاون معها .

أما (كتلة العمل الوطنى) فقد رفعت يومى ١٤ و ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ لجلالة السلطان والمقيم العام ووزير الخارجية الفرنسية ورئيس الجمهورية ورئيس لجنتى الخارجية فى مجلسى النواب والشيوخ عدة برقيات تتضمن الاحتجاجات الصارخة على هذه الحركات الباطلة التى يقوم بها المستعمرون الفرنسيون متناسين الشعب المغربى وحقوقه الطبيعية ، وطالبت الكتلة بإلغاء المجالس الفرنسية بالمغرب وتأسيس مجالس مغربية ، وتشكيل هيئة فنية فرنسية مغربية لدراسة الوسائل الصالحة لتنفيذ مطالب الشعب المغربى .

وقد كان جواب وزير الخارجية للجنة الفرنسية يتضمن التصريح الآتى :

« إن الحكومة الفرنسية لا تصرف عنايتها عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالفرنسيين القاطنين بالمغرب ولا برعية جلالة السلطان ، وبما أنها تلقت عدة اقتراحات بواسطة الإقامة العامة فهي عازمة على أن تمن فى المستقبل بواسطة الإقامة العامة عدة تدابير من شأنها أن تعطى برهاناً جديداً على عناية

ولعل الرأى الصحيح للحماة فى شأنها هو ما صرح لى به مسيو جوزار دان المستشار السابق لجلالة السلطان ، فقد قال لى : (إن مطالبكم تشتمل على ثلاثة أقسام : قسم يمكن تنفيذه من الآن ، وقسم يمكن تنفيذه ولكن بعد حين ، أما القسم الثالث فلا يمكن تنفيذه لأننا لا نريد الجلاء عن المغرب من تلقاء أنفسنا !)

فرنسا بشؤون البلاد المغربيه »

وبمجرد ما اطلعت الكتلة على هذا التصريح عاودت بعث برقية المراجع المذكورة فى يناير سنة ١٩٣٦ مسجلة التصريح ، ومطالبة بأن تتخذ التدابير المحققة لمطالب الشعب كما استنكرت ادعاء المجالس الفرنسية حق الكلام باسم الشعب المغربى ، وحذرت الحكومه الفرنسيه من الاقدام على تقرير أى شئ يمس بسيادة المغاربة ، وأعلنت أنها ساهرة بغاية الحذر والتحفز على سير الحوادث الحاليه لما تتضمنه من الأخطار المهددة لحقوق البلاد .

ثم قدم للمغرب فى يناير نفسه وكيل رئيس اللجنة الخارجية بمجلس الشيوخ المسيو كرتيدى موفداً من قبل اللجنة المذكورة للبحث عن أسباب الخلاف القائم ، فتقدم إليه وفد من الكتلة لمحاورته فى الموضوع ، وشرح له وجهة النظر المغربية ، وقدم إليه الوثائق التى تهمه .

وفى يوم ١٥ يناير سنه ١٩٣٦ وقع اجتماع فى لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الفرنسى ، فعرضت مسألة الخلاف بتطويل ، وتولى الدفاع عن النظرية الفرنسية أحد أعضائها باسم الجالية الفرنسية فى مراكش ، ثم تصدى وكيل رئيس اللجنة صديقنا الأستاذ جان لونجى فعرض وجهة نظر الكتلة ، ودافع عن حق الشعب المغربى ، ومن جهة أخرى فقد رفعنا مذكرة ثانيه فى يناير أيضاً لجلالة الملك ونسخة منها لمستشار الفرنسى ، وقد صرح لنا الصدر الأعظم بأن الحكومة الشريفة متضامنة معنا فى أنه لا حق للفرنسيين فى نيل نيابات بالمغرب الأقصى ، كيف كان لونها ، وقد بلغ جلالة السلطان لمستشاره الفرنسى وطلب منه تبليغ الحكومة الفرنسية أن الإقدام على مساعدة المستعمرين الفرنسيين فى مطالبهم يعتبر خيانة من فرنسا لتعهداتها ، وأن جلالته لا يمكن أن يوافق على مطالب الفرنسيين ، وهدد بالتنازل عن العرش إذا نفذ شئ من ذلك .

ووجهة النظر المغربية أن الفرنسيين المقيمين فى المغرب هم كسائر الأجانب الآخرين لا حق لهم فى التمتع بشىء مما هو من اختصاص المواطنين المغاربة ،

ووجود الحماية في البلاد لا يعني أن وطننا قد أصبح ترابا فرنسياً ، والمعاهدة التي فرضت هذه الحماية هي في أوسع معانيها عقد بين الدولة الشريفة و بين الدولة الفرنسية ، و إذن فالعلاقات بين الدولتين كانت ويجب أن تبقى بواسطة الوسائل الدبلوماسية المعهودة ، أما الشعب المغربي فلا علاقة له بالحكومة الفرنسية ، كما أن الشعب الفرنسي لا علاقة له بالحكومة المغربية ، ووجود نيابات فرنسية في المجالس المغربية معناه امتلاك المواطنين الفرنسيين لسيادة الشعبية التي هي من حق المواطنين المغاربة وحدهم ، ولا نقبل أن تصدام أو تفوت عليهم .

وإذا كانت فرنسا قد طبقت نوعاً من التمثيل المختلط في تونس والجزائر فذلك تحكم منهـا لم يقبله التونسيون ولا الجزائريون ، والتجربة التونسية الجزائرية لا محل لتطبيقها في بلادنا مادمنا لم نقبلها لأول يوم ، وما دام مليكنا قد رفض في سائر الأوقات المصادقة عليها .

وقد التزمت فرنسا في معاهدة الحماية باحترام الدستور المغربي وحقوق الشعب والعرش ، وعليه فـكل عمل يتنافى مع هذه المبادىء يعتبر خرقاً حتى للحماية التي فرضت علينا فرضاً .

ولئن كنا نحن غير مقيدين بما تتضمنه المعاهدات التي غصبتنا حقنا والتي أجبرنا على توقيعها تحت الضغط العسكري والإكراه السياسي فإن فرنسا مقيدة بما التزمت نحونا طائعة مختارة ، وليس في استطاعتها أن تغير الحماية إلا بما هو أوسع من مدلولها في جهة الاستقلال ؛ أي يمكنها أن تتخلى عن بعض ما حصلت عليه بطريق الإكراه ، أما أن تأخذ شيئاً آخر زائداً عما في العقد فلا . وقد أكد هذه المعنى الماريشال ليوطي في أحد تصريحاته حين قال : « وهناك نقطة أخرى لا يمكنني إغفالها ، وهي مسألة مبدأ الحماية ؛ فقد جئت من باريس تأكيداً بيّن وقع التصريح به على ألسنة من لهم أعظم الاختصاص يقضي بأن مبدأ الحماية يجب أن يبقى خارجاً عن كل جدل ؛ فنظام الحماية ليس بمسألة شخصية ولا محلية ولا فرنسية وهو حقيقة جاءت بضبطها المعاهدات ، وهو مكفول باتفاقات دولية ليس

فى مقدور أى واحد منا ولا فى استطاعة الحكومة الفرنسية ألا نعتبرها ، ويستنتج من هذا أن المغرب دولة مستقلة تقوم فرنسا بحمايتها ، ولكنها تبقى تحت سيادة السلطان ولها دستورها الخارجى ، فمن الشروط الأولية حفظ وحدة هذا النظام واحترام هذا الدستور . »

« ومن نتائج هذه الحالة الواضحة أن التنظيمات السياسية الفرنسية ليس لها محل بالمغرب ؛ فمن الممكن أن توجد للمواطنين الفرنسيين بعض الهيئات ونوع من التمثيل الفنى ، ولكن ليس فى الإمكان أن يكون لهم تمثيل سياسى ، فالمطالبات والمجادلات فى هذا الباب ليست إلا حبراً على ورق ووقتاً ضائعاً ، وأزيد دون أن أؤكد فى البيان أنه بناء على هذه الحقيقة نفسها — وهى أن الدستور المغربى مضمون بالمعاهدات الدولية — فالمطالبة الخاصة بهذه المسألة ليست مجردة عن كل فائدة فقط ، بل إنها أخطر الأشياء ، والحكومة الفرنسية ستكون أول من يقطع دابرها » .

لقد وقعت هـذه التصريحات بعد الحرب الكبرى الأولى حينما أراد الفرنسيون المطالبة بنيابات فى المغرب ، وأبدى مولاى يوسف كامل المعارضة لمطالبهم ، فأحب ليوطى أن يطمئن الشعب المغربى ومليكه على احترام فرنسا لتوقيعها ، ولكن الفرنسيين أسسوا فعلا مجالس دون أن يصادق عليها سلطان البلاد ولا حكومته ، ولولا وجودها لما أمكن للفرنسيين أن يثيروا ضجة كبرى رغبة فى تحويلها إلى ما هو أعظم منها وأصدق تمثيلا ، ولكن الشعب المغربى الذى لم يقبل ولم يعترف بالتأسيس الأول لم يقصر فى إعلان استنكاره للاعتداء الفرنسى الجديد ، وسنرى أنه ليست هذه هى المرة الأخيرة التى تجرى فيها معركة عنيفة بيننا و بين الفرنسيين من أجل التمثيل الفرنسى فى المغرب .

وحينما اشتدت الخصومة فى هذا الموضوع ، وعجز مسيو بونسو عن ترضية الفرنسيين وقمع المغاربة قررت الحكومة الفرنسية إعفاء المقيم العام والسكوت عن قضية المجالس مؤقتاً (فبراير سنة ١٩٣٦) .

المسيو بيروتون :

وإذن فقد أرادت الحكومة الفرنسية أن ترضي الفرنسيين المقيمين في المغرب بعزل المسيو بونسو وتعيين شخصية استعمارية محبوبة لديهم ! تلك الشخصية هي بيروتون الذي سبق أن كان مقيما عاماً في تونس ، وقام بقمع الدستوريين وإرضاء المستعمرين ، وبمجرد ما بلغ نبأ تعيينه البلاد توجه للاقامة بتونس الكولونيل بينازى مدير الشئون الأهلية الذي كان أحد الناقمين على سياسة بونسو الذي لم يرد أن يضرب الوطنيين بيد من حديد حتى يحول بينهم وبين معارضة مطالب المستعمرين الطائلة ، وقد نظم بينازى مع بيروتون خطة هجوم عنيف على الوطنيين المغاربة لإرغامهم على الخضوع عن طريق الإرهاب بشخصية المقيم الجديد ، فقبل أن يغادر المقيم العام مرسيليا للدار البيضاء في ابريل سنة ١٩٣٦م صرح للصحافيين «أنه يفتخر بكونه قضى على حزب الدستور في تونس ، وأنه كذلك سيقضي على الكتلة الوطنية في المغرب ، وأن القوة والعنف هما الشعار الذي يجب أن يدوم في السياسة الأهلية بشمال أفريقيا ، وقد رددت صدى هذا التصريح الصحف الاستعمارية كلها ، وانتهز الفرصة السنيور مولينس الذي كان قبل ذلك بقليل قد عاد المرة الثانية مقيما عاماً للجمهورية الأسبانية في المنطقة الخليفية فاستدعى الصحافيين وصرح لهم بأن ما قاله مسيو بيروتون هو الدستور الذي سيتبعه هو أيضاً في السياسة المغربية ، وأن التجربة علمته أن كل تهاون في الموضوع لا يؤدي إلا إلى استفحال أمر الهيجيين الوطنيين ، ولم يقف أمر بيروتون عند حد الكلام ، بل استقرض في الحين مبالغ طائلة للميزانية ، وأعطى منها المعمرين ما رفضه بونسو ، كما أقرض بعض كبار القواد ستة ملايين من الفرنكات .

ولكنه لم يكد يصل للرباط حتى كانت حكومة بلوم قد شكلت بعد انتصار الجبهة الشعبية الفرنسية في انتخابات مايو من السنة نفسها ، ثم قامت

ثورة فرانكو بالمنطقة الخليفية فى يوليه من نفس العام أيضاً ، وسنتكلم على موقف الحركة الوطنية إزاء كل منهما ، ولكن قبل ذلك نتم ما كان من شأننا مع مسيو بيروتون .

لم نرد أن نعلن عن رأينا فى تصريحات بيروتون ولا فى سياسته ، بل أصبينا أن نتقدم أولا لمقابلته وعرض رغباتنا عليه ، ثم نرى بماذا يريد أن يعمل فنقابله بما يناسب ، وبعد أن تردد قليلا قابلنا (فى آخر [illegible]) [illegible] من كتلة العمل الوطنى ، ومن الحق أن نسجل أن هذه أول مرة [illegible] فى تونس ممثل حزب سياسى أهلى بمراكش ، وبعد أن بين لنا [illegible] قصورة الثانية من زيارتنا ، وأنها هى استعجال الإقامة العامة [illegible] الشعب المغربى طلب بيروتون الكلام راغباً منا ألا نتكلم إلا بعد أن يفرغ ، وكان جالساً على الكرسى ذى الدوائر اللولبية ، فاستمر فى حديثه ثلاث ساعات يدور فيه فيها كما يدور هو على كرسيه يميناً ويساراً ، ولم يترك كلمة قذرة فى شتم الدستوريين التونسيين وشتم رجال الجبهة الشعبية بفرنسا إلا ألحق بها ، ولكنه اعترف بأننا مخلصون فى حركتنا أكثر من غيرنا ، ومع ذلك فهو يخاف أن نخدعه كما خدعه التونسيون !

أما نحن فلم نر مجالا للكلام مع رجل أحمق يهرف بما لا يعرف ، وكل ما فعلناه أننا ودعناه وذهبنا لنعالج شأنه بما يقتضيه الواجب ، ولقد كان ذلك سهلا علينا بعد أن نطق بكل هراء ، فلم نزد على أن سجلنا محضر الجلسة معه حرفياً وطبعناه على الآلة الكاتبة ، وبعثنا نوزعه على الصحافيين والنواب ورجال الجبهة الشعبية الذين شتمهم ، وما اطلع الرأى العام الفرنسى على أحاديث بيروتون وتصريحاته حتى تولى بنفسه القيام بحملة شعواء ضداً عليه فى صحف الديموقراطيين واليساريين ، ثم اكتشفت (كتلة العمل الوطنى) نص البرقية التى وجهها بيروتون لمدير البنك المخزنى بتطوان على أثر الانقلاب الفاشى فى شهر يوليه سنة ١٩٣٦ يأذنه فيها بدفع خمسمائة ألف فرنك للانقلاب الأسبانى ،

فنشرتها وندّدت بمقيم الجبهة الشعبية الذي يؤيد الفاشية الفرنكية عامل الدولة المغربية .

والحق أن الكتلة قررت أن تعمل كل ما في استطاعتها لعزل بيروتون لأنه ما دام قد وصل للمغرب عن طريق الترضية للفرنسيين ، وما دام قد ارتكب أعماله الشنعاء مع التونسيين فلن يمكننا أن نحفظ الكرامة الوطنية إلا بإعلان تضامننا مع التونسيين ضده عليه ، وبإظهار مقدرتنا على إسقاط المقيم الفرنسي حتى لا تبقى قوة للمستعمرين بارزة لتهديد أي مقيم يحاول التخفيف من غطرستهم ، ولذلك لم نترك فرصة ممكنة إلا انتهزناها للتشهير بشخصية بيروتون وتصويره في صورة الرجعية الشنيعة .

وحدث أن كان دور انعقاد مؤتمر الطلبة التابع لجمعية (طلبة شمال أفريقيا المسلمين) في فرنسا قد حل ، وكان مقرراً أن ينعقد بالمغرب في سبتمبر سنة ١٩٣٦ فتشكلت لجنة تحضيرية لذلك ، وقدم إلى الرباط نيابة عن الجمعية رئيسها الأستاذ المنجي سليم عضو الديوان السياسي للحزب الدستوري اليوم ، وهو من خيرة شباب تونس ، فاتصل بنا واتفقنا على مساكتة بيروتون فيما سيعرضه من الشئون ، وقد حاول هو أن يتخذ من المؤتمر فرصة يعرض فيها ضمن خطاب يلقيه بحفلته الافتتاحية ما سماه برنامج عمله في التعليم ، وبعد أن أخطرنا كتابياً ، وقبل أن نجيبه تولى هو إعلان برنامج المؤتمر ، وحفلة الافتتاح ، والخطاب الذي سيلقيه فيها ، والاستقبال الذي سيقيمه للمؤتمرين بدار الإقامة العامة ، فكتبت إليه اللجنة التحضيرية رسالة أمضاها رئيسها الأستاذ ابراهيم الكتاني ، وأمضى معه المنجي سليم نيابة عن الجمعية تعلن فيها رفض الطلبة الأفارقة حضور مسيو بيروتون في حفلة الافتتاح ، وإلقائه خطاباً بها ؛ لأن مسيو بيروتون شخصية سياسية ، والجمعية مؤسسة علمية ، وهي لذلك لا تريد أن تتدخل في السياسة سلباً ولا إيجاباً ، كما أن المؤتمر يرفض حفلة الشاي التي يريد المقيم العام إقامتها » .

وقد غضب مسيو بيروتون لهذا الموقف ، وقرر منع انعقاد المؤتمر ، فقامت

الـكتلة بعقد مؤتمرات احتجاجية ، وبعثنا للمسيو بيروتون برقية نعلن فيها أنه موقفه بتونس وما بدأ به عمله في المغرب لم يترك في فؤادنا محلا يسمح لنا بالجلوس معه على مائدة شاى واحدة .

لقد كان الموقف صارماً حقاً ، ولـكنه كان ضرورياً للقضاء على غطرسة بيروتون وسوء أدبه مع قومنا ، ولما رأت الحـكومة الفرنسية أن الجو توتر إلى هذا الحد قررت إعفاء المسيو بيروتون وتعيين الجنرال نوجيس خلفاً عنه .



الحرب الأهلية الأسبانية

لم يمض شهران على انتصار الجبهة الشعبية بفرنسا وبدئها فى توحيد العمل مع الجبهة الشعبية الأسبانية حتى تمرد الجيش الأسبانى فى المغرب الأقصى بقيادة الجنرال فرانكو ، و بينما كان السنيور موليس الذى ينتمى للحزب الراديكالى يؤكد من الإقامة العامة الأسبانية بتطوان تضامنه مع المسيو بيروتون ، واستعداده لتوحيد الخطط معه ، و بينما كان سائراً فى سياسة اللين والعنصرية فى معاملة الأهالى عموماً ، وخصوصاً طبقة العمال الذين كان جيشه يشتمهم فى الوقت الذى يستقبل فيه العمال الأسبانيين ويخطب عليهم مرحباً ومظهراً كامل العطف الاجتماعى نحوهم — إذا بإدارة المنطقة المدنية والعسكرية تقلب له ظهر المجن ، وتعلن انفصالها عن أسبانيا الجمهورية وابتداءها الثورة الفاشية التى تعمل على تحرير أسبانيا من الاستعباد الأحمر . (١٤ يوليه سنة ١٩٣٦)

ولقد كانت كتلة الشمال عرفت فى الوقت المناسب ما يبيت للجمهورية الأسبانية فى المنطقة ، وكانت تخاف من حدوث انقلاب يؤدى إلى المساس بسيادة البلاد ، فبعثت وفداً حمل لرجال مدريد مذكرة تنذره بخطورة الحال وتطالب بتمتيع المغاربة بالحريات الديمقراطية التى تخولهم حق تنظيم أنفسهم للدفاع عن كل ما من شأنه أن يهدد مصيرهم أو حرياتهم ، ولكن الجمهورية الأسبانية لم تعتبر بالإنذار ، وظنته مجرد تهريج من قوميين يتهزون كل فرصة لمقاومة المستعمرين والتشهير بأعمالهم .

لذلك لا غرابة إذا رأينا فرانكو يبتدئ عمله باعتقال بعض المعروفين من المغاربة بميولهم النقابية ، والتضييق على رجال الحركة الوطنية وحراستهم فى منازلهم خصوصاً بعد أن احتج سمو الخليفة السلطانى على هذه الثورة الأجنبية

فى بلاد مغربية فى اليوم الوالى لوقوعها ؛ لأن الخلافات المذهبية الأسبانية مثل الحربيات الفرنسية يجب ألا يكون لها مجال فى المغرب الذى هو أرض أجنبية عن كل من أسبانيا وفرنسا وغيرهما .

أما فى سائر المغرب العربى ، فقد نزلت ثورة فرانكو برداً وسلاماً على المستعمرين الفرنسيين الذين أصبحوا يهتفون أسبانيا بدموع مخلص لها من بير الشيوعية ، وأخذ كاهم يرمق فى المسيو بيروتون المسيح المنتظر لمجابهة الحالة فى فرنسا على غرار فرانسكو ومنهاجه ، وتوجهت الوفود من فرنسيى وهران وقسنطينة وغيرهما للاتصال بفرانكو وتنسيق العمل معه ، وبدأ الجمهوريون الفرنسيون يتخوفون من جو الشمال الإفريقى ويتوقعون حدوث ثورة فاشية من الرجعيين الفرنسيين الذين تمتلئ بهم البلاد ، وفكر الكثيرون منهم فى ضرورة التقرب من الوطنيين والتعاون معهم لرفع كل ما من شأنه أن يمس الديمقراطية ، واقتنع اليساريون فى فرنسا بأن (كتلة العمل الشرقى) هى وحدها التى تستطيع أن تقوم بعمل إيجابى فى الموضوع ، وقد اتفق الاشتراكيون والشيوعيون على أن يوجهوا لنا وفداً يجس النبض ويدرس ما يمكننا أن نفعله ، وجاء الوفد لفاس (فى أغسطس سنة ١٩٣٦) بعد أن أخذ الضمان الكافى من طرف المسيو فيينو ومسيو بلوم وبيير كوط على مساعدته فى تحقيق ما يتفق معنا عليه ، وفى الوقت نفسه كان وفد من الجمهوريين الأسبانيين قد سافر إلى جنيف للاتصال بعطوفة الأمير شكيب أرسلان فى الموضوع ، ولقد رده الأمير إلينا مؤكداً أن كتلتنا هى وحدها القادرة على أن تفعل إذا نالت الترضيات القومية الكافية .

أما نحن فقد درسنا مع المبعوثين الفرنسيين والأسبانيين الأمر ، وقدمنا لهم مذكرة تتلخص فى استعدادنا للعمل على تخليص الديمقراطية الأسبانية بالشروط الآتية :

١ - أن تعلن أسبانيا الجمهورية استقلال المنطقة الخليفية عنها وعن فرنسا

٢ — أن تضمن الحكومتان هذا الاستقلال ، وتقدما المغرب الحر

إلى عضوية جمعية الأمم .

٣ — أن تعقد أسبانيا مع سمو الخليفة السلطاني معاهدة تؤكد الاستقلال وتنظم العلاقات الودية بين الطرفين .

٤ — أن تمدنا الجمهورية الأسبانية بالأسلحة والعتاد اللازمين .

وللوصول لتحقيق هذه الأشياء نطالب :

١ — بأن تغض فرنسا الطرف عن حركتنا العسكرية داخل المنطقة الفرنسية .

٢ — وأن تعجل فى المنطقة السلطانية بتنفيذ الإصلاحات الضرورية وخصوصاً الحريات العامة .

ومن جهة أخرى فقد بعثت (كتلة العمل الوطنى) إلى برشلونة وفداً للاتصال بالأسبانيين الجمهوريين والاتفاق معهم على هذه الأسس ، وقد استقبل وفدنا فى سبتمبر ١٩٣٦ من طرف الحكومة الكاتالانية استقبال السفراء الرسميين ، وجرت بينهم وبين رجال كاتالانيا مذاكرات مليئة بالتفاهم والتقدير المتبادل ، واستقدمت كاتالانيا ممثلها فى حكومة مدريد بجاه صحبة وزير الخارجية الأسبانيه ، وبعد مداولات بين الطرفين كان فيها ممثل الخارجية المدريدية شديد التحفظ ، طلب تأخير البت فى الموضوع إلى ما بعد استشارة فرنسا ، وقد علمنا من بعد أن وزير الخارجية الأسبانية استشار الحكومة الفرنسية ، وأن هذه استشارت مقيمها العام بالمغرب الجنرال نوجيس الذى رفض كل موافقة على هذا المشروع الخطير ، وأن مسيو هيريو هدد بأعمال خطيرة إذا وافقت أسبانيا على حل مثل هذا هو جنونى فى رأيه .

وقد بلغت حكومة مدريد وفدنا اعتذارها شفهيا عن التصريح بالاستقلال فى الظروف القائمة ، وطالبت أن يقبل وفد الكتلة مبلغ أربعين مليوناً من البسيطة للدعاية للديمقراطية الأسبانية ، مع الوعد بأنه متى تم انتصار الجمهورية فإنها ستعمل الخير للمغرب ، وقد احتج وفدنا على هذا العرض الدنىء ، وانسحب

من قاعة الحديث مستنكرا .

لكن أصدقاءنا الكاتالانيين دعوا وفدنا لعقد اتفاق مع أحزابهم بتكاتف وزير كاتالانيا فى مدريد بالدفاع عنه أمام الحكومة الاتحادية باسم حكومة كاتالانيا ، وفعلا عقد اتفاق بين (كتلة العمل الوطنى) وبين سائر أحزاب كاتالانيا يتضمن الاستقلال التام والتعاون المتبادل بين المغرب وأسبانيا على قدم المساواة ، وهذا الاتفاق خال من كل ما من شأنه أن يدع لأسبانيا حق التدخل فى شئون المغرب أو احتلال أراضيه فى وقت ما ، ولو فى وقت الحرب ، ولكن جهود الممثل الكاتالانى كانت عبثاً ، وبقى هذا الاتفاق حبيراً على ورق أو مشروعاً لم يصادق عليه .

ولكن هذا المجهود الذى بذلته الكتلة فى هذه الظروف الصعبة كان له وقعه الحسن فى أوساط اليساريين فى فرنسا الذين قاموا بحملة شعواء على الحكومة الفرنسية وعمثلها لرفضهم مد المساعدة للديمقراطية الأسبانية الجريحة، وفى الوقت نفسه كان له أثره الفعال فى تخويف فرانكو والضغط عليه ليغير سياسته مع أصدقائنا فى الشمال .

ولم تكن هذه المحاولات خافية على أحد ، ولذلك فإن الجنرال فرانكو أراد أن يعمل على طمأنة المغاربة ؛ فغير سياسته وبعث المغرب شخصية أسبانية تفتخر بأنها من تلاميذ ليوطى ، هى شخصية السنيور بيك بيدير .

كان أول من اتصل بالسنيور بيك بيدير هو الأستاذ المكى الناصرى، وبعد أن تذاكر معه فى الموقف الحاضر كلفه مدير الشؤون الوطنية بتبليغ رجال الكتلة الشمالية أن أسبانيا الفرنكية مستعدة لمساعدة المغاربة بالحريات الديموقراطية التى منعهم منها الجمهوريون ، ثم اتصل إخواننا فعلا بالإقامة العامة الأسبانية وسمحت لهم بإصدار جريدة (الريف) التى كان يديرها الأستاذ السيد التهامى الوزانى ، وجريدة (الحرية) التى كان يشرف على تحريرها الأستاذ عبد الخالق الطريس .

وقد سافر الأستاذ المكي الناصرى للرباط ليبلغنا التطورات التى دخلت على

للوقف فى المنطقة الخليفية ، فقررت كتلتنا بعث الأستاذ الحاج الحسن أبن عياد ليتذاكر مع إخواننا فى الشمال فى الخطة التى يجب اتباعها .

وبما أن الحدود أصبحت مقفلة بيننا و بين منطقة الشمال من بلادنا ، وبما أن الرقابة اشتدت على الرسائل المتبادلة فلم يعد من الممكن أن تستمر الحركة الوطنية ذات مركز واحد مثلما كان عليه الحال قبل ثورة فرانكو ، وقد اتفقنا على أن يتبع الوطنيون فى الشمال الخطة التى يرونها صالحة لمواجهة الظروف الطارئة متحملين وحدهم مسؤوليتها ، كما تتحمل كتلتنا فى الجنوب المسؤولية المترتبة على خطتها التى نختارها فى الجنوب ، مع ضرورة المحافظة على المبادىء الآتية جميعا :

١ — العمل لحرية المغرب واستقلاله .

٢ — وحدة التراب المغربى فى ظل العرش العلوى .

٣ — الإسلام والعروبة .

٤ — الوفاء للعرش العلوى ولجلالة الملك سيدى محمد بن يوسف .

وهكذا استمرت كتلة الشمال فى عملها ، وبدأت نشاطها الجديد بتأسيس (المعهد الحر) وعقد مؤتمر للطلبة المغاربة جميعاً وغير ذلك من الأعمال .

انشقاق فى كتلة الشمال :

لم تمض على سياسة الجنيرال بيك بيدير بضعة أسابيع حتى أحدثت أساليبه انشقاقاً فى وسط الإخوان أدى إلى انحياز الأستاذ مكى الناصرى ليؤسس حزب (الوحدة المغربية) الذى رمى منذ الساعة الأولى بدعاية واسعة النطاق لتوحيد المناطق المغربية ، وقد أصدر الأستاذ المكى جريدة باسم حزبه بالعربية ، ومثلها بالأسبانية ، وبدأ يبذل نشاطه متجولا فى المدن والقرى لجمع الأنصار ، وأسس الأستاذ الطريس وأصدقاؤه بعد وفاة زعيم كتلة الشمال الحاج عبد السلام بنونة حزباً جديداً هو (حزب الإصلاح الوطنى) ومع أن هذا الخلاف لم يمتد إلى المبادىء فقد أدى إلى تضارب محاق أمكن معه لأسبانيا أن تلعب أدواراً

شديدة ومؤلمة ، والحق أن كلا من الحزبين وجد في سياسة بيك بيدير مشجعاً على المضي في خطته ، ولكن سرعان ما تغلب (حزب الإصلاح) بانضمام الأغلبية من وطنيي المنطقة الخليفية إليه ، فنظم نفسه وفتح فروعه ، وأسس هيئة الشبيبة على غرار الفلانج الأسباني لم تعطها السلطة إلا بضعة أشهر ثم حلتها.

صاحب السمو السلطاني يعمل :

ومن حسن الحظ أن حكمة سمو الخليفة السلطاني مولاي الحسن وتطلعه لإنقاذ بلاده جملته ينتهز فرصة المجاملة التي يقوم بها السنيور بيك بيدير ، ويطالب ببعض الحقوق الضرورية ، وقد استطاع سموه أن يعلن في حفل تاريخي استقلال وزارتي العدل والأوقاف الإسلاميتين عن إدارة الحماية الأسبانية ، ثم دعا الأستاذ الطريس لمنصب وزير الأحباس ، كما دعا الأستاذ داود لمنصب مفتش المعارف ، ووجه بعثات علمية لمصر ولمدريد ، لكن لم يبتدىء الأستاذ الطريس عمله في الوزارة حتى اصطدم بحقيقة مرة وهي أن إدارة الشئون الأهلية التي تعد من إدارات الحماية الرئيسية تريد أن تأخذ بالشمال ما أعطته باليمين ، وذلك بوضع نموذجها على الصدر الأعظم الذي كانت يأتمر بأمرها ؛ وهكذا أخذت تضيق بواسطته على وزير الأحباس المستقل ، وتطالبه بالخضوع للصدارة العظمى بصفتها رئاسة الوزارة ، وهي في الحقيقة خاضعة لتعاليم الحماية في كل شئونها ؛ أي إن مدير الشئون الأهلية يريد أن يستبدل أوامره التي كانت تصدر مباشرة لوزير الأحباس الوطني بأوامر يصوغها هو نفسه ، ولكن بواسطة وزير مغربي ما زال تحت رقابته ، وقد أدى الأمر إلى مصادم بين وجهة النظر الوطنية والحكومية فدافعت الحركة الوطنية عن فكرة استقلال الأوقاف وعدم خضوعها لأي سيطرة ما تزال تحت رقابة الحماة ، مؤكدة أن ما كان في يد الحماية وتنازلت عنه أو أخرج من يدها يصبح في يد الشعب نفسه ، وأن يعود للسلطة المغربية التي ضيعته من قبل ، وعليه فالحل الوحيد هو وجوب تأسيس مجلس أعلى

للأوقاف منتخب ليشرف على أعمال وزير الأوقاف الذى يكون مسؤولا أمامه ، أما الصدارة العظمى فقد تمسكت بموقفها ، وانتهى الأمر باستعفاء الطريس من وزارة الأوقاف وعودته لرئاسة حزب الإصلاح ، وأما الأستاذ داود فقد بقى فى المعارف حيث توجه إلى مصر بقصد دراسة مناهج التعليم فيها ، ثم عاد يحاول تنفيذ برنامجه ، وبالرغم من أنه استطاع أن يعمل قليلا وأن يستخرج قراراً بالتعليم الإجبارى فى المنطقة ، فقد اضطر آخر الأمر إلى تقديم تقرير للخليفة يعلن له فيه العراقيل العظيمة التى وضعتها الحماية فى طريقه . وهكذا تبين لإخواننا أن الدخول للحكومة فى دائرة الحماية مجرد تضييع للوقت ، ومساعدة على تخريب بعض الذمم التى تجد فى توظف الوطنيين ما يبرر تهافتها على المناصب بكل ما يمكن من أسباب .



المغرب والجبهة الشعبية الفرنسية

بينا نوع العلاقات التي كانت بين (كتلة العمل الوطني) وبين أحزاب اليسار في فرنسا ، وقد كان هؤلاء يعدوننا دائماً بأنهم متى علوا الحكم سينفذون لنا مطالبنا التي ساعدونا على تقديمها للحكومة والدعاية لها ، ولم تنتصر الجبهة الشعبية في انتخابات مايو سنة ١٩٣٦ بفرنسا حتى علمنا أننا إذا لم ننل كل ما نريد فسنحصل في الأقل على بعض الحريات الديموقراطية التي تسمح لنا بتربية الشعب والإعراب عن وجهة نظره ، ولذلك عجلنا بتوجيه وفد متركب من الأخوين عمر عبد الجليل ومحمد الوزاني إلى باريس حيث عملا بمساعدة إخواننا هناك على الاتصال برجال الحكومة اليوم وأصدقائنا بالأمس وتذكيرهم بالوعود المعطاة ، وقد قام الوفد بدعاية مفيدة ، ورجع للبلاد دون أن يحمل معه غير الوعود والأماني ، وصادف يوم رجوعه انعقاد مهرجان كبير بفاس حيأته الكتلة ، وحضره آلاف الوطنيين ، وألقيت فيه خطاباً طويلاً عن الوطنية المغربية وما ترمي إليه ، ثم جمعت منه عرائض تأييد الكتلة التي حملها الوافدون على المهرجان من كل جهات المغرب .

وفي يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ انعقد المؤتمر الخارق للعادة لكتلة العمل الوطني بدار الوجيه السيد الحفيان الشرقاوي في الرباط ، وقد افتتحته بإلقاء خطاب عرضت فيه أعمال الكتلة في الفترات السالفة كلها ، ثم سردت التوجيهات التي تقترحها الكتلة على أعضائها بشكل العمل في المستقبل ، ومنها وضع مطالب مستعجلة ، وجعل قضية الحريات الديموقراطية كأساس أولي في نشاطنا ، حتى نتمكن من خلق جو يسهل على جميع الشعب العمل لتحقيق الإصلاحات المتعلقة بجميع نواحي الحياة المغربية ، وبعد ما سرد بمشروع المطالب المستعجلة

ونوقش فقرة فقرة ألقى الأستاذ محمد اليزيدى تصريح الكتلة المتعلق بالخطة السياسية التى تريد أن تنهجها ، و بعد ما أدخل المؤتمرون عليه تعديلات صادقوا عليه ، وقد كان فى جملة المقرر الطواف بالمدن والجهات المغربية لعرض برنامج الكتلة كله أو بعض فصوله ضمن مهرجانات عامة لتنوير الرأى العام واستكتاب عرائض التأييد التى ترفع للمراجع العليا بالرباط و باريس .

وما وصل الجنرال نوجيس للرباط فى أكتوبر سنة ١٩٣٦ حتى قدمت له الكتلة المطالب المستعجلة وتصريح المؤتمر صحبة كتاب تقديم أجاب عنه بأنه سيسافر لفرنسا أولا ، ثم بمجرد رجوعه يستأنف العمل على تحقيق ما يمكنه من رغبات الشعب المغربى .

المطالب المستعجلة :

وتشتمل المطالب المستعجلة على الفصول الآتية :

١ — الحريات الديمقراطية (الصحافة والاجتماع والجمعيات والتعليم والتجول فى أنحاء البلاد والنقابات) .

٢ — التعليم (توحيد البرامج فى جميع أقاليم المغرب ، تكثير عدد المدارس الابتدائية ، تكميل حاجيات التعليم الثانوى ، تأسيس مدارس المعلمين والمعلمات الخ) ...

٣ — العدل (اكتتاب القضاة بطريق المباراة ، أن يضمن لجميع القضاة راتب كاف من الميزانية العامة لا من أداءات المتداعين والمحكومين ، فصل السلطة الإدارية عن المدنية والتنفيذية ، محو سياسة القواد الكبار) .

٤ — الفلاحة (تأسيس ملك عائلى لا يقبل التفويت عن طريق توزيع أملاك الجماعات ، توسيع القرض الفلاحى للفلاح ، تسوية الفلاح مع المعمر فى الضرائب ، حماية الفلاح من الحكام والمعمرين والمرابين) .

٥ — العملة والصناع (تطبيق قوانين العمل الفرنسى على العمال المغاربة ،

تجديد الصناعة المغربية وحمايتها من المزاحمة الأجنبية ، مساعدة العاطلين المغاربة)

٦ — الضرائب (إسقاط بعض الضرائب والتسوية فى الباقي بين المغاربة و بين الفرنسيين ، إلغاء حق الأبواب ومكس الأسواق وحق الرعى فى الغابات) .

٧ — الصحة العامة (تكثير عدد المؤسسات الصحية ، وتوزيع الأدوية على المحتاجين ، الكفاح القوى الدائم ضد المساكن القذرة ، مقاومة البغاء السرى والعلنى ، بناء قدر كاف من ملاجيء العجزة والمحتاجين ، وتوسيع المساعدات الحكومية للمنظمات الخيرية العامة المغربية) .

وقد كنا نظن أن هذه المطالب التى هى أقل ما نمكن به البداءة من برنامج الإصلاحات المغربية العامة التى هى فى الواقع مستعجلة كلها لن تجد صعوبة فى تحقيقها ، وقد قررنا أن نقيم المهرجان الأول للدعاية للمطالب المستعجلة فى مدينة سلا وفعلا سر الاجتماع فى جو عادي وحضره جمهور كبير من أعضاء الكتلة وأنصارها ومن دون وقوع حادث ما .

وفى ١٧ من شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦ كان مقرراً إقامة مؤتمر بالدار البيضاء خاص بالمطالبة بالصحافة المغربية ، وقد كان برنامجه إقامة مهرجان بإحدى القاعات الكبرى يدعى له آلاف الأنصار وغيرهم من سكان الدار البيضاء الفرنسيين والأجانب لنشرح لهم الحالة التى عليها المغرب فيما يرجع لحق حرية الكلام ، والحيلولة بين الأمة و بين إصدار الصحف باللغة العربية ، ثم إقامة مأدبة للصحافة الفرنسية فى اليوم الثانى يلقى فيها على المدعوين تصريح من الكتلة فى موضوع الصحافة بالمغرب .

وما أزف موعد الاجتماع الأول حتى احتشد آلاف المغاربة ، وإذا بهم يجدون باب الدار المقرر انعقاد المؤتمر بها محاطاً بالبوليس والجندرمة المسلحة ، و بينما نحن نتناول العشاء فى مكان قريب إذا بأحد شباب الكتلة يجلس لنا ممثلا بما جرى ، فتحتم علينا الذهاب لعين المكان حيث وجدنا ولاة الناحية من

مدنيين وعسكريين وعموم البوليس وسيارات الإسعاف وكل ما يلزم للكفاح ، ثم تقدم إلينا خليفه باشا (محافظ) الدار البيضاء ، وبلغنا شفويا منع المؤتمر باسم جلالة السلطان الذى كان يومئذ فى الدار البيضاء ، فأجبته على الفور : إن لجلالة الملك ظهيراً (مرسوماً) يتعلق بالاجتماعات ، ومؤتمرنا الليلة سائر وفق ما يقتضيه الظهير ؛ فإذا كان عندكم أمر ملكى خاص فبلغوه لنا رسمياً وكتابة ، فأجابنا الخليفة بأن الحق معنا ، وأنه سيذهب ليهيىء الأمر الكتابى .

بقينا ننتظر الأمر المكتوب ، وأخذ شباب الكتلة ينظم الجمهور المتزايد على طرفى الشارع الكبير حتى يبقى الممر العام حراً ، ونخرج بذلك من دعوى التظاهر فى نفس الشارع ، وطال الانتظار ، فقررنا الانسحاب وعدم اقتحام الدار المحروسة بالجند المسلح ، فتقدمنا ومن ورائنا آلاف المتجمهرين يحيط بهم صفوف الشباب الكتلى من اليمين واليسار ، وهم يهتفون بحياة الحرية والمطالب المغربية ، ولما وصلنا لساحة « الحرية » حملنى بعض الإخوان على الأكتاف حيث ألقيت خطاباً نددت فيه باستبداد الإدارة الفرنسية ، وطلبت من الجمهور أن يفترق بانتظام ، ويضع ثقته فى رجال الكتلة الذين لم يتأخروا عن القيام بواجبهم ، فتفرق الجمهور وهو يهتف بالاستعداد لتلبية نداء الكتلة ، والتضحية فى سبيل الحريات المرجوة ، ثم ألقى القبض علىّ وعلى محمد اليزيدى ومحمد الوزانى .

ومن الغد اجتمع الباقون من زعماء الكتلة وأقاموا مؤتمراً لرجال الصحافة الفرنسية فى الدار البيضاء ، حضره زهاء مائة وخمسين ممثلا صحفياً ، وخطب الحاج عمر عبد الجليل خطاباً احتج فيه على تصرفات الإدارة ، وأعلن أن الكتلة ستتخذ موقفها الحاسم إزاء اعتقال الزعماء الثلاثة ، ثم خطب ممثلو الأحزاب الفرنسية الحاضرة ، ونددوا بسياسة الحماية فى حق الحريات ، وطالبوا بإطلاق سراحنا وإعطائنا الحق فى إصدار الصحف التى طلبناها ، ثم طالب الفرنسيون الحاضرون من أعضاء الكتلة أن يسمحوا لهم بالتدخل مع إدارة الناحية عساها تقتنع بالعدول عن الخطة التى اتبعتها حباً فى السلام وتهدئة الأفكار العامة ،

وسلا توجه وفد من ممثلي الجبهة الشعبية الفرنسية بالدار البيضاء لمقابلة المسيو اورتليب رئيس الناحية الذي أعطاهم غلطة في الكلام واحتقاراً في الاعتبار ، لأمر الذي جعلهم ينسحبون من مجلسه محتجين .

أما الكتلة فقد قررت أن توفد الأخ الحاج عمر بن عبد الجليل إلى باريس للاتصال برجال الحكومة ، وشرح الحالة للرأي العام الفرنسي ، وفي الوقت نفسه قررت القيام بمظاهرات تضامنية في جميع أنحاء المملكة المغربية .

وفي يوم الجمعة الأخيرة من نوفمبر سنة ١٩٣٦ وقعت مظاهرات في [illegible] الدار البيضاء وفاس والرباط وسلا ووجدة وتازا وغيرها من المدن والقرى ، واشتبك فيها البوليس بالمتظاهرين فجرح الكثيرون ، وضربوا فيها خليفة [illegible] الفرنسي بالبيضاء ، وألقى القبض على بعض أعضاء مكتب الكتلة ، وزج بمئات العاملين من رجالها ، وتكون المكتب الثاني المؤقت من الحاج الحسن أبي عياد والسيد محمد الديوري وعبد العزيز ابن ادريس والهاشمي الفيلالي ، وواصل العمل للقيام بمظاهرات متوالية ، كما أذاع نشرات عن سير الحركة في الداخل ونظم إضرابات عامة .

وقد أظهر المعتقلون ثباتاً قوياً وحزماً كبيراً ، واستكشف للادارة ما كانت تجهل من أثر التربية الوطنية التي قامت بها الكتلة في أوساط أنصارها ، فقد كانوا كلهم على بينة مما يطلبون ، وكانت أجوبتهم للولاة الفرنسيين الذين ناقشوهم في برنامج الإصلاح وما يحتوى عليه من فصول مثيرة اندهاش الإقامة العامة ورجالها ، وقد حكم عليهم بمدد تتراوح بين الستة أشهر والخمسة أعوام ، وكانوا يتنافسون في المدد التي سيحكم عليهم بها .

وصل الحاج عمر لباريس فذهب تواً لمقابلة مسيو فيينو وكيل الخارجية الفرنسية لشؤون الشمال الإفريقي ، فأظهر له الوزير استياءه مما حدث ، وحاول أن يبرئ الجنرال نوجيس من مسؤولية الوقائع ، وطلب منه العودة للبلاد لتهدئة الخواطر ، فأجابه الحاج عمر بأنه لا يمكن للخواطر أن تهدأ ما دام زعماء الكتلة

وأنصارها معتقلين ؛ وقد نظم الفاسى مكتباً لكتلة العمل الوطنى بباريس ، وقد أصدر نشرة دورية بعنوان (الخبر الشرقى) تحل محل مجلة « مغرب » الفرنسية ، وأخذ ينشر الحوادث ويعلق عليها مما أقلق الأوساط اليسارية التى لم ترد أن تفتضح حكومة الجبهة الشعبية على الحكومة الفرنسية السير بلوم أمره للجنرال نوجيس بتحرير المعتقلين وتغيير سياسته المزعجة .

بقى على الجنرال نوجيس أن يتخذ الوسائل التى تمكنه من تنفيذ أوامر الحكومة دون المساس بما يسمونه بنفوذ الحماية وهيبتها فى النفوس ، ولذلك ذهب تواً لمدينة فاس ، واجتمع أولا بنخبة من أعيانها الذين أعربوا له عن تضامنهم مع الكتلة ، ثم اجتمع مع ممثلى الجامعة القروية ، وأخيراً حل بالمجلس البلدى حيث كان فى انتظاره ممثلو الحرف والصناعات والعملة العارفة ، وقد تذاكر معهم ملياً فى مختلف الموضوعات ، وكانت محاولاته كلها لإقناعهم بضرورة الحل المباشر لقضاياهم ، فكانوا جميعاً يردونه فى صدرى المسائل وكبراها للزعماء الثلاثة المعتقلين وبقية رجال الكتلة ؛ لأنهم هم الذين يمثلون الشعب ويمكن أن يتكلموا باسمه ، وقد عاد الجنرال من فاس متأثراً وناقماً على إدارة الشؤون الأهلية التى جعلته يخطىء التقدير من أول يوم ، ثم استقبل فى الرباط وفوداً عديدة ، وتفاوض مع جلالة الملك ، وأخيراً بدأ يأمر بإطلاق سراح المعتقلين زمرة بعد زمرة ، ولما بقينا نحن الثلاثة الأولين فكر فى عرضنا على المحكمة العليا لمحاكمتنا بدعوى التهييج والإثارة ، فقدمت القضية للمحكمة ورغم محاولات المندوب المخزنى الفرنسى فقد كان المقررون المغاربة الذين بينهم رئيس المحكمة قرروا بمقتضى انتقاد المندوب سراراً يصرون على التقرير الدال على تبرير عملنا وتبرئتنا ولقد نصبنا لثلاثة محامين ، واحد منهم فرنسى ، واتصل المحامون بالمقيم العام أولا ، ثم لما رأى إصرارنا على الدفاع وأن المحاكمة ستعطينا فرصة لعرض أشياء كثيرة أراد أن يطالب منا إمضاء التزام بعدم الإثارة مرة أخرى ، فرفضنا طبعاً ، كما

رفض إخواننا من رجال الكتلة البارزين بفاس والرباط ، وبعد تردد كبير من المقيم العام قرر إطلاق سراحنا بعد أن قضينا في معتقل البيضاء شهراً كاملا

هذا وقد قام إخواننا في المنطقة الخليفية بكل ما يجب للتضامن معنا ، فكتبوا وخطبوا واحتجوا في الشرق والمغرب ، كما أن أصدقاءنا في تونس والجزائر أعلنوا تضامنهم بالاحتجاج والتأييد ، وقد كتب الأستاذ توفيق المدني في أحد أعداد (الشهاب) مقالا ممتعاً فصل فيه هذه الحوادث وما احتوته من حماس ووعي عظيم .

والحق أن حركتنا قفزت قفزة كبيرة بهذه المظاهرات التي سالت فيها دماء كثيرة ، وظهر من جرائها تضامن شعبي كبير ، ولقد كتب إلى الأمير شكيب أرسلان يهنئني بالتحرر ، ويؤكد أن حركتنا أصبحت لا تقل عن الحركات القومية العربية الأخرى في مصر والشام .

الجنرال نوجيس :

اعتبر تعيين الجنرال نوجيس في وظيفة المقيم العام خيبة للمغاربة ، ولم يكن اختياره للمكانة له أولما يزعمونه من معرفته بالروح المغربية ، وإنما هي سياسة دبرها بلوم ليردع بها المعمرين بعد أن عزل بيروتون الشخصية المحبوبة لديهم .

ومهما يقل عن نوجيس فالعيب الأكبر الذي عرفناه فيه من أول يوم — وهو العيب الذي شهد به الجميع بعد ما رأوا موقفه في الحرب الأخيرة — هو أنه رجل ضعيف العزيمة ، سقيم الوجدان ، كثير التردد ، شديد الأنانية ، ولقد بعثنا له بمجرد تعيينه ملفاً يشتمل على وثائق الكتلة وأعمالها ، فأجاب الأخ محمد اليزيدي بأنه عازم بمجرد ما يصل للمغرب على تنفيذ مطالب الأمة المغربية ، ثم كلف — وهو بباريس الجنرال ريشار الذي كان حاكما بالنيابة في فاس بالاتصال بي وبعث الآمال الكبيرة في نفسي وحملي على الثقة بشخص المقيم العام الجديد .

ولكنه ما وصل للمغرب ، واتصل بإدارة الشئون الأهلية حتى انقلب ، ولما دخل مدينة فاس دخول الفاتحين خطب فيها منددا بالوطنيين المغاربة ، مشبها لهم بالفراخ التي تريد مغادرة الأعشاش قبل أن تكتسي بالأجنحة ، فيكون حظها السقوط والانكسار . ولما رأى من أجوبة الكتلة العملية ما أظهر له خطأه في الاستهتار والتسرع حاول أن يصلح الأمر ولو مؤقتا ، فعاد يستعمل سياسة اللين بعد أن جرب الشدة فلم تفده ، ولكنا سنرى إلى أي حد بقي الجنرال ألعوبة في يد الأهواء ، وإلى أي مدى سيرته أنانيته الشخصية حتى انتهى بضرب الوطنيين ضربة شديدة مات هو معها دون أن يؤثر في الوطنية المغربية أو ينال من عزيمة رجالها .

ولقد كانت أول ما قام به بعد أن خرجنا من السجن أن بعث يقربنا بواسطة شخصيات شبيهة بالرسمية للاتصال به والعمل على المذاكرة معه في شئون المطالب ، وكنا اقترنا قليلا ، وأخيرا اتفقنا على أن نوجه لمقابلته الحاج عمر عبد الجليل أولا ، ثم نذهب عنده بعد ذلك ، وقد استقبل الأخ عمر بالاحترام اللائق وذاكره في جو يدعو للتفاؤل ، ثم قبل أن يستقبلنا نحن كوفد لكتلة العمل الوطني بعد أن كان مصرا على عدم اقتبالنا إلا بصفتنا الشخصية ؛ لأنه لا يعترف بالكتلة ، ولا يقر أن للمغاربة حق تأسيس الأحزاب السياسية ، مدعيا أن وجود السلطان بالمغرب يمنع من تأسيس الأحزاب ؛ لأنه هو الذي يتوسط لتقديم مطالب البلاد لفرنسا ونوابها ، وهي علة عليلة ، ومع ذلك فلم يتمسك بها بعدما رأى من تشدد سيدي محمد بن يوسف في المطالبة بحقوق وطنه .

اجتمعنا مع الجنرال نوجيس ضمن مائدة مستديرة ، وتناولنا بالدرس المطالب المستعجلة فصلا فصلا ، وكان يعدنا بالعمل لتحقيقها جميعا ، وأهم ما خرجنا به من عنده هو الإذن بإصدار جريدة (الأطلس) العربية الأسبوعية التي تقرر أن تكون لسان (كتلة العمل الوطني) ، وإصدار جريدة (المغرب) اليومية التي كان صديقنا المرحوم سعيد حجي رئيس فرع الكتلة بمدينة سلا قد طلب إصدارها

وتسريح جريدة (عمل الشعب) من عقالها ، كل ذلك فى دائرة قانون الصحافة المغربية الصادر فى ٢٧ إبريل سنة ١٩١٩ وفى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ أى دون تحسين ما لحالة الصحافة ولا توسيع لحريتها .

ومن جهة أخرى فإن الأحزاب اليسارية الفرنسية التى سبق أن قاومتنا واتهمتنا بالأفكار الرجعية رأت فى المظاهرات التى قام بها الشعب المغربى دليلا على أننا نمثله أصدق تمثيل ؛ ولذلك قرر اتحاد خمسة عشر فرعا من فروع الحزب الاشتراكى تأييد مطالب الشعب المغربى ، والتعاون مع رجال الكتلة على الكفاح من أجل تحقيقها .

تشكيل حزب الكتلة :

وهكذا تكون بالحصول على بعض الجرائد وبتأييد الأحزاب الفرنسية التى فى الحكم جو أصبحنا نعتقد معه فى إمكانية تنظيم حركتنا على غرار الأحزاب المنظمة الكبرى ، ولذلك عقدت الكتلة اجتماعا عاماً بفاس وقررت أن تفتح لها مكاتب ، وتضع قانونا جديداً يمكن من مشاركة أنصار الحركة وأعضائها فى اختيار المسيرين ومراقبة أعمالهم ، ووكلت اللجنة لى وللوزانى وضع مشروع لقوانين الكتلة الجديدة ، فاجتمعنا نحن الاثنين ووضعنا الأصول التى نعتمد عليها فى وضع القوانين ، وتكلفت بتحريرها ، وبعد أن انتهينا من مهمتنا عرضنا على الكتلة فى اجتماع عام ثان مشروعنا ، ودافعنا عنه مادة مادة ، حتى أقره الجميع بصيغته النهائية مع إدخال بعض التعديلات الخفيفة ، وخلاصة القانون أن الكتلة تتركب من لجنة تنفيذية ، ومجلس وطنى ، ولجان فنية ، وفروع ؛ ولكل من هذه الهيئات لائحتها الداخلية الخاصة بها ، وهى حزب ديموقراطى ينتخب مسيروه بمقتضى التصويت السرى فى مؤتمر عام يمثل الفروع والشعب على نسبة معينة .

وقد قررت الكتلة أن تنتخب لجنة تنفيذية مؤقتة تشرف على فتح المكاتب

وتسجيل المنخرطين بصفة رسمية ، وتستمر في عملها حتى تسمح لها الظروف بعقد المؤتمر العام الذي يقضي به القانون .

وفعلا اجتمعنا في يناير سنة ١٩٣٧ بمقتضى ما اتفقنا عليه ، ووفاقا للقوانين التي وضعناها بأنفسنا خرجت نتيجة الاقتراع السري على تكوين اللجنة كما يلي : —

علال الفاسي	رئيس
محمد حسن الوزاني	أمين عام
أحمد مكوار	أمين صندوق
محمد اليزيدي	أعضاء
عمر عبد الجليل	
عبد العزيز ابن إدريس .	
محمد غازي	

وبمجرد ما أعلنت النتيجة ، أعلن الأستاذ الوزاني استعفاءه من الكتلة ، ولا نريد أن ندخل في تفاصيل هذا الانشقاق الذي حدث وما نتج عنه ، وكل ما هنالك أن الأستاذ الوزاني أخذ يعمل لاكتساب أنصار جدد باسم (الحركة القومية) بينما استمر سائر الذين كانوا بالاجتماع العام في عملهم ضمن الكتلة .

حل الكتلة :

مضت اللجنة التنفيذية المؤقتة في عملها ، وجعلت من جريدة (الأطلس) لسان حالها العربي ، ومن جريدة (العمل الشعبي) لسان حالها باللغة الفرنسية ، وجعلت أمينها العام مكان الوزاني المنسحب الأستاذ أحمد بلافريج ، ثم فتحت مركزها العام بمدينة فاس ، وأخذت تسجل المنخرطين الذين انهالوا عليها بالآلاف من بوادي المغرب وحواضره ، ولكن الإقامة العامة لم يرقها هذا

الانتصار الباهر ، فادعت أننا نريد أن نقوم بمؤامرة على الملك ؛ لأننا نلزم المنخرطين أداء يمين على الإخلاص لله والمغرب والملك ، والعمل فى دائرة (كتلة العمل الوطنى) . وبمقتضى ذلك فقد استصدرت الإقامة العامة قراراً بحل الكتلة يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ . ومن الغد أقفلت السلطة دار المركز العام ، ووزعت بيانات تعلن فيها المنع ، كما كلفت منادين فى جميع أسواق البوادى يعلنون نهاية شأن الوطنيين وإقفال إدارتهم .



الحركة الوطنية لتحقيق المطالب

وإزاء هذا القرار لم نتأخر عن المضى فى خطتنا على مواصلة كفاحنا الوطنى كما هو ، وواصلنا اتصالاتنا بفروعنا وأنصارنا ، ووالينا [illegible] نشرياتنا وجرائدنا معطين لحركتنا هذا الاسم المؤقت «الحركة الوطنية لتحقيق المطالب» ولم تمض بضعة أيام على تاريخ قرار المنع حتى وجهنا للاقامة العامة وفداً يحاول [illegible] مذكرة مع الجنرال نوجيس فى شأن تأسيس حزب جديد ، ولكن وشيل [illegible] اعتذر من مقابلة الجنرال للوفد وقال له : «يمكنكم أن تقدموا له [illegible] للمصادقة عليه» ، وقد رفضنا نحن تقديم مشروع مكتوب ، وقررنا أن نسبق ونجعل من عملنا مشروعاً واقعياً ، وكان اتجاه المقيم العام واتجاه للسير فينو أن يطلبا منا تأسيس هيئة ذات لون خاص ترجع للبحث والدراسة فى الشئون العامة وتتضمن بضع عشرات من الوطنيين المثقفين ولا تتعدام إلى غيرهم ، وقد حاول فيينو تبرير هذا الاقتراح بأن كتلتنا أفادت كثيراً من جهة المباحث التى قدمتها والدراسات التى قامت بها لمختلف المسائل ، مع الشكل الملى الذى كسا كل احتجاجاتنا وانتقاداتنا ، وأنه بهذا سنتمكن من خدمة قضيتنا دون الوقوع فى اضطرابات أو ارتباكات سياسية ، وطبعى ألا نقبل نحن هذا الحل ؛ لأنه يفصلنا عن غاية عظيمة لنا هى تربية الشعب وتوحيد الجماهير المغربية من حول حركتنا للدفاع عن حقوقنا المغتصبة ، ولذلك فقد قررنا قطع الصلة مع الإقامة العامة وتوجيه وفد لباريس .

سافر وفدنا المتركب من الحاج عمر عبد الجليل والحاج أحمد بلافريج ليشرحوا للرأى العام الفرنسى الظروف التى حلت بها كتلتنا ، وكان قد مضى على الجنرال نوجيس عام كامل بالمغرب صرح فيه بوعود كثيرة دون أن يفعل

شيئاً ، فحمل الوفد لوزارة الخارجية الفرنسية تقريراً وافياً عن مهازل الجنرال وضعف عزيمته ، فاقتبله وكيل الخارجية الفرنسية للشئون المغربية مسيو فراسوادي تيسان الذى كان من أعضاء اللجنة الفرنسية لرعاية المطالب المغربية ومجلة (مغرب) سابقاً ، وقد أظهر استنكاره لما سماه بذبذبة نوجيس ، وواعد الوفد بتحسين الحال

لم تكن الغاية من هذا الوفد إلا تهيئة للمسؤولين بفرنسا والمغرب لقبول ما سنقوم به من إعلان الحزب الجديد ، وقد كان الجنرال نوجيس يهمه هذا ، وحاول أن يغرى صديقينا الوفدين إلى فرنسا بالاتصال به وهو فى فرنسا ليقدمهما لأصدقاء له وشخصيات غير الشخصيات التى تعرفها نحن ، ولكن الوفد رفض كل تفاهم مع الجنرال نوجيس بعد أن اتخذ خطته الحاسمة لحل الكتلة والتهديد باعتقال رجالها .

الحزب الوطنى :

وبينما الوفد يوالى نشاطه فى باريس إذ عقدت الحركة الوطنية مؤتمراً يمثل جميع فروع الكتلة ورجالها بالرباط فى ابريل سنة ١٩٣٧ ، وبعدما تبادل الحاضرون الأفكار قرروا أن يطلقوا على حركتهم اسماً جديداً هو « الحزب الوطنى لتحقيق المطالب المغربية » ، وقد روعى فى التسمية امتداد فكرة الكتلة والاتصال بأعمالها ووراثة برنامجها الذى هو فى الحقيقة عمل لا ينبغى للحزب أن ينسيه ، ومن الغد أعلنت عن تأسيس الحزب ببلاغ نشرته جريدة (المغرب) .

وبعد بضعة أيام أخرى عاودنا فتح المركز العام بفاس فى نفس المكان الذى سبق أن أغلقته الإدارة الفرنسية ، وبدأنا نقبل المنخرطين كالعادة ، ولكنا أدخلنا تعديلا واحداً هو عدم إلزامهم بالقسم .

ولما كان من الضرورى أن نعلن عن هذا التأسيس الجديد فقد انتهزنا فرصة رجوع جلالة الملك من فرنسا فى أواخر شهر ابريل المذكور ، وبعثنا إليه ببرقيات باسم (الحزب الوطنى) فى سائر المملكة ونشرت البرقيات فى الصحف .

حينئذ تحركت الإدارة للعمل، وبعث الجنرال بلان حاكم الناحية الفاسية يستقدمني إليه.

وفي دار الناحية بفاس اجتمعت بالجنرال بمحضر الكولونيل نويل رئيس الشئون السياسية بفاس، وباشا (محتسب) المدينة السيد محمد التازي، ورئيس قلم الترجمة العام القبطان شاربوني. وقد استهل الجنرال الحديث قائلا:

« بمناسبة رجوع جلالة السلطان لعاصمة ملكه قرأنا في الصحف عدة برقيات وجهت إليه بقصد التهنئة من طرف (الحزب الوطني)، ومن بينها برقية باسم المركز العام للحزب بمضاة منكم، ومعنى هذا أنكم أعدتم تأسيس الحزب الممنوع ».

فأجبته مبينا أن (الحزب الوطني) شكليا ليس هو (كتلة العمل الوطني)، وأن قرار المنع الصادر لا يمكن أن ينطبق على ما أسسناه من بعده.

فقال: « ولكن المركز الذي كان للكتلة هو نفس المركز الذي وضع فيه الحزب، ورئيس الكتلة هو رئيس الحزب، وأنصارها هم أنصاره، فأي فرق هناك؟ ».

قلت له: « إن المركز والرئيس والأنصار — كل ذلك لا يغير شيئا من حقيقة واحدة، وهي أن الحزب الجديد يحمل اسم (الحزب الوطني)، بينما كان الآخر يحمل اسم (كتلة العمل الوطني)، وبين التسميتين فرق كبير، وعلى كل حال فقد حاولنا الاتصال بالجنرال نوجيس لنتفق معه على هذا التأسيس، ولكن رئيس ديوانه طلب منا أن نقدم مشروعا فها نحن أولاء نقدم مشروع الحزب الوطني بمركزه وفروعه، وإذا كانت لكم عليه ملاحظة فإني مستعد لدراستها ».

فقال الجنرال: « إن هذا ليس بمشروع، ولكنه استئناف شيء ممنوع »

فقلت له: « كلا.. لقد تقدما قرار المنع من تلقاء أنفسنا، وهذا عمل جديد »!

فقال : « وأي فرق بين ما كان وبين ما فعلتم اليوم ؟ »

فقلت : « لا تنسوا — يا سعادة الجنرال — أن ثمة فرقاً كبيراً ، هو عدم وجود القسم في انخراطات الحزب الوطني ، ألم يكن القسم هو ما بررتم به منع الكتلة ؟! »

فقال : « الحق أني لا أرى في ذلك فرقاً كبيراً »

فقلت : « بلى » . . والتفت إلى الكولونيل نويل وسألته : « ألم تعتبروا القسم عيباً كبيراً عند اتخاذكم قرار المنع ؟ »

فقال الكولونيل : « بلى وإن القسم لفرق كبير كما قلتم ، إلا أنه لا يكفي »

وقال الجنرال : « إن كرامة الدولة الآن ممسوسة ؛ لأن الجمهور يرى أمرها قد خرق دون أن تقوم هي بعمل ما ، ولذلك يجب إقفال المركز الجديد ، وأنا كما تعلمون قائد عسكري ، لا أعرف إلا تنفيذ الأوامر الصادرة إليّ من الرباط »

فقلت له : « صحيح أنك عسكري ، ولكنكم في الوقت نفسه رئيس ناحية مهمة ، فيجب أن تنبهوا الإقامة العامة إلى أننا لن نقبل هذه المرة إقفال المركز دون أن نقابله بما يستحقه من مظاهرات ستؤدي حتماً إلى اضطراب الأمن العام ، وأما إذا كان همكم فقط مسألة الكرامة فأنا مستعد لتسوية أمرها إذا قبلتم اقتراحي »

فقال : « ما هو الاقتراح ؟ »

فقلت له : « بما أنه يظهر لي أنكم تأثرتم لوجود مركز (الحزب الوطني) في عين الدار التي كانت مركزاً للكتلة فأنا مستعد لنقل المركز لمكان آخر ، وفي هذا النقل كفاية لإظهار فرق جديد من شأنه أن يحفظ كرامة الدولة »

فساد الجو صمت خفيف ، ثم قال الجنرال : « إذن أستشير إدارة الشئون السياسية في الرباط ، ولها وحدها حق الفصل في الموضوع »

تلفن الجنرال في الحين للرباط ؛ فأجابوه بطلب الإمهال ساعة ريثما يتداولون.

فى الموضوع ، وبعد نحو الساعة والنصف دق التليفون ، وإذا بالإقامة العامة توافق على حل المشكلة بمقتضى اقتراحى ، أى نقل المركز إلى مكان آخر كشرط لاعتراف الإدارة بالحزب الوطنى ومركزه له .

* * *

لقد رويت ملخص الحديث الذى دار بينى وبين الجنرال بلان ليطلع القارئ على لون من ألوان السياسة التى تسير فى بلادنا ، وليفهم من خلاله شكل التراوغ الموجود فى العلاقة بين المغاربة وبين الفرنسيين ، ونحن فى الحقيقة كنا قد فهمنا أن الإقامة لا يمكنها أن تترك الحزب دون حل ما ، ولو من أجل المبدأ ، كما يقولون ، لذلك اتفقنا على تغيير المكان ، ولم أذهب عند الجنرال إلا بعد أن هيأنا المحل الذى سننتقل إليه ، وفى هذا العمل ما يدل على فهمنا لعقلية الفرنسيين ومعرفتنا لما أسميه دائماً بالفلسفة الفرنسية .

استأنف الحزب الوطنى أعماله محتضناً كل أعضاء الكتلة السابقة وأنصارها وجداً فى قبول المنخرطين وتأسيس الفروع والشعب فى سائر البوادى والحواضر واستمرت جريدة (الأطلس) برئاسة صديقنا محمد اليزيدى أهم جرائده ولسان حاله الرسمى ، وأصدر عدة جرائد بالفرنسية سرعان ما كانت الإقامة العامة تقفلها بالتوالى ، وقد جعل من (مطالب الشعب المغربى) برنامجه الذى يدافع عنه والغاية الأولى له ، وإذن فقد كانَ الحزب الذى يجاهد من أجل الاستقلال أولا والإصلاح والتجديد ثانياً ، ولكنه استمر فى سياسة (الكتلة) التى كانت تقبل الوصول للاستقلال عن طريق تطبيق معاهدة الحماية أولا ، أو ما نسميه بسياسة المراحل التى ظهر لنا بعد عقمها وتضييعنا للوقت فى المطالبة بها ، ولربما كان من الضرورى أن تمر حركتنا بهذه التجربة التى عرفتنا عقلية المستعمرين وعدم استعدادهم لأى تفاهم ما داموا يستطيعون المماطلة وكسب الوقت لاستمرار ما كان على ما كان .

جهاد الحزب الوطنى :

ولكن المظهر العظيم الذى ظهر به الحزب الوطنى هو جهاده المستميت من أجل الحريات الديمقراطية ، وكفاحه فى سبيل الدفاع عن الطبقات المستضعفة من الشعب ، وقيمته فى أنه لم يحصر عمله فى الدفاع السياسى ، بل بذل جهوداً جبارة في تنظيم الجمهور وتربيته ، وتوجيه الجماعة المغربية نحو الحياة العصرية وقد كانت الأسس التى بنى عليها عمله التجديدى والتهذيبى هى :

١ – المغرب بلاد متمسكة كامل التمسك بالإسلام :

تجديد الأنظمة السياسية والاقتصادية لا يمكن أن يتنافى مع الأصول الدينية ، أى أن الإسلام يخاطب الفرد لا سيما كعضو فى جماعة ، ولهذا مهو مهتم بما تحتاج إليه الحياة وسط الجماعة التى أثقلت الأجيال بأنواع من الجمود يجب أن يتحرر منها ، وعليه فَفَصْلُ السلطات ، ومشاركة الشعب فى تدبير مصالح الدولة والانتخاب ، والمساواة فى الحقوق والواجبات الخ ... كلها مبادئ ليست جديدة بالنسبة للمسلمين ، بل هى عقائد جاء بها القرآن وأكدتها السنة .

٢ – المغرب متمسك بالنظام الملكى :

لم يعرف المغرب مدة أربعة عشر قرناً شكلا للحكم غير الملكية ، فالعرش منه رمز وحدته ودليل ماضيه ، والذى سيكون فى المستقبل عامل التوازن الاجتماعى فيه ، ولكن هذا لا يعنى أبداً أن الملكية لا تتطور إلى شكل دستورى على غرار ما يجرى فى انجلترا أو فى بعض البلدان الإسلامية اليوم .

وهكذا أصبحت الوطنية المغربية مجسمة فى عقيدة بينة ، هى تحرير المغرب فى دائرة دينه ، ومع الإخلاص لعرشه المجيد ، ونشر هذه المبادئ، التى لم تكن إلا تعبيراً عما يجيش بأفكار الشعب كله فقد نظمت عدة دروس شعبية

ومحاضرات عامة فى المدارس والمساجد والاجتماعات الخاصة كنت أشرف عليها بنفسي ، وأشارك فيها بما أستطيعه من كتابة وإلقاء ، وهكذا حصل (الحزب الوطنى) على فوز باهر وشعبية أخافت المستعمرين فى كل جهات البلاد .

وسار الحزب الوطنى فى تنظيمه على غرار المشروع التى وضعناه للكتلة ، فكانت له لجنة تنفيذية ، ومجلس وطنى ، وفروع ، وشعب ، وخلايا ، وللجنة التنفيذية عدة لجان فنية تقوم بالدرس والإشراف على تنفيذ الأغراض الموكولة إليها ، ولهذه اللجان الفنية فروع فى جانب كل مكاتب الفروع تأتمر بأمر اللجان المركزية تحت إشراف مكتب الفروع ومن أهم هذه اللجان :

١ — لجنة التعليم .

٢ — لجنة الإصلاح الديني والاجتماعى .

٣ — لجنة الإغاثة الوطنية .

٤ — لجنة التقويم الخلقى .

٥ — لجنة الصحافة .

٦ — لجنة الدعاية والنشر .

٧ — لجنة الشباب الوطنى .

٨ — لجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة .

٩ — لجنة الشئون الاقتصادية .

وقد قامت كل واحدة من هذه اللجان بما يجب عليها فى المدة القصيرة التى أمهل فيها (الحزب الوطنى) . وكنا نرمى قبل كل شيء بهذه اللجان إلى تكوين اختصاصيين فى فروع النشاط الوطنى يتسنى لهم أن يواجهوا الموضوعات التى تعرض لهم عن معرفة واستحقاق ، كما كنا نرمى إلى فسح المجال للشباب العامل المثقف ليتسنى له أن يجد ميادين يبذل فيها نشاطه وينمى فيها استعداده ، وأيضا فإننى كنت أرى — وما أزال أعتقد ذلك — أن حزبنا يجب أن يسائق كل شيء فى البلاد ليتمكن له أن يسير الأمة فى الاتجاه الصحيح الذى يراه ،

وأن يجري وسائل التحقيق برنامجه الوطني بعد الاستقلال دون أن يجد من الجمهور معارضة أو مقاومة لأنه سيكون حينئذ قد هيئ، وأنضج .

وقد أسست لجنة التعليم عدة مدارس في المدن والقرى برغم الصعوبات التي تعترض عادة في تأسيس مثل هذه المدارس ، كما عملت بمختلف جهودها على تنظيم القرويين تنظيما صحيحاً وحشد طلبتها في صعيد واحد لمقاومة كل تيار يضر بالروح التقدمية في الجامعة الدينية العتيقة ، واستطاعت كذلك أن تبذل جهوداً جبارة في تكوين بعض المعاهد الدينية في وجدة وفضالة مثلا ، أو بعثها من مرقدها كما قامت بدعوة واسعة النطاق لتعليم البنات وتهذيبهن ، ودعت كذلك لتوجيه بعثات لمصر والخارج ، وذلك بالتوسط لدى الآباء والاستنجاد بالأغنياء وإقناع الطلبة الأذكياء ، وساعدت جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا على السير في مجهودها ماديا وأدبيا ، كما ساعدت على تنظيم مؤتمرها وانعقاده مراراً ، وعملت على تأسيس بعض جمعيات قدماء التلاميذ بالمدارس العربية الفرنسية وبالقرويين ولكن الحماية كانت ترفض الطلبات المقدمة بها ، وأرادت لجنة التعليم أن تؤسس (جمعية أصدقاء الطلبة) مهدت لذلك وجمعت المهتمين بالتعليم ووضعت البرنامج وبدأت العمل ، ولكن الحماية أوقفت عملهم ، ورفضت الإذن لهم بالجمعية ، واهتمت بمحو الأمية اهتماما لا نظير له ، ففتحت الدروس الليلية في مختلف الأوساط ، خاصة بفاس ومراكش حيث بلغت هذه الدروس درجة عليا في عدد المترددين عليها ، واستقدمت من أبناء المدارس البربرية أفراداً كانت تعلمهم العربية وقراءتها الممنوعة عنهم في مدارس السياسة البربرية ، وألبت الرأي العام للدفاع عن الطلبة الذين اضطهدوا بالحبسات وغيرها في سبتمبر سنة ١٩٣٧ كما ألبت طلبة القرويين للإضراب للدفاع عن مطالبهم الحيوية ، وأسست للطلبة دوراً يجتمعون بها للمحاضرة والمذاكرة بفاس والرباط وسلا ووجدة وغيرها من المحلات كانت تجمع بين طلبة المعارف القديمة وطلبة المدارس العربية الفرنسية الذين يتبادلون الرأي والمشورة ، ويكمل بعضهم الآخر فيما ينقصه من

معرفة أو تدريب .

وواصلت لجنة الإصلاح الدينى والاجتماعى العمل لتثبيت دعائم السلفية ومقاومة أدعياء التصوف ، ونزع الخرافات من الأذهان ، وشكلت لجنة تابعة لها لتنظيم الوعظ الدينى والدعوة لإصلاحه ؛ فوضعت خطبا عصرية ، وسعت لتعيين بعض المتنورين من الشباب المصلح لتولى مناصب [illegible] ، واهتمت بجمعيات المحافظين على القرآن الكريم ، فجمعت أشتاتهم [illegible] منهم لجانا منظمة تتركز كلها فى يد (لجنة الإصلاح الدينى) . و[illegible] التى وحدت القراءة بصوت واحد فى المساجد ، ودعت إلى [illegible] وأنشأت عدة خزائن مملوءة بالمصاحف فى كل مكان ، وقد كان لها دور [illegible] الدعاية لنشر الفكرة الوطنية وإعلاء همة الوطنيين فى وسطها المؤمن بالله [illegible] قامت بالدعوة لتحسين حالة العائلة ومقاومة عادة التسرى ، وإذاعة مقالات ومحاضرات عن معنى الاطمئنان الزوجى للإنسان ، ونشرت بعض الرسائل التى تدعو للرجوع للسلفية الأولى ، أو تهدى إلى اتباع روح التربية العصرية فى العقل والبدن .

وأدخلت تحسينات على نظام احتفالات الرسمية وغيرها فى المولد النبوى ؛ فأصبحت موجهة توجيها صحيحا تليق بهذه الذكرى العظيمة وصاحبها الأكبر ، وأسست حفلات الهجرة النبوية وعظاتها ، ونشرت الأناشيد الدينية التى تتفق مع حاجة الوقت وروحه ، وسعت للتخفيف من كثير من المظاهر المنافية للدين والتى كانت تتم بمناسبة ذكريات دينية كتقديم النحائر وأنواع الهدى بأضرحة بعض الصالحين ، وقد وجهت الأمة فى ذلك توجيها صحيحا يحافظ فى نفسها روح الاحترام لذكرى أبطالها وأوليائها فى الوقت الذى يحررها مما التصق بهما من خرافات وأوهام .

وفى الناحية الاجتماعية جاهدت اللجنة جهاد الأبطال لتمتيع العملة ببعض الحقوق الضرورية ، وحصر العمل فى ثمانى ساعات ورفع أجورهم ، ودعت

دعوة قوية لتأسيس يوم العطلة الأسبوعية رغم العراقيل التي وجدتها من الحكومة ومن الجامدين ، وقد نجحت في جعل مدينة فاس و بعض المدن الأخرى تقفل كلها يوم الجمعة عن شعور بروح التضامن وإيمان بضرورة التنظيم الاجتماعي . . .

وقد عملنا كل ما نستطيع لتكوين حركة نقابية بالمعنى الصحيح للكلمة ، ووصلا لبي العملة دعوتنا وأخذوا يجاهدون في سبيل حقوقهم بالمطالبة تارة والتظاهر حينا والإضراب آونة ، ولكن السلطة كانت تتولى قمعهم في كل الأوقات دون أن تسمح لهم بالدفاع عن مصالحهم أو تتولى هي الدفاع عنها ، وقد توصل العمال الفرنسيون بالمغرب للحصول على حق تأسيس فروع الاتحاد النقابي الفرنسي ، ولم تسمح الإدارة للمغاربة بهذا الحق ولا تزال مصرة على منعهم منه إلى اليوم ، فوجد العملة المغاربة أنفسهم ووجدنا معهم في كفاح مزدوج : هو مقاومة المنع الحكومي للحق النقابي المغاربة في الوقت الذي تقدم فيه تأسيس نقابة أجنبية في البلاد تريد أن تجمع في دائرتها كل العملة المغاربة ، وتنظيمهم وتعبئتهم لخدمة أغراض غير أغراضنا ، ومصالح ليست في كل حين هي عين مصالحنا ، ولذلك فقد جرت بيننا وبين نواب س . ج . ط . الفرنسية مشادة عنيفة ، ومناقشة قوية للحيلولة بينهم و بين جلب العمال المغاربة لنقاباتهم ، ولكنهم في الحقيقة كانوا مؤيدين بصفة غير مقصودة من طرف الإقامة العامة التي كانت تعمد لكل مطالباتنا بالحق النقابي في الوقت الذي تعترف لنا بأنه لا حق للفرنسيين بأن يقبلوا المغاربة في النقابة الفرنسية ، وأن للمغاربة الحق في أن يطالبوا بتأسيس نقاباتهم القومية ، ولكن اعتبارات سياسية تجعل الإقامة « بزعمها » مرغمة على تأخير الاعتراف بهذا الحق

وكانت وجهة نظرنا أن العملة المغاربة والعملة الموجودين في المغرب يجب أن يؤسسوا نقابات مغربية تتجمع كلها ضمن اتحاد مغربي خاص على غرار الاتحاد النقابي الفرنسي ، ولكنه ليس جزءاً منه ، ويمكن للاتحاد المغربي أن ينضم

بنفسه للاتحاد الدولى العام كما ينضم إليه الاتحاد الفرنسى ، ويجب أن يكون الاتحاد المغربى بعيداً عن المناقشات الدينية والسياسية كى يتسنى لجميع الأيدى العاملة الاشتراك فيه والارتباط برابطة واحدة هى رابطة الشمل ، أما الفرنسيون فكانوا يريدون تقوية أعضاء الاتحاد الفرنسى المشتغل الذى يسيطر عليه اليساريون ليتمكنوا من استعمال العملة المغاربة الذى [illegible] له اليساريون فى فرنسا ، مع أنه ليس من المعقول أن يصدر ليون جوهو من باريس أوامر ناجمة عن اعتبارات محلية وينفذها المغاربة فى بلادهم التى [illegible] فرنسا ويجب أن تظل بعيدة عن التأثر بالعوامل الداخلية الفرنسية [illegible] الحكومة فى مقاومتنا حاولنا أن نعوض النقابات بتأسيس جمعيات لعمال المغاربة ، فشكلنا عدة جمعيات للسواقين المغاربة ولبعض المهن الأخرى ولكن الجواب كان الرفض الدائم ، فبقينا نعمل رغم ذلك فى شكل [illegible] غير معترف بها كل همها هو تأديب العمال ودفعهم للمطالبة بحقوقهم ، وتوجيههم فى ذلك التوجيه الصحيح ، وسنرى من بعد أن الحق النقابى ما يزال مرفوضاً إلى اليوم فى المغرب الأقصى .

ونظرت حالة الصناعة المغربية فرأيت رجالها ودعتهم لخلق روح تعاونية بينهم ، ودافعت عن مصالحهم دفاعاً قوياً ، وهيأت لهم أسباب تجديد منظماتهم وحق اختيار أمنائها ، وسهلت لهم كل الأساليب التى مكنتهم من رفع صوتهم عالياً ، وقد كنت وضعت باسمها تقريراً للحكومة يبين الشكل الذى يجب أن ينظم به التعاون الصناعى لإنعاش الصناعة المغربية وتطويرها ، وفرقت بين ما يجب أن يكون عليه تنظيم العملة فى المعامل الكبرى و بين ما يجب أن يكون عليه حال صغار الصناع التقليدى ، وبالجملة فقد عملت لغاية واحدة هى التقليل من الفروق بين الطبقات للقضاء عليها نهائياً .

وقد بذلت اللجنة جهوداً جبارة للعمل على إقرار الملك الماثل الذى لا يقبل التفويت ، وحماية الفلاحين من عبث القواد والمراقبين وأدعياء الطرق والمرابين ،

وكانت فى البلاد أزمة خانقة نشأت من بؤس الفلاحين والصناع وكساد التجارة ، وزادها استفحالا اليبس الذى أصاب البلاد فى سنة ١٩٣٦ وما بعدها ؛ فقامت لجنة الإغاثة الوطنية بتوجيه العاملين لتشكيل اللجان والجمعيات والهيئات المتعددة لإطعام الجائعين وإيواء اللاجئين ، وقد كان مركز اللجنة بفاس يقدم ٣٥٠٠ أكلة فى اليوم ، وهكذا غيره من الفروع التى انبثت فى سائر أنحاء المملكة وكانت تؤيدها خطب الزعماء ومقالات الكتاب التى تنشرها (الأطلس) عن حالة البؤس المغربى ، فتوجه نظر الشعب والإدارة لخطورة الحال ؛ ولم تكن هذه الإسعافات التى هى محض صدقة وإحسان بالتى تنال تأييد الحماية أو غض النظر عنها ، بل لقد كانت تجد فى مقاومتها القمالة التى طالما حالت بينها وبين قيامها بمهمتها . ولقد تعاونت لجنة الإصلاح الدينى والاجتماعى ولجنة الإغاثة على القيام بأعمال جبارة ، وتوجيهات صحيحة ، وتناولت مسائل كبرى كمقاومة (مدن التصدير) والدعوة إلى تعويضها بحارات جديدة ، ودعوة الأغنياء لبناء مساكن رخيصة لإيجارها للفقراء ، والمطالبة بإسقاط الضرائب المفروضة على العاطلين ، وتأسيس مراكز لتشغيلهم وغير ذلك من الأعمال التى لا يمكننا حصرها ، كما تناولت المسائل البسيطة كلجان ختان أبناء الفقراء ، وتحسين حالة الحمامات العمومية وغيرها ، وكانت للجنة الإغاثة مهمة أخرى تقوم بها فى الظروف الحرجة ، وهى إسعاف عائلات المنكوبين فى القضية الوطنية من مسجونين ومنفيين وأيامى ، وقد استمرت فى عملها بعد اعتقالنا فأدت للحركة خدمة عظيمة لا يمكن أن تنسى » .

وأما لجنة التقويم الخلقى فقد كانت مشكلة من طلبة القرويين وتلامذة المدرسة الثانوية بفاس ، وكان لها فروع من طلبة المعاهد الدينية والمدنية بسائر المدن المغربية ، وكانت ترمى لمقاومة الأخلاق السيئة فى وسط الشباب وغيره من أبناء الشعب ، وذلك بإقامة اجتماعات وإلقاء محاضرات ونشر مقالات تبين خطورة بعض العادات الشائنة على الأخلاق القومية ، وأكثر من ذلك أن

شباب هذه اللجنة كانوا ينبثون فى كل المحال العامة يدعون الناس للعدول عن شرب الخمر وتعاطى المخدرات ، ويعملون على إقفال الحانات فى الأحياء الإسلامية وقد أدى عملهم إلى نتائج محسوسة فى أنفسهم وفى غيرهم ؛ إذ أخذوا يشعرون بضرورة تحرير أنفسهم وتربيتها حتى يكونوا محل القدوة الصالحة لغيرهم ، فى الوقت الذى استطاعوا أن يقنعوا الكثير من رجال الشعب بضرورة العدول عن بعض الأعمال السافلة ، وأهم من ذلك أيضاً أنهم تعودوا على الاتصال بصميم الشعب ودراسة أحواله وملاحظة أمراضه والبحث عن ما يحتاج إليه من عناية وإصلاح فاقتنعوا بضرورة التفكير بالثورة ، الأمر الذى كون منهم رجالا يعملون اليوم فى حقل (حزب الاستقلال) لفائدة البلاد وتحررها .

وقامت لجنة الصحافة بتركيز أعمال الصحف الوطنية وتوجيهها وتنسيق دعواتها ، والدفاع عن مصالحها وربطها بغيرها من الصحف الأجنبية ، والاهتمام رحالها ، وجمع المستندات وتنسيق القصاصات التى تتداول القضية المغربية من جميع جهاتها وقامت إلى جانبها لجنة الدعاية والاستخبارات بتوجيه عام لمختلف أنواع الدعاية الوطنية فى الداخل والخارج ، وتحرير البلاغات الحزبية ، ومقاومة الدعاية المعادية والكتابة عن حياة الحزب ، وتحليل أعماله ، وتبرير خططه ، وتنظيم المهرجانات العامة والخاصة ، ومؤتمرات الحزب وشبابه ، والإشراف على مصاحبة التشكيلات الحزبية والهيئات التابعة لها والتجول بينها والحديث إلى أفرادها ، والاستخبار عن كل أعمال الإدارة ، مراكزها وفروعها ، والتحسس لوجهة نظرها فى كل مسألة قائمة ، والبحث عن تيارات الآراء الشعبية والأجنبية ، وأثرها الموافق أو المعاكس فى الداخل ، وكانت تشرف على نشرات الحزب الخاصة (من غير الجرائد) وتحررها وتوجهها ، ثم تطبعها وتوزيعها ، وقد تبين بعد التجربة أن لجنة الاستخبارات والدعاية قدمت للحزب الوطنى خدمات جليلة يجب أن تذكر لرئيسها الأستاذ الهاشمى الفيلالى بما تستحقه من تنويه وتقدير .

وقامت لجنة الشباب الوطنى ببذل كل ما يمكن لتنظيم الشبيبة المغربية

ضمن فرق رياضية وجمعيات كشفية بعد أن لم نتمكن من تنظيمها ضمن مؤسسة خاصة لشبيبة المغرب كما كانت تريد ، لأن السلطة الفرنسية لم تسمح بذلك على عادتها في الحيلولة بيننا وبين كل عمل تقدمي ، على أن هذه الفرق الرياضية والكشفية نفسها لم تحظ قط بمصادقة الحكومة ، وإنما كنا نبرر عملنا بتقديم مشروعات التأسيس للادارة ، ونمضي في العمل منتظرين الجواب الذي يبقى عادة شهرين حتى إذا انتهيا جاءنا الرد التقليدي بالرفض ، فنشكل لجنة إدارية جديدة ونقدم مشروعا جديداً واسماً جديداً ونمضي في خطتنا حتى يصل الجواب ، وهكذا دواليك . و بالرغم من ذلك فقد استطعنا أن نخلق في الشباب جو الحب للرياضة والتدرب عليها والتربي على مبادىء الكشفية الصحيحة . وقد استمرت هـذه الحركة قائمة حتى انحلال (الحزب الوطني) الرسمي واعتقال زعمائه ، ثم بلغت منتهى الازدهار الآن في (حزب الاستقلال) على ما سنبينه ، ولكنها لم تحظ قط باعتراف رسمي ولا إباحة أكثر من غض الطرف في بعض الأوقات ، مع استثناء العطف الذي تحظى به من صاحب الجلالة راعي كل حركة إصلاحية

وقامت اللجنة أيضاً بتأسيس جمعية الشبان المسلمين والهداية الإسلامية وغيرها من المنظمات التي منعتها الحماية الفرنسية منعاً باتاً .

وبذلت لجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة مجهودات جليلة في العمل لإشعار الرأي العام المغربي بخطر الصهيونية على العروبة كلها وإذاعة كل منشورات اللجنة العربية العليا وفتح الاكتتابات و بعث احتجاجات والقيام بإحياء يوم فلسطين من كل سنة وغير ذلك من الأعمال التي كنا نشارك بها العالم العربي والإسلامي ، وقد استطعنا أن ننشر الدعاية ضداً على الصهيونية حتى في أوساط اليهود المغاربة إلى حد أنهم أمضوا معنا وثيقة مشتركة وجهناها للخارجية الإنجليزية احتجاجاً على قرار اللجنة الملكية التي قررت تقسيم فلسطين ثلاث مناطق ، وكان لصلاتنا الحسنة إذ ذاك مع الاشتراكيين الفرنسيين أثرها في موقف فرنسا حين عرض قرار اللجنة المذكورة لدى جمعية الأمم ، فقد اتصلنا بالمسيو

فيينو والمسيو دوتيسان فى الموضوع ، كما اتصل بهما الأمير شكيب وأقنعهما بضرورة اتخاذ سياسة فرنسية ترمى للتقارب مع العرب فى صالح الطرفين .

وقامت لجنة الشئون الاقتصادية بكتابة عدة مذكرات ورفعها للحكومة دبا برجع المسائل المتعلقة بالسياسة المالية والفلاحية ، وعاضدت جمعيات النقل الصغير فى الدفاع عن حقوق العاملين وتحرير مطالبهم فى الصحافة وغيرها ، كما طالبت بتأسيس معارض زراعية وصناعية ، ونشرت دعاية واسعة النطاق تحث فيها على تأسيس الشركات والجماعات التعاونية ، وهى وإن لم تنجح كثيراً بقدر ما نجحت اليوم أختها فى حزب الاستقلال فقد وضعت الاتجاه الصالح الذى تسير عليه اليوم .

ولسنا نريد أن نسجل هنا كل ما قامت به هذه اللجان وغيرها من اللجان المؤقتة فى بضعة أشهر ، فنحن لم نتكلم عن الحفلات الأدبية ورجالها ولا على أجواق التمثيل والموسيقى وغيرهما مما تأسس تحت عامل الحرب وتنشيطه ، وإنما نريد أن نصور بهذا العرض الموجز ضروباً من ألوان المقاومة التى نظمها شعب يبعث رغبة فى الحياة والتحرر ، وردود الفعل التى قام بها نظام استعمارى جبان وبخيل ، وفى ذلك من العظة والاعتبار الشىء الكثير ، وعلى رأس هذه اللجنة كانت تشرف اللجنة التنفيذية بالتوجيه والتدبير إلى جانب ما تقوم به من عمل سياسى خطير ، ولعل أهم ما قامت به فى هذا الميدان هو دعايتها القوية فى الداخل والخارج لفائدة برنامج الإصلاحات المغربية ، فقد استطاعت أن توحد من حوله الأمة كلها مسلميها ويهوديها ، واليهود بالمغرب لم يكونوا يميلون للحركات الوطنية بل كانوا يتأثرون أثر يهودى الجزائر وتونس فيطالبون بالتجنيس أو بغير ذلك من الاختصاصات التى تجعلهم خارج النطاق الأهلى وتحشرهم فى الاعتبار مع الفرنسيين والأوروبيين ، فبذلت اللجنة التنفيذية جهوداً جبارة لإقناعهم بأنهم مواطنون يجب ألا يفكروا فى حل لمشاكلهم خارج الدائرة المغربية ، وقد طلبت من اللورد لوكاش رئيس العصبة الدولية لمقاومة الحركات العدائية للساميين والتى تضم أكثر من سبعمائة ألف عضو يهودى أو صديق لليهود أن يعقد مؤتمراً

لعصبته بالمغرب الأقصى لدراسة حال اليهود المغاربة وتقرير مصيرهم النهائى ، وفعلا انعقد المؤتمر بالرباط وحضره بصفة ملاحظ عن حزبنا الأستاذ أحمد بلافريج والأستاذ محمد اليزيدى ، واتخذ المؤتمرون قرراً يقضي بأن برنامج الإصلاحات المغربية هو برنامج العصبة نفسها التى تطالب به لفائدة اليهود المغاربة ، وقرر الموجودون هناك تمسكهم الدائم بجنسية البلاد ورعوية جلالة الملك وتأييدهم لمطالب الشعب المغربى والحركة التى يقوم بها الحزب الوطنى من أجل تحقيقها .

وفى الوقت نفسه حصلت على إقناع أحزاب الشمال بعرفت تعتبر من مطالب الشعب المغربى مطالب الطبقة المستضعفة لفائدة العملة المغاربة ، وهكذا قرر ممثلو الحزبين الاشتراكى الفرنسى والشيوعى الفرنسى بالمغرب مصادقتهم على برنامجنا وتأييدهم لمطالبها ، ولما اجتمع المؤتمر الاشتراكى العام بمرسيليا فى يوليه سنة ١٩٣٧ قدم له مسيو شيتيو تقريراً مستمداً كله من برنامجنا ، وقد حضر فى هذا المؤتمر بصفة ملاحظين صديقنا الحاج عمر عبد الجليل وصديقنا الحاج أحمد بلافريج .

وأما الحزب الحر الدستورى وحزب الشعب الجزائرى وجمعية العلماء المسلمين وغيرهم فقد انعقد بيننا وبينها اتفاق متين وارتباط أكيد قوى تضامن الشمال الأفريقى وتعاضده فى مقاومة الاستعمار الأجنبى ، وأما مساعدة العالم العربى والإسلامى فكانت لا تزداد إلا قوة بما تبديه من الاهتمام الزائد وبما كان يقوم به الطلبة المغاربة فى المشرق مع العون المعنوى الذى أسداه لحركتنا صاحب العطوفة الأمير شكيب أرسلان رحمه الله وأصدقاؤه العاملون أمثال الأستاذ محمد على الطاهر الذى وقف جريدته «الشورى» أولا «والشباب» ثانيا على نشر فظائع المستعمرين وفضائل رجال الحركة العربية المخلصين .

وللحزب الوطنى مواقفه الحازمة فى مقاومة الرجعية الحاكمة وتأييد الحريات العامة وحشد الشعب للدفاع عنها ، وقد كان فى مقدمة الحملات التى نظمها حملته على القواد الكبار الذين سخروا أنفسهم لخدمة الاستعمار وتأييد رجاله وتنفيذ مقرراته وأعماله ، ولعل أخطر ما قام به فى ذلك كفاحه المستميت للباشا الجلاوى

وتصرفاته في الجنوب ؛ تلك المقاومة التي حررت سكان المدينة المراكشية من حرية الدور التي كان يفرضها عليهم الجلاوي أمداً طويلا ، وحمتهم من مدينة الفسق التي اتفق الجلاوي مع بعض الشركات الأجنبية على تأسيسها ، وبعثت في نفوسهم الشعور بالمرة والإحساس بالكرامة ، وأعطتهم الفرصة التي يخرجون بها من دور خانق وحكم خانق ، وأرتهم كيف يجب أن يحاسب الشعب المتصرفين في أعماله حين نددت بالقائمين على الجمعية الخيرية والشئون البلدية . وقد بذل إخواننا رجال الجنوب مجهوداً جباراً في خدمة مبادىء الحزب والدفاع عن الطبقة المستضعفة التي استعبدها كبراؤها وأخذ حكامها ، ومن الحق أن ننوه هنا بموقف صديقنا الأستاذ المختار السوسي والبطل المرحوم السيد محمد اللاخ دون أن ننسى فضل العاملين الكبيرين الأستاذ عبد الله إبراهيم وعبد القادر حسن ، ولو أننا حاولنا تسجيل كل عمل جليل قامت به حركتنا في هذه المرحلة لاحتجنا إلى وقت طويل وتدقيق لا نملك من وسائله اليوم إلا اليسير ، ولكننا لا يمكن أن نتغاضى عن ذكر بعض الأحداث المهمة التي تدل على ما يشابهها وتعرف بالروح الوثابة التي كانت تملأ نفوسنا . وسنقتصر على ثلاث نقط أساسية ، هي الدفاع عن الفلاح ، ومقاومة البؤس والدفاع عن الدين

الدفاع عن الفلاح :

وقد تجلى عملنا في سبيل الفلاح بمظاهر مختلفة أشرنا لبعضها حين سجلنا عمل الإصلاح الديني والاجتماعي ، ومنها دفاعنا عن أراضيه ومقاومة مبدأ نزع الملكية لمصلحة الاستعمار ، وقد وصلنا إلى نسخ الظهير (المرسوم) الذي يعتبرها من المصالح العامة ، ووقف الحزب الوطني موقفاً عظيماً بدفاعه المستميت عن الثمانين ألف هكتار من أراضي تادلة التي كان مقرراً نزعها منذ أمد طويل ، ثم قاومت ذلك حركتنا فتأخر التنفيذ ، وحاول الجنرال نوجيس أن يعاود تنفيذ المشروع فجند الحزب الوطني القبيلة كلها للدفاع عن حقها ، وأيدها وواصل

من مبدأ حرية التملك الشرعي ، وانتهى الأمر إلى اعتقالات كثيرة للوطنيين العاملين ، ولكن بشروع الإقامة أوقف ووزعت بعض الأوامر على الفلاحين المغاربة فعلا . . .

وحاول المستعمرون أن يستبدوا بوادى إيمور بنواحى مراكش فى سنة لم ينزل بها المطر الكافى ، فاشتكت القبيلة دون أن يسمع لها شكوى ، ولكن الحركة الوطنية تقدمت للدفاع عن حقها ونظمت لها مظاهرة عظيمة احتشد فيها أعيان القبيلة ووجهاؤها بدار الناحية ، ورغماً عن كل المحاولات التى قام بها الجلاوى والجنرال دولوستال للتضامن مع المستعمرين فقد صممت القبيلة على نيل حقها ولو بالاستماتة فى سبيله ، وقد انتهى الأمر بإرضاء سيى لآيت إيمور يضمن لها حق أراضيها من الوادى ويترك بعض أيام الأسبوع لسقى أراضى المستعمرين .

وكثر استبداد الإدارة بقبيلة ىق بارحة من أحواز مدينة صفرو بناحية فاس واستطاع بعض المعمرين و بعض أغنياء اليهود أن يستولوا على الوادى الذى يسقى القبيلة كلها من أعلاه ، فأخذوا يقبضونه من القبيلة كما شاءوا ، وكان فى القبيلة فرع قوى للحزب الوطنى يبدى معارضة كبيرة لقائدها البرغي الذى كان أداة مسخرة للاستعمار ، فعظم على الجنرال بلان حاكم الناحية الفاسية أن يرى الوطنية تكتسح بوادى المغرب كما عمت مدنه ، فقاوم الوطنيين بمختلف الأشكال ، ومن جملتها منعهم من السقى ، ونفذ المعمرون رغبة الجنرال واشتكى الفلاحون لدى المراقبة فطردوا من أبوابها و بعثوا وفداً للإقامة العامة يشرح مظالمهم فكان حظهم الاعتقال بعد الرجوع ، ووقعت مظاهرة من إخوانهم بدار المراقبة بصفرو شتتها البوليس ، ثم قرر الفرع الوطنى القيام بعصيان مدنى ضد أوامر الإدارة وأدواتها ، واستدعت المراقبة رجال الفرع فرفضوا تلبية الدعوة ، فتوجه إليهم القائد بصحبة كوكبة من الخيالة فاعتصموا ببيوتهم ، وأطلق القائد النار على بعضهم فهاجوا وهجموا عليه ، وجرت معركة أسفرت عن جرح القائد و بعض رجاله .

واهتز الجنرال بلان حاكم الناحية ، واهتز معه الجنرال نوجيس وأصدر بصفته القائد لأعلى للجيش أمره للفرقة الثامنة للفرسان بمدينة فاس أن تتوجه لبنى بازغة وتهاجم القبيلة التي ليس بيدها سلاح ، وذهب الفرسان وفعلوا بالمشاورة العزل مالا يتصور من أنواع الوحشية ؛ إذ قتلوا الرجال وهتكوا بالأعراض ، ونهبوا الأواني ، وكسروا حتى أثاث البيوت ، وأقامت الفرقة بالقبيلة عشرة أيام تأخذ منها مؤنها وتعتقل من سلم من القتل من أفرادها ، ولما رفعنا الاحتجاجات الصارمة وطالبنا بإطلاق المعتقلين وأداء التعويض للقبيلة عما ضيعه الجند من مالها أصدر الجنرال تنويها عسكريا بما قامت به الفرقة الثامنة في بني بازغة من أعمال تشكر عليها ؛ إذ كانت عنوان الطاعة ومثال الاستبسال !

وفي نهاية أغسطس سنة ١٩٣٧ أصدرت إدارة الأشغال التابعة للاقامة العامة أمراً بتحويل ماء (أبي فكران) وهو النهر الذي يروى مكناس وأرباضها بماء السقي والشرب الكافي ، وقد حاولت الإدارة أن تحوله كله لمصلحة أربعة معمرين فرنسيين ، وادعت أولا أن النهر ملك للدولة ، فأثبت الأهالي برسوم قديمة تملك المكناسيين له ، وتقسيمه بين بساتينهم ومنازلهم بمقتضى وفاق عرفي بينهم ، فحاولت الإدارة اعتباره من أملاك الأوقاف الإسلامية التي تعهدت أن تعوض عنه من طرف بلدية مكناس بعوض نقدي ، ولكن المحكمة الشرعية التي نظرت في رسوم الماء رفضت اعتباره وقفاً ، فلم يبق إلا استعمال القوة في اغتصاب الماء من ذويه ، وقد احتجت المدينة بسائر الأساليب السلمية ، وكتبنا في صحف (الأطلس) و (المغرب) و (العمل الشعبي) عدة مقالات توضح الحق وتطالب الحماية بالإنصاف ، ولكن الحماية رفضت اعتبار مطالبنا أو قبول احتجاجاتنا .

وفي أول سبتمبر احتشد جمهور من المكناسيين لتسجيل تعرضهم على مشروع تحويل الوادي بباب الإدارة البلدية ، فاعتقل المراقب المدني عديداً من الوطنيين ، وفي الغد وقعت مظاهرة أشد احتشد فيها أكثر من عشرة آلاف شخص معلنين تضامنهم مع معتقلي الأمس ، ووقعت هتافات ضد الاستعمار

ومطالبة بإجلاء المعمرين الفلاحين ، وقد أصدر الجنرال حاكم الناحية أمراً باستقدام جحفل كبير من القذف الأجنبي والفرنسيين ، فاستمر المتظاهرون وأطلق الجيش عليهم الرصاص فقابلوه بالرمي بالحجارة ، وقتل ١٥ شخصاً من المغاربة وجرح مائة من الفريقين ، واستمر الهياج والتظاهر ، وكتبت جرائد (العمل الشعبي) و (الأطلس) و (المغرب) مقالات تطالب فيها بالبحث عن المسؤولين ومعاقبتهم .

وفي الغد توجه وفد من الحزب الوطني لمقابلة مدير الشئون السياسية المسيو ميكو ومطالبته بإطلاق المعتقلين المكناسيين وترك الوادي لأصحابه ومعاقبة المسؤولين في إطلاق الرصاص على متظاهرين محتجين ، ورغم المجاملة التي أبداها مسيو ميكو فإن موقف الإقامة لم يكن بيناً ، ولذلك فقد وقعت يوم ٨ نوفمبر مظاهرة أخرى وإضراب عام بمدينة مكناس؛ الأمر الذي حمل الجنرال نوجيس على التوجه بنفسه إلى المدينة ومقابلة ممثلي الحركة بها ووعدهم بالنظر العاجل في قضية الماء .

وقد نظم (الحزب الوطني) مظاهرات تضامنية في سائر المغرب ، وأعلن الإضراب الكامل في سائر المدن المغربية لمدة يوم واحد احتجاجاً على سياسة القمع التي اتبعتها الإقامة ، كما نظم صلوات عامة في مساجد المغرب ترحماً على الشهداء ، وضاعفت الصحف الوطنية حملتها ، فأوقفت الإقامة العامة جريدة (العمل الشعبي) وحجزت أعداداً من (الأطلس) و (المغرب) و بررت بالجو المتوتر منعها من عقد مؤتمر جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين الذي كان موعد انعقاده بالمغرب هذه المرة أيضاً .

وحدث في المنطقة الخليفية أن حاولت بلدية تطوان الاستيلاء على بعض عيونها لفائدة المعمرين أيضاً فاحتج ذوو المصالح المغربية ، وأدى الأمر إلى اعتقال ثلاثة من الشباب الوطني ، فنظم (حزب الإصلاح) مظاهرة كبيرة تراجعت أمامها الإقامة العامة الأسبانية ، وأطلقت سراح الشبان الثلاثة ، وأوقفت تنفيذ

القرار الصادر فى شأن العين .

لقد كانت كل هذه الحوادث وأمثالها عنواناً على اهتمام الحركة الوطنية بالدفاع عن حقوق المغاربة أفراداً وجماعات ، وبالأخص على اهتمامها بالفلاحين الذين أصبحوا موطن استغلال الفرنسيين وأذنابهم ، وهذه الحوادث المحلية ألزمت الإقامة العامة باعتبار ما كتبناه فى عدة مذكرات منذ عهد (الكتلة الوطنية) الأولى مطالبين باتخاذ سياسة مائية تنظم الأنهار المغربية وتضع لها ما يلزم من السدود ، وترمم السواقى التى تتشرب كثيراً من الماء ، وقد بدأ الجنرال نوجيس فى تنفيذ هذه السياسة بنواحى تادلة فى الجنوب ، ولكنها لحد الآن لم تؤت النتيجة المقصودة ، مع أنها هى الحل الوحيد الذى يضمن سقى الأراضى والخروج من حالات اليبس التى تطرأ على البلاد ، ومعها من الماء ما يكفى ريشق

مقاومة البؤس :

لم يقف (الحزب الوطنى) عند العمل الإيجابى الذى قامت به لجنة الإعانة التابعة له ، ولكنه والى دفاعه عن المعوزين ، فكان لا يخلو عدد من (الأطلس) من مقالة فى البؤس المغربى وتبيين أسبابه وضرورة الاهتمام به ، وكان الرأى الذى دافعنا عنه هو وجوب الاهتمام بالطبقات الفقيرة وتحسين حالها عن طريق إيجاد عمل لها أو تمتيعها بالملك العائلى ، لأن الشعب لا يمكن أن يعيش على الصدقة والإحسان ، ولأن لكل واحد من أفراد الأمة الحق فى الحصول على الأكل الحيوى ، والحكومة هى المسؤولة عن تهيئة الوسائل التى يستطيع بها الكل الحصول على هذا الأكل الحيوى عن طريقة شريفة تشعره بأنه إنسان محترم .

ولقد اشتدت وطأة البؤس فى البلاد إلى حد أصبحت معه الإقامة العامة تشعر بالخجل وتخاف من اطلاع الرأى العام بفرنسا وغيرها على حقيقة الحال ، ولذلك لم يتأخر الحزب عن نشر صور متعددة عن حالة البؤساء ، ولما زار المسيو رامادى وزير الأشغال العامة مدينة مراكش بصحبة الجنرال جوان يوم ٢٤ سبتمبر

سنة ١٩٣٧ نظمت له الإقامة استقبالا باهراً أزالت منه كل مظاهر البؤس التى مر بها ؛ ولكن فرع الحزب الوطنى بالمدينة قام بصد العمل الفرنسى ، فحشد أكثر من خمسة آلاف من البائسين الجائعين العراة نساء ورجالا وأطفالا هتفوا كلهم بسقوط نظام الحماية الذى أيأسهم بانتزاع أراضيهم وتسليط أبناء الاستعمار عليهم ، وقد أحاطوا كلهم بالوزير الفرنسى الذى لم يجد مُخلِّصاً إلا التماس حماية القيم العام ، ولكن الجمهور تبعه يجذبه من وراء ويطالبه بسماع حقيقة الحال من أبناء الشعب لا من الجلاوى وأضرابه ، وقد ذهب مسيو رامادى بعد ما ترك فى يد المتظاهرين قطعاً من جبته وسراويله ، ثم صعد والقيم لقصر الحماية ، وسارت الجماهير هاتفة بسقوط الاستعمار الغاشم ومطالبة بالخبز والحرية ، واعتقلت السلطة فى هذه الحادثة مئات المتظاهرين .

وفى يوم ٢٦ سبتمبر إستؤنفت المظاهرات بمدينة مراكش بقيادة أعضاء فرع الحزب بالمدينة ، وسار فيها جمهور كبير من مختلف طبقات الأمة معلنين تضامنهم مع أولئك البائسين فأطلق الجند الرصاص عليهم وجرح منهم العشرات واعتقل المئات ، كما قبض على خمسة من قادة الحزب بالجنوب ، ونقلوا للأشغال الشاقة بمدينة تارودانت ..

وقد عقد الحزب عدة مهرجانات تضامنية مع سكان مدينة مراكش من أهمها مهرجان الدار البيضاء الذى حشد آلاف المجتمعين ، وألقيت فيه عدة خطب ، ووجهت برقيات الاحتجاج للخارجية الفرنسية وللاقامة العامة ، وأقام المركز العام للحزب الوطنى بمدينة فاس مؤتمراً ألقيت به خطبة ضافية ، وارتجل الأخ عمر عبد الجليل كلمة رائعة ، وشارك فيه ممثلون من جميع الجهات المغربية التى رفعت احتجاجها ضداً على سياسة الفرنسة والإفقار والتجهيل ، وعلى إثر المؤتمر وقعت مظاهرة سلمية كبيرة بالمدينة أعلن أصحابها تضامنهم مع إخوانهم بمدينة مراكش ، وقد حجزت (الأطلس) و (المغرب) مرة أخرى من أجل مقالاتهما وأنباء المظاهرات التى أذاعتها .

الدفاع عن الدين :

ولم يكتف الحزب بهذا النضال عن الحريات الإنسانية التى تحفظ للفرد والجماعة المغربية ملكيتها وحقها فى الكلام والتشكى ، بل وجه عمله لتقرير الحرية الدينية التى حاولت السياسة البربرية غصبها من المغاربة ، فلم تترك فرصة تمر إلا انتهزتها لمطالبة الإدارة بالعدول عن خطتها ، وترك البربر المسلمين يتمتعون بحريتهم الدينية ومساعدتهم على استمرار اطمئنانهم الروحى الذى لم يجدوه إلا فى العقيدة الإسلامية ، وقد أرادت الحماية أن تقيم حجاً رسمياً فى مدينة (الخميسات) للقديسة سانت تيريز وعية الصحابة الكاثوليكية ، ومن المعلوم أن (الخميسات) مدينة بربرية ، وأن واضعى الظهير البربرى قرروا أن تكون هى المركز الأول لتحقيق سياستهم التى شرحناها من قبل ، ومن المعلوم أنه لا يوجد بها حتى اليوم مسيحى واحد ، فقد حج لكنيستها التبشيرية لم يقصد به إلا إقامة مظاهرة من مظاهرات السياسة البربرية ، ولذلك احتج الحزب الوطنى أمام الإقامة العامة برسالة رسمية ، ولكن المراقبة المدنية المحلية زادت الطين بلة ، فمنعت إقامة موسم إسلامى تعود أساتذة المدارس القرآنية بنواحى زمور وزايان أن يقيموه كل عام فى شهر نوفمبر ، وبعد احتجاج الأساتذة صرح لهم المراقب الفرنسى بأنه لا يبيح لهم الاجتماع إلا إذا كانوا سيقتصرون على مجرد النزهة دون أن يقرأوا القرآن بصوت واحد كما تعودوا .

وإزاء هذا قرر فرع الحزب الوطنى فى الخميسات أن يقيم مظاهرة كبرى احتجاجاً على السياسة البربرية التى تعتبر هذه المظاهر من آثارها ، وقد احتشد آلاف المتظاهرين من قبيلة زمور بالمسجد الكبير بالمدينة ، وخطب فيهم رئيس الفرع السيد عبد الحميد الزمورى من خريجى مدرسة أزرو ، ثم سار الجمهور بعد الصلاة متظاهراً فى شوارع المدينة البربرية ، فاستقدم المراقب الجيش من الرباط ، ووصل الجنرال نوجيس بنفسه بالطائرة ، واشتبك الجند مع المتظاهرين

فقتل أفراد وجرح الكثيرون ، وألقى القبض على أعضاء مكتب الفرع ، وعلى مئات من رجال البربر ، ولكن وقع العدول عن مظاهرة سائت تبرر على الشكل الذى أريد منها .

مهرجان ١٣ أكتوبر بفاس :

ومقابل المظاهرة التبشيرية التى دبرتها الإقامة أقام الوطنيون بمدينة فاس مهرجانات خارقة للعادة يوم ١٣ أكتوبر بمناسبة الموسم السنوى للمولى إدريس راعى المدينة وبجل إدريس الأكبر مؤسس أول دولة عربية إسلامية مستقلة بالمغرب ، وقام المجتمعون بالضريح الإدريسى وغيره بصلوات ترحم على أرواح الشهداء بمكناس والخميسات وبنى يازغة وغيرها ، وأعلن الكل أن مهمة الحركة الوطنية لم تعد مقاومة الطغيان الفرنسى والمطالبة بالحريات السياسية والاجتماعية فقط ، بل أصبحت تتعدى ذلك إلى مقاومة الهجمات الأجنبية على الإسلام وتجديد الدولة المغربية المستقلة التى أسسها المولى إدريس الأكبر .

وقد أثر توالى هذه الحوادث فى نفس الجنرال نوجيس وموظفيه إلى حد فقدوا معه كل براعة وتدبير ، فاشتدت مهاجمة الوطنيين فى أنحاء البلاد وأصبح المراقبون المدنيون يتنافسون فى اعتقال أفراد الحزب والمنخرطين به خاصة فى الجبال البربرية التى لم يتحمل الفرنسيون أن يصبح سكانها منظمين ضمن حزب مغربى مكين ، وقد اعتقل عدد كبير فى (بنى مجيلد) و (آيت يوسى) وعذب مئات من الوطنيين فى (بنى ورايين) ورغم ذلك فقد رفضوا إمضاء بطاقة تعلن خروجهم من الحزب الوطنى ، ولم ينتصف شهر أكتوبر حتى كان المعتقلون يتجاوزون العشرة آلاف ، وضاقت الحماية ذرعاً بالصحف الوطنية ، وأكثرت من حجز أعدادها ، وأخيراً قررت منع جريدة (الأطلس) لسان الحزب الوطنى ، وفكرت فى وضع رقابة على الصحف قبل طبعها ؛ فقررت الصحف الوطنية أن تحتجب تضامناً مع (الأطلس) وامتناعاً عن الصدور فى عهد الرقابة .

المؤتمر العام للحزب الوطنى

لم يعد من الممكن لقيادة الحزب الوطنى أن تكتفى بتوجيه العاملين المغاربة فى مختلف النواحى ، ولا أن تظل مكتوفة الأيدى إزاء الاعتقالات العديدة التى تصيب أنصار الحزب وأعضاءه فى أقاصى المناطق المغربية ، لذلك قررت اللجنة التنفيذية للحزب أن تعقد مؤتمراً عاماً خارقاً للعادة لدراسة الموقف والحصول على حق توجيه الحزب فى سياسة صريحة العداء للحماية وتصرفاتها ، وفعلا انعقد المؤتمر بمدينة الرباط بمنزل الأستاذ أحمد الشرقاوى عضو المجلس الوطنى للحزب ورئيس مكتب الفرع الرباطى مساء يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وقد فتحته بخطاب شرحت فيه الحالة التى وصل إليها الاضطهاد الأجنبى فى المغرب ، وطلبت من المؤتمرين أن يدرسوا القضية المغربية على ضوء الحوادث القائمة ، ثم تكلم الأستاذ عمر عبد الجليل عضو اللجنة التنفيذية فبين عوامل استفحال الحركة الوطنية فى الظروف الجارية ، وبعد أن جرت مناقشات عديدة شارك فيها جميع المندوبين بحماس ونشاط ألقى الأستاذ محمد اليزيدى صيغة الميثاق الذى تطلب اللجنة التنفيذية أن يقره المؤتمر لتتمكن من السير بالحركة الوطنية فى منهج المقاومة الفعالة لسياسة الحماية الجائرة ، وقد وقعت المداولة العادية فى المشروع ، وأدخلت عليه التعديلات المطلوبة ، ثم أقر على الصيغة النهائية الآتية :

الميثاق الوطني

إن المؤتمرين المجتمعين بمنزل الأخ السيد أحمد الشرقاوي بالرباط مساء يوم الأربعاء ٧ شعبان سنة ١٣٥٦ هـ الموافق ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧م الممثلين لفروع الحزب الوطني بأقاليم وجدة وتازة وبركان وفاس ومكناس ووزان وسيدي قاسم وسيدي يحيى والقنيطرة وسلا والرباط والدار البيضاء والجديدة وآسفي والصويرة وسطات ومراكش نظراً للأزمات المادية والمعنوية التي تجتازها بلادنا المغربية في الوقت الحاضر والتي نتجت من سياسة العجز والإرهاق التي تسير عليها الإقامة العامة .

ونظراً لكون الحماية لم تحقق ما وعدت به في الكثير من المناسبات من تنفيذ مطالب المغرب المستعجلة بالرغم مما تتطلبه حالة البلاد في ميادين الإسعاف والاجتماع والعدالة .

ونظراً لحادثة مكناس المؤلمة التي أهرقت فيها دماء الشهداء الأحرار ورمي فيها الجمهور الأعزل بطلقات الرصاص واعتقل فيها العديد من الأبرياء ليعرضوا على المحاكم العسكرية ، والتنكيل المجرد تضامنهم مع المسجونين المقاومين لنزاع ملكية الماء .

ونظراً للاضطهادات التي تقوم بها السلطة في بوادي المغرب لكل من ينتمي لحركتنا أو يتصل بها حيث سجنت المئات وعذبتهم أشد العذاب وأثقلتهم بالحديد والأغلال وشردت (المداشر) وفوتت العقارات والأمتعة .

ونظراً لكون الإدارة سلطت فريقاً من الجيش المنظم (الصبايحية الثامنة) على مدشر الطرانفة من (بني يازغة) حيث أباحت لهم السبيل فارتكبوا أشنع الفظائع من هدم الخيام ونهب الأموال والأنعام والفتك بالأعراض وتعذيب الأبرياء

ونظراً لسكوت السلطة أطلقت اليد للبياز والجلاوى وأعوانهما ليرهقوا للرباكشيين فسجنوا ونفوا وعذبوا وجلدوا وكبلوا وانتهكوا الحرمات فاعتدوا على علماء الشريعة ورجال الدين وأقفلوا ديار الصباغ والوطنيين بعدما طردوا سكانها وبددوا أمتعتها وهجموا على المدارس القرآنية فشردوا تلاميذها ونفوا أساتذتها وأهانوا الكتب والألواح والدفاتر ثم أقفلوها ، وصادروا الصحافة الوطنية وفرضوا العقوبات والغرامات على من يقرأها .

وبما أن المسؤولين من الولاة سمحوا بتنظيم حج تبشيري لكنيسة سانت نيريز بصفتها قديسة البعثات التبشيرية بالخميسات ، ومنع الطلبة بآيت أورير بل من قبيلة زمور من عقد موسمهم القرآني السنوي إلا بشرط عدم قراءة القرآن وعدم الدعاء لجلالة مولانا السلطان ، كما سمحوا من قبل بمنع الاحتفال بالمولد النبوي بمراكش مما يدل على أن روح السياسة البربرية ما تزال مسيطرة على إدارة الحماية .

ونظراً لخنق الصحافة المغربية بالحجز والتعطيل والمراقبة .

ونظراً لرفض الطلبات الموجهة للحكومة في شأن تأسيس جمعيات مختلفة .

ونظراً للاتهامات التي توجهها الصحف الاستعمارية المأجورة لحركتنا وتصويرها بصورة مخالفة للواقع .

وبعد أن استمع المؤتمرون لبيانات الحزب الوطني بكل ما تقدم ، ودرسوا الموقف من جميع وجوهه قرروا ما يأتي :

١ — يستنكر المؤتمرون باسم الشعب المغربي جميع أنواع الاضطهادات المتبعة بمكناس ومراكش وبني يازغة والبوادي المغربية ، ويحتجون على تلك الأعمال الهمجية التي تمثل روح العصور المظلمة ، ويطالبون بإطلاق سراح جميع المعتقلين وإعطاء تعويضات عاجلة لسائر المنكوبين وعائلاتهم عما عسى مسهم .

٢ — يحتج المؤتمرون بصفة خاصة على مقاومة الصحافة المغربية ويقررون محاربة كل التدابير والمحاولات المراد منها تعطيل الصحف أو حجزها أو وضع مراقبة عليها ويطالبون للصحافة المغربية بالحقوق التي تتمتع بها الصحافة الأجنبية بالمغرب

٣ — يستنكرون إصرار الإقامة على رفض السماح للمغاربة بتأسيس الجمعيات كيفما كانت غايتها .

٤ — يعتبر المؤتمرون مسؤولية هذه السياسة ملقاة على الروح الرجعية التى تسيطر على دوائر الحماية والتى سبق لها أن أثارت سخط المغرب والعالم الإسلامي فى القضية البربرية .

٥ — يلتزم المؤتمرون بمقاومة هذه التصرفات الجائرة بكل الطرق الجدية المشروعة ، ويكلون اختيار الوسائل والظروف للمسؤولين فى الحزب الوطنى .

٦ — يستنكرون كل التهم الباطلة والافتراءات المصطنعة التى تلصقها الدوائر الرجعية والصحف الاستعمارية بحركتنا ، ويعلنون أن حركتهم ليست لها صلة بأى عامل خارجى ، ولا تعتبر أبداً مسؤولة إلا عما يصدر من طرف المسؤولين فى الحزب الوطنى .

٧ — يقررون أن كل تفاهم مع الحكومة لا يمكن إلا بعد العدول عن خنق الحريات والاضطهادات وبعد تنفيذ مطالب المغرب المستعجلة ويعتبرون أن فى رعاية جلالة مولانا المنصور بالله لشعبه الكريم وفى عطف الأحرار من رجال الديموقراطية الفرنسية ما يسهل الوصول لذلك .

٨ — يعاهد المؤتمرون الله على تنفيذ محتويات هذا الميثاق ، ويعلنون استعدادهم لتقديم التضحية اللازمة لذلك .

***

وبذن فقد قرر المؤتمر العمل المباشر لمقاومة سياسة الجنرال نوجيس والدفاع عن الحريات المغربية ، وقد كانت اللجنة التنفيذية الأستاذ محمد اليزيدى تبليغ نص الميثاق للإقامة العامة ، فسلمه مقفلا لرئيس الديوان المدنى مسيو جالا الذى ظهر قلقه لمجرد قراءته ، وبعد ساعتين من استلامه للميثاق سار بطيارة إلى باريس مبعوثاً من طرف المقيم العام ، كما كان قد سافر من قبل الباشا الجلاوى للاشتراك مع الإقامة العامة لإقناع السلطات الفرنسية بخطورة الحركة الوطنية

وهكذا استطاعت الرجعية الاقطاعية أن تتحد مع الاستعمار لمقاومة حركة التجديد والتحرير الوطنى ، وفى يوم العشرين من أكتوبر اتصل بى فى فاس الكومندان كوجى باسم الإقامة العامة وحاكم الناحية الفاسية للبحث عن حل أخير للمشكلة ، أو بعبارة صحيحة للتهديد بقرب الفاجعة ، ولكننى رفضت أن اجتمع به إلا فى مكتبه ، فقبل ذلك واجتمعنا فعلا بحضر أحد أعوان الإدارة عبد الجليل الوزانى الذى كان يظن كوجى أن حضوره سيكون شاهداً عدلا على أن الحماية قد بذلت كل جهودها لإرضائنا قبل أن تأخذ قرارها النهائى للابعاد ، غير أنى لم أكن فى جو يسمح لى بقبول أدنى ملاطفة أو تصنع ، ولذلك فإن حديثى معه كان كله حديث الصرامة والغضب والاتهامات للاقامة العامة والحماية والاستنكار لأعمالها ضد الدين وضد الوطن والإنسانية .

وفى يوم ٢٥ أكتوبر أصدر المقيم العام قراراً بإلقاء القبض علىّ وعلى الأساتذة محمد اليزيدى وعمر عبد الجليل وأحمد مكوار .

وقد التقينا فى مدينة (ميدلت) حيث بتنا جميعاً ، ثم نقلنا فى الصباح لقصر السوق ووضعنا فى خلايا مقفلة بالحصن العسكرى تحت حراسة الجنود الفرنسيين .

وفى يوم ٣ نوفمبر نقلت فى طيارة خاصة من (قصر السوق) إلى الصحراء ، ومنها إلى الجابون فى أفريقيا الاستوائية على ما سأبينه بعد ، ونقل إخوانى الآخرون إلى مراكز مختلفة فى الصحراء المغربية .

الثورة الوطنية

وقد كان لهذا العمل الظالم رد فعل قوى فى نفوس المغاربة جميعاً ، فما علم الناس بخبر اعتقالى حتى قامت مظاهرات كبيرة فى سائر المدن والقرى المغربية من مراكش إلى وجدة ، وكان المتظاهرون يعربون بكل ما يستطيعون من قوة وحماس عن تضامنهم مع قادة الحزب المعتقلين ، ويطالبون بالحقوق التى اعتقلوا من أجلها ، وقد اعتقلت السلطة فى كل الجهات مئات المتظاهرين ، ووقع اصطدام عنيف فى (القنيطرة) يوم ٢٧ أكتوبر أثناء التظاهر بين الوطنيين والبوليس أدى إلى موت ١٤ شخصاً وجرح عشرات من المغاربة ، وقد اعتقل إثر ذلك رئيس مكتب الفرع بالقنيطرة صديقنا السيد محمد الديورى وحكم عليه بالسجن سنتين ، ووقع بعد ذلك إضراب عنيف وتظاهر مستمر ، كما وقع نسف لم يعرف أصحابه لمستودع السلاح بالمدينة قدر بخسائر فادحة .

وفى فاس عاصمة المغرب الفكرية ومقر المركز العام للحزب الوطنى كان التظاهر على أشد ما يتصور ، فصدرت أوامر القيادة العليا العسكرية للجنرال بلان حاكم الناحية باحتلال المدينة والدفاع عنها ، فكان التصادم قويا بين الجيش والمتظاهرين استمر أياماً كان يعلن فيها الجنرال بلان ببلاغات عسكرية مراحل احتلاله لمراكز التجمع الوطنى بفاس ، وبعد صراع شديد وسقوط عدة موتى وجرحى توصل الجنرال لاحتلال مقر المركز العام للحزب بحى النواعريين ، ولا يزال محتلا بعسكر (القوم) إلى الآن أى بعد عشر سنين من هذه الواقعة .

وبعد محاصرة المدينة واحتلال الجند لسائر أحيائها لم يبق للمتظاهرين مركز إلا جامع القرويين الذى أخذوا يحتشدون به بالآلاف للتظاهر وإعلان التضامن مع الزعماء ، فصدر أمر من الحكومة بإقفال جميع المساجد فى المغرب

ولكن الوطنيين استطاعوا أن يستمروا فى التجمع بجامع القرويين مستعملين جميع الوسائل للوصول إليه ، وتدخل الجيش وأخرجهم من الجامع بطريق القوة إلى الشارع ، حيث كان عسكر (القوم) ينتظرونهم ، ووقعت معارك دامية اعتقل فيها ١١٥٠ وطنياً سيقوا للسجن كلهم ، كما اعتقل الأستاذان عبد العزيز ابن ادريس والهاشمى الفيلالى وغيرهما من رجال الحركة البارزين .

وفى مساء ٢٩ أكتوبر استدعت الإدارة الأستاذ محمد حسن الوزانى لتعرف موقفه مما جرى ، فأعلن تضامنه مع الحزب الوطنى وسيق هو للسجن أيضاً ، وفى الوقت نفسه وقع اعتقال الأستاذ الحاج الحسن أبى عياد عضو المجلس الوطنى بحزبنا والأستاذ إبراهيم الكتانى ، واستمرت المظاهرات بمختلف جهات المغرب عدة أسابيع كانت الإدارة فيها مثال الشدة فى القمع والوحشية فى الزجر ، وأعقب المظاهرات عمل إرهابى لم يعرف أصحابه كان من مظاهره مهاجمة إدارات بعض الصحف الأجنبية ومستودع البترول بمكناس ، وغير ذلك من علامات الهياج الشعبى غير المحدود .

وقد عومل المعتقلون الذين سيقوا لمختلف السجون العسكرية والمدنية معاملة المجرمين العاديين ، ونقل قسم كبير من مثقفيهم وقادتهم إلى (بوذنيب) وغيرها من معاكر الصحراء النائية حيث كلفوا بأشغال شاقة قضت على صحتهم وأفقدت الكثيرين منهم حياتهم ، ونحن لا نريد أن نسجل هنا ما عاناه إخواننا رجال الحركة المغربية فى هذه المرحلة من أجل التضامن معنا ؛ فإن ذلك ليس من متناول هذا الكتاب ، وقد خصص بعض أصدقائنا من المعتقلين فى هذه الموقعة كتاباً خاصاً حكى فيه بالتفصيل فى أكثر من مائة وخمسين صحيفة كل ما عومل به الوطنيون فى أكتوبر عام ١٩٣٧ .

وقد ظن الجنرال نوجيس أنه انتقم من الوطنية المغربية وقضى عليها ، فزار مدينة فاس والدم يجرى بها ، والشعب فى مظاهراته ، حيث أعلن للصحفيين يوم ٣١ أكتوبر أنه : « لن يغمض الطرف أبداً عن أعمال الوطنيين » ، وقال :

« إنى أعلم جيداً الآن أن فى تأييد جميع الأحزاب الفرنسية التى أدركت مقدار الخطر ، والتى رأت شيئاً فشيئاً أن برنامج الثورة قاد فى شهر واحد باسم (الحزب الوطنى) إلى ثورة البلاد كلها من أقصاها إلى أقصاها ، ولكى نقضى على خطط الوطنيين كان واجباً أن نستعمل — متى لزم — قوة جيشنا ، إن هـذه قضية سلامة عامة ، إذن فقد قمنا بواجبنا واستعملنا القوة وسنستمر فى استعمالها » .

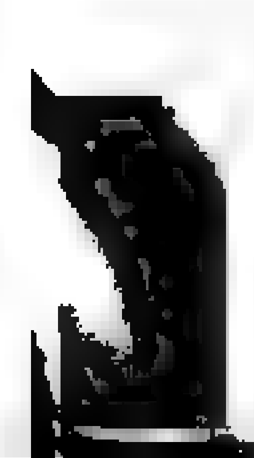
وهكذا شهد الجنرال فى تصريحيه بقوة الثورة الوطنية وشمولها تحت قيادة الحزب الوطني الذى عرف كيف يجند الشعب كله فى صعيد واحد للدفاع عن حقوق الأمة وحريات أفرادها .

تضامن المنطقة الخليفية :

ولم تكن حركة التضامن قاصرة على منطقة النفوذ الفرنسي فقط ، بل تجاوزتها إلى المنطقة الدولية والأسبانية ، فمنذ يوم ٢٩ أكتوبر قامت فى تطوان مظاهرات عظيمـة تهتف بالحرية وحياة وحدة المغرب فى ظل العرش وحياة الزعماء المعتقلين ، وقد لبى الجمهور دعوة الأستاذ عبد الخالق الطريس ونداء الأستاذ المكي الناصرى للاحتشاد فى المساجد وإقفال الأسواق ، وخطب كل من الأستاذين خطباً عديدة ألهبت حماسة الكثيرين المحتشدين .

وفى مدينة العرائش اجتمع آلاف من القادمين من سائر قبائل المنطقـة الخليفية فى شكل مؤتمر خطب به الأستاذ المكى الناصرى ووجهوا رسائل الاحتجاج للرئيس شوتان وسارو ولمسيو ديلبوس وزير الخارجية الفرنسية وللجنرال نوجيس معلنين لهم عزم القبائل المغربية على الدفاع عن الحركة المغربية بكل الوسائل ومع كل التضحيات ، والعمل على تحقيق برنامجها المقدس كما وجه المؤتمرون برقية إخلاص وولاء لجلالة السلطان .

وقد استمرت صحافة المنطقة الخليفية فى حملاتها على أعمال السلطة الفرنسية ونشر تفاصيل الحركة الوطنية وتضحياتها والمطالبة بتسريح زعمائها وأنصارها .



عمال والشبيبة الجزائريين والتونسيين

وقد قامت الجزائر وتونس بإعلان تضامنهما مع الشعب المغربي في الدفاع عن حريته وحقوقه المغصوبة برغم أن العسف قد امتد للجزائر نفسها ، وقرر مؤتمر الحزب الدستوري المنعقد بقصر هلال التضامن المطلق مع الوطنيين المغاربة ، فأعلنت تونس إضراباً عاماً لمدة ثلاثة أيام ووجهت احتجاجات شديدة للدوائر المختصة .

أما في المشرق العربي وفي سائر العالم الإسلامي فقد تناولت الصحف والهيئات الحوادث بكل تفصيل ، وعلقت عليها تعاليق التضامن والإعجاب ، ووجهت سائر الهيئات والأحزاب باحتجاجاتها واستنكاراتها للدوائر الفرنسية .

وكان للثورة المغربية صداها الكبير في الصحف الأجنبية ومراكز الإذاعة الأمر الذي أدى إلى حرب أعصاب كبيرة بين إذاعات فرنسا وبين إذاعات إيطاليا وألمانيا والبلدان العربية التي لم تتأخر عن التشنيع بفظائع الفرنسيين وسوء أعمالهم .

صحفي
مؤتمر
سجن الهمال

وقام الأمين العام للحزب الحاج أحمد بلافريج في فرنسا وسويسرا بالدعاية اللازمة رغم إجماع الأحزاب الفرنسية على التضامن مع الجنرال نوجيس ، وقد أدى نشاطه إلى مطالبة الإقامة العامة للحكومة الفرنسية بتسليمه لها ، ولكنها لم تقبل طلبها ، فظل سكرتير الحزب الوطني يعمل حتى أصيب بمرض عضال كاد يودي به لولا عملية طبية ناجحة .

ومن الحق أن أسجل هنا احتجاج الأستاذ ماسينيون وجماعة من رفقائه أساتذة السوربون وكوليج دي فرانس على قرار إبعادي من المغرب لافريقيا الاستوائية رغم الجو السياسي الفرنسي الذي كان ضداً علينا وعلى حركتنا .

استمرار الحركة :

وبالرغم عن القمع الشديد الذى أصيبت به حركتنا ، وبالرغم عن إقفال الإدارة الرسمى للحزب الوطنى واحتلال مركزه العام بقواتها المسلحة فقد استمرت خلايا الحزب تعمل عملها فى أناة وهدوء ، ولكن فى استمرار وتقدم ، وأصبح الوطنيون يعرفون باسم (الحزبيين) فى سائر الأوساط المغربية ، وعادوا المالكين للموقف كله منذ سنة ١٩٣٨ ومنذ أطلق سراح الأخ [illegible] الحركة الحزبية أو الحزب الوطنى بلباقة ودهاء كبيرين ، [illegible] وحركاته القوية .

واستمرت بفاس أعمال الدعاية والتنظيم دون أن تنقطع فى زمن ما [illegible] لكثير من شباب الحزب يد بيضاء فى المحافظة على روح الحركة واتجاهاتها ، نذكر منهم السيد محمد الصدقى الذى استطاع أن يحصل على محبة سائر إخوانه ويجمعهم من حوله .

ولم تكن الإقامة الفرنسية بالتى تغفل عما يجرى ، فقد كانت تعتقل بين الآونة والأخرى عديدين من رجال العمل النشيطين ، وسجلت سنة ١٩٣٩ عدة حوادث مهمة واجتماعات عامة للاحتجاج على تصرفات الإقامة العامة ، كما سجلت مقاومات عنيفة لبعض الموظفين المغاربة المتعاونين مع الفرنسيين .

وحاول الجنرال نوجيس أن يتخذ سياسة اتصال ببعض الوطنيين مجاملة لهم ، فكان يمد يده لجمعيات قدماء التلاميذ الذين كان يرى فيهم معتدلين محايدين وقد قبل هؤلاء الاتصال به وقدموا له عدة مذكرات تتعلق بإصلاح التعليم والعدلية وغيرها من المسائل الضرورية ، ولكنهم سرعان ما اقتنعوا بأن الحماية لا تريد إصلاحاً فارتبكت علاقتهم معه .

على أن الحركة الوطنية لم تكن فى مواقفها بالتى تبعد عن الحكمة أو تغفل الفرصة المواتية ؛ فلما قدمت إيطاليا الفاشية مطالبها المتعلقة باستغلال القومسات

المغربي وعرضت قضيتها على محكمة لاهاى الدولية حتى تحرك الوطنيون يعلنون عدم قبولهم استيلاء إيطاليا ولا فرنسا ولا غيرهما على التراث المغربي ، وأن سياسة التأميم للمرافق الحيوية للبـــلاد ستظل هى الخطة الوطنية كما قررها الحزب الوطنى وناضل عنها .

وموازاة للحركة السياسية فقد كان لجماعات المحافظة على القرآن الكريم دور كبير فى تثبيت دعائم الحركة أيام غيبة الزعماء ، وإذا كنا نعلم أن هذه الجماعات ظلت الهيئات الوحيدة العلنية فى البلاد استطعنا أن نفهم للمدى الذى تطورت إليه فى مواصلتها للدعوة الروحية والاجتماعية ، وفى ما أمكنها من عقد اجتماعات يحضرها سائر أنصار الحزب ، ويتناولون فيها ما يشاءون من قضايا ، على أن رجال الحزب لم يغفلوا إقامة سائر الاحتفالات والذكريات التى أسسها الحزب الوطنى ، وهكذا ظلت الحركة مستمرة برغم الحديد والنار ، وظلت التضحية من أجل القضية مستمرة كذلك ، والبيانات توزع والخطب تلقى والاحتجاجات ترفع والمظاهرات تعقد والتشهير بأعمال المستعمرين فى الداخل والخارج لا ينتهى .

وكون الطلبة الموجودون فى فرنسا (هيئة الدفاع عن المغرب الأقصى) وظلوا يعملون بدورهم فى سبيل مبادىء الحزب وأفكاره ، ولم يتركوا مؤتمراً إلا أعلنوا فيه صوت المغرب عالياً ، ولا اجتماعاً إلا نددوا فيه بفظائع المستعمر وطالبوا بعودة الزعماء .

وفى مصر قامت بعثة الطلبة التى وجهها الحزب الوطنى بعمل جليل تحمد عليه ؛ فقد بعثت دعوة البلاد فى المشرق بعد أن عفى عليها النسيان وأذاعت فى الصحف والأندية كل ما وصلها من أنباء الحركة فى الداخل والخارج ، وكانت تتردد على الأندية للخطابة بها وإلقاء المحضرات شارحة للرأى العام العربى ما تعانيه مراكش من ضغط وإرهاق ، وما يعانيه رجالها من تشريد وإعنات ، وسنرى كيف استطاعت أن تتطور بمجهودها إلى المرحلة التى وصلت إليها حركة المغرب العربى فى مصر وغيرها من بلاد المشرق العربى .

في المنطقة الخليفية :

وفي سنة ١٩٣٨ فكر حزب الإصلاح الوطني بالمنطقة الخليفية في ضرورة وضع برنامج للاصلاح الوطني للمنطقة على غرار برنامجنا الذي وضعناه سنة ١٩٣٣ ، وقد اجتمعت هيئته العليا ودرست الموضوع وقررت أن تتخذ من نفس مطالب الشعب المغربي برنامجا لحزب الإصلاح مع إدخال بعض التعديلات الخفيفة التي تناسب ظروف المنطقة وما يجري بها ، وقد جاء في المقدمة التي وضعها حزب الإصلاح لبرنامجه ما يأتي : « وقد شعر المغاربة بوجودهم المستقل ووجوب الاحتفاظ بهذا الوجود ، وأن أبرز مشخصات بلادنا : الإسلام والعروبة والمغربية ، ولهذا نريد أن نسجل في هذه المقدمة أننا مغاربة مسلمون ديننا الإسلام ولغتنا الرسمية اللغة العربيه وقوميتنا قومية عربية مسلمة تعمل للتعاون مع الدول المسلمة ، وأن المغرب بسائر مناطقه وحدة لا تتجزأ ، وأن مبدأنا في حكم البلاد حكم ملكي إسلامي على أساس الشورى ونظم الشريعة الإسلاميتين ، وعلى ضوء النظم الحديثة التي برهن تطبيقها على صلاحيتها للمجتمع البشري ، وأننا لا ننسى الخدمة الجليلة التي قدمتها العائلة العلوية الشريفة بالمغرب ، لذلك نحن متشبثون بالعرش العلوي الشريف » .

« ونحن بصفتنا (الكتلة الوطنية) في شمال المغرب أولا و (حزب الإصلاح الوطني) أخيراً كثيراً ما دافعنا عن وحدة المغرب ، وكثيراً ما رغبنا أن يكون عاملا مشتركا موحداً لرفع شأنه ، وقد اطلعنا على (مطالب الشعب المغربي) قبل تقديمها بالصفة الرسمية لجلالة السلطان والحكومة الفرنسية ، فأيدناها ودافعنا عنها في كثير من الأحيان على صفحات لسان حالنا إذ ذاك (الحياة) الغراء لأن (مطالب الشعب المغربي) في حذو به هي في الحقيقة حاجيات شمال المغرب » .

« نعم وقد وقع بعض التعديل في المطالب التي تقدمها عن (مطالب الشعب المغربي) ، ولكن هذا التعديل تفرضه الحالة في هذه المنطقة وتشريعاتها الجديدة

المتفقة أحياناً مع تشريعات المنطقة السلطانية » .

وقد رفعت هذه المطالب لسمو الخليفة السلطاني ، كما قدمت لممثل الحماية الأسبانية ، وطبعتها المطبعة المهدية في كراسة خاصة أخذ حزب الإصلاح بنشرها ويدعو الشعب للتجمع من حولها .

وبينما كان الوطنيون يبثون مطالبهم كانت الجالية الأسبانية تدبر مؤامراتها ضداً على سمو الخليفة الذي كان قد شاطر الوطنية الصحيح ، واستطاع أن يحصل على بعض الحقوق التي أشرنا إليها من قبل ، فأخذت الجالية الأسبانية تطالب بسلب الخليفة سائر نفوذه والرجوع إلى سياسة القمع التي كانت متبعة قبل بيك بيدير ، وقد استمعت حكومة فرنكو شكاوى الجالية الأسبانية ، وعزلت بيك بيدير سنة ١٩٣٨ من منصبه ، وعينت مكانه الجنرال اسينسيو فتقدمت إليه الجالية بمطالبها فقبلها ، ولكنه اشترط التنفيذ التدريجي لها ، وفعلا سنت عدة قوانين استثنائية ، وأخذت الإقامة تضيق على حكومة الخليفة وتقاوم الحركة الوطنية .

* * *

وقبل أن ننتهي من هذا الفصل يجب أن نلاحظ أن المغرب بقي منذ بدء الحركة الوطنية حتى إعلان الحرب تحت نظام الإنذارة والتهييج من خنق للحريات واعتقال إداري وإبعاد ، كل ذلك لارضاء طائفة من الحكام الذين لا يخضعون لأية مراقبة .

ولم تحقق الحماية أي مطلب من المطالب الأكثر استعجالا التي قدمتها الحركة الوطنية سنة ١٩٣٦ بعد برنامج الإصلاحات ، وقد تضافر على هذا الموقف وزراء اليمين مع وزراء أقصى اليسار في الجمهورية الثالثة ، وطبيعي أن يؤدي ذلك إلى إقناع الوطنيين المغاربة بأنه من العبث البحث عن طريق للتعاون مع نظام رفض أن يمد إليهم اليد ، وتجاهل تصرف الإدارة التي لم تحترم حتى مقتضيات عقد سنة ١٩١٢ .

فى الحرب العالمية الثانية

ومع كل ما كابدته الوطنية المغربية ، ومع كل ما طبقته الإقامة العامة ضدها من ظلم وإرهاق فإن الحزب الوطنى أبى إلا أن يعبر بصدق أجلى عن حسن نواياه ، فأرسل وفداً للمقيم العام يعلن له تضامن الوطنيين المغاربة مع جلالة السلطان فى رغبته فى عدم وقوع أى شئ يمس بمصلحة النصر فى الحرب ، ويذكر المقيم العام بضرورة اتخاذ سياسة رشيدة لمصلحة النصر [illegible]

والحق أن موقف جلالة الملك كان له الأثر الفعال فى توجيه السياسة المغربية فى وقت الحرب ، وقد أظهر جلالته رغبته الأكيدة فى أن يظهر المغرب فى مظهر الحليف الوفى ، ولم يرد جلالته أن يكون الجيش المغربى مجرد جيش مقاتل فى صف الخصوم ، بل أحب أن يعتبر المغرب كدولة مقاتلة من أجل مقاومة العنصرية واضطهاد الشعوب حتى يتسنى له أن يطالب باسم هذا المبدأ فيما بعد الحرب ، وقد ظهرت شخصية جلالة ملك المغرب عظيمة فى مواقفها المتجسمة ، ولم تدع فرصة تمر إلا انتهزتها للدفاع عن المبادئ المغربية ومطالبها ، وقد كان ذلك فى أول الحرب ، كما كان فى وقت الهدنة الفيشية وبعد نزول الحلفاء بالمياه المغربية لم تؤثر فيه عوامل النصر أو الهزيمة ولا مؤثرات الاختلاف فى النظم أو الحكومات ، ولقد صرح جلالته غير ما مرة بأن المغرب مستعد للحرب إذا فكرت ألمانيا أو إيطاليا فى احتلاله ، كما قاوم النزعات العنصرية التى حاول الجنرال نوجيس تطبيقها على اليهود المغاربة فى إجلاء المقيمين منهم فى الأحياء الأوربية عنها ، ولما طلب منه المقيم العام الخروج من الرباط بعد هجوم الحلفاء رفض إجابة الطلب ، وقال إنه قدوة للمغاربة جميعاً ، ولذلك لا يمكنه أن يخرج من عاصمة ملكه ولو كان ما كان ، وظل بقصره الماسى والقنابر تتجاوب

أصداؤها فى أنحاء المعمورة كلها .

ولقد حاول الألمان أن يجدوا فى رجال (الحزب الوطنى) مساعداً لهم على صالحهم فلم يظفروا بأحد ، ووالوا الدعاية المباشرة بقرب عهد الظفر الألمانى الذى يفسح المجال لنيل المغرب نظاماً أكثر حرية وعدلا ، فلم يغر الوطنيين ذلك ، ولا أثر فى نفوسهم ، وقد استطاع الوطنيون أن يكتشفوا نوايا الألمان ويعرفوا حقيقة مراميهم ، واستطاع أنصار الحزب بباريس وغيرها من المدن الأوربية أن يتعرفوا بالحقيقة على وجهها ، ويطلعوا الزعماء عليها ، وهى أن ألمانيا لا تريد إلا تشييد أمبراطورية مبنية على التفوق الجنسى الآرى ، وذهب الأمين العام للحزب الوطنى الأستاذ أحمد بلافريج بنفسه يتحسس الاتجاهات المحورية ، فلم تنره مواقف بعض الزعماء العرب ولا بعض دعايات الأجانب ، وكتب لإخوانه يحذرهم من أكاذيب المحور ورجاله ، وهكذا استطاع (الحزب الوطنى) أن يشق لنفسه الطريق فى وسط الدعايات المختلفة ، ويقف موقف المؤيد لمبادئ الديمقراطية فى الوقت الذى يدافع عن المغرب وعن حريته ، ويتحفز ليخطو بالحركة خطوتها العظيمة التى سنتحدث عنها .

ومنذ سنة ١٩٤٠ أخذ تيار عام يجرى فى أوساط الحزبيين كما يسمونهم ، يذكرهم بما قامت به فرنسا من فظائع ، وكيف أنها لم تتأثر بالظروف ولا اتعظت بالأحداث ولا راعت الدماء المغربية التى تسيل فى صفوفها ، واتجهت الأنظار إلى ضرورة الخروج من نظام الحماية والبحث عن وسائل التحرر والانعتاق . .

ولم تكن سياسة الحرب التى اتبعها الجنرال نوجيس إلا سياسة القمع وإعلان الأحكام العرفية واتهام الأبرياء والتخوف من الشخصية التى ظهر بها جلالة الملك ، واللباقة التى برز بها مسيرو الحزب الوطنى .

وإذا أضفنا لهذا الضعف المعنوى الذى استبان للمشكل من صنع الجنرال نوجيس وفقدانه الكل قدرة على المقاومة برغم المركز الذى كان يشغله فهمنا مقدار الاحتقار الذى وجده المغاربة فى نفوسهم عموماً لنظام يترأسه أمثال نوجيس.

الذى يتحكم فى مصير المغرب الشجاع ورجاله الأوفياء .

وإذا كانت الإقامة العامة قد برزت فيها لرجال (الحزب الوطنى) بادعاء تطرفهم فى مطالبهم ، وفى وسائل العمل لتحقيقها فإن موقفها من جمعيات قدماء التلاميذ التى تضم النخبة المتخرجة من المعاهد الفرنسية والتى ظن فى وقت ما أنها حصلت على نوع من ثقة الجنرال نوجيس لأنها تسمح حتى بتعيين مستشارين فنيين فرنسيين تعينهم الحماية طبقاً لأوامرها المفروضة [illegible] قد كشف عن وجه الحماية ونواياها وحيالها ؛ فإن هذه الجمعيات [illegible] لأنظمة الحماية نفسها لم تستطع أن تقتلع من الإقامة العامة ولا أخرى [illegible] مطالبها التى لم تعد شئوناً عامة ومستعجلة ، والتقارير التى رفعتها للاقامة فيما يخص تنظيم المحاكم المغربية أو التعليم مثلا لم تحظ قط بأى اعتبار من طرف المسؤولين فى الحماية ، وقد أدى ذلك إلى أن رفض القدماء الحضور فى ما يسمونه (مجلس شورى الحكومة) لأنهم أبوا أن يكونوا مجرد تماثيل لا تعمل ولا يقبل لها كلام حتى فى أمس المسائل بالحياة الحاضرة فى ظروف الحرب كالمون والمسكن وغير ذلك من الضروريات .

وقد استمرت الحماية فى خطتها حتى بعد نزول الحلفاء بشمال أفريقيا ، ولم تتنكر حتى فى مداجاة مئات الآلاف من الأوربيين والأمريكيين الذين شاهدوا حالة المغرب وسجلوا ما يلاقيه أبناؤه من عسف واضطهاد ، بل اتخذت من وجود هؤلاء الأجانب سبباً للاضطهاد مرة أخرى لتثبت أنها لا تخاف أحداً وأن فى استطاعتها أن تستمر فى قمها برغم كل الاعتبارات حتى تقتل فى نفوس الأهالى كل أمل فى عون الديمقراطية ورجالها .

وإذن لا غرابة إذا رأينا الشعب المغربى يتجه الاتجاه الصحيح ، وإذا رأينا (الحزب الوطنى) يعلن الرغبة فى الخروج من سياسة المراحل إلى سياسة العمل من أجل الاستقلال العاجل الناجز .

الهدنة القبشية :

لم يتغير موقف الاقامة العامة فى داخل المغرب بعد احتلال الألمان لعاصمة فرنسا واستيلاء الماريشال بيتان على الحكم ، وكل ما هنالك أن لجنة الهدنة زارت البلاد فلم تجد فى الأوساط الوطنية أدنى صدى لدعايتها ، وظهرت شخصية جلالة الملك فى الدفاع عن المغاربة على وفق ما سبق أن بيناه ، لكن فكرة الاستعداد للقيام بحركة جديدة أخذت تعمل عملها فى أوساط الوطنيين الذين كانوا ينتظرون الفرصة لإعلان صوتهم عاليا .

وفى هذه السنة (١٩٤٠) احتلت أسبانيا منطقة طنجة الدولية ، وقام الحزب الفاشى الأسبانى بمظاهرات فى جميع أنحاء أسبانيا للمطالبة بالاستيلاء عسكريا على منطقة الحماية الفرنسية ، وقد أخذ فرانكو يستجيب لرغبة الأسبانيين فسمح للألمان بالتدريب فى المنطقة الخليفية واحتلال بعض الموانىء المغربية ، وكان الشعور الوطنى فى طنجة وبقية المغرب ضداً على العمل الأسبانى ، وقد تأثر الوطنيون المغاربة لطرد مندوب جلالة ملك مراكش واحتلال السفارة الألمانية لقصر المندوبية بطنجة ، فانتعشت فى النفوس روح الوعى القومى الذى يرغب فى الاستقلال عن كل من فرنسا وأسبانيا حتى لا تبقى البلاد عرضة لتهافتهما على السلطة وتنافسهما فى إشعال الحروب .

ولما نزل الحلفاء فى المغرب يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ اطمأنت النفوس من جانب التوسع الأسبانى والاحتلال الألمانى ، فأخذ الوطنيون يتحركون بكيفية أقوى برغم عناد الفرنسيين وسوء معاملتهم ، وقد جدد الحزب الوطنى تنظيم فروعه ، فانضم إليه كثير من الموظفين الذين ظلوا محايدين إلى اليوم ، وأصدر الحزب مجلة (رسالة المغرب) التى سمحت لأقلام الأدباء الوطنيين بأن تلمس وعى فى جمع الأمة كلها من حول الاتجاه الذى سيظهر بينا بعد سنة أخرى .

وفد الحزب الوطنى فى الشرق :

فى سنة ١٩٣٧ توجهت بعثة من الطلبة إلى مصر تتكون من الأساتذة عبد الكريم ابن ثابت وعبد المجيد ابن جلون وأحمد ابن المليح وعبد الكريم غلاب والعربى بنانى لإتمام دراستهم ، ولما تخرج أفرادها من كلية الآداب كونوا منهم وفداً يعمل لصالح القضية المغربية ونشر دعايتها ، وكان لأفرادها جولات للقيام بالواجب فى الظروف الصعبة التى أعقبت ثورة سنة ١٩٣٧ المغربية .

وفى سنة ١٩٤٣ رأى أعضاء الوفد أن الخير فى ضم العناصر المغربية الموجودة بمصر إليهم ليتسنى لهم العمل فى جو مغربى بعيد عن كل اختلاف ، فأسسوا هيئة استقر رأيهم أخيراً على أن يعطوها هذا الاسم (رابطة الدفاع عن مراكش فى مصر) .

وقد وفق الإخوان فى إقناع ممثلى الهيئات المغربية بمصر للانضمام إليهم وقبول البرنامج الذى وضعوه وهو :

١ — المطالبة باستقلال مراكش تحت رعاية جلالة الملك المفدى .

٢ — ضمان وحدة الأراضى المراكشية وعدم اقتطاع أى جزء منها .

٣ — الانضمام لجامعة الدول العربية .

٤ — التعريف بقضية مراكش الوطنية وعرضها على الرأى العام العربى ولدى الحكومات العربية ودوائر الحلفاء .

٥ — الدفاع عن رجال الحركة الوطنية فى مراكش والمطالبة بإرجاع المبعدين منهم وإطلاق سراح المعتقلين فوراً .

وهكذا وفق وفد الحزب الوطنى لنفس الغاية التى اقترحها الحزب فى الداخل برغم الحواجز التى وضعتها الحرب بين الجانبين .

وقد قامت الرابطة منذ تأسيسها فى أواخر سنة ١٩٤٣ بأعمال جليلة ، فاتخذت مراكز خاصة للدعاية الوطنية وتوزيع نشرات دورية وإصدار كراسات

عن المسألة المغربية والاتصال بمختلف الهيئات والحكومات العربية ووفودها .

وقد انتهزت فرصة المشاورات التى وقعت فى القاهرة فى قضية الوحدة العربية بين وفود الدول العربية وبين حكومة مصر فاتصلت برفعة النحاس باشا وبرؤساء الوفود وقدمت لهم المذكرات والبيانات التى تشرح لهم فيها أمانى مراكش فى الحرية والاستقلال وقد استطاعت أن تحصل على عطف واضح من الدول العربية التى بدأت تهتم شيئاً فشيئاً بشئون البلاد المغربية وتتنافس فى خدمتها .

وقد وصل للقاهرة عديد من اللاجئين من الدستور التونسى وحزب الشعب الجزائرى وجمعية علماء المسلمين بالجزائر ، وأخذ كل يعمل لوطنه ويبذل الجهود لتحقيق أهدافه . ولتوحيد هذه الجهود والاستفادة من جميعها قبل الإخوان الانضمام لجبهة شمال أفريقيا التى أسست فى نوفمبر سنة ١٩٤٤ برئاسة الشيخ محمد الخضر بن الحسين أحد العلماء الزيتونيين اللاجئين لمصر منذ الحرب الكبرى الأولى ، وتقوى جمعهم بوصول الأستاذ الحبيب أبو رقيبة ، وقد استمر العمل للتعاون ضمن الجبهة حتى انعقد مؤتمر المغرب العربى على ما سنبينه .

وحينما وقعت حوادث (الاستقلال) بالمغرب الأقصى تهيأ لإخواننا أن يردد واصدى البلاد بكيفية أقوى مما كان يتسنى لهم من قبل بفضل ما كانوا قد وصلوا إليه من تنظيم تضامنهم وتوحيد الصفوف المغربية كلها .

وقد كانت رسل الحزب الوطنى ثم حزب الاستقلال تتوالى عليهم منذ أمكن وصول الحجاج المغاربة للمشرق ، فقوى ذلك عزمهم ، وأعاد تنسيق عملهم مع رجال الحركة فى الداخل ، وإن كان الانفصال الذى أرغم عليه الجميع بسبب ظروف الحرب أثبت الانسجام الكامل بين أعضاء الحزب الوطنى فى الداخل والخارج حتى فى أدق معانيه التى تتطور فى مواجهة المسائل وتوجيه الأعمال .

مجهودات المنفى

ولم يكن هذا التطور الذى طرأ على إخواننا فى المغرب إلا نفس ما أدركته فى مواجهة الحقيقة وأنا فى منفاى القصى بالغابون ثم [illegible] من أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، فبالرغم من النظام الضيق الذى وضعت [illegible] بالرغم من أننى ظللت مدة [illegible] فى بعد عن كل اتصال بالحياة العامة [illegible] ، وفى عدم كامل من الاجتماع بالناس وقراءة الصحف والاستماع للإذاعة [illegible] من كل ذلك فإن اتصالى المعنوى بروح التطور الوطنى فى البلاد ظل قوياً [illegible] ولقد فكرت فى أن الحركة المغربية بعد أن بثت الوعى القوى فى نفوس الناس يجب أن تعمل بكل قواها للحصول على الاستقلال ، وأن تصرف جهودها وتحصرها على هذا الاستقلال ، لأنه وحده الذى يفسح المجال للنهوض بأمتنا وتحريرها مما وقعت فيه من فقر وجهل ومرض ، وكنت أعود بنفسى إلى تاريخ الحماية وسياستها فأحس بأن نظامها لم يكن إلا حجر عثرة في سبيل تقدم المغرب والتطور الشعبي الذى بدأ منذ ستين عاماً ، ولذلك ظللت أبحث عن الوسائل التى تهيء لى — فى ظروفى العصيبة — الفرصة التى أعلن بها رأيى ، وأقفز بالحركة معها إلى المدى الذى أريده لاستكمال القضية المغربية و إنجاحها .

ولقد فكر الجنرال نوجيس فى كل شيء ، ولكنه لم يفكر أبداً فى أن منفى الغابون أو الكونغو سيكون مجالا للقيام بحركة تحريرية لفائدة البلاد ، ولقد بعثنى لهذا المنفى القصى وهو لا يعتقد إلا أنه قد دفننى على الأقل إلى أمد طويل ، ولم يخطر بباله أبداً أننى سأتيح لنفسى الفرصة التى أطالب فيها بالحق ، وأعمل لوطنى فى وقت اشتدت به وطأته القاسية على الوطنيين ، وحالت بينهم و بين أى عمل علنى فى سبيل البلاد .

والحق أنني منذ اعتقلت حتى إعلان ثورة دى جول لم يكن بالمسكن لى أن أقوم بأى عمل إلا الاحتجاج على سوء المعاملة ، والمطالبة بحقوق المسجون السياسى ، وما يقع فى مناقشاتى العادية مع الضباط الذين كانوا يتعاقبون على حراستى ، ولكن المدنية الفيشية وثورة الجنرال دى جول أتاحتا لى سبيلا لرفع صوت المغرب وبذل مجهود متواضع فى خدمته .

وفى شهر يولية سنة ١٩٤٠ احتلت جيوش دى جول قرية موبلا الواقعة فى جنوب الجابون وهى مقر اعتقالى منذ نوفبر سنة ١٩٣٧ إلى يونيه سنة ١٩٤١ وسارت فى طريقها لمهاجمة العاصمة الجابونية (ليبرفيل أو المدينة الحرة) ، وعينت الولاية العامة رئيساً للعمالة الكومندان روجى أحد العسكريين الفرنسيين الذين يهتمون بالسياسة الإسلامية ، وقد انقطعت الصلة مع المغرب وسائر الشمال الأفريقى لأن ولاته ظلوا فى تضامنهم مع المارشال بيتان ، وذهب ليوتنان شوفالانجير الذى كان مكلفاً بشئونى من طرف الإقامة العامة لينضم للثوار الجوليين ، وبقيت تحت نظر ولاة أفريقيا الاستوائية وأفريقيا الاستوائية فى هذا العهد مركز الاتجاه الفرنسى وتنظيم المقاومة للاحتلال الألمانى ، و برازافيل هى العاصمة التى حلت مؤقتاً محل باريس وإليها يلتجىء دى جول كلما ضاق بمعاملة الانجليز والحلفاء له فى لندن .

وكانت السياسة التى اتبعها ولاة أفريقيا الاستوائية مع الأوروبيين الموجودين بها هى دعوتهم للانضمام إلى دى جول وإمضاء رسالة تأييد له ، أو الاعتقال فى أماكن خاصة بأنصار فيشى ، وهكذا دعانى ذات يوم الكومندان روجى وتحادث معى ملياً فى الشئون الحاضرة ، وبشرنى بأن الحال سيتبدل ، وأن الثورة الجولية ستعمل عملها فى قلب السياسة الاستعمارية الفرنسية ، وطلب منى أن أكتب للولاية العامة برأيى فى موضوعها ، فتملصت من الموقف ، وقلت له يمكنك أن تكتب بنفسك وتخبرهم بأنى كرئيس للحزب الوطنى لا أريد إلا الوصول لما يصبو إليه الحزب من تطور وتحرير ، ومضت أيام كتب فيها الكومندان روجى للولاية العامة وسافر لبرازافيل ثم عاد فقال لى كلاماً يدل

على أنه لم يجد فى الولاة المحليين نشاطاً واستعداداً لأن يكونوا على غرار ليوطى — حسب تعبيره — فى العمل لصالح فرنسا .

ثم تحدثنا ملياً فى الحالة الدولية العامة ، وكنت فى حديثى معه ضارباً على الوتر الذى يحسه الفرنسيون ، فطلب منى بصراحة أن أكتب رسالة الجنرال دى جول وقدم لى مشروع رسالة على مثال الرسائل التى يقدمها [illegible] ، فأجبته بأن قضية الخلاف الحادث بين فيشى ودى جول قضية فرنسية [illegible] لا حق لى ولا لسائر المغاربة فى التدخل فيها . ثم فيما يرجع لمقاومة [illegible] أن أوكد أنه ليس فى المغاربة أحد يريد أن يصبح محكوماً لألمانيا أو [illegible] على أنه من الوجهة المنطقية ما دامت فرنسا قد دخلت الحرب ، وما [illegible] استطاعتها أن تقاوم فليس من الوفاء أن تخون حلفاءها وتلقى بهم فى أحضان الألمان ، وتخيس بذممهم وهم فى أشد الحاجة إليها . وأما فيما يخص القضية المغربية فأنا كممثل للحزب الوطنى اعتبرها قضيتى ، وأنا مستعد للتعاون مع الجنرال دى جول إذا كان راغباً فى أن يحقق أمانى الشعب المغربى ، ولذلك فمعرفتى سياسة الثورة الجولية فيما يخص فرنسا لا يكفينى ، بل يجب أن أعرف سياسة دى جول المغربية ، وحينئذ يمكننى أن أعمل على ضوء استنتاجاتى منها ، ثم أفضت له القول فى سوء حال المغاربة والمجهودات التى بذلها الحزب الوطنى فى سبيل التوفيق بين حاجيات البلاد وبين الصداقة الفرنسية ، فأظهر اقتناعه بأفكارى وطلب منى أن أكتبها بنفسها فى رسالة خاصة يتكلف هو بتبليغها للجنرال دى جول بمناسبة حلوله ببرزافيل فى شهر مايو ، وقد كان الجنرال دولارميتا هو القائد الأعلى للجيوش فى أفريقيا الاستوائية وهو القوميسير الأعلى بها ، بينما كان الجنرال سيسى مديراً لمصلحة الصحة العمومية ومعتبراً فى أوساط أفريقيا الاستوائية كالعضو الأهم فى انضمام الكونغو لديجول ، والوالى العام ايبوى والكاتب العام لورانسى كالعاملين الأساسيين فى انضمام إقليم تشاد .

وبين دولارميتا وديجول نوع تنافس كبير ، بينما يعتبر الآخرون أنفسهم

مريدين أوفياء لديجول .

كتبت رسالة للجنرال ديجول بواسطة الجنرال ميسى أقص عليه بعض ما جرى بينى وبين القومندان روجى وأقول له :

« إن المغرب الأقصى المرغم على استمراره فى نظام من العصور الوسطى ، والذى يرغب فى تطور شبيه بما وصلت إليه مصر والعراق لا يمكنه أن يقبل تجديد الاحتلال من ألمانيا أو إيطاليا ، وهو يعتقد أن حكومة حقيقية لفرنسا الحقيقية جديرة بأن ترضيه فتحقق أمانيه القومية .

لست أريد أيها الجنرال أن أحدد فى هذه الرسالة مطالبنا ، ولكنى أريد أن أؤكد أنى شخصياً لا أرغب فى جاه ولا مال ، وإنما أرغب فى مصالح وطنى وحقوقه .

ورئيس الحزب الوطنى المبعد منذ خمسة أعوام لا يريد إلا أن يعرف السياسة الجديدة التى ستدشنونها فيما يخص المغرب الأقصى

إنى لا أمثل شيئاً من ذاتى ، وإنما قيمتى فيما أتمتع به من ثقة الشعب ، وفيما سأحمله لأمتى من نتائج عملكم الرسمى .

إن ليوطى الذى تحترمونه لم يرتكب أخطاء نوجيس وأمثاله ، وقد أعرب عن ندمه على كثير من أنواع السياسة التى اتبعها بنفسه .

ولقد أيد الكثير من الفرنسيين حركتنا ، فإذا كانت سياسة سعادتكم تتفق مع سياستنا نحن فإنه من الممكن لى أن أعمل » .

حمل القومندان روجى هذه الرسالة إلى برازافيل حيث سلمها للجنرال ميسى ، وهذا الأخير سلمها مباشرة للجنرال دى جول الذى وعده بدراستها مع الجنرال كاترو فى سوريا الذى كان ذاهباً لها ليعلن الاستقلال ... ورجع روجى لمقر عمالته فحدثنى بما جرى وهو متفائل من دى جول ، ومتشائم من دولارميتا وأمثاله . ولكنه أكد لى أن الجنرال ميسى سيحل محل دولارميتا فتتحسن الحال ، وفعلا سافر ميسى إلى سوريا مع الموكب الجولى ثم عاد إلى برازافيل توميسيرا

عاماً لاتحاد أفريقيا الاستوائية .

ومضت أيام دعى بعدها روجي لبرازافيل ، وأفهمنى معاونه المسيو بوراسكى أن القضية سائرة سيرها الطبيعى ، وأنها كانت من أسباب استدعاء روجى ، وبعد ما رجع هذا الأخير أخذ يهيىء الجو باستدعائى لمنزله والحديث معى بأكثر ما يمكن من الأفكار الحرة ، وكان يبعث فى نفسى من الآمال الشيء الكثير ، وإن كنت أعرف أن الفرنسيين لا يتغيرون عن موقفهم ولو حدث من الوقائع أكثر مما حدث ، لأنهم محافظون فى أفكارهم ، ومن الصعب أن يتطوروا بالسهولة التى تظن .

ثم قدم لموبلا مبعوث خاص من طرف الشئون السياسية بأفريقيا الاستوائية هو ليوتنان البحرى دولوجران أحد المستعربين الذين كانوا يشتغلون فى سوريا مع المسيو بونسو ، وأحد الذين حكم عليهم الألمان بالإعدام للانضمام للجنرال دى جول ، وقد اجتمعت به فى عدة جلسات تناولنا فيها بتفصيل دراسة الحالة الحاضرة ، ثم بلغنى أن الولاية العامة كلفته أن يتخابر معى باسم فرنسا الحرة فى شأن المغرب وسائر الشمال الإفريقى ؛ لأن الحركة الفرنسية الحرة يهمها أن ترضى الأهالى لتستعين بهم على منع احتلال ألمانيا لشمال أفريقيا ومساعدة فرنسا على تحرير بلادها هى الأخرى ، وقد بينت له استعدادى للتوسط بين فرنسا الحرة وبين الوطنيين التونسيين والجزائريين فيما يخص تونس والجزائر ، وأما فيما يخص المغرب فقد أكدت له استعدادى أن أعمل ومعى رجال الحزب الوطنى لتحرير المغرب من الضغط الألمانى متعاوناً فى ذلك مع فرنسا الحرة ، ولكن هذا التعاون لا يمكن إلا بشرط واحد صريح ، هو أن يعلن الجنرال ديجول استقلال المغرب منذ الآن ، ثم بعد التحرير يشكل جلالة السلطان حكومة وطنية تعقد مع فرنسا معاهدة تحالف وصداقة ، وقد استمرت مخابراتنا الثنائية التى لم يتدخل فيها الجنرال روجى إلا ببعض الملاحظات ثلاثة أيام ، شرحت فيها كل آرائى فى مصير المغرب والنظام الديمقراطى الذى سيسود بعد

إعلان الاستقلال ، وكنت أمهل بعض النقط التي يمكن التجادل فيها إلى وقت المذاكرة الرسمية التي تجرى لعقد معاهدة التحالف بعد الاستقلال والتحرير ، وقد اتفقنا أخيراً على أن يوجه ليوتنان برقية لحكومة فرنسا الحرة يبلغها فيها خلاصة مذاكراتنا ، وقد بعث البرقية التالية :

« تفاوضت مع الأستاذ علال الفاسى ، وهو يقبل التعاون مع فرنسا الحرة على تحرير شمال أفريقيا من ضغط المحور بشرط الاعتراف الناجز باستقلال المغرب ، والسيد علال صريح ويتكلم فى استقامة ووضوح ، ويتمتع زيادة على نفوذه فى المغرب بثقة كثير من زعماء العرب » .

ومن الغد تلق دى لوجران برقية تطلب منى السفر لبرازافيل عاصمة الكونغو الفرنسى لتتميم المذاكرة مع إدارة الشئون السياسية .

وقد لبيت الاستدعاء وسافرت صحبة الضابط المذكور إلى برازافيل حيث اجتمعنا بمجرد وصولنا بالمسيو لوراسيه الكاتب العام بالولاية العامة وأحد الذين حصلوا على ثقة كبرى من وزير المستعمرات المسيو بلوفان ومن الجنرال دى جول بعزله ، وكان معنا مدير الشئون السياسية لأفريقيا الاستوائية ، واستمرت المذاكرة بيننا فى جو هادئ مدة ثلاث ساعات تداولنا أثناءها كل الموضوعات المغربية ، وكان محور حديثى يدور كله على ضرورة إعلان الاستقلال لإرجاع الثقة بفرنسا ، وعلى أن ثورة الجنرال دى جول يجب أن تكون فى الوقت نفسه ثورة للمغرب الأقصى لتحريره فى ظل العرش العلوى الشريف من النظام الاستعمارى الحاضر .

ثم أقمت فى برازافيل سبعة أشهر كنت أجتمع أثناءها بمختلف الشخصيات الرسمية التى ترد على عاصمة الكونغو ، وأدافع أمامهم بكل حرارة عن الفكرة الوطنية التى اعتقلت من أجلها ، كما أشرح لهم وجهة النظر العربية فى تونس والجزائر وسوريا ولبنان وأدافع عنها بقدر المستطاع .

وفى يوليه سنة ١٩٤١ وصلت برقية من الجنرال دى جول للولاية العامة

يقول فيها : « لقد درست قضية المناس والمغرب وسأحل معي الملف لبرازافيل » .

وقد وصل الجنرال إلى برازافيل للحضور فى حفلات الذكرى الأولى لانضمام مستعمرات أفريقيا الاستوائية إليه ، أو ذكرى الأيام الثلاثة المجيدة كما يسمونها وجاء معه سفير فرنسا الحرة فى أثيوبيا ، وهو كولونيل من إدارة الشئون الأهلية بمراكش سبق أن اشتغل بالإقامة العامة ، وكان مكلفاً من قبل الماريشال ليوطى بالشئون المغربية ، وقد اجتمعت بالكولونيل فى جلسة خاصة بمنزل المسيو لورانسيه وقال لى : « إن الجنرال حدثه حتى فى الطيارة ، وطلب منه أن يجتمع بى ويتذاكر معى » ، وقد تحدث فى موضوع مهم وعبرت له عن رغبتى فى ضرورة استقلال البلاد بكل صراحة ووضوح ، وفهمت من حديثه أنه لا يتفق معى فى الاستقلال ، ولكن مع القيام بإصلاحات عملية ومفيدة .

ثم اجتمعت مع الجنرال سيسى بمكتبه بالقومسارية العليا بحضر المسيو لورانسيه أيضاً ، فرأيت منه تردداً يتفق مع ما أخبرنى به عنه القومندان روجيه . وقد حاول إقناعى بضرورة استمرار المساعدة الفرنسية للمغرب ؛ لأن المغرب لم يزل فى نظره غير كامل النضوج للحصول على الاستقلال ، فترافعت أمامه مدة ساعتين مدافعاً عن ضرورة الاستقلال وكونه الحل الوحيد للمشكلة المغربية .

وجدتنى هكذا فى جو غامض ببرازافيل وفى حالة القلق المراقب باستمرار ، ولكنه المكافح باستمرار أيضاً ، وقد تكون حول حزبان متناقضان من الرجال الرسميين ؛ حزب الوالى العام وكاتبه العام وكان رأيهما ضرورة التعاون معى ومع الحزب الوطنى والاستفادة من قوتنا المعنوية وإن لم يكونا ممن يريدون إعلان الاستقلال على الصفة التى أرغب فيها بل كانا يقولان بضرورة التوسيع فى نظام الحماية وإعطائه شكل استقلال نوعى يرضى المغاربة ويضمن للفرنسيين مصالحهم ، وحزب المسيو جيدو رئيس ديوان القومسارية العليا الذى استطاع أن يضم إليه الجنرال سيسى وكان من رأيه ترك الوطنيين وشأنهم والاستغناء عن كل مساعدة ترجى منهم لأنها تتطلب من فرنسا تضحية ليست هى فى حاجة إليها .

وطبيعى أن يجر هذا التخالف فى التفكير إلى التناقض فى التدبير ، وإلى القيام بمقاومات من هذه الجهة أو تلك أستفيد منها أحياناً وأكون ضحيتها مرة أخرى ، ولكنها مع ذلك خرجت بى من طور الهدوء المتعب إلى الحركة والكفاح ، وقد أدى الأمر بالمسيو جيرو إلى أن زور على رسالة ادعى أننى كتبتها للماريشال بيتان أؤكد له فيها أن أمل المغرب كله معقود عليه ، ولكن من الحق أن أسجل أن المسيو لورانسييه وقف من هذه التهمة موقفاً مشرفاً ؛ إذ دافع عنى دفاع الأبطال مؤكداً أمانتى وشرف القول والسلوك الذى شهد به كل من تولى شئونى من الموظفين فى المنفى ، وقد أدت هذه المناقضات وغيرها إلى أن كان القوميسار الأعلى يعطى أوامر تتعلق بى لبعض الموظفين فينقضها لورانسييه أو يعطى هو الآخر أوامر ينقضها الأول ، وانتهى الأمر بوضع المسيو لورانسييه أمام مجلس الموظفين التأديبى ولكنه خرج منتصراً .

ولما رأت اللجنة الوطنية التى يترأسها الجنرال ديجول اشتداد الخلاف بين القوميسارية العليا والولاية العامة فى جميع المسائل القائمة ، ومنها قضية المغرب ، وجهت البروفيسور كاسا المفوض الوطنى فى المعارف والعدل للقيام ببحث عام والاتصال بمختلف الأوساط فى برازافيل ، وقد استدعانى إليه واستفهم عن آرائى فى الموضوع المغربى ، فشرحت له فكرتى ، كما شرحتها لغيره من قبل ، وقدم له مسيو لورانسييه باسم الحكومة العامة — على ما أخبرنى هو به — تقريراً يتعلق بقضية المغرب يؤيد إلى حد بعيد وجهة نظرى ، وإن كان لا يتضمنها برمتها ، وعلى ما فهمته من حديثى مع المسيو لورانسييه فإن تقريره يقول بضرورة إعطاء المغرب نوعاً من الاستقلال الذاتى وإسعافه عاجلا بعدة إصلاحات اجتماعية واقتصادية مهمة ، وكان يفسر هذا بأن تستعيض فرنسا عن وصايتها الكاملة بنوع من النفوذ المعنوى تحتفظ به على الحكومة الشريفة التى ستكون محل ثقة فرنسا بما تمدها به هذه من العون المخلص والمساعدة الصادقة .

وكان يشتغل بقضية الشمال الأفريقى فى عاصمة الكونغو خليفة قنصل انجلترا

العام المسيو نيون ، فاسترشد به المسيو كاسا أيضاً ، فأعطاه رأيه الذى يتلخص — على ما روى لى موظف كبير فى الولاية العامة — فى ضرورة إعلان استقلال نوعى للمغرب .

وإذا كان ما حدثنى به مسيو لورانسيه بعد نزول الحلفاء فى إفريقيا الشمالية واحتجاجى على المماطلة التى ظلت موضوعها منذ وصولى [illegible] صحيحاً — فإن وزارتى الخارجية الإنجليزية والأمريكية طلبتا من الجنرال ديجول إطلاق سراحى رسمياً وتركى أدخل مع جيوش الحلفاء مع قبول شرطى فى إعلان الاستقلال ، وقد قال المسيو لورانسيه بالحرف : « إن الجنرال دى جول غضوب [illegible] ؛ فقد كان يريد وضع حل للقضية المغربية باتفاق معكم ، ولكن طلب [illegible] والأمريكان إطلاق سراحكم وإعلان استقلال المغرب أحدث فى نفسه [illegible] وبعث روح الرجل الذى لا يحب أن يعمل تحت الضغط » .

ومهما يكن فإن الجنرال دى جول لم يعلن فى القضية المغربية شيئاً ، والحركة التى قمت بها لم تكن أكثر من محاولة الخطو بالقضية المغربية إلى المدى الذى سارت إليه بفضل جهود إخوانى فى المغرب من بعد ، وإذا كان على وصراحتى فى الدفاع عن وجهة نظرى قد أخرا إطلاق سراحى مدة ثلاثة أعوام على الأقل ووضعانى فى نظام أضيق من نظام السنين الأولى ، فإنى على كل حال أرضيت ضميرى بتحقيق ما كنت أصبو إليه فى منفى لم يكن — والحق يقال — لى يقين فى الخروج منه ، كما أننى اقتنعت جيداً بأن المستعمرين متفقون على اختلاف نزعاتهم وفى سائر ظروفهم على التخوف من الاستقلال ، ووجوب الاحتفاظ بالمستعمرات ، وإن كانوا يبيحون لأنفسهم ولأذنابهم استعمال لفظ الاستقلال فى كثير من الأحيان ، وهم لا يقصدون إلا التوجيه نحو الإدماج أو ما يقاربه من أساليب . ولما تم نزول الحلفاء بشمال إفريقيا أدركت أن دور فرنسا الحرة قد انتهى ، وأن الظروف ستسمح لا محالة باستئناف إخوانى للجهاد لامحالة ، فاقتنعت بأن واجبى فى تبليغ صوت المغرب للفرنسيين الأحرار قد كل

أداؤه ، وأن الخير فى ترك المجال للذين بالمغرب ليقولوا كلمتهم ، فيرى الفرنسيون صحة ما تنبأت به من تطور فى الفكرة التى اختمرت فى نفوس المغاربة جميعاً ، وأعلنت فى محادثاتى مع الولاة الرسميين أن كل مفاوضة يلزم أن تقع الآن مع ممثلى الحزب الوطنى بالمغرب ، وأننى متضامن معهم فى كل ما يفعلون .

حزب الاستقلال



من الحزب الوطني لحزب الاستقلال

وهكذا رأينا كيف أن تجارب السنين الماضية في نظام الحماية وتجارب رجال الحركة الوطنية في سياسة المراحل بعثت كلها في نفوس الوطنيين في الداخل والخارج شعوراً بالحاجة إلى عمل حاسم ومصارحة ظاهرة بحقائق الأشياء ولئن كان من الطبيعي أن تمر الحركة في مراحلها الأولى لتقييم الحماية والنظام القائم ورجاله فليس من الطبيعي أن يستمر اتجاه الزعماء في سياسة الحماية الذين لا يراعون من أجل الاستعمار قريبي ، ولقد اتضح منذ سنة ١٩٣٧ أن طلاقاً بائناً قد وقع بين الشعب وبين ممثلي الحماية ونظامها ، وأن المغاربة لم يعودوا يرون في أسلوب الحماية إلا الاستعباد الواضح البين الذي لم تخفه عنهم شعوذة إدارة الشئون الأهلية ولا سياسة الابتسامة الصفراء التي أورثها ليوطي كأغلوطة مقدسة

ومن العبث أن ينكر تأثير أجواء الحرب وإعلان وثيقة المحيط الأطلسي ونزول الحلفاء بالمغرب واستقلال سوريا ولبنان — من العبث أن تنكر ما أحدثه ذلك من تفاعل في نفوس الوطنيين شجعهم على اتخاذ السياسة الصريحة في مطالبهم ولكن مهما يكن لذلك كله من أثر فإن الباعث الحقيق ظل في التجربة المرة التي قامت بها الوطنية المغربية ، تلك الوطنية التي كانت تحتاج لجهود كبير كي تقنع نفسها بضرورة اتباع خطة المجاملة والخضوع لسياسة المراحل ، ومن الحق أن نعترف بأنها كثيراً ما كانت تحس وخزاً من ضميرها تتلمس معه بأن الأسلوب غير المبدأ ، وأن الاستفادة من الواقع كثيراً ما يكون في صالح المثال ، ولكنها رأت بنفسها ما أيأسها اليأس كله من ولاة الحماية الذين كانوا يقابلون عرضها الخالص للتعاون بغطرسة استعمارية تأبى أن تعترف حتى بنبل الغاية التي تعمل لها وأياً ما كان فقد شعر الكل بضرورة الخروج من سياسة محكوم عليها بالفشل

إلى خطة لا لبس فيها ولا غموض ، هي إعلان الاستقلال ، والاستقلال قبل كل شيء ، وقد علم جلالة مولانا الملك استعداد هذه المرحلة بما أدلى به من تصريحات لمناسبات مختلفة أمام ممثل فرنسا وممثلي الحلفاء ، والتي تتلخص في أن المغرب قد ظل صبوراً مدة الحرب ، وضحى في سبيل انتصار الحرية الإنسانية فيجب أن ينال حقه منها « إنكم تعلمون أن قيام المغرب بواجباته كلها أعطاه سبباً آخر ليستعجل الحصول على سائر حقوقه » .

وللحصول على كامل هذه الحقوق ولتأكيد التصريحات التي فاه بها أعظم ممثل للشعب تأسس حزب الاستقلال .

ويرجع الفضل الأول في تأسيس الحزب الجديد إلى الحزب الوطني نفسه ، فقد فكرت لجنته التنفيذية في ضرورة السير في هذا الاتجاه الحسن ، ولتتأكد من أن فكرتها متفقة عملياً مع رغبات سائر الطبقات الشعبية دعت لعقد مؤتمر عام تمثل فيه جميع النزعات السياسية والاجتماعية للبلاد ، وانعقد هذا المؤتمر بالرباط في ١١ يناير سنة ١٩٤٤ حيث نشأ (حزب الاستقلال) كحزب مهمته الأولى هي التحرير القومي .

وقد تكتل في حزب الاستقلال :

١ — الحزب الوطني الذي كان يضم الأغلبية الساحقة من الفلاحين والصناع والطبقة العاملة والتجار وغالبية النخبة المثقفة في البلاد .

٢ — رؤساء وأعضاء المجالس الإدارية لجمعيات قدماء تلاميذ مدن الرباط وفاس ومكناس وسلا ومراكش وأزرو ووجدة وآسفي ، ولهذه الجمعيات أهمية كبيرة في توجيه التلامذة ، وقد كانت ممثلة رسمياً في ما يسمونه بمجلس شورى الحكومة .

٣ — عديد من الشخصيات البارزة في (الحركة القومية) .

٤ — عديد من الشخصيات البارزة المغربية كالمفتين والقضاة الشرعيين والمدنيين وكبار الموظفين المخزنيين وأساتذة الجامعة القروية والمعاهد الكبرى

وأساتذة المدارس الثانوية ومعلمي المدارس الحكومية والحرة .

وبذلك تكتلت الأمة كلها في هذا الحرب ، فتقدم يسعى للغاية التي أسس من أجلها فرفع يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ لجلالة ملك المغرب وللمثل فرنسا وحلفائها ميثاقا نعرض لتحليله قبل ذكر نصه :

(ا) إن الحماية نظام مفروض بالقوة على الأمة المغربية في ظروف استثنائية وليس أدل على ذلك من المقاومة الحربية التي واظب عليها الشعب من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩٣٤ .

(ب) أثناء تطبيق معاهدة الحماية المفروضة وقع خرقها لفظاً ومعنى من طرف الذين التزموا رسمياً باحترامها ، فأصبحت السيادة المغربية غير ملموسة الأثر .

(ح) وقد كانت الغاية التي اتبعتها الحماية لأعمالها هي تقوية مصالح المستعمرين الأوروبيين وتأخير تطور العناصر المغربية أو عرقلته .

(د) وانبعاث حق الشعوب في أن تختار مصيرها حسبما أكدته مختلف التصريحات التي أدلى بها الحلفاء في وقت الحرب وبالأخص في الميثاق الأطلسي وكذلك وجود جيوش مغربية في الجبهة الغربية — كل ذلك يخول المغاربة الحق في مصير حر .

ولهذه الأسباب كلها يرى (حزب الاستقلال) أن يطالب — معبراً عن رغبات الشعب — بما يأتي :

أولا — الاستقلال والوحدة التامة لجميع مناطق المغرب .

ثانيا — تكوين نظام ديموقراطي شبيه بالأنظمة التي اتبعتها مختلف الحكومات الإسلامية يضمن حقوق سائر العناصر والطبقات التي تتكون منها الأمة المغربية .

ميثاق ١١ يناير سنة ١٩٤٤

النص الرسمي

« إن حزب الاستقلال الذى يضم أعضاء الحزب الوطنى السابق وشخصيات حرة .

حيث إن الدولة المغربية تمتعت دائماً بحريتها وسيادتها الوطنية ، وحافظت على استقلالها طيلة ثلاثة عشر قرناً إلى أن فرض عليها نظام الحماية فى ظروف خاصة .

وحيث إن الغاية من هذا النظام والمبرر لوجوده هما إدخال الإصلاحات التى يحتاج إليها المغرب في ميادين الإدارة والعدلية والثقافة والاقتصاد والمالية والعسكرية دون أن يمس ذلك بسيادة الشعب المغربى التاريخية ونفوذ جلالة الملك

وحيث إن سلطات الحماية بدلت هذا النظام بنظام مبنى على الحكم المباشر والاستبداد لفائدة الجالية الفرنسية ، ومنها جيش الموظفين الذى لا يتوقف المغرب إلا على جزء يسير منه ، وإنها لم تحاول التوفيق بين مصالح مختلف العناصر فى البلاد .

وحيث إن الجالية الفرنسية توصلت بهذا النظام إلى الاستحواذ على مقاليد الحكم ، واحتكرت خيرات البلاد دون أصحابها .

وحيث إن هذا النظام حاول بشتى الوسائل تحطيم الوحدة المغربية ومنع المغاربة من المشاركة الفعلية فى تسيير شئون بلادهم ومنعهم من كل حرية خاصة أو عامة

وحيث إن الظروف التى يجتازها العالم هى غير الظروف التى أسست فيها الحماية

وحيث إن المغرب شارك مشاركة فعالة فى الحروب العالمية بجنب الحلفاء ، وقام رجاله أخيراً بأعمال أثارت إعجاب الجميع فى فرنسا وتونس وصقلية وكورسيكا

وإيطاليا ، وينتظر منهم مشاركة أوسع فى ميادين أخرى ، وبالأخص لمساعدة فرنسا على تحريرها .

وحيث إن الحلفاء الذين يهرقون دماءهم فى سبيل الحرية اعترفوا فى وثيقة الأطلسى بحق الشعوب فى حكم نفسها بنفسها ، وأعلنوا أخيراً فى مؤتمر طهران سخطهم على المذهب الذى بمقتضاه يزعم القوى حق الاستيلاء على الضعيف .

وحيث إن الحلفاء أظهروا فى شتى المناسبات عطفهم على الشعوب الإسلامية ومنحوا الاستقلال لشعوب غيرها ، منها من هو دون شعبنا فى ماضيه وفى حاضره

وحيث إن الأمة المغربية التى تكون وحدة متناسقة الأجزاء تشعر بما لها وما عليها من واجبات داخل البلاد وخارجها تحت رعاية ملكها المحبوب ، وتقدر حق قدرها الحريات الديموقراطية التى توافق فى جوهرها مبادئ ديننا الحنيف والتى كانت الأساس فى وضع نظام الحكم بالبلاد الإسلامية الشقيقة .

تقرر ما يأتى :

١ — فيما يرجع للسياسة العامة :

أولا — أن يطالب باستقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى سيدنا محمد بن مولانا يوسف نصره الله وأيده .

ثانياً — أن يلتمس من جلالته السعى لدى الدول التى يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه .

ثالثاً — أن يطالب انضمام المغرب للدول الموافقة على ميثاق الأطلسى والمشاركة فى مؤتمر الصلح .

٢ — فيما يرجع للسياسة الداخلية :

رابعاً — أن يلتمس من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح الذى يتوقف عليها المغرب .

حزب الاستقلال كمذهب وكعقيدة

١ — الحزب يريد الاستقلال :

الشرط الأساسي لإنهاض المغرب هو استقلاله ؛ لأن البلاد التي لا تتمتع بمظاهر سيادتها القومية مهيأة حتما لأن تبقى مستعبدة للذين يستطيعون الاستيلاء عليها .

وهذا الاستقلال يقتضي طبعاً الوحدة والتحرر لجميع المناطق المغربية .

٢ — الحزب يناصر الحرية :

نشاط الفرد في الحياة الاجتماعية يستلزم الحصول على الحرية الكاملة التي لا تعرف حداً إلا حد الحماية لحرية الآخرين أو للمصالح المقررة فى شكل ، (إن الحرية وحدها هي التي تجعل المرء يدرك الحرية) .

٣ — مسألة النظام — الدستور :

مسألة النظام لا محل لها في المغرب ؛ لأن هنالك عائلة مالكة محبوبة من الشعب الذي يدين بالولاء للعرش وبجلالة ملكه الحالي سيدي محمد بن يوسف ، وجلالة الملك الشعبي هو الذي يجعل من النظام عمدة من أعمدة الوحدة والانسجام لمباني الأمة .

وطبقاً لمبادىء الإسلام التي تتفق بصفة عمومية مع الأصول الديموقراطية فإن المغرب يجب أن يعد في ضمن الأمم الإسلامية والشرقية الحرة الراقية .

وحزب الاستقلال يطالب مع ذلك بإعلان دستور ديموقراطي يعترف بحقوق الإنسان والمواطنين ، ويراعي في وضعه ما تتوقف عليه حياة المغاربة وحاجياتهم .

ويجب أن ينص فيه على أن اللغة العربية هي لغة البلاد الرسمية ، كما أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة المغربية ، ولكن مع ضمان حرية العقيدة والتفكير للجميع .

ويجب أن يعتبر سائر المغاربة متساوين أمام القانون ، يتمتعون بحقوق واحدة ، ويؤدون واجبات واحدة من غير امتياز ديني أو عنصري .

والمسألة اليهودية لا وجود لها بالمغرب لأن يهود البلاد أعضاء في العائلة المغربية على غرار الأقباط المصريين ، وسيبقون متمتعين مثل ما كانوا بحريتهم الدينية ، وخصوصاً ما يرجع للعدلية الدينية في الحالات المعتادة كسائر المغاربة .

٤ — التربية والبعث الديموقراطي :

لحزب الاستقلال إذن من أنصار الملكية الدستورية والمبادىء الديموقراطية ، ولكن الديموقراطية ليست شيئاً جديداً بالنسبة لمراكش ، بل هي شيء واقع منذ القديم في كثير من أنظمتنا الشعبية ، ولذلك يرى الحزب وجوب بعث المنظمات الديموقراطية وتنظيمها كالجماعات القبلية التي حولت الحماية معناها من مجالس بلدية إلى محاكم عرفية .

ولكن ما يريده الحزب هو الديموقراطية كما تفهمها الدول الغربية الكبيرة ، ولا يكفي بعث الأنظمة القديمة لإقرارها في البلاد ، ولذلك يرى الحزب من مهمته القيام بتربية ديموقراطية مستمرة لسائر أفراد الشعب ، والمطالبة بالتعليم الإجباري في الحواضر والبوادي للبنين والبنات ، وتعويد الأمة على الحياة الدستورية بمختلف المؤسسات التي تربيها وتساعدها على تذوق المعاني التي تعبر إليها في مظاهر النظام الديموقراطي الذي يقر تدريجياً في البلاد .

● — مسألة الإطار :

لا يجهل (حزب الاستقلال) أن المغرب لا يمكن أن ينظم حكومة وشعباً على أحدث أنواع الأنظمة العربية بمحض وسائله الخاصة ، ولكنه يحمل مسؤولية فقدانه للإطار الكافي لسياسة الحماية التي عرقلت تطور وتدريب أبنائه ، كما أنها وضعت من اللسان الفرنسي اللغة التي تسير بها مختلف الإدارات التي بيدها دواليب الحكم ، ولذلك أبعدت عن مقاليدها نخبة البلاد المثقفة بالعربية .

فإرجاع الشيء لنصابه بعودة اللغة العربية لما كانت عليه من [illegible] المبدأ فقط بل في العمل يزيل تقريباً مشكلة الإطار خصوصاً فيما يتعلق بالتعليم الإداري والقضائي والثقافي والمالي ، ومعنى هذا أن الإطار القديم سيستعمل بعد نوع من التمحيص ، بينما يقع إعداد الإطار الجديد وإحلاله محل القديم تدريجياً .

وأما فيما يخص المصالح الفنية فإن المغرب يختار من خارج البلاد من يستعملهم في الإرشاد الفني في الإدارات التي لا يوجد بها فنيون مغاربة ، وأياما كان فالحزب لا يرى أن مسألة الإطار من شأنها أن توقف البلاد عن نيل استقلالها العاجل ، بل يعتبرها حاجة داخلية يمكن للحكومة القومية أن تحلها بالوسائل التي ترى فيها خير البلاد ومصلحتها ، يجب أن يستقل المغرب ويسير ولو بإطار عتيق ليتمكن من تكوين أداة عصرية لحكمه ، وإلا فإنه لن يدرك أبداً ما يصبو إليه ، وثلاثة أجيال الحماية كلها دليل على أن نظاماً يسيره الأجنبي لا يمكن أن يؤدي لتطور منشود موافق للأماني القومية والاجتماعية للبلاد .

٦ — مسألة العدل :

يمكن للمغرب أن يقام نظاماً قضائياً متحداً ، وقد سارت البلاد منذ عهد بعيد على نظام المحاكم العرفية والشرعية ؛ فالحزب يطالب بسن قانون متحد مستمد من أصول الشريعة الإسلامية وصراعى فيه توجيهات العمل المغربي وتطورات القانون الأجنبى ، مع تأسيس المحاكم وإعداد القضاة الذين ينفذونه ، وأيا ما كان فلا عمل في المغرب للمحاكم الأجنبية أو المختلطة ، ويجب أن يخضع الكل للقوانين المغربية والمحاكم المغربية ، وأن يقضى على كل أثر للامتيازات الأجنبية .

٧ — السياسة الاجتماعية : التعليم — الإسعاف :

يرى الحزب وجوب سن قوانين اجتماعية في المغرب من أجل رفع المستوى المادى والخلق والعقلى للجمهور المغربى ، وتحسين حالة الصحة في المدن والقرى ، وإعطاء الكل تربية حقيقية ، وإنشائهم على الأسس التى تشعرهم بالكرامة والحرمة الإنسانيتين .

وبما أن جمهور الصناع الصغار في المدن والقرى سيبقى في عداد العوامل الضرورية للتوازن الاجتماعى إلى وقت غير قصير فمن الواجب مساعدتهم وحمايتهم وتنظيم هيئتهم وتوجيههم نحو أسلوب تعاونى .

أما المسألة المؤلمة فهى حالة البروليتارية الفلاحية ، ويرى الحزب وجوب حلها بتقسيم عادل للتراث الفلاحى المغربى ؛ كى يتسنى لأبناء القرية أن يحصلوا على ملكية صغيرة ومتوسطة .

ويجب أن يفرض التعليم الإجبارى لسائر الأطفال الذين فى سن مدرسى ذكوراً وإناثاً بالبادية والحاضرة ، وأن يكون مجاناً للجميع ، كما يجب تنظيم دروس عامة مجانية لمقاومة الأمية .

ولفائدة الشكل يجب تصنيع البلاد وتوجيهها التوجيه الاقتصادى النافع ، وتأميم المرافق العمومية ومنابع التراث القومى .

ويجب على الحكومة المغربية المستقلة أن تضع فى مقدمة أعمالها الإسعاف الاجتماعى ولا سيما فيما يرجع لحماية المرأة والطفولة ، ورعاية الصحة العامة .

٨ — الدفاع الوطنى والأمن الداخلى :

مهما ادعى المرجفون عن حالة الأمن فى المغرب فإن بلادنا لم تكن فى يوم من الأيام مقراً للفوضى ، وإذا كانت معداتنا الحربية قبل بداية القرن العشرين غير موافقة لما تقتضيه حاجيات العصر فقد كانت لنا مراكز عسكرية رئيسية ومراكز قبلية كفت لضمان الأمن الداخلى والخارجى مدة أجيال كثيرة ؛ بل استطاعت أحياناً أن تنشر السلام المراكشى على مواطن بعيدة ممتدة من شمال المغرب وجنوبه وشرقيه ؛ لكن هذه القوات لم تعد كافية فى هذا العصر ، ولم يعد من الممكن أن نتغلب بها على دسائس الأجانب الذين كانوا يتحينون الفرص للقضاء على بلادنا ، وعليه فإصلاح النظام العسكرى واجب .

وقد زعمت الحماية أنها نشرت الأمن ، وأوجدت أحسن السبل لاستمراره ولكن أى أمن هو ذلك الذى لا يعرف إلا القوة واستعمال وسائل الإرهاق للإنسانية سبيلا ؟! إن أمن الحماية لم يبذل أى جهد لإقرار الحق ، ولم يكن ذلك ذنبه فحسب ، بل إنه سخر سائر أدواته للظلم والدفاع عن مصالح طبقة استغلالية محتكرة من أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ومن المستعمرين الغاصبين .

ثم هو بعد ذلك أداة مسخرة للقمع السياسى وحماية لنظام مفروض على البلاد ضداً على الثورات التى ظلت ممكنة حتى بعد مرور ثمانية وثلاثين سنة على الحماية ، أما فيما يخص المغرب فإن (حزب الاستقلال) يريد نظاماً عادلا أكثر بساطة وأقل تعقيداً ؛ فيما يتعلق بالدفاع الخارجى يجب أن يبذل المغرب كل مساعداته لنظام الدفاع الأممى طبقاً للأصول التى تقررها الأمم المتحدة .

وفيما يخص الاطمئنان الداخلى يجب تكوين فرقة إدارية لا تعمل إلا لما تقتضيه حاجة الأمن الإقليمى ، دون أن يكون لها أدنى حراسة التيارات السياسية ؛ إذ لا يحتاج المغرب إلى جيش عرمرم كالذى وضعته الحماية خصوصاً بعد الإصلاح الاجتماعى والثقافى الذى تقوم به الحكومة القومية ، وإنما يحتاج لقوة متجولة تشعر الشعب بأن الأمن العام حراساً متيقظين ، وإلى جانب هذه القوة المتجولة تؤسس فرق (الجوّى الفلاح) تركز هنا وهناك فى الأراضى المخزنية أو أراضى الجماعات للمساعدة على نشر السكينة عند الحاجة ، والقيام بتعميم الوسائل العصرية للحراسة والاستغلال الزراعى .

٩ — السياسة الاقتصادية والمالية :

نظام الباب المفتوح وتساوى الدول الأجنبية فيما يرجع للشئون الاقتصادية وفق ما اقتضته معاهدة الجزيرة سيبقى إلى وقت ما المنهج المتبع فى نظام البلاد الاقتصادى ؛ لكن الحزب يرى من الضرورة إدخال بعض التعديلات عليه ؛ ففكرة الباب المفتوح يجب أن تقنع بوجوب معاملة الدول التى تستفيد منه للمغرب بالمثل ، وأيضاً فإنه لابد من استعمال بعض التدابير المالية ، ولا سيما رفع قيمة الأداءات الجمركية مع احترام مبدأ للمساواة فى الأداء .

سياسة الحماية فى الجبايات أدت إلى جمع الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية فى المغرب ؛ لكن هذا التسهيل الذى استفادته الرأسمالية الأجنبية لم يكن إلا على ظهر المستهلكين الذين يكون الأهالى أغلبيتهم الساحقة ؛ لأنهم هم الذين تحملوا إكمال عجز الميزانية بالضرائب غير المباشرة ، فتحرير المستهلكين من الحمل الثقيل بفرض الضرائب على الذين يستحقونها من أول ما يجب حله ، وكذلك المساواة فى الضرائب تقضى على التمييز الذى اتبعته الحماية لتمكن المعمرين من أداء مثل ما يؤديه الفلاح المغربى .

وفيما يرجع للشئون المالية يرى (حزب الاستقلال) أن استغلال التراث

المعدنى الذى هو ملك للدولة ولا يقبل التفويت يجب أن يكون من الدولة مباشرة ، أو بواسطة رخص مخزنية (حكومية) مشتركة النفع حتى يمكن البلاد أن تحقق حاجياتها دون الاضطرار لأدامات باهظة ، كما يرى من الواجب تأميم كثير من المرافق العامة لتحقيق نفس الهدف . .

ولسلامة مالية الدولة يجب على الحكومة أن تقاوم تضخم النقد ، والحصول على استقرار العملة فى دائرة الاتفاقات الدولية ، وعلى استقلال الفرنك المغربى عن فرنك فرنسا ومستعمراتها .

والخلاصة أن الحزب لا يتحجر فى سياسته المالية والاقتصادية إلى مذهب من المذاهب المعروفة ، ولا يقصر دفاعه على أية طبقة اجتماعية وحدها ، ولكن عطفه مع ذلك يتوجه بصفة خاصة للطبقة الفقيرة التى يرى وجوب رفع مستوى معيشتها ومستوى ثقافتها ومعنوياتها لتكون لها حرمتها الخاصة التى تحل بالمكان اللائق بها فى الهيئة الاجتماعية المغربية .

١٠ — السياسة الخارجية :

لئن اضطر المغرب للانزواء على نفسه فى العهد الأخير للدفاع عن حريته فإن التاريخ يثبت أنه كان كلما أحس القوة من نفسه اتبع سياسة خارجية حرة وربط علاقات حسنة مع مختلف الشعوب الأجنبية .

وفى حسن الضيافة التى قدمها لليهود المطرودين من الأندلس ما يدل على روح التحرر التى سمحت لأولئك اليهود بالمحافظة على دياناتهم وأموالهم وقضائهم الشرعى ، مع تمتعهم بالرعوية المغربية التى خولتهم أحيانا الحصول على المناصب الكبرى فى الدولة ، وفى ذلك ما ينفى كل اتهام بالتعصب الدينى أو العنصرى ، وما يعرب عن استعداد المغاربة لتعاون مخلص مع غيرهم من الدول والطوائف .

لكن هذا التعاون والتساند لا يراهما (حزب الاستقلال) ممكنين إلا فى دائرة الاعتراف للمغرب بكامل حقوقه و بمقتضى أصول العلاقات الدولية

التي وضعتها وثيقة الأطلسي ومقررات الأمم المتحدة .

ويرى أن علاقات البلاد يجب أن تكون أحكم وأوثق مع الدول العربية التي تربطنا بها روابط تاريخية وثقافية ومصرية لا حصر لها ، وهذه العلاقة يجب أن تنتهي بالانضمام الاتحاد الذي يجمع سائر الدول العربية في عائلة العروبة الكبرى ليتسنى للمغرب والعرب جميعاً أن يشتركوا في بناء صرح سلام عالمي ، وبعث لنظام إنساني لخير العالم بأسره .

المطالبة بالاستقلال

[illegible]

تلك هى المبادئ التى جمع فيها (حزب الاستقلال) [illegible] الحزب الوطنى والحركات التى سبقته ، ولقد صار ، ومن حوله الشعب [illegible] حركة الأمة النهائية فى المطالبة بالاعتراف باستقلالها الناجز [illegible]

وفى يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ رفع الحزب ميثاق الاستقلال [illegible] كما قدم نسخة منه لمقيم فرنسا العام وممثلى الدول الكبرى . [illegible]

وقد كان الاندهاش عظيما فى نفوس ولاة الحماية ، ولكنهم لم [illegible] الفصل إلا بعد أن اطمأنوا على حياد جيوش الحلفاء المرابطة فى البلاد . [illegible]

أما جلالة الملك فقد استدعى يوم ١٣ يناير المجلس الوزارى للانعقاد فى شكل مؤتمر يضم كثيراً من رؤساء البلاد وأعيانها ، خصوصا رؤساء المقاطعات وعلماء الدين وأهم القضاة الشرعيين والمدنيين وأبرز أفراد العائلة المالكة ، وقد افتتح جلالته هذا الاجتماع مخبرا الحاضرين بالميثاق الذى رفعه لجلالته (حزب الاستقلال) ومستوضحاً رأى كل واحد فى الموضوع ، فأبدى الكل مصادقته على الميثاق ، وأعلن استنكاره العظيم لسياسة الحماية التى أثبتت فشلها وعجزها عن التوفيق بين رغبات الشعب ومصالح الدولتين .

ثم قرر المؤتمرون تكوين لجنة من وزيرين ومن رئيس التشريفات الملكية لتتصل باللجنة التنفيذية للحزب ، وتبحث معها الطرق التى تراها لتنفيذ الاستقلال عساها تقنع ممثل الإقامة العامة بأخذها حتى تحل المشكلة المغربية دون الاضطرار لتضحيات كبرى .

وقد اجتمعت هذه اللجنة مع أقطاب الحزب ، وبعد أن أعلن الكل موافقتهم على وجوب إلغاء الحماية أخذوا يدرسون وسائل التوفيق بين الاستقلال

المنشود وحالة العلاقات الفرنسية المغربية ، وقد استمرت هذه المذاكرات والاتصالات مع الإقامة العامة ثلاثة أيام أبدى فيها متكلم بلسان الحماية أنها لا تقبل أى تبديل لما تقتضيه معاهدة ١٩١٢ ولكنها مستعدة لتحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية مرضية ، وطبعى أن ممثل الحزب وممثل المؤتمر الملكى رفضوا العدول من المطالبة بالاستقلال ، فأبدت الإقامة رغبتها فى قطع المذاكرات وإنهاء عمل هذه اللجنة .

أما ميثاق الاستقلال فقد استمر ثابتاً ، وعاد المجلس الوزارى للانعقاد يوم ١٨ يناير للبحث عن وسائل تحقيقه . .

وفى خلال هذه المدة توالت الوفود الشعبية من كل نواحى المغرب ترفع لجلالة الملك عرائض التأييد لمطالب الاستقلال المرفوع من الحزب ، وقد شاركت فى هذا التأييد كل الطبقات الاجتماعية من أكبر قضاة الشرع الإسلامى إلى أبسط رجال البوليس السرى الذين لم تمنعهم ظروفهم من الاشتراك فى هذا التضامن الشعبى العام ، وعمت البلاد نشوة الحديث عن الاستقلال واليوم الذى يحتفل فيه بإنجازه .

ومن المهم الإشارة إلى أن فى عداد الوفود التى رفعت تأييدها لذلك وفد المجلس العلمى للقرويين والمعاهد الدينية ، وأهمية هذا المجلس من ناحية الدور الذى يقوم به فى الحياة العامة بالمغرب عظيمة جداً .

وكذلك يجب أن نشير لوفود الصيدات التى أعلنت مناصرة الحزب واستعدادها للتضحية فى سبيل الاستقلال .

وقد حافظت الإدارة الفرنسية طيلة (أسبوع التضامن فى سبيل الاستقلال) على كامل تحفظها ، ولم تتخذ أية وسيلة لمنع الوفود غير المنقطعة من الوصول للقصر الملكى بالرباط .

وفى يوم ١٨ يناير توجه المقيم العام المسيو بيو للقصر الملكى قبيل انعقاد المجلس الوزارى الموسع طالباً مقابلة جلالة الملك للمذاكرة معه فى أمر مستعجل

وقد بلغ جلالته أنه اتصل من اللجنة الوطنية الفرنسية للتحرير الوطني التي كانت مستقرة بالجزائر بتعليمات تقضى عليه ألا يدخل في أي مخابرات تدعو لتغيير نظام الحماية ، وزعم أن لفرنسا وحدها الحق في اقتراح الإصلاحات التي تراها لازمة ، وأن لجنة التحرير تدرس هذه الإصلاحات عمليا ، وأنها بمجرد ما يتم درسها ترفع لمصادقة جلالة الملك عليها ، وأن كل مناقشة في موضوع معاهدة الحماية لا يمكن أن تسمح بها الحكومة الفرنسية [illegible]

وقد بلغ جلالة الملك لوزرائه قرار الحكومة الفرنسية [illegible] رسميا أكد استمراره في المطالبة بالاستقلال طلب من المجلس أن يؤخر [illegible] آخر وهكذا لم تستطع اللجنة المكلفة من المؤتمر الملكى بالاتفاق مع [illegible] الحزب على الشكل الذى يمكن به تنفيذ الرغبة الشعبية ، أن [illegible] التى كتبها الحزب لأسماع المجلس الوزارى .

وبمجرد ما علم الحزب بلاغ الإقامة العامة أذاع بيانا يؤكد فيه أن المطالبة بالاستقلال لا تعنى أبدا العداء لفرنسا ولا لغيرها ، وأن الحزب لا يفكر في الوصول لغايته إلا بالوسائل المشروعة .

رد الفعل عند الولاة الفرنسيين :

وفى الغد بلغ الولاة الفرنسيون العديد من أقطاب الحزب الوافدين على الرباط أوامر بالخروج من العاصمة والرجوع لمقر إقامتهم .

وفى يوم ٢٢ يناير أصدرت الإقامة العامة بلاغا رسميا نشرته الصحف الفرنسية تعلن اتفاق الإقامة العامة مع جلالة الملك على إنجاز كثير من الاصلاحات التى تزيد فى تقدم المغرب وازدهاره فى دائرة الصداقة الفرنسية المغربية .

وقام الولاة الفرنسيون المحليون باستدعاء الأعيان ومعاتبتهم على تضامنهم مع الحزب فى طلب الاستقلال ، وأوقف أثناء هذا العتاب عديد منهم (بمراكش وآسفى ووجدة) ومع ذلك فقد استمر الشعب فى هدوءه .

وقد توقع السكل أن حركة القمع العام ستبتدىء ، ولكنه ظل يتساءل عن الأسباب التى ستبرر بهما الحماية عملها ، وقد وقفت كل المظاهرات أثناء تقديم الميثاق الوطنى وأثناء تأييده فى كامل الهدوء والسلام .

ولكن الاستعمار الفرنسى لا يعدم سبباً ؛ فقد ادعى أن الحركة الاستقلالية مؤيدة ومشجعة من طرف المحور التى يريد خلق صعوبات لجيوش الحلفاء ، وهكذا بعد بضع ساعات من إعلان المسيو ما سيجلى المفوض الوطنى فى الخارجية الفرنسية فى خطاب بمذياع الجزائر قبول اللجنة الفرنسية للتحرير الوطنى مشروع إصلاح مستعجل بالمغرب كان الولاة العسكريون (مساء ٢٨ يناير) يقبضون على ١٨ عضوا من رجال الحركة الاستقلالية متهمين لهم باتصالات مع العدو ، وكان فى مقدمة هؤلاء المعتقلين الأمين العام للحزب الحاج أحمد بلافريج ومحمد اليزيدى عضو اللجنة التنفيذية .

ومنذ الساعة الأولى من صباح يوم ١٩ يناير عرف المغرب كله نبأ اعتقال الأمين العام وغيره من قادة الحزب ، فعم الاستياء ووقع إضراب عام شامل فى سائر المدن المغربية .

وفى الرباط احتشد الشعب فى ساحة القصر الملكى للاحتجاج على هذه التدابير والمطالبة بتحرير الزعماء المعتقلين ، وبعد ما عجز مدير الشئون السياسية الفرنسى عن تشتيت المتظاهرين أطلق سراح الأستاذ اليزيدى وسمح له بالدخول للقصر الملكى حيث تفاوض مع جلالة الملك ، ثم طلب من الجمهور أن يفترقوا مؤكداً لهم اهتمام جلالة الملك بالقضية ، وقد استجاب الجمهور لنداء الزعيم اليزيدى الذى لم يكن معبراً إلا عن خطة الحزب التى ترى وجوب عدم إعطاء الولاة الفرنسيين أى مبرر لما يرتكبونه من غطرسة وعسف .

ولكن مع ذلك وقع قتل أوربى بمدخل القصر الملكى قتله بعض المتظاهرين الذين هاجتهم كلمة صدرت من المقتول ضد المغاربة .

ولما وصل المتظاهرون لباب المدينة اندفعت نحوهم كوكبة من الجندرمة

المشاة برئاسة الضابط أرابيير فجرت مشادة بين الفريقين ، وأمدت الجندرمية كوكبة من طابور الجنرال لوكلير، فتنحى المتظاهرون من شارع دار المخزن ، واتجهوا نحو مقر الإقامة العامة من طريق الناحية المدنية ، فهاجمهم الجيش ، فتحيزوا نحو باب بوبة وباب شالة ، فأرسلت السلطات العسكرية الأمر لمركز الجندرمية بباب شالة بالانضمام للكوكبة المقاتلة ، فاضطر المتظاهرون للتجمع والدفاع عن أنفسهم ، فأمطروا الجندرمة وابلا من [illegible] واستطاعوا أن يخترقوا بذلك سد الحصار ، ثم هاجموا متصرف [illegible] ونزعوا مسدسه وقتلوه به ، وقد أصابت الحجارة غير الجند [illegible] التجارية الفرنسية .

وفى الساعة الثالثة والنصف من اليوم نفسه أرسلت الإقامة العامة [illegible] الخيالة (الصباحية)، حيث استطاعت بعد صراع عنيف دام ساعتين أن تحتل [illegible] باب المدينة .

وقد كانت قائمة الخسائر الفرنسية كما يلى :—

٢ اثنان مدنيان هما بيترى ورولمن رجال الإدارة .

١ متصرف بوليس من صاحبى الدراجات النارية .

٣ بريجادى واحد ، ونصف بريجادى ، ومتصرف بوليس جرحوا جرحاً شديداً .

٧ رئيس الكوكبة القومندان ارابيير ، والاجودان شاف ، والاجودان ، والماريشال دبلوجيه ، وثلاثة من الجندرمة جرحوا فى رؤوسهم ضرباً بالحجارة .

أما المتظاهرون المغاربة فقد قتل منهم ستة ، وجرح سبعون .

وفى عشية النهار احتشدت المدينة كلها لدفن شهداء الوطنيين فى جو من الألم والأسى ، وقد شاركت المرأة المغربية فى هذه المظاهرات الوطنية مشاركة عملية كبرى .

أما الولاة الفرنسيون فقد انتهزوا فرصة النيل والانتباه الأهالى لمضاجعهم،

لحشدوا جيوشاً جرارة لمحاصرة الأحياء الإسلامية ، والاستعداد لقمع أشد وأقسى وما استيقظ الناس في الصباح حتى وجدوا المدفعيات والمصفحات تحاصر سائر الطرق المهمة وتعزل بعضها عن بعض ، وتمنع الناس من المرور ، فأقفلت المدينة، وهاج الجمهور ، واضطرت السلطة لاستدعاء بعض الزعماء الذين كانوا لم يعتقلوا بعد ، واستعانت بهم في تهدئة الجو بعد ما بدأت تسحب حصارها ، ولكن هذا الانسحاب لم يطل حتى عاد مرة ثانية ، وانتشرت فرق الجيش في سائر الأزقة حيث بدأت تعتقل الجمهور جماعات ، وأخذ الجيش يعتدي على مختلف المارة رجالا ونساء وأطفالا وشيوخاً وشباناً ، وقد حكمت السلطة العسكرية حيناً وبلا محاكمة على ثمانمئة شخص ، بعقاب يتراوح بين ثلاثة أشهر وعامين ، وعومل هؤلاء المسجونون بقساوة شديدة أدت إلى موت عديد من بينهم .

وانطلقت أيدي الجند في المدينة بالسلب والنهب والضرب ، فلم يبق سوق ولا قهوة ولا منظمة مغربية إلا هوجمت واعتدى على أصحابها ، واعتقل من بينهم عدد كبير أيضاً .

وتحت ستار البحث عن المجرمين وتفتيش المنازل للعثور على مستودعات السلاح والمواد العسكرية التي جلبها الوطنيون (بزعمهم) هوجمت العائلات وتسرب الجنود الفرنسيون لبيوت المغاربة ينهبون ما بها من مال ومتاع .

وفي أثناء هذا كله قطعت كل المواصلات التليفونية ، ونزع الاشتراك من كثير من المعروفين بأفكارهم الوطنية ، كما حوصرت منازل بعض رجال الحركة وعزلت عن أن يتصل بها أحد .

وقد استمرت هذه الحالة ثلاثة أيام ، ولم تنته إلا بسبب طارئ غير مقصود ذلك أن شاباً موظفاً بالقنصلية العامة الأمريكية بالرباط اعتقله الجند ، وضربه ومزق أوراقه الرسمية ، فاحتج الممثل الأمريكي واضطر الفرنسيون إلى إعطاء أوامر لإنهاء التعرض للناس وضربهم .

وفي فاس العاصمة الفكرية للمغرب نظمت عدة مظاهرات خطيرة للاحتجاج

على اعتقال الزعماء وتدابير الولاة الفرنسيين ، وقد مرت مظاهرات فاس السلميه يوم ٢٩ دون أن تقوم الإدارة نحوها برد فعل ما ، لكن لم يحن التدخل أوقف جميع أصحاب الحركة البارزين بالمدينة من أساتذة ومحامين وأطباء ، واستأنف الأهالي التظاهر بأشد مما كان عليه من قبل ، ومع ذلك فإن الاصطدام الكامل بين المتظاهرين والجيش لم يقع إلا يوم ٣١ يناير ، وقد استشهد في هذا اليوم ستون وطنيا ، وجرح نحو المائة ، وسجن ألفا شخص ، وهاجم الوطنيون حصن (تامدرت) الذي يرابط فيه الجيش السنغالي ، وكذلك حومة الدوح بحي طالعة.

وفي فاتح فبراير وقعت معركة عنيفة بين الوطنيين والجيش السنغالي الذي لم يستطع أن يقتحم باب أبي الجنود لوصول للمدينة الإسلامية ، وفي مساء اليوم الثاني قتل المتظاهرون جنديا سنغاليا ، فأدى الأمر إلى اشتداد العراك ، ثم حدث أن قتل الوطنيون المحتشدون بالمسجد القروي جاسوسا مغربيا وصلت به الجرأة إلى تسجيل أسماء بعض الخطباء داخل المسجد ، فذبحه مجهول بسكين ، فكانت السلطة واشتدت على الشعب ، ولكن شدتها لم تزد الوطنيين الفاسيين إلا حماسة وإقداما ، وقد استمرت المقاومة والاصطدام بين أهالي فاس والجيش أسبوعين كاملين عمدت بعدهما الإدارة الفرنسية إلى أشد أساليب الطغيان ؛ ذلك أنها حاصرت الأحياء الأهلية وعزلت بعضها من بعض ، وقطعت تيار الكهرباء وتيار الماء الذي يمون السكان ، كما منعت عنهم حصص المؤن المخصصة لهم ، وهكذا أصبح المغاربة محرومين من كل المواد الضروريه للحياة .

ولكن المناضلين اليقظين من الحرية المغربية لم يغلبوا ، بل كانت هذه التدابير الوحشية فرصة لإظهار روح التضامن الموجود الذي يوحد سائر طبقات الشعب المختلفة ، وسرعان ما تكون من أعضاء الحزب لجنة للإغاثة ، ووضع المحاطون من الأغنياء كل ما كان في خزائنهم تحت تصرفها حيث قامت بتنظيمه وإحصائه وتوزيعه على الطبقة الأكثر احتياجا ، وبما أن الأحياء محتلة بالجنود ومعزول بعضها من بعض فقد وقع التوزيع بطريق (الجو) ؛ إذ أصبحت سطوح

للمدينة الفاسية خير وسيلة للاتصال ، وبالطبع فإن هذه الروح زادت أعصاب الفرنسيين توتراً ، فوجه الجنرال سوفران حاكم الناحية الفاسية إنذاراً أخيراً للمدينة يحذرها فيه من الاستمرار فى الاضطراب الذى دام أسبوعين ، ويهدد بإعطاء أوامر للجنود بعدم احترام الأماكن المقدسة ، وبما أن الشعب لا يريد المساس بمقدساته فقد قرر الوطنيون رفع الإضراب .

وفى يوم ٤ من الشهر أخبرت لجنة العلماء التى كانت تحاول تهدئة الخواطر الجنرال حاكم الناحية بأنها متضامنة مع الزعماء المعتقلين ، وأنها تطلب قبل كل كل شىء إطلاق سراح المسجونين ، وكان للشيخ محمد بن عبد الرحمن العراقى موقف جليل نسجله له بعداد الفخر ، وقد وقع القبض على هذه اللجنة وغيرها من علماء الجامعة القروية وطلبتها .

وفى يوم ٨ من الشهر نفسه وقع اعتقال ثلاثمائة شخص من المتظاهرين الذين اجتمعوا بمسجد الرصيف .

وأثناء الحوادث الأولى مساء يوم ٣١ يناير بينما كان الوطنيون ينظمون دفن شهدائهم أمر الجنرال سوفران الجيش بمحاصرة المقبرة العمومية للحيلولة بينهم وبين دفن الضحايا خشية من أن يصبح مقرهم موطناً لحج وطنى وقداسة قومية ودليلا ساطعاً على فظائع أعمال الاستعمار الفرنسى ، وقد رفض رجال المقاومة الفاسية أن ينفذوا أوامر الجيش ، واستمروا فى حفر المقابر ، فحل الجنرال سوفران صحبة الكولونيل سلانى راكبين على مصفحة بالمقبرة ، وأصدر أمره للجيش برد التراب على الحفائر ، وبعد ما نفذ الجيش أمر الجنرال حجز هذا الأخير جثث الشهداء ووضعهم فى مستودع بمسجد الأندلس تحت الحراسة العسكرية ، لكن أبطال الوطنية المغربية لم ينهزموا فقد ذهبت فرق الكشافة الوطنية بالليل وتسربت من السطوح إلى داخل مسجد الأندلس ونقلت جثث الشهداء من سطح إلى سطح ، ولم تمض ساعة حتى كانت أجسامهم فى قبورها التى ظلت سراً مكتوماً عن الاستعلامات الفرنسية .

كان الكفاح على أشده ولكنه لم يلحمل فرع لجنة الحماية التابعة للحزب بفاس من القيام بواجبها ، بل كانت توزع في المدينة الأوروبية عدة مناشير باللغات الأوروبية موجهة لتنوير الرأي العام الأجنبي ضد فظائع رجال الحماية ، وقد وزع الفرع يوم أول فبراير منشوراً يشرح الحالة كما هي ويبين أحقية المطالب المغربية ، وفي يوم ٩ من الشهر نفسه وزع بياناً تحت عنوان [illegible] حضارة أم وحشية» شرح فيه أعمال الجيش الفرنسي وفظائعه ، ووزع [illegible] أيضاً بياناً يشرح أنواع الخيانة التي ارتكبها الولاة الفرنسيون منذ [illegible] فرنسا على نفسها للمغرب .

وفي مدينة سلا وقع نفس ما وقع بالرباط وفاس ، وأسفرت [illegible] قتيلا وعديد من الجرحى ، وثلاثمائة سجين ، كما وقع الحكم بالإعدام على [illegible] تلامذة الليسيه البالغ من السن سبعة عشر عاماً ؛ وقد خصصت (محلة جارنتيه) [illegible] لاعتقال هؤلاء الوطنيين المتحمسين .

أما في الرباط فقد أصدرت المحكمة الجنائية الفرنسية ١٤ حكما بالإعدام ، وقع تنفيذ ، منها يوم ٧ مارس ليلة عيد المولد النبوي الشريف ليستمر المغاربة في حزنهم العميق في هذا اليوم السعيد .

وأما الدار البيضاء فقد أضربت أسواقها (عمالها وعمال مرساها يوم ٣٠ يناير ، فاحتلت الجيوش سائر الأحياء ، وساقت إليها أحدث أنواع الدبابات والسيارات المصفحة ، وأطلقت النار على المغاربة العزل ، وقتل عجوز في سن السبعين ، وجرح ثلاثة من الشبان ، واعتقل عديد من الأفراد الذين أطلق سراحهم بعد بضعة أيام بعد تعذيب كاد يودي بحياتهم ، كما طرد تلامذة الليسيه الفرنسي المغاربة الذين شاركوا في الإضراب .

وهكذا عم الإرهاب سائر نواحي البلاد ، وأصبحت حالة الحرب قائمة في أم المدن المغربية ، وقد أدى كبر الإدارة بها إلى إغلاق جميع المدارس الابتدائية المغربية وثلاث مدارس ثانوية إسلامية من الأربع الموجودة في سائر

المغرب ، وأقفل معهد جسوس المؤسسة الحرة التي أسسها الأستاذ أحمد بلافريج بعد أن احتلها الجيش وحاصر أبناءها الصغار وجوعهم يومين قبل أن يسلمهم تدريجاً إلى عائلاتهم ، كما طرد طلبة الليسيات الفرنسية وطلبة معهد الدروس العليا المغربية ، وأما للدرسة الثانوية بأزرو التي أسست ليطبق على أبنائها نظام السياسة البربرية فقد أقفلت وسجن أغلب تلامذتها من أجل تضامنهم مع إخوانهم وإعطائهم الدليل العملي على فشل السياسة البربرية ، وفي إفران عزل مدير المدرسة المغربي ، ثم أرسل للسجن ، وأخيراً أقفلت جامعة القرويين وسجن مديرها وثلاثة من أعضاء مجلسها الأعلى العلمي ، ثم نفوا ، وقد ظلت الدراسة في القرويين غير منتظمة مدة ثلاثة أعوام .

أما في الناحية الإدارية المغربية فينبغي أن نذكر الاستعفاء الذي أجبر عليه صاحب المعالي وزير العدل المصلح الكبير السيد محمد بن العربي العلوي الذي أبعد إلى الصحراء ، وكذلك صاحب السعادة وزير المعارف السيد أحمد بركاش باشا أزمور سابقاً الذي فرضت عليه الإقامة الإجبارية ، وكل من صاحبي السعادة باشا (محافظ) العاصمة الرباطية وخليفته .

ومن جهة أخرى فإن سائر الموظفين الذين أمضوا تضامنهم مع الحزب في ميثاق الاستقلال عزلوا أو أوقفوا لآماد مختلفة ، ومن بينهم أساتذة المعهد الملكي وقاضيان من المحكمة العليا ، وأربعة من سكرتيرى الدولة الشريفة ، وعديد من موظفي المالية والأملاك المخزنية والتعليم والمواصلات والبوليس ، وغيرها من المصالح .

وفي الجنوب المغربي عزل ثلاثة من القواد لتأييدهم حركة الاستقلال المغربي وفي فاس اتهم عشرون شخصاً من أعيان الصناع بمشاركتهم في ذبح الجاسوس فحكم عليهم بالإعدام ، ثم أبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وقد مات خمسة منهم حتى الآن تحت التعذيب في سجن القنيطرة .

أما الوطنيون المتهمون بالاتصال بالأجانب ظلماً وعدواناً فقد نكل بهم

أشد التنكيل ، وارتكب معهم من الفظائع ما لم تقم به حتى دوائر الجستابو الألمانية ، ومع ذلك فان المحاكم لم تستطع إدانتهم ، وظهر أن معاملتهم كانت من طرف الإدارة الفرنسية بالاتفاق مع الولاة العسكريين ، أما المحاكم فكانت تنتظر إثبات شيء ضداً عليهم ، ولكنها اضطرت إلى تقرير براءتهم ، وقد أطلق سراحهم جميعاً إلا الأستاذ بلافريج الذي أبعد إلى جزيرة كورسيكا .

وإنه لمن الإنصاف أن ننوه بالصبر والثبات والشجاعة التي ظهر بها كل من الإخوان أحمد مكوار وعبد العزيز ابن إدريس والهاشمي الفيلالي وإبراهيم الكتاني ورشيد الدرقاوي فقد استحقوا جميعاً شكر الوطن وتقدير المواطنين .

وفي أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ أشعرت إدارة المعارف آباء التلامذة الموجودين بالمدارس العربية الفرنسية بأنهم سيحالون جميعاً على المجالس التأديبية لطرد كل من يثبت عليه المشاركة في حوادث يناير وما بعدها ، فنظم التلامذة في سائر المدارس المغربية حركة مقاومة عظيمة نسقوها بمجالس محلية تخضع لمجلس مركزي بالرباط ، وأذاعوا عدة بيانات ونشرات ، ورفعوا احتجاجات ومذكرات ، وقاموا بإضرابات اضطرت معها الإدارة في النهاية للعدول عن رأيها وإعادة فتح المدارس المقفلة وترك التلامذة هانئين .

وهكذا خطا (حزب الاستقلال) بالحركة الوطنية خطوة عظيمة وحدت الأمة بأسرها ، وبثت في نفوس الكل وعياً قومياً أعجب به الجميع .

ونحن لا نستطيع أن نحصر هنا نتائج الحوادث التي وقعت في هذه الأيام المجيدة ولكن يمكن أن نسجل النقط الآتية :

١ — أن عشرات الوطنيين قتلوا في أثناء المظاهرات .

٢ — أن أكثر من خمسة آلاف قد سجنوا ، وأن الذين نقلوا منهم لجنة جارنييه وشاسور لاقوا من التنكيل والتعذيب ما لاقاه المحتلون الأوربيون من الجستابو .

٣ — أن عديداً من الشباب حكم عليهم بالإعدام ، ونفذ فيهم صبيحة

عبد المولد النبوى ، وأن عشرات من الوطنيين حكم عليهم بالأشغال الشاقة بصفة مؤبدة .

٤ — أن المدارس الثانوية بقيت مقفلة طيلة عام كامل ، كما بقيت المدارس الابتدائية فى مدن كثيرة لمدة ثلاثة أشهر ، وأن جامعة القرويين التى نفى مديرها وعديد من رجالها بقيت غير منتظمة لمدة ثلاثة أعوام .

٥ — أن عديداً من المثقفين المغاربة اعتقلوا تحكما فى السجون العسكرية شهوراً عديدة ببرج النور ، ثم نقلوا لحلة تتويب بالعادر (قرب الجديدة) .

٦ — أن وزيرين مغربيين عزلا من منصبيهما ووضعا فى إقامة إجبارية .

٧ — أن عديداً من الموظفين عزلوا دون محاكمة ولا فتح ملف ... الخ

* * *

والخلاصة أن الحوادث التى أعقبت يوم ١١ يناير تجعلنا نستنتج فى غاية الانتباه ، أن التضحية العظيمة التى قبل الشعب تقديمها من تلقاء نفسه فى سبيل القضية المغربية تدل على القوة الشعبية التى يتمتع بها (حزب الاستقلال) ، وأن التدابير التى اتخذتها الإقامة العامة ضداً على المواطنين قست إلى حد بعيد على السمعة الفرنسية لا فى المغرب فقط بل لحقتها فى سائر العالم العربى ، وبالعكس فإن كل التهم التى حاولت الإدارة الفرنسية أن تلصقها بأقطاب الحركة الاستقلالية لم تمسسهم بسوء ، بل قضت هى نفسها ببراءة (الحزب الوطنى) و (حزب الاستقلال) من بعده من نيل الغاية التى يعمل لها رجالها الأوفياء الذين لا يهمهم إلا أن تتحرر بلادهم ، ويسعد أبناؤها فى ظل السلم والقوت والحرية

ولئن كان الحزب قد خرج من هذه المعركة متعباً فقد خرج كذلك منتصراً أشد أنواع الانتصار ؛ لأن الحركة بلغت من الانتشار والذيوع إلى درجة لم تبلغها قط قبل هذا العهد ، كما أن وجود الشهداء فى سائر الأوساط علم الشعب معنى التضحية الحقيقية ، وأذاق الجمهور لذة الكفاح من أجل الاستقلال الذى يصبو إليه ، وكثرة الضغط والمراقبة وامتلاء السجون ووفرة الضحايا ، كل ذلك

لم يمنع الحزب من الاستمرار فى العمل .

وقد كان فى مقدمة ما قام به تنظيمه على شكل شبيه بنظام الحزب الوطنى ، إذا استثنينا بعض التفاصيل الراجعة لصفات الناخب والتنخب فى هيئات الحزب الرئيسية ؛ فإن الحزب الوطنى كان يعطى هذا الحق [illegible] منخرط فى الحزب ، ولكن حزب الاستقلال قسم المنخرطين إلى قسمين [illegible] الذين ينتخبون وينتخبون ولهم شروط خاصة لابد من توفرها [illegible] ويمكن لكل نصير أن يترقى لدرجة مسير إذا ثبت استعداده وكفايته [illegible] (المجلس الوطنى) باسم (المجلس الأعلى للحزب) ، وأحدثت [illegible] اللجنة التنفيذية يرجع إليها المشتغلون الذين يقتنون الأنصار تحابة [illegible] المسؤولون عن الحالة المعنوية والروحية فى الحزب .

على أن ظروف البلاد والإرهاق الدائم بهما يمنعنا من أن نتخذ نظاماً ديموقراطياً مستقراً بكل معنى الكلمة ، ولذلك فإن الاستقلاليين يقدرون الحالة ويتبادلون المسؤوليات والتضامن فى العمل مؤمنين بأن إخلاص الكل وانسجام العقيدة مغن عن كثير من الشكليات التى لا تسمح ظروفنا الحالية بها .

أما فى الناحية الاجتماعية فإن الحزب لم يتأخر عن استئناف نشاطه ولا سيما فى ميدان التعليم الذى سنرى مقدار المجهودات التى يبذلها فى إذاعته والعمل على تنشيط مدارسه وطلبته ، مساعداً بذلك جلالة مولانا الملك الذى يرجع له الفضل الأول فى هذه النهضة العلمية التى أخذت تزداد بعناية جلالته كل يوم نشاطاً وازدهاراً .

معارضة سياسة الاصلاحات

منذ حوادث الاستقلال أصبحت سياسة الحركة الوطنية معارضة كل ما تسميه الإقامة العامة بالإصلاحات ، أو بصفة أوضح أصبح الحزب معارضاً كل المعارضة لسياسة التعاون مع الإقامة على أي شيء يقع في دائرة الحماية وتحت توجيهها والحقيقة أن التجربة دلتنا على أن الإصلاحات التي تضعها الإقامة ليست إلا شيئاً خيالياً لا مصداق له ، أو أنها في العمق محض محاولات جديدة لغصب البقية الباقية من مظاهر السيادة المغربية أو التراث الوطني ، والحزب يرى أن الخلاف بيننا وبين فرنسا خلاف أصلي ليس بحول التفرعات الخاصة التي يختلف الجدل حولها باختلاف ما تنبني عليه من أساليب ، وهو يرى أن ثمة جهة لا بد من وجودها ليكون الإصلاح إصلاحاً بالمعنى الصحيح ؛ تلك هي امتلاك الوطنيين المغاربة لتوجيه هذه الإصلاحات ؛ [illegible] الجملة هي التي توجه وتقترح ما تريده من إصلاح فهي لا تنفك [illegible] أساس مسلم عندها وهو توجيه المغرب نحو الإدماج في فرنسا أو على [illegible] في دائرة الاتحاد الفرنسي ، وهذا ما يختلف تماماً عن [illegible] الوطنيون والتي يريدون أن يضعوا الشعب في اتجاهها وهي [illegible] الاستقلال التام ، والانضمام إلى الجامعة العربية ، وتقديم التضامن مع الشعوب العربية على كل تضامن سواه .

على أن هذا لا يعني أبداً أن الحزب يعارض الإصلاحَ من أصله ، ولكن يعتبر هذا الاصلاح مسألة داخلية ترجع للمغاربة وحكومتهم ، ولذلك طلب ميثاق الاستقلال من جلالة الملك أن يرعى مسائل الإصلاح بعنايته ، وحينما يعمل جلالة الملك لاستخراج بعض الحق ويطالب من الحزب المساعدة الفنية

على إنجازه فإن رجال الحزب لا يتأخرون أبداً عن تلبية دعوة مليكهم متعاونين معه على تحقيق إصلاحاته الكريمة ، كما فعلوه فى اللجنة الملكية التى وضعت ميثاق التعليم الحرفى .

والإقامة العامة التى تدعى أن لها وحدها الحق فى اقتراح ما تراه مفيداً للمغرب من مشروعات إصلاحية طبق معاهدة الحماية يعتبرها الحزب متطاولة على حقوق السيادة المغربية ، ولذلك فهو لا يقبل معها أى تعاون فى دائرة النظام الحاضر ، ولكنه لا يرفض الإصلاحات التى تقترحها على جلالة الملك إذا لم تكن منافية فى حقيقتها وفى أسلوب عرضها لما تقتضيه هذه السيادة ، وإن كان لا يعترف لها أبداً بأحقية هذا العرض الذى تدعيه لنفسها .

وأخيراً فإن الحزب يرى من ضياع الوقت أن يصرف جهوده فى مطالبة الحماية بشؤون جزئية ، ويفضل أن يبذل نشاطه وتضحيات أنصاره فى خدمة المسألة العامة التى فى حلها مفتاح كل المسائل الجزئية ونجاحها ، وسترى أنه يعني الإصلاح بطريقة مباشرة بإنجازه كل ما يمكن إنجازه من مدارس ومعاهد وشركات ومراكز إسعاف وغير ذلك من الأشياء التى يرى أن تطبيقها العملى هو خير طريق للوصول إليها » .

وهذه السياسة التى انتهجها الحزب هى عين الإيجاب لأنها هى التى تحقق آمال الأمة ورغباتها ، أما سياسة المراحل والتفاوض فى الجزئيات فهى سياسة أثبتت التجربة سلبيتها عملياً ، لأنها لم تؤد إلى نتيجة واضحة لا فى المغرب ولا فى الجزائر وتونس ، ولذلك فمن العبث بل من الإجرام المضى فيها بعد ظهور فشلها .

إصلاحات مسيو جيرال بيو :

بمجرد ما مرت بضعة أيام على حوادث الاستقلال أعلن المسيو جيريال بيو مقيم فرنسا العام بالمغرب عزمه على إدخال إصلاحات عميقة فى البلاد ، ثم جاء مسيو ماسيجلى مفوض الخارجية فى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطنى للرباط

ليطمئن جلالة الملك على قبول فرنسا لتنفيذ هذه الإصلاحات .

وفى يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٤ ترأس المقيم العام مجلس الاستشارة للشؤون الإدارية ، وفى يوم ٢٤ منه ترأس لجنة التأمين والفلاحة واليد العاملة ، وفى يوم ٢٥ مارس ترأس لجنة العدلية ، وكان الصدر الأعظم من الحاضرين فى كل هذه اللجان .

وقد قررت لجنة الفلاحة تأسيس للملك العائلى الذى لا يفوت ، كما قررت لجنة الشؤون الإدارية المساواة بين المغاربة والفرنسيين فى الوظائف العامة .

وفى لجنة العدلية حصل نقاش قوى بين الأعضاء الفرنسيين والأعضاء المغاربة ، إذ أراد الفرنسيون إدخال المغاربة فى اختصاص المحاكم الفرنسية ، فعارض المغاربة ذلك ، كما رفض ممثلو الحكومة الشريفة الموافقة عليه بالإجماع

أما لجنة التعليم فقد قررت استمرار التربية الفرنسية فى جانب العربية ، وفتح أبواب الليسيات الفرنسية للأبناء المغاربة وتأسيس عدد كاف من المدارس الابتدائية للأهالى .

وقد لخص موسيو بيو أعمال المجلس فى خطابه الختامى حين قال :

« فى هذا اليوم الذى يحتفل فيه المغاربة بعيد الأضحى أجدنى سعيداً حين أعلن أنه باقتراح من حكومة الجمهورية الفرنسية وافق جلالة الملك على مجموع تدابير سيكون لها أثر تاريخى فى تطور المملكة الشريفة ... وعن المجهود الذى بذلته اللجان الفنية قال : « إن اهتمام حكومة الحماية فى كلتا » كان موجهاً إلى ثلاث نواح :

١ — أن تسمح للمغرب بالتوجه تدريجياً إلى شكل الحكومة التى تتمتع بها الدول العصرية .

٢ — أن تمكنه النخبة القادرة على مواصلة هذا التطور .

٣ — أن ترفع مستوى مجموع الشعب وبالخصوص الفلاح الذى يكون أغلبية السكان الساحقة »

ثم أخذ المقيم يشرح هذا الإصلاح فبين أن قضية العدلية وجدت صعوبات كبيرة لأن فصـل السلطات عن بعضها خلق أورق من الصعب تطبيقـه — بزعمه — في البلاد الإسلامية دفعة واحدة ، ولذلك فان مراحل الانتقال ضرورية في الموضوع إلى حد أن هذا الإصلاح البسيط نفسه سيكون أولا موضع تجربة في بعض المدن الكبرى ، ولإتمام العمل فقد أسست لجنة لتحرير قانون العقوبات ...

ثم نبه المقيم إلى أن عصرية المحاكم تستدعى تكوين قضاة عصريين ، ولذلك فقد اهتمت بما يرجع لاستخدام نخبة البلاد التى فتحت الحكومة فى وجوهها عدة إدارات منظمة على النهج الأوربى ، (المالية ، والأشغال العامة ، والاقتصاد) ، كما سمحت بمساواتهم فى الأجور مع الموظفين الفرنسيين الذين من طبقتهم (يعنى فى أصل الرواتب ، أما الفوارق الاستعمارية فلا تزال قائمة) ، ولكن تكثير عدد هذه النخبة متوقف على إعدادها ، ولذلك فإن تيسير التعليم وتكثير المدارس مما رأته الإقامة ضروريا لتحقيق أهدافها .

ثم ختم المقيم خطابه بالحديث عن ضرورة الاهتمام بالفلاح وتحسين حالته ، وعن إقرار الملك العائلى غير المفوت ، وتأسيس مجلس أعلى للاقتصاد الفلاحى الذى يهتم بتطبيق برامج (البايسانه)

هذه هى الإصلاحات التى اعتبرتها الإقامة العامة تدبيراً من شأنه أن يخفف وطأة المقاومة المغربية ، وقبل أن نشرح وجهة نظر الأمة فيها نشير إلى أنها لم تطبق بالمرة ، وما طبق منها حرف تحريفاً جعله عديم القيمة ، فقانون العقوبات لحد الآن لم يصدر ولم يوضع ، والملك العائلى حرف تطبيقه إلى حد جعل مصلحته معدومة أو قليلة الفائدة .

حزب الاستقلال يجيب المسيو بيو :

ولذلك فقد اضطر (حزب الاستقلال) ليشرح بتدقيق ما يطالبه الشعب المغربي منذ ١١ يناير سنة ١٩٤٤ مبيناً أن الشرط الضروري (Sine qua no) لكل تفاهم هو تحرير السيادة المغربية، وأن كل تعاون قبل إكمال هذا الشرط غير مقبول .

وقد أذاع الحزب رده على ادعاءات المقيم العام في بيان وزعه على الجمهور ، ومما جاء فيه :

« فالإقامة العامة أعلنت بعد الحوادث المؤلمة تأسيس أربع لجان يوم ١٦ مارس سنة ١٩٤٤ ، ولكن بالأسف إذا نحن أعفينا الجمل للمسولة التي يحتوي عليها البيان للتيمى والتحفظات العديدة التي تحصرها وتجعلها غير قابلة للتنفيذ وجدنا هذه التصورات مجرد كلمات في غير محلها ؛ لأنها لا تهتم بحل عميق للأزمة المغربية بقدر ما تهتم بخلق جو غامض يفيد في استمرار سياسة التخدير والتهدئة المتبعة حتى الآن .

« وبعد فإن الطبقة المتنورة في المغرب لم تعر أدنى التفات لقرار المقيم العام الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٤٤ لأنها تعرف من طريق التجربة أنه لا يمكن انتظار شيء مهم من اللجان الرسمية التي هي وسيلة تقليدية لقبر جميع مشروعات الإصلاح الحقيق .

« ولكن بما أن هذه الإصلاحات نتيجة بحث استمر ستة أشهر فيجب أن ندرسها وننقدها بكل إخلاص :

العدلية :

« يمثل تنظيم العدلية الشريفة كجزء من الإدارة العامة هذين الصفتين المزدوجتين : تبلور نظام عتيق قضى عليه وخرج عن شكله ، والسكوت أمام

للتصرف الفرنسي أو المراقب الذي يتحكم فيه كيف يشاء تحت ستار الرئيس المغربي الصوري الذي يختار عادة من بين الأميين الطامعين الذين لا يقبلون هذه السلطة الوهمية إلا ليجدوا وسيلة لاختلاس محكوميهم .

«والسلطة السياسية التي من شأنها أن تقوى مركز الرئيس المغربي وتساعده على العمل يضحى بها المراقب الفرنسي مقابل غض هذا المراقب الطرف عنه لقضاء مآربه الشخصية ، ويستفحل خضوع هؤلاء الرؤساء بفقدان قانون العقوبات الذي يجعل المراقب يحكم كما يريد .

« ويعتبر كل باشا وكل قائد رئيساً مطلق النفوذ على مرؤوسيه ، ومن الطبيعي أن يتحكم كيف يشاء فليس ملزماً بالبحث ولا بدراسة موضوع التفات ولا بحق الدفاع ولا حرية جلب المحامين ، وكل ما هو من شأن العدالة يمكن أن يحذف أو يهدم برسالة من الحاكم الفرنسي أو بدقة تيلفون ، وكم يتماسى الولاة (برسالة الطابع) مدعين تنفيذ أوامر الحكومة العليا .

« فمجموع هذه الحالة هو الذي كان يجب أن تدرسه لجنة العدل لأجل تقرير وسائل تحسينها :

١ — تأسست لجنة القانون لتحرير قانون العقوبات فيجب أن تسجل أنه منذ صدور القرار المقيمي لم تجتمع هـذه اللجنة إلا مرة واحدة ، هي اجتماعها التأسيسي .

٢ — أما اللجنة الاستشارية للعدل فقد كلفت بدراسة مسألة فصل السلطات، هذا الفصل الذي يمكننا أن نؤكد وجوده في الشريعة الإسلامية قبل أن يعرفه المشرعون الأوربيون ، على خلاف ما زعمته الإقامة ، إذ الواقع أن القانون الإسلامي العام يقضي بأن القاضي يستمد سلطته من الشريعة مباشرة ، ويتمتع بكامل الاستقلال عن السلطة التنفيذية التي لا تتدخل إلا في شأن توليته

«ولكن اللجنة قد حصرت فصل السلطات في الشؤون المدنية والتجارية ، كما قررت الاقتصار في التطبيق على المدن الكبرى ، واختصاص الباشا والقائد

الجنائى الذى يعتبر أشد فظائع النظام الحاضر بقى كما هو ، وهذا التحديد يزيل كل أهمية للاصلاح ؛ لأن القاضى الذى يمكنه أن يفعل بالشخص كل ما يشاء يمكنه دائماً من طريق هذا الحق أن يتحكم فى ذلك أيضاً ، ولقد قال منتسكيو الكبير : (ليس هنالك حرية إذا لم تفصل قوة الحكم عن قوة التنفيذ والتشريع ؛ لأنها إذا انضمت إلى السلطة التشريعية أصبح القاضى مشرعاً ؛ وإذا انضمت إلى السلطة التنفيذية أصبح القاضى قادراً على [illegible])

« فأغراض واضعى الإصلاح القيصرى إذن واضحة تماماً [illegible] المحافظة على الوسائل التى تسهل عليهم دوام النظام بطريق القوة ، و[illegible] على الطاعة عن سبيل الإرهاق أكثر مما يهتمون بادخال تحسينات على القضاء [illegible] وعليه فانتفاء التحكم بتحديد سلطة القاضى ، وإعطاء هذا الأخير الضمانات [illegible] من أثر كل ضغط أو اعتداء عليه من طرف السلطة التنفيذية ، وحماية الأفراد من سيطرة كل جبار قادر على أن يسجنهم فى كل لحظة أو يسىء إليهم من غير أدنى رقابة إلا التى ترجع إلى الإدارة غير المسؤولة — كل ذلك يؤدى ، فى إدعائهم ، إلى زعزعة أساس النظام والطمأنينة العامة .

« ولكن ماذا يعنى إذن إقرار السلطة القضائية المتوخ بتنظيمها والموضوعة لأشياء ، من بينها فصل السلطات ، واستقلال القضاء ، والمحافظة على كرامة القضاة ، إذا لم تتم حرية الشعب ، وينته استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، وينتصر مبدأ الاستعمار ؟ ! . إنه من السهل — كما قال بعض الصحافيين — على الأقوياء أن يقاوموا الضعفاء ، وليس كذلك للضعفاء حين يريدون مقاومة الأقوياء ، وحينما يضيع شعور المحكومين على مصالحهم ويختل التوازن فى صالح القوة لا يبقى للشعب أى اختيار إلا بين اثنين : الاستعباد ، أو الثورة ، لكن غالباً ما يكون اختلال التوازن مستفحلا إما بصفة ظاهرة أو مقنعة بمصالح حيوية مزعومة ، وهكذا ينشأ الساخطون ، وهكذا تحدث الثورات .

الإدارة العامة :

« يمكننا أن نلخص التدابير المتعلقة بالإدارة العامة فيما يأتى : إعطاء بعض الوظائف للنخبة المغربية ولكى تقبل النخبة هذا العطاء قرر لها التساوى فى الأجور عند تساوى الكفايات .

« ولكن لم يكن من الضرورى أن تشكل لجنة كاملة للوصول إلى هذه النتيجة لأن مسألة توظيف النخبة المغربية فى الإدارة الشريفة الجددة مسألة مفروغ منها بمقتضى ظهير سنة ١٩٣٨ ، وأيضاً فإن مسألة المساواة فى الأجور وضعت على بساط البحث منذ أوائل عهد الحماية ، وقدم فيها الذين يهمهم الأمر أنفسهم عدة مطالب ودراسات ، وقد هيأ لها اتحاد الموظفين حلا يجدر بالمقيم العام أن يوافق عليه اليوم ، لكن لا ينبغى للموظفين المغاربة أن يطمئنوا ؛ لأنه ليس للحل المقرر إلا أهمية محدودة ؛ إذ لا يستفيد منه إلا ذوو الإطارات (الكادر) الخاصة الموازية للإطارات الفرنسية مثل التراجمة والكتاب التراجمة ومتصرفى البوليس وفقهاء الضرائب والأدادات والكتاب المركزيين بالحكومة وقضاة المحكمة العليا الشريفة وخلفاء الباشوات الخ ... فالتمييز وعدم المساواة ما يزال قائماً فيما إذا لم تكن للمغاربة نفس الكفايات التى يقدمها الفرنسيون ، مع العلم بأن أغلبية المغاربة غير مختصة ، إن لم نقل ليست لهم تقنية لا يستطيع الفرنسيون أنفسهم اقتناءها ، ولكن ألا يصدر القاضى المغربى أحكاماً ؟ ألا يقوم أحد كتاب الصدر الأعظم بوظيفة الحرز ؟! وبعبارة أخرى ألا يستحق المتخرجون من التعليم العربى المحض الاعتبار فى بلد كانت اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة فى جميع الأوقات ؟

« ومن جهة أخرى أليس من التحكم الإبقاء على عدم المساواة فيما يخص التعويضات بالنسبة لهذا الصنف من الموظفين ؟! ألم توضع هذه التعويضات لأجل مساعدة الموظفين فى تكاليفهم العائلية أو لتشجيعهم على بناء الأسرة ، وذلك بقطع النظر عن كل اعتبار للقيمة المهنية ؟!

« لقد اعتدلوا بعجز الإطار المغربي ، ولكن من هو المسؤول عن ذلك ؟ أليس من المؤلم أن يكون البلد المحمى بعد ثلاثة وثلاثين عاماً من الحماية قاصراً عن إعطاء الإطار اللازم لتطوره ؟ وليس من الممكن إدعاء أن الحماية يوم أسست وجدت فراغاً كاملا أمامها ، وأنه ليس من الممكن أن تملأ ذلك الفراغ في أقرب وقت ، لقد قال ليوطي في تقريره للحكومة الفرنسية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ : (لقد وجدنا هنا دولة وشعباً ، إنها حقيقة في أزمة ، ولكن هذه الأزمة حديثة العهد ، وهي حكومية أكثر منها اجتماعية ، وإذا كان المخزن قد بقي مجرد مظهر ، فإنه كان على الأقل قائم الذات ، ويمكن الرجوع إلى الوراء قليلا لنجد منه حكومة فعالة تمثل في العالم دولة وزرائها الكبار وسفرائها الذين اتصلوا برجال الدول الأوربية ولا يزال البعض منهم حياً إلى الآن ، وإذا صرفنا النظر عن المخزن فإننا نجد أمامنا منظمات لا تزال قائمة تختلف بحسب النواحي ولكنها تمثل حقيقة أشياء موجودة) .

« وإذن فالمغرب لم يكن متأخراً كما يريد البعض أن يدعى ، بل كان على العكس مستعداً لمسايرة أشكال الحكومات العصرية ، وإذا لم يكن قد تطور الآن فذلك لأنه لم يجد أي مساعدة من طرف الحماية ، بل إن هذه الحماية قد اتجهت به إلى نظام الحكم المباشر .

« وأما فيما يرجع للادارة العامة الحقيقية فقد بقيت تدابير الإقامة العامة معدومة ، والحال أنها هي عش الأزمة الحاضرة .

« وقد كان واجباً على اللجنة أن تثبت في هذا الموضوع قيمتها ، وتعمل حقيقة شيئاً مفيداً ، ومهما يكن فإذا كانت النخبة المغربية لا تهتم كثيراً بالوظائف المغربية فذلك لأنها أحست جيداً أنها لا تدعى إلا للقيام بدور ثانوي ، كما أنها اقتنعت بأن النظام الذي تطالب بخدمته ليس إلا مجموعة من المؤسسات المبنية على الغموض والمحسوبية ، وعدم المسؤولية ، والإجحاف ، وأن عملها ليس لترشيد الشعب المغربي ولكن لاستعباده .

« ومن المفيد أن ننقل هنا هذا النص الذى يشرح عيوب هذا النظام الأساسى ، قال ليوطى فى تقريره المذكور :

(جميع التدابير الإدارية تصدر باسمه (يعنى السلطان) فهو الذى يمضى الظهائر ، ولكن ليس له فى الواقع أى نفوذ عملى ، ولا علاقة له إلا بالمستشار السلطانى الذى يراه يومياً ، ولا يأخذ رأيه إلا بصفة شكلية ، أما الصدر الأعظم وبقية الوزراء فلا يشاركون فى أية مذاكرة تتعلق بالمسائل الهامة التى تدرس بعيدة عنهم فى المصالح الفرنسية ، وليس هنالك اتصال بين رؤساء هذه الإدارات وبين الوزراء والمخزن الذى لا يتحرك ويكاد ينهمك فى سبات لذيذ ، ويلاحظ بسهولة أن احتكار الولاة الفرنسيين للسلطة التشريعية حملهم على أن يكونوا هم وحدهم المنفذين لقراراتهم ، وقد أدى ذلك إلى مزج السلطات وعدم وجود مسؤولية حكومية بالمرة) .

« وقال رونيه فنلاند الناشر المشهور : إن أقل الناس انتباهاً يدرك أن البلدان تفقد ثروتها إذا كان خمسمائة مليون من ميزانيتها البالغة ملياراً من الفرنك يصرف فى نفقات الإدارة ، وثلاثمائة مليون على قائمة الديون ، تلك هى حالة المغرب !

« حكومة ذات عشرة آلاف موظف فى بلد سكانه ثمانية ملايين ، إن ذلك لشىء غريب !

يوجد فى المغرب ثلاثة وسبعون عنواناً لأنواع التعويضات ، ومن بينها تعويض القضية والحصول ، مع أنهما السبب فى تأجير الموظفين الذين شأنهم أن يعرفوا ويمارسوا مهنتهم ، والامتيازات والمعاشات والصلات هى التى ترفع الأرقام التى تحصلها الميزانية المغربية (ملخص من جريدة صدى باريس) .

التعليم :

« كيف يمكن أن تحل مشكلة التعليم فى المستعمرات الفرنسية و بلاد الحماية ؟ لقد أجاب على ذلك الاختصاصيون فى السياسة الأهلية بأنه لا ينبغى تعميم التعليم بين الأهالى لما فى ذلك من الخطر الذى يبعث فى نفوسهم آمالا سياسية تقضى يوماً ما على سيطرة المحتل نفسه ، لاينبغى نشر التعليم بسخاء كما توزع السكينا ، ولكن يلزم أن يقدم ويوضع تحت تصرف المسلمين كامتياز وتشريف تختص به الأرستقراطية الأهلية ، ومن المفهوم عند الأمة القائمة أن الشباب المدرسى المختار من بين أبناء الأعيان يلزم أن يعد لملء الوظائف المكلف بها أو الإعانة إدارتنا . ذلك ما قاله مؤلف « موجز السياسة الإسلامية » المطبوع بمطبعة وسار بباريس سنة ١٩٢٥ .

« إن التعليم هنا ليس غاية لذاته ، وإنما هو وسيلة للحصول على النتائج المعنوى الذى هو الغاية الكبرى للمدرسة الأهلية . وذلك ما قاله أيضاً الكراس الذى نشره المدير العام للتعليم العموى سنة ١٩٣٠ .

« وجاء فى منشور لإدارة المعارف (نشرة التعليم رقم ٢٥ فى سنة ١٩٢٠) التعريف الآتى للمدرسة :

المدرسة تكتفى برفع القيمة المعنوية لمقدرة الأهلى المهنية ، وهى عامل للثروة والسلم والشغل ، أما السياسة بالمعنى الأوروبى العصرى للكلمة فلا يتفق مع العمل التقدمى الذى نقوم به هنا ، وعليه فلاينبغى أن يذكر لا فى ترشيد المواطنين المغاربة ولا فى تحرير المرأة .

« إذن فالتعليم فى المغرب لم يعتبر إلا من جانب مصلحة الاستعمار الفرنسى ، وهذا شىء حقيق إلى حد أن الإدارة فى سبيل تقسيم البلاد وعرقلة التقدم الثقافى للمغاربة أظهرت كل خصومتها لشكل المدرسة الموحدة الذى يطبق فى سائر العالم ، فأصبح المغاربة ملزمون بتقديم (الزبائن) لمختلف أشكال المدارس وهى :

المدرسة الفرنسية العربية :

المدرسة البربرية .

مدرسة أبناء الأعيان .

المدرسة الصناعية .

» القروية للمناطق العربية .

» » » البربرية .

» الإسلامية لبنات الأعيان .

» » البنات .

« وإنه لمن المتيقن أن هذا الهزل سيستمر إذا لم يزد تنوعاً يقتضي الإصلاح الذي أعلنه المقيم العام .

« وإن عمل الحماية بعد ثلاثة وثلاثين عاماً ليتفق مع المبادىء المذكورة سابقاً ، فقد أنجبت ثلاثة أطباء وستة محامين وستة مهندسين زراعيين ، وعليه فلا يمكن أن ننتظر الآن من التعليم الفرنسي الإسلامي المبني على هذه الأسس أن يصل إلى تكوين الإطار الذي يتوقف عليه المغرب في أمد قصير بمجرد زيادة خفيفة في عدد المدارس .

« وأيضاً فإن هذه الزيادة الضئيلة في برنامج الحماية لا تقتضي إلا بتأسيس مائتي فصل تشتمل على عشرة آلاف تلميذ كل سنة وذلك لمدة بعض الأعوام ، في حين أنه يوجد زهاء مليون من الأطفال في السن المدرسي ، منهم ثلاثون ألفاً فقط منخرطون في المدارس الموجودة .

« فإذا اعتبرنا أن عدد السكان في بلد ما يتضاعف كل خمس وعشرين سنة بمقتضى ناموس معروف فسنجد أنفسنا في المدة المنتظرة إزاء ارتفاع محسوس في عدد الأطفال المهملين .

« إن إدارة الحماية تعتذر أحياناً بفقد الاعتمادات ، وأحياناً بظروف الحرب وما أدت إليه من فقد المواد البنائية ، ولكن هذه الصعوبات تتغلب عليها الإدارة حينما تحتاج لإرضاء السكان الأوربيين الذين لا يؤدون إلا خمس ميزانية المغرب .

النظام الفلاحى :

« وأما فيما يرجع للبرنامج الاقتصادى فقد سكت مشروع الاصلاح المقيمى عن العمال وصناع المدن الذين هم فى حالة سيئة ، ولكنه يشتمل على بعض الأشياء فيما يرجع للفلاح ، ثم إن لجنة النظام الفلاحى قد اضطرت إلى الاعتراف بأن تطور العمال الزراعيين أساس لتطور جميع البلاد ، وهذا صحيح خصوصاً بالنسبة إلى شعب تكون القرية ستة أعشاره .

« ولكن الوسائل التى قررتها هذه اللجنة لترضية جمهور الفلاحين المغاربة ورفع مستوى حياتهم خديعة التيبة ، لأنها تقف عند تشكيل مجلس أعلى للنظام الفلاحى ، وإنشاء مشروع زراعية إجماعية لما يبلغ ألف هكتار من الأرض وأخيراً إحداث ملك عائلى غير قابل للتفويت .

« إن تجاربنا للأساليب الإدارية علمتنا أن تأسيس مجلس ما يعادل تأجيل العمل لأجل غير مسمى ، وهكذا ينبغى لفلاحينا أن لا ينتظروا نتائج ملموسة ومستعجلة من المجلس الأعلى الذكور الذى لا تتعدى مهمته حدود دراسة المسائل الراجعة إلى وضع ميثاق ينظم أحوال (الخماس) .

« وقليل من الناس من يعرف أن مشروع الزراعة الإجماعية سيقع على ألف هكتار ، وذلك شىء ضئيل جداً ، وعلى العكس فإن تأسيس ملك عائلى غير قابل للتفويت لو طبق باحتياط لوضع قسماً من أبناء القرية فى مأمن من البؤس ، وأرضى فى النهاية جميع الذين طالبوا بهذا الإصلاح منذ عشر سنوات عند ما كان الفلاح لم يضيع بعد أخصب تراثه غير المنقول .

« لكن إعطاء الفلاح المغربى قطعة من الأرض ليس كل شىء ؛ لأن حالة الفلاح تدعو إلى حلول أكثر جراءة وعمقاً ، والإصلاحات التى تتطلبها حالة الفلاح الوقتية تتناول بصفة عامة ما يعيد له كرامته الإنسانية ، ويحسن معيشته المادية وحالته المعنوية بالقضاء على الامتيازات الإقطاعية وضمان اطمئنانه

الشخصي وحفظ ماله وحمايته من المرض والبؤس والجهل .

« إن البدو المغاربة الأذكياء لم يحصلوا في مجموعهم على أي تقدم أثناء الثلاث والثلاثين سنة الماضية ، ولم يبقوا فقط في الحالة المزرية التي كانوا عليها ، بل إنهم أصبحوا يكوّنون جيش الأرقاء المسخر لخدمة الرؤساء المغاربة أو المراقبين الفرنسيين أو المعمرين أو موظفي الجبايات ورجال إدارة المياه والغابات ... الخ

« والسلطات التي كان يجب أن تحمي الفلاح من جهله ومن عدم احتياطه لم تقم بأداء مهمتها ، بل إنها شجعت أولئك الذين يستغلونه ويظلمونه ، وشاركت بكيفية غير مباشرة — وحتى بكيفية مباشرة — في تصعلكه .

« وأكثر من هذا فإن السلطات حينما رأت أن الفرصة قد أتيحت للفلاح لكي يسترجع البعض من تراثه المنتزع منه بقائلة الاستعمار عملت بحزم لمنعه من شراء الأملاك التي عرضها الأوربيون للبيع منذ سنة ١٩٤١ .

« وأيضاً فإن الفلاح قد أهمل حتى إنه ما زال يحرث أرضه بالأساليب العتيقة ، ومعنى هذا أن كل إصلاح لا يرمي إلى تكوين إطار فني مغربي بقصد تحسين وسائل الفلاحة الأهلية هو إصلاح يؤدي حتما إلى الفشل » .

الدفاع عن سيادة الشعب :

وإذا كان هذا الكفاح مستمراً ضداً على سياسة الإقامة العامة وأساليبها فإن الحركة الاستقلالية بمراكش لم تقتصر عملها على ذلك ، بل وجدت نفسها مضطرة لمقاومة المجهودات التي يبذلها الفرنسيون على اختلاف أنواعهم وأحزابهم لاغتصاب السيادة الشعبية المغرب ، وقد استمرت هذه المقاومة منذ عهد الكتلة ولا تزال دائبة إلى اليوم ، والحقيقة أن التنزل لمطالب السكان الفرنسيين في البلاد يعتبر أكبر خطوة لفرنسة المغرب أو إدماجه في عائلة الاتحاد الفرنسي .

ولقد قاومت الكتلة الوطنية محاولة الفرنسيين تكوين مجالس مغربية

يملأون مقاعدها ويكون لهم فيها حق الاقتراع والنقد لأعمال الحكومة ، وحاول الجنرال « نوجيس » أن يبعث هذه المطالب بعد أن فشل أصحابها ، ولكن الحزب الوطني أنذره في غير مواربة بأنه لا يقبل تنفيذ أي مشروع من هذا القبيل ولو استوجب ذلك الثورة وإراقة الدماء .

ولكن دخول الجنرال ديجول إلى شمال أفريقيا ونداءاته للتوالية الجالية الفرنسية ، وسياسته التي كانت ترمي للاستعانة بفرنسيي المستعمرات على معارضيه من أنصار فيشي وغيرهم ، وآمال الفرنسيين في تكوين نظام جديد خير من نظام الجمهورية الثالثة الذي ينسبون إليه كل أسباب الهزيمة في الحرب ، والفشل في السياسة — كل ذلك جعل الفرنسيين يعيشون في جو امبراطوري واستعماري (حسب تعبيرهم) لا ينظرون لفرنسا ومستعمراتها والبلاد المحمية بها إلا كشيء واحد لا يقبل التجزئة ، ولذلك فقد أخذوا يطالبون بتشريكهم في كل ما يرجع لتسيير فرنسا وشؤونها ، وقد تجلى هذا الأمر في مظهرين :

الأول — المطالبة بتعيين نواب منهم في البرلمان الفرنسي

الثاني — فتحهم أبواب الأحــــزاب الفرنسية في المغرب لقبول المنخرطين المغاربة .

وقد وقف الحزب من هذين الأمرين موقف الكفاح بالقوى حفاظاً من سيادة الشعب المغربي ونضالا في سبيل الوحدة الفكرية في البلاد .

وحينما بدأت الحملة الانتخابية لتعيين أعضاء الجمعية الفرنسية قرر القسم الفرنسي ما يسمونه بمجلس شورى الحكومة بالرباط في اجتماعه الختامي المطالبة باشتراك الفرنسيين في هـذه الانتخابات ، فرفع الأستاذ اليزيدي باسم اللجنة التنفيذية للحزب احتجاجا لجـلالة الملك وللاقامة العامة نرى من الفائدة تلخيصه هنا :

« إن حزب الاستقلال للتأثر لادعاءات الجالية الفرنسية أنّ لها الحق في التمتع بالحقوق السياسية في المغرب .

« بعد أن اعتبر القرار الذى اتخذه القسم الفرنسى لمجلس شورى الحكومة فيما يرجع لهذا المعنى » .

« وبعد أن اعتبر كذلك أن مجلس الوزراء الفرنسى اتخذ تدابير لتطبيق هذا القرار وأن الإقامة العامة أصدرت كذلك قراراً بهذا المعنى مؤرخا بيوم ٤ أغسطس ١٩٤٥ » .

« وحيث إن الحق الوحيد الذى يمكن أن يتمتع به الفرنسيون وغيرهم من الأجانب بالمغرب هو الحق الشخصى المعترف به بمقتضى ظهير ١٩ أغسطس سنة ١٩١٥ الراجع للأحوال المدنية .

« وحيث إنه لا يمكن تناسى السيادة المغربية المؤكدة حتى بالمعاهدات القائمة ولا سيما معاهدة الجزيرة .

« وحيث إن المعاهدات المفروضة على المغرب برغم ما غصبته من حقوق ديبلوماسية فقد أبقت المغرب بلاداً تتمتع بالحكم الذاتى وتميز أقاليمه أجنبية عن الأراضى الفرنسية .

« وحيث إن عديداً من الأحكام الصادرة من المحاكم الفرنسية العليا قد أكدت هذا المعنى وشرحت حتى المقصود من الحماية المفروضة .

« وحيث إن هذه النظرية هى التى تنبنى عليها أحكام سياسية وقضائية أهمها بالنسبة للوقت الحاضر أن المؤسسات السياسية الفرنسية لا يمكن أن يكون لها محل فى المغرب الذى هو بلد أجنبى ؛ لأن التمتع بالحقوق السياسية مرتبط تمام الارتباط بجنسية الإقليم ، وقد صرح الماريشال ليوطى فى خطاب ألقاه بالرباط يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ بأن الفرنسيين يضيعون وقتهم حين يطالبون بالحقوق السياسية فى المغرب ، وأنه لا يمكن أن يحصلوا على أى تمثيل سياسى .

« وحيث إن منح الجالية الفرنسية حق الدخول فى انتخابات الجمعية التأسيسية أمر ارتكبته الحكومة الفرنسية خرقا لكل التعهدات والالتزامات .

« وحيث إن السكوت على هذا الواقع يعد مشاركة فى جريمة القطاع

الوطن وتجنيسه فإن الحزب :

١ — يحتج بكل صرامة ومع اليقين الذى يكسبه الحق الثابت على قرار الحكومة الفرنسية المخالف للمعاهدات والصادر من غير أدنى استشارة المغاربة .

٢ — يستنكر حركة المطالبة التى تقوم بها بعض [illegible] الفرنسية والتى تعتبر خطراً يهدد الدولة المغربية والشعب المغربى . [illegible]

٣ — يوجه نظر جلالة مولانا الملك للخطر الذى يهدد [illegible] المغربية التى يعتبر مولانا حارسها الأمين .

٤ — يطالب الحكومة الفرنسية بإلغاء التدابير المتخذة [illegible] الحق والتى تذكر من قريب أو بعيد بسياسة التجنيس والإدماج » ([illegible] سبتمبر سنة ١٩٤٥) .

وقد كان لهذه المذكرة أثرها الفعال ؛ إذ قدم مولانا جلالة الملك نصره الله احتجاجه على تصرف الفرنسيين ، وطالب بإلغاء التدابير التى أخذتها الإقامة العامة فى الموضوع .

وقد اضطر المقيم العام إلى إصدار بلاغ يؤكد فيه أن الفرنسيين ان يمتعوا بحقوق الانتخابات فى البرلمان الفرنسى ، وأن انتخاب الجمعية التأسيسية ان يتكرر منهم ، وما أعطى لهم هذه المرة إلا بصفة استثنائية نظراً لاهتمامهم بالمصير الفرنسى ، وهكذا نجحت الحركة الوطنية بالمغرب فى دفع اعتداء جديد على سيادتنا الشعبية بفضل الموقف الحاسم الذى وقفه سيدنا نصره الله .

ولكن هذا لم يمنع الأحزاب الفرنسية من الاستمرار فى خطتها من المطالبة ومحاولة قبول المغاربة فى صفوفهم بدعوى الدفاع عن حق المساواة بين الأهالى والفرنسيين ، ولذلك اضطر الحزب للقيام بحملة كبيرة لمقاومة هذا الخطر الجديد وقد نجح مرة أخرى فى إلزام أغلبية الأحزاب الفرنسية بعدم قبول المغاربة فيها كما نجح من الوجهة الشعبية فى تفهيم المغاربة الخطر الذى يجر إليه انخراط المواطنين فى أحزاب أجنبية عنهم لا يمكنها أن تدافع للمغاربة عن أى

حق إلا بتضحية أقدس الحقوق الوطنية وأعظمها .

وفى الحالة الحاضرة فإن حزبا فرنسيا واحداً هو الذى احتال على الاستمرار فى عمله وهو الحزب الشيوعى حيث أصبح يعتبر نفسه حزبا مغربياً ، ولكن تكوين الفرنسيين الأغلبية الساحقة من مسيريه وأنصاره لا تجعلنا نعترف به كحزب مغربى ، ولذلك رفض حزب الاستقلال استدعاءات هذا الحزب المتوالية لتكوين جبهة قومية ، وحزب الاستقلال سائر فى العمل على حماية الشعب المغربى من دعايات كل حزب أجنبى كيفما كان شكله ، وذلك بتربية المغاربة وتنظيمهم وشرح الأخطار التى تهددهم من الاستعمار المعنوى الذى يؤدى إليه انتحال العقائد غير القومية ، ويجب أن نسجل هنا التسهيلات التى تعطيها الإقامة العامة للشيوعيين فى البلاد لا لشىء إلا لأنها تشترك وإياهم فى مقاومة حزبنا العتيد الذى لن يضيره بشىء تآمر المستعمرين ولا تضامن الخائنين ما دام متمتعاً بثقة الشعب كله ورضى جلالة ملكه المحبوب .

سياسة المسيو إيريك لابون

ذهب المسيو جابرييل بيو بعد ما ظهر عجزه عن تنفيذ خططه سواء بطريق الإرهاب أو بطريق التمويه وبادت المزاعم [illegible] وعين مكانه المسيو إيريك لابون أحد أقطاب الديبلوماسية الفرنسية [illegible]

ولم يكن مسيو لابون حديث عهد بالمغرب [illegible] أن تولى وظيفة السكرتارية العامة للحماية ، وأثبت فيها مقدرة إدارية [illegible] فيها نشاطه الكبير في ميدان الاقتصاد والسياسة المالية ، ثم هو [illegible] بالرزانة وحسن التقدير للأمور ، وقد كان تعيينه مقيما عاما بالمغرب [illegible] الظروف التي اجتازتها العلاقات الفرنسية المغربية ، فكان مفروضاً أنه سيحول للبلاد سياسة أكثر تحرراً من تقاليد الحماية العتيقة ، وأنه سيعمل على تكوين تغيير عميق في النظام المفروض على المغرب ، هكذا ظن الناس أو هكذا على الأقل أذاعت الدعاية الفرنسية وصدق الناس .

وصل المسيو لابون للمغرب فكان أول مظهر ظهر به هو عدم اهتمامه بالمظاهر الكبيرة التي يفعلها غيره من المقيمين ليستعلوا بها على الناس ، ويضاهوا بها المظاهر التي كان من الواجب أن تحفظ لممثل السيادة المغربية ملك البلاد نصره الله ، ثم المجاملة الكبيرة التي تقرب بها للقصر والوعود اللطيفة التي لم يقصر في بذلها لجلالة الملك خصوصاً فيما يتعلق بالتعليم والعدل وغيرهما من الإصلاحات التي كان مولانا شديد الشغف للاطمئنان عليها .

وللإعراب عن حسن نيته وطمأنة مولانا الملك وشعبه فقد استجاب للرغبة التي لم يزل يبديها جلالة السلطان منذ عهد بعيد بإرجاعي من منفاي القصي في أفريقيا الاستوائية بعد نفي طال تسعة أعوام كاملة ، وإرجاع صديق الأمين العام

للحزب الأستاذ أحمد بلافريج من منفاه بكورسيكا ، والسماح للأستاذ محمد حسن الوزاني بالدخول لفاس من مركز إقامته الإجبارية بقرية ايتزر بنواحي فاس .

وقد حل بحضرة الأمين العام بالرباط من قبلي ، وأطلق سراح الأستاذ الوزاني في الوقت نفسه .

ثم اجتمع المجلس الأعلى لحزب الاستقلال وقرر أن يبعث الدكتور الفاطمي الفاسي مندوباً عنه لمصاحبتي في السفر من السكونفو إلى الدار البيضاء ، ولا أريد أن أتحدث هنا عن المسرة التي أدخلها على الأخ الفاسي بوصوله إلي ، ولا من الحبور الذي خالط نفسي حين علمت منه تفاصيل الحركة الاستقلالية في عهدها الأخير ؛ تلك التفاصيل التي لم أكن أعلم منها شيئاً .

كما أنني أترك لغيري الحديث عن الحفاوة التي قابل بها الحزب والشعب نبأ إطلاق سراحي ووصولي للبلاد ؛ لأنه ليس من حق أن أروى ذلك بنفسي ، ولكنني لا أجد مندوحة عن الإشارة لحظة من لحظات التجلي الروحاني التي التقت فيها أرواحنا نحن الإخوان العاملين بأرواح أصدقائنا وأنصارنا ؛ تلك الساعة التي اجتمعت فيها وفود المغاربة من كل حدب وصوب وممثلو الفروع واللجان الحزبية وزعماء الحزب بدار الوجيه ابن جلون الفسيحة ، بطالعة فاس ، وارتجلت فيها خطاباً صادراً من أعماق القلب ، ولذلك فقد دخل إلى أعماق قلوب السامعين ، وامتلأ الجو بهتافات المسرة ودموع الفرح ، وتبادل العنق والانتشاء بلذة العمل من أجل الحرية والإخاء في ظل ذلك العمل ، حتى أصيب أخونا الحاج حسن أبو عياد بنوبة انتشاء سقط بها من كرسيه في غيبوبة انفعال سعيد ، وجدد الكل عهود الوفاء للملك والإخلاص للبلاد والتضحية في سبيل الوطن وتحرير أبنائه .

لم تكن هذه المظاهر التي أتاها الشعب المغربي بمناسبة رجوع أحمد رجاله العاملين فألا حسنا في أعين ولاة الحماية ، ولذلك سرعان ما أخذوا يحاولون

الدس ويسعون للإيقاع بيننا وبين جلالة ملكنا ، وقد جمعوا جهودهم ونظموا صفوفهم وأخذوا ينفثون سمومهم بشتى الأشكال وعلى مختلف الألسنة ، ولكن دهاء مولانا الملك وحسن تقديره للأشياء ويقينه في الأمانة التي تحملها وتجربته الطويلة لأساليب الحماية كل ذلك جعله لا يلقي بالا لكلامهم ولا يعير التفاتا لدسائسهم .

ولقد تفضل على مولانا الملك فاستقبلني في اليوم الثاني من وصولي للبلاد فأعربت لجلالته عما يعلمه فيَّ من إخلاص دائم وولاء أبدي ، وقصصت على جلالته من المرحلة التي مرت بعد تقديم عريضة الاستقلال والجهود العظيمة التي بذلها مولانا ، ولم يكتم جلالته على استعداده للتضحية بكل شيء ولو بعرشه لا قدر الله إذا كان في ذلك صالح القضية المغربية ، وخرجت من هذا الاستقبال الكريم وكلي يقين بأن المغرب سينال مبتغاه ويدرك مقصده ما دام على رأسه ملك عظيم وبطل كبير مثل سيدي محمد نصره الله .

* * *

لقد كان إطلاق الزعماء مبعثاً لآمال الكثيرين وانتظارهم الخطوة الثانية التي يريد أن يخطوها المسيو لابون ، ولقد اجتمع سعادته مراراً عديدة بالأمين العام للحزب صحبة وفد من اللجنة التنفيذية ، وكانت المذاكرات معه في جو من التقدير وحسن التفاهم ، ولكنها دائماً كانت تصطدم بالاختلاف في الاتجاه الأساسي للعمل ، بينما الحزب يريد تطوراً عميقاً يستبدل بنظام الحماية نظام استقلال ناجز إذا بفكرة الإصلاحات الموجهة بمقتضى المعاهدة الاستعمارية هي التي تملك على ممثل فرنسا سبيله ، وقد حاول المقيم العام أن يقنع ممثلينا بمختلف الأساليب بضرورة قبول سياسة الإصلاح مع الاحتفاظ بفكرة المطالبة بالاستقلال ، ولقد بلغ الأمر أن طلب منهم أن يأذنوا لفئة من الحزب بالتعاون معه ، بينما يبقى الزعماء محتفظين بموقفهم الذي يراه هو موقفاً سلبياً ، وطبيعي أن الزعماء ليس من شأنهم أن يقبلوا هذه الحلول ، ويمكنهم أن يقوموا بأي أسلوب يرونه في صالح قضيتهم ، ولكنهم لا يسمحون

لأنفسهم بأن يقوموا الأساليب التي تلقنهم إياها إدارة الحماية نفسها .

ولقد استطاع إخواننا أن يحصلوا من المقيم العام على الإذن بإصدار صحف عربية بعدما ظل باب الإذن مسدوداً منذ الثورة الوطنية في أكتوبر سنة ١٩٣٧ وإن كانت الرقابة ما تزال قائمة منذ ذلك العهد إلى اليوم ، وهكذا أصدر الحزب جريدة (العلم) اليومية بالعربية وجريدة (رأى الشعب) الأسبوعية بالفرنسية .

وفي يوم ٢٣ يوليه كان انعقاد القسم الفرنسي لما يسمونه بمجلس شورى الحكومة ، فألقى المقيم العام خطاباً فياضاً كشف فيه القناع عن برنامجه السياسي وإصلاحاته كلها ، فاتضح للجميع أن الاستعمار واحد ، وأن السياسة التي وضعها آخرون بالحديد والنار هي التي يريد المسيو لابون تنفيذها باللطف والمجاملة .

كان اندهاش الجمهور المغربي لخطاب المقيم كبيراً إلى حد لا يمكن أن يترجم إلا بالخيبة ، خيبة أمة تريد الحرية وتطمح للانقلاب .

عرض المقيم العام في خطابه لمجموع المسائل المغربية ، ولكن الفكرة التي سادت توجيهه السياسي والاقتصادي لا تخرج عن التقاليد الاستعمارية ، كما أنها أثبتت عدم تحرر المسيو لابون من تأثير أنصار السياسة الرجعية بفرنسا والمغرب إذ أن جميع الأفكار التي أعرب عنها تدل على أنه ما يزال يفكر في دائرة نظام الحماية الذي أثبتت تجربة ثلث قرن أنه بما يشتمل عليه من أوضاع وظروف هو السبب الرئيسي في مشكلة الادارة المغربية وفي خيبة الشعب الذي لم يجد في ذلك النظام أمناً اجتماعياً ومواطنة خالقة وحماية مخلصة لحرية هذه البلاد واستقلالها .

على أن المقيم العام لم يوجه كلامه للشعب المغربي الذي لم يستشر قط في مصيره والذي ظل محروماً حتى من الحريات الديموقراطية الأولية التي تخوله وسيلة الاعراب عن فكره أو تبليغ رغباته ، وإنما قصد حين تكلم عن ضرورة الاحتفاظ بالاطار الدولي عند تحقيق الاصلاحات التي يريد تطبيقها — تذكير بعض الدول الأجنبية بأن للمغرب وضعيته الدولية التي لا يمكن أن توضع على بساط البحث الدولي من جديد .

ولكن ما هى هذه الوضعية ؟ أليست هى معاهدة الجزيرة الخضراء التى اعترف موقعوها باستقلال المغرب ؟ وهل كانت معاهدة الحماية نفسها احتفاظاً بهذا الاطار أو تحقيقاً للوصاية الدولية التى تضمنتها معاهدة الجزيرة ؟ !

أما معاهدة سنة ١٩١٢ فهل كانت وضعية دولية جديدة فى البلاد ؟ ؟ ومهما يقل عن مشروعيتها أو بطلانها فهل كانت غير عقد بين دولة قوية هى فرنسا ، ودولة ضعيفة هى دولة المغرب ؟! وإذن فهى محاولة لإنشاء علاقة جديدة بين فرنسا والمغرب على أساس من التعاون الصادق الذى [illegible] الدولة القوية وإخلاصها فى تعهداتها .

ولكن هل نجحت هذه التجربة ؟ إن وقوف المقيم العام (لا الصدر الأعظم) ليلقى خطاباً خاصاً رئيس الوزراء فى مجلس أعضاؤه فرنسيون يعتبرهم المقيم كممثلين حقيقيين للمغرب أعظم دليل على ما آل إليه أسلوب الحماية من حكم مباشر وتجاهل لسلطة الشعب وسيادة ملكه .

ويتحدث المقيم عن الرأى العام بالمغرب فلا ينظر إلا إلى تقارير البوليس ومصطلحى السياسة الأهلية أولئك الذين لا يرون فى الشعب المغربى إلا مجموعة من عناصر مختلفة فى أصولها ودياناتها وتقاليدها ، وطبيعى أن هذا القول لا يوجه إلا للأجانب أيضاً ؛ لأننا نحن واثقون من أنفسنا ، والفرنسيون يؤمنون بأننا أمة واحدة دينها الإسلام ولغتها العربية ، وأن تعدد العناصر التى تتكون منها الأمة لا يمكن أن يقدح فى تكوين هذه الأمة .

والأغرب من ذلك كله هو أن المقيم وجه كلامه توجيهاً سياسياً مبنياً على فوارق عنصرية مزعومة محاولا تكوين أنظمة إقليمية تختلف باختلاف هذه العناصر فى بلاد كانت ولا تزال مملكة متحدة تتركز إدارتها فى يد الحكومة الشريفة وتتكون معنوياتها من روح واحدة كانت الديانة الإسلامية والثقافة العربية والاتصال الدائم بمدنيات الأبيض المتوسط العوامل الوحيدة فى خلقها .

تكلم المقيم عن المجالس الإقليمية ولكن لم يقل شيئاً عن تفاصيلها ، وأكد

ضرورة اتباع لامركزية في البلاد ، وكأنما أبطل إدارة الشؤون السياسية ليصنع في كل جهة إدارة خاصة على صورتها ، ولقد صرح المقيم بأنه يريد أن يعطي حقوق التقرير في كثير من النقط لرؤساء الجهات دون أن يرى في ذلك مساساً بالسلطة المركزية للحكومة الشريفة ، بل ! إنه يقدر ذلك ويتطلبه ليتسنى للرؤساء الفرنسيين اغتصاب البقيـة الباقية من سيادة الملك وحقوق الشعب المغربي .

والمتأمل في خطاب المسيو لابون يرى أن السياسة الفرنسية لم تتطور قط في أصولها الاستعمارية ، وأن السياسة المغربية بصفة خاصة غير موضوعة ضمن الإطار الدولي للمغرب كما يزعم ، وإنما هي موضوعة ضمن الإطار التقليدي للسياسة الأمبريالية التي ترمي للتفرقة بين الأجناس والعناصر المحلية وتوزيع الأفكار وخلق الفوارق المذهبية وإقناع الفرق المحدثة بتباينها وتشاكسها ، وبأن تجربتها القومية لم تنجح ، وأن الوطنية الوحيدة التي يمكنها أن تضمها تحت لواء الحرية دون أي فارق ديني أو عنصري هي وطنية الأمة الفاتحـة وجامعة شعوبها المتعددة .

ولقد سكت المقيم العام في إصلاحاته عن الحريات العامة الضرورية ، وهي حرية الصحافة والاجتماع والجمعيات وغيرها .

أما النقابات فلم يعد فيها السفير بأكثر من السماح بتأسيس نقابات خاصة الطبقة من العمال الاختصاصيين وفي للعامل فقط (لم يطبق هذا الحق إلى الآن) ، أما البادية وعمالها ، وأما الطبقة غير المختصة فلن يكون لها أي حق في التكتل للدفاع عن مصالحها .

وإذن فالبرنامج السياسي للمقيم ينحصر :

١ — في تـكوين إقطاعية جديدة بإحداث نظام اللامركزية لفائدة الحكام والمعمرين الفرنسيين .

٢ — في الاتجاه بالحكومة المغربية وإدارتها إلى أسلوب التعاون المباشر ؛

أى النظام المختلط فى الحكم .

ومعنى هذا أن أسلوب إدماج المغاربة فى العائلة الفرنسية بتجنيسهم و بإعطاء الفرنسيين المقيمين فى المغرب وأهالى المغرب حق المواطن الفرنسى ، وتشريكهما فى تمثيل المصالح المغربية بالبرلمان الفرنسى نفسه قد عدل عنه وعوض بإدماج الفرنسيين أنفسهم فى العائلة المغربية على أساس أن هنالك جنسين متكافئين هما المغاربة الأصليون والمغاربة الفرنسيون ، ويعتبر سلطان المغرب ملكا لهم جميعاً ، وممثل فرنسا رئيس حكومتهم ، وهم مهيؤون لأن يعيشوا بعد التطور القومى فى أمة مغربية جديدة هى عضو مشارك فى الاتحاد الفرنسى .

على أن الذى شغل الجانب الأعظم من اهتمام المقيم ليس هو البرنامج السياسى ، وإنما هو البرنامج الاقتصادى ؛ فالمسيو لابون كان يعتقد أن المغرب سيحصل لامحالة على استقلاله ، وأن فرنسا مهما ما طلت فى إعطاء هذا الاستقلال فلا بد يوما ما من الاعتراف به وتثبيته ، ولذلك يرى ضرورة غرس مصالح اقتصادية تعبد المغرب لفرنسا تعبيداً حقيقيا حتى بعد استقلاله السياسى والقومى ، ولقد كان يقول لأصدقائه إنى أريد أن أكون (ليوطى) الاقتصادى للمغرب يعنى أنه سيؤسس احتلالا اقتصاديا فى المغرب كما أسس الماريشال ليوطى احتلاله السياسى .

ولم يكن المسيو لابون من أنصار الرأسمالية الفردية كما يقال عنه ؛ بل كان اشتراكيا فرنسيا خاصا بالحكومة الاشتراكية الفرنسية ، ولذلك فقد أعلن فى خطابه برنامجه الاقتصادى القائم على تمليك الحكومة الفرنسية قسماً مهما من التراث المغربى ، وذلك بتأميم جانب من المعادن لا للحكومة المغربية بل للحكومة الفرنسية ، وهذا من أغرب ما يتصوره العقل ويهدى إليه الفكر الاستعمارى الحديث ، ولكنه فى الوقت نفسه وعد بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الدخول للمغرب ، وإن كان لا يجهل خطورة وجودها دون نظام أو توجيه على تضخم النقد وغلاء المعيشة .

ولقد حاول المقيم أن ينجز برنامجه بتكوين شركة للفحم تملك ثلثها الحكومة الفرنسية ، وثلثها الحكومة الشريفة ، والثلث الثالث لرؤوس الأموال الأجنبية والمغربية مع عقد قرض الحكومة الشريفة من فرنسا تستطيع أن تمول به الثلث المؤمم لها .

ولقد دعا المقيم العام الماليين المغاربة للمشاركة في مؤسساته الاقتصادية والتعاون معه على تنفيذ برنامجه الذي يزعم فائدته المغرب وفرنسا .

***

معارضة سياسة لابون :

لم ينشر خطاب المقيم العام حتى اجتمع المجلس الاعلى لحزب الاستقلال في الرباط ، وهو أول اجتماع له بعد رجوعي من المنفى . وبعد دراسة القضية من جميع وجوهها قرر المسائل الآتية :

١ — كتابة مذكرة لجلالة الملك يعلن فيها معارضة الحزب للبرنامج السياسي للمقيم ، ويرفض شكل الاصلاحات التي عرضها خصوصاً نظام اللاسركزية والمجالس المختلطة ، متمسكا بفكرة (الحزب الوطني) والكتلة في عدم إعطاء الفرنسيين أي حق من حقوق المواطنين المغاربة .

٢ — كتابة بيان بهذا المعنى يوزع على الشعب .

٣ — كتابة مذكرة لجلالة الملك تبين خطر البرنامج الاقتصادي للسيو لابون على البلاد ، وتطلب من جلالته عدم المصادقة على أي تشريع يتعلق باغتصاب التراث المغربي أو جانب منه .

٤ — توجيه نداء من الحزب للمموّلين المغاربة يطلب منهم رفض التعاون الاقتصادي الذي يطلبه المقيم العام وعدم الاشتراك في الشركات التي يؤسسها بتوجيه استعماري فرنسي .

٥ — تأسيس لجنة الاقتراح والتوجيه الاقتصادية التي تعمل على ابتكار

المؤسسات المغربية وإرشادها وتوجيهها لمقاومة مؤسسات الإقامة العامة للجنة التنفيذية للحزب .

٦ - إعلان الحزب استعداده لتوجيه الأمة نحو التضحية الكبرى إذا حاولت الإقامة العامة تطبيق برنامجها بالقوة .

وقد قدم وفد الحزب هذه المذكرات لجلالة الملك الذى صرح بأن جلالته لا يتوانى فى احتضان مصالح المغرب والدفاع عنها ، كما قامت اللجنة التنفيذية بطبع البيان والنداء المقررين وتوزيعها على الجمهور المغربى .

* * *

استدعى المقيم العام أعضاء اللجنة التنفيذية وناقشهم فى وجهة نظرهم مصرحاً بأن موقف الحزب ماس بالقضية المغربية ، ثم عرض على الأمين العام الحاج أحمد بلافريج قبول رئاسة مجلس إحدى الشركات التى يؤسسها المقيم وقبول من يختارهم من أصدقائنا لعضوية المجالس العليا لأهم تلك الشركات ، ولكن الأمين العام صرح للمقيم بأنه تنفيذاً لقررات المجلس الأعلى للحزب لا يمكنه هو ولا غيره من الاستقلاليين قبول أى تعاون مع الإقامة العامة فى دائرة الحماية وعلى الأسس التى أعلنها الخطاب المقيمى .

ولقد حاولت الإقامة العامة أن تعرض الأمر على غير أعضاء اللجنة التنفيذية من رجال الحزب وأنصاره فاستدعت الأستاذين محمد الزغارى والحبانى وغيرهما وعرضت عليهم الدخول فى المجالس العليا لشركاتها ، ولكنهما رفضا كما رفض سائر الشباب الوطنى ذلك إجابة لنداء الحزب .

أما الممولون المغاربة فقد أضربوا كلهم عن شراء أسهم الشركات المقيمية برغم الإلحاح الذى وجهه إليهم المسيو لابون وممثلو الحماية بالنواحى ، وقد ظهرت بذلك قوة النفوذ المعنوى الذى يتمتع به حزب الاستقلال .

ولكن الحزب يعرف أن الإضراب لا يمكن أن يدوم إذا لم يهيىء المغاربة النواحى التى يستعملون فيها رؤوس أموالهم ، ولذلك كون اللجنة الاقتصادية التى

أشرنا إليها ، وقد كان لها الفضل في مساهمة كثير من الشركات وتوجيهها .

وقد أسس المقيم العام شركة الطيران فأسس الماليون الوطنيون (شركة النجوم) للنقل المدني الجوي ، وأسس المقيم العام شركة للاخراج السينمائي فأسس الوطنيون شركة ستوديو المغرب ، وهكذا استطاع المغاربة على ضآلة ما بيدهم من المال وعلى شدة الضغط الذين هم موضوعون فيه أن يقفوا متضامنين مع جلالة ملكهم ومستجيبين لنداء حزبهم حتى فشلت مشروعات لابون إلى حد لم يكن منتظراً .

ولكن الفضل الأكبر في هذا يرجع لجلالة مولانا الملك فهو الذي حقق رغبة أمته فرفض رفضاً باتاً المصادقة على مشروعات الظهائر القاضية بتأسيس شركة الفحم وأمثالها مما كان يرمي به المسيو لابون لتأميم فرنسي لتراث المغرب .

وتتلخص وجهة نظر الجلالة الشريفة ونظر الشعب المغربي كله في أن مقدرات المغرب الأساسية يجب أن تبقى للمغاربة ، وأن خير ضمان لها في الظروف الحاضرة هو تأميمها تأميماً مغربياً ، واستغلال الحكومة لها مباشرة أو بواسطة رخص مع اشتراك الحكومة بواسطة مكاتبها الخاصة في فوائدها ورؤوس أموالها .

وفد حزب الاستقلال بفرنسا :

بينما كان المسيو لابون يلاحظ بنفسه فشله في سياسته المغربية كان هو وأنصاره يعلنون في فرنسا بواسطة أبواق الدعاية الاستعمارية أنه متفق مع جلالة الملك على الخطة التي يريدها ، وقد كان يرمي من وراء ذلك إلى إنجاح برامجه التي كان يلقى فيها بعض المعارضة من طرف الرأسماليين الذين لا يؤمنون بمبدأ التأميم ولو كان يملك حكومتهم تراث أمة أخرى ، وإلى التمويه على الرأي العام الفرنسي بعدم قيمة الحركة الوطنية في الداخل ، ولكن (حزب الاستقلال) بفضل حذره لا يترك ناحية ضعف إلا عمل على إصلاحها ، ولذلك قرر أن يبعث لفرنسا وفداً من رجاله ليشرح الحقيقة كما هي للحكومة الفرنسية وللرأي العام

الفرنسي حتى لا يبقى للفرنسيين عذر في استمرارهم في هذه السياسة التي حكم عليها التطور المغربي والعالمي بالفناء والاضمحلال .

وقد تركب الوفد من رئيسه الحاج عمر عبد الجليل ، وعضويه الأستاذين عبد الكريم ابن جلون القاضي السابق بالمحكمة العليا بالرباط ، والأستاذ أحمد الحياني المحامي بفاس ، وكلهم من أعضاء المجلس الأعلى لحزب الاستقلال .

قام الوفد بأعمال جليلة ؛ إذ اتصل بشخصيات عظيمة ورفع صوت البلاد عالياً في سائر الأوساط ، وكان من أهم تصريحاته البيانات التي أدلى بها في المؤتمر الصحفي الذي حضره أكثر من مائة وخمسين صحافياً فرنسياً وأجنبياً ؛ فقد شرح رئيس الوفد للحاضرين حقيقة الحالة في المغرب ومطالب الشعب المغربي والكيفية التي يراها الحزب لتحقيق هذه المطالب ، ثم أجاب عن أسئلة كثيرة وجهها للوفد مختلف المراسلين الحاضرين .

وقد نقلت الصحف الفرنسية كلها أنباء المؤتمر والتصريحات التي أدلى بها الوفد وعلقت عليها تعليقات مختلفة ، ولكنها كلها تتفق في تقدير الحالة الراهنة في البلاد ، وأنها تدعو إلى عمل حاسم ومستعجل .

ولم يقتصر الوفد عمله على الدعاية في الأوساط الفرنسية ، بل عمل على تنظيم الوطنيين المغاربة بفرنسا وفتح مركزاً رسمياً للتمثيل الدائم للحزب كما قام بتنظيم الطلبة الاستقلاليين ، وتأسيس لجنة توجيهية لإرشادهم ومساعدتهم على إتمام الدراسة في جو تعاون وإخاء .

وقد نشر (مكتب الاستخبارات والدعاية) التابع لحزب الاستقلال بتوجيه ومساعدة إخواننا أعضاء الوفد رسالة عن (تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى) ، كما طبع البيان والحديث الذي أدلى به الوفد في مؤتمر الصحافيين ، وجمع وثائق (حزب الاستقلال) ثم طبعها ضمن كراسة خاصة بالفرنسية وترجمها ونشرها باللغة الانجليزية أيضاً .

وصادف وجود الوفد بباريس مرور صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا

الأمين العام للجامعة العربية ، فاتصل برجال الحزب وتفاوض معهم مليا فى شأن القضية المغربية ، وكان من آثار هذه المفاوضات التصريحات التى أدلى بها معاليه فى باريس ، وكلها إشعار رسمى بتأييد الجامعة لأمم المغرب العربى فى مطالبتهم بالحرية والاستقلال والانضمام للجامعة العربية .

ثم أقام الوفد يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ احتفالا فخما بمناسبة عيد العرش المغربى ، حضره جم غفير من كبار الأوربيين والعرب الموجودين فى العاصمة الفرنسية على رأسهم سمو الأمير عبد الله سيف الاسلام ابن الملك يحيى عاهل اليمن السابق ، وألقيت فيه عدة خطب كان من بينها خطاب العلامة ماسينيون والشيخ دراز ، وقد كانت كلها إعجابا بجلالة الملك وتأييدا للحقوق المغربية التى يرعاها جلالته ، ولقد شهدت الصحافة الفرنسية بحسن التنظيم الذى قام به الحزب فى هذه الحفلة ، واستنتجت منه مقدرة المغاربة على تسيير شؤونهم ماداموا قادرين على تنظيم الحركات واكتساب عطف المشرق والمغرب عليها ، أما من الناحية الرسمية فقد اتصل الوفد بنائب وزير خارجية فرنسا الذى تحدث معه طويلا فى الأساليب الممكنة لحل المشكلة المغربية ، والذى أظهر أن الخارجية إذ ذاك كانت ترى ضرورة تعيين شخصية رسمية تتخابر مع جلالة الملك فى شأن المصير المغربى فى الوقت الذى يستمر فيه المقيم العام فى مركزه كرئيس للحماية ، فإذا أدت المفاوضات إلى نتيجة ما أعلنت حينئذ الحكومة الفرنسية نهاية النظام الحاضر ، وبدأت فى اتخاذ التدابير لتنفيذ ما يتفق عليه .

ولكن الحزب كان يرى أن هذه مجرد وسيلة من وسائل العمل لا أهمية لها فى الموضوع ، وأن النقطة الأساسية هى ماذا سيعرضه هذا المفوض الرسمى على جلالة الملك ؟ والحق أن الذى استنتجناه مما بعثه لنا الوفد من تقارير وأحاديث لا يدل إلا على أن السلطة الفرنسية تريد تبديل نظام الحماية أو استمرارها ، ولكن فى دائرة الاتحاد الفرنسى .

وطبعى أن (حزب الاستقلال) لم يكن فى يوم من الأيام نصيرا للوحدة

الفرنسية التي يرى فيها نظاماً أعرق في الاستعباد من نظام الحماية نفسه ، خصوصاً بعد انكشاف الغموض الذي كان يسود فكرة الاتحاد الفرنسي حين أعلن نظام المجلس الخاص بالاتحاد واعتبار رئيس الجمهورية الفرنسية رئيساً عاماً لسائر البلاد المنتظمة أو المشاركة في الاتحاد ، وهذا ما يجعل الخلاف بيننا وبين الخارجية الفرنسية عميقاً إلى حد لا يمكن معه الوصول لنتيجة عملية إلا بتنازل أحد الطرفين عن المبدإ الأساسي الذي يتمسك به .

ولقد بقي الحزب دائم الرغبة في أن لا يرضى بهذه الحقيقة ، ولذلك عمل بكل مجهوده لإقناع الحكومة الفرنسية بضرورة تعديل نظريتها ، خصوصاً وهي تعرف أن معاهدة الحماية نفسها لا تتيح لها ضم المغرب لحظيرة اتحاد لا يقبله ولا يرضى أمانيه القومية .

ومع أن الوفد قد حظي باستقبال جميل وحفاوة طيبة من الرسميين الفرنسيين ومن رجال الصحافة والرأي العام ، فإنه لم يحصل على نتيجة عملية يكون لها الأثر الفعال في تغيير وجهة نظر الحكومة أو تعديل خطتها .

ولكن بالرغم عن ذلك فقد أبى الحزب إلا أن يستمر في الإعراب عن حسن نيته بالتوجه للرأي العام الفرنسي ، ولذلك قرر أن يبعث أمينه العام الحاج أحمد بلافريج ليترأس الوفد الثاني للحزب بعد رجوع الحاج عمر ورفيقيه وقد واصل الأمين العام مجهودات سابقيه ، وقام بعدة استجابات واتصالات قوية ، من أهمها حديثه مع رجال الحركة الشعبية الجمهورية ، وأدلى بتصريحات كان لها صدى كبير في الأوساط الرسمية .

وقد انتهز فرصة وجوده بفرنسا ، فعقد بباريس مؤتمراً عاماً لسائر طلبة المغرب بفرنسا كان له الأثر الحسن في توحيد الشباب المغربي حول الحزب وتوجيهه الوجهة الصحيحة التي يرغب فيها .

ولكن هذه العناية التي أبداها الحزب لم تلق من التقدير والاهتمام ما كان ينتظره المغاربة من شعب كالشعب الفرنسي ، فإن الخطة السياسية لم تتبدل ،

والأساليب الاستعمارية لم تتحول ، وتألب المستعمرين فى داخل البلاد لا يزداد إلا شدة ، ومعاملتهم لرجال الحركة ومنظماتها ومظاهر نشاطها لا يزداد إلا استفحالا ، وبالرغم من ذلك كله فقد قرر الحزب أن لا يتحول عن خطته قبل أن يوجه الإنذار الأخير ؛ فقرر أن أسافر أنا أيضا لفرنسا بعد أن أعطانى من الصلاحية ما يخولنى حق السير بالحركة فى الاتجاه الذى سارت فيه بعد انتقالى للمشرق .

وقبل أن أتحدث عن رحلتى لفرنسا ثم لمصر يجب أن تتم الحديث عن هذه المرحلة المهمة فى تاريخ الحركة المغربية بالكلام عن حوادث الدار البيضاء ورحلة جلالة الملك لطنجة .

مأساة الدار البيضاء

٧ إبريل سنة ١٩٤٧

بينما كان المغرب كله يتهيأ لزيارة جلالة الملك [illegible] عاصمة ملكه الديبلوماسية ، وكانت المدن والقرى التي يمر منها الموكب الملكي [illegible] تستعد بمشاهدة ملكها في طريقه إلى مدينة لم يتمكن من زيارتها [illegible] قبل — كانت الأوساط الاستعمارية تغلى غليان المرجل لأن معارضتها لم [illegible] في إرجاع جلالة الملك عما عزم عليه من هذه الزيارة ، ولأنها تعلم سلفاً أن هذه الجولة ستكون مظهراً كبيراً من مظاهر الوحدة المغربية ، وستتيح الفرصة للوطنية كي تظهر موقفها المتصلب ضد الاستعمار الفرنسي والأسباني والدولي .

وبالرغم مما أظهرته الصحافة الاستعمارية من تهجم على الشعب المغربي وملكه وزعمائه وبالرغم مما أظهرته بعض الحركات الفرنسية من مظاهر نشاط استفزازي عسكري ، وبالرغم من الإشاعات التي كانت تملأ الجو من أن الجنرال ديبول وصحبه سينتهزون فرصة سفر الملك ليعلنوا ثورتهم المزعومة من الدار البيضاء إلى باريس ، وأن الشيوعيين الفرنسيين يتهيئون لإعلان إضراب في خطة السكك الحديدية التي يمر منها جلالة الملك في يوم سفره — بالرغم من ذلك كله وعما عداه من الإشاعات والتهجمات فقد استطاعت الوطنية المغربية أن تملك أعصابها ، وتحتفظ ببرودة دمها ليتم تحقيق البرنامج الملكي الذي تعتبره فوزاً كبيراً لقضية المغرب ، ولأنها تعودت سياسة الإثارة والتهييج التي ينهجها المستعمرون الفرنسيون كلما رأوا تيار انتصار الوطنية المغربية بغية خلق الجو الذي يمكنهم من إرضاء نهمهم للانتقام والتشفي .

ولكن الأمر الذى راع الجمهور المغربى هو مأساة الدار البيضاء التى وقعت تماماً فى ليلة السفرة الملكية بالذات .

فبينما كان بعض الأطفال يلعبون بحى (ابن مسيك) مدينة العمال بالدار البيضاء إذا بثلاثة من السنغاليين يتجولون ، فطالبهم طفل بأن يعطوه هدية ، ولكن السنغاليين شتموه ورموه بقلاع كان بيدهم ، فأثار ذلك غضب أصدقائه الأطفال فتابعوا الجنود الثلاثة بحصباوات صغيرة ، وذهب السنغاليون إلى الحصن القريب من الحى ، ثم عادوا ومعهم فرقة من السنغاليين مسلحة بالبنادق والرشاشات والمدافع الخفيفة ، وصحبتها ضباط فرنسيون ، وهاجموا الحى حتى أعطى الضباط لجنودهم الإذن بإطلاق الرصاص على الأهالى العزل ، وطوقوا الأحياء الوطنية من كل جانب ، ونظموا الهجوم عليها ، وقد احتلوا الشوارع وهاجموا المارة بالقتل والتنكيل والتمثيل ، ثم دخلوا البيوت بيتاً بيتاً يقتلون من وجدوه فيها من طفل أو امرأة أو رجل ، بل قتلوا حتى الدواجن من الحيوانات ، ونهبوا الأمتعة وكسروا ما لم يقدروا على حمله .

ووصلت فرق الفرسان السنغاليين بقيادة ضباط فرنسيين أيضاً ، وامتدت المعركة إلى مسافة عشرة كيلومترات من الأحياء العربية المجاورة ، واشتد السنغاليون وانقلبوا إلى حيوانات متوحشة كلية ، فشدخوا رؤوس الموتى وفصلوا أعضاءهم وبقروا بطونهم ! فعلوا ذلك حتى بالصبية الصغار بمحضر أمهاتهم اللاتى أخروا قتلهن إلى ما بعد التمثيل بأبنائهن على مرأى منهن .

واحتلت فرق أخرى من السنغاليين سطوح المنازل حيث سلطت نيران رشاشاتها على كل من تحدثه نفسه بالنفاذ من الشارع أو تلقيه الفرصة ماراً به .

ولم تتدخل السلطات الفرنسية المدنية لإيقاف العدوان الذى استمر أكثر من عشر ساعات اختفى خلالها رجال البوليس بكيفية تلفت الأنظار ، بل إن بعض الفرق المكلفة بحراسة المدينة لم يسمح لها قوادها العسكريون بالتدخل لحماية السكان،وهنالك ثكنة عسكرية فرنسية قريبة من موقع الحادثة كتب عليها

« مقر حراسة المدينة » جنودها كلهم من عساكر (القوم) المغاربة برئاسة ضباط فرنسيين ، توجه إلى ضابطها وفد من كبار حزب الاستقلال يعلمه بالحادث ويطلب منه الإذن من الجنرال للجند المغربي بالقيام بواجبه من إرجاع الأمن ، فطلب منه التريث قليلا ، ثم تخابر مع الكولونيل وبعد دقائق عاد فأصدر الأمر بإقفال الثكنة وسجن جنوده جميعاً بداخلها .

وفي اليوم الثاني حشدت السلطة الجيوش الفرنسية والأجنبية بسائر أنحاء المدينة بكل الطرق المؤدية من الدار البيضاء إلى الرباط ولم يكن منهم ولا جندي مراكشي واحد ، وقد ثبت بعد التحري والبحث [illegible] أن الجيوش ورجال الشرطة المغربية جردوا من كل سلاح قبل الحادثة بيوم [illegible] الأمر الذي يدل على أن المأساة مدبرة ومبيتة بليل .

وقد بلغ مجموع القتلى والجرحى المغاربة في هذه المأساة التي انتقم فيها الجيش الفرنسي من الوعي القومي ألفي شخص مغربي بريء .

ولقد كان لهذه المأساة أثرها العميق على جلالة الملك وعلى سائر أفراد أمته ، وقد توجه جلالته بنفسه للبيضاء حيث أشرف على بحث عرف منه حقيقة المأساة ، كما عمل على مواساة البائسين من عائلات الموتى ومساعدة الجرحى الذين تركتهم غطرسة الجيوش الوحشية وسهم دماء .

وقد أظهرت فرق الشباب الرياضية والكشفية التابعة لحزب الاستقلال بطولة عظيمة ؛ إذ قامت بجهود جبار لاختطاف جثث الشهداء وإحصائهم ومعرفة أسمائهم ، ونقل الجرحى إلى المستشفيات وتصوير مشاهد التمثيل والتنكيل التي قام بها السنغاليون ، والبحث عن عائلات الثكل وإعلامه بحالة قريبه ، والتحري في معرفة الحوادث والقائمين بها — الأمر الذي يستحق الإعجاب ويستوجب التنويه والإشادة .

أما الشعب المغربي فقد أعلن تضامنه مع البائسين بإضراب عام شمل سائر المدن المغربية وباحتجاجات شديدة رفعتها الهيئات والشخصيات المراجع العليا ،

وبالاكتتاب العام لمساعدة المنكوبين ، وقد طالب حزب الاستقلال بإجلاء الجنود السنغالية من المغرب ، وهو مصر على هذه المطالبة دائماً .

وقد قامت هيئة (سيدات وفتيات حزب الاستقلال) بالدار البيضاء بعمل جليل لإسعاف العائلات المنكوبة ، وأسست ليتامى المأساة ملجأ ومدرسة تعرفان بمنظمة (٧ ابريل) .

أما السلطة الفرنسية فإنها لم تبد اهتماماً كبيراً بالحادث ، وكل ما فعلت أنها استنكرته زاعمة أنه وقع من السنغاليين من تلقاء أنفسهم ، واعتقلت بعض صفوف الضباط الذين اتهمهم الوطنيون ، ولكنهم سرعان ما أطلق سراحهم ، وانتهزت فرصة الرحلة الطنجية وتعيين الجنرال جوان من بعد اشتغل الرأى العام المغربى عن المأساة البيضاوية .

ولكن شهداء ٧ ابريل يملأون قلب كل مغربى ووجهه ، وإن الغطرسة التى أظهرها الجيش الفرنسى فى هذه المؤلمة والتغافل الذى سجلته سلطات الحماية لا يمكن أن ينساها الشعب المغربى الذى تعود الصبر ولكنه لم يتعود نسيان الجريمة ولا مسامحة المجرمين . وإذا رأى الفرنسيون حماس المغاربة فى المطالبة بالتحرر من سيطرتهم ، وإذا سمعوا فى المستقبل بعنف الحركات الانتقامية المغربية ، وإذا قرأوا أن المغاربة لم يعودوا قادرين على تحمل طغيانهم ولا على الاستمرار فى قبول النصائح السلمية حتى من زعمائهم ، فليس لهم أن يستغربوا ، وليس لهم أن يشتكوا من تعصب المغاربة أو من سوء فهمهم بل عليهم أن يذكروا أن جيوشهم لم تحمل لنا الأمن والسلام ، وإنما حملت لنا وحشية السود محمية بعلم الجمهورية الذى كان يجب أن لا يحمى غير الحرية والمساواة والإخاء .

يجب على الفرنسيين أن يذكروا أن تضحيتنا من أجل تحريرهم من غطرسة الألمان فى الحربين الأولى والثانية ومشاركتنا لهم وتمتيعهم بشعور النصر والكبرياء القومى لم يقابل من طرفهم بأى اعتراف بالجميل ، بل إن نهاية

الحرب الكبرى الأولى كانت مبدأ الحملات العسكرية على بلادنا التي ثارت على الحماية ونظامها ، وخاتمة الحرب العالمية الأخيرة كانت فاتحة اضطهادات مسلحة لأمتنا العزلاء وشبابنا الذي لا يريد غير السلم والأمن في ظل الحرية .

الرحلة الملكية لطنجة

قبل السفر :

منذ عادت طنجة لنظامها الدولى فكر جلالة الملك أن يلحق سلسلة رحلاته العظيمة فى داخل مملكته الشريفة بالرحلة لطنجة التى تعتبر عاصمة المغرب الدولية وقد أعرب عن رغبته هذه لمسيو إيريك لابون الذى رأى فيها لأول مرة شيئاً مرعباً ، وبرغم المماطلة والاعتذارات التى استعملها المقيم العام لإقناع جلالته بالعدول عن مشروع يقلق هناءة الحماية وهدوءها فقد أصر جلالته على تنفيذ فكرته ، وبعد مفاوضات كثيرة بين القصر والإقامة العامة أخذت المسألة طورها الدولى العام ؛ فقد أعربت الحماية عن موافقتها مبدئياً فيما يخص فرنسا ، ولكنها ادعت أنه لا بد من إشعار الدول المشاركة فى نظام طنجة ، ثم أبلغت الجلالة الشريفة أن كلا من انجلترا وأمريكا لا تبديان رغبة فى تحقيق المشروع الملكى ؛ لأنهما تخافان من أن يؤدى إلى إحداث قلق سياسى واضطراب ديبلوماسى ، وقد أجاب جلالة الملك على هذا بأنه هو سيتنقل لاعالة فى بلاده ، وأنه إذا كانت لدولة ما اعتراضات على عمله الشرعى فعليها أن تكتب به إليه ، وهو يعرف الموقف الذى يتخذه إزاء كل ادعاء أجنبى يريد الحد من تحقيق التمتع بمظاهر سيادته على سائر المناطق المغربية ، ثم عادت الإقامة تتذرع بأن السكسونيين يخافون من انتهاز الروس فرصة الزيارة الملكية لبعث قطع من أسطولهم للبحر المتوسط تظاهراً بمالهم من القوة ومن الحق فى تعبئتها بهذا الجانب من المياه التى تريد انجلترا حمايتها ؛ فلم يعبأ جلالته بهذه التعليلات كلها ، وأصدر بلاغاً يحدد فيه موعد زيارته لطنجة واضعاً بذلك الإقامة العامة ومن وراءها من الدول أمام الأمر الواقع ؛ لكن السفير لابون عاد يحمل لجلالته رغبة فرنسا فى

شريف ريثما تتم الإجراءات الدبلوماسية فى الموضوع ، وبعد هذا اقتنع جلالته بتأخير الرحلة بضعة أسابيع أخرى ، وأخيراً أعطاه المسيو لابون بقبول فرنسا وإنجلترا وأمريكا للتذكرة ، ثم اقترح عليه السفر فى البحر لئلا يجتاز فى المنطقة الخليفية التى هى تحت حماية أسبانيا ، ولكن جلالته رفض الاقتراح وقال إنه سيسافر فى مناطق مملكته الشريفة ، وإذا كان لأسبانيا اعتراض على هذا الحق فعليها أن تواجه جلالته به ، وقد أبلغت السلطات الأسبانية جلالته رسمياً أنها لا ترى مانعاً من زيارة جلالته لجزء من مملكته ؛ بل تعتبر ذلك شيئاً طبيعياً ، غير أنها تتخذ تحفظات من حقها أن تطالب مراعاتها ، وأهم هذه التحفظات أن المقيم العام الفرنسى لا يصحب جلالته فى داخل حدود المنطقة الخليفية ، وأن عليه أن يقف فى (عرباوة) حيث يصاحب الملك المقيم العام الأسبانى ، كما أن الجند الخليفى لا الفرنسى هو الذى يقوم بمسألة الأمن فى داخل الحدود الشمالية للبلاد أثناء هذه الزيارة ، وقد تقدمت للرباط لجنة خاصة أسبانية للمفاوضة مع الإقامة العامة الفرنسية ، وتوصل الفريقان للاتفاق على النقط التى طلبتها أسبانيا .

وكان جلالته يريد النزول فى سرادق رسمى بمدينة (أصيلا) فاقترح الأسبانيون على جلالته النزول « بقصر الريسولى » الذى هو من أملاك أسبانيا اليوم، فرفض جلالته الاقتراح ، ورفض الاستمرار فى مناقشة اقتراحات الأسبانيين الخاصة بحركته داخل المغرب ، وكتب إلى سمو الخليفة يطلب منه توجيه لجنة من طرفه تتقبل من جلالته التعليمات اللازمة التى يجب ضرورة اتباعها فى برنامج الحفلة ، وفعلا وصل الوفد الخليفى للرباط حيث بلغه جلالة الملك ما ينبغى للخليفة القيام به من تدابير مصمما على ضرورة النزول فى سرادق خاص فى (أصيلا) وتناول الغذاء بها مع الخليفة وسائر القواد والباشوات الذين يجب أن يحضروا من مختلف أنحاء المنطقة .

وبعد هذه الإعلامات اقترحت الإقامة العامة أن يخبر جلالته اللجنة الدولية بطنجة ، ولكن جلالته رفض هذا الإخبار الرسمى الذى يمكن

أن يدل على شبه استئذان غير معقول .

وأحب جلالته أن لا يصل لطنجة حتى يعطى لأبنائها بعض الحق الذى يطالبون به ، فوضع تشريعاً يحسن حالة النواب المغاربة بالمجلس التشريعى ، أى يخرج بهم من طور التعيين إلى طور الانتخاب من درجتين ، ومع بساطة هذا الإصلاح فإن المراقبة الفرنسية فى طنجة لم تخلص فى تطبيقه بعد ما عاكس رؤساؤها فى تشريعه ، وأخيراً قدم مسيو لابون باسم [illegible] لجلالة الملك المطالب الآتية :

١ — أن يصحبه فى رحلته ويحضر سائر الحفلات التى يقيمها [illegible] فى طنجة .

٢ — أن يقوم المقيم العام الفرنسى بتقديم ممثلى الدول الأجنبية لجلالته

٣ — أن يطلع المقيم العام على الخطب التى يلقيها جلالته وسمو ولى العهد والأميرة عائشة .

٤ — أن يمتنع جلالته عن إصدار بيانات مدة إقامته بطنجة .

وقد قبل جلالته المطلب الأول ، ورفض بتاتاً المطلب الثانى ، لأن طنجة لا تعتبر تحت الحماية الفرنسية ولا الأسبانية حتى يسمح للمقيم العام بالظهور فيها بمظهر المكلف بوزارة الخارجية حسب نظام الحماية ، وقد قرر جلالته أن مندوبه الشريف بالمنطقة الدولية هو الذى يقدم إليه السلك الدبلوماسى وغيره ، وأما الخطب فإن جلالته لم ير بأساً فى أن يطلع المقيم العام عليها ولكن بصفة شخصية واستثنائية ، وأما عن البيانات فقد أجاب جلالته بأنه ليس فى نيته إصدار أى بيان غير عادى .

وبعد أن اطلع المقيم العام على الخطب اقترح على جلالته أن يضيف لخطابه الرسمى كلمة تعرب عما للتعاون الفرنسى المغربى من قيمة فى نظر جلالته ، وقد وعده الملك بالتفكير فى الموضوع ، وفعلا أضاف جملة فى آخر خطابه يحث فيها رعيته على الاستفادة من تجارب الغربيين وخصوصاً الفرنسيين .

ولكن جلالته حذفها في آخر ساعة نظراً لتأثره العميق من حوادث البيضاء ومآسيها .

وقبل سفر جلالته تبلغ دعوات من سفيرى أمريكا والبرتغال وغيرها لتناول العشاء على مائدتهم ، ولكن الملك اعتذر بأنه سيكون في بلاده وليس من المعقول أن يكون مدعواً بل هو الذى سيدعو ضيوفه الأجانب إلى مأدبة ملكية إكراماً لهم وإشعاراً بما لهم من الاعتبار عند جلالته .

وقد قررت بلدية طنجة خمسة ملايين من الفرنك لمصاريف الزيارة الرسمية ونظم الأهالى وسائل الزينة والأفراح طولة تلك الزيارة التى كانوا يعتبرونها أسعد أوقاتهم وأطيب أيامهم .

أما (حزب الاستقلال) فقد أعد العدة الكاملة للمشاركة في هذه الأفراح الشعبية والإذاعة عنها ، وأصدر من جريدته (العلم) عدداً خاصاً عن طنجة وموقعها وقيمة الزيارة الملكية لها كان يوزع مجاناً عند وصول القطار الملكى (امروسة المتوسط) ، وكان فرع الحزب بطنجة وفرقة الكشافة الحسنية التابعة له هما اللذان يشرفان على الحفلات القومية والتنظيمات الشعبية ، وأصدر مكتب الاستخبارات والدعاية للحزب نشرة يومية باللغة الفرنسية كانت هى المصدر الوحيد للصحافة العالمية برمتها ، وكان مركزها بأوتيل المنزه مرجع جميع الصحافيين الذين اعترفوا للحزب بجميل خدمته وعظيم أهميته ؛ كما التقط مبعوث الحزب السينمائى الأستاذ عبد الكبير الفاسى شريطاً جميلا لجميع مظاهر الرحلة الملكية أخرجته بعد شركة ستديو المغرب فكان شريطاً قومياً رائعاً

وقد اهتم العالم كله بهذه الزيارة التاريخية ووصلت طنجة وفود الصحافيين والمصورين من أقاليم الدنيا جميعها ، ومثل الصحافة المصرية الأستاذ إبراهيم موسى مندوب جريدة المصرى الذى كان المبعوث العربى الوحيد فى هذه المظاهرة القومية الكبرى .

صاحب الجلالة يغادر الرباط :

أصبحت مدينة الرباط مزدانة كلها بالأعلام والزينة ، والفرح على وجوه سكانها الذين احتشدوا فى الشوارع التى يمر منها الموكب فى طريقه للقطار الذى ينقل الجناب الشريف لطنجة ، وما أزفت الساعة الثامنة والخمسون دقيقة من صباح يوم الأربعاء التاسع من شهر ابريل سنة ١٩٤٧ حتى دوت ساحة المحطة بعاصفة من الهتاف ، وكان فى طليعة الموكب الشريف سمو ولى العهد مولاى الحسن ، وصاحبة السمو الأميرة عائشة ، والأمير مولاى عبد الله ، وقد نزل سيدنا نصره الله صحبة ولى عهده من سيارته فتقدم للسلام عليه المقيم العام والكاتب العام للحماية والقائد الأعلى للجيش ، ثم صدحت الموسيقى بالنشيد الملكى ، وما وصل سيدنا لباب المحطة حتى تعالت الهتافات بحياة جلالته والحياة شعبه الأبى ، وهو نصره الله يحيى الجماهير بيده الكريمة .

وكانت جدران المحطة مزدانة بالرايات والبسط السندسية ، والأرض مفروشة بالزرابى المتنوعة ، ثم تقدمت الهيئة الوزارية لأداء تحية الإخلاص ، وتبعها بعض باشوات المغرب وكبار قواده فأعيان المدينتين (الرباط وسلا) ثم بقية أفراد الحاشية الملكية التى رافقت جلالة الملك فى رحلته ، وهى مركبة من ممثلى سائر طبقات الأمة ويبلغ عددها خمسة وستين عضواً .

وقبل أن يتحرك القطار أدى الحرس الشريف مراسم التحية ، ثم سارت القطر فى وسط هتافات الجماهير الحارة ، وكانت المحطات التى يمر بها القطار كلها مايجة بالرعايا المخلصين الذين انتهزوا فرصة مرور ملكهم لتحيته والإعراب له عن ولائهم وتعلقهم بعرشه الكريم .

وما وصل الموكب إلى عرباوة (الحد الصناعى بين جزئى المغرب) حتى امتلأ الجو تصفيقاً وهتافاً من آلاف إخواننا المحتشدين لتحية عاهلهم المعظم ، وقد تقدم للسلام على مولانا مولاى محمد صنو سمو الخليفة ، ووزير العدل بالمنطقة

الخليفية ، ورئيس التشريفات ، والجنرال لاريا ، ومدير الشئون الوطنية ، والوزير الأسباني المفوض ، ورئيس ديوان المندوب السامي الأسباني ، ثم رافق الـكل جلالته إلى مدينة (أصيلا) حيث بلغها القطار في الساعة الواحدة والعشر دقائق .

وداع المنطقة الخليفية :

وقد وجـد جلالة الملك في استقباله سمو الخليفة ، ونجله مولاى المهدى ، والمندوب السامي الأسباني ، والمسيو إريك لابون مقيم فرنسا العام ، ووفود القبائل والمدن المغربية . وكان سمو الخليفة قد أعد حفلة غذاء فاخرة تجلت فيها مظاهر الأبهة والعظمة ، وتفضل مولانا فدعا لتناول الغذاء معه سمو الخليفة وعدداً كبيراً من رجال المخزن بالمنطقة الخليفية من بينهم الأمير مولاى المهدى .

وبعـد تناول الغذاء استقبل جلالته رجال الصحافة العربية والأجنبية ، وأفضى لهم جلالته بالتصريح الآتى : « ها أنتم ترون أن المغرب أمة واحدة ، بل عائلة واحدة ، وأن أمنية الأمة المغربية التى ستحقق بعون الله هى أمنية جميع الأمم العربية ؛ إذ الشعوب العربية أمة واحدة » .

ثم تناول الموكب الملكي الشاى في قاعة أعدت لذلك بحيث ألقى الأستاذ إبراهيم الإلغى قصيدة بين يدى جلالة الملك ، وفي نهاية المأدبة تقدم صاحب السمو الملـكى الخليفة مولاى الحسن فألقى خطاباً جاء فيه :

إن لبلادنا تاريخاً مجيـداً ، وإن أمير المؤمنين بالغ بحسن قيادته للمرمى السـامى الذى يسترجع مجدها الغابر تحت ظل جلالته ؛ لأن المغرب أمة واحدة لا تعترف إلا بعاهل واحد ستصعد في عهد جلالته مدارج الرقى ، فنرجو الله أن يعين جلالتـكم بما تقومون به من أعمال .

ثم غادر الملك (أصيلا) إلى العرائش حيث ودعته جماهير المنطقة الخليفية وسمو الخليفة والولاة المغاربة والأسبانيون وكذلك المسيو لابون الذى عاد للرباط .

ولاء المغرب الحر :

وفي الساعة الرابعة تحرك القطار فوصل إلى طنجة في الخامسة ، وما إن رسا الرتل الملكي حتى أرسلت ثلاث بوارج حربية برتغالية مائة طلقة وطلقة إيذاناً بوصول الركب المولوى ، ثم صعد سعادة مندوب السلطان إلى القطار حيث سلم على صاحب الجلالة وقدم لمقامه الكريم ممثل الولايات المتحدة ووزير بريطانيا الذي هو رئيس لجنة المراقبة ، وأعضاء لجنة الرقابة والأميرال البرتغالي ووالي المدينة .

وكانت الجماهير الغفيرة محتشدة في جوانب المحطة وسطحها والطرق المؤدية إليها ، والهتافات تتعالى من الأرض وترتفع من السطوح والمنابر في حماس وانتشاء ، وما إن ظهر محيا مولانا المعيان حتى امتزج هدير المدافع وألحان الموسيقى بزغاريد النساء وهتافات الجمهور وتصفيقه ، ولم يستطع الموكب الشريف اختراق تلك الأمواج البشرية التي كانت تلوح بالرايات الحمر المختومة والتي غمرت الشوارع المزدانة بالزرابي والأعلام وأقواس النصر إلا بجهد جهيد ، وكانت الخمسون سيارة التي لوحظ من بينها سيارة (العلم) وسيارة (رأى الشعب) وسيارة (رسالة المغرب) تسير ببطء كبير وسط النسمات المتاوجة حتى وصلت لقصر سعادة المندوب .

وبالجملة فقد أعطى سكان طنجة المغاربة البرهان الساطع على تعلقهم بالعرش المغربي وعاهله العظيم ، وفي المساء أطلقت شهب اصطناعية بديعة في حفلة نظمتها بلدية المدينة .

استقبالات :

وفى صباح يوم الخميس ١٠ ابريل كان موعد استقبال جلالة الملك لأعضاء السلك الدبلوماسى وأعيان المدينة ووفود الجهات فاستقبل أولا سفير الولايات المتحدة الأمريكية مستر أليس الذى أعرب لجلالته عن عواطف أمته ، ولما أخبر جلالته بأنه قد عين سفيراً لدولته فى سوريا أجابه جلالة الملك بأنه سواء كان فى طنجة أو فى دمشق فلن يكون إلا فى بلاد عربية ، وأن جلالته يتمنى أن يكون خير ممثل لعطف أمريكا الديمقراطية على العرب ، ثم استقبل جلالته بعد ذلك ممثل انجلترا فتحدث له ملك المغرب عن العلاقات القديمة التى كانت بين انجلترا و بين مراكش ، وأن مراكش التى تعمل للوصول إلى مبتغاها الذى هو مبتغى جميع الشعوب ترجو أن تكون علاقتها مع انجلترا فى المستقبل مثل علاقتها معها فى الماضى ، فأكد السفير أن انجلترا ستحافظ على صداقتها التقليدية للمغرب ، وتشرف بعد ذلك بالمثول بين يدى جلالة الملك سفير أسبانيا فأبدى له جلالته تأثره من الاستقبال العظيم الذى قامت به المنطقة الشمالية مذكراً بأن مراكش وطن واحد ثم تكلم السفير الأسبانى عن الصداقة التى للأسبانيين مع المغاربة منذ قديم .

وبعد ذلك تقدم أمام جلالته ممثل فرنسا فصرح له جلالته بما يأتى :

« يسرنى وأنا بهذه المدينة المغربية حيث تمثل هنا جميع الدول الصديقة أن أذكر بالصداقة الفرنسية المغربية التى تجلت فى أحرج الظروف ، وإن المغرب الذى شارك فى الحرب يريد أن ينال نصيبه من السلم ، وذلك بالتمتع بحقوقه التى يطمح إليها والتى سيحصل عليها بفضل صداقته مع فرنسا » .

وبعد هذا برز سيدنا لشعبه الكريم وبين يديه سمو ولى العهد مولاى الحسن والأمير مولاى المهدى نجل خليفته بتطوان ، فألقى خطابه التاريخى الذى كان يقاطع فى كل فقرة بالهتاف والتصفيق .

وعلى إثر ذلك استقبل جلالته وفداً يمثل (حزب الإصلاح) والأمين العام لحزب الاستقلال برفقة الحاج عمر عبد الجليل ، ثم استقبل فرع حزب الاستقلال بطنجة ، والأستاذ المكى الناصرى باسم (الوحدة المغربية) وغيرهم من أعيان المدينة والوفود .

وفى الساعة الثانية بعد الظهر زار صاحب السمو ولى عهد المملكة مولاى الحسن مدرسة مرشان العربية الفرنسية والمدرسة الصناعية .

وفي الساعة الثالثة من اليوم نفسه دشن سموه باسم والده الكريم مدرسة الأستاذ عبد الله جنون .

وفى الساعة الرابعة أقام الكشافة المسلمون حفلة شيقة لاستقبال صاحب السمو الملكى مولاى الحسن بصفته الكشاف الأكبر .

وفى الساعة الرابعة والنصف ، زار سموه باسم والده الكريم مدرسة مولاى المهدى .

وقد ألقى سموه فى كل من مدرسة الأستاذ جنون ، ومعهد مولاى المهدى ، وحفلة الكشافة ، خطباً قيمة وسط مظاهر الإجلال والتكبير وسيالم الحماس القوى المتدفق .

وقد أهدت الكشافة الحسنية لسموه بذلة كشاف رسمى ، فتفضل سموه وارتداها بين مظاهر الحفاوة والإعجاب ، ثم ألقى بها خطبته العظيمة فى جو إخاء وحب متبادل .

أما صاحبة السمو الملكى الأميرة عائشة فقد زارت مدرسة البنات بالقصبة حيث أقيم لاستقبالها حفل منقطع النظير شاركت فيه المدينة برمتها برجالها ونسائها ، كما حضره ممثلو الدول والجوالى الأجنبية ، وألقت سموها فى الجمهور الملتف حولها خطاباً شيقاً بالعربية ، ثم بالفرنسية والإنجليزية ، دافعت فيه عن مبادئها التحريرية التى وقفت حياتها الناشئة على خدمتها مشيدة بالنهضات العربية فى مصر والمشرق ، مؤكدة تعلق المرأة المغربية بالمثل العليا التى يعمل لها

العرب جميعاً ، وقد كان لخطابها أثر عميق فى نفوس الحاضرين ، وأيقن الكل بأن العائلة المالكة مصممة عزمها على السير بالبلاد فى معارج الرقى والكمال .

الإمام المجدد بالمسجد الأعظم :

وفى يوم الجمعة ١١ أبريل توجه جلالة الملك للصلاة بالمسجد الأعظم فى موكب رسمى حافل ، وقد فاجأ رعيته الكريمة بمنة عظيمة فألقى خطبة الجمعة وأم الناس بنفسه ، محييا بذلك سنة الخلفاء الراشدين التى اندثرت منذ عهد غير قريب ، وقد اهتزت لهذا المشهد أفئدة المؤمنين وانتعشت أرواحهم وانطلقت ألسنتهم بالتكبير والتهليل .

وقد بين سيدنا نصره الله فى خطابه الديني السر فى نجاح السلف الصالح وهو تمسكهم بتعاليم الدين الحنيف الذى أتاح لهم أن ينقذوا العالم من مخالب الجهل ونير الاستبداد ، وأن يبينوا للانسانية قيمة الحرية الشخصية ويعرفوها بالحقوق البشرية ، ثم صرح نصره الله على ما لاقاه صلى الله عليه وسلم من مصاعب واعتبرها عليه السلام بعزيمة ثابتة ورباطة جأش حتى اعتز الحق وانتصر ثم ذكر أيده الله ملكه أن الأمة الإسلامية لا تتحقق أمنيتها ولا تعيش عزيزة الجانب إلا إذا اجتمعت كلمتها واتحدت قلوبها وعملت بتعاليم القرآن المبين ، ثم تلا قوله تعالى :(يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم)

وفى الخطبة الثانية شرح الملك حديث (الدين النصيحة) ، ثم ختم بالدعاء لجميع ملوك المسلمين ورؤسائهم .

وهكذا بعد أن أكد مولانا سلطته الزمنية فى طنجة المغربية وطد دعائم سلطته الروحية على هذا الجزء من مملكته الشريفة العربية المسلمة .

ولم يكن سيدنا نصره الله فى هذا كله إلا مترجماً عن الاتجاه الشعبى لرعيته الكريمة التى تريد أن تكون حركتها التجديدية شاملة كل مظاهر حياتها الروحيه والمادية .

هدايا الشعب لمليكه :

وعقب صلاة الجمعة توجه الملك وموكبه الكريم للسوق البرانى حيث تقرر أن يكون حفل الهدية التقليدى ، فقدم أولا أهالى طنجة المسلمون سيفاً نصله صينى وغشاؤه من ذهب وقد كتب عليه (الاخلاص والولاء) ، ومعه هدية ثمينة لولى العهد هى كرة أرضية تحتوى على أجهزة لتعديل الوقت والحرارة والرطوبة ، وإلى سمو الأميرة عائشة عقد من الجواهر الفاخرة ، ولسمو الأمير مولاى عبد الله ساعة بديعة .

وأهدت الطائفة الاسرائيلية المغربية بطنجة أوانى شرب الشاى وكلها من الفضة الخالصه ، وأعربت عن ولائها وإخلاصها للعرش العلوى وتعلقها بجلالة الملك .

أما أهالى تطوان فقد تقدم وفدهم بهدية رمزية عظيمة هى خريطة المغرب المتحد مصنوعة من الفضة الخالصة ، وكتابتها من ذهب خالص ، ومعها صندوق من ذهب ملىء بتراب أخذ من جبال المنطقه ، وكتب عليها العبارات الآتيه : « بمناسبة زيارة الملك لطنجة يقدم أهالى تطوان هذا التراب المخضب بدماء الشهداء الأبطال كرمز لوحدة المغرب تحت العرش العلوى المجيد » .

وقد تكلم الأستاذ عبد الخالق الطريس وسط الجماهير الهاتفة بحياة المغرب فقال : « إلى حامى الملة والدين باسم هذا الجيل الذى لا يتزحزح من علكتكم السعيدة نتقدم بإجلالنا وتعظيمنا وولائنا لأمير المؤمنين راجين من مولانا أيده الله ونصره أن يتقبل هذه الهدية المتواضعة كرمز لحبنا وإخلاصنا لعرش أسلافكم الخالد . يا مولاى إنتاجكم نهتدى ، و بمثلكم نقتدى » .

وبالجملة فقد كانت مظاهرات طنجة عظيمة الدلالة على وحدة المغرب الأقصى الراسخة ، وعلى رغبته فى الاستقلال التام والوصول إلى أمانيه التحريرية برعاية مليكه الهمام الذى لا يألو جهداً فى السير به إلى الأمام .

وفى صبيحة يوم السبت ١٢ ابريل زار سيدنا نصره الله مدرسة المصلى الشعبية حيث كان الجمهور محتشداً لاستقبال جلالته ، وبعد أن ألقى كل من المندوب الملكى وممثل ولى العهد خطاباً مناسباً تقدم سيدنا فوضع الحجر الأساسى للبناية الجديدة التى يزمع الشعب على رفعها .

وفى الساعة الواحدة تناول الغداء على المائدة الملكية كل من وزير الولايات المتحدة المفوض المسيو إلين ومسيو اريك لابون وقنصل انجلترا العام ، وقد تقدم لجلالته وفد من الصحافيين يطلب مقابلة جلالته فأمر سيدنا رئيس ديوانه أن يأخذ منهم الأسئلة على أن يرجعوا فى المساء لاستلام الجواب الملكى عنها ، وقد سلم لهم رئيس الديوان الملكي التصريح التالى : « قبل أن نغادر طنجة عاصمة المغرب الديبلوماسية يسرنا أن نوجه تشكراتنا لجميع سكانها لما أعربوا عنه من إخلاص وولاء ؛ فقد كانت طنجة فى استقبالنا عند حسن الظن بها مغربية متمسكة بعرش ملكها تمسكا متيناً ، وبذلك أقامت الدليل على أن المغرب وحدة رمزها العرش ، وعسى أن تكون هذه الرحلة من حوافز التعجيل فى قضية طنجة .

« وإن المغرب لحريص على أن تكون علاقاته فى المستقبل حسنة بجميع الدول التى ناضلت من أجل الحرية ولا تزال تناصرها ، وهو شديد الرغبة فى نيل حقوقه كاملة .

« وغنى عن البيان أن المغرب بلاد عربية صلتها وثيقة بالشرق العربى ؛ فمن الطبيعى أن يزداد هذا الاتصال متانة وقوة لا سيما وقد أصبحت الجامعة العربية منظمة تقوم بدور مهم فى السياسة العالمية .

« وإننا على يقين أن المسألة الثقافية لها مكانتها فى تحقيق هذا الاتصال ، ولذلك فإننا نسعى فى تنوير أذهان المغاربة جاعلين هدفنا الأساسى إنشاء معاهد للدراسة العلمية موحدة البرامج مع كليات مصر وسوريا ولبنان والعراق ، كما أننا نسعى بعد ألقيت إلينا مقاليد الملك فى تمكين رعايانا من الحقوق الديموقراطية ، وأملنا وطيد أن يتحقق كل ما نصبو إليه » .

العودة للرباط :

وفى صبيحة يوم الأحد غادر الموكب الملكى طنجة عائداً لعاصمة الملك موحداً يمثل ما قوبل به من الحفاوة والإجلال ، وقد كان فى انتظار مولانا بعرباوة سمو الخليفة مولاى الحسن حيث تناول الغداء صحبة جلالة الملك ، ثم دشن جلالة السلطان مسجد عرباوة ، ثم امتطى سيارته الملكية إلى أن وصل سوق أربعاء الغرب حيث قام جلالته بتدشين مدرستها فى وسط مظاهرات شعبية منقطعة النظير شاركت فيها فرقة طارق بن زياد إحدى فرق الكشافة التابعة لحزب الاستقلال ، وفى الساعة السادسة والخمسين دقيقة من مساء اليوم نفسه وصل صاحب الجلالة للرباط حيث وجد الشعب محتشداً لاستقبال عاهله العظيم ، وكله شوق لرؤية محياه الكريم .

خطب طنجة :

سنتكلم بعد عن الأهمية الخاصة التى لهذه الزيارة الملكية لعاصمة المغرب الديبلوماسية حسبما سماها جلالة الملك فى خطابه ، ولكن الآن ينبغى أن نلق نظرة على خطاب صاحب الجلالة وتصريحاته ، وخطاب الأمير مولاى الحسن والأميرة عائشة اللذين كانا يعبران فى الحقيقة عن رأى والدهما الهمام .

تمتاز خطبة الملك أمام جمهور الشعب بأسلوب الموعظة الدينية التى يختارها جلالته دائماً ليكون معبراً عن صفته الدينية والزمنية فى وقت واحد ، وتتلخص محتوياتها فى التذكير أولا بالمجد العظيم الذى كان عليه المسلمون الأولون وبالحالة السيئة التى وصل إليها الخلف والتى من مظاهرها هذه التجزئة بين البلد الإسلامى الواحد الذى هو المغرب ، والبحث عن الأسباب التى نهضت بالمسلمين أولا فجعلت منهم ملوك الدنيا وقادة الناس ، والعوامل التى فتكت بمعنوياتهم حتى أوصلتهم لحالة الانحطاط التى يرزحون تحتها اليوم . وقد أكد جلالته أن اقتفاء

تعاليم الإسلام الصحيح البعيد عن كل التمويهات والخرافات ، والذى يهدى إلى سبيل السلف الصالح القائم على النظر والبحث والدراسة والتعلم ، وأن المغاربة لا يمكنهم أن ينهضوا إلا إذا جددوا فى توسيم المعنويات التى كانت لسلفهم كى يسترجعوا مجدهم القديم ويبنوا على أساسه مجداً جديداً ، واستبشر جلالته بالروح السائدة فى العالم العربى والتى أدت إلى تأسيس الجامعة العربية ، مؤكداً أن المغرب يطمح إلى تحقيق تملأ نفسه المثل العليا التى تملأ نفوس العرب والمسلمين جميعاً ، وأن مجهودات جلالته فى نشر التعليم وتثقيف الناشئة يرمى لغاية بعيدة هى توحيد الوجهة المغربية وشخصية الشعب مع الوجهة والشخصية العربيتين حتى لا تتأخر هذه عن أختها ، أو تتكيف على صبغة غير الصبغة العربية العامة لجميع أفراد العرب ، ويحس جلالته بأن تحقيق هذه الغايات لا يمكن أن يتم إلا إذا وصل المغرب لحريته ؛ فيؤكد جلالته أنه لا يألو جهداً فى الدفاع عن حقوق رعيته والعمل على إحلالهم المحل اللائق بهم كأمة عربية مسلمة .

ويؤكد جلالته فى التصريح الذى أدلى به للصحافيين رغبته العميقة منذ تولى جلالته الملك فى تحقيق مبادىء الديموقراطية لشعبه ، وهكذا يمكننا أن نحصر هذه النظريات الكريمة فى النقط الآتية :

١ — تأكيد صفة المغرب العربية الخالصة .

٢ — ضرورة تحقيق وحدة البلاد بإدماج سائر مناطقها .

٣ — وحدة المثل العليا الثقافية والدينية المغربية مع مثل سائر المسلمين والعرب .

٤ — ضرورة تحقيق سائر الأمانى القومية المغرب .

٥ — ضرورة تأسيس نظام ديموقراطى للحكومة المغربية .

وبأداء جلالة الملك لصلاة الجمعة فى المسجد الأعظم وتقدمه للخطابة والإمامة أثبت ما يهتم به جلالته من البعث الروحى للمغاربة ، وما يريده من تطور فى أساليب الوعظ الدينى والرعاية الخلقية خصوصاً بعد أن أمر

جلالته لأول مرة بإدخال مكبرات الصوت ليتمكن المصلون من سماع الخطبة والقراءة ، وهذا يعنى أن التجديد الديق والمدنى يجب أن يكونا محل عناية الملك والمخلصين من مصلحى رعيته ، وقد حث جلالته فى خطبة الجمعة على ضرورة التعاون فى مظاهره المصرية ، ولاسيما فى الميدان الاقتصادى ، وذلك بتأسيس الشركات ومزاحمة الغير فى ميادين الحياة ، ولعل فى ذلك خير إعداد الجواب العملى الذى ينبغى أن يقدمه الشعب لسياسة الاحتكار الاقتصادى الذى رمى له المسيو إيريك لابون ؛ فجلالته لم يغفل عن الناحية المادية فى جهاده ، ولكنه يريدها ناشئة عن صوفية روحية دائمة لتنفيذ إرادة الله بعمارة الأرض وحماية الحق من الغاصبين ، وليس فى خطاب الملك ما يقابل الكيلوات التى يعرضها المقيم العام بالقوات الدينية على ما أرادت بعض المجلات الفرنسية تأويله، وكل ما هناك أن جلالة الملك يريد أن يستغل هذه الكيلوات المغاربة بأنفسهم لصالح بلادهم ، وهم يعتقدون أنهم يؤدون واجباً وطنياً ودينياً معاً ؛ بل إن جلالة الملك يريد ماهو أسمى من ذلك ، وهو أن يذكر مواطنيه ورعاياه بالقيمة المعنوية التى للإنسان ، وهى الرسالة التى حملها خلافة الألوهة على وجه هذه الأرض ؛ والإنسانية المغربية لايمكنها أن تقصر عن أداء مهمتها فى الجزء الذى وضعته العناية الإلهية تحت مسؤوليتها ، وهو بلاد المغرب ، وإلا كانت جديرة بالانقراض وترك المصلحين من الغير يحلون محلها ، ولكنها لايمكن أن تقوم بهذه المسؤولية إلا إذا تحررت من عراقيل الاستعمار وقيود الاستعباد الأجنبى ، ولذلك فإن كل الجهد يجب أن ينحصر فى سبيل تحقيق الأمانى المغربية فى التمتع بالحرية التى ننشدها .

لم يلق جلالة الملك الجملة التى اقترحها المقيم العام ، وقد رأى فى ذلك المعلقون الفرنسيون زيادة على تنامى فرنسا وأعمالها حرجاً من جلالته لما تقتضيه وظيفة مسيو لابون كوزير لخارجية جلالته ، ومعنى هذا أن تصرفه بحذف تلك الجملة يعتبر تأكيداً لاستقلاله عن رقابة المقيم العام ، والحقيقة أنه كان من الممكن أن يذكر جلالة الملك شيئاً عن التعاون الفرنسى المغربى فى خطابه كما ذكره فى

تصريحه لممثل فرنسا أثناء الاتصال الديبلوماسي ، ولكن ظروف حوادث الدار البيضاء لم تترك مجالا لهذا الذكر ، خصوصاً وأن الخطاب موجه قبل كل شيء للجمهور المغربي في شكل وعظ لا محل فيه للحث على التعاون أو عدمه مع فرنسا أو مع غيرها .

أما نظرية اتباع رأي وزارة الخارجية فهي لا تعتبر إلا في بلاد ذي نظام ديموقراطي ، والمسيو لابون حين قدم ملاحظته لجلالة الملك قدمها كممثل لفرنسا لا كوزير مغربي ، على أن اعتبار المقيم العام وزيراً للخارجية هو شيء لا يقضي به الدستور المغربي ولا حتى معاهدة الحماية التي تجعل حقيقة من ممثل فرنسا الواسطة الوحيدة بين الملك و بين الدول الأجنبية ، ولكنها لا تفرض على جلالة الملك أن يجعل المقيم وزير خارجيته ولا حتى أن يكون لجلالته وزير خارجية ما .

ثم إن هناك خطأ أساسياً هو أن مدينة طنجة تتمتع بنظام غير نظام الحماية الفرنسية ، ولذلك فليس من المعقول أن يقصر الملك تعاونه فيها مع فرنسا أو أسبانيا ، بينما لجنة الرقابة بها تتكون من هؤلاء ومن غيرهم .

وتذكير مولاي الحسن بشخصية جده السلطان الأكبر مولاي الحسن رمز إلى معنى عميق هو الكفاح الذي قام به هذا الملك البطل في وجه المؤامرات الديبلوماسية الأجنبية ؛ ذلك الكفاح الذي استطاع أن يصد أنواع الهجوم الأجنبي عن المغرب أكثر من عشرين سنة ، إلى ما قام به من نشر الأمن وتوحيد البلاد حواضرها وبواديها ، وفي ذلك ما يذكر الأذهان بعهد الاستقلال الذي نعمت فيه البلاد بالوحدة والكرامة والأمن ، وعهد الاستعمار الأجنبي الذي وزع البلاد طرائق قدداً

وفي خطبة الأميرة عائشة استعراض وجيز لتاريخ البعث العربي وعوامل اتجاهاته ؛ وذلك ما يؤكد تماماً وحدة المثل المغربية والعربية والتجاوب النفسي الحاصل من تموجات الآلام والآمال العربية .

أهمية الزيارة الملكية :

مضى نصف قرن كامل دون أن تحظى مدينة طنجة المغربية بزيارة ملك البلاد الشرعي ، ولقد كانت السياسة الدولية تحول عملياً دون نزول جلالته بهذا الجزء من تراب مملكته أو المرور بتراب المنطقة الخليفية ، ولقد كانت أسفار سيدنا نصره الله لفرنسا وأوروبا كلها من ميناء الدار البيضاء ، وحينما كانت تصل الباخرة الشريفة لميناء طنجة كان الولاة المخليون يصعدون إليها للسلام على جلالته .

و بعد أن قسمت فرنسا البلاد بينها و بين أسبانيا واقتسمت أقصى جنوب المغرب الأقصى لفائدة أفريقيا الغربية ظلت طنجة تحت نظام دولي يقوم بتدبيرها لمصلحة الدول المشاركة فيها ، ولم تبق لجلالة الملك إلا سيادة اسمية بعيدة يرمز إليها وجود مندوب مخزني لا يبت في قرار ما ، ولكنه يمضي رسمياً كل مايعرض عليه من المشروعات ، ثم ظلت انجلترا تبذل جهودها لتقليل حتى من السيادة المغربية الاسمية ، ووقفت فرنسا نفسها عام ١٩٢٦ موقف الدفاع عن حق المغرب ، وأما أسبانيا فلم تترك فرصة تمر إلا وطالبت بإلحاق طنجة بمنطقة نفوذها ، وبمجرد ما وقع انهزام فرنسا وحلفائها عام ١٩٤٠ ظنت أسبانيا أن الفرصة سانحة ؛ فدخلت المدينة الدولية وألحقتها بحمايتها ، كما طردت مندوب الجلالة الشريفة وسلمت قصر المندوبية لسفير الألمان الذي اتخذه مركز سفارته ، وقد أمضت انجلترا موافقتها المؤقتة على عمل أسبانيا ، بينما ظل المغاربة مطالبين بوحدة البلاد وتحريرها .

وحينما تم انتصار الحلفاء ، وعادت طنجة للنظام الدولي السابق ، وصرح الحلفاء بأن نظامها مؤقت ، وأن نظاما أحسن سيقع درسه بعد بضعة أشهر — بعث جلالة الملك مندوبه من جديد ، فاستقبله الشعب استقبال الفرح المستبشر ، ثم أظهر جلالة العاهل رغبته في زيارة المدينة بنفسه ، والمرور بالمنطقة ليؤكد

سيادة الشعب المغربي الذى يمثلها عرشه الكريم فى جميع مناطق البلاد ، وليهدم بذلك حق المغاربة فى أن يختاروا المصير الذى يريدونه لوطنهم .

وإذا كانت طنجة غير داخلة فى منطقة الحماية الفرنسية ولا الأسبانية فمن الممكن أن يبحث لها عن نظام المدينة الحرة التى تنسق فى تحريرها بقية أجزاء الوطن الأخرى فى ظل جلالة الملك وبمقتضى النظام الإدارى والمالى الذى يعطيه لهـــا جلالته ، ولذلك فإن زيارة الملك لطنجة كانت عظيمة الأهمية بالنسبة الموقف الديبلوماسى الذى وقفته الحكومة الشريفة معبرة على لسان جلالة الملك عن وجهة نظر المغاربة وعن تعلقهم بحقهم فى تقرير المصير .

حاولت الديبلوماسية الفرنسية أن تجعل من حضور المقيم العام بصحبة جلالته فى هذه الرحلة تحويلا للفائدة التى يبتغاها إلى جهة الديبلوماسية الفرنسية نفسها ، ولكن تقديم المندوب الخزنى لسفراء الدول أعطى الدليل العملى على أن نفوذ فرنسا لا يتعدى الحدود المعتادة ، وعلى أن المغرب مهما يكن نظامه فهو مستقل عن فرنسا ، وهناك جانب من سيادة الملك محرر من حماية فرنسا ، ومعنى هذا أن القضية المغربية لا يمكن أن تحل بمجرد اتفاق مع فرنسا نفسها ، وأن الوضعية الدولية للمغرب هى غير الحماية الفرنسية أو الأسبانية أو الدولية ؛ بل هى المعاهدات العامة التى أدت إلى ظروف الأنظمة القائمة فى البلاد .

وإذا كانت أسبانيا قد حلمت فى يوم من الأيام أن تعمل على ضم المغرب كله تحت حمايتها منكرة فى إقصاء الملك نفسه والتآمر مع سواه ، فإن من حق الوطنية المغربية أن تثبت لها تعلق شعب المنطقة الخليفية والطنجية لا بالعرش العلوى فقط بل بجلالة الملك سيدى محمد الذى يدين له الشعب المغربى كله بالولاء والطاعة .

وأخيراً فإن المظاهرات التى وقعت فى طنجة لم تكن قاصرة على الوحدة المغربية بل تجاوزتها الى وضع حد حاسم لكل غموض يتعلق بانخراط المغرب فى اتحاد فرنسي أو أسبانى ؛ فقد أعلن الملك وصادق الشعب على أن المغرب

لا يمكن أن يتطور ولا أن يتم تحريره واستقلاله إلا في دائرة الأمم العربية المتحدة
وبالجملة يمكنني أن أختم هذا الفصل بهذه الشهادة التي صرح لي بها
للمسيو جيريف للبحوث الخاص لجريدة (لوموند) الباريسية : إن زيارة
السلطان المنجبة تعتبر قطعاً وبدون أدنى نزاع نصراً مبيناً للوطنية المغربية
وحركتها الاستقلالية» .

أثر الزيارة الملكية في المسؤولين الفرنسيين :

بمجرد ما أعلنت الصحف تفاصيل الرحلة الملكية وبعض الخطب التي
ألقاها جلالة السلطان على شعبه حدث انفعال نفسي في وسط المسؤولين الفرنسيين
ونغص نوم المقيم العام المسيو لابون ورئيس الوزارة الفرنسية المسيو راماديه ،
فقد حاول رئيس الوزارة أن يعالج التصريحات الملكية بشكل أبعد ما يكون
عن الحقيقة والصواب ، ولكنه يدل على ارتجال في الآلة السيكولوجية أفقدت
الرئيس الفرنسي بداهة الفصل في الموضوع .

صرح الرئيس راماديه بأن جلالة السلطان منحدر من سلالة شريفة ،
وأن المغرب لم يعترف قط بالخلافة العثمانية ، ولذلك فمن حقه أن يتكلم مع
رعيته كخليفة مسلم ، وإذا كان لم يطالب بعد بحقه في الخلافة فإن شخصيته
الشريفة تخوله الحديث باسمها .»

ويمكننا أن نقول من صددنا إن طائفة من الفرنسيين تحدثت في الحرب الكبرى
الأولى عن امكان المناداة بجلالة مولانا الإمام يوسف كخليفة مسلم على ما سموه
بالإسلام الفرنسي ، فهل أراد المسيو راماديه أن يؤول مقاصد الملك النبيلة بهذا
المعنى الذي هو أبعد ما يكون عن تفكير ملك المغرب ؟

أو أن تصريح الملك بتمجيد الجامعة العربية واعتبار المغرب جزءاً منها
بعث في نفس المسيو راماديه رغبة الإيقاع بين ملوك العرب الذين يمكن أن
يثاروا من أي شخص يريد نصب نفسه خليفة على الأرض المسلمة ؟

ومهما يكن فإن دعاء مولانا فى خطبة الجمعة غداة هذا التصريح لا لنفسه بل لسائر ملوك الإسلام ورؤسائه قد قطع كل مقال ؛ كما أن الأمة العربية ملوكا ورؤساء وشعوبا أعقل من أن تنخدع بمثل هذه الترهات التى لم تعبأ بها أبداً حتى الصحافة الفرنسية التى نشرتها فى شىء من التردد وعدم الاهتمام .

أما مسيو لابون فقد ألقى أمام الجالية الفرنسية بطنجة خطابا قال فيه : « إن الكل فى المغرب من جلالة الملك ومن جميع الذين يتحملون أعباء السلطة يعلم أن الشرط الأساسى الأول للتقدم هو فى النظام وفى التطور ، وكل ما يقع خارج النظام لا يؤدى إلا للانحلال والآلام والتأخر والتخدير أو الهلاك » .

ثم تكلم عن التعاون المغربى الفرنسى مؤكدا قائلا : « لتعاون فرنسا والمغرب آثار هذه المعرفة والتآخى اللذين هما صراطنا فى هذه البلاد ، واللذين يلتحمان بكامل التناسق مع العمل والذكاء والفضائل المغربية الأخرى ، إن كل أمم الأرض تصادق على هذا وتعترف به ، وليس هناك أحد لا يصرح به ولا يتمنى من قلبه دوامه » .

لكن الموضوع الأساسى الذى تكلم عنه الملك هو وحدة البلاد وتحريرها وتمسكها بالشخصية العربية الإسلامية .

ويجب أن لا ننسى أن محاولة المسيو لابون التوفيق بين ما يريده وبين ما يجب أن يقوله لم تكن إلا لكسب الوقت ربثما يقضى له السفر لباريس كى يعلن للحكومة الفرنسية سخطه على حوادث طنجة ، ثم يغادر المغرب بعد تعيين خلفه دون أن يوجه لجلالة السلطان حتى تحيته التقليدية التى تعود المقيمون بعثها لجلالته عند مغادرتهم لمقر وظيفتهم .

صدى الزيارة فى الصحف الفرنسية والأجنبية :

تابعت الصحف الفرنسية والأجنبية نبأ الزيارة الملكية باهتمام عظيم ، فنشرت تفاصيلها وسجلت تصريحات جلالة الملك والأمراء ، وعلقت عليها

بمختلف التعاليق حسب نزعاتها السياسية والاجتماعية ، وقد أجمعت كلها على اعتبار الحادث ذا أهمية خطيرة بالنسبة لتثبيت سيادة ملك المغرب على جميع مناطق مملكته ، كما صرحت بأن مظاهرات طنجة تعد فوزاً مبيناً للحركة الاستقلالية المغربية .

واستمرت الصحف الفرنسية زهاء شهرين تكتب عن ارتسامات الزيارة في نفوس المغاربة وفي نفوس الأجانب وتبدى أسفها لتشديد حالة العلائق الفرنسية المغربية ، وحملت صحف اليمين على المسيو لابون واتهمته بعدم الإرادة وضعف العزيمة ؛ إذ ترك نفسه ينخدع بأساليب السلطان اللبقة وإرادته الحازمة ، كما أجمعت كلها على استنكار ما فعله جلالة الملك من عدم ذكر فرنسا في خطابه وعلت ذلك بعلل تختلف بحسب أغراض أصحابها ، ولم تتأخر بعض الصحف المتطرفة عن النيل من شخصية جلالة الملك والمن عليه بحماية فرنسا ومساعدتها .

وتناولت الصحف الفرنسية بهذه المناسبة حالة الجامعة العربية وأغراضها وتأثير رجالها في نفوس الزعماء المغاربة ، وحاولت أن تبحث عن وسائل التوازن بينها وبين الاتحاد الفرنسي ، ولم تغفل عوامل السياسة الداخلية الفرنسية وتأثيرها في توجيه الوطنيين المغاربة . وهكذا استمرت قضية طنجة تشغل الصحافة الفرنسية مدة شهرين إلى أن عين الجنرال جوان مقيماً عاماً بالمغرب على ما سنبينه .



النشاط الوطنى فى المنطقة الخليفية

بعد أن انتصر الحلفاء وأرغمت اسبانيا على الانسحاب من طنجة اعتقد الناس أن هذا الدرس القاسى سيدخل على السياسة الأسبانية تعديلا ، ولكن المقيم العام الجديد الجنرال فاريلا استمر فى سياسة سلفه ، وضاعف العمل لفتح باب الهجرة للمستعمرين الأسبانيين على مصراعيها . وقد حاول سمو الخليفة مقاومة سياسته فى عين المكان ، ولكن إصراره هو على خطته الاستعمارية وتجميده لكل اختصاصات الخليفة نفسه حمل صاحب السمو على السفر لمدريد ليتصل بحكومتها ويقنعها بإدخال تعديل بين على سياسة الهجرة التى تهدد البلاد وقد تبين سموه أن هذه السياسة مصادق عليها من طرف الجنرال فرانكو نفسه ، وأن الجنرال فاريلا ليس إلا ممثلا لحكومة مدريد التى ترى أن استمرار نظامها لا يمكن إلا بالبقاء فى مراكش الشمالية ، وأن هذا البقاء لا يكون مفيداً إلا إذا أصبحت أغلبية هذا الجزء المترى من الأسبانيين الفرنكيين ، ولذلك قررت فتح باب الهجرة لمن ترشحهم لها من أنصارها وجنودها ، وكافت فاريلا بمهمة العمل على إيواء المهاجرين وتيسير السبيل لعيشهم .

وطبيعى أن يحول صاحب السمو وجهته صوب الجامعة العربية ؛ فقد صرح سموه لسفير مصر المفوض برغبته فى إرسال من يمثل المنطقة الخليفية لدى رجال الجامعة العربية ، وقد تقبل رجال الجامعة هذه الرغبة السامية بالحفاوة والترحيب وفى ٧ فبراير سنة ١٩٤٦ حل وفد المنطقة الخليفية لدى رجال الجامعة بالقاهرة ، وهو متركب من الأستاذين المحترمين السيد محمد بن عبود والسيد محمد الفاسى ، وقد احتفلت به مصر احتفالا شائقا وأبدت الصحافة العربية به اهتماما لا مزيد عليه ، كما تشرف بمقابلة جلالة ملك مصر الذى أشفق عليه من

عطفه الملكي ما يدل على اهتمام جلالته بتقدم المغرب العربي وتحرره ، وقد قدم الوفد مذكرات وتقارير عن الحالة في المغرب إلى مؤتمر ملوك العرب ورؤسائهم بأنشاص ومؤتمر بلودان وإلى مجلس الجامعة .

وحينما أطلق سراح الزعماء بالمنطقة السلطانية اهتزت للنطقة الخليفية أيضاً لسراحهم ، وقامت مظاهرات وحفلات كثيرة في نوادي (حزب الإصلاح) ودار (الوحدة المغربية) ، وقدمت وفود منها لتهنئة إخوانهم وتجديد الروابط القديمة التي تجمعهم .

وقد استأنف (حزب الإصلاح) نشاطه بتوزيع بيانات وإذاعة نشرات يطالب فيها بتوقيف الهجرة السياسية والكف عن نزع ملكية الأراضي وإلغاء المساعدات المالية للكنيسة الكاثوليكية من الميزانية المراكشية ، وإقرار الحريات العامة وتكوين حكومة قوية مؤقتة تعد البلاد للاستقلال .

وفي يوم ٢٨ أغسطس نظم الإصلاحيون مظاهرات سلمية في جميع الشمال المغربي لتأييد مطالبهم المستعجلة ، فتدخلت السلطات العسكرية ووقع اصطدام عنيف بينها وبين المتظاهرين ، وقد احتجت حكومة الخليفة على تصرف الجيش الأسباني ، وأنذرت الحماية بما يؤدي إليه استعمال القوة من عواقب غير محمودة .

وفي سبتمبر سنة ١٩٤٦ وجه (حزب الإصلاح) وفداً برئاسة أمينه العام الأستاذ الطيب بنونة للرباط ، وبعد ما قابل جلالة مولانا الملك عقد معه المجلس الأعلى لحزب الاستقلال اجتماعاً تقرر فيه استئناف عمل الحزبين وتوحيد خطتهما للمطالبة باستقلال البلاد ووحدتها تحت التاج العلوي الشريف ، والعدول في المنطقة الخليفية أيضاً عن سياسة المراحل والاغترار بما يلوح به المستعمرون من إصلاحات مشوهة ، وعلى إثر رجوع الوفد ألقى الأستاذ الطريس خطاباً بتطوان جاء فيه : « إن حزب الإصلاح في الشمال وحزب الاستقلال في الجنوب قد عقدا العزم وعاهدا الله والوطن على أن يعملا لتحقيق هذه الغاية ، وألا يرضيا باستقلال البلاد ووحدتها بديلا » ثم لخص رئيس حزب الإصلاح فكرة التضامن

قائلا : « وكما أنه لا يصح أن يكون هنالك فرق بين شمال المغرب وجنوبه ، ولا بين جلالة مولانا الملك وسمو خليفته ، كذلك يجب أن تتحد اتجاهات حزب الإصلاح مع حزب الاستقلال » .

الجزبان ضد اصلاحات فاريلا :

وعلى إثر هـذا النشاط الجديد للحركة الوطنية بالمنطقة الخليفية وبمناسبة بعض الأعياد الإسلامية خطب الجنرال فاريلا أثناء استقبال سمو الخليفة لأعيان المسلمين معلنا أنه سيقدم لمصادقة سمو الخليفة مشروع إصلاح يقضى بإحداث بعض الوزارات الجديدة ، وقد أصدر (حزب الإصلاح) بيانا أكد فيه عدم استعداد الإصلاحيين للدخول فى الحـكومة ، وأن وقت التلويح بالوزارات قد انتهى ، وأن المغاربة مقتنعون بأن إصلاحات الحماية لا تصدر إلا مشوهة ولا يقصد منها إلا استعادة السياسة الاستعمارية ، وأصدر (حزب الاستقلال) فى الوقت نفسه بيانا بنفس المعنى أكد فيه تضامن الوطنية المغربية فى الشمال والجنوب فى مطالبها ووسائل العمل لتحقيقها ، وحذر المواطنين من الاغترار بالـكلمات المعسولة التى يجود بها المستعمرون وهم يخفون وراءها كل مظاهر الـكيد لسيادتنا والخداع لقادتنا .

وقد حاولت الحماية الأسبانية أن تقابل هذه الحركة بالقوة ، كما أنها شددت الرقابة على الصحف بعد ما كانت أوقفت جريدة (الوحدة المغربية) عن الصدور ، وإزاء هذا كله رفع (حزب الإصلاح) مذكرة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، كما بعث نسخا منها للأمانة العامة للجامعة العربية وللدول الأعضاء فيها ، وهى تطالب بإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال ، وعلى إثر ذلك أصدرت الإقامة العامة الأسبانية أوامرها بالتضييق على الوطنيين وتفتيش منازلهم وتوقيف جريدة (الحرية) لسان حال حزب الإصلاح وفرض غرامة كبيرة على الحزب ، ولم تزل آثار التوتر قائمة حتى أدت إلى حوادث يناير الأخير على ما نعود لتوضيحه .



مؤتمر المغرب العربى بالقاهرة

استمرت (رابطة الدفاع عن مراكش) فى بذل مجهوداتها لخدمة البلاد ، وحصل ممثلو (حزب الاستقلال) بها على وكالة (حزب الإصلاح) بعد استئناف العمل المنسق بين الحزبين الذى أومأنا إليه ، وتقوى نشاطهم بمجهودات الوفد الحليق لدى رجال الجامعة الذى سهل عليهم بصفته الرسمية سائر الاتصالات بالدوائر المأذونة كلها ، وازدادوا شعوراً بضرورة العمل على تنسيق الجهود لا بين هيئات المغرب الأقصى فقط بل حتى مع سائر أحزاب الشمال الأفريقى ، وهم يعرفون أن (حزب الاستقلال) خطا فى هذا المعنى خطوات فى الداخل ، كما خطتها من قبله كتلة العمل الوطنى ، ولذلك فقد اتفقوا مع ممثل حزب الشعب فى القاهرة الأستاذ الشاذلى المكى ومع ممثل حزب الدستور التونسى على أن يعقدوا مؤتمراً عاماً لدراسة شؤون المغرب العربى والبحث عن أنجع الوسائل لتنسيق الأعمال وتوحيد المكاتب فى الخارج ، وإظهار التضامن المغربى بالمظهر اللائق به لخدمة القضية التحريرية وتبيين أهدافها .

وقد استمر المؤتمر فى أعماله من يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٧ إلى يوم ٢٢ من الشهر نفسه درس خلالها مختلف المشاكل القائمة واتخذ قرارات فى غاية الخطورة .

وقد روعى فى المؤتمرين أن يكونوا ممثلين لحركة من الحركات القائمة فى شمال أفريقيا حتى تتم للمؤتمر صبغته الإجماعية التى تعطى لقراراته قوة تأييد الأحزاب برمتها ، فمثلت تونس بوساطة مكاتب الدستور فى القاهرة ودمشق ، والجزائر بوساطة مكتب حزب الشعب فى القاهرة ، أما مراكش فقد مثلتها (رابطة الدفاع عن مراكش) ومعها (الوفد المراكشى) لدى رجال الجامعة .

افتتح المؤتمر جلساته بحفلة عامة أقامها مساء يوم السبت ١٥ فبراير سنة ١٩٤٧

بالمركز العام لجمعيات الشبان المسلمين تحت الرئاسة الفخرية لمعالى عبد الرحمن عزام باشا، وحضرها جمع كبير من رجال العرب وزعماء الشرق، وخطب فيها عزام باشا خطبة مهمة تلاه بعدها سكرتير المؤتمر الأستاذ عبد الكريم غلاب وغيره من الحاضرين :

وقد كان أهم موضوع عرض له المؤتمر هو قضية الاستعمار الفرنسى والأسبانى فى المغرب العربى واتخذ فيه القرارات الآتية :

١ — بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش وعدم الاعتراف بأى حق لفرنسا فى الجزائر :

٢ — مطالبة الحكومات العربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد.

٣ — المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب كلها .

٤ — رفض الانضمام للاتحاد الفرنسى فى أى شكل من أشكاله .

٥ — اعتبار أيام احتلال الجزائر (٥ مايو) وفرض الحماية على تونس (١٢ مايو) وفرض الحماية على مراكش (٣٠ مارس) أيام حداد فى جميع أقطار المغرب.

٦ — تعزيز الكفاح فى الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء .

* * *

ثم عرض المؤتمر بعد ذلك لموضوع تنسيق الحركات الوطنية فى بلاد المغرب وقرر فيه ما يأتى :

١ — ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر .

٢ — إحكام الروابط بين الحركات الوطنية فى الأقطار الثلاثة .

وأوصى المؤتمر لتحقيق ذلك بما يأتى :

(أ) الاتفاق على غاية واحدة هى الاستقلال التام والجلاء .

(ب) تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك .

(ج) العمل على توحيد المنظمات المالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيهاً قومياً .

(د) ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها .

* * *

وبعد ذلك تناول المؤتمر موضوع (المغرب العربي والجامعة العربية) واتخذ القرارات الآتية : .

١ — مطالبة الجامعة العربية :

(ا) بإعلان بطلان معاهدتي الحماية المفروضتين على تونس ومراكش ، وإعلان عدم شرعية احتلال الجزائر ، وتقرير استقلال هذه الأقطار مع تعيين ممثلين عنها في مجلس الجامعة .

(ب) عرض القضية المغربية على الهيئات الدولية واستعمال كل ما لدى الجامعة من وسائل لمساعدة الأقطار المغربية على تحقيق استقلالها الكامل .

(ج) بإرسال لجان تحقيق إلى أقطار المغرب .

(د) بتعيين ممثلين في أقطار المغرب العربي للدول العربية [illegible] في الجامعة .

٢ — عرض الحالة الثقافية بالمغرب العربي على الجامعة [illegible] ومطالبتها بالعمل على نشر الثقافة العربية في كامل بلاد المغرب [illegible] للطلاب المغاربة الذين يلجأون إلى المشرق بقصد إتمام دراستهم في المعاهد العربية وتذليل العقبات التي يلاقونها .

٣ — شكر جامعة الدول العربية على كل ما بذلته وتبذله في سبيل المغرب من جهود .

* * *

وفي الجلسة الرابعة تناول المؤتمر موضوع عرض القضية المغربية على الهيئات

الدولية ، وقد اتخذ فيه القرارات التالية :

١ — رفع مذكرة لإحدى الدول العربية يوضح فيها بالمستندات الصحيحة كيف أن فرنسا واسبانيا خالفتا بسياستهما الاستعمارية كل قرارات الأمم المتحدة من مقاصد ومثل عليا وحقوق للأمم والشعوب ، ويطالب منها رفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة .

٢ — أن ترفع الهيئات السياسية المغربية مذكرة إلى الأمم المتحدة تشرح فيها اعتداء فرنسا واسبانيا على حقوق الشعب المغربي وحرياته .

٣ — إرسال مذكرات من الهيئات السياسية المغربية إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى وحقوق الإنسان تشرح فيها كيف اعتدت فرنسا واسبانيا على كيان المغرب الاقتصادى والاجتماعى .

وكان آخر الموضوعات التى تناولها المؤتمر ، هو ما يرجع لتنسيق الأعمال التى تقوم بها مختلف المكاتب المغربية فى مصر ، وفى ذلك اتخذ المؤتمرون القرار الآتى :
تكوين رابطة الدفاع عن مراكش فى مصر والوفد المراكشى لدى لجان الجامعة العربية ومكتب حزب الشعب الجزائرى ومكتب الحزب الحر الدستورى التونسى مكتباً متحداً يسمى « مكتب المغرب العربى » .

* * *

ثم عقد المؤتمر جلسة تناول فيها الموضوعات العامة وقرر فيها :

١ — شكر جلالة ملك مصر المعظم على ما يسديه لقضية المغرب والعروبة عموماً من أياد بيضاء لا تحصى .

٢ — شكر جلالة ملك مراكش على مواقفه الوطنية العظيمة وإعلان المؤتمر ولاءه لجلالته وشكر سمو الخليفة السلطانى بالمنطقة الشمالية على مايبديه من عطف على الحركة المغربية .

٣ — تأييد عظمة المنصف باى تونس والاحتجاج على اعتقاله وإجباره على التنازل عن العرش .

٤ — تأييد القضية المصرية واعتبار أن مصر والسودان وطن واحد .

٥ — تأييد فلسطين العربية والمطالبة بتحريرها .

٦ — تأييد ليبيا فى المطالبة بوحدتها واستقلالها .

٧ — تأييد الهند الصينية فى جهادها ضد الاستعمار الغاشم .

٨ — توجيه تحية المؤتمر لجميع زعماء الأحزاب المغربية .

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر أقام حفلة ختامية مساء يوم ٢٤ فبراير بفندق شبرد حضرها رجال الصحافة وعلية القوم ، وألقى فيها سكرتير المؤتمر خطاباً نوه فيه بنجاح المؤتمر ، وشكر لرجال العروبة عنايتهم والصحافة اهتمامها ، وختمها بالدعاء لمصر بنيل حقوقها كاملة فى ظل صاحب الجلالة فاروق الأول حفظه الله .

وقد تلقى المؤتمر برقيات التشجيع من مختلف جهات الشرق العربى ، كما تلقى رسائل التأييد وبرقيات التضامن من كل الزعماء والهيئات فى المغرب العربى الأمر الذى يدل على أنه قد جاء فى إبانه وسد فراغاً كان من الضرورى الاهتمام بسده .

مكتب المغرب العربى :

بمجرد ما انتهى المؤتمر قام ممثلو أحزاب الاستقلال والشعب والدستور [illegible] دار لتوحيد مكاتبهم فى القاهرة طبقاً لتوصية المؤتمر ، وأطلقوا عليها [illegible] المغرب العربى » وقد اشتمل نظام المكتب على ثلاثة أقسام : القسم المراكشى ويتعاون فيه حزب الاستقلال وحزب الإصلاح ، والقسم التونسى ويشرف عليه حزب الدستور الجديد ، وقسم الجزائر مخصص لحزب الشعب . وللمكتب مدير عام ينتخبه ممثلو الأحزاب المذكورة فى جمعية عمومية لمدة سنة ، وله لجان فنية متعددة .

وقد أصدر المكتب عدة نشرات مهمة عن البلاد المغربية ، ويذيع نشرة دورية عن الأنباء التى ترد من البلاد والتعليق عليها .

وتشتمل مكتبة المكتب على مجموعة تتسع يومياً من المؤلفات والنشرات المتعلقة بالشمال الأفريقي، وتحفظ القصاصات العربية والأفرنجية المتعلقة بالمغرب ضمن دفاتر ذات جداول وفهارس منظمة، ويقوم المكتب بإحصاء سنوى لكل ما كتبته الصحف العربية عن المغرب، ويضع لذلك أرقاماً خاصة تبين مقياس الارتفاع والانخفاض في عدد المكتوب وأسبابهما، ويقيم المكتب استقبالات وحفلات باهرة بمختلف المناسبات، كما ينظم ندوات صحافية كلما اقتضى الحال ذلك.

وقد أصبح مكتب المغرب العربي في القاهرة مطمح أنظار الذين يهتمون بالشئون المغربية ويعملون لها، ومحج الوافدين من شمال أفريقيا خصوصاً بعد أن اجتمع فيه زعماء هذه البلاد ونزل به لأول مرة بطل المغرب الأمير عبد الكريم وصنوه الهمام.

ولقد صرحت مجلة (فرانس) في عدد ممتاز عن المغرب بأن مكتب المغرب العربي أصبح نوعياً امتداداً من امتدادات الجامعة العربية أو قسما مكملا لها، والحق أنه لولا هذا المكتب لما كمل تمثيل المغرب العربي في القاهرة التي هي ملتقى مراكز الإشعاع العربي.

في فرنســـــا

بينما كان الجو مكهرباً بأحداث الدار البيضاء وبالارتسامات الملونة لزيارة مولانا الملك لطنجة ، وحملات الصحف الفرنسية على الوطنية المغربية في عنفوانها ، ومجلس الوزراء يجتمع لدراسة الحالة في مراكش [illegible] يستدعي المقيم العام المسيو لابون لاستشارته أو لاومه على ما جرى — إذ قرر الحزب سفرى لفرنسا لمواصلة جهود الوفدين السابقين ، وتقديم الإعذار الأخير للسلطات الفرنسية ،والحق أن مهمتى كانت صعبة جداً ؛ لأن الجو كان في أشد ما يكون من التوتر ، ولأن الفرنسيين خاصة الرسميين منهم لم يهضموا حوادث طنجة ، ولم يستطيعوا التصبر إزاء موجة الوعى القوى التى غمرت البلاد ، لا سيما وقد ملأت نفوسهم دعايات مغرضة كانت تتهم المغاربة بالميل للأمريكيين أو الاعتماد عليهم ، وغاية الإعذار التى كلفت بها لا تقتضى استعمال الشدة أو التلويح بأقل تهديد ، ولذلك فإن المسألة كانت تقتضى أن تعالج بالطرق التى تتفق والنفسية الفرنسية ، وتمكننى من أداء مهمتى على الوجه الذى يرضى ضميرى .

وصلت لباريس فوجدت جمهوراً عظيماً من الطلبة والتجار والعملة المغاربة ينتظروننى في المطار ، وما نزلت حتى رن في الفضاء الفرنسى نشيد حرب الاستقلال والأناشيد الوطنية الأخرى ، وفى الحين أدليت لبعض الصحف بالكلمة الآتية :
« لقد جئت لفرنسا كى أواصل المجهود التى بدأها إخوانى من قبلى ، وسأتصل بجميع الأوساط الفرنسية التى أرجو أن أجد منها قبولا وتأييداً » .

نزلت في الجناح المخصص لوفد الحزب بفندق لوتيسيا ، وتردد على صحافيون كثيرون أدليت لكل واحد منهم بما يقتضيه المقام ، ولعل من المفيد أن أنقل هنا خلاصة من حديثى مع مندوب (فران تيرور) الذى يعطى نظرة عن برنامجنا

في المغرب المستقل :

— ما هي سياستكم وبرنامجكم في مغرب الغد ؟

— إننا سننظم الحكومة والشعب في المغرب المستقل على غرار الديموقراطية الغربية مع احترام تراثنا الروحي والمعنوي ، إننا نؤمن بالمساواة والإخاء بين جميع المواطنين المغاربة ، وبضرورة القضاء على الطبقات وترشيد المرأة وتشريكها في جميع مجهودات البلاد ، ونناصر التوجيه الاقتصادي لكن في إطار قوي مضاد للاحتكار ، ولكنه مضاد أيضاً لعرقلة المجهود الفردي .

— هل لكم برنامج اجتماعي ؟

— إننا نواجه معاودة تنظيم الثروة القومية ، وتأميم الموارد الوطنية (القرض ، المعادن الخ) ، والقيام بإصلاح فلاحي ، والتربية المسبقة في جميع أوساط الشعب ، والعمل على تطوير الذهنية المغربية لتجعل من المغاربة مواطنين عصريين شاعرين بواجباتهم وحقوقهم ، والعمل على ازدهار المنظمات الاجتماعية (النقابات ، الإسعاف الاجتماعي ، الضمان الاجتماعي ، حماية الطفولة ، تنظيم الرياضة ووسائل التسلية) .

— ما هي علاقتكم بجلالة السلطان ؟

— إنه عاهلنا المحبوب ، ونحن جميعاً من ورائه ، ونعتقد أن المغرب سيعيش بفضله في عهد سعيد ومزدهر ؛ لأن جلالته لا يعمل إلا لشعبه ، وقد صرح غير ما مرة خصوصاً في طنجة بأن مجهوداته كلها لا ترمي إلا لإعطاء شعبه نظاماً ديموقراطياً حراً .

— ما هي علاقتكم بالجامعة العربية في الحاضر والمستقبل ؟

— أما في الوقت الحاضر فنتابع بكثير من الاهتمام مجهودات الجامعة العربية لإحياء العالم العربي ، إن عملها يجب أن يؤيد من جميع شعوب البحر الأبيض المتوسط ؛ لأن الحضارة العربية مادة عظيمة لتكوين الحضارة المتوسطية ، ونحن نعتقد بيقين أن العالم العربي سيلعب دوراً مهماً في تنظيم تعاون متين مع أمم هذا

البحر المهم ، ونعتقد أيضاً أن المغرب المستقل سيلعب من جديد دوره التاريخى كصلة وصل وعمل تنسيق بين عنصرى المتوسط الكبيرين .

— كيف تتصورون علاقتكم بفرنسا فى الحاضر والمستقبل وعلاقاتكم بالدول الأخرى ؟

— إذا عوض عقد الحماية بمعاهدة تحالف مع فرنسا فإن المغرب سيحترم تعهداته ، وحينئذ ترى فرنسا أن المغاربة الذين كانوا بجانبها فى أحرج الأوقات التى مرت عليها خلال الحقبة والثلاثين عاماً الماضية لا يتغيرون فى معاملتهم لحليفتهم فرنسا .

أما فيما يخص الحاضر فكل مجهوداتنا موجهة لإقناع حكومة فرنسا بضرورة اهتمامها جدياً بالاستياء العميم على المغرب منذ ثلث قرن ، والذى لا يزداد إلا خطورة فى كل يوم . إننا نعتقد أنه ليست هنالك صعوبة لا يمكن التغلب عليها ؛ لكن يلزم مواجهة الأمر بحزم لوضع حل يرضى الأمانى القومية المغربية ، ويحفظ ما هو مشروع من مصالح الفرنسيين ، إن الحساب الجليل هو الذى يصنع أحسن الأصدقاء .

ونحن لا ننسى أن مما يجب القيام به حل مشكلة شمال المغرب الذى أعطت فرنسا بعضه ككراء ثان لأسبانيا ، ووضع الباقى منه تحت نظام دولى ، ولتحقيق وحدة المناطق المغربية نعتمد على تأييد فرنسا ، ومن المعلوم أن هذه الوحدة لا يمكن أن تتحقق من غير استقلال المناطق المغربية كلها ؛ فالعمل الكبير الذى نريد من فرنسا أن تعمله لفائدة الشعب المغربى هو أن تتقدم أولا بالاعتراف باستقلال المنطقة التى تحتها .

— والأمم الأخرى ، كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا ؟

— أما الأمم الأجنبية الأخرى فستكون علاقاتنا بها وفقاً لما تقتضيه مصالح المغرب .

• • •

ثم أقامت لى الجالية المغربية استقبالا فى فندق كلاريدج استدعت له

كثيراً من الشخصيات الفرنسية والعربية ، وخطب فيه ممثلون من البلاد العربية ، ثم ألقيت فيه خطاباً باللغة الفرنسية وأعقبته بارتجال كلمة بالعربية ، وكان الحديث كله يدور على فكرة واحدة هي ضرورة استقلال المغرب وتمسكه بعروبته .

كما أقامت لى (دار الفكر الفرنسى) استقبالا حضره عديد من كتاب المقاومة الفرنسية وأدبائها ، وألقيت فيه خطاباً من مدنية البحر الأبيض المتوسط واشتراك شعوبه فى تكوين الذهنية الحاضرة التى تبعث المتوسطيين على مقاومة الطغيان والمطالبة بالعدل ، وقد خطب عديد من الحاضرين الفرنسيين مؤكدين ضرورة اهتمام فرنسا بمناصرة الحرية فى المغرب ، وتكلم الأستاذ ماسينيون فنوه بحب العدل الذى يملأ نفوس المغاربة جميعاً ، وقال إن على فرنسا أن تقتبس من الشعب المغربى هذا الخلق الكريم ، فتقيم العدل وترد الحقوق لأصحابها .

كانت تصريحاتى وكلماتى فى فرنسا كلها تدور على إقناع الفرنسيين بضرورة استقلال المغرب وتحريره ، مذكراً لهم بمبادىء حقوق الإنسان التى أعلنتها الثورة الفرنسية ، ومبيناً لهم أن خير امبراطورية هى التى تقوم فى الأذهان وفى الأرواح لا فى الامتدادات الزمنية أو المكانية ، ومعلناً لهم أن تحرير المغرب فى الحقيقة هو تحرير لفرنسا من خطيئة الاستعمار الغاشم الذى لا ينتج إلا محو حب الحرية ومناصرتها من نفوس الفرنسيين فى فرنسا نفسها .

ولم أقتصر على الاتصال بالفرنسيين ، بل واصلت ما قام به إخوانى من تنظيم للمغاربة ، فبعد اجتماع كلاريدج نظم العملة المغاربة بجون فيلى اجتماعاً حضره زهاء الخمسة عشر ألفاً من العملة الجزائريين والمراكشيين ، وألقيت فيه خطاباً يدعو لتنظيم العملة وتحريرهم وضرورة إعطاء المراكشيين والمغاربة عموماً حرية النقابة ، كما سافرت إلى مدينة ليون وغيرها حيث اجتمعت بتجارها المغاربة .

وفى باريس واليت اجتماعاتى بالطلبة الأفارقة وبنادى الطلبة المغاربة ،

وألقيت فيها خطباً وأحاديث متوالية ، وعلاوة على مركز وفد الحزب الدائم ، فقد اتفقت مع الإخوان على تأسيس مكتب لفرع الحزب بباريس ينتخبه المنخرطون فى الحزب من تجار وطلبة وعملة ، وقد صار هـذا الفرع وغيره من الفروع الموجودة بفرنسا على أحسن ما يرام فى توحيد الصفوف وتنظيم المغاربة والدعاية لقضيتهم والتعاون مع التونسيين والجزائريين وسائر العرب المقيمين بفرنسا على ما يفيد القضية العربية عموماً ، وقد أسست لجنة تنسيق تشتمل على ممثلين لحزب الاستقلال وآخرين لحزب الدستور التونسى وآخرين لحزب الشعب الجزائرى ، مهمتها تنسيق أعمال الأحزاب الثلاثة الكبرى المغربية بفرنسا .

***

لم يجب وزير الخارجية طلب المقابلة الذى قدمته له ، وإنما اتصل بى من طرفه بعض الفرنسيين الذين يعطفون على القضية المغربية ، مؤكداً أن الخارجية مفتوحة لاقتبال حل للمشكل المغربى ، ولـكن الأمر يتوقف على تصفية بعض النقط الغامضة قبل الدخول فى عمل إيجابى ، وتتلخص استنتاجاتى من معروضات هذه الشخصية وغيرها من الشخصيين الرسميين الذين قابلتهم فى :

١ — أن فرنسا غير مستعدة لإعطاء المغرب الاستقلال خارج الوحدة الفرنسية .

٢ — أنها مستعدة لإلغاء الحماية وتمتيع المغرب بحكم ذاتى فى دائرة الوحدة الفرنسية .

٣ — أن كل حل للمشكلة المغربية يجب أن يتضمن ما يسمونه (بالتضامن الديبلوماسى والعسكرى) بين فرنسا والمغرب الأقصى .

٤ — أن فرنسا مستعدة لأن تعتبر مراكش الدولة الأولى من بين الدول المشاركة إذا قبلت الانخراط فى الاتحاد الفرنسى .

٥ — أن اعتبار الجالية الفرنسية بالمغرب كمواطنين مغاربة ضرورى لفرنسا .

٦ — أن اللغة الفرنسية يجب أن تظل بجانب اللغة العربية فى الإدارة

والتجارة والدراسة . ويبرر الفرنسيون موقفهم بأن المغرب الأقصى بلاد غنية وذات موقع عسكرى لا يمكن الاستغناء عنه فى البحر الأبيض المتوسط ، ولذلك فإن ترك فرنسا له يعرضه حتما للاستيلاء الأمريكى أو الروسى ، وكلاهما خطر عليه وعلى فرنسا ، ولقد بذلت مجهوداً كبيراً لاقناع المسؤولين بضرورة العدول عن هذا التفكير وبأن المغرب إذا حصل على استقلاله فسيضمنه لا إزاء روسيا وأمريكا وغيرهما من الدول الكبرى بل حتى إزاء الدول العربية والاسلامية نفسها ؛ لأن الإستقلال الذى نطلبه لا يعنى استقلالا عن فرنسا وحدها ، بل عن كل دولة أخرى فى الأرض ، والحق أن كثيراً من أذكياء الفرنسيين مقتنعون بأن المغرب يريد الاستقلال الحقيقى ، وأنه لا يبغى تبديل سيطرة بأخرى ، وأن المسألة لا يمكن أن تحل إلا بطريق وضع فرنسا ثقتها فى المغرب وفى التعهدات التى يلتزمها متى اعترف باستقلاله ، ولقد كان صديقنا مسيو دو بيريق أحد الذين شرحوا هذه الفكرة ودافعوا عنها أمام الرأى العام الفرنسى خصوصاً فى مقاله القيم المستفيض الذى نشرته مجلة (الاسبرى) الكاثوليكية .

ولقد اجتمعت بعدة شخصيات من المسؤولين فى أهم الأحزاب الفرنسية ومن سائر أجنحتها فوجدت أفكارهم جميعاً متحدة فى استنكار السياسة الاستعمارية المتبعة فى شمال أفريقيا ، ولكن — والحق يقال — ليس من بينهم من يقبل الكلام فى الاستقلال الخارج عن نطاق الوحدة الفرنسية ، وحيث إن أفكارنا تتنافى مبدئيا مع كل خوض فى الدخول ضمن الاتحاد الفرنسى فقد كانت مجهوداتى كلها لإقناع الذين أقابلهم بضرورة البحث عن حل خارج إطار هذا الاتحاد ، وطبعى أن يصبح النقاش فى الموضوع مكرراً ؛ لأن من الممكن فى اختلاف مبدئى ما أن يظل كل واحد متمسكا بفكره ومبديا من الحجج أو من أساليب إقناع خصمه ما لا ينتهى بالزمان أو المكان ، ومن المعروف فى المبادىء المنطقية الأولى أن المتجادلين يجب أن يتفقا أولا على أساس مبدئى لكى يمكنهما الخلاف فيما بعده من نتائج ، وأنهما ما لم ينتهيا لوضع هذا الأساس المتفق عليه فكل مناقشة

تصبح برنطية لا جدوى لها ، وإنما تؤدى إلى الدور فى الكلام والتسلسل فى الموضوعات ، وذلك ما يفسر بوضوح الموقف الذى اتخذناه من عدم الدخول فى مفاوضات قبل إعلان الاستقلال ؛ لأن الخطوة الأولى لا يمكن أن تقع إلا من طرف الذين يملكون السيادة فى البلاد ، وما دامت فرنسا لم تعلن هذا الاستقلال وما دامت لم تعترف به فستجتمع معها للمفاوضات ونجتمع ونخرج دون نتيجة ، بعد أن نكون كررنا الكلام الذى قدناه وأعدناه .

* * *

كانت السياسة الداخلية فى فرنسا وقت زيارتى تامة الارتباك ، وكان الشيوعيون يهددون بالإضرابات والانسحاب من الحكومة ، وكان الجنرال دى جول قد استأنف نشاطه فى معارضة النظام الحاضر داعياً إلى التجمع لتجديد الشعب الفرنسى فى دائرة النظام الجمهورى الديموقراطى ، ومقاومة الشيوعيين الذين يرى فى وجودهم خطراً على مستقبل العظمة الفرنسية ، وضاقت حكومة المسيو رامادييه ذرعاً بنشاط دى جول وعمله ، واعتقدت أنه مؤيد من طرف الأمريكيين الذين لا يقبلون أن تنتصر روسيا فى نشر سلطانها المعنوى على شعوب أوروبا الغربية ، وإلى جانب هذا كانت حملات الصحف الأوروبية والأمريكية والشرقية على السياسة الفرنسية فى شمال أفريقية عظيمة منذ رحلة جلالة الملك لطنجة ، وكان صداها شديداً فى الصحافة الفرنسية على اختلاف نزعاتها ، وأصبح مسيو رامادييه مقتنعاً بحق أو بباطل بأن أمريكا لا تقصد إلا الضغط على فرنسا ، ولذلك فإن مصلحة هذه فى أن تعدل خطتها بأن تمد يدها كاملة لأمريكا ، وتفسح لها مجال الترويج الاقتصادى لبضائعها فى فرنسا ومستعمراتها ، وتقصى الشيوعيين من الحكومة ، وبذلك تتمكن بعد أن تكون أرضت أمريكا من التحرر للعمل كما تشاء فى مراكش وسائر الشمال الإفريقى ، ووافق مسيو بيدو على هذه الخطة ، وقررت الحكومة الاشتراكية إقصاء الشيوعيين منها ، كما قررت إعفاء مسيو لابون من مركز المقيم العام بالمغرب ، وترضيته بإعطائه وظيفة مستشار لرئيس الجمهورية

فيما يرجع لتنظيم شئون الاتحاد الفرنسي .

لم يكن مسيو لابون مرضيا عنه من طرف الرأسماليين الفرنسيين؛ لأنه اشتراكي ومن أنصار التأميم لصالح الحكومة الفرنسية ، وقد انتهز خصومه فرصة الزيارة الملكية لاتهامه بالضعف ورميه بنقص في درجة الصرامة التي يجب أن يتبعها المقيم الفرنسي في مراكش ، أما مسيو لابون نفسه فكان يدعي دائما أن الخارجية الفرنسية هي التي كانت تعرقل عمله وتحول دونه ودون تحقيق ما يريده من خير أو شر والحقيقة أن المسيو بيدو لم يكن راضيا عن توليته لها ، وأنه كان يفضل أن يكون مكانه شخص من رجال الحركة الجمهورية الشعبية (M. R. P.) ، وحينما رأى من رامادييه ميلا لسياسة الصرامة وافقه عليها على شرط أن لا يبقى المسيو لابون هناك .

ولقد وصل مسيو لابون لفرنسا ونشرت الصحف أنه دعي للاسترشاد برأيه في الحالة الحاضرة ، ولكنه بقي أكثر من خمسة عشر يوما دون أن يسمح مسيو بيدو بمقابلته ودون أن يسمح أيضا بمقابلة أحد من أخص أصدقائه الفرنسيين ، ولم يكن يوازي غضب الخارجية عليه إلا غضبه هو من أعمال جلالة الملك ، زعمه أن صاحب الجلالة خانه بحذف الجملة المتعلقة بالتعاون المغربي الفرنسي من خطاب طنجة .

وقد علمت أن الخارجية الفرنسية عرضت وظيفة المقيم العام على كثير من الشخصيات من بينهم مسيو بونسو والمسيو دي جوفونيل وغيرها ، فاعتذروا بأنه الدبلوماسية الفرنسية قد فشلت في مراكش ، وأنهم غير مستعدين لصوغ حلقة من حلقات هذا الفشل ما دامت الحكومة غير مستعدة لوضع حل نهائي للمسألة المغربيـــــة .

وهكذا تقرر تعيين الجنرال جوان بصفته أكبر جنرال فرنسي من جهة ، وبصفته ولد في شمال أفريقيا وتتبع بروحها الاستعمارية من جهة أخرى ، ولأنه أيضا لم يكن من أنصار الجنرال دي جول ؛ فمن الممكن أن يقف معارضا لكل

ـا يمكن أن يقوم به الجنرال الكبير الذي كانت الحكومة الفرنسية تخشى وجوده كمفتش عام للجيوش الفرنسية في المغرب العربي .

ولقد قوبل تعيين الجنرال جوان من أغلبية الهيئات الفرنسية بالتحبيذ والتصفيق ؛ إذ اعتبرت ذلك خطوة لاتخاذ سياسة حاسمة من شأنها أن تقضي على الحركة الوطنية بالمغرب ، ولقد رفعت له كثير من الهيئات السياسية الفرنسية في شمال أفريقيا تحية التهنئة والإعجاب ، وقدمت له جمعية الفرنسيين المولودين في المغرب عربون ودها وتقديرها له كأول مقيم عام من مواليد أفريقيا الشمالية ، ولكن الأحزاب اليسارية اعتبرت تعيينه غلطة سياسية من شأنها أن تعقد المشكلة عوضاً عن حلها ، ولقد قرر المجلس الإداري للحزب الاشتراكي [illegible] الاعتراض على عمل الحكومة التي يترأسها الاشتراكي المسيو رامادييه متضامنة بذلك مع المسيو لابون .

ولقد كتبت (البوبولير) لسان حال الحزب الاشتراكي تقول : « إننا لا نعتقد أن تعيين جنرال وخصوصاً هذا الجنرال سيعتبر من طرف الشعب المغربي وسيلة للتهدئة والتوفيق » .

وكتبت (الإنسانية) لسان حال الحزب الشيوعي تقول : « إن تعيين الجنرال جوان سيعتبر من طرف المغاربة تهديداً يجر بالإقامة العامة للوقوع في قبضة اليمين الفرنسي » .

وضربت على هذا الوتر كل الصحف اليسارية التي رأت في هذا التعيين تمكيناً للرأسماليين الفرنسيين من التحكم في تراث مراكش وأبنائها .

ولكن الصحف الاستعمارية والحكومية كلها ضربت على وتر حبيب للاستعماريين ، وهو أن الشعب المغربي لا يمكن أن يحكم إلا بطريق القوة ، ولقد وصل بها الحماس إلى أن أخذت تهدد الشعب المغربي وجلالة ملكه ، وتقول إن المغاربة شعب بدائي لا يمكنه أن يتأثر إلا بالمعان الذي يراه على بدلة جنرال ، ولنذكر على جهة المثال ما نشرته جريدة (الأيبوك) التي كتبت

أن الحكومة الفرنسية ستبدى كامل الصرامة فيما يتعلق بالسلطان ، قالت الجريدة (إنه ليس خفياً على أحد أنه « تحت السلطان » سيوضع من الآن في جو النوم ؛ إذ سيطلب منه بأدب ولكن صرامة ألا يعود لعرقلة أعمالنا ، وأن يوقع على جميع الظهائر التي رفض المصادقة عليها منذ ١٠ أبريل ؛ تلك الظهائر التي سيقدمها له الجنرال جوان لتنظيم المغرب سياسياً واقتصادياً ؛ وفي حالة ما إذا لم يتبع السلطان سياسة أكثر مرونة فإننا لا نتأخر عن تعويضه بغيره) .

أما في المغرب فقد أثار الحديث عن تعيين الجنرال جوان فكرة المغاربة جميعاً ، ولقد بعث جلالة الملك برقية لوزير الخارجية يحثه فيها على عدم تعيين عسكري في الإقامة العامة احتفاظاً بالصداقة الفرنسية المغربية ، ومع ذلك فقد أبت حكومة باريس إلا أن تتحدى جلالة الملك وشعبه الكريم والمعارضة الفرنسية نفسها وتعين الجنرال جوان ليقوم — في نظرها — بالقضاء على حماسة الوطنيين المغاربة ، ويرغم السلطان على توقيع ما لا يرضاه ، وسوف نرى أن الجنرال جوان لم يستطع إلا أن يزيد المشكلة المغربية تعقيداً ، وإلا أن يحمل الوطنية المغربية على تغيير أسلوبها ومقابلة التحدي بمثله .

الوطنية المغربية تقرر الصرامة

وإذن فتعيين الجنرال جوان مقيما عاما في مراكش لم يكن يدعو لأكثر من تهديد للعارية ، والجو الذي حاكته الدبلوماسية الفرنسية من حول تعيينه لم يكن إلا جو تحد وعناد ، وعليه فلم يبق هناك مجال للمجاملة ولا لبذل كل أنواع التضحيات لإقناع المسؤولين في فرنسا بحسن نية الوطنية المغربية نحو بلادهم ، وما داموا هم لم يحترموا المغربي الأول ولم يتأخروا عن الحديث عنه في صحفهم الشبيهة بالرسمية كموظف عادي يمكن تعويضه بغيره متى امتنع من تنفيذ أوامر الجنرال جوان أو غيره من رجال الإقامة العامة ، فكيف يمكننا نحن أن نؤمل منهم فهما لمجاملاتنا أو اقتناعا بحسن نوايانا ؟ ! .

لقد كانت خطتنا مبنية على أن يبقى جلالة مولانا الملك صلة الوصل بين الشعب المغربي وبين ممثلي فرنسا ؛ لأننا نحن كمكافحين شعبيين لا بد من أن نقف المواقف الشديدة أو الرحيمة التي يقتضيها المقام ، وممثلو فرنسا لا بد أن يتخذوا ما يرونه صالحا ضدنا أو في مصلحتنا حسب الظروف والاعتبارات ، ولكن جلالة الملك فوق الأحزاب والمنازعات ، وله من صفته الرسمية وشخصيته التقليدية ما يخوله أن يكون العامل على التقريب بين وجهتي النظر المغربية والفرنسية ، والتدرج في استخلاص الحق وتحقيق الأماني الشعبية في الاستقلال وفي الإصلاح ، ولكن الدبلوماسية الفرنسية لم تفهم هذه الخطة النبيلة ، أو لم ترد أن تقبلها ، فعمدت إلى مماكسة الملك وتركيز فكرها في مخاصمته والنيل من مقامه الشريف لا لشيء إلا لأن جلالته يريد أن يحتضن بنفسه قضية شعبه ومملكته ، ويعمل على تحريرها مع الاحتفاظ الكامل بالصداقة الفرنسية المغربية ، مع أن هذا الاحتضان الكريم هو خير وسيلة للحيلولة دون وقوع

اضطرابات خطرة ، وأحداث شديدة ، وهو فى الوقت نفسه خير ضمان لحفظ ما يسمونه بكرامة فرنسا ! لأن تحقيقها لرغبات الأمة المغربية بواسطة هذا الملك الذى احتفظ بصداقتها فى أحرج أوقات تاريخها الحديث لا يعد من طرفها خضوعاً لضغط ما أو تقهقراً عن موقف من مواقفها بطريق القوة أو الإكراه .

فإذا أضفنا لهذا ما أيقنته من تصميم الفرنسيين على الاستمرار فى سياسة الشدة والقمع وعدم الاعتراف مطلقاً باستقلال المغرب بل ولا حتى بالحريات الديمقراطية التى تمكن المغاربة من الإعراب عن رأيهم والمطالبة الحرة بحقهم أدركنا جيداً السر الذى جعلنى أستعجل ما غزانى إياه المجلس الأعلى للحزب من السفر للقاهرة معلناً بذلك الاتجاه الصارم فى حركتنا ، وهو لا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال ، وكمظهر من مظاهر هذه الخطة قلبنا مركز الوفد الدائم بباريس إلى مكتب للاستخبارات والدعاية ، وعينت اللجنة التنفيذية مندوباً عنها للإشراف على توجيه الحركة الاستقلالية فى فرنسا هو الأستاذ عبد الرحيم ابن أبى عبيد .

وصلت القاهرة يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٤٧ ودخلت مكتب المغرب العربى على حين غفلة من إخوانى الذين لم أخبرهم ولو بطريق البرق ، وكان اليوم موعداً لعقد ندوة صحافية يقيمها المكتب كعادته ، ويلقى بها الأستاذ عبد الخالق الطريس حديثاً عن السياسة الأسبانية فى المنطقة الخليفية ، وقد انعقد الاجتماع وشهده عدد كبير من الصحافيين العرب والأجانب ، وألقى به مدير المكتب السابق الدكتور ثامر خطاباً رحب فيه بى وبالأخ الطريس ، ثم ألقى الطريس تصريحه ، وبعد فراغه طلب منى الصحافيون أن أحدثهم عن حقيقة الحال فى مراكش بعد سفر جلالة الملك لطنجة ، فارتجلت حديثاً تناولت فيه الظروف التى جعلتنى أختار السفر لمصر ، وطلبت من الصحافيين أن يذكروا العالم العربى بأن فرنسا قد اختارت أن تكون ذيلاً لأمريكا فى سياستها الخارجية ، وأنها فى سبيل الاحتفاظ بمستعمراتها ستسمح لأمريكا بحقوق اقتصادية وعسكرية

بمكتب المغرب العربى

فى أفريقيا وفى فرنسا نفسها .

ولقد كان عمل فى القاهرة مدة هذه السنة التى أقمتها فيها يشبه أوله آخره ، كما يصور الحاج عمر ، فهو لايخرج عن اتصالات بأهم الشخصيات وإلقاء محاضرات فى مختلف الأندية وكتابة مقالات أو الإدلاء بأحاديث لمختلف الصحف والمشاركة فى عديد للمؤتمرات والمهرجانات الشعبية والاتصال بالجامعة العربية وبالوفود التى ترد عليها وتقديم المذكرات التى تقتضى الحاجة بتقديمها والمشاركة فى الأعمال التى ينظمها المكتب أو لجنة التحرير وتنسيق الأعمال مع الحركات التحريرية المغربية فى المشرق .

ونحن لا يمكننا أن نفصل هنا جميع الجهود التى بذلناها انفراداً أو اشتراكاً مع إخواننا أبناء الشمال الإفريقى ، ولكننا سنتناول بعض الأحداث المهمة التى كان لها أثر فى الخطو بحركة الشمال الإفريقى من جهة التفكير ومن جهة التدبير ويجب أن أنوه فيما يخص الحركة التابعة لحزبنا بالجهود التى كان إخواننا أعضاء الرابطة قد بذلوها من قبل ، والتى مهدت السبيل لى ولكل من يأتى بعدهم من إخوانهم لكى يشاركوا فى التقدم بها إلى الأمام وتقوية روحها ومعنوياتها .

توطيد العلائق بين مراكش ومصر :

ولعل من أهم هذه الأعمال توطيد أركان العلائق المتينة بين بلادنا العزيزة وبين مصر والعالم العربى ، وإذا كانت العروبة والدين والروابط التاريخية واشتراك الآلام والآمال قد وحدت بيننا ، وإذا كان تأسيس الجامعة العربية قد أظهر آثار هذا التوحيد إلى حد بعيد فإن مراكش ظلت مع ذلك بعيدة من أن تدعى حضوراً فعلياً فى الأوساط العربية أو تمثيلاً رسمياً فى هيئاتها الحكومية ؛ بل لقد ظل الرسميون من رجال الجامعة العربية نفسها يشكون فى المدى الذى وصلت إليه الحركة المغربية ومقدار الاعتماد الذى يمكنهم أن يستمدوه عليها ، ولقد صرح الأمين العام للجامعة بشئ من هذا لوفد حزب

الاستقلال فى باريس ليس فيما يخص مراكش وحدها بل فيما يرجع كذلك لتونس والجزائر ، ولكن زيارة جلالة الملك لطنجة أولا وتصريحاته الشريفة فى الاعتماد التام على الجامعة العربية ثانياً ؛ كل ذلك بعث فى نفوس إخواننا ثقة باكتمال الوعى القومى فى بلادنا ، وهيأهم للاهتمام التام بالقضية المغربية وما يلقى إليهم فيها ، ولقد كان من همى الأولى أن أعرف العرب بحقيقة الحال فى مراكش ومقدار الصراع القائم بها ، وللوقف العظيم الذى وقفه جلالة الملك فى الدفاع من أمته والنضال عنها ، والاعتماد على تصريحات جلالته وتصريحات سمو ولى العهد والأميرة عائشة فى الإعراب عن عواطفه الكريمة نحو مصر وملكها العظيم فاروق الأول ، ونحو بقية العالم العربى ورؤسائه وملوكه ، وأفضح برنامج السياسة الفرنسية إزاء جلالة الملك ، ومحاولتها المساس بشخصه العالى وحقوقه الشرعية ، وقد وجدت والحق يقال آذاناً صاغية فى هذا الباب ؛ فأصبح إعجاب المصريين خصوصاً والعرب عموماً بجلالة سيدى محمد بالغاً منتهاه وغدا عطفهم عليه بل حبهم له ضماناً أساسياً لما نؤمله فى المستقبل من ارتباط تضامنى وثيق .

ولقد قام عزام باشا وهو فى أمريكا بمجرد ما علم من القاهرة تليفونياً الظروف التى يجتازها المغرب وملكه الهمام بدفاع نشيط عن جلالته رددته الصحف الأمريكية والأوروبية كلها ، وفى غير مرة من جلسات الجامعة العربية ذكر اسم مولانا الشريف بكامل التقدير والاحترام ، وفى البرقيات التى تبودلت بين صاحبى الجلالة ملك مصر وملك مراكش ما يدل على مقدار المحبة المتبادلة بين العاهلين العربيين الكريمين .

وفى حفلة عيد العرش من سنة ١٩٤٧ نظمت أعظم مظاهرة ممكنة للاعراب عن عطف المصريين على إخوانهم المغاربة وملكهم ، وأذن جلالة الفاروق لرئيس ديوانه الخاص بالحضور فى الحفلة وقبول الوسام الذى أهداه له سمو الخليفة السلطانى بهذه المناسبة الكريمة ، كما حضر سعادة كامل عبد الرحيم

ك وكيل وزارة الخارجية بالنيابة عن دولة النقراشى باشا .

ولقد سمت الخارجية المصرية ليبث ممثل لها فى مدينة طنجة ، ولكن الدبلوماسية الفرنسية رفضت لها هذا الحق على ما روته الصحف ، وبعد أن ثبتت الحكومة المصرية فى موقفها أذنت فرنسا باعتبار قنصل مصرى رسميا مكلفا بمصالح مصر فى شمال أفريقيا ، ويعتبر ذلك كخطوة أولى لربط علائق رسمية مع المغرب العربى .

وأما من الوجهة الثقافية فلقد قررت وزارة المعارف العمومية قبول الشهادات الثانوية المغربية (من القرويين والزيتونة) فى دار العلوم وقسم اللغة العربية من الجامعة .

وظهر فى الميدان الثقافى بمصر اهتمام كبير بالمغرب والمغاربة ، فكتب عديد منهم أبحاثا عن وضعية مراكش والجزائر وتونس ، من أهمها بحث الأستاذ أحمد رمزى فى مجلة الرسالة ، وعبد الجبار جومرد الكاتب العراقى فى مجلة الثقافة ، ونشرت مئات المقالات من كبار الكتاب والشخصيات فى ضرورة اعتبار المغرب العربى جزء لا يتجزأ من العالم العربى .

ولو أن بصيصاً من الحرية يسمح لمواطنينا الكرام بتوسيع نشاطهم الداخلى فى هذا الميدان وتعريف إخوانهم العرب ببلادهم وأحوالها لوجدوا لأعمالهم صدى كبيراً فى الأوساط العربية ، ولانفتحت آفاق عظيمة للتعاون بين شطرى العالم العربى يكون لها الأثر الفعال فى توطيد دعائم الوحدة العربية وجامعتها الكبرى .

استقبال البطل عبد الكريم :

ليست هذه أول مرة تهتم فيها الحركة الوطنية المراكشية بالعمل على تخليص البطل عبد الكريم من الأسر ، بل لقد قامت غير ما مرة ببذل جهود جبارة لإقناع الحكومة الفرنسية بضرورة إطلاق سراح البطل المنكوب وعشيرته المظلومة ، وقد دعت (كتلة العمل الوطنى) لهذا العمل سنة ١٩٣٦ وساعدها فى ذلك

عطوفة الأمير شكيب أرسلان رحمه الله ، فكتب عدة مقالات فى صحف الشرق والمغرب ، ووجه أناس كثيرون لفرنسا نداء وديا يدعونها فيه لتحرير هؤلاء المسموم الشرفاء ، وجرت بينى و بين المرحوم صاحب السمو الأمير عمر طوسون مكاتبة فى هذا المعنى ، وكان سموه من أشد الناس عطفاً على البطل المغربى ، وقد أبدى استعداده الكامل لرعاية كل حركة ترمى لتحرير أسد الريف .

وفى سنة ١٩٣٧ بذل الحزب الوطنى وسائل عديدة لتحقيق هذه الغاية ، ووالت الصحف الوطنية فى مراكش مقالاتها فى الموضوع حتى اقتنع بعض الشيوخ الفرنسيين بتقديم طلب التحرير للجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ ، وقررت اللجنة تضامنها مع الاقتراح ، ولكن الخارجية الفرنسية أجابت بأن الوقت لم يحن بعد .

وأثناء اتصالى برجال فرنسا الحرة الذى تحدثت عنه فى فصل سابق بذلت جهداً جباراً لاقناع ممثليها بضرورة إطلاق الأمير ، وأكدت لهم كذب ما ترويه الصحف الفيشية من تأييد زعيم الريف للمارشال بيتان ؛ لأن البطل المغربى لا يسمح لنفسه بالتدخل فى مسائل فرنسية محض .

وفى سنة ١٩٤٧ بذل ممثلو الحركة الاستقلالية المغربية بمصر جهوداً لدى الجامعة العربية فقدم أمينها العام رسالة للخارجية الفرنسية يطلب منها تسريح الأمير عبد الكريم والسماح له بالرجوع للمغرب .

وحينما كان جلالة السلطان يطالب بتحرير الزعماء كان يذكر فى مقدمتهم بطل الريف الذى يعلم جلالته إخلاصه للعرش وللبلاد .

وأخيرا قررت الحكومة الفرنسية نقل بطل المغرب ورفقائه إلى فرنسا حيث يستمرون فى الإقامة الإجبارية والرقابة الاستعمارية ، وفى الوقت نفسه نشرت الصحف الفرنسية ما يدل على أن فرنسا كانت تريد من وراء ذلك تهديد جلالة سلطان المغرب ظنا منها أن فى إمكانها استغلال الأمير أو أخيه فى إرغام جلالة الملك على قبول الانضمام للاتحاد الفرنسى ، ومع أن هذا الظن لا ينبنى على أساس

صحيح من جهة الأمير فإن الشجاع البطل المغربي إلى مصر وضع حداً لطمع الفرنسيين فيه ، وخلص عسكرامته ومجده من أن تتطلع إليهما مطامع الاستعمار الحديثة ، وقلب الآية كلها ؛ إذ صح للأمير أن يكون مرة أخرى رمزاً لحركة التحرير في المغرب العربي بأجمعه .

ولقد تحدثت الصحف الفرنسية والأجنبية عن نزول عبد الكريم بمصر ، وروت في ذلك من الروايات المتناقضة ما يدل على مقدار الخطورة التي رأتها في الأمر ، مع أنه ليس أحق بالطبيعة من أن تقبل مصر الكريمة لاجئاً سياسياً وضع نفسه بين أحضان مليكها الجيد ؛ لا سيما إذا كان هذا اللاجئ بطلاً عالمياً مثل الأمير عبد الكريم ، ومن الحق والإنصاف أن نسجل أن نزول الأمير كان بمقتضى رغبته هو ، وأنه لا جلالة الفاروق طلب منه ذلك ، ولا الوطنيون المغاربة ألحوا عليه فيه ، وكل ما هنالك أننا مهدنا له سبيل التحقيق لما أعرب عنه من رغبة في البقاء بمصر من تلقاء نفسه وبمقتضى مشيئته الخاصة .

* * *

لقد نزل الأمير بعدن واستقبل به العرب المقيمون هناك ، وبعثوا وفق طلبه هو برقيات لكثير من المجاهدين بمصر من بينهم الأستاذ محمد على الطاهر صاحب جريدة الشورى وفضيلة الشيخ الخضر بن الحسين رئيس جمعية الهداية الإسلامية وسجل الجاهد الفلسطيني الكبير محمد على الطاهر المعروف بعطفه القوى على البلاد المغربية وبوفائه لأبطال العرب كافة باطلاعنا على نص البرقية ، كما سجل باطلاع غيرنا ، والبرقية تخبر بحلول الأمير في عدن وموعد خروجه منها والمواني التي سيمر بها وتاريخ وصول الباخرة التي تقله لسويس وبور سعيد .

وقد اجتمعت أنا وأعضاء حزب الاستقلال وحزب الإصلاح بالقاهرة وقررنا أن نبعث وفداً يتركب من الأستاذ أحمد ابن المليح نيابة عن حزب الاستقلال ومن الأستاذ محمد ابن أعبود بالنيابة عن حزب الإصلاح لتبليغ الأمير عبد الكريم وعمه الأمير عبد السلام وأخيه الأمير محمد تحياتنا باسم مراكش كلها ، ووضع

الوفد نفسه تحت تصرف الأمير ، وقد سافر الوفد إلى السويس واستطاع الصعود للباخرة والاتصال بالبطل الذى أدلى للصحافيين بتصريحات كثيرة كان من بينها أنه لو خير لاختار البقاء فى مصر ، ثم بلغه الوفد تحياتنا وسرور المغاربة كلهم بخروجه من المنفى التعس ، وقد أعرب لهم الأمير وأخوه عن رغبتهما فى زيارة مصر وتحية مليكها ، ثم كتب سمو الأمير رسالة حملها الوفد لمعالى رئيس الديوان الملكى هذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب المعالى رئيس ديوان حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم حفظه الله ، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ، وبعد فإنى أرجو من معاليكم أن تتكرموا برفع مايلى إلى مقام جلالة الملك حامى حمى العروبة والإسلام .

مولاى صاحب الجلالة ملك مصر والسودان فاروق المعظم .

اغتنم الفرصة السعيدة بوجودى فى المياه المصرية فى شاطىء مصر زعيمة العروبة والإسلام فارفع إلى مقام جلالتكم أجل التحيات وخالص الشكر على ما تبذلونه فى سبيل مجد العروبة ومستقبلها العظيم ، وأعرب لجلالتكم عن سرورى العميق بوجودى فى هذا البلد العربى بعد غيابى فى المنفى عشرين سنة عن وطنى الذى هو جزء لا يتجزأ من العالم العربى ، وقد شعرت وأنا هنا أننى حقاً فى وطنى ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الامضاء : محمد بن عبد الكريم الخطابى

ومن الغد سافرت أنا والاخ الطريس والأستاذ الطبيب أبو رقيبة ووفد من مكتب المغرب العربى يضم الأستاذ عبد المجيد ابن جلون والأستاذ محمد ابن أعبود للسلام على الأمير حين وصوله لبور سعيد ، وقد صعد معنا على ظهر الباخرة ممثلو السلطة المصرية والأحزاب السياسية وكثير من الصحافيين وأعيان المدينة ، وقد تحدث الأمير وأخوه للزائرين له فى جو من الإخاء ، معرباً عن إعجابه بمصر وجهودها فى سبيل القضية العربية عموماً ، وأثنى على جلالة الفاروق ، كما صرح

طريقة مخلص عبد الكريم الخطابي

بولائه الدائم قديماً وحديثاً للعرش المغربي والعائلة المالكة بمراكش ولجلالة السلطان سيدي محمد ، وقال إن كفاحه لم يكن ثورة ، وإنما هو حرب دفاع عن الوطن ضداً على المستعمرين الأجانب ، وقد تنحى الأمير محمد معنا جانباً ، وأخبرنا برغبة الأمير في البقاء بمصر ، وكان قد طلب النزول للتجول قليلاً في البر ، فذهب تواً إلى محافظة الميناء حيث بلغه سعادة المحافظ تحية جلالة الملك فاروق وشكره للأمير على الرسالة الرقيقة التي بعثها إليه جلالته عند مروره بالمياه المصرية ، وحينئذ أعرب الأمير لممثل الفاروق بالمدينة عن التجائه إلى حمى جلالته فراراً من الاستمرار في الأسر الفرنسي ، وليتمكن من تعليم أولاده في البلاد العربية ، فوعده المحافظ بتبليغ طلبه لجلالة الملك وللحكومة المصرية ، وعندئذ تم نزول الأمير وأخوه وعمه وأفراد أسرته في المدينة عاد الكل للباخرة حيث قضوا ليلتهم في انتظار الصباح .

وفي الساعة العاشرة من ثاني يونيو نزل الأمير مرة أخرى للبر ، وتوجه تواً للمحافظة فبلغه المحافظ باسم جلالة الفاروق قبول التجائه ، وقبله فؤاد شيرين باشا باسم ملك النيل العظيم ، طالباً منه أن يعتبر نفسه وأسرته في ضيافة عاهل مصر المجيد ، ثم قدم سموه لمندوب القصر العالي محمد حلمي بك الذي أوفده جلالة الفاروق عناية بسمو الأمير وأسرته .

ولا يمكننا أن نعبر هنا عن مقدار الفرح والمرح الذي أصابنا حين علمنا بتحقيق الفاروق أيده الله لرغبة بطلنا العظيم ورفقائه المجاهدين الكرام ؛ ذلك الفرح الذي لا يضاهيه إلا ما أظهره الشعب المصري بأكمله من أريحية كريمة وجذل عظيم .

رجعنا نحن للقاهرة قبل زوال اليوم ، وفي المساء وصل سمو الأمير وأخوه وبعض أفراد العائلة في سيارة ملكية للعاصمة المصرية ، وقد أعرب الأمير عن رغبتـه في الذهاب تواً للقصر الملكي العامر حيث سجل في دفتر التشريفات شكره العميق وتحيته الصميمة لجلالة ملك النيل ، وقد وجد في استقباله الأستاذ

كريم ثابت بك مستشار جلالة الملك الصحافى ، ومحمد حلمى بك ورئيس التشريفات سيف النصر بك ، و بعد ذلك رجع سموه إلى مكتب المغرب العربى حيث وجد فى انتظاره ممثل الحركات الاستقلالية بشمال أفريقيا وممثل الصحف ومئات الشخصيات ، وقد ألقيت خطب وقصائد فى الترحيب به ، كما ألقى هو كلمة قصيرة عبر فيها عن امتنانه لمصر وملكها وشكره للجامعة العربية ولمجاهدى المغرب العربى ، ثم توجه بعد ذلك إلى قصر أنشاص ضيفاً على جلالة الملك ، بينما بقى الأمير محمد وصنوه السيد عبد السلام وأفراد الأسرة بمنازل الزعماء المغاربة ريثما تتهيأ لهم السكنى الخاصة .

وفى يوم الجمعة ٥ يونيه تفضل جلالة الفاروق فاستقبل الأمير فى مقر ضيافته بأنشاص ، ودعاه لتناول الغذاء معه على المائدة الملكية ، وقد حضر هذه المأدبة الأستاذ كريم ثابت بك وحلمى بك والسيد محمد ابن أعبود الذى انتدبته الحركة المغربية لمرافقة الأمير والعناية به ، وقد استمع جلالة الفاروق ملياً لحديث الأمير ، وتفضل باستفهامه عن أنباء المغرب الريفية ، وقد صرح جلالته بأنه لا يقصد من استضافة الأمير والعناية به أى غرض سياسى ، وكل ما هنالك أنه يعتقد أن الواجب يقضى عليه بحماية مجاهد عربى ضحى فى سبيل بلاده ، كما صرح جلالته بأنه يحمل كامل العطف والتقدير لجلالة سلطان المغرب سيدى محمد ، وأنه سر كثيراً لبرقية التهنئة التى كان جلالة سلطان المغرب قد بعثها لأخيه الفاروق ، وأجابه عنها بمناسبة ذكرى العرش المصرى راجيا من الله سبحانه أن يزيل موانع الإتصال بين المغرب العربى والمشرق العربى .

ثم لاحظ جلالة الفاروق أن صحة الأمير متعبة قليلا ، فأبت مراحمه العلية إلا أن تعرض على ضيفها الكريم الإقامة بمستشفى فؤاد الأول بالاسكندرية بضعة أسابيع تحت عناية الأطباء ورعاية الفاروق ، كما بلغه جلالته أن الحكومة ستعنى بتهيئة مقر لإقامة الأمير وأسرته ، فشكر البطل المغربى لجلالة ملك النيل اهتمامه الحميد ، وطلب من الله أن يديمه ذخراً للعروبة وملاذاً للأحرار .

وبعد تناول الغذاء ذهب جلالة الملك وضيفه للديوان الملكي حيث شربا القهوة ، ثم عاد جلالة العاهل المصرى لقصر القبة العامر بالقاهرة تكلأه عناية الله .

أما الأمير محمد وبقية أفراد الأسرة فقد ظلوا بمكتب المغرب العربى حيث أخذ مئات المهنئين والزائرين والوفود من الوزراء والسفراء والرؤساء وكبار الشخصيات يترددون عليهم ، وكان حديث الكل عن الإعجاب بجهود الأبطال المغاربة من أجل التحرر منوهين بهمة الفاروق وعظيم فضله .

أما الصحافة المصرية والعربية فقد ظلت شهرين كاملين تحبر المقالات الضافية والفصول البليغة عن القضية المغربية وجهاد رجالها ، ولا تترك فرصة تمر إلا وتنشر للأمير الأحاديث الطيبة ، وتعلق عليها بما يفيد قضية بلادنا ويرفع من شأن رجالنا ، وإذا كان لنا أن نعبر عن لسان المغاربة فى هذه المناسبة السعيدة ، فن الواجب علينا أن نسجل اعترافنا بالجميل الذى طوقنا به جلالة الفاروق وحكومة النقراشى باشا ورجال الصحافة المصرية والعربية وسائر رجال الجامعة العربية بما أبدوه من عظيم الاهتمام بقضيتنا وتحرير أعظم أمير أسر من أهل بلادنا والسماح لحركتنا بالاستفادة من مجده وتجربته وشهرته العالمية الكبيرة .

صدى نزول الأمير فى مراكش :

أما صدى تحرر الأمير ورفقائه فى مراكش وبقية أقطار المغرب العربى فقد كان عظيما جداً ، ولقد توالت برقيات التهنئة على مركز حزب الاستقلال بالرباط ، وبعث إلينا الأمين العام معبراً عن كامل ارتياح الشعب المغربى لهذه المفاجأة السعيدة ، وأنها كانت خير معالج للصدمة التى واجهه بها الاستعمار حين عين الجنرال جوان مقيما عاماً فى المغرب فى ظروف الزيارة الملكية لطنجة .

كما بعث ممثلو الحركات الوطنية بتونس والجزائر ومراكش تهانيهم للأمير وشكرهم الجزيل لجلالة الفاروق وإعجابهم بمجهودات ممثلى المغرب العربى فى مصر .

وليس من الممكن أن نعبر عن الأثر الجيد الذى أحدثه صنيع الفاروق فى نفوس المغاربة عموماً والمراكشيين خصوصاً ، وقد سر جلالة سلطان المغرب لهذه المأثرة المصرية العظيمة ، واعتبرها من أطيب الأيادى التى أسدتها الأسرة المالكة المصرية للعرش المغربى وعاهله العظيم .

ولم يكن الأثر فى نفوس المسلمين بالهند والصين ومهاجرى أمريكا وإفريقيا السوداء واستراليا ، أقل من الأثر فى نفوسنا نحن ، ولقد وصلت برقيات التهانى والشكر من جميع أنحاء المعمورة ، وكلها تضامن مع المغاربة فى جهادهم ، واستبشار بإطلاق سراح البطل الريفى وثناء على همة ملك وادى النيل وشعبه النبيل .

رد الفعل لدى الحكومة الفرنسية :

أما أثر الحادث فى نفس الحكومة الفرنسية فقد كان عنيفاً ، وقد صرح متحدث بلسان خارجية فرنسا على ما روته رويتر فى برقيات يوم ٣١ مارس أن نزول عبد الكريم ببور سعيد أحدث اندهاشاً عظيماً فى الأوساط الحكومية الفرنسية ، وصرح هذا المتحدث بأن المناقشة فيما يمكن عمله من الوجهة الدبلوماسية لا يمكن أن تتم إلا بعد أن تكون الوزارة قد اتصلت بالمعلومات الكافية فى الموضوع .

أما فيما يخص منهج الحكومة الفرنسية فى معاملة عبد الكريم فقد قال الناطق بلسان الخارجية : « إن عبد الكريم استسلم لفرنسا سنة ١٩٢٦ ، والتزم بالبقاء تحت الحكم الفرنسى ، وكان سلوكه دائماً حسناً ، وقد قبلنا واحترمنا دائماً كلامه المؤكد بشرفه . والعمل الذى قام به اليوم بعد سلوكه النبيل منذ التزم لفرنسا أحدث فى نفوسنا دهشة عظيمة » . ثم أضاف المتحدث الرسمى قائلا : « حينما استسلم عبد الكريم لنا سنة ١٩٢٦ اتفقنا مع الحكومة الأسبانية على حراسته مخافة القيام بثورة أخرى فى إفريقيا الشمالية » . وحينما سئل هذا المتحدث هل من المنتظر أن يحدث عمل عبد الكريم رد فعل رسمى لدى الحكومة

الأسبانية أجاب بأنه من أقوى الممكنات أن تبعث الحكومة الأسبانية احتجاجاً لمصر، وتطلب من الحكومة الفرنسية توضيحات عن نزول زعيم الريف في بور سعيد.

ولكن الواقع أن الحكومة الأسبانية لزمت الصمت، ولم ترفع أدنى احتجاج للحكومة المصرية ولا طالبت فرنسا بإيضاح ما.

أما في فرنسا نفسها فقد طالب أحد أعضاء البرلمان الفرنسي من أنصار الحركة الجمهورية الشعبية من حكومة بلاده توضيحاً في الموضوع، فصرحت الخارجية الفرنسية بأنها استقدمت سفيرها في مصر وحاكم جزيرة لاريئيون منفى الزعيم عبد الكريم للاستشارة معهما قبل أن تقرر ما يلزم اتخاذه من التدابير، واجتمع مجلس الوزراء في اليوم نفسه، واستمع لبيانات وزير الخارجية ووزير المستعمرات، وقد أكد الاثنان أن نزول عبد الكريم بمصر تم بإغراء من طرف الحكومة المصرية، ولما سئل وزير الاستخبارات عن مصير العلاقات الفرنسية المصرية بسبب هذا الحادث قال إنه ليس هناك تفكير لحد الآن في قطع هذه العلاقات، وأن البت في هذا الموضوع يتوقف على إتمام الاستعلامات التي تجمعها الحكومة الفرنسية، ثم قال إن احتياطات عديدة ستتخذ في إفريقيا الشمالية، ولكنه لم يبين نوع هذه الاحتياطات.

وفي ثاني يونيو روت برقيات روتر أن وزير الخارجية الفرنسية مسيو بيدو سلم لسفير مصر بباريس احتجاجاً شديد اللهجة على ما سماه مسيو جورج بيدو بتآمر الحكومة المصرية على تهريب عبد الكريم، وأكد روتر أن مسيو بيدو صرح لسفير مصر بأن تحت يده وثائق قوية تدل على مسؤولية مصر في القضية أما السفير المصري فلم يزد على أن أكد وجهة نظر حكومته، وهو أن مصر لم تقم إلا بما هو من حقها في قبول لاجئ سياسي التجأ إليها.

وأذاع السفير المصري تفنيداً رسمياً لما نشرته الصحف الفرنسية من أن الأمير عبد الكريم نزل في بور سعيد تلبية لاستدعاء الملك فاروق أو الحكومة

المصرية ، كما صرح دولة رئيس الوزارة المصرية محمود فهمى النقراشى باشا بأن عبد الكريم هو الذى طلب من محافظ بورسعيد أن يبلغ طلب التجائه للحكومة المصرية ، وأن رئيس الحكومة رأى من واجبه طبقاً للتقاليد المصرية أن يقبل ضيافة البطل المغربى بعد أن طلب منه عدم الاشتغال بالسياسة .

أما الصحافة الفرنسية فقد أخذ الموضوع منها اهتمام الصفحات الأولى بضعة أسابيع ، وقد كتبت جريدة (البلاد الفرنسية) ما معناه : إن الجامعة العربية التى ترعى الآن مستقبل عبد الكريم تقصر همها الأول على معاداة فرنسا ، أما إنجلترا فقد أرضتها فيما عدا فلسطين ؛ إذ اتفقت مع العراق وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية ، وقد لخص مسيو روجيه ماسيى فى (الفيجارو) الرأي العام الفرنسى الذى يحس بعدم تقدير الدول الكبيرة له فى موقفه من هذه القضية فيما يلى :

(إن الرأى العام الفرنسى يشعر جداً بخجل من الإهانة التى لحقت فرنسا ، ويبدو له أن بلاداً قبلت مثل تضحياته فى سبيل النصر المشترك ولو أصيبت بجرح وضعف بل لأنها أصيبت بجرح وضعف تستحق معاملة أجود من طرف الأمة الكبيرة — يعنى انكلترا — التى كانت فرنسا دائماً صديقتها عظيمة الإخلاص والتجرد) وأكدت جريدة الفجر لسان الحركة الجمهورية الشعبية أن مصر أرادت أن تستعمل قوتها ضداً على فرنسا .

وأما الصحف الإنجليزية والأمريكية فقد اهتمت كثيراً بالحادث ووصفت تفاصيله وأشادت ببطل الريف وجهاده وسمعته فى المشرق والمغرب ، وكان الحديث عنه فرصة عظيمة لنشر الحالة فى مراكش ومقدار الاستياء الذى يعمها ، وقد استغله عزام باشا حينما كان فى أمريكا للتنديد بالعمل الفرنسى فى الشمال الإفريقى ، كما استفاد منه مبعوث الحركات الاستقلالية الأستاذ المهدى بنونة فى المدة التى أقامها بأمريكا .

وأما الصحف الاسلامية فى الهند والصين وتركيا فقد تضامنت مع مصر فى

موقفها ، وأبدت نقطة الضعف الموجودة في السياسة الفرنسية ، وقد كتبت جريدة (وقت) تقول : هل اتخذ عبد الكريم هذا الموقف ليحيى حياة هيئة في ظل الجامعة العربية ، أو أن عمله هذا جزء من التاريخ نظمه زعماء المغرب الموجودون في مصر ؟ ! الذي لا شك فيه أن الفرار الريفي هو منشأ سائر التخوفات الفرنسية ، لكن موقف فرنسا من الوجهة القانونية ضعيف جداً ، هل يوجد قانون فرنسي يلزم عبد الكريم أن يقيم بفرنسا بعد [illegible] تحريره ! وإنما نرى أن من مصلحة فرنسا أن لا تترك أعصابها تتوتر [illegible] من حل لمشاكلها في صيغة من شأنها الدوام . وفي حالة ما إذا لم تعمل بهذه النصيحة فإنها ستجد نفسها أمام عديد من المشاكل ، في حين أن عندها من المشاكل ما يكفي) .

وطبعي أن هذه الموجة الشديدة التي غمرت الصحف الفرنسية والأوساط الحكومية لم تلبث أن أخذت تنقشع ؛ إذ أدركت الحكومة الفرنسية ضعف موقفها ، فلم يزد وزير الخارجية على أن صرح في البرلمان الفرنسي باعتبار عبد الكريم خائناً لوعده الذي تلزمه التقاليد والأوامر الاسلامية باحترامه ، ولكن البطل الريفي صرح غير ما مرة بأنه لم يرتبط قط بوعد ما نحو الحكومة الفرنسية ؛ لأن اعتقاله لم يكن باختياره .

والحق أنه لم يكن من اللائق بفرنسا أن تقف موقفها العنيف ضد الحكومة المصرية التي لم تقم إلا بما يجب عليها عقلا ودينا وعرفاً نحو بطل عربي التجأ إليها واحتمى بحقوق ملكها ، ولم يزل رؤساء الدول في القديم والحديث يتنافسون في فك الأسرى ومساعدة المنكوبين وإيواء اللاجئين ، وليست التقاليد المسيحية في هذا المعنى بأقل من التقاليد الاسلامية .

والذي ينظر الماضي القريب يجد أن فرنسا نفسها مفتحة الأبواب قديماً وحديثاً لكثير من اللاجئين السياسيين من روسيين وأسبانيين وإيطاليين وغيرهم ، وأن الفرنسيين يفتخرون بذلك في كل المناسبات ، وينص دستورهم

على احترام حق الالتجاء فى المناطق التى يرفرف عليها العلم الفرنسي ، وإذا كانت الروح الاستعمارية والرغبة فى كبت أبناء المستعمرات ومنعهم من كل وسائل التحرر قد أثرت على كثير من رجال فرنسا حتى أصبحوا يعملون على عالمة قوانين بلادهم وتقاليدها فليس مما يحمى الكرامة الفرنسية أن تصمم الحكومة والبرلمان الفرنسيان رسمياً فى موقف ينعى على مصر قيامها بعمل تعتبره القوانين والمبادىء الفرنسية واجباً نبيلا ، وإذا كان أبطال فرنسا مثل دى جول وجيرو وغيرهما من رجال المقاومة يفتخرون بأنهم استطاعوا الافلات من قفص المحتل الألمانى فكيف يعتبرون عبد الكريم خائناً لا لشىء إلا لأنه رفض أن يستمر فى الاعتقال بعد أن أرغم عليه ٢١ عاماً .

ولو أن المسيو بيدو فكر قليلا فى الظروف التى استسلم فيها عبد الكريم لاعترف بأن الولاة الاستعماريين الفرنسيين هم الذين لم يفوا لبطل المغرب ، فانه لم يستسلم إلا بعد مخابرات بينه وبين ممثلى فرنسا العسكريين والمدنيين انتهت بأن أعطته الحكومة الفرنسية الأمان التام على نفسه وعلى أهله ، وفرنسا فى موقفها ذاك لم تكن تدعى غير تنفيذ رغبة سلطان المغرب الذى حاربت عبد الكريم بدعوى أنه ثار عليه وخرج عن طاعته ، وإذن فقد كان واجبا عليها أن تحترم العرف المغربى والتقليد العسكرى للبلاد فى يخص الأمان ، وذلك يقضى بعدم اعتقال المؤمن بحال ، بل باطلاق سراحه وتركه حراً بمجرد إلقائه السلاح ؛ لأن تقاليدنا تقضى بأن الذى تنزل على شرط الأمان لا تملك الدولة عليه حكما ، أما الذي استسلم من غير قيد ولا شرط فهو الذى يمكن أن يعاقب أو يعفى عنه بمقتضى ما يراه ملك البلاد صالحا ، والدليل على هذا قول ابن هانىء متنبىء المغرب :

وما عن أمان يوم ذلك تنزلوا ولكن أمان العفو أدركهم بعد

فعبد الكريم تنزل يوم استسلم عن أمان كما تعترف بذلك الوثائق التى سجلها الفرنسيون أنفسهم ، ولهذا ظل يشتكى دائما من عدم وفاء فرنسا معه

وإخلاصها له ، ومهما يكن الأمر فإنه ليس من الإنسانية أبدا أن نلوم أحدا يبحث عن الخلاص من السجن ، والتحرر من القيد ، ونحن نعلم أن العصفور لا يبقى فى القفص إذا افتتحت أمامه الأبواب .

تأسيس لجنة تحرير المغرب العربى :

لم يكن اعتقال ٢١ عاما فى جو البلاد الحارة وفى دائرة الضغط الاستعمارى العظيم بالذى يضعف من عزيمة بطل المغرب وصنوه الكريم ؛ بل لقد خرجا من هذا المنى وهما أشد ما يكونان عزيمة واستعدادا للعمل ، ولقد وجدا من تجمع ممثلى الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى مشجعا على العمل على توحيد الصفوف وتنظيم الجهود ، ولقد ظلت الحركات المغربية تتطور فى أطوار التنسيق والتوحيد المختلفة حتى تكون مكتب المغرب العربى الذى يعتبر من أكبر المظاهر لرغبة أبناء المغرب فى التعاون على تحرير أوطانهم الثلاثة التى توحد بينها اللغة والدين والجنس والتاريخ والجغرافيا ووحدة المستعمر والآمال فى التحرر منه ولقد وصى مؤتمر المغرب العربى المنعقد بالقاهرة فى فقرة (ب) من المادة الثانية من فصل تنسيق الحركات الوطنية هى (تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك) ، ولقد خطوت فى تنفيذ هذه التوصية خطوة أولى أثناء وجودى بباريس حيث كونا لجنة اتصال بين الاستقلال والدستور وحزب الشعب ، فلما نزل البطل الريفى بالقاهرة اتجهت أنظارنا جميعا لتحقيق هذه التوصية بكيفية أوسع تحت رئاسة زعيم المغرب العربى ومجاهده الأول ، وقد كان فى الدعوة التى وجهها البطل نفسه للأحزاب المغربية ميسرا لتحقيق هذا الأمل ، ولم يكن هنالك مخلص إلا وأبدى استعداده لهذا النداء الصادق والرغبة النبيلة .

ولكن الأمر احتاج إلى مجهودات لتوحيد وجهة النظر فيما يرجع للخطط التى ينبغى أن تسير عليها أحزابنا فى الداخل والخارج ، وقد كان لحزب الاستقلال

أن يتمسك بالفكرة التى انتهى إليها وهى ضرورة الاتفاق من أجل الاستقلال قبل كل شىء . وبعد مداولات ومناقشات عديدة انتهينا لنتيجة موفقة هى تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربى) من كل الأحزاب التى تقبل مبادئنا وتعمل وفق خطتنا .

وفى يوم التاسع من ديسمبر سنة ١٩٤٧ تم إقرار القانون الأساسى للجنة ، وتكوين مكتبها المؤقت على ما يأتى :

الرئيس محمد بن عبد الكريم الخطابى

وكيل الرئيس محمد بن عبد الكريم الخطابى

الأمين العام الحبيب أبو رقيبة (الدستور)

أمين الصندوق محمد ابن أعبود (حزب الإصلاح)

وقد انتخب الأمير رئيساً بصفة دائمة ، وأخوه وكيلا للرئاسة بصفة دائمة أيضاً ، أما الأمين العام وأمين الصندوق فقد انتخبا لمدة ثلاثة أشهر ، وقد بعث رئيس اللجنة للأحزاب المغربية كلها كتاباً يخبرهم فيه بالتأسيس ، ويطلب مصادقتهم الرسمية وتعيين ممثليهم ، وتقرر لإعلان اللجنة يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٨ .

وفى اليوم المحدد وزع البطل الريفى وثيقة التحرير على الصحافة العربية والأجنبية التى خصصت لها مكاناً ممتازاً ، وأبدت بها ترحيباً كبيراً ، كما وزعت الأمانة العامة لحزب الاستقلال فى الوقت نفسه بياناً بتأسيس اللجنة وأغراضها أذاعته صحف الأحزاب المغربية فى الشمال الأفريقى كله ، وهذا نص البيان الذى أذاعه الأمير عبد الكريم :

« منذ أن من الله علينا بإطلاق سراحنا والتجائنا إلى ساحة الفاروق العظيم ، ونحن نواصل السعى لجمع كلمة الزعماء وتحقيق الائتلاف بين الأحزاب الاستقلالية فى كل من مراكش والجزائر وتونس بقصد مواصلة الكفاح فى جبهة واحدة لتخليص البلاد من ربقة الاستعمار .

وفى هذا الوقت الذى تعمل فيه الشعوب على تأمين مستقبلها وتتطلع فيه

أقطار المغرب العربي إلى استرجاع استقلالها المغصوب وحريتها المباحة يتحتم على جميع زعماء المغرب أن يتحدوا ، وعلى كافة الأحزاب الاستقلالية أن تتآلف وتتساند ؛ إذ أن هـذا هو الطريق الوحيـد الذى سيوصلنا إلى تحقيق غاياتنا وإدراك أمانينا .

وإذا كانت الدول الاستعمارية على باطلها تحتاج إلى التساند والتعاضد لتثبيت سيطرتها الاستعمارية فنحن أحوج إلى الاتحاد وأحق به من أجل إحقاق الحق وتقويض أركان الاستعمار الغاشم الذى كان نكبة علينا ، ففرق كلمتنا ، وجزأ بلادنا ، وابتز خيراتنا ، واستحوذ على مقاليد أمورنا ، ووقف حجر عثرة فى سبيل تقدمنا ورقينا ، ثم حاول بكل الوسائل أن يقضى على جميع مقوماتنا كأمة عربية مسلمة .

ويسرنى أن أعلن أن جميع الذين خابرتهم فى هـذا الموضوع من رؤساء الأحزاب المغربية ومندوبيها بالقاهرة قد أظهروا اقتناعهم بهذه الدعوة واستجابتهم لتحقيقها وإيمانهم بفائدتها فى تقوية الجهود ، وتحقيق الاستقلال المنشود .

ولقد كانت الفترة التى قطعناها فى الدعوة للائتلاف خيراً وبركة على البلاد فاتفقت مع الرؤساء ومندوبى الأحزاب الذين خابرتهم على تـكوين (لجنة تحرير المغرب العربى) من سائر الأحزاب الاستقلالية فى كل من تونس والجزائر ومراكش على أساس مبادئ الميثاق التالى :

(ا) المغرب العربى بالإسلام كان ، وللإسلام عاش ، وعلى الإسلام سيسير فى حياته المستقبلة .

(ب) المغرب جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة ، وتعاونه فى دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعى ولازم .

(ج) الاستقلال المأمول للمغرب العربى هو الاستقلال التام لـكافة أقطاره الثلاثة (تونس والجزائر ومراكش) .

(د) لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال .

(هـ) لا مفاوضة مع المستعمر فى الجزئيات ضمن النظام الحاضر .

(و) لا مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال .

(ز) للأحزاب الأعضاء فى (لجنة تحرير المغرب العربى) أن تدخل فى مخابرات مع ممثلى الحكومة الفرنسية والأسبانية على شرط أن تطلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات أولا بأول .

(ح) حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها فى مواصلة الكفاح لتحرير البقية .

هذا هو الميثاق الذى قطعنا على أنفسنا العهد بالسير على ضوئه ، والعمل بمقتضى مبادئه ، وقد وافقت عليه أنا وشقيق محمد ، كما وافق عليه رؤساء الأحزاب المغربية التالية ومندوبوها :

الحزب الحر الدستورى التونسى القديم .

« « « « الجديد .

حزب الشعب الجزائرى .

« الوحدة المغربية .

« الإصلاح الوطنى .

« الشورى والاستقلال .

« الاستقلال .

وقد كتبنا لبقية الأحزاب الأخرى نطلب موافقتها النهائية على تكوين اللجنة والمصادقة على ميثاقها وتعيين مندوبيها فى اللجنة بصفة رسمية ، ومنذ الآن ستدخل قضيتنا فى طور حاسم من تاريخها ، وسنواجه المتعصبين ونحن قوة متكتلة تتكون من خمسة وعشرين مليونا كلها مجمعة على كلمة واحدة ، وتسعى لغاية واحدة ، هى الاستقلال التام لكافة أقطار المغرب العربى .

وسنعمل على تحقيق هذه الغاية بكل الوسائل الممكنة فى الداخل وفى الخارج كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا ، ولن يجد المستعمر بعد اليوم منفذاً لتثبيط

عزائمنا وإيقاع الفتنة بيننا واستغلال تعدد الأحزاب وتفرق الكلمة لاستعبادنا وتثبيت أقدامه فى بلادنا .

فنحن فى أقطارنا الثلاثة نعتبر قضيتنا قضية واحدة ، ونواجه الاستعمار متحدين متساندين ، ولن نرضينا أى حل لا يحقق استقلالنا الناجز وسيادتنا التامة ، على أننا نأمل أن يعمل الفرنسيون والإسبانيون على إنصافنا دون أن يلجئونا إلى إراقة الدماء ، وأن يكونوا قد تيقنوا من تجاربهم السابقة من أن استنادهم إلى استخدام القوة والبطش للاحتفاظ باستعمار أوطاننا وإسكات صوتنا عن المطالبة بالحرية والاستقلال أصبح لا يجدى شيئا ، وأن من الخير لهم أن يسرعوا إلى فك أغلالهم الاستعمارية بطريق التفاهم بين الجانبين ، وتقدير مصالح الطرفين .

أما إذا تنكبوا هذا الطريق فسيكونون المسؤولين عن تغيير خطتنا ؛ لأننا لن نتأخر — إذا نحن يئسنا من استرجاع استقلالنا بطريق التفاهم والإقناع — عن استرجاعه بطريق التضحية وبذل النفوس .

وإنى إذ أعلن عن تكوين (لجنة تحرير المغرب العربى) أتوجه إلى الشعوب المغربية بتحيتى راجيا من الله العلى القدير أن يوفقها فى كفاحها ويقوى ثباتها ويديم اتحاد كلمتها .

كما أتوجه إلى الشعوب والدول العربية بالتحية والشكر على مناصرتها لقضية المغرب العربى ، ولا يخالجنى شك فى أنها ستستقبل تكوين هذه اللجنة بالمؤازرة والتأييد والترحيب .

ويسرنى فى الختام أن أحيى إخواننا مجاهدى فلسطين الشقيقة ، داعياً لهم بالفوز والنصر ، ومؤكداً لهم تضامن الأقطار المغربية معهم ، وعزمها على اتخاذ جميع الوسائل الممكنة للاشتراك فى إنقاذ بلادهم والمحافظة على عروبتها ووحدتها .

* * *

ولقد قامت اللجنة فى أشهرها الأولى بتنظيم نفسها ووضع لائحتها الداخلية

وتأسيس اللجان الفنية ، كما قامت باحتضان لجنة الدفاع عن شمال أفريقيا بدمشق وجمعية الدفاع عن المغرب العربي ببيروت ، وواجهت أعمالها بتقديم مذكرات للجامعة العربية التي أخذت تتبادل وإياها وسائل الأخذ والرد في المسائل المغربية ، ومذكرات وعرائض الأمم المتحدة ، وبذلت جهوداً في خدمة القضية الفلسطينية .

وفي ١٠ مايو سنة ١٩٤٨ عقدت جمعيتها العامة ، وبعد أن استمعت للمسؤولين في المكتب المؤقت عن أعمالهم قامت بالانتخاب العادي للسنة الحالية ، فأسفر التصويت عن النتيجة الآتية :

علال الفاسي . . الأمين العام للجنة

الحبيب ثامر . . أمين الصندوق

هذا مع العلم بأن البطلين بقيا في مركزهما طبقاً للقانون التأسيسي الذي يعين الأمير محمد رئيساً دائماً للجنة وشقيقه وكيلا دائماً له .

الجنرال جوان وسياسته

لقد كانت الأحداث التي واجهت تعيين الجنرال جوان في المغرب ، وبالأخص نزول البطل عبد الكريم بالقاهرة ، مشوشاً على الخطة التي كان يريد تنفيذها بالمغرب ؛ فقد كان حديث الصحف عن عبد الكريم فرصة لتوجيه الأنظار في العالم كله إلى مراكش ، ولقد كتب لي بعض الإخوان من باريس يقول إن توالي الحوادث أفقد رجال السياسة المغربية من الفرنسيين مداهنتهم ، وهذا صحيح إلى حد ما ؛ فقد دخل الجنرال جوان المغرب وهو مضطر التريث قليلا ريثما ينجلي الموقف الذي جلبته أعمال القاهرة كثير الإبهام ، ولم يكن في نزوله بالدار البيضاء وزيارته لجلالة السلطان شيئاً غير عادي إلا من جهة بعض المراشقات الرمزية التي تبادلها العاهل المغربي وممثل الجمهورية الفرنسية ، خصوصاً فيما يرجع لمشروعية الآمال أو عدم مشروعيتها طبق ما لذ للمقيم الجديد أن يؤكده بحزم ، ولقد وقف الشعب المغربي من الجنرال موقف المتحفظ ، ولم يظهر له الوطنيون أدنى رغبة في الاتصال أو المقابلة على الرغم مما حاوله بعض أصدقائنا الفرنسيين الذين قدموا من باريس — فيما يظهر — خصيصاً لإقناع اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بضرورة الاتصال بالجنرال جوان والاطمئنان على حسن نواياه.

ولقد كان الأسلوب الذي اتبعه الجنرال في خطبه وتصريحاته أسلوب تهديد عامي لم يلبث أن ظهرت قيمته للجمهور الذي لم يجد فيه أكثر من كلام شديد اللهجة ، ولكنه عديم الثبوت ، وإذا نحن أردنا أن نحلل الغاية التي رمى إليها المقيم العام من مجموع كلامه وأعماله وجدنا أنه أراد العمل :

أولا : على تثبيت قيمة عقد الحماية الفرنسية وتأكيد مشروعيته .

ثانياً : تثبيت دعائم السلطة واحترام نفوذها .

ثالثاً : فصل مراكش عن الشرق العربي وتوجيهها الوجهة الغربيـة أي الفرنسية إجابة عن تصريحات طنجة .

رابعاً : مقاومة الوطنية المغربية والعمل على استغلال الضعف الإنساني بتكوين فئة تتعاون معه .

خامساً : التلويح بانقلاب في نظام المغرب والتمويه ببعض إصلاحات سطحية.

وقد كانت النقطتان الأوليان في مقدمة ما اهتم به الجنرال جوان ، ويظهر رأيه الصريح فيهما في الخطاب الذي ألقاه يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٨ حين قال : (إن هنالك معاهدة أمضيت هنا بين البلدين ، وهذه المعاهدة يجب أن تحترم ؛ لأنها ما زالت قائمة ، وهي تكلفنا بالقيام في هذا البلد بمهمة الإصلاح والسير بالمغرب نحو التقدم الاجتماعي والمادي بصفة تستعجل النهاية السعيدة لتطوره ، والحماية كما قلته وكررته ولا أخشى أن أردده هي شكل قانوني يجب أن يتطور في تطور هادىء حذر وحكيم ومنجز في دائرة النظام) .

(إن المغرب ليس في ملتقى الطرق ، حقاً إنه إزاء مجموعة من الأفكار والآراء ، ولكنه في طريق واحدة ؛ الطريق التي وضعه فيها ليوطي أستاذي المحترم منذ خمس وثلاثين سنة ، وليس هنالك بيننا إلا خلاف يسير ؛ فقد حث البعض سيره بينما تأخر الثاني ؛ فيجب أن نجمع قوتنا ونذهب معاً ، الحماية ليست إلا شكلا قانونياً طبق على المغرب في وقت كان مليئاً بالفوضى ، لكن يلزم أن تتحول شيئاً فشيئاً إلى عمل اجتماعي وإنساني ، وإلى عمل حب وتقارب بين الشعبين) .

(وللوصول لهذه الغاية يجب تحقيق الإصلاح الذي نختص باقتراحه ، ولكن لا ينفذ إلا بموافقة جلالة السلطان ، وهذا ما يسير بها سيراً طبيعياً نحو شكل عقد ثان ، ولكن بعد تطور حذر وحكيم ومنجز دائماً في دائرة النظام) .

وإذن فالحماية بالنسبة للجنرال جوان شيء قائم الذات شرعي ولكنه غير

دائم ، ولتغييره بعقد جديد يلزم الاستمرار فيه حتى نصل عن طريق الإصلاح الذى يقترحه هو ويصادق عليه الملك إلى أعلى درجات التطور ، وحينئذ يتبدل بعقد جديد ، لكن ما هو هذا العقد الجديد الذى نسير إليه ؟ ذلك ما لم يقله الجنرال جوان الآن ، ولكن سما فسره غير ما مرة باعتبار للمغرب دولة مشاركة فى دائرة الاتحاد الفرنسى . وهكذا نجد أن الطريق الذى يشاهد الجنرال فيها المغرب ليست على ملتقى طرق عديدة تماماً ، ولكنها ليست هى طريقنا نحن المغاربة ، فسبيله هى طريق ليوطى ؛ طريق إدماج الشعبين أو توحيدها ضمن الطائفة الفرنسية ، وطريقنا نحن هى سبيل التحرر الكامل والاستقلال التام .

ولكن هل الحماية وخطتها ليستا فى السبيل التى تسلكها الدولة الشريفة أيضاً ؟ لأن هذه الحكومة احتضنت الحركة الاستقلالية بنفسها ، ولأن ملكها الذى يجب أن يصدق على مقترحات الإصلاح الفرنسى أصبح يهتم بتوجيه هذا الإصلاح الوجهة التى يسير فيها الوطنيون ، وهى لا تؤدى إلى روما وباريس قطعاً ، وإنما تؤدى لمكة والقاهرة ، وهذا ما يشتكي منه الجنرال جوان فى خطابه الذى ألقاه فى يوليو سنة ١٩٤٧ : (فى الميدان السياسى بعد الهياج الذى أحدثته عدة مظاهرات سياسية (يعنى مظاهرات طنجة) يجب أن نزيل كل إبهام ، ونؤكد استمرار شرعية عقد الحماية الذى هو الأساس لكل علاقة فرنسية مغربية ، ولكن من الغريب أن الحكومة الشريفة لكى تظهر بشخصية أقوى أمام بعض المعجبين انكمشت على نفسها ، وأدى بها الحال إلى إظهار أشياء معيبة ، والسلوك فى طريق معوجة ؛ أشياء معيبة فيما يرجع لمدى المهمة التى تحملتها فرنسا فى هذه البلاد ، مبتعدة عن النظرة الصحيحة للواقع الحى فى العالم الغربى الذى يتحكم فى تطور المغرب وحتى فى وجوده .

إن المغرب قد وجد الطريق الذى وضعه فيه الماريشال ليوطى ، وسيسير بغير تأخر وحول العرش للزيد نحو مصيره الجيد ومستقبله العامر الذى وعد به ، (وهنا يجد الجنرال الشجاعة الكافية للتلويح بعقد المشاركة دون أن يستطيع

التصريح بالدعوة للاتحاد الفرنسي : (لكن يجب أن يعلم أنه في نهاية تطوره الذي أرجو أن يكون سريعاً ولكن حذراً حكيماً سيبقى مرتبطاً بفرنسا التي تعطيه أحسن ما عندها بعقد مشاركة راسخة لا تتجاهل المصالح المشتركة والفوائد التي لا تنفصل من أجل طمأنينة مشتركة أيضاً) .

ولكن الحملات الوطنية تتوالى على خطب الجنرال وتصريحاته ، ومواقف الاستقلال تؤيد ثبات الملك في رفضه لكل إصلاح لا يتفق مع الغاية التحريرية التي يعمل لها المغاربة ، ويحس المقيم العام بأن الوطنية المغربية شيء ثابت ، وأن الوطنيين ليسوا حفنة صغيرة كما كان يظنها ، وليس القضاء عليهم بالشيء البسيط الذي لا يكلف أكثر من التمويه بالكلمات المعسولة وإلقاء القبض على مئات من الأحرار وإطلاق النار على الأبرياء ، والرأي العام الفرنسي نفسه غير قابل لاستمراء حملة كل ما فيها تأليب الجمهور المغربي بالحديد والنار حول جلالة ملك يطالب بالتحرر ومن ورائه حزب ينادي بالاستقلال ، ولقد حذر الملك من موقفه في الخطاب السابق ليصمه في الطريق المستقيمة حسبما تخيل ، فمن الواجب تحذير الوطنيين من موقفهم أيضاً والتلويح لهم بإمكان خلق وطنية معتدلة تناوئهم من بين إخوانهم ، فلنسمع إذن إلى الجنرال يتحدث عن الوطنية وقسميها المتطرف والمعتدل في فاتح يوليو سنة ١٩٤٧ (إنهم يتكلمون عن الوطنية المغربية ، إني غير خصم لهذا الاتجاه ؛ لكن هناك وطنية ووطنية ، هنالك وطنية معقولة تواجه المستقبل عن طريق التطور الذي هو مهمة فرنسا في المغرب بمقتضى عقد ما يزال قائماً ؛ تلك المهمة التي ينبغي تأكيدها ، لكن لهذا العقد حدا ، ومن الحماقة الاعتقاد بأن الحماية لا تنتهي ، وفي اليوم الذي يكون المغرب قد كون رجاله الفنيين والإداريين سيحل عقد جديد محل معاهدة سنة ١٩١٢ في شكل عقد مشاركة ، أعني معاهدة مبنية على المصالح ، ولن تكون هنالك فائدة إذا افترقنا قبل أن يبلغ التطور مداه ، وإلا فإن البلاد تعود للفوضى التي وجدناها بها) .

وهكذا فالوطنية التي يمكن أن تحظى بعطف الجنرال ليست هي التي تطالب بالاستقلال الناجز ، وترفض كل تعاون على غير أساسه ، ولكنها الوطنية المعتدلة التي تعترف بمهمة فرنسا التحديثية في البلاد ، وتسير رويداً في الطريق التي عبدها الماريشال ليوطي لتصل بنا إلى يوم نتمتع فيه بالمشاركة في عائلة الاتحاد الفرنسي لنأخذ من فرنسا أحسن ما عندها ، وهو المدنية الفرنسية والشعور بروح المواطن الفرنسي ، وحينئذ نكون قد خسرنا أحسن ما عندنا ، وهو الشعور بالمعنوية المغربية والاعتزاز بروح المواطن المغربي .

***

وإذا نحن نظرنا لسياسة الجنرال من الناحية الواقعية وجدنا أول [illegible] لتحقيق الخطة التي أشرنا إليها هو محاولة الضغط على الملك وعلى [illegible] المشروعات التي كانت موقوفة من جلالة السلطان ، والتي رأى [illegible] تريث جلالته في إمضائها أو إمضاء ملاحظات خاصة عليها نوع [illegible] إصدار الظهائر التي تعودوا أن يستصدروها بكامل السهولة قبل [illegible] القوي لمداه الحالي .

ولقد كان في مقدمة الأشياء الموقوفة مشروع الميزانية العامة لموسم [illegible] فقد كانت العادة أن يصادق عليها الصدر الأعظم ، ثم يطلع [illegible] على عمله فيمضيه جلالته ، ولكن مولانا رأى هذه المرة أن [illegible] لعدم الإمضاء قبل اطلاع جلالته على مشروع الميزانية وتفصيلاتها وتقديرات الإقامة العامة في رفض الوزير المقري لهذا الإمضاء شيئاً مدهشاً لم يعثر معه منذ ابتداء الحماية إلى اليوم ، وقد وقع سيدنا نصره الله على ملف الميزانية بضرورة تشكيل لجنة مغربية لدراستها قبل المصادقة عليها ، وهذا في الحقيقة عدم اعتراف من جلالته بلجنة الميزانية التي تشكل عادة بالإقامة العامة .

ولذلك فإن المسيو لابون لم يبت في الأمر ، وبقيت الميزانية معلقة والحكومة تسير بميزانية مؤقتة ؛ فلما وصل الجنرال للرباط كان أول عمل قام به هو عرض

مشروع الميزانية من جديد على القصر ، فقرر جلالة الملك أن لا ينتظر موافقة الإقامة العامة على تعيين اللجنة المغربية ، بل عينها جلالته وترأس اجتماعها بنفسه في قصره العامر ، وقد تأكدت اللجنة أن ليس في الميزانية شيء غير عادي خاصا فيما يرجع للشركات التي كان أسسها مسيو لابون ولم يوافق عليها الملك ، وتخوف جلالته من أن يكون في الميزانية ما يشعر باعتراف ضمني بها ، ومع ذلك فقد صادق جلالته على مشروع الميزانية ، وأصحب المصادقة برسالة تحفظ فيما يخص ثروة البلاد المعدنية .

وقد عرض على جلالته المشروعات الأخرى المتعلقة بالمجالس البلدية ومجلس الشورى ، فوقف جلالته عند موقفه الأول الذي سنعود للحديث عنه من بعد ، وهكذا فشل الجنرال جوان ولم يكتم فشله المعنوي في خطابه الذي ألقاه في مدينة مراكش في شهر يونيو نفسه ، فقد قال : (إنني إذا لم أنجح في سياستي فسأستقيل) .

وطبيعي أن يتجه رجال الحماية بعد الثبات الذي أظهره جلالة الملك إلى مقاومة شخصه الكريم ؛ فقد حاولوا المس من كرامته أمام الشعب ومما كسبه في إصلاحاته العظيمة الدينية والاجتماعية ، وعجلوا بعزل خمسة من القواد المخلصين الذين كان جلالته راضيا عنهم كامل الرضى ، كما أخذوا يعينون بعض الأفراد الذين لا قيمة لهم في المراكز المغربية برغم معارضة جلالته ورفض رعاياه ، وسرعان ما أدى هذا التحدي إلى اصطدام عنيف بين الحماية والشعب نذكر منه على وجهة المثال حوادث زاوية سيدي الشيخ :

حوادث زاوية سيدي الشيخ :

عينت السلطة الفرنسية على قبائل زاوية سيدي الشيخ قائدا عديم القيمة اختارته من (جواشي) الإدارة الأهلية الذين اعتادوا الخضوع لرؤسائهم الفرنسيين ، وقد احتجت الناحية كلها على هذا التعيين فلم تكن المراقبة بجود

عليهم بأكثر من الوعد بإبلاغ شكاياتهم للمراكز العليا ، ولكنها فى الوقت نفسه شجعت القائد على نهب المشتكين والمصادمة معهم والاستيلاء على المواد التى اشتروها لبناء مسجد ومدرسة بالقرية واستعمالها فى بناء مقر لسكناه الخاص كما أجبرت القبيلة على الشغل لفائدته وفائدة المراقبة فى خدمة إجبارية من غير أجر .

حينئذ بعث رجال الناحية وفداً يرفع شكاياتهم للمراجع العليا بالرباط ، وفى يونيو سنة ١٩٤٧ استدعت المراقبة مجلس الجماعة بقصد المذاكرة فى الموضوع وبعد انتظار طويل من هؤلاء المدعوين وجدوا أنفسهم أمام مجلس من الضباط الفرنسيين من بينهم الكولونيل دارسيمول حاكم دائرة خنيفرة ، وقد استدعت المراقبة أيضا شيوخ القبيلة الأربعة ولجنة بناء المسجد والمدرسة فوجه إليهم أحد الضباط كلاما معناه أنه وصله إذن فى بناء المسجد ، ولكن الجماعة أجابته بأن مسألة المسجد لم تعد تهمها الآن ، وإنما يهمها ذهاب القائد الذى لا ترغب فى وجوده ما دام لم يصادق عليه الملك ، ولم يكن من ذوى الكفاءة والمروءة ، ثم أعربت بتفصيل عن الاستياء الحاصل فى الناحية من السياسة التى اتبعتها معهم إدارة الحماية ، فطلب الضباط الفرنسيون من المدعوين اختيار خمسة نواب عن كل شياخة للمفاوضة معهم فى هذا الشأن ، فحين ممثلون أعربوا بأغلبيتهم الساحقة عن معارضتهم فى تعيين القائد ، فرضت عليهم الإدارة قبول جاوش المراقبة مكان القائد المذكور حتى يتخذ الحل النهائى ، فأجاب الممثلون بأنهم لا يريدون تغيير جاوش بمثله ، وحينئذ أمر بافتراق الاجتماع .

ولما خرج الممثلون من المراقبة اتجهوا نحو الجمهور الذى كان محتشداً أمام الإدارة للتضامن مع مندوبيه ، وبينما هم يتحدثون فى الموضوع إذ وصلت فرقة « قوم آيت إسحق وطابور التصيبة للانضمام للقوم المحليين » ، وقد اعتقلت السلطة خمسة من الممثلين ووضعتهم فى سيارة نقالة ، فحاول الجمهور معاكسة السيارة والمطالبة باعتقالهم جميعاً مع ممثليهم ما داموا يعملون لغاية واحدة ، فأطلق

أعوان الإدارة النار على المتظاهرين الذين قتل منهم أربعة ، وجرح عشرة جروحاً خطيرة .

حينئذ أصدر الكولونيل الأمر « للقوم » بالدخول فى المعركة ، ولكن « القوم » رفضوا تنفيذ الأمر وإطلاق النار على إخوانهم ، وقد استمرت المناوشات فى الناحية بضعة أسابيع أسفرت عن عديد من القتلى والجرحى ؛ وتبين للجنرال أن فرق « القوم » التى كانت تطوعه فى جبال إيطاليا غير مستعدة للمغامرة معه فى محاربة إخوانهم ومقاومة الوطنية غير الحكيمة فى نظر الجنرال جوان .

محاولة تفريق كلمة الشعب

وعمد الجنرال جوان إلى محاولة إحياء (الطرق الصوفية) التى قضت عليها حركة الإصلاح الدينى أو كادت ، فقرب إليه الشيخ عبد الحى الكتانى الذى كانت خياناته الكبيرة لأمته وبلاده ودينه وملكه من الأسباب الكبرى لفشل الدعوات الطرقية كلها ، وبما أن جلالة الملك كان أصدر ظهيراً يحرم فيه تأسيس طرق جديدة ، أو تجول بعض المشايخ القدماء بغير إذنه الخاص ، كما يعطى لجلالته الحق فى حل الطرق التى يثبت عليها التمشى ضد الدين ومصلحته وبما أن الإقامة العامة كانت قد مانعت فى المصادقة على هذا الظهير ولم تسمح بصدوره فى الجريدة الرسمية ، وإنما وزعه جلالته رأساً وكتب للقواد بأمرهم بالعمل بمقتضاه ، فقد أراد الجنرال أن يعاكس جلالته ، فاستقدم إليه الكتانى ومن على شاكلته وصرح لهم رسمياً بأن الحماية لا تمنعهم من التجول أين يشاءون ، لينشروا الدعوة لطرقهم ، لأن فرنسا نصيرة لحرية الاعتقاد والتفكير ، وفعلا ذهب هؤلاء المغرورون يتجولون من غير استئذان ملكى ، وكانوا يجدون من المراقبات الفرنسية كل تنشيط وتشجيع ، ولكن جلالته احتج رسمياً على تصرف المقيم العام بلهجة شديدة ، وتضامن الشعب مع ملكه فلم يخضع لإغراء

المراقبات ، بل قام بعدة مظاهرات نذكر منها على جهة المثال ما جرى للشيخ الكتانى فى قبيلة زمور التى كانت تعتبر إحدى المراكز الكبرى للطريقة الكتانية ، جمعت المراقبة أشياع الطريقة القدماء ، وقدمت إليهم الكتانى الذى وزع عليهم سبحاً جديدة مقابل ضريبة خاصة ، ثم افترقوا ونام الشيخ فى سرادقه الرسمي محاطاً بحرس المراقبة ، وبعض أشياعها ، ولكن ما راعه وقد استيقظ فى الصباح إلا عشرات من الكلاب فى أعناقهم السبح وهم ينبحون وكانت تلك آخر حلقة لرحلته هذه التى رجع فيها مندحراً مهزوماً لفاس ، ثم فر لتونس والجزائر حيث لم تنتصر السلفية بعد انتصارها فى المغرب الأقصى .

وريع الجنرال جوان من إجماع الأمة المغربية على مقاطعته والإعراض عن سياسته ، وأخذت إدارة الشؤون الأهلية تدبر مكايدها ، وتوزع منشورات ادعت أنها من حزب جديد يسمى حزب الوحدة الإسلامية تحذر فيها الشعب من (حزب الاستقلال) ومن السياسة التى يتبعها جلالة الملك نحو فرنسا ؛ تلك السياسة التى تعد من قبيل نكران الجميل . ولقد كنت كتبت عن هذه المحاولة مقالا فى جريدة (الكتلة) الغراء التى تصدر فى القاهرة مثلت فيها عمل الإقامة العامة بما يحكى عن حجام ساباط الذى فقد الزبائن فأخذ يحجم كل يوم لأمه حتى قتلها ، والحقيقة أنه لا يوجد هناك حزب الوحدة الإسلامية ولا غيره ممن يتقولون على هذه المزعمات أو يدعون للوحدة الفرنسية وأضرابها ، وقد تطورت أساليب الشئون الأهلية إلى أن أصدرت نشرات منتحلة تمس فيها الملك والأسرة المالكة ، كما سنتحدث عنه فيما بعد .

ويظهر أن الإقامة العامة اقتنعت بأن محاولة التفرقة عن طريق السلفية والرجعية الدينية لم يعد لها محل بعد انتصار روح السلفية وانتشارها فى أنحاء البلاد ، وبعد أن سقط المشائخ الأدعياء بخياناتهم سقوطا لا قيام بعده ؛ لأن الشعب أدرك أن الوطنية المغربية هى التى تدافع عن الدين وتؤيده ، وأن هؤلاء المتشيخين ليسوا من التصوف ولا من الدين فى شىء ، وإنما هم أداة مسخرة للمستعمر

يستمدون منه قوتهم التى يستعملونها فى استغلال الشعب وابتزاز أمواله واستعباده الاستعباد الروحى والمادى ، ولو كان عندهم بصيص من إيمان لمـا وقفوا موقف المحايد أو المنفذ للسياسة البربرية التى أقفلت المحاكم الشرعية وحاولت القضاء على الإسلام فى قسم كبير من تراب المغرب ، ولهذا فقد اتخذت الإقامة منهجا جديدا هو محاولة الاتصال ببعض الوطنيين المعتدلين وتشجيعهم على اتباع خطة جديدة فى السياسة تتنافى مع ما سبق أن اتفقوا عليه مع (حزب الاستقلال) ، وسنحاول الإلمـام ببعض ما وصل إليه القلم فى هذا الصدد دون أن نتعرض للأشخاص أو تدال من الهيئات .

معارضة الوحدة الفرنسية :

وعلى الرغم من كل المحاولات فقد وقف المغرب بجميعه وقفة رجل واحد يعلن تضامنه التام فى معارضة انخراط مراكش فى الوحدة الفرنسية ، وقد صرح جلالة الملك فى أحاديثه الخاصة والعامة بأن مصير المملكة الشريفة هو مصير الأمم العربية الحرة ، وأن مستقبلها فى دائرة الجامعة العربية وشعوبها ، وصرحت الأحزاب المغربية كلها مؤكدة معارضتها الشديدة لكل ما من شأنه أن يمس بالسيادة المغربية ، والمصير الحر للمغرب كدولة عربية مستقلة فى دائرة الجامعة العربية ، ولقد كان فى تصريح الصدر الأعظم الحاج محمد المقرى للصحافيين الفرنسيين أثناء زيارته لباريس فى شهر يوليو سنة ١٩٤٧ الحجة القاطعة على أنه لا يوجد فى مراكش أحد يفكر فى قبول الوحدة الفرنسية ؛ لأن المقرى معروف من طرف الفرنسيين كصديق حميم ، وكأحد صناع الحماية الأولين ، والذى تحمل مسؤولية كل ما أقرته الحماية من نظام وتشريع خلال ٣٥ عاما ، ولقد أجاب المقرى الصحافيين الذين سألوه عن رأيه فى الاتحاد الفرنسى : (ما هو هذا الاتحاد الفرنسى الذى يتحدث الكثيرون عنه دون أن يعرفوه ؟ رأيى أنه من المستحيل أن تشترك فيه مراكش لأنها دولة متميزة ذات كيان خاص ومقومات شخصية

ولذلك فليس من الممكن مطلقا أن تنضم إلى مثل هذا الاتحاد الغامض) . وما قاله المقرى : (إنى لا أذكر — وقد توليت الوزارة طوال عهد الحماية الفرنسية فى المغرب — أنه قامت أزمة بين المراكشيين والفرنسيين ، بلغت مبلغ الأزمة الحالية) .

وهكذا سجل الجنرال جوان فشل الدبلوماسية العسكرية الفرنسية فى محاولة إقناع الشعب المغربى بالانضمام للاتحاد الفرنسى .



معارضة إصلاحات الجنرال جوان

وأخيراً وبعد أن ملأ الجنرال جوان الدنيا خطباً وكلاماً ، وأشبع البلاد تهديداً وإيعاداً قدم لجلالة السلطان مشروع الحكومة الجديدة ، أو ما سماه بإصلاح (المخزن) ، وقد استمرت المذاكرات والمراجعات بين الإقامة والقصر زمناً غير قصير انتهت بتوقيع جلالة سيدي محمد لثلاثة مراسيم تتضمن تجديد نظام الحكومة ، وإدماج تعديلات في أعمال الإدارة المحلية العليا ، وتعيين خمسة مندوبين لرئيس الوزارة بدرجة وكلاء وزارات للإشراف على أهم الإدارات أي المالية والزراعة والتجارة والأشغال العامة والإنتاج الصناعي والمناجم والبريد والتلغرافات والتليفونات والشئون الاجتماعية والصحة العمومية ، وإنشاء منصب قضائي ليقوم ببحث النصوص الخاصة بالقوانين واللوائح قبل عرضها على جلالة السلطان للموافقة عليها .

وينص هذا النظام على عقد مجلس الوزراء برياسة جلالة الملك كلما رأى جلالته ضرورة ذلك ، بينما يجتمع أعضاء الوزارة بالمديرين الفرنسيين مرة في كل شهر تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء لبحث المسائل ذات الأهمية العامة .

وقال مراسل الأسيوشيتدبرس : إن هذا القرار هو أول الإصلاحات الهامة التي ستحدث في المستقبل ، وإن الوزارة ستشمل عشرة من المراكشيين وعشرة من الفرنسيين ، وإن فرنسا ستحتفظ بمسؤولية الشئون الخارجية والدفاع ، وقال متحدث بلسان الخارجية الفرنسية : إنه لا يضمن أن برلماناً سيؤسس في المغرب الأقصى عاجلا ، ولكن ذلك قد يحدث يوماً ما وإن فرنسا تريد أن تحول مراكش إلى دولة ديمقراطية حديثة ، وأن تزيد من مسؤولية المراكشيين وسلطتهم .

وقد أذاعت وكالات الأنباء الفرنسية والأجنبية هذا الخبر ، وعلقت عليه

صحف فرنسا بما يصوره إصلاحا حقيقيا يتدرج بالمغرب نحو حكم ذاتي سريع ، ولذلك سجلت وضع المسألة عند نصابها فأدليت للصحف العربية ووكالات الأنباء بالتصريح الآتي بعد يوم واحد من صدور المراسيم المذكورة :

« في الوقت الذي تموج فيه مراكش بالجنود المتعددة ، وفي الوقت الذي يعزل فيه القواد ويعتقل العاملون في مختلف الجهات ، وتطلق النار على سكان القبائل الخاضعة — يكثر الجنرال جوان من التحدث عن تشريك الأهالي في الحكم ، وعن الاتجاه الديموقراطي الذي يجب أن تسير فيه سياسة الحماية الفرنسية في مراكش ، ولكي يثبت إخلاصه في هذا التشريك يستصدر أمراً بتعيين بعض الشبان من قدماء الموظفين في مصالح كانت ولا زالت من اختصاص الصدر الأعظم يعمل فيها بمعاونة كتابه العديدين ، أي إن كل ما هنالك هو إطلاق اسم المندوب أو نائب الصدر الأعظم في هذه المصالح الجديدة على هؤلاء الشبان .

والذين يدركون حقيقة الإدارة المراكشية يعرفون أن للمصالح الإدارية كلها تابعة للاقامة العامة ، وأن جميع الشؤون تدرس وتحضر بواسطة الرؤساء والمديرين الفرنسيين ، ثم ترسل إلى الإدارة المراكشية حيث تترجم المشروعات وتعرض على كاتب الصدر المختص ، وهذا ما لم يتغير إلى الآن .

والمعروف أيضاً أن جميع الملفات والوثائق الإدارية ليست في دار (المخزن) ، ولكن في الإقامة العامة ، وفي الإدارة الشريفة التي يترأسها فرنسي ، وتعتبر في نظام الحماية صلة الوصل بين المقيم العام والمخزن ، فليس في تعيين خمسة موظفين في مناصب جديدة غير ذر الرماد في العيون ، خصوصاً وأن مراسل الأسوشيتيد برس قال إن هذه مقدمة لتكوين حكومة فرنسية مغربية تتألف من عشرة من المراكشيين وعشرة من الفرنسيين ، وهذا ما أعلن (حزب الاستقلال) رفضه مراراً نظراً لكونه لا يتنافى فقط مع السيادة المراكشية بل حتى مع نظام الحماية الذي يعترف لمراكش بشخصيتها وكيانها الخاص .

ومن المهم أن نذكر أن هذا المشروع وما يلحقه من تأليف وزارة مشتركة

قد سبق أن عرضه علينا مسيو لابون المقيم العام السابق وأعلنا رفضنا له في ذلك الحين ؛ لأنه في الحقيقة شكل من أشكال الحكم المباشر الذى تسير عليه السياسة الاستعمارية في مراكش ، ومابرح حزب الاستقلال متمسكا بموقفه ، ويعتز أن الاتجاه الجديد إنما هو خطوة في تنفيذ ما يسميه الجنرال جوان بالإصلاح الديموقراطى ، وهو تكوين مجلس شورى مشترك نصفه من المراكشيين ونصفه من الفرنسيين ، ومجالس بلدية وإقليمية كذلك ، وقد صرحت للمقيم السابق بمحضر أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب وكاتب الحماية العام بأننا لا نقبل أبداً أن يصبح للجالية الفرنسية أى حق في الإدارة ولا في الاستشارة ؛ لأنهم أجانب في بلادنا ولا يمكن أن نسمح لهم بأى حق من حقوق المواطن المراكشى ما داموا متمسكين بجنسيتهم الفرنسية .

فسياسة المقيم الجديد تريد أن تغتصب البقية الباقية من مظاهر وجودنا كأمة ذات سلطان ، وشعب ذى سيادة ، ولذلك فلا يمكن أن تحظى منا بغير المعارضة والمقاومة الدائمتين ، أما التلويح لنا بالديموقراطية ، فلن يخدعنا نحن ولا أى مخلص من أفراد الشعب المراكشى عن الحقائق الملموسة .

لحزب الاستقلال لا يقبل أي حل لا يقوم على أساس الاعتراف بالاستقلال الكامل وتحرير الأمة من الحجر الأجنبى .

وفى الوقت الذى أدليت فيه بهذا البيان في القاهرة كانت اللجنة التنفيذية للحزب توزع بياناً في نفس المعنى ختمته بقولها : (ونجمل القول أن كل حل يسجن في دائرة الحماية لن يحقق التطور المنشود ، وأن أول إصلاح حقيقى هو إلغاء الحماية وتأسيس حكومة مؤقتة تنظم انتخاباً حراً عاماً لمجلس وطنى يضع دستوراً للبلاد) .

وقد استدعت اللجنة التنفيذية بعد ذلك مجلس الحزب الأعلى فانعقد بالرباط في دورة استثنائية ، وبعد دراسة الحالة السياسية الحاضرة والاطلاع على البلاغ الذى أذاعته بواسطة الصحف وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٥ يوليو

سنة ١٩٤٧ وعلى خطب وتصريحات المقيم العام الجنرال جوان بمجلس شورى الحكومة ، وبمختلف المدن المغربية تأكد لديه أن الحكومة الفرنسية تريد أن تدع سياسة الحكم المباشر التى خرقت بها نظام الحماية منذ تأسيسه وأن تعطيها صبغة قانونية ؛ فإذا كانت الظهائر التى صدرت فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٤ يوليو تنص على مجرد تغييرات بسيطة فى نظام المخزن ، وعلى تعيين مندوبين تقتصر مهمتهم على الربط ، ولا سلطة لهم ولا نفوذ ، ولا تعطى للاجتماع الذى ينعقد شهرياً بين الوزراء والمديرين الفرنسيين صيغة مجلس وزارى ، فإن بلاغ وزارة الخارجية يعتبر هذه الهيئة مجلساً وزارياً نصف أعضائه مغاربة ، والنصف الآخر فرنسيون ، ولا يشك أحد فى أن الفرنسيين كانوا وسيبقون داخل هذه الهيئة الجديدة أصحاب الحل والعقد .

كما تبين للمجلس الأعلى أن ما ترمى إليه الحكومة الفرنسية وإقامتها العامة بالرباط هو التدرج بالمغرب نحو الاتحاد الفرنسى لإلحاقه بفرنسا والقضاء على شخصيته والحيلولة بينه وبين تحقيق مطالبه واسترجاع استقلاله .

لذلك قرر المجلس الأعلى للحزب .

١ — أن ينبه الرأى العام المغربى إلى أن الإصلاح الذى يحقق التطور المنشود لا يتيسر إلا على يد حكومة مغربية حرة تتمتع برضى الملك وثقته ، وتستمد قوتها من الشعب بواسطة مجلس يمثله حق التمثيل ، وأن يوجه النظر إلى ما فى السياسة الفرنسية الحالية من مناورات وتضليل يقصد به صد المغرب عن السير فى الطريق الرشيدة التى رسمها صاحب الجلالة لشعبه الوفى فى خطبه وتصريحاته فى كل مناسبة ، ولا يخفى أن الانخداع بهذه السياسة يعتبر بمثابة انتحار وقضاء مبرم على وجودنا كأمة .

٢ — كما استنكر المجلس ما تسير عليه الإدارة الفرنسية من خنق الحريات العامة وعدم الاعتراف بالحقوق النقابية للعملة المغاربة والتضييق بهم وتشديد الرقابة على الصحف المغربية ، ووضع عراقيل جديدة للتجول والسفر داخل

المغرب وخارجه ، والتحريض المستمر بإظهار القوة فى كل مناسبة ، واستفزاز العواطف بتصريحات عنيفة لا موجب لها إزاء شعب أعزل يدافع عن حقه فى الحياة بالطرق المشروعة .

٣ — كما قرر المجلس أن يحتج الحزب بشدة على سلوك الحكومة الفرنسية سياسة تتجاهل إرادة الشعب المغربى ومطامحه ، ولا تساير التطور العالمى ، ولا تحترم المواثيق الدولية التى شاركت فرنسا فى وضعها والتزمت بتطبيقها ، ويعتبر أن تلك السياسة التى تناقض وضعية المغرب الدولية تخالف حتى نظام الحماية المتلاشى الذى تدعى الحكومة الفرنسية التشبث به مع أنه لا يسمح لهذه الحكومة أن تسعى — بدعوى إدخال إصلاحات على المغرب — إلى أساليب القضاء على جوهر السيادة المغربية وكيان الدولة الشريفة بعد أن التزمت باحترامها .

وقد احتج المجلس الأعلى على ما فى تصريحات ممثل الحكومة الفرنسية بالمغرب من مس بكرامة جلالة الملك المحبوب واحتقار الشعب المغربى .

وأعلن المجلس الأعلى باسم الحزب بهذه المناسبة أمام الرأى العام الدولى أن المغرب قطر عربى إسلامى ، صمم عزمه الأكيد على نيل كامل حقوقه واستقلاله واسترجاع مكانته بين الدول .

* * *

ومن جهة أخرى فإن تصريح وزير الخارجية الفرنسية ، وحديث رئيس وزارة فرنسا أحدثا فى الرأى العام المغربى قلقاً كبيراً ؛ إذ أصبح — وفق ما يقتضيه كلام الوزيرين الفرنسيين — المديرون الفرنسيون فى صفوف وزراء الحكومة المغربية ، لذلك توجه وفد من ممثلى الصحف الوطنية للقصر العامر وقدموا لسكاتب مولانا الخاص يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٤٧ الرسالة الآتية طالبين منه رفعها لجلالة الملك :

(بعد ما أذيع ظهائر ٢١ يونيو سنة ١٩٤٧ المتعلقة بتعديل المخزن الشريف نشر وزير الخارجية الفرنسية بلاغاً فى الموضوع بتاريخ ٥ يوليو سنة

١٩٤٧ ، وكذلك رئيس الحكومة الفرنسية مسيو راماديه أدلى بتصريح يتعلق بالتنظيم الجديد ، وكل من البلاغ والتصريح لا يتفق مع مقتضيات الظهائر المذكورة فى نصوصها الرسمية ؛ إذ تقضى هذه النصوص التشريعية بأن المندوبين هم ممثلون لسعادة الصدر الأعظم ، كما أنه لا يفهم منها أبداً أن المديرين الفرنسيين ارتقوا لمراتب الوزراء ، بينما يقضى بلاغ الخارجية الفرنسية وتصريحات مسيو راماديه على حسب ما نشرته الصحف أن المديرين يعتبرون وزراء حقيقيين ، وأما المندوبون فهم مساعدون لهم .

وبما أن هذا التأويل أحدث اهتماما كبيرا فى الرأى العام المغربى ، وتأثيراً عظيما فى نفوس المغاربة ، فإننا نرجو من جلالتكم أن تتفضلوا بتوضيح الحقيقة حتى تهدأ الخواطر وتطمئن الأفكار .

والجواب على هذا الطلب أصدرت الكتابة الخاصة بجلالة الملك ، بلاغا مؤرخا فى ٣١ من يوليو سنة ١٩٤٧ جاء فيه :

(فى مثل هذه الأشياء لا ينبغى الاعتداد إلا بالنصوص التشريعية ، وعليه فإن منطوق ومفهوم الظهائر المتعلقة بالتعديل الحكومى كاملا الوضوح ، وقد اندهشنا نحن أيضا كما اندهش الرأى العام المغربى لتشكل التأويل الفرنسي ، خصوصا ونحن نعلم أن الوضوح والتمسك بالمنطق من مميزات الفرنسيين .

والظهائر الثلاثة لا تترك مجالا لأى تأويل ، وأحسن تدقيق نعطيه هو تحليلها فنصوصها تقضى :

١ — بأنه قد زيد فى عدد مندوبي وزيرنا الصدر الأعظم .

٢ — بأننا نظمنا اجتماع وزرائنا تحت رئاسة جنابنا كما رأينا ذلك ضروريا .

٣ — بأننا نظمنا كذلك اجتماعا شهريا لوزرائنا المديرين الفنيين الفرنسيين لمصالحنا الشريفة تحت رئاسة وزيرنا الصدر الأعظم .

وعليه فالمديرون الفرنسيون بقوا كما كانوا فى الماضى ، موظفين فنيين

لحكومتنا الشريفة ، ومن تحصيل الحاصل أن تؤكد كون المندوبين إنما هم ممثلون لوزيرنا الصدر الأعظم ، وليسوا بمعاونين للمديرين الفنيين .

فليطمئن شعبنا المخلص وليظل هادئاً ؛ فنحن متيقظون بعون الله فى حراسة مصالحه ، ولن نجد راحة إلا فى اليوم الذى يحل فيه شعبنا المكان اللائق به بين الأمم ، والله الهادى إلى سواء السبيل .

مصطاف افران فى ١٢ رمضان سنة ١٣٦٦ الموافق ٣١ يوليوسنة ١٩٤٧

وهكذا وضع صاحب الجلالة حداً للمناورات التى أرادت الديبلوماسية العسكرية الفرنسية أن تجر بها البلاد نحو الغاية التى فشل فيها مسيو لابون من قبل ، وهى تكوين حكومة مشتركة ، مع أن الأمر لا يزيد على إحداث مناصب جديدة ، وتجديد للاجتماع الذى كان ألغى لمجلس الوزراء أمام جلالة الملك ، واجتماع الوزراء بالمديرين الفنيين للاستنارة بآرائهم فيما يعرض داخل الشهر من مشروعات .

على أن هذا الإصلاح البسيط المزيف نفسه ظل حبراً على ورق ؛ فلم يشترك هؤلاء المندوبون فى أى عمل حقيق ، بل ظلوا كما كانوا من قبل — وكما تنبأ به بلاغ حزب الاستقلال — كميات مهملة ، وظلت السلطة كلها فى يد الولاة الفرنسيين يصرفونها كيف يشاءون ، ولقد شهد بهذا واحد من هؤلاء المندوبين هو الأستاذ الكبير السيد عبد السلام الفاسي نائب الصدر الأعظم فى المعارف العمومية ، فقد صرح لمراسل الفيغارو بما يأتى : إنه لا قيمة للمنصب الذى أشغله الآن ، فقد صدرت المراسيم الجديدة بشأن الإصلاح الوزارى ، ولكن لم يتخذ بمقتضاها أى إجراء ، فعلينا أن ننتظر ما سوف يحدث فى المستقبل) .

ونقول نحن بعد أن مضت سنة كاملة على هذا الإصلاح المزعوم إن (تدار لقمان) ما تزال على حالها ، وإن الحكومة المغربية ما تزال عبارة عن هيئة لا اعتراف لمقرراتها ولا نفوذ لرجالها ، فإن المدارس التى تأذن مندوبية المعارف بفتحها وتعين لها الأساتذة الأكفاء تكون على تدابير زجرية تؤدى إلى إقفالها

من طرف المراقبة الفرنسية ، والموظفون الذين تعزلهم الصدارة العظمى ترد الإقامة العامة فتوليهم بالرغم منها ، ومع ذلك يزعمون أن الجنرال جوان حل بالمغرب ليجدد الحكومة الشريفة ويسير بها نحو تطور عصري يجعلها من الحكومات الديموقراطية الكبرى .

***

أما الإصلاح الثاني الذي عرضه الجنرال جوان لمصادقة جلالة الملك فهو تكوين مجلس شوري مختلط ، نصفه من المغاربة ونصفه من الفرنسيين ، مع إعطاء الفرنسيين حق الانتخاب الحر المباشر ، وإعطاء المغاربة حق الانتخاب من درجتين .

ومن المعلوم أن ما يسمونه بمجلس شورى الحكومة لم تصادق على تأسيسه الحكومة الشريفة قط ، وأنه كان يشتمل على ثلاثة أقسام : قسم فرنسي يتركب من مندوبي المصالح العامة ومندوبي الغرف التجارية والفلاحية والصناعية الفرنسية ، وقسم ثالث انتخابي تختاره الجالية الفرنسية ، وقسم مغربي وكان كله معينا من طرف الحكومة ، فالمشروع الأخير يرمي إلى تكوين مجلس مشترك نصفه من المغاربة الذين يعينون من طرف الحكومة ومن طرف الغرف التجارية والمختلطة ، ونصف من الفرنسيين يعينون بانتخاب مباشر من طرف السكان الفرنسيين بالمغرب الأقصى ، وهذا هو المشروع الذي سبق أن رفضه المقيم العام لابون ، كما سبق أن رفض المصادقة عليه مولانا أيده الله ، فلم يكن من المعقول أن ينجح الجنرال جوان فيما فشل فيه من قبله ، ولذلك فإن سيدنا نصره الله رفض إعطاء الفرنسيين حق الانتخاب ، وطالب بأن يعطى هذا الحق للمغاربة ، كما رفض المصادقة على مجلس مختلط يجتمع منفردا أو مجتمعا ، لأنه لا محل لتدخل الجالية الفرنسية في شؤون المغرب الداخلية .

وقد أرادت الأوساط الفرنسية استغلال معارضة جلالته لمشروع الإقامة العامة كي تتهمه بعدم رغبة جلالته في السير بالبلاد نحو الاتجاه الديموقراطي ،

فأذاعت الصحف الفرنسية أن جلالته يعارض فى إعطاء المغاربة حق الانتخاب ، وإزاء ذلك أذاعت الكتابة الخاصة لجلالته البلاغ الآتى :

(إن جلالة الملك اندهش كثيراً حينما قرأ فى صحيفة (لا فيجى ما روكان) الصادرة يوم ٢٤ سبتمبر التعليق الذى علقت به هذه الجريدة على بلاغ الإقامة العامة ، فقد صرح المعلق بأن جلالة الملك يعارض فى إعطاء حق الانتخاب للمغاربة ، وذلك ما يخالف الحقيقة . إن جلالة الملك بعيد عن أن يرفض حق التصويت لرعيته المخلصة ، بل إن جلالته ما فتىء يطالب بإعطاء شعبه هذا الحق ، ولكن فى الدائرة التى تضمن كامل المساواة بينهم .

وجلالته يعلق أهمية كبيرة على أن تكون درجة الانتخاب عند المغاربة مماثلة بكل معانى الكلمة للانتخابات التى تقع عند الشعوب الحرة) .

وإذن فجلالته إنما يعارض فى أن يبقى المغاربة غير متمتعين بالانتخاب فى كامل درجاته ، والإقامة العامة هى التى تأبى أن يحصل المغاربة على هذا الحق لدى مجلس يسيطرون بأنفسهم على مراقبة أعمال الدولة وشؤونها .

وقد رفضت مصلحة الرقابة التابعة للإقامة العامة أن تترك البلاغ السابق ينشر أو يذاع ، فتولى مكتب الاستعلامات والدعاية التابع لحزب الاستقلال بباريس إذاعة البلاغ الشريف وتوزيعه على سائر الوكالات الأجنبية .

وكل ما وقع بعد هذا الصراع أن مشروع الإقامة العامة قد طوى أو أرجىء على الأقل ، بينما صدر ظهير شريف بتنظيم غرف مغربية تجارية وصناعية وفلاحية مستقلة عن الغرف الفرنسية يكون أعضاؤها منتخبين .

وقد حملت السلطات الفرنسية بعد صدور هذا الظهير على (حزب الاستقلال) وسلطت عليه الإذاعة الرباطية التى هى تحت الرقابة الفرنسية ، ولكن ذلك لم يثن الحزب عن طريقه ، وكان موقفه حكيما جداً وذكيا جداً ، فقد أعرض عن الاعتداد بكل إصلاح للمقيمين ، وأبى أن يدخل رسمياً فى انتخابات الغرف المغربية الجديدة ، ولكنه سمح لأنصاره بأن يرشحوا أنفسهم على مبادئه ،

وعلى الرغم من أن الإدارة الفرنسية حرمت بتدخلها من حق الانتخاب أغلبية التجار والصناع والفلاحين واستعملت وسائل الضغط والإغراء وسائر أنواع الحيل والتدليس لإبعاد من لا يتفق وأنظارها ، فإن ثمانية وتسعين فى المائة من المصوتين أعطوا صوتهم للمرشحين على مبادىء الحزب وعقيدته ، وهكذا اندهل الفرنسيون من تأييد الأمة كلها لهذا الحزب العتيد .

ولقد بدأت الغرف المغربية الجديدة نشاطها بالمطالبة برفع الحجز التجارى وحرية الإيراد والإصدار ، وافتتحت مكاتبها فى كل الجهات ، وشجعت للمنتخبين الأهالى بتكوين للمدارس ، وكان موقف ممثليها فيما يسميه الفرنسيون بمجلس شورى الحكومة موقفا مشتركا أعرب عن قيمة النخبة من أنصار الاستقلال ورجاله الذين يعرفون كيف يواجهون المسائل ويعالجون المشاكل ، وقد كانت التقارير التى قدمها الأستاذ محمد الزغارى وأحمد اليزيدى ومحمد العراقى وعمر السبتى ومحمد الاغزاوى وغيرهم مثالا يحتذى فى الدقة وحسن التقدير للأشياء وقد صرح الملاحظون بأن ممثلينا لم يكونوا يهتمون بنقد الجزئيات أو اقتراحها ، وإنما كانوا يهتمون بتفنيد قواعد ومبادىء الادارة المغربية وسياستها المالية والاقتصادية والثقافية تختلف كامل الاختلاف مع قواعد السياسة الأهلية التى تتبعها الحماية الفرنسية .

ولقد أخبرنى مندوب الحزب المحلى بفرنسا الأستاذ عبد الرحيم بن أبي عبيد أن صديقنا المسيو دو بيزيتي بلغه رسميا تنويه رئيس الجمهورية الفرنسية ، وإعجابه بالقررين المغاربة وتهنئته لحزب الاستقلال ورجاله ، ومن المعلوم أن رئيس الجمهورية الفرنسية المسيو فانسان أوريول من رجال فرنسا الأحرار الذين يقدرون الجهود الإنسانية قدرها ، ولذلك فإننا لا نرى فى تهنئته إلا دليلا على حاسة العدل واحترامها فى نفسه .

• • •

ومن الإصلاحات التى عرضها الجنرال جوان على جلالة الملك ، تنظيم

المجالس البلدية المغربية على أساس البلديات المختلطة ، وقد أمر سيدنا بتشكيل لجنة مغربية لدراسة المشروع ، وقد علمنا من بعض الجهات المطلعة أن هذه اللجنة رفضت مبدأ الاختلاط بل حتى مبدأ إعطاء الفرنسيين حق تأسيس مجالس بلدية بمراكش ، أو الانخراط بصفة ما فى المجالس البلدية المغربية ، كما أنها وضعت الأسس الصالحة للبلديات المغربية على غرار البلديات ومجالسها فى الأمم الديموقراطية .

وأما فكرة اللامركزية الإدارية التى أرادها المسيو لابون وأشاد بها الجنرال جوان فى خطبه ، والتى كتبنا فى معارضتها عدة مقالات فى الصحف المغربية بمصر ، ورأينا فيها شكل إقطاعية جديدة يريد تمثل فرنسا تدشينها ، فيظهر أنها دخلت فى خبر كان ؛ إذ أصبحت تصريحات الجنرال حولها تضعف مرة بعد أخرى .

والخلاصة أن الجزئيات التى تعرض اليوم من طرف الإقامة العامة لا تواجهها الحكومة الشريفة ولجانها الفنية ، ولا ينظر إليها الشعب المغربى ورجال حركته إلا من جهة صلتها بالتحرر القومى ، أى أن المقياس الذى تقاس به هو مقدار ما تؤديه للاستقلال المغربى من خدمة ، ومقدار ما تستخلصه من يد الأجنبى من حق ، ثم هى بعد ذلك شيء لا يرضى المغاربة ما دام لم يسبقه اعتراف باستقلال المغرب الأقصى وحرية أبنائه .

فشل الجنرال جوان أمام جلالة الملك

لم ينفأ الجنرال جوان منذ قدومه للمغرب ينذر فى خطبه وتصريحاته بإهلاك الدنيا إذا لم يصل لتحقيق مشروعاته ، ولكن الشعب أثبت له تضامنه فى مقاومة الطغيان ، وجلالة الملك استمر فى معارضة ما لا يتفق ومصلحة البلاد من اقتراحاته ، وطبعي أن يزداد غضباً كلما ازداد فشلا ، وأن يحاول استعمال القوة كلما لم يجد قبولا ولا إذعاناً ، وقد هاجه ما رآه من التفاف الأمة حول جلالة الملك وولى عهده الكريم ، وراعه ما تلاقيه الأسرة الكريمة من استقبال الشعب وتمجيده كلما برزت للعيان ، وأغضبه ما يدوى به الفضاء فى كل المناسبات من هتاف للاستقلال ونداء الحرية ، ورأى فى كل ذلك مساساً بكرامته وبكرامة الدولة الحامية ، وإن كان فى الحقيقة لا يرمى لأكثر من التعبير عن شعور الشعب وعواطف الجمهور ، ولقد عرض الجنرال على جلالة الملك توقيع ظهير أعدته الإقامة العامة يحظر على الشعب أن يهتف بالحرية والاستقلال أمام جلالة الملك أو فى الحفلات التى يشرفها ولى العهد ، وكان هذا العرض بمناسبة عزم سيدنا على تدشين مجموعة مدارس مدينة مراكش ، وافتتاح مجموعة مدارس محمد الخامس بالرباط ، وقد كان جواب صاحب الجلالة بالطبع الرفض البات للاقتراح ، والتأكيد بحق المراكشيين فى أن يهتفوا للحرية وينادوا بالاستقلال ، ولما حاول الجنرال جوان مراجعة جلالته فى الموضوع تركه جلالته منفرداً فى ردهة الاستقبال ، فاستعد للتبرم التام وأمر بمنع ولى العهد من المشاركة فى الحفلات العامة .

وكانت هذه المشادة قبل عيد العرش الماضى بأيام ، (أى فى أوائل نوفمبر سنة ١٩٤٧) ، ولما حل عيد العرش ألقى مولانا أيده الله خطابه التقليدى فأكد

فيه تصريحاته السابقة بمدينة طنجة ، وكان من ضمن فقراته ما يأتى : (ولم تنفذ الخطة التى اصطفيناها لأنفسنا فى خدمة بلادنا ، والسعى وراء مصلحة شعبنا ، والإخلاص لمبدإ الإسلام الديمقراطى ، وبذل كل مواهبنا حتى ينال رعايانا المخلصون ما يحق لهم جميعاً من أن يكونوا أمة حرة تتمتع بكل حقوقها الشرعية وتحتل كأمة عربية مسلمة فى وحدتها وسيادتها تتربع مكانها الذى تستحقه بين كل الدول الحرة المتمتعة بكل ما يجب لها من حقوق) فاعتبر الجنرال جوان هذه الفقرات ماسة بحقوق فرنسا فى مراكش ، وهى فى الحقيقة جواب لتأكيدات الجنرال جوان فى خطبه : أن مستقبل المغرب الأقصى هو فى دائرة الدول الغربية . فبعث المقيم العام لجلالة الملك رسالة احتجاج وتعريض أجابه عنها جلالته بما هال الجنرال وأيقن معه أن سياسته الإرهابية لم تجد شيئاً

ولكن هذا الفشل المتوالى لم يمنع الجنرال جوان من الاستمرار فى تنفيذ خطته المبنية على التحدى ، وتناسى سلطات الملك الشرعية ، فأخذ يعين بعض الحكام من غير رجوع لجلالته ، ثم أحدث مناصب سماها (خلفاء القسم) وهى عبارة عن وكلاء لحكام المدن فى كل من الدار البيضاء ومراكش وفاس والرباط يعينون من بعض أذناب الفرنسيين ، وبجانب كل واحد منهم ضابط فرنسى للقيام بقمع الحركة الوطنية والتجسس على أفراد الشعب .

وبما أن إحداث مناصب فى الإدارة المغربية لا يمكن أن يقع إلا بمقتضى تشريع رسمى يقدمه رئيس الوزراء (الصدر الأعظم) بصفته وزيراً للداخلية ، ويصادق عليه جلالة الملك ، وبما أن المقيم العام تجاوز حدود وظيفته حتى فى دائرة الحماية فقد أبت وزارة الداخلية الاعتراف بهذه المناصب ؛ ورأى جلالته تهول الأمر الواقع ، فبعث رئيس الوزراء رسالة احتجاج واستنكار للمقيم العام .

وحيث إن الإقامة العامة تجاهلت هذا الاحتجاج فقد بعث جلالته رسالة شديدة اللهجة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يعتبرها المطلعون نقطاً ديبلوماسية استعرض فيها جلالته جميع تصرفات الجنرال جوان التى لا تتفق حتى مع

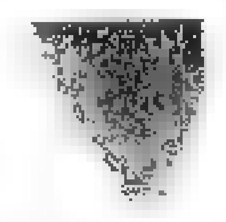
مقتضيات الحماية ونصوصها ، وقد تعرض جلالته فيها لحق مراكش فى استقلالها وحق الشعب المراكشي فى المطالبة به كسائر شعوب الدنيا .

وقد حاولت وزارة الخارجية الفرنسية أن تكتم نبأ اشتداد الأزمة بين القصر الملكي والإقامة العامة ، وعمدت إلى خلق جو الحديث عن التفاوض بين فرنسا ومراكش ، وإذاعة شؤون تتعلق بمسجد باريس والمستشفى المتصل به ؛ وإزاء ذلك فضح مكتب الدعاية والنشر لحزب الاستقلال بباريس خبر الأزمة والرسالة الملكية ، فأذاعته لأول مرة (بارى برس) و (فران تيرور) ووكالة الأنباء الفرنسية ، ونقلته عنها سائر الصحف الفرنسية والبلجيكية والسويسرية والإنجليزية ، فاضطرت وزارة الخارجية الفرنسية للاعتراف بالرسالة ومحاولة التقليل من أهمية الحوادث .

وقد استطاع مراسل (بارى برس) أن يأخذ من الجنرال جوان تصريحاً يعترف فيه بأنه « إزاء المظاهرات الشعبية التى يقوم بها الوطنيون المراكشيون هاتفين بالحرية والاستقلال ، وإزاء رفض الملك المصادقة على اقتراح بمنع هذه المظاهرات اضطر المقيم أن يمنع الملك والأمراء من الظهور فى الحفلات حتى لا يجد الشعب سبيلا لإظهار عواطفه العدائية نحو الحماية » .

وقد اعتبرت وزارة الخارجية الفرنسية هذا التصريح توريطاً من المقيم العام لها فى سياسة عدائية نحو المغرب الأقصى ؛ لأنه يعترف بارتكاب ما يعتبر تجرؤاً على مقام العرش وعاهله الكبير ، فكلفت المقيم العام بتكذيب الحادث ، وقد صدر التكذيب وتناقلته صحف فرنسا فى شيء من الهزء والسخرية . . .

وبينما الحكومة الفرنسية تبحث فى وسائل حل هذه الأزمة إذا بالإقامة العامة تواصل أساليبها العدائية نحو جلالة الملك ، ولكنها فى هذه المرة تتقنع بقناع الخائف المهزوم فأخذت توزع منشورات ممضاة بحزب الله أو حزب الإخوان المسلمين تهاجم فيها الملك وأسرته وولى العهد والأميرة عائشة ، فثارت ثائرة الجمهور وأخذ يهتف بسقوط الجنرال جوان والحماية الفرنسية ، وكانت القضية



تتطور إلى مناوءات عسكرية لولا دعوة جلالة الملك الشعب إلى الهدوء .

وقد استطاع أحد كبار الموظفين بالحكومة المغربية أن يهتدي لمعرفة الخط الذى كتبت به المنشورات حيث تبين له أنه خط شخص يسمى محمد فرمو — وهو موظف قديم بالإقامة العامة الفرنسية ، وسبق أن كان كاتباً للماريشال ليوطى ، وهو اليوم ملحق بالسكرتارية السياسية للمقيم العام — وقد عرض مكتشف الخط الأمر على المحكمة العليا المغربية ، فاستدعى رئيسها المتهم وتولى استنطاقه بنفسه (لأن النيابة فى يد الشرطة الفرنسية) ، وبعد أن أنكر المتهم عاد فاعترف بأنه هو الذى تولى نسخ المنشورات ، كما اعترف بأن الذى كتب النص الأصلى هو الضابط الفرنسى شوساز أحد موظفى الشؤون السياسية ، وقد اعترف فرمو بأن سيارة من الإقامة العامة كانت تتولى نقله ليلا لإدارة الشؤون السياسية حيث ينسخ المنشورات مقابل مبلغ مالى هام ، وبعد أن اعترف أمام رئيس المحكمة العليا عرض أمام قاض شرعى وشاهدين رسميين فأكد اعترافه السابق وصرح بأنه يدلى بذلك اختياراً ودون أن يكون عليه أى ضغط .

وبمجرد ما علم المستشار الفرنسى بهذه التصريحات التى تعتبر حجة على الإقامة العامة تدخل فى الموضوع ، وطلب أن تحال القضية على المحكمة الابتدائية بدعوى الرغبة فى أن تجرى القضية مجراها الطبيعى ، فأحيلت بناء على ذلك إلى محكمة مدينة الرباط حيث أعيد استنطاق المتهم بمحضر قاض جديد وشاهدين رسميين والمندوب الحكومي الفرنسي ، فكرر المتهم نفس الاعترافات وسجل كلامه وأمضاه ، كما أمضاه معه كل الحاضرين ومن ضمنهم المندوب الفرنسى .

وإزاء الحقيقة التى لم يجد المندوب الفرنسى من إدمانها محيداً ثارت أعصابه وأخذ يدافع عن المتهم بأنه مصاب بالجنون ، محاولا بذلك إخراجه من السجن الذى زجته فيه المحكمة المراكشية بدعوى عرضه على الأطباء ، ولكن رئيس المحكمة العليا أمر بإقفال السجن واحتفظ بالمفتاح ، فذهب المندوب الفرنسى وكسر باب السجن وأخرج المتهم ، وعندما بلغ الخبر جلالة الملك بعث فى الحين

طبيبه الخاص ايتول هو وطبيب المحكمة فحص المتهم ، وبعد فحصه شهد الطبيبان بتمتعه بكامل قواه العقلية فأعيد إلى السجن ، ثم ادعت الإقامة العامة أن أمره يجب أن يرجع للمحاكمة الفرنسية ، وأخيراً أطلقت سراحه بعد ما عزلت الكولونيل لوكونت السكرتير العام للشؤون السياسية الذى كان المدبر الأول لحركة هذه المناشير ، ولا يزال القصر متمسكا برأيه فى الموضوع .

وأيا ما كانت النتيجة فإن الفشل الذى صحب سياسة الجنرال جوان فى جميع مظاهرها لم يتقدم له مثيل فى تاريخ الحماية الفرنسية بالمغرب .

فشل آخر للجنرال جوان

أشرنا سابقاً إلى المحاولات العديدة التي قام بها الجنرال جوان لبعث رؤوس الفتنة من رجال الطرق من أوكارهم ، وأوضحنا فشله في هذا الباب ، ثم عرجنا على بعض المنشورات التي كانت تذيعها السكرتيرية السياسية للحماية باسم (حزب الوحدة الإسلامية) الذي لا وجود له ، وقد كان ذلك بمثابة مراحل يبحث فيها الجنرال عن فئة من المغاربة تتعاون معه أو يموه بالاتصال بها على الحكومة الفرنسية والرأي العام الأجنبي موهما أن هنالك قسما من المغاربة لا يوافق (حزب الاستقلال) على خطته ، ولا يساير جلالة الملك في سياسته .

وقد كانت سياسة حزبنا هي عدم الاتصال بالجنرال برغم ما حاوله مع اللجنة التنفيذية صديقه مسيو دو بوريق ، وذلك لا لأن إخواننا يرفضون الاتصال من أصله ، ولكن لأن الجو الذي خلقته سياسة الجنرال جوان ليس من شأنه أن يساعد على التواصل ، وأحرى التفاهم في أي موضوع يعود بالنفع على البلاد .

لذلك وجه الجنرال وجهته نحو بعض من ظن فيهم الاعتدال إن حقا وإن باطلا ، فاتصل في الصيف الماضي بالكولونيل لركونت (الذي تولى كبر المناشير الأثيمة وعزله الإقامة لذلك) بممثل المعتدلين ، وعلى مائدة الشاي جرت محادثة بين الفريقين أدت إلى مقابلة ثانية بمكتب الشؤون السياسية (هذه الإدارة التي قاطعها الوطنيون منذ حوادث مكناس عام ١٩٤٧) . وكانت المقابلة الثانية تضم زعماء هذه الكتلة المعتدلة ، وانتهت المحادثات إلى تحديد المبادىء ، ويقول الجنرال في بعض تصريحاته بباريس إن القوم قدموا له مذكرة فطلب منهم أن يعرضوها أولا على جلالة الملك لأنه هو الذي يمكنه أن يقول للجنرال أريد

كذا وكذا ، ويعرضه على الحكومة الفرنسية ، وهى التى تتحمل مسؤولية القبول أو الرفض !

وقد ظلت هذه المذكرة سراً مكتوماً بنصها الرسمى إلى اليوم ، ولكن نشرت منها فقرات بالقاهرة لم تنشر بالمغرب ، ونشر بالمغرب ما لم ينشر بالقاهرة ولذلك ظلت لهذه الساعة غيباً لا نستطيع الحكم عليه بإطلاق .

وقد قرر المجلس الأعلى للحزب عدم التعرض لهذه المذكرة ، ولا مقابلة الشتائم التى يذيعها أصحابها فى الحزب بالمثل ، ولكن متى نشر شىء منها يحكم الحزب بما يراه موافقاً للصالح العام .

والذى يستخلص مما نشرته صحيفة البلاغ المصرية الغراء هو أن الصورة التى وافق عليها (فيما يزعم الكاتب) المقيم العام وظفرت بتأييد الملك تتلخص فى النقط الآتية :

١ — استرجاع السيادة المغربية وتطبيقها تطبيقاً تاماً ، وتحقيق استقلال الوطن ضمن نطاق وحدته الترابية والسياسية وفى دائرة ملكية دستورية .

٢ — الأخذ بالمغرب فى مرحلة انتقالية تسمح له بأن ينظم شؤونه تنظيما حراً وبأسرع الطرق نحو مستقبله ومصيره الحر ، أى نحو سيادته التامة واستقلاله المضمون بمعاهدة تحالف وصداقة تبرم طوعاً واختياراً .

وينص المشروع على ضرورة تهيئة جو سالم من التوتر فى مرحلة الانتقال يتيح للمغاربة تقدماً حقيقياً فى الميادين السياسية والمادية والمعنوية ليتجه المغرب بحزم وفى أقرب وقت ممكن نحو رشده السياسى وحرية تقرير مصيره ، ولتحقيق هذا الجو يؤخذ بالوسائل الآتية :

١ — تعلن فرنسا رسمياً حق الشعب المغربى فى تدبير شؤونه فى أقرب وقت. وتعتبر مصالح المغاربة ذات أسبقية فى بلادهم مع الصيانة التامة لسيادة البلاد واستقلالها المحقق .

٢ — تلغى جميع التدابير الجائرة والتشريعات الاستثنائية .

٣ — إصدار عفو عام على المغاربة الذين بالتهم اضطهادات سياسية فى الماضى

ويكون النظام الأساسى فى مرحلة الانتقال على الوجه الآتى :

١ — تتألف حكومة مغربية ذات صفة مؤقتة ومسؤولية مقررة وتصرف حر ، وتستمد سلطتها من ثقة الشعب وتأييد الملك لتضطلع بقيادة البلاد عن طريق الدستور نحو مصيره الجديد كوطن حر مستقل مع العناية بإصلاح التكيان الاجتماعى وتنظيم التعليم وتعميم نظام التعاون المصرى بين العمال والفلاحين ، كما تعنى بإعداد الرجال الفنيين المغاربة للاضطلاع بمرافق البلاد العليا فى المستقبل .

٢ — يلغى نظام الحماية المفروض على البلاد فى مارس سنة ١٩١٢ ويستعاض عنه باتفاق مؤقت محدود الأجل على ما روى البلاغ ، وإلى أمد غير محدود على ما رواه مراسل الأبسيرفر ، تبرم بعده معاهدة بين فرنسا والمغرب ، ويمكن إبرام تلك المعاهدة إلى أن تستوفى الشروط السابقة بإعداد وتنصيب الهيئات الشرعية المشرفة على تدبير الشؤون العامة للأمة (كذا) .

ويشير المشروع إلى أن الاتفاق المؤقت المشار إليه فى الفقرة السابقة يجب أن يحتوى على بنود تكفل تنسيق العلاقات الفرنسية المغربية ريثما يتم إبرام المعاهدة المرتقبة .

٣ — يعهد إلى مجلس وطنى يمثل الرأى العام المغربى بوضع دستور يصبح فى دائرة ملكية ديموقراطية القانون الأساسى للمغرب المتمتع بحريته واستقلاله ، ويتولى الدستور المغربى الجديد تنظيم السلطات وفصل بعضها عن بعض وتحقيق المساواة بين المغاربة والحريات .

٤ — يلغى نظام المناطق العسكرية المعروفة بالمناطق غير الآمنة .

٥ — تنظيم الجيش الوطنى والشرطة المغربية على أساس استقلالها .

* * *

ذلك هو ما نشر عن المشروع الذى قدمه للمتداولين الجنرال جوان ، والذى بلغنا من جهات متعددة أنه يشتمل على أشياء أقبح مما نشر ، خصوصاً فى مقدمته

التي تعترف لفرنسا بمهمتها التمدينية ، وبأن المغرب لم يصل إلى الدرجة التي تخوله حق الاستقلال الناجز .

وقد تولت الدعاية الفرنسية الترويج لهذا المشروع في القاهرة في الوقت الذي رفع فيه سيدنا نصره الله رسالة الشكوى بالجنرال لفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وفي الوقت الذي أسفرت فيه انتخابات الغرف الغربية عن إعطاء ثمانية وتسعين في المائة من المصوتين أصواتهم للمترشحين على مبادئ حزب الاستقلال ، فاضطررنا لوضع الشيء في نصابه ، وكتبنا عدة مقالات يتخلص مضناها فيما يحتوي عليه هذا التصريح الذي أدليت به لمراسل مكتب المغرب العربي بالقاهرة وأذاعته نشرته الخاصة .

« إن ما تلوح به الديبلوماسية الفرنسية من عزمها على إعلان استقلال مراكش وسائر أقطار المغرب العربي إنما هو من باب ذر الرماد في العيون ، ولا يعقل أن تكون فرنسا في الوقت الذي تعطل المجلس الكبير بتونس لمجرد احتجاج يرجع لماهية الموظفين ، وتفرض على الصحافة المراكشية هذه الرقابة الخانقة ، وتقوم في سائر المغرب العربي بالاعتقالات المتعددة لأسباب بسيطة عازمة على شيء غير الاضطهاد وخنق الحريات .

أما المشروع الذي يقال إنه نتج عن مفاوضات جرت بين الجنرال جوان وبعض الوطنيين المراكشيين فإنه لم يعلن إلى الآن بصفة رسمية ، كما لم يعلن أحد من هؤلاء الوطنيين أنه راض عما نشرته عنه بعض الصحف ، وقد قضينا السنة الماضية كلها في مداولات مع الإقامة العامة انتهينا منها إلى الاقتناع بأن المشروعات الفرنسية لا ترمي أبداً للاستقلال الذي ننشده ، وإنما تريد الاستعاضة عن الحماية بما هو أعمق منها في الاستعمار وفقد الذاتية . وقد تعودنا من الفرنسيين أن يسموا الأشياء بغير أسمائها ، وذلك ما جعلني أنتقل فجأة من باريس لمصر حيث دخلت بذلك حركة الحزب في عهد المقاومة التي لا تعرف هوادة ولا تدخل في مفاوضة قبل إعلان الاستقلال .

ويدعى المرجون لهذا المشروع أنه اتفق عليه بين الجنرال جوان وجلالة الملك ، ولقد سار الجنرال جوان على نفس السياسة التي أنهجها المسيو لابون سلفه على ما بينهما من فرق ، وكان أسلوب المسيو لابون أن يعلن في فرنسا وفي مختلف الجهات أنه على كامل الاتفاق مع جلالة الملك ، وهو يقصد من ذلك إقناع الرأي العام الفرنسي والمسلمي بنجاحه في مهمته وكان من جملة أعمال الوفد الأول لحزب الاستقلال في فرنسا فضح الحقيقة وإظهار مدى الخلاف الموجود بين العرش ودار الإقامة ، الأمر الذي أدى لإقالة المسيو لابون ، ومن الطبيعي أن الجنرال جوان لا يمكن أن يدعى موافقة ملك البلاد على ما يقوم به من اضطهاد ، فكان لزاماً أن يخلق للملك جواً جديداً يتصل فيه ببعض الوطنيين ، ثم يدعى موافقة جلالته على نتائج اتصالاته ، والذي نعلمه بصفة أكيدة هو أن الخلاف على أشده بين جلالة الملك وبين الجنرال جوان ، حتى إن جلالته اضطر إلى إرسال احتجاج قوي على تصرفات الجنرال جوان التي لا تمثل إلا الجور والطغيان .

أما رأينا في المشروع نفسه فإن ما نشر عنه في الصحف يكفي للحكم برفضه إذ أنه يخرج بالقضية المراكشية (فيما يسمونه بفترة الانتقال) من الوضعية الدولية إلى وضعية ثنائية تجعلنا في دائرة النفوذ الفرنسي شكلا وموضوعا ، ووجود نوع من الحكم الذاتي في هذه الفترة لا قيمة له مع استمرار الحجر على سيادتنا الخارجية ، ومع منح فرنسا المقام الأول فيما يرجع للشئون الداخلية ، هذا علاوة على أنه لن يكون هناك ضمان لاستقلالنا بصفة دولية ؛ لأن الوقت وقت انتقال والمرضى منا واتفاق بيننا وبين فرنسا ، ومعنى هذا أن الفرنسيين يريدون أن يتحرروا عما تفرضه عليهم وضعية مراكش الدولية ، فيخرجوا بالبلاد من حظيرة الاتفاقات الدولية إلى حظيرة العلاقات الإقليمية .

إن هناك نادرة قديمة ، ولكنها لم تزل بعد ؛ فقد كان المسيو جانار والوزير ابن غبريط يتفاوضان مع المولى عبد الحفيظ في شأن معاهدة الحماية ، ولما رأى

وإصرار جلالته على الرفض وتخوفه من الاحتلال قال له السفير الفرنسي : « دعني أؤكد لجلالتكم أن وجود الجيوش الفرنسية في المغرب لن يقع إلا لأمد موقت » فابتسم المولى عبد الحفيظ وقال له : « إن الله سبحانه وتعالى خلق هذه الدنيا كلها بصفة مؤقتة ، ومع ذلك فهي ما تزال قائمة » وقديماً قال بلزاك إن المؤقت عند الفرنسيين دائم أبدي !

والحقيقة بعد هذا هي أن بلادنا ما تزال ترزح تحت نير الاستعمار الفرنسي والأسباني والدولي ، وأن الضغط الاستعماري فيها قد بلغ مداه في هذه الأيام ؛ فقد اعتقل بمناسبة عيد العرش مئات من الوطنيين الأحرار ، واشتدت الرقابة على الصحف ، حتى أدت إلى احتجاب جريدة (رأي الشعب) لسان حال (حزب الاستقلال) ، وتجرأ الجنرال جوان على أن يصدر قرارات مقيمية وينفذها دون أن يرجع إلى رئيس الدولة الأعلى ، وهو جلالة الملك ، كما تقضي بذلك قواعد التشريع في بلاد كتلك ، وقد أوقفت السلطة كل الحكام المغاربة الذين امتثلوا أوامر ملكهم ، واضطهدت كل المدارس الحرة حتى أغلق بعضها لا لشيء إلا لأن تلامذتها لم يخرجوا لتحية الجنرال جوان أثناء مروره بالمدينة .

وتعمل الإقامة العامة فوق هذا وذاك بكل ما في جهدها لبعث المشعوذين وأدعياء الطرق من مرقدهم ، وهي لا ترمي بذلك ولا باتصالاتها ببعض الوطنيين إلا لأن تحدث في الأمة صفوفاً متضاربة تستفيد منها كما استفادت أمداً طويلا مما أحدثته من مناورات في البلاد السورية .

ولذلك فإن خير الوسائل هو الاعتصام بالصبر في ميدان الكفاح والدعوة للاتحاد الكامل ورفض كل ما من شأنه أن يمس بكرامة الحركة التحريرية أو ينال من قوة المقاومة ، وأخيراً فليس لنا الحق في ألا نكون عقلاء ، ونرضى بالاستقلال الكامل الناجز بديلا .

وبعد إذاعة هذا البيان على الصحف أذاع مكتب الحزب بباريس نبأ الرسالة الملكية التي كتبتها الخارجية الفرنسية ، فتبين بها مدى الخلاف الجاري

بين مولانا المؤيد بالله وبين الجنرال جوان ، وتم فى الوقت نفسه تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربى) على أساس ألا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال ، وقد كتب كثير من رجال الفكر المصرى يحذرون المغربة من الانخداع بالأساليب الاستعمارية ونشر صديقنا الأستاذ الكبير محمود محمد شاكر مقالا ضافيا فى مجلة الرسالة الغراء بعنوان (لا تعموا) كله نصح وإرشاد فى الموضوع .

ونحن لا نريد أن نتعرض للأشخاص ولا للأحزاب فى موضوع شائك مثل هذا ، وإنما مهمتنا التاريخية تقضى علينا بأن لا نغفل هذا اللون من الصراع الذى قام به الحزب وانتهى بفشل الجنرال جوان فى محاولته تكوين قوة مقاومة لمبادئنا وخططنا ، ولذلك فلن نجد مندوحة عن أن نختم هذا الفصل بنقل الرسالة التى وجهها المجلس الأعلى للحزب إلى سائر فروع الحزب فى أوائل يناير سنة ١٩٤٨ لتوضيح ما فى المشروع من نقص ، وهى وثيقة تاريخية تدل على مقدار تمسك حزبنا بمبادئه وكفاحه من أجلها :

« كنا كتبنا لكم بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بشأن مذكرة المتفاهمين التى قدموها فى ذلك التاريخ ولبهنا كم :

١ — إلى ما بلغ علمنا عن مضمونها وفصولها .

٢ — إلى رأى الحزب فيها .

٣ — إلى موقف الحزب منها .

وكنا وعدناكم بأننا عند ما نتصل بتفاصيل أخرى عنها نخبركم بها .

والآن وقد نشروا نتفاً منها فى صحف الشرق وفى جريدتهم نفسها ، وأقاموا حول ذلك دعاية واسعة النطاق وجب أن نعود للموضوع مرة ثانية بقصد التذكير والتنبيه .

فأما موقف الحزب منها فهو موقفه السابق الذى كان قرره المجلس الأعلى ، وهو عدم الدخول مع أصحابها فى جدال عقيم ، وأن لا تدخل معهم فى السباب والشتائم بحال ، ولكن عند ما ينشرون مذكرتهم يضطر الحزب إلى إعلان

موقفه منها رسمياً ، وحيث إن المذكرة لم تنشر لحد الآن فالحزب لا يزال عند قراره الأول ولا يرى موجباً لاتخاذ موقف ؛ لأن ما نشر إنما هو نتف أو منتخبات من هنا وهناك ، والحزب كما تعلمون من عادته عدم التسرع في الأحكام واتخاذ المواقف .

وأما ما بلغنا من مضمون المذكرة فإن ما نشر الآن عنها يؤيد ذلك ويؤكده على خلاف قليل بين ما نشر وبين ما سمعناه ، وكلامنا الآن حول ما نشر عنها ، فإنه ولا شك أصح ، وإن كان في المنشور منها اختلاف واضح بين ما جاء في جريدة الرأى العام وبين ما جاء في جريدة البلاغ المصرية ، وأما رأى الحزب فيها فها هو ذا بجانب كل فصل منشور من فصولها .

وملخص ذلك أنهم يقترحون :

١ — خلق جو سالم من التوتر بأن يعلن رسمياً حق الشعب المغربي في تدبير شئونه بنفسه ، واعتبار مصالح المغاربة ذات أسبقية في بلادهم والصيانة التامة لسيادة البلاد واستقلالها الخ .

ورأينا في هذه النقطة هو أن إعلان حق الشعب المغربي في تدبير شئونه الخ . ليس له كبير جدوى في تهيئة الجو وتغيير السياسة بالمغرب ، كما أنه ليس شيئاً جديداً تقترحه المذكرة على فرنسا أو تلزمها به ، وذلك :

(ا) لأن هذا الإعلان منصوص عليه في ميثاق جمعية الأمم الذى وافقت عليه فرنسا والتزمت العمل به .

(ب) ولأنه قد صرح به وأعلنه المقيم العام في خطبه وتصريحاته غير ما مرة ، وخصوصاً في مدينة القنيطرة ، ولكن أين هى نتائج هذا الإعلان ؟ إن الحالة ما تزال هى هى ، أو أشد رغم هذا التصريح المذكور .

(ج) وأيضاً فإن إعلان حق الشعب في الاستقلال ليس هو الاعتراف بالاستقلال المنشود ، والبون بينهما شاسع .

٢ — يقترحون خلق مرحلة انتقالية تمكن المغرب من الخروج من طور

الحماية إلى طور الاستقلال ، وذلك بتأليف حكومة وطنية مغربية ذات صبغة مؤقتة ومسؤولية مقررة تكون مالكة لحرية التصرف بحيث تستطيع أن تؤدى مهمتها من طريق الدستور الخ ..

ورأينا أن فى بقاء السلطة التشريعية بيد جلالة الملك ضماناً لحقوق المغرب حتى لا يستطيع أحد أن يعبث بها ، خصوصاً وهو حفظه الله يدافع ما أسكنه المدافع ، أما استلام السلطة من يد جلالته ففيه خطر عظيم على البلاد ؛ لأن شأن السلطان عظيم ، ومقامه مكين ، لا يمكن التهجم عليه ، ولا يسهل الوصول إليه بأذى ، بخلاف الحكومة فلو بلغت من الوطنية ما بلغت فمن السهل على الإدارة الفرنسية استبدالها فى كل حين بحكومة غيرها ، وقد تكون هذه الحكومة الثانية ضعيفة أو خائنة . .

ولا فرق بين هذا الفصل و بين ما كان أشيع من أن الجنرال جوان طلب من جلالة الملك التنازل عن حق التشريع لدولة الصدر الأعظم ، وأما الاستعاضة عن معاهدة الحماية باتفاق مؤقت محدود الأجل ريثما يتم إبرام معاهدة نهائية تقوم على التحالف والمودة — فقبل أن نجيب عنه يجب أن نؤكد فشل معاهدة الحماية وعجزها عن تطور المغرب و إنهاضه والسير به فى طريق الرشد والخير ، وأن نعلن مرة أخرى عما أصاب الوطن بسببها من ويلات ونحن بسط الحزب القول فيها فى كل مناسبة ، ثم نقول إن معاهدة الحماية على علاتها مبنية على أساس الاعتراف والتسليم بالمعاهدات الدولية بين المغرب والخارج ، وخصوصاً معاهدة الجزيرة التى تعترف للمغرب بكيانه واستقلاله وسيادته ووحدة ترابه ، فهى و إن حدت من استقلاله وحجرت عليه فى بعض التصرفات تعترف بكيانه وسيادته واستقلاله الماضى ، ولها صبغة دولية أيضاً ، أما المعاهدة المؤقتة التى يقترحونها فإنما تخرج بالقضية المغربية من تلك الوضعية الدولية إلى وضعية ثنائية بينه وبين فرنسا ، فيصير فى دائرة النفوذ الفرنسى شكلا وموضوعاً ، ووجود نوع من الحكم الذاتى فى هذه الفترة الانتقالية لا قيمة له مع استمرار الحجر

على سيادتنا الخارجية ، ومع منح فرنسا المقام الأول فى شؤوننا الداخلية ، وهذا علاوة على أنه لن يكون هناك ضمان لاستقلالنا بصفة دولية ؛ لأن الوقت وقت انتقال واقع برضى منا واتفاق بيننا وبين فرنسا ، ومعنى هذا أن الفرنسيين يريدون أن يتحرروا مما تفرضه عليهم وضعية سياسة الحماية ليخرجوا بالبلاد من سيطرة الاتفاقات الدولية إلى حظيرة الملازمات الثنائية ، ولذلك يعتبر الحزب أن كل فترة انتقال لا يسبقها إعلان الاستقلال وضمانه لا يمكن أن تعتبر إلا أسوأ من نظام الحماية الحاضر .

أما إبرام معاهدة التحالف النهائية التى يشيدون بها والتى ستكون فى نظرهم خاتمة هذه المرحلة الانتقالية فإن مذكرتهم تقول ما يلى فى شأنها : (ويتم إبرام هذه المعاهدة بتوفر الشروط السابقة الذكر التى تمكن المغرب من إعداد وتنصيب الهيئات الشرعية المشرفة على تدبير الشؤون العامة) ، ومعنى ذلك أنها لا تبرم هذه المعاهدة النهائية والتى يعترف لها فقط باستقلال المغرب إلا بعد توفر الشروط السابقة الذكر . وما هى هذه الشروط السالفة ؟ لم ينشر (الرأى العام) بيانها ، ولكنها ذكرت فى جريدة (البلاغ) المصرية عند الكلام على تأسيس الحكومة الوطنية فذكر من بينها : العناية بإصلاح الكيان الاجتماعى وتنظيم التعليم وتعميم نظام التعاون العصرى بين العمال والفلاحين ، كما تعنى بإعداد الفنيين المتأهبين للاضطلاع بمرافق البلاد العليا فى المستقبل .

ولا شك أن هذه الشروط هى المشار إليها إذ لم يتقدم غيرها ، ولكن هل هذه الشروط فقط هى المذكورة فى المذكرة ؟ أم هناك شروط أخرى أعفلت حتى فى جريدة (البلاغ) ؟ ويفهم مما يأتى أن هذه الشروط ستنفذ تدريجياً ، ولا شك أن المهمة التى ستضطلع بها الحكومة الوطنية فى المرحلة الانتقالية وفق المعاهدة المؤقتة هى المهمة التى قصدت أول الأمر من معاهدة الحماية بالضبط . ومعاهدة الحماية لم تنفذ ولم تحقق للمغرب فى ظرف ٣٦ سنة كاملة شيئاً من

أهدافها ، فمن الذى يضمن لنا أنه فى هذه المرحلة الثانية وضمن المعاهدة المؤقتة ستدفع فرنسا شيئاً مما تحدثت عنه المذكرة ؟ الحق أن هذا توريط ومجازفة بمصير البلاد فى غير مقابل ، فلى المغرب الغرم ، ولفرنسا الغنم .

٣ — العهد إلى مجلس وطنى بوضع الدستور ، وتشرح المذكرة أو (الرأى العام) بعض المسائل الأساسية التى يكفلها الدستور ، وقد أغفلت هذه المسائل جريدة (البلاغ) المصرية ، لذلك لم ندر هل هى من صلب المذكرة أو من تعليق (الرأى العام) ، وعلى كل فرأى الحزب فى الدستور واضح بين .

أما الدستور فى حد ذاته فهو من مطامح (حزب الاستقلال) ومطالبه الأساسية التى تقدم بها إلى جلالة الملك فى وثيقته التاريخية يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ ولكن الدستور فى نظر الحزب تابع للاستقلال يأتى بعده لا قبله ؛ لأن الدستور مظهر من مظاهر سلطة الأمة ورقابتها على حكومتها ، وهذا يتنافى مع الاحتلال الأجنبى ولا يتفق مع طبيعته ، ومن المعلوم أن هذه المرحلة الانتقالية التى يفصلون برنامج العمل بها بما ذكر — ستكون فى دائرة الاحتلال الفرنسى وتحت سلطته ، ومن جهة أخرى فإن عماد الدستور هو الانتخاب والحرية ، ويكفى ما شاهده الجميع فى هذه الانتخابات التجارية والفلاحية الأخيرة من تلاعب فى الإدارة وضغط وتدليس وخروج عن كل قانون ، وفى كل جهة من جهات المغرب مثال أو أمثلة من ذلك لا ينبغى أن تنسى ، أما الحرية فلا نكتفى فى هذا الباب بما يراه ويعرفه كل واحد منا من إرهاق الشعب والضغط على حرياته ، ولكننا نذكر حديثاً للجنرال جوان مع مندوب جريدة (باريس برس) الباريسية بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٤٨ ومما جاء فيه من كلام المقيم : (حيث إن اجتماعات جريئة كالحفلات المدرسية كانت تستغل لإقامة مهرجانات وطنية بمجرد مشاركة أحد أعضاء عائلة السلطان ، توجهت لهذا الأخير لأطلب منه وضع حد لهذه المظاهرات العدائية لفرنسا ، فكان جواب سيدى محمد بن يوسف أنه لا يستطيع منع المغاربة من التعبير عن آرائهم .

ولذلك قررت سلطات الباحث لهذه الاضطرابات ومنع العائلة الشريفة من الظهور الجمهور ، وعلى هذا القرار احتج الملك فى رسالته لرئيس الدولة الفرنسية مبينا أن ذلك يمس بحرمته ، ويطالب بإلغاء هذا القرار فى أقرب وقت) .

وقد سبقتنا حركات تحريرية فى بلاد العالم ، فما كان هم أصحابها الأول إلا الاستقلال ، أما الدستور فكان فى نظرهم عملا داخليا يأتى من بعد الاستقلال وهذه مصر فى مراحل جهادها كانت تطالب بالاستقلال فقط ؛ فمصطفى كامل هو صاحب فكرة لا مفاوضة إلا من بعد الجلاء ، وكان يطالب لمصر بالدستور ولكن بعد الاستقلال ، وسعد زغلول ورفقاؤه طالبوا بالاستقلال فقط ، وعندما أرادت انجلترا أن تصرفهم من فكرة الاستقلال إلى فكرة الدستور والإصلاحات وأرسلت إلى مصر لجنة ملنر المشهورة قاطعها المصريون ورجعت على أعقابها بخفى حنين ، فاضطرت انجلترا إزاء إجماع المصريين على المطالبة بالاستقلال ، ومقاطعة كل إصلاح مهما كان إلا فى دائرته إلى الاعتراف بهذا الاستقلال ، وتأسست بعده الحكومة التى عهد إليها بتأسيس الجمعية الوطنية لوضع الدستور وقانون الانتخاب ، وبعد سنة ونيف أعلن الدستور .

على أن طلب الدستور فى هذه المذكرة قضاء على فكرة الاستقلال ؛ إذ كيف نطلب من الدولة المحتلة وضع دستور نطبقه نحن فى زمن الاستقلال ؟

هذا منطق لا يستقيم !

وتتكلم المذكرة فى النقطة الرابعة على وضع تشريع لمغربة إدارة البلاد بالتدريج ونقل المسؤوليات من يد الفرنسيين إلى المغاربة كلما تهيأ الشبيبة والأكفاء المغاربة ، لكن كم هى المدة التى سيقطعها المغرب فى هذه المرحلة على هذه الصورة ليصل إلى الاستقلال ؟ يكفى أن نعرف أن مصر قضت فى قطع هذه المرحلة زهاء الثلاثين عاماً ، واستقلالها معترف به ، فكيف بالمغرب الذى يريدون له قطعها وهو غير مستقل ؟ !

أما النقطة الخامسة — وهى تقترح إلغاء المناطق العسكرية — فلا عيب

فيها إلا أنها كتبت بروح لا تؤمن بالاستقلال ، لأنها تطالب بذلك في هذه المرحلة الانتقالية ، مع أن الواجب كان يقضي اقتراحها في باب الجو السياسي ، وهي به أنسب ، وقد طالبت (كتلة العمل الوطني) بذلك في دفتر المطالب منذ ثلاث عشرة سنة خلت .

والنقطة السادسة تشير إلى تنظيم الجيش الوطني والشرطة المغربية بمساعدة الخبراء الفرنسيين الذين يكونون بعثات خاصة يكون من اختصاصها أيضا تنسيق الدفاع المشترك . ويخشى أن يكون أصحاب المذكرة قد غفلوا عما ينطوي عليه تنسيق الدفاع المشترك من خطر على بلادهم ، كما قلنا من نشرة في جريدة (البلاغ) المصرية ؛ إذ سيضطر المغرب بسببه إلى الدخول بجانب فرنسا في الحروب كما دخلت هي فيها ، وقد تكون هذه الحرب مع إحدى الدول العربية أو الإسلامية ، مع أن مساعدة الحماية لا تلزم المغرب بالدخول في الحرب إلى جانب فرنسا .

ومن الغريب أن تتبرع المذكرة بقبول مبدأ الدفاع المشترك ، وتغفل التعرض لتنظيم الاقتصاد المغربي ووضعيته الجوائية ، والتمثيل الخارجي ، وكل هذا وذاك ربما يشعر بقبول الدخول في الوحدة الفرنسية .

هذا ما نشر من المذكرة في الجرائد ، وكله معلول أو غير مقبول ، أما ما لم ينشر فيخاف أن يكون شرا مما نشر ، خصوصا وقد رأينا نبأ نشر مصرفا غريبا ؛ إذ أذيع في مصر في بعض النقط ما أغفل نشره في المغرب ، ونشر في المغرب ما سكت عنه في مصر ، وذلك فيما يظهر لأسباب لا لمجرد اتفاق .

ونختم بملاحظات عامة على المذكرة وظرف تقديمها وما أحاطها من دعاية وتبشير :

١ — الحزب كما رأيتم لا يؤيد هذه المذكرة لا شكلا ولا موضوعا ، فأما من ناحية موضوعها فقد عرفتم وجه النقد وأسباب الخطر في خططها الرئيسية التي نشرته ، وأما من ناحية الشكل فالوقت الذي قدمت فيه ، والشخص الذي قدمت له ، والأشخاص الذين يعتذر كرمهم في شأنها — كل أولئك غير مناسب

ولا ملائم لمصلحة البلاد ؛ فوقف فرنسا من المغرب الآن أسوأ مما كان عليه في كل وقت مضى ، إذ الرقابة على الصحف وخنق الحـريات والتضييق على الوطنيين أشد وأقوى مما كان عليه في زمن الحرب .

٢ — إن هذه المذكرة على علاتها ليست إلا من عمل المعتدلين ورأيهم في حل المشكلة ، ولكن ما هو رأى الجانب الفرنسي ؟ وما هو موقفه منها ؟ إنهم يقولون في دعايتهم إن المقيم العام الجنرال جوان موافق على ما في هذه المذكرة جملة وتفصيلا ، ويقولون أيضاً : « إن المبادئ الأساسية في المذكرة لا تلقى في دوائر الحكومة الفرنسية في باريس معارضة ذات شأن » ، ولكن استمع الآن إلى مندوب جريدة (بارى برس) إذ يروى عن الجنرال جوان حديثاً جاء فيه : (أما عمل فرنسا ضد الانتشار الوطنية الذي لا مناص منه فهو يتجلى في ثلاثة ميادين :

١ — القمع ، ويقتضى اتقاء الثورات ورقابة الصحف الوطنية واعتقال المديرين .

٢ — الاقتصاد ، وهو يرمى لتحسين الحياة الاشتراكية والزيادة في تصدير الفوا كه والحبوب والفوسفات .

٣ — السياسة ، وتشتمل على إصلاحات إدارية وعدلية تمكن المغاربة من مشاركة أوسع في تدبير شؤون بلادهم) .

فهذا هو البرنامج الذي وضعته الإدارة الفرنسية لتسير بالمغرب إلى هدفه كما يقول الجنرال جوان في هذا الحديث ، ويقول أيضاً : (إننا عازمون على جعل المغرب قادراً على تدبير شؤونه بنفسه ، وإن آراءنا في هذا الباب تذهب أبعد من آراء الوطنيين) ، وقد رأينا تصرفه منطبقاً تمام الانطباق على برنامجه هولا على مذكرة المعتدلين ؛ فالجو يزداد توتراً ، والضغط والقمع يستفحل لا في وسط الشعب ، بل حتى في معاملة جلالة الملك وعرشه السعيد ، وإلى يوم الناس هذا يوقف الموظفون امتناناً على رئيس الدولة وبغير موافقته ، ويولى آخرون في الوظائف بغير إرادته ، فالحكم المباشر قد بلغ الآن منفرانه بأوج كاله .

٣ — يذكرون شفاهياً وينشرون فى الصحافة الخارجية تأييد السلطان لهم ، ولكن عند نشرهم فى الرأى العام مقال جريدة (البلاغ) الذى كان طعماً من صنيعهم لم يجرؤوا على نشر ما يتعلق بتأييد جلالته لهم ، بل حذفوه وانتقلوا منه إلى أشياء أخرى ، ولوكان جلالته مؤيداً لهم لنشروا ذلك فى الداخل أيضاً ، وهذا يؤكد ما استنتجناه من عدم تأييد جلالته مذكرتهم ؛ لأنه عمل حزبى ، وجلالته فوق الأحزاب ، وإذا كان هنالك مفاوضات أو مخابرات تحظى بتأييده فلن تكون إلا على يد مسؤولين وبصفة رسمية .

ومن الفكاهة فى هذا الباب أن جريدة (الأهرام) الغراء نشرت عن الجنرال جوان فى المؤتمر الصحافى الذى عقده بباريس أنه قال عن المتدلين : إنهم وضعوا مشروعاً لدستور البلاد وقدموه إلىّ فنصحتهم بأن يقدموه للسلطان لأنه رئيس الدولة واستشارته واجبة ، وهو يقول أريد هذا أو ذاك فأنقل إرادته للحكومة الفرنسية .

وأخيراً يجب التنبه إلى نقطة أساسية ، وهى أن الحزب يقول دائماً لامفاوضة إلا بعد الاستقلال ، وقد جاءت هذه العبارة فى قانون لجنة التحرير التى يرأسها بطلنا العظيم الزعيم محمد عبد الكريم ، ومعنى هذه العبارة فى نظر الحزب (لأنها ذكرت فى موضوع معين ولا تكون إلا رسمية مع حكومة البلاد أو مع وفدها الرسمى لا مع حزب من الأحزاب) — معناها أن المفاوضة فى تنظيم العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية والحربية ، إن كانت مع فرنسا ، لا تكون إلا بعد الاستقلال ليكون المغرب حراً فى اختيار الطريق التى يختارها والحلول التى يرتضيها ، أما إذا كان مجبوراً عليه وفى ظروف الحماية أو شبهها فهو لا يملك حق التعبير عن رأيه الصحيح ، وسيكون مضغوطاً عليه ليعطى أكثر مما يأخذ ، وليقبل ما يعرض عليه صاغراً ذليلا ، وأى اتفاق يتم بين عبد وحر وسيد ومسود ؟ !

أما مجرد المخابرات والمحادثات وتبيين وجهة النظر وإسماع الصوت وسماعه

من الغير ، فذلك حل الحزب الذى ما انفك يوالى السعى له إلى الآن وما الوفد الرسمى الذي تعاقب على باريس منذ عام ١٩٤٦ ، وما مندوب الحزب الدائم اليوم بباريس إلا لهذه الغاية ، ولكن هذا شيء ، وما تنكره شيء آخر ، وقد اتصل الحزب ولا يزال يتصل بشخصيات ذات بال لمبادلة الرأى ، ولكنه ما زعم ولا ادعى أنه دخل بذلك فى مفاوضات .

***

هذه هى الرسالة التى شرح فيها الجليس الأول للحزب وجهة نظره فى مذكرة للمعتدلين ، وهى كما ترى تدل على تحفظ كبير فى الموقف ، وتحرٍ فى الحكم على الأشياء دون الوقوف عليها والإلمام بها ، وقد حاولنا نحن فى القاهرة جهدا كبيرا لحمل أصحاب المذكرة على إطلاعنا فى لجنة التحرير على نصها الرسمى ، وإعلامنا بحقائق ما يجرى من مذاكرات بينهم وبين الإقامة العامة طبقاً لما تنص عليه القوانين التأسيسية للجنة ، ولكن محاولاتنا لم تؤد إلى نتيجة ؛ إذ رفض القوم الإدلاء بأى شيء يوضح المسألة أو يهدى لمعرفة حقيقتها .

ولقد روى لى الدكتور (ع) أن الجنرال جوان صرح له أثناء مقابلته إياه بباريس بأن مذكرة للمعتدلين صالحة لأن تكون نواة للاتفاق بين الإقامة العامة وبين الوطنيين ، كما صرح له الجنرال بأنه مصمم على انتزاع السلطة من يد الملك ووضعها فى يد الوزراء والنواب الجدد ، وزاد الجنرال قائلا : هذا وإن كنت أعلم أن معارضة سيدى محمد لمشروعاتى كلها شديدة جداً .

وروى لى الأستاذ (ع) — وهو غير الأول — أن الجنرال صرح له بأن مشروع للمعتدلين شيء صبيانى لا يدوى الاهتمام به ، وإنما قصد من الاستماع إليه دراسة الأحوال ، ثم قال له : إن عدم اتصال رجال الاستقلال بى هو الذى أضطرنى للبحث عمن يتعاون معى ، فأجابه الأستاذ المذكور بأن (حزب الاستقلال) لا يمكنه أن يتصل بأحد ما دام الجو الإرهابى قائماً ، ومهما يكن فإن تأسيس (لجنة تحرير المغرب) وتقريرها عدم المفاوضة قبل الاستقلال أعاد

الصفوف الوطنية لوحدتها ، ولا أظن أن هناك اليوم أحداً يفكر فى سياسة المراحل التى قضت التجربة بفشلها ، ولذلك يمكننا أن نؤكد أن محاولة الجنرال جوان إحداث خلاف عميق بين المعتدلين والمتطرفين من الوطنيين قد باء هو الآخر بالفشل ، وأن الكل ملتف حول جلالة الملك الذى ما يزال دائباً على العمل لإنقاذ الموقف وتحرير البلاد .



فشل ثالث مشترك بين الجنرالين

كان وجود الأستاذ عبد الخالق الطريس بالقاهرة فى الوقت الذى كنت فيها أيضاً فرصة للقيام بعدة أعمال مشتركة للتشهير بأعمال الأسبانيين وسياستهم ولتوجيه الرأى العام العربى نحو الخطة المتبعة من طرف الأسبان الذين طالما استغلوا الظروف ليظهروا عطفهم على عرب المشرق فى الوقت الذى يعملون فيه ضداً على عرب المغرب .

والحق أن مجهودات الوفد الخليفى سبق أن كشفت كثيراً من الحقائق للعرب فى مصر وغيرها ، كما أن الأتجاه الجديد الذى نحاه (حزب الإصلاح) بالاتفـاق مع (حزب الاستقلال) خطا بالحركة فى المنطقة الخليفية خطوة المعارضة التى كان لا بد منها لسير الحركة المغربية فى طريق معبدة واحدة .

ولم يأل وفد (حزب الاستقلال) بالشرق الذى كان يمثل فى الوقت نفسه (حزب الإصلاح) جهداً للعمل فى خدمة قضية المغرب برمتها ، وطبعى أن يكون مجهودنا المشترك فى هذه المدة التى وجدنا بها فى مصر متوجاً لمجهودات إخواننا فى الداخل والخارج ، وهكذا أصبحت المقاومة للسياسة الأسبانية ليست أقل من المقاومة للسياسة الفرنسية .

وقد بعثت حركتنا المتحدة ممثلا لها إلى أمريكا ، فكان فى جملة ما قام به من الأعمال الموفقة الدعاية لوحدة المغرب والتنديد بفظائع الاستعمار الأسبانى ، وقد قدم باسم حركتنا الاستقلالية مذكرة للسيو تريجيفى لى تناول فيها قضية الحماية الأسبانية بالمغرب ، وكان ذلك فى الوقت الذى أذاعت فيـه الدعاية الأسبانية أنها تقوم بمفاوضات رسمية مع الجامعة العربية فى شأن المنطقة الخليفية وقد طالب مبعوث الأحزاب الاستقلالية فى أمريكا السماح لحزب الإصلاح

والحزب الاستقلال بالإدلاء برأيهما أمام اللجنة السياسية عند بحثها العلاقات بين أسبانيا والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهو البحث الذي كان مقرراً الخوض فيه في أغسطس سنة ١٩٤٧ وقال : (إن الحق والعدل يقضيان بمنح الشعب الحق في المشاركة في بحث هذه المسألة الهامة التي يكون لها آثارها في مستقبله) .

وقد استدعى السنيور مانويل آزالار سفير اسبانيا في واشنطون الأستاذ المهدي بنونة بعد أن قدم مذكرة حزب الاستقلال المراكشي عن المنطقة الفرنسية ، لأن السفير توقع تقديم مذكرة مثلها عن المنطقة الأسبانية ، وذلك ما يضر بالمصالح الأسبانية عند ظهور المسألة الأسبانية أمام هيئة الأمم المتحدة من جديد وطلب منه إرجاء تقديم هذه المذكرة حتى يتصل بمدريد ، فأجابه الأستاذ بنونة بأنه لا يملك حق الإرجاء ، ولكنه هو الآخر يتصل برؤسائه في القاهرة والمغرب .

وقد وصل الرد للأستاذ المهدي في برقية فحواها : إذا فكرت اسبانيا في اتخاذ خطوة فليكن ذلك منها علانية وعلى مشهد من الجميع ؛ لأنهم لن يلقوا بالا لأي حركة تقوم بها اسبانيا من وراء الستار .

وقد قدم الأستاذ المهدي للسنيور آزالار المطالب الهامة التالية كشروط للعدول عن تقديم المذكرة وهي :

١ — أن تصرح اسبانيا بأنها تؤيد قيام دولة مغربية مستقلة تضم مراكش الفرنسيه وطنجة والمنطقة الأسبانية ، وأن تعلن كخطوة أولى في سبيل ذلك الاستقلال العاجل للمنطقة الخليفية .

٢ — أن تعلن العفو التام عن جميع المنفيين والسجناء السياسيين .

٣ — أن تدخل في مفاوضات مباشرة لتحقيق هذا الغرض مع خليفة السلطان .

وقد أرسل السنيور آزالار المطالب لأسبانيا ، فجاءه الرد منها أخيراً ، وفيه سؤال عن مطالب الوطنيين الخاصة بوجوه التقدم الثقافي والاجتماعي واستفهام عن المقصود بالسجناء السياسيين .

وقد أول الأستاذ بنونة ذلك على أنه رفض تام لمطالب الوطنية ، فقدم المذكرة التي تشرح حالة السياسة الأهلية المتبعة في المنطقة الخليفية ، وقد التزم مندوب الباكستان بتأييد قضية الاستقلال المغربي ، وكذلك مندوبو ولندا والفليبين وسائر الدول العربية ، ولكن سياسة أمريكا أدت إلى إرجاء النظر في قضية أسبانيا ، فأرجئت الفرصة التي كانت متاحة لعرض قضية مراكش والمغرب العربي برمته .

ولكن نجاح الدعاية الوطنية وظهور البراعة المغربية في تبيين وجوه العرض التي يمكن أن تعرض بها قضيتنا هاج الأسبانيين فازدادوا حنقاً على الحركة ، وأخذوا يبثون جواسيسهم في أوساط الوطنيين ، ويعتقلون كل من يتصل بالقاهرة وبالزعماء المقيمين بها .

وأخيراً أصدروا قراراً تصبح الحكومة المغربية بمقتضاه مجردة من شؤون الأمن العام ، متجاهلين المعاهدات التي تقيدهم إزاء هذه الحكومة ، وذلك لأنهم فقدوا ثقتهم في الوطنيين المغاربة الذين أصبحوا يعرضون عن تنفيذ ما يصدر إليهم من أوامر ترمي لكبح جماح الوطنية ورجالها ، ويقضي القانون الجديد بأن المحاكم الأسبانية هي التي تفصل وحدها في كل ما يرجع للأمن العام .

وقد تنبه (حزب الإصلاح) في الوقت المناسب لهذه المحاولة ، وأصدر بياناً يتلخص فيما يلي :

« لقد كانت هذه الخطوة التي أقدم عليها الأسبان خطيرة جداً ، وسوف تؤدي حتما للاصطدام بيننا وبينهم ، فقد ألغت السلطة الأسبانية الحكومة المراكشية إلغاء تاماً ، إذ ألحقت مهمة الأمن العام بسلطة المراقبة الأسبانية .

« ذلك أن المادة الثانية من القرار تلغي الشرطة المغربية ، وتسند مهمتها للبوليس الأسباني ، وتنص المادة الثالثة على إعطاء البوليس الأسباني حق تفتيش المنازل دون قيد ولا شرط ، وإذا كان هذا مخالفاً لجميع القوانين فإنه مخالف كذلك لتقاليدنا الإسلامية ، وسوف تفصل المحاكم الأسبانية في سائر القضايا

معتمدة على محاضر البوليس الأسبانى وملاحظاته ، وسوف يتلقى البوليس الأسبانى بمقتضى المادة السادسة الأوامر من دار الإقامة العامة مباشرة ، وبذلك يحكم المغاربة حكما مباشراً من قبل دار الإقامة ، وهذا اعتداء صريح حتى على معاهدة الحماية التى لا تعطى لأسبانيا سوى حق المراقبة ، وتعطى المادة الثامنة البوليس الأسبانى صفة عسكرية ، وبذلك ينتقل حق الفصل فى قضايا الأمن إلى القضاء العسكرى الأسبانى ، وهكذا تتعدى أسبانيا على القضاء الإسلامى وتضع المغاربة تحت رحمة المحاكم العسكرية الفاشية ، وهذا معناه إعلان الأحكام العرفية الدائمة فى المنطقة . هذا وقد ألغيت جميع التشريعات التى تتعارض مع هذا القرار » .

وما علم الشعب حقيقة القرار الجديد حتى هاج واجتمع بالمسجد الأعظم ، حيث انتخب وفداً منه يترأسه الشيخ أحمد بن عبد القادر الفاسى لمقابلة سمو الخليفة وتقديم الاحتجاج على الموضوع الجديد ، كما أضربت المدينة التطوانية تضامناً مع الوفد ، وقد اعتبر سمو الخليفة احتجاج الشعب وضم صوته إليهم ، وطالب بنسخ القرار ، وبعد مخابرات بين الحكومة الخليفية وبين الإقامة العامة وقع تعديل فى القرار رجع نصيباً من الحق لأربابه ، ولا تزال المجهودات الخليفية مبذولة لاسترجاع الباقى .

لكن هذه المعارضة الشديدة التى ظهر بها الشعب وأيدها تضامن المغاربة والعاملين منهم فى الداخل والخارج أشعرت الأسبانيين مرة أخرى بخطر تنسيق الحركات المغربية ، كما أشعرت الفرنسيين بعقم السياسة التى اتبعوها مع فرانكو .

ولذلك فقد اتجه كل من الجنرال فاريلا والجنرال جوان المقيمين العامين بالمغرب إلى العمل على توحيد خططهما فى مراكش دون مراعاة للفروق السياسية التى بين فرنسا الجمهورية وبين أسبانيا الفرنكية .

وهكذا اجتمع الجنرالان مع أركان حربهما ونخبة من رجال الحل والعقد الفرنسيين والأسبانيين فى مدينة طنجة ضمن مؤتمر خاص ، وبعد أن درسا حالة

المغرب وشأن الحركة الوطنية والتنسيق الحاصل بين حركات الشمال الإفريقي ، قرروا هم أيضا توحيد الخطة بينهما ، والسير في المنطقتين على أساس المقاومة للوطنيين والاضطهاد للشعب ، والمعارضة للقصر ، والتمويه ببعض الإصلاحات السطحية ، وتوجيه البلاد صوب الوجهة الغربية المحض ، وقد انعقد هذا الاتفاق في أوائل فبراير سنة ١٩٤٨ .

وفي هذه الأثناء كان موعد رجوع الأستاذ المهدي بنونة من أمريكا والأستاذ عبد الخالق الطريس والأستاذ محمد ابن عبود إلى مسقط رأسهم ، فما راعهم إلا والإقامة الأسبانية تقرر منعهم من الدخول لمنطقة نفوذها ، ولكن ذلك أحدث موجة استياء عظيمة في الأوساط الوطنية والشعبية اتضح منها للجميع صحة ما كان شائعاً من أن المقيم العام الأسباني اتفق مع الجنرال جوان على القيام بسياسة قمع عام للحركة الوطنية ورجالها .

لذلك لم يتأخر الشعب عن إظهار تضامنه مع المضطهدين من أبنائه ؛ فأضربت عاصمة تطوان يومين كاملين ، وسارت الجماهير الثورة في مظاهرة كبيرة نحو قصر سمو الخليفة للاحتجاج على تصرفات السلطة الأسبانية .

وفي اليوم الثامن من فبراير عمت المظاهرات سائر المنطقة الخليفية حيث هاجت الجماهير في المدن المختلفة هاتفة بحياة المغرب المستقل وحياة جلالة الملك وسقوط الاستعمار الفرنسي والأسباني ، وكان يتزعم هذه المظاهرات زعماء حزب الإصلاح بالمنطقة ونخبة من رجال الشعب الممتازين ، وقد اضطرت السلطة الأسبانية لاستخدام الجند المنظم ، فاصطدم بالوطنيين الذين اقتحموا الميدان ، وأطلق الجند الأسباني النار على المتظاهرين ، فقتل أربعة وجرح كثيرين ، ثم ألقى القبض على أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الإصلاح الوطني ، كما ألقى القبض على الكثير من أنصار الحركة والقائمين بها ، وألزم عدد كبير من أعيان المدينة بالمكث في منازلهم ، وفرضت عليهم غرامات ضخمة ، ومن بين هؤلاء الأبطال الشيخ أحمد بن عبد القادر الناصري الذي أبلى في الحركة بلاء حسناً رغم

شيخوخته وتقدم سنه .

ثم وقعت اصطدامات أخرى أدت إلى موت ستة من رجال الشرطة ، واستشهاد زهاء العشرين من الوطنيين ، وقد أعلن (حزب الاستقلال) استنكاره لهذه الاضطهادات ، وبعث الأمين العام للحزب الحاج أحمد بلافريج برقية احتجاج للجامعة العربية ولسكرتارية الأمم المتحدة ، كما قامت مكاتب الحزب بفرنسا بنشر الأخبار المتعلقة بالحوادث والتشهير بفظائع الأسبانيين فيها .

وأما فى مصر فقد أعلنت الأحزاب الاستقلالية الممثلة فى (لجنة التحرير) تضامنها مع المغرب فى محنته ، وأذاع رئيس اللجنة البطل الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابى البيان التالى :

« بينما تسعى جميع الدول فى تحسين أحوالها على أثر انتهاء الحرب العالمية الأخيرة لا تتطور الحوادث فى أقطار المغرب العربى إلا من سىء لأسوأ ، كما لو كان هناك سباق عنيف بين فرنسا وأسبانيا فى سبيل إنزال أفدح الكوارث بهذه البلاد البريئة ، ولا نكاد نفرغ من الحديث عن التضحيات الجسيمة التى حملتنا إياها فرنسا حتى تسرع أسبانيا إلى تحميلنا مثلها ، وتقع الآن فى تطوان حوادث دامية ذهب ضحيتها كثير من أبناء هذه المدينة الباسلة لا لشىء سوى أنها احتجت على منع ثلاثة من أبنائها البررة من الدخول إليها ، وإذا كانت هذه الحوادث تدل على شىء فهو بسالة الشعب المغربى وجبن الأسبانيين الفاشيين ؛ لأنهم طعنوا بالسلاح من الخلف شعباً أعزل ، أما عندما كان لهذا الشعب جيش مسلح فقد كانت الجيوش الأسبانية تندحر أمامه فرقة تلو فرقة من أول اللقاء .

« إن أسبانيا وفرنسا على اختلاف سياستهما متفقتان ضدنا على أقطار المغرب العربى وهما لا تفتآن بتنسيق خططهما ومواصلة العمل للقضاء على العروبة فى هذه الأقطار ، وإذا كنا نهيب بإخواننا عرب المشرق للانتباه إلى الدسائس الأسبانية التى ما تزال أسبانيا الفاشية تحاول بها ببث دعايتها الكاذبة فى الوقت

الذى تسنك فيه دماءنا ، فإنى أعلن فى نفس الوقت أن الشعب المغربى فى تونس والجزائر ومراكش مصمم على أن يواصل الكفاح إلى أن يحقق حريته الكاملة واستقلاله الناجز أو يفنى عن آخر رجل ولو بقى وحده فى الميدان ، لأن هذه البلاد تحملت من المستعمرين فوق كل ما يمكن أن تتحمله بلاد أخرى حتى تلك التى ابتليت بالاحتلال النازى .

« وإنى لأومن بأننا سوف ننتصر فى النهاية ، وأن يوم انتصارنا يقترب بمقدار ما تكثر التضحيات التى تبذل لمناهضة الاستعمار ؛ لأن اضطهاد أسبانيا الفاشية لنا يرجع إلى الضعف والجبن ؛ أما مقاومتنا فمصدرها الشجاعة والإيمان »

وعقد (مكتب المغرب العربى) اجتماعاً للصحافيين وزع عليهم فيه بيان رئيس لجنة التحرير ، وألقى فيه كل من علال الفاسى والحبيب أبو رقيبة والدكتور سليمان ابن سليمان خطاباً فى محنة الشمال الأفريقى .

كما دعا مكتب اتحاد الجمعيات الإسلامية بالقاهرة لاجتماع عام بالمركز العام لشبان المسلمين خطب فيه رئيس الاتحاد محمد علوبة باشا ورئيس الشبان المسلمين محمد صالح حرب باشا والمرشد العام للاخوان المسلمين الشيخ حسن البنا ورئيس قسم الاتصال التابع للهيئة العربية العليا الشيخ صبرى عابدين وعلال الفاسى باسم الأحزاب المغربية الاستقلالية ، وكان فى جملة الحاضرين الأمير عبد الكريم وصنوه وثلة من رجال العرب المسلمين .

وقد وجه المجتمعون احتجاجاتهم على تصرف اسبانيا وأعمالها .

وبمناسبة انعقاد اللجنة السياسية للجامعة العربية دعت (لجنة تحرير المغرب العربى) الوفود العربية لاستقبال أقامته بمكتب المغرب العربى ألقى فيه الأمين العام للجنة خطاب رئيسها الأمير عبد الكريم ، فأجابه الأمين العام للجامعة العربية بكلمة قال فيها : (لقد قلت مراراً وأكرر الآن إن هذا الطائر العربى الذى يريد أن يطير سوف لا يستطيع ذلك بجناح واحد ، وجناحه الآخر مهيض فى بلاد المغرب ، ولن تحتل الأمة العربية المكانة اللائقة بها تحت الشمس

ما دامت بلاد المغرب محتلة ، وإن هذه النهضة المباركة التي عمت جميع أطراف العالم العربي لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا إذا استقلت أقطار المغرب العربي استقلالا تاما ، فإذا كان أهل الشرق يكافحون في سبيل استقلال المغرب فإنهم يكافحون لأجل استقلالهم الخاص ، ولأجل رفع لواء الرحمة والمساواة والإخاء ، ولقد تبادلنا نحن والأوربيين على شاطىء البحر الأبيض المتوسط زيارات مختلفة واستقروا عندنا واستقررنا عندهم ، ولكننا تركنا لديهم آثار الحضارة والعمران ، ولم يتركوا لديناً في كل زياراتهم سوى أعمال وحشية ، ولقد كانت بلادنا منبعا للحضارة والرحمة والإخاء ، فعلمنا العالم الزراعة والصناعة والكتابة ، كما كانت بلادنا منبعاً للديانات حملنا ذلك كله في زياراتنا لشواطىء البحر الأبيض الشمالية .

«وقد استطاع المشارقة أن يحققوا أهدافهم إلى حد ما ، وسوف يستطيع المغاربة كذلك أن يحققوا الأهداف التي يكافحون في سبيلها ، ولقد كنت أكافح مثلكم في سبيل غاية كنت أحسبها بعيدة المنال ، ولم تكن عندي بلاد عربية ألتجىء إليها ، أما أنتم فإنكم تكافحون في سبيل غاية ترونها قريبة المنال ، واستطعتم أن تلجأوا إلى الشرق ، فأنتم في وطنكم تواصلون كفاحكم ، ولست أشك في أنه سيأتي اليوم الذي نذهب فيه جميعاً لبلاد المغرب ، إن كثيراً من الناس لا يعرفون جيداً بلاد المغرب ، وإني أقول لهؤلاء إن المغاربة أشد الناس صبراً على تحمل مصاعب الكفاح ، وأصدق الناس عزما على الموت في سبيل استقلالهم ، وهم قوم أشداء إذا عزموا توكلوا ، وإذا توكلوا حققوا أهدافهم رغم جميع المصاعب .

«وإنها لفرصة سعيدة هذه التي جمعت في هذه الدار القدماء من مجاهدي العراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن وشرق الأردن ومصر وهؤلاء يضربون لكم المثل على أن الله لا يبخس الناس عملهم ، وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

وعقبها ألقى سعادة عزام باشا كلمة تتمثل دولة رياض الصلح بك ».

وأعلن الحاضرين أن الوفود العربية على أتم الاتفاق مع عزام باشا فى كل ما قاله وقال : لقد اتفقنا على أن تذهب عنا عزاماً فى الكلام ، وسوف تروت منا المجاهدين فى سبيل قضية المغرب ، كما رأيتم منا المجاهدين فى قضية الشرق سواء بسواء .

* * *

هذا ولما علمنا نبأ منع السلطات الإسبانية للأئمة من إلقاء خطب الجمعة ، وأن الناس صلوا إحدى الجمع من غير خطبة رفعت احتجاجا شديدا للجهات المختصة ، وقابلت سعادة سفير الفاتيكان فى مصر المونسيور هيوز ، وقدمت إليه باسم (حزب الاستقلال) إحتجاجا على الأعمال التى تقوم بها السلطة الأسبانية فى المغرب ، وعلى استمرار الحماية الفرنسية فى تنفيذ السياسة البربرية ، وقد وعد برفع الاحتجاج للقداسة البابا .

وكان فى عزم جلالة الملك العربى عبد الله بن الحسين ملك المملكة الهاشمية فى شرق الأردن القيام بزيارة لاسبانيا وللمنطقة الخليفية بالمغرب ، وكانت الصحف قد نشرت هذا النبأ منذ سنتين ، وأرادت الدعاية الأسبانية أن تحيك من حوله إشاعات علم الناس كلهم بطلانها . والغاية التى كان يرمى إليها جلالته من هذه الزيارة هى أولا ربط أواصر الصداقة مع البلاد الأسبانية ، ثانيا إغاظة موسكو التى صممت على المقاومة لاستقلال شرق الأردن ، ورفض عضويتها فى الأمم المتحدة قبول الدولة الهاشمية عضواً فى هذه المنظمة العالمية ، وإلى جانب هذا وذاك فإن اهتمام جلالة الملك عبد الله بالحالة فى المغرب العربى ليست أقل من اهتمامه بالحالة فى بلاده وما يجاورها من أقطار المشرق العربى ، ولقد سبق أن اتصل جلالته بممثلى فرنسا واسبانيا فى عمان وتحدث إليهما فى ضرورة تغيير السياسة المتبعة مع العرب فى شمال أفريقيا ، وقد ظن جلالته على ما نعتقد أن السفر إلى اسبانيا يفسح له مجال الدخول للمنطقة الخليفية ، وربما إلى المنطقة السلطانية أيضا حيث يتمكن من الاتصال بابن عمه ملك البلاد المغربية ، وتحديد

أواصر الصداقة والقرب بين المملكتين الهاشميتين ، ولكن ظروف جلالته لم تسمح له بتحقيق هذه الزيارة التي كان مشغولا عنها بإقرار شؤون مملكته في أوائل عهدها بالاستقلال .

فلما وقعت حوادث المنطقة الخليفية وظهر صداها العظيم في العالم العربي ، وتوجهت الاحتجاجات لاسبانيا من أمين الجامعة وممثل الرأي العام العربي ، ظنت الدبلوماسية الأسبانية أن العودة لنشر خبر الزيارة الملكية لاسبانيا من شأنه أن يغطي على صدى الاستياء العربي ، وأن يوهم المغاربة — على الأقل — أن من بين العرب عاهلا كبيرا من سلالة النبي عليه السلام يستمر في صداقته لاسبانيا دون اهتمام منه بما تفعله مع المغاربة .

وسدا لسبيل هذه الدعاية الاستعمارية رفعت مذكرة للحكومة الأردنية بواسطة وزيرها المفوض في القاهرة شرحت فيها ما يرجوه المغاربة من جلالة الملك الهاشمي الذي لا نشك في أن عطفه على بلادنا ومحبته للمكافحين واهتمامه بنجاح قضيتنا يعطينا من الدالة على جلالته ما يخولنا الحق في أن نرفع إليه رغبتنا في تأخير هذه الرحلة إلى ظروف لائقة .

وقد وجدت من استقبال سعادة الوزير المفوض للمملكة الأردنية وحسن تقديره للموضوع ومن توجيهه المفيد ما سهل نجاحنا في المأمورية التي أردناها ، ثم توجهت مصحوبا بالأستاذ أحمد المليح إلى عمان حيث وصلناها ، واتصلنا توا بمعالي الملقي باشا وزير الخارجية الأردنية إذ ذاك ، وقد سبق أن تعرفنا به في القاهرة وقدرنا لطفه وعنايته وعظيم وعيه العربي ، فاستقبلنا سعادته بمنزله الخاص وأكد لنا أن جلالة الملك قد حقق رغبتنا إذ كلفه بتبليغ السفير الأسباني أن جلالته أخر الرحلة إلى موعد آخر .

ومن الغد تشرفنا بمقابلة جلالة الملك عبد الله بقصر الشونات حيث يقضي جلالته فصل الشتاء ، واستمرت المقابلة الملكية زهاء الثلاث ساعات بحضور الملقي باشا تناولنا أثناءها مختلف الموضوعات المغربية والعربية ، وقد رأينا من

جلالته معرفة كبيرة بقضيتنا وتقديراً للحالة التي آلت إليها بلادنا ، وأعرض علينا جلالته بعض المجهودات الكريمة التي بذلها لخدمة القضية المغربية نفسها وطمأننا على أنه سيعطي توجيهاته العالية لمندوبي المملكة الهاشمية في مجلس الجامعة العربية حتى يكونوا لسان المغرب الناطق بالذب عنه وعن حقوقه ، وحمل الجامعة العربية على مضاعفة اهتمامها بشؤونه ، ثم تفضل جلالته فاستدعانا لتناول العشاء على مائدته الكريمة ، وأبت اللباقة الهاشمية إلا أن يكون (الكسكس) المغربي من ألوان الأطعمة المقدمة لنا ، ولما قلت لجلالته إننا قد وجدنا عند مولانا كل خير حتى (الكسكس) المغربي ، قال لي جلالته لقد أحببت أن تشعروا بأنكم في بلادكم .

ومن الغد تفضل جلالته فاستقبلنا مرة أخرى بقصر الرغدان بالعاصمة ، أمام ثلة من وزرائه وكبار دولته ، واستفهمنا جلالته بمحضرهم عن ميزانية مراكش ، وكيف تهيأ ، وأين تصرف ، وعن الجيش الموجود بالبلاد ، ومصير الجيش المغربي العظيم ، ولما أخبرناه ببعض ما نعلمه من الحقائق تأثر جلالته وتأثر الحاضرون معه تأثراً كبيراً ، وأبدوا استياءهم العظيم من الحالة التي وضع فيها شعب المغرب بسبب الاستعمار الفرنسي والأسباني ، ثم شرفنا جلالته باستدعائنا للعشاء معه مرة أخرى .

* * *

وبعد هذا وذاك فإذا كنا ذكرنا أمثلة لفشل الجنرال جوان في المغرب فإننا لا نقصد من ذلك التعرض لشخصه ولا التنقيص من قيمته كأكبر جنرال فرنسي له موقفه في تحرير أمته والنضال عن استقلالها ، ولكننا نريد أن نثبت ضعف النظام المفروض على بلادنا ، ولأن المقيم العام الحالي من كبار الشخصيات الفرنسية فإظهار فشله للعيان خير دليل على أن الفشل هو من ذات النظام ، لا من الأشخاص القائمين به ، ونحن نعتقد أن تعاقب المقيمين عسكريين ومدنيين لا يغير شيئاً من الواقع ؛ لأن ممثل فرنسا في بلاد الحماية مرغم على أن يسير في

دائرة التوجيهات الاستعمارية التي تعارض وسائر الأماني القومية ، وليس في إمكانه كشخص بشري أن يقاوم إرادة الأمة التريية أو يحول دون انتصار الأفكار الحرة في البلاد ، وإذن فواجب فرنسا أن لا تضيع الوقت في محاولات محكوم عليها بالفشل سلفاً ، لأن ذلك سيكون جريمة لا نحو المغرب فقط بل نحو فرنسا نفسها ، والخير لها ولنا أن تعترف بالحقيقة كما هي ، وتذعن لما يقضى به الإنصاف فتعلن استقلال المغرب ، وحينئذ تبعث لنا ممثلها لندشن عهد الصداقة الفرنسية المغربية على أساس الرغبة الخالصة وتبادل المصالح للطرفين .

رعاية جلالة الملك لحركة الإصلاح

ليس اهتمام جلالة الملك بشؤون الإصلاح فى بلاده شيئاً خفياً ولا جديداً ، فمنذ ارتقى جلالته على عرش أسلافه الكرام وهو ينشط وسائل التقدم ومظاهر التطور ، ولكن جلالته ضاعف مجهوداته فى هذا الصدد منذ طلبت الأمة من الملك فى ميثاق الاستقلال أن يرعى بعنايته الكريمة حركة الإصلاح فى أمته ، فأصبح الشغل الشاغل لمولانا هو العمل على تحقيق أمنية شعبه وتوجيهه نحو النور والانبعاث .

وجلالته على يقين من أنه لا تقدم للأمة إلا بالمعرفة ، ولا ارتقاء للشعب إذا لم يحصل أبناؤه جميعاً على القسط الضرورى من العلم ، لذلك بذل جهده الشريف فى فتح المدارس وتشجيع القائمين عليها ، وقد أنفق حفظه الله فى ذلك من ماله الخاص المبالغ الضخمة ، ففتح لأمته بذلك باب القدوة الحسنة ، حتى أصبح الأغنياء من أمته ورجال الهيئات فى مملكته يتنافسون فى التقرب لجلالته بتأسيس معاهد علمية والتبرع لها .

وقد أعطى من ذريته الكريمة وعنايته بها مثالا صالحاً للآباء ، وقدوة للأبناء ، حتى أصبح الأمراء الكرام والأميرات الجيدات محط أنظار الشعب ومضرب مثل الجميع ، وجهود سمو ولى العهد أمير الأطلس حفظه الله السائرة وفق توجيه جلالته فى هذا المنحى أمر غير خفى على أحد ، والأثر الذى يحدثه وجوده فى الأوساط الشعبية كلما ظهر الميدان بمناسبة تدشين مدرسة أو افتتاح معهد خير دليل على ما للأسرة المالكة من مكانة فى القلوب ومستقر فى النفوس .

وليست عناية مولانا بالتعليم الديني أقل من عناية جلالته بالتعليم المدنى ، ولولا رعاية جلالته وعنايته بالقرويين والمعاهد الدينية الأخرى ، واهتمامه برجالها

لما استمرت الثقافة الإسلامية في المغرب بعد النكبة التي أصابتها من جراء الظهير البربري والسياسة التبشيرية التي سارت عليها الحماية .

وقد أحيى مولانا سنة البعثات العلمية لأوروبا التي سنها جده المصلح الكبير مولاي الحسن ، فوجه على نفقته الخاصة عشرة من الطلبة يشعرون بكرامة رياسة البعثة الملكية في الوقت الذي يتمتعون فيه بوسائل إتمام ثقافتهم وتوسيع معارفهم .

ومن الأيادي البيضاء التي أسداها جلالته لأمته اهتمامه بتثقيف البنت المغربية وإنهاض المرأة وتشجيعها على العمل لتحرير نفسها بنفسها ، ولقد قدم كريمته العزيزة عليه الأميرة عائشة لتتزعم بنفسها حركة النهوض بالفتاة المغربية فضرب بذلك على يد الجامدين وبق على ترهات المبطلين ، ووجه الحركة النسائية توجيها صحيحاً بعيداً عن كل ما يمس بالدين أو يتنافى مع الأخلاق الفاضلة ، ولبت المرأة المغربية دعوة ولى نعمتها فسارت تعمل وتدأب لتحقيق آمال جلالته فيها ، وهاهي ذه اليوم تسير إلى جانب الرجل لخدمة المجتمع وإصلاح شأن الأمة والعمل على تحرير الوطن

ومد سيدنا نصره الله يد العون لحركات الشباب الرياضية والكشفية فحماها وذب عنها ، وقدم لها الجوائز ، وحضر بنفسه في أهم مبارياتها ، وفتح ساحات (مشوره) السعيد لكل من ضاقت به من الفرق الوطنية ساحات اللعب الرسمية كما نشط الموسيقى والفنون الجميلة وشجع أصحابها وأسعف العاملين على تطويرها .

ونظر رعاه الله في شأن الإسعاف العام ، فاهتم جلالته بالجمعيات الخيرية وأمدها ، وشارك بنفسه الكريمة وتوجيهاته القوية وإمداداته العظيمة في نشاط المسيرين لها والقائمين عليها .

وإذا كنا سنتحدث في الفصل الموالي عن بعض المجهودات التي بذلها (حزب الاستقلال) في الميدان الثقافي والاجتماعي فيجب أن نؤكد أن روح مولانا هي التي نفخت في كل المجهودات الشعبية ، وأن حزب الاستقلال وغيره ليسوا سوى ملبين لدعوة الملك ومقتدين بعمله ، وأن استجابة مولانا لرغبة الاستقلال في رعاية حركة الإصلاح كانت فاتحة العهد السعيد الذي يتبلور اليوم وسيبدو بعد قليل عصر النهضة والتقدم والانعتاق .

نشاط حزب الاستقلال

في الميدان الثقافي :

وإذا كان حزب الاستقلال الوارث الشرعي للحزب الوطني وللكتلة الوطنية فإنه قد سار على سنن موروثيه في الاهتمام بالنواحي الثقافية والاجتماعية ، ولم يقف مجهوده عند النشاط السياسي والاقتصادي الذي سبق أن شرحناه ، ولا في الميدان الدبلوماسي الذي سنعود مرة أخرى إليه ، بل تجاوز ذلك إلى الناحية الثقافية ، فكان العون الأكبر لحركة التثقيف العام السائرة وفق توجيه مولانا نصره الله ، وعمله في هذا الميدان متعدد الجوانب ، ولكنه متحد الغاية والاتجاه ، وللحزب لجنة مركزية للتعليم تابعة للجنة التنفيذية ، وللجنة المركزية فروعها في كل المدن والنواحي ، وهذه اللجان هي التي تشرف على تسيير التعليم التابع للحزب ؛ تؤسس المدارس وتضع البرامج وتؤلف الكتب وتخرج المعلمين وتوجه البعثات ، ولها لجنة فرعية هي الأخرى خاصة بإسعاف الطلبة وقروض الشرف ، وقد بلغ عدد المدارس التابعة للحزب التي ينفق عليها أو يساعدها أو يرعاها زهاء المائة مدرسة يتعلم فيها من الأبناء والبنات أكثر مما يتعلم في المدارس التابعة لإدارة المعارف العمومية ، ويهيئ الحزب للتلامذة زيادة على الدراسة وسائل الترويض والتهذيب بديار الطلبة التي يفتحها في أهم المراكز ، وبالتنظيم الذي يرعاه في كل الأوساط المدرسية ، وبالحفلات العامة التي ينظمها للطلبة ، والفسح الإجماعية التي يهيؤها في أوقات الربيع والصيف وغيرها ، ولجان الطلبة الاستقلاليين تقوم من تلقاء نفسها بأعمال جليلة لبث الفكرة الصالحة ونشر الدعوة النبيلة ، والتدريب على العمل والتعود على حياة التعاون بين التلامذة لأجل الصالح العام ، وصفحات الشباب للطلبة في جرائد الحزب تمي

المجال لتكوين أفق عام بين هؤلاء الشباب الذين يحسون بأن لهم فى حركة بلادهم جناحاً يسلون فيه ويتطلعون منهم إلى اليوم الذى يصبحون فيه رجالا قادرين فيشاركون بأنفسهم فى القبض على زمام الكفاح فى الجهتين الداخلية والخارجية لتكوين الأجيال للمغربية السعيدة الحرة .

واقتدى الحزب بمولانا نصره الله فوجه بعثات علمية لمختلف الكليات فى الجزائر وفرنسا ، وقد بلغ عدد الطلبة الذين يتناولون الدروس العليا فى الخارج بمساعدة الحزب ورعايته زهاء التسعين طالباً أسس لهم (حزب الاستقلال) مركزاً خاصاً يشتمل على مطعم ونادى ومجتمع ، وكون لهم لجنة من تلقاء أنفسهم لتوجيههم فى النواحى الصالحة التى هم محتاجون إليها ، وهذه اللجنة التوجيهية هى التى تنبه الطالب المراكشى للناحية العلمية التى ينبغى له أن يتخصص فيها وفق ميوله ووفق حاجة البلاد الملحة ، ولها نشرة خاصة يحررها الطلبة أنفسهم ، ويعبرون فيها عن رغائبهم ، وفى كل أسبوع يلقى الطلبة محاضرة عن موضوع يرجع للمغرب أو لنواحى التربية القومية التى يجب أن يتلقاها الطلبة فيما يتلقونه من معرفة قبل أن يرجعوا لوطنهم كى يتحملوا مسؤولية العمل بما علموا .

هذا علاوة على الاتصال التام الذى يقع بين عموم طلبة شمال أفريقيا المسلمين فى جمعيتهم الجيدة ، وزيادة على المؤتمرات التى يعقدونها فى كل عام الطلبة العرب ومن حسن الحظ أن الاتصال اليوم متين بين مختلف الطلاب الوافدين من البلاد العربية على باريس وفرنسا وعلى انجلترا وبلجيكا وسويسرا ، والرحلات المتبادلة بين ممثلى هيئات الطلبة فى هذه الأقاليم من أعظم وسائل التطور للفكرة العربية التى تملأ نفوس الشباب المغربى اليوم .

وقد وضع الحزب نواة للتعليم الدينى الثانوى فى الأقسام التكميلية التى أسسها بفاس والرباط والبيضاء ، وذلك سيراً بطريق التدريج لتكوين ثقافة ثانوية إسلامية تفوق فى المعاهد الدينية ولا تختلف فى برامجها من المدارس الثانوية الرسمية إلا فى الاهتمام بالعلوم الإسلامية ، وفى الوقت نفسه وضع نواة

تعليم ثانوى مدنى حر فى مدرسة جسوس ومدرسة سيدى محمد بالبيضاء ، وتنظم دروساً حرة لتكوين معلمى المدارس الابتدائية . وبالجملة فهو يعمل فى حدود الدائرة الممكنة على سد النقص الذى كان يجب أن تملأه إدارة المعارف العمومية أو تسمح على الأقل بعمله دون عرقلة ولا إحداث صعوبات .

ومع أن الحزب لم يتمكن لحد الآن من تنظيم بعثة قائمة بنفسها فى الشرق على غرار بعثة الحزب الوطنى ، فقد وضع نواتها ، إذ يوجد طالبان بمصر يدرسان على نفقة الحزب وبمقتضى توجيهه ، واصل لجنة التعميم تهتم بسد هذا الفراغ فتوجه بعثة مهمة من حملة شهادة التعليم الثانوى الإسلامى وحملة شهادة التعليم الثانوى المدرسى لإتمام دروسهم فى الكليات المصرية والسورية حتى يتهيأ للغة العربية أن تنال حظها من المتخصصين الذين يتمكنون من نشرها فى كل مناطق الحياة الدراسية بالمغرب .

ولتنشيط الدراسات المغربية أسس الحزب مجلة (رسالة المغرب) التى تعتبر أرقى مجلة فى الشمال الإفريقى باللغة العربية ، وقد التف من حولها عديد من الأدباء والكتاب والشعراء الذين يعملون على تطوير الأدب المغربى وإحيائه ، ويشترك (وفد الحزب) فى مصر فى هذه الحركة بمجهود يشكر عليه . وقد قدم المجلس الأعلى للحزب تقريراً خاصاً فى ضرورة التطور بهذه الحركة إلى مدى أبعد ، وعليه فمن الممكن أن نقول من الآن إن ثقافة قومية ستتكون من مجهود الاستقلاليين الذين يمثلون النخبة الجامعية فى البلاد .

فإذا أضفنا لذلك كله مجهود لجنة الصحافة التى تخرج للمغاربة جريدة (العلم) اليومية كأرقى جريدة يومية فى المغرب العربى كله وجريدة (التقدم) الأسبوعية ومجلة (صوت الشباب المغربى) ، علمنا مقدار النشاط الذى بعثته الفكرة الاستقلالية فى نفوس المؤمنين بها والعاملين فى دائرتها .

وإذا كانت هذه الجهود التأسيسية تسير وفق ما تسمح به ظروف الضغط العام الواقع فى البلاد والتى لا تمكن الحزب من تحقيق آماله التثقيفية على الوجه الذى يرضيه — فإن المجهود مستمر لإقناع السلطات بضرورة تطبيق التعليم

القوى وفق المنهج الوطني الواجب التنفيذ .

ولقد أتاح مولانا نصره الله لبعض إخواننا أن يعبروا عن آرائهم في الموضوع حينما قرر تكوين اللجنة الملكية لوضع مشروع ميثاق التعليم بالمغرب ، فاشترك من إخواننا في القسم المغربي للجنة شباب قادرون مختصون في التعليم ومدربون عليه ، وقد هيأ القسم المغربي مشروعاً ناقشه الأعضاء الفرنسيون والمغاربة ثم أقره الأخيرون بإجماع الأصوات ، والأولون بالأغلبية الساحقة .

وينبنى ميثاق التعليم — بمقتضى هذا المشروع — على المبادىء التالية :

١ — التعليم الابتدائي الإجباري لجميع المغاربة ذكوراً و إناثاً .

٢ — الصفة المغربية للتعليم على أساس اللغة العربية .

٣ — مجانية التعليم في جميع المدارس الرسمية .

٤ — توحيد برامج التعليم الابتدائي في جميع النواحي المغربية .

٥ — حرية التعليم في كل درجاته وبكل أنواعه وفق نظام خاص يوضع لذلك .

٦ — حرية دخول المغاربة لجميع المؤسسات التعليمية الموجودة بمراكش .

وقد علق الأعضاء المغاربة على كل مبدأ بما يشرح البواعث التي دفعت بهم لإقراره ، ثم ختموا تقريرهم موجهين الخطاب لمجموع الأعضاء بما يلي :

« هذا العرض يبقى عديم الفائدة إذا لم يرد به أن يشرح لحضرتكم الوقرة آمال الشعب المغربي فيما يتعلق بمستقبل أولاده ، إن الأنظار متجهة إلينا نحن الذين تكلفنا بعمل نبيل هو الاهتمام بمعالجة الجسم المغربي وإعطائه الصحة والسلامة » .

« وإن الأعضاء المغاربة لهذه اللجنة ليرحبون بممثلي الثقافة الفرنسية الذين جاءوا لمشاركتنا في وضع ميثاق السير بالأمة في طريق السعادة ، وإن صاحب الجلالة الشريفة قد وضع ثقته فينا لنحقق أملاً لها » .

وقد صوت الأعضاء الفرنسيون القادمون من فرنسا ، وعددهم ثلاثة ، مع

الأعضاء المغاربة ، بينما استعفى اثنان من الأعضاء الفرنسيين المختارين من الموظفين بإدارة المعارف المغربية من عضوية اللجنة مدعين أنها تسير في اتجاه معاكس للغة الفرنسية ، وصوت العضو الثالث من الأعضاء الموظفين بالمغرب مع الأعضاء الفرنسيين القادمين من فرنسا ، فكانت أغلبية الفرنسيين مع الأعضاء المغاربة كلهم في جانب المشروع ، وبعد إنهائه رفع باسم اللجنة لجلالة الملك الذي أبدى رضاه الكامل عليه وعلى مقرريه ، ولكن الإقامة العامة أبت المصادقة عليه لحد الآن ، ولا يزال مولانا يرد إليه كل ما يعرضه عليه مدير المعارف من مشروعات ترجع للتعليم ، ولهذا يمكننا أن نقول إن في تولى صاحب الجلالة الدفاع عن ميثاق التعليم المغربي خير ضمان لتحقيقه في القريب العاجل بإذن الله .

ولا ينبغي أن ننسى التنويه بما قام به ممثلو الغرف المغربية في الدورة الأخيرة لما يسمونه بمجلس شورى الحكومة ؛ فقد تولوا الدفاع عن الأسس السابقة ، وعالجوا على ضوئها سائر الجزئيات المعروضة

ويعمل الحزب بسائر الوسائل لتوحيد الوجهة الثقافية في المغرب مع الوجهة الثقافية التي تعمل لها الجامعة العربية ، وقد أوفد عنه للحضور في مؤتمر لبنان التابع للجامعة العربية والمنعقد في صيف سنة ١٩٤٧ الأستاذ عبد الكريم غلاب الذي اشترك مع الأستاذ محمد ابن عبود في تمثيل المغرب الأقصى ، كما شارك ممثلو الحزب بفرنسا في مؤتمر الطلاب العرب الذي انعقد بانجلترا .

في الميدان الاجتماعي :

فأما الميدان الاجتماعي فإنه ذو جوانب كثيرة لم يغفل الحزب ناحية منها ، ولعل من أهم هذه الجوانب ما يتعلق بالإصلاح الديني والخلقي ؛ فإن هيئة العلماء الاستقلاليين الذين يضمون الأغلبية الساحقة من رجال الجامعة القروية وكلية ابن يوسف والمعهد المكناسي وغيرها من المعاهد الدينية لا تألوا جهداً في تطوير

الوعظ الإسلامي وتوجيه الوجهة الصالحة التي تنقله إلى قلب المجتمع ، وهي ما تنفك تطلق نيرانها لمقاومة البغاء الرسمي الذي يرى الحزب ضرورة إلغائه ، كما تنبه الولاة المحليين لشكل مظاهر البغاء غير الرسمي مساعدة لهم على مقاومته ، وتبذل جهداً جباراً في القضاء على المسكرات والمخدرات في الوقت الذي تدعو فيه إلى الاهتمام بالجوانب البنائية في الأسرة وفي المجتمع ، فتدعو لتعليم المرأة وتحض عليه ، وتقاوم الذين يتنكرون باسم الدين ، ويجرها ذلك لمقاومة الجمود الذي يتسم به بعض أدعياء العلم ومحاربة بعض المتصوفة الذين يتجرون بالدين والوطن في سبيل مصالحهم وأغراضهم ، والحزب يعتمد كثير الاعتماد على هذه الثلة الإسلامية التي تمثل خيرة الجامعيين المسلمين لا لمساعدته في النهوض بالشعب وتنوير أذهانه فقط ، ولكن لمساعدته على تكوين النظريات المتفقة مع الإسلام ومع روح العصر في جميع النواحي التي يتطلبها التطور المغربي .

وللعلماء الاستقلاليين صفحة خاصة أسبوعية من جريدة (العلم) ينشرون فيها أفكارهم ، ويخاطبون من منبرها الأمة المغربية لنصائحهم وإرشادهم .

ولقد سبق أن تحدثنا في فصل الحركة السلفية عن الدور الذي قام به شيخنا العلامة محمد بن العربي العلوي في الدعوة لتطهير العقول المغربية من الخرافات والأوهام ، ويمكننا أن نؤكد الآن أن هؤلاء العلماء كلهم من تلامذته أو تلامذة تلامذته أو أقرانه الذين تنوروا بدعوته ومعرفته ، ولذلك يعتبر داعماً مريحهم الأعلى والمنارة التي يستنيرون بها كلما أشكل عليهم أمر أو حزبهم شأن .

ويهتم الحزب اهتماماً لا مزيد عليه بتحسين حالة الأسرة بما يقوم به من دعوة شاملة للقضاء على بقايا التسري ، وترك تعدد الزوجات ، وتحسين حالة المرأة والدفاع عن حق عائلات الموظفين والعمال ، والمطالبة بالسكنى الرخيصة ، ومساهمته العملية في هذا المعنى (في اللجنة الملكية بمدينة القنيطرة مثلا) .

وبما أن الأسرة لا تستقيم إلا بتكوين المرأة الصالحة ، فإن للحزب نشاطه الخاص في هذا الباب بما أسسه من مدارس للفتيات وما نظمه من هيئات خاصة

بهن ، وللحزب اليوم هيئة عليا لنساء وفتيات الاستقلال تشرف على الحركة النسائية الحزبية ، وتعتبر الأستاذة ملكة الفاسي صلة الوصل بينها وبين اللجنة التنفيذية والمجلس الأعلى للحزب ، وقد قامت هذه الهيئة بتنظيم نسائنا وفتياتنا ، وكونت عدة مدارس خاصة بالبنات أو مختلطة ، كما رفعت في السنة الماضية طلبها الرسمي لجلالة الملك لإحداث تعليم ثانوي للفتاة المغربية ، وإنشاء فرع خاص بالمرأة في جامعة القرويين بقسميها الديني والأدبي ، وقد لبى سيدنا نصره الله الطلب وتأسست المدرسة الثانوية الأولى للبنات ، كما قبل مبدئياً إنشاء الفرع القروي الخاص بهن ، ونرجو أن ينجز عن قريب .

وتشترك المرأة اليوم في كل مظاهر نشاط الحزب ، وخصوصاً ما يتعلق بإسعاف اليتامى والمقهورات في المدارس والمؤسسات التثقيفية ، وقد أظهرت سيداتنا وفتياتنا في مأساة الدار البيضاء رقة وحناناً طالما حرم منهما المتكوبون المغاربة .

ولجريدة (العلم) صفحة أسبوعية خاصة بالمرأة تحررها سيدات الاستقلال وفتياته بأقلامهن ، ويعرضن فيها مطالبهن وآمالهن ، ويتبادلن فيها مناقشاتهن ، وهي تكون لوناً طريفاً من الأدب المغربي لم يسبق له مثيل في تاريخنا .

ومن أهم المنظمات النسائية فرق المرشدات التي تربي الفتيات تربية جسمية وأخلاقية ، وتبث بينهن روح الجماعة والتعاون بينها .

وتلتقي مجهودات الشابات بمجهودات الشبان في التجمع والتطور عند لجنة الحزب الاجتماعية التي تشرف على التنسيق والتوجيه .

وقد نظم الحزب الشباب المغربي على حسب ما سمحت له الظروف ضمن فرق رياضية وكشفية تضاهي المنظمات العالمية الكبرى .

وتعتبر العصبة الحرة لكرة القدم التي اعترف بها أخيراً والتي تضم أزيد من مائتي فرقة وطنية بها نحو العشرة آلاف لاعب أهم المنظمات الرياضية في أفريقيا الشمالية ، ولقد ألقى الأستاذ أحمد اليزيدي رئيس الغرفة التجارية بالرباط في أثناء اجتماع ما يسمونه بمجلس شورى الحكومة تقريراً ضافياً عن تنظيم

الشباب المغربي طالب فيه بضرورة فسح المجال لمنظمات الشباب وإسعافها وإعطائها حرية العمل الكشفية .

والذي يثلج الصدر هو أن فرق الكشافة التابعة للحزب لا تكتفي بمجرد التعارف فيما بينها أو الحضور في معسكرات أخوية ، بل تقوم بواجبها الكشفي لإسعاف المنكوبين وإعانتهم ، وكم أنقذ رجالها من أفراد كانوا يريدون الانتحار وسيدات كدن يمتن من سقوط ردم عليهن ، وأطفال مشردين لم يجدوا لهم مأوى .

وللشباب صفحتهم الأسبوعية أيضاً من جريدة الحزب لتنسيق أعمالهم وعرض آرائهم .

وللحزب برنامجه الخاص في مقاومة العطلة السائدة في الأغلبية الساحقة ، وذلك بما يدعو إليه من تصنيع عام في البلاد يشترك فيه قسم من أغنياء الوطن ورجاله ، وبما يبثه في نفوس الشباب من العمل الحر وعدم الاعتداد بالوظائف أو الاستنكاف من بعض الأعمال التي لم تكن معروفة من قبل ، ولقد دعا مرة أخرى للعطلة الأسبوعية في يوم الجمعة : تلك العطلة التي نفذها الحزب الوطني ثم أرغمت السلطة المغاربة على تركها بعد ثورة أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، فلبى دعوته أهل فاس ومكناس وتازة ، وسيلبي غيرهم هذا الإصلاح الذي يعتبر من أكبر العوامل في تشغيل العاطلين .

ولقد كان من نتائج المجهودات التي بدأها الحزب الوطني ، وواصل العمل لها حزب الاستقلال تحديد الحكومات لساعات الشغل بالمعامل والمصانع والمناجم ، وتقرير العطلة الأسبوعية بها رسمياً ولايزال يبذل الجهد لإقرار ذلك في القرية لتحسين حالة الفلاح التي هي أشد بؤساً من العامل والصانع ، وبفضل إرشادات حركتنا توفق إخواننا رجال الغرف المغربية (التجارية والصناعية والفلاحية والمختلطة) إلى تكوين جامعة عامة بينهم انتخب لرئاستها صديقنا الأستاذ محمد الزغاري عضو المجلس الأعلى للحزب ، ونحن لا نشك في أن هذه الجامعة ستقوم بعمل جليل لتنظيم المجهود الاقتصادي الأهلي في مراكش والعمل على تصنيع كامل البلاد .

وأما الحركة النقابية فقد سبق أن شرحنا الأسس التي يقوم عليها كفاحنا من أجلها ؛ فنحن نعمل فيها في واجهتين ، فبينما نكافح لإعطاء المغاربة حق تأسيس النقابة المغربية الحرة إذا بنا نقاوم الاتحـاد النقابي الفرنسي الذي يريد الاستيلاء على العمال المغاربة وتسخيرهم لأغراضه .

ولقد كانت سياستنا هي منع العملة من الدخول لهيئات النقابية الفرنسية ، ولكنا إزاء تشبث الإقامة العامة بمنع المغاربة من تأسيس النقابات الخاصة بهم أذنا للعملة بالانخراط في (س . ج . ت) الفرنسية بعد ما اشترطنا على الهيئة أن يكون لإخواننا جناح خاص بهم ، وعلى أن يكون لهم التمثيل الكافي في مجلس الاتحاد ، وقد نجحت هذه المحاولة ، فتأسست نقابة (جرادة) (وخريبقة) وغيرهما من المراكز ، وقام العملة المغاربة بإضرابات مختلفة للدفاع عن حقوقهم والمطالبة بتحسين أحوالهم .

وطبيعي أن هذه الخطوة لا تعتبر إلا مرحلة أولى يقصد بها الضغط على الحماية لتعترف بالنقابات المغربية ، ولقد صرحت الإقامة العامة بأنها ستعترف بذلك كله ، ولكن وعدها ظل حبراً على ورق إلى الآن .

ويظهر الشغالون المغاربة نشاطاً كبيراً في الدفاع عن حقوقهم في الوقت الذي يعملون فيه من تلقاء أنفسهم على انتزاع حق التجمع بين نقابات مغربية مستقلة ، وعلى الرغم من المعاملة القاسية الاستثنائية التي يلقونها من طرف ولاة الحماية فإنهم مستمرون في كفاحهم المؤيد من الحركة الوطنية ومن سائر الأحزاب الديموقراطية بفرنسا .

ومن أكبر المظاهر التي وقعت في تاريخ الحركات النقابية المراكشية الإضراب العام الذي استمر زهاء شهر بخريبقة (معدن الفوسفات) سنة ١٩٤٧ ؛ لأن مكتب الفوسفات الحكومي لم يحقق وعده بتنفيذ دفتر مطالب العملة المتعلقة بتحسين أحوالهم .

وقد استعملت السلطة الفرنسية كل وسائل القمع للقضاء على حركة المقاومة

العالمية الأخيرة ، ولكنها لم تصل إلى نتيجة عملية .

وقد حاصر الجيش مراكز أبي جنيبة وأبي الأنوار حتى أصبح سكان القريتين مفصولين عن باقي المغرب ووقعت حوادث عديدة حالت الرقابة الفرنسية دون نشرها في الصحف المغربية ، فنرى من الواجب تسجيل بعضها كمثال لما يلقاه إخواننا العملة في سبيل الدفاع عن حقهم في التجمع من أجل المطالبة بالأكل الحيوي .

وفي يوم ٢٩ أبريل أوقف ستة من العملة المراكشيين وسيقوا للساحة العمومية بأبي جنيبة ، وأمام السكان تجمعت القوات العسكرية وجلدت المعتقلين بالسياط إلى أن أدمتهم .

وفي يوم ٣٠ أبريل توجه قوميسار البوليس الفرنسي في (بول) والمسدس في يده ومعه قائد القرية وسائقه المدني الفرنسي ، وهاجم مركز النقابة المحلي بأبي جنيبة ، وقبض على المسؤول في النقابة السيد الحسين مع مائة من رفقائه الذين يعملون في المنجم ، ثم سيق المعتقلون جميعاً لأماكن لم تعرف بعد ، وصدر أمر بمنع سكان أبي جنيبة من التوجه للأسواق لشراء حاجياتهم ، وفي يوم ٤ مايو قطع الماء عن أبي جنيبة كاملا ، وهكذا عن طريق منع القوت والماء تريد السلطة أن تقضي على مقاومة العملة المغاربة .

أما في أبي الأنوار فإن رؤساء العملة المحتشدين بمركز النقابة حاصرهم الجيش وبقوا من غير طعام أياماً عديدة ، لأن البوليس لم يسمح لعائلاتهم ولا لإخوانهم أن ينقلوا لهم الطعام إلا إذا أصدروا أوامرهم للعملة باستئناف الشغل ، لكنهم لم يخضعوا لهذا الطغيان واستمروا في عنادهم من أجل إنقاذ بلادهم من سيطرة المتحكمين الماليين الفرنسيين .

وقد وقع نظير هذا في جرادة بنواحي وجدة ، وانتهى باصطدام عنيف أدى لقتل مدير فرنسي وبعض أعوانه من الصهيونيين .

وإذا كنا قد تحدثنا عن الحركة النقابية ومجهودها التحرري ، فيجب أن

خلبه إلى أن إخواننا العملة المغاربة لا يحملون أية عقيدة اجتماعية لا تتفق مع مبادئنا الاستقلالية ، وأنهم إذا كانوا اضطروا للانضمام للنقابة التي يتمتع بها الفرنسيون المقيمون بالمغرب فذلك لأنهم لم يجدوا وسيلة أخرى للاعراب عن مطالبهم ، وهم مؤيدون من حزب الاستقلال الذي يضم أغلبية قادتهم ومسيريهم

ويجب أن نصرح بأننا جميعاً لا نرى الإضراب إلا وسيلة مؤقتة للحصول على الحقوق الضرورية التي تضمن للمغاربة نيل نتائج أشغالهم الطبيعية ، وإلا فالفصل في الخلافات التي تقع بين العامل وبين المخدم له يجب أن يكون عن طريق التحكيم والوساطة التي تنظمها الدولة ، ويخضع لها الجميع .

كما أننا لا نعتبر الكفاح النقابي إلا جزءاً من الكفاح العام الذي يرمي لتنظيم الأمة والحكومة المغربية وحشدها جميعاً لحماية الاستقلال المغربي والاعتزاز بالتراث الوطني المادي والمعنوي وإنما نعتقد أنه ليس لنا كفاح غير الكفاح من أجل الاستقلال والحياة الحرة السعيدة في وطننا الذي هو وطن سائر طبقاتنا والرابطة الكبرى بين كل مواطنيها .

العمل لتوحيد الصفوف :

لم تأل كتلة العمل الوطني أولا والحزب الوطني ثانياً جهداً في سبيل توحيد الخطة في شمال أفريقيا بين مختلف هيئاتها وأحزابها ، ولقد مضى وقت كانت فيه جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا ومؤتمراتها رمزاً للمحاولات الكبيرة لتحقيق هذه الفكرة ، ثم ظهرت هذه الروح بصفة أوضح بعد أن قامت الكتلة بمظاهراتها العظيمة على أثر اعتقالنا في الدار البيضاء سنة ١٩٣٦ ، وجاءت حوادث أكتوبر سنة ١٩٣٧ فكانت أجلى في الوحدة وأوضح في التضامن ، ولم يزل ممثلو الهيئات الاستقلالية بباريس يعملون ويتضامنون وإن لم يقع بينهم تنسيق رسمي ولا تنظيم عملي ، ولقد كان من أول ما فكر فيه حزب الاستقلال على أثر تأسيسه أن يخطو بهذه العلاقات القلبية بين حركات الأقطار الثلاثة إلى

مدى أوسع ومجال أوفى ، وقد انتهت المفاوضات إلى عقد ميثاق بين (حزب الاستقلال) و (حزب الشعب الجزائرى) و (الحزب الحر الدستورى التونسى) وقع عليه مندوبو الأحزاب الثلاثة فى نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، وقد جاء فى مقدمة هذا الميثاق ما يلى :

« لما كانت شعوب شمال أفريقيا متجهة نحو وحدة واحدة لمحاربة الاستعمار بجميع أنواعه والسير نحو الاستقلال ، وتثبيت السيادة الوطنية ، والعمل على وحدة الشمال الأفريقى فى دائرة جامعة الدول العربية رأى ممثلو الهيئات السياسية الموقعة على هذا الميثاق أن يخرجوا هذه الوجهة المتحدة من حيز النظر والعاطفة إلى حيز العمل راجين من المولى تعالى أن يسدد خطاهم ويبلغ مناهم الخ » .

وقد قيد هذا الميثاق موقعيه بعدم تغيير الخطة السياسية الموحدة إلا بعد استشارة الآخرين والرجوع إلى رأيهم .

وترك الميثاق الباب مفتوحاً كى تنضم إليه جميع الأحزاب المغربية متى شاءت .

وبمجرد ما أعاد انتهاء الحرب إمكانية الاتصال بين شطرى مراكش جدد الحزب اتصالاته بحزب الإصلاح ، وأعاد ما كان بينهما من علاقات التضامن المتين والتآخى المكين .

وحينما أطلق سراح الأستاذ الوزانى وأسس حزب الشورى والاستقلال ، ولم نتمكن من مزج الحزبين بذلت مجهودات عالية برئاسة شيخنا العلامة محمد بن العربى العلوى انتهت بممثلى الجانبين إلى الاتفاق على برنامج العمل مع احتفاظ كل منهما بشخصيته ، وقد وضع ذلك البرنامج فى شكل الميثاق الآتى :

١ — إقرار كل حزب على الكيفية التى هو عليها الآن لئلا يتعطل السعى وراء الغرض المنشود وريثما يقع الفصل فى كيفية توحيد السعى المشترك .

٢ — إن كيفية توحيد السعى المشترك أن يوحد الحزبان ضمن حزب واحد يتفق فيما بعد على اسمه وتنظيمه وعمله .

٣ — لا نقبل الانخراط فى الوحدة الفرنسية ، وإنما تقوم العلاقات بين المغرب

المستقل وفرنسا على أساس معاهدة جديدة .

٤ — لا تعاون مع إدارة الحماية ، وإنما يلبى أفراد الحزب نداء جلالة الملك للمشاركة الفنية مع إشعار اللجنة التنفيذية بذلك ، أما أعضاء اللجنة التنفيذية فيرجع النظر فى مشاركتهم للمجلس الأعلى ، وذلك لما يتحملونه من المسؤولية السياسية فى الحزب ، ولما يجب عليهم من حفظ مبدإ الاستقلال .

٥ — الوظائف الرسمية لا يدخلها أعضاء اللجنة التنفيذية أو المجلس الأعلى ، أما بقية الأعضاء فيستشيرون اللجنة التنفيذية .

٦ — المخابرة مع الرسميين الفرنسيين تبت فيها اللجنة التنفيذية ما لم يقرر المجلس الأعلى خلاف ذلك ، ويجب ألا تخل المخابرة بمبدأ عدم التعاون مع إدارة الحماية .

٧ — عدم الدخول مع الشيوعيين فى جبهة ، ولا يجوز الاتصال بهم إلا على يد اللجنة التنفيذية .

٨ — اليهود الذين لا يحملون جنسية أجنبية ولا ينتمون للصهيونيين يعتبرون مغاربة من رعايا جلالة الملك .

٩ — الأحزاب المغربية الأخرى يتصل بها للسعى وراء توحيدها وتنسيق العمل معها .

١٠ — وسائل العمل — السلمية المشروعة .

١١ — شمال أفريقيا — تعاون وتضامن وتنسيق .

١٢ — الجامعة العربية — الاستعانة بها لتحقيق استقلال المغرب والسعى لتعجيل الدخول فى عضويتها .

١٣ — القضية المغربية فى الخارج — تتخذ الوسائل بعد أن أقيمت الحجة على فرنسا لعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة عند سنوح الفرصة لذلك .

وهكذا وضعت الحركة الاستقلالية المراكشية أسس الاتفاق العام فى المبادىء ريثما يتم التوفيق فى الوسائل . .

وإذا كان مشروع الميثاق الذي سبق أن أومأنا إليه قد خرق مواد هذا الميثاق إبان تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربي) تحت رئاسة البطل العظيم عبد الكريم قد أعاد الأمر إلى نصابه ، ووحد الأحزاب المغربية كلها ضمن مبدأ واحد ، هو لا مفاوضة إلا بعد الاستقلال .

وإنا لنتمنى أن يأتي ذلك اليوم الذي تتوحد فيه أحزاب كل إقليم من أقاليم المغرب العربي ضمن حزب واحد يقوم على التوصيات السابقة ، فإن مصلحة الأمة في القضاء على كل ما من شأنه أن يوهم الأجنبي وجود فرقة في الصفوف أو خرق في بنيان الحركة المتسق .

تضامن الحزب مع الحركات التحريرية العربية وغيرها

وإذا كانت هذه الجهود المبذولة لتوحيد الصفوف قد رمت لغاية واحدة هي تكوين تضامن قوي بين الهيئات العاملة في الشمال الإفريقي فإن تضامن حزبنا وسائر حركات التحرر العربي مع الشعوب والهيئات المكافحة في بلاد العرب وغيرها أمر واقع ومستمر ، ولقد دعوت في حفلي بالقاهرة لعقد مؤتمر عام يضم الشعوب المستضعفة لتوحيد صفوفها وتنسيق جهودها لمقاومة الاستعمار والقضاء عليه ، ويقوم الحزب الآن بدعوة عامة لعقد مؤتمر للشعوب القاصرة لنفس الغاية التي أشرت إليها ، ومتى تم ذلك فستتم الخطوة المباركة لتحرير الإنسانية نفسها بنفسها وإن أبى الظالمون .

أما مظاهر التضامن المعنوي في مراكش فقد وجهها الحزب التوجيه الحسن في كل المناسبات التي عرضت له ، ولعل من أبرزها موقفه في قضية فلسطين العربية ؛ هذه القضية التي وحدت صفوف العرب وجمعت كلمتهم ، وعلمتهم الشعور بما لهم من قوة معنوية ونفوذ روحي ، ولقد والى الحزب حشد الشعب للاحتجاج على السياسة الصهيونية قبل التقسيم وبعده ، وطالب مع الشمال الأفريقي جمعية الأمم المتحدة بالاستماع لرأيه في الموضوع ، ولما أعلن العرب دخولهم فلسطين لتأديب العصابات الصهيونية حتى قام الحزب للتكتل والتضامن ومقاطعة الصهيونيين في داخل البلاد ، كما خصص مساعدات بعث منها الدفعة الأولى للجامعة العربية ، كما بعث قسطاً منها للترفيه عن الجيوش العربية المتحالفة .

على أن مجهوده ليس إلا جزءاً من الجهود الوطني العام الذي قامت به الأمة من تلقائها بالثورة على الصهيونيين ومراقبتهم والهروب من خلف السدود الحديدية للانخراط في صفوف المكافحين العرب ، ولقد بلغ متطوعو الشمال الإفريقي زهاء

الخمسة آلاف شخص قبل بعضها واضطر البعض للرجوع من حيث أتى بسبب الرقابة الفرنسية والأسبانية وغيرها . ولقد كتب الصدر الأعظم لدولة مراكش الحاج محمد المقرى رسالة لعزام باشا يعلن فيها باسم جلالة الملك تضامن الحكومة الشريفة مع ملوك العرب ورؤسائهم ، وكان لهذه الرسالة أثرها في نفوس العرب ، كما اعتبرت من طرف الفرنسيين خرقاً لمعاهدة الحماية لأنها اتصال من المغرب بدول أجنبية من غير وساطة فرنسا ، ولكن مولاى الملك لا يعتبر الحدود القائمة بين المغرب والبلاد العربية إلا حدوداً اصطناعية ، ولا يمكنه كملك مسلم أن يقف مكتوف اليد إزاء العدوان الصهيونى على البلاد المقدسة .

ولما قدمت مصر قضيتها للأمم المتحدة بادر الحزب بإعلان تضامنه معها بواسطة البرقية التى وجهها الأمين العام الحاج أحمد بلافريج لدولة النقراشى باشا وبواسطة البرقية التى بعثها من القاهرة لسكاتب الأمم المتحدة العام ، وكان موقف الأحزاب المغربية كلها متحداً معه فى هذا التضامن المتين .

وبمجرد ما قامت فى أندونيسيا ثورة التحرر من الهولانديين بادر الحزب فى مناسبات عديدة لإعلان تضامنه مع المجاهدين الاحرار .

كما نظم الحزب حفلات عظيمة بمناسبة استقلال الهند والباكستان احتفل بأثرها بعض أعضاء حزبنا فى مختلف الجهات .

وقد احتج الحزب على تجنيد المغاربة فى حرب الفيتنام ووجه البطل عبد الكريم رئيس (لجنة تحرير المغرب العربى) نداء للمغاربة يحثهم فيه على الامتناع لمقاتلين الأهالى لأنه لا يصح أن يؤيدوا الاستعمار وهم يطالبون بالتحرر فى بلادهم ، ولا تمر فرصة دون أن ينتهزها إخواننا بباريس ويعقدوا مهرجانات مشتركة مع أحزاب إفريقيا وآسيا للتنديد بالاستعمار والمطالبة بالعدل للجميع .

على أن هذه المظاهر ليست إلا إرهاصا للتضامن الأكبر الذى سنعمل له حتى يتمكن المستضعفون فى سائر أنحاء الأرض من انتزاع حقوقهم من يد الغاصبين ، وذلك ما يجعل حركتنا حركة إنسانية تريد الخير لنا وللذين لا يربطنا معهم إلا روابط الإحساس الإنسانى المجروح .

توجيه البلاد نحو الجامعة العربية

لقد أصبحت الوحدة العربية التي ظلت في نظر الكثيرين أملا بعيد التحقيق حقيقة واقعة ، وظفر المواطنون العرب الذين قضوا أجيالا عديدة في بذل الجهود من أجل هذه الوحدة بتحقيق وحدتهم ، واضمحلت جميع الصعوبات والعقبات والمعارضات التي لاقتها الفكرة منذ نشأتها أمام المبادىء الظافرة في جو الحرب الأخيرة ، وقد انتهت المفاوضات التي استمرت منذ سنة ١٩٤٢ — كما هو معلوم — إلى اتفاق عام ، وأمضى ميثاق الأمم العربية يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ من طرف الحكومات العربية المستقلة وهي : مصر ، والعراق ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا ولبنان ، واليمن ، وشرق الأردن ، ويحتوى الميثاق على النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

ولقد أملى الميثاق رغبة الدول العربية في تمتين الروابط التي توحد بينهما ، وتأكيد علاقتها على أسس الاحترام التام لاستقلال كل منها ، وتثبيت دعائم سيادتها ، وتوجيه مجهوداتها لصالح سائر البلاد العربية العام من أجل تحسين حالتها ، وضمان مستقبلها ، وتحقيق أمانيها ، فيمكن أن يعتبر الميثاق إذن عقداً ديبلوماسيا وعهداً اعتقاديا .

والرأى العام العربي الذي اتبع باهتمام خارق سير المفاوضات التي جرت بين ملوك العرب ورؤسائهم أعلن اطمئنانه التام للنتائج الحاصلة ، وتيقن بمستقبل عظيم الازدهار ، إذ أن الخطوة العظيمة قد تمت ، وأصبح من الممكن أن يتكلم عن كتلة عربية تستطيع أن تساعد — بالتعاون مع المنظمات الاجتماعية الأخرى — على هناءة العالم وأمنه .

ومن جهة أخرى فإن القبول الذي لاقته الوحدة العربية في أوساط الحلفاء

إبان الحرب هيأ لها سبيل الاشتراك الفعلى فى تأسيس قواعد السلام العالمى ، فقد اشترك العرب فى بناء الأمم المتحدة ، وبذلوا جهداً لا ينسى فى محادثات سان فرنسسكو حيث عبروا عن وجهات نظرهم فى ثقة واطمئنان .

ولكن إذا كانت الدول العربية السبع قد مكنت علائقها نظراً لتمتعها بوسائل السيادة فمن الإنصاف أن نعترف بأن الوحدة العربية لا زالت فى حاجة إلى إنجاز ، وستبقى ناقصة وفاقدة قيمتها إذا هى حصرت عملها على البلاد التى تحدها العراق فى الشرق ومصر فى الغرب .

والواقع أن الوحدة العربية تشتمل — حسب الميثاق العربى نفسه — على كل البلاد الواقعة ما بين الخليج الفارسى فى الشرق وبين المحيط الأطلسى فى المغرب الأقصى ، فإذا لم يصبح المغرب العربى عضواً فى الجامعة العربية فذلك لأن وضعيته السياسية وظروفه الخاصة منعا من التمتع بحريته الدبلوماسية ، ولكن سبيله قد مهدت ، وقد صرح من أول اليوم بأن مصيره مع الشعوب العربية التى تربطه وإياها روابط كثيرة .

وفى هذا العالم الخارج عن الحرب العالمية الثانية تبحث جميع الأمم الصغيرة فى كيفية وضع اتفاقاتها على أسس المصالح المشتركة ، ولذلك فإن مراكش ترى مكانتها الطبيعى فى دائرة الجامعة العربية ومعها فى ذلك الجزائر وتونس ، وقد عبر عن هذه الرغبة (حزب الاستقلال) فى المذكرة التى رفعها لرئيس مؤتمر الوحدة العربية المنعقد بالقاهرة والمؤرخة بثامن مارس سنة ١٩٤٥ ، وقد جاء فى هذه المذكرة ما يلى :

« لو كانت الظروف السياسية التى لا تجهلها سعادتكم تسمح لمراكش بالمشاركة فى أشغالكم لمثلها فى مؤتمركم وفد رسمى يتمتع برضى جلالة الملك وثقة الشعب المغربى ، وقد أعلن المغرب فى سائر المناسبات تعلقه بوحدة الشعوب العربية ، وهو يرى فيها أحد أعمدة السلام العالمى الذى تعمل الأمم المتحدة على نشره ، لكن سياسة القمع انتزعت منه وسائل الاشتراك فى جميع الأعمال التى

يقوم بها إخوانه فى المشرق ، كما منعته من أن يرفع صوته خارج حدوده الضيقة .

وأيضاً فإن (رابطة الدفاع عن مراكش فى مصر) أبلغت رؤساء العرب عدة نقط فى هذا المعنى .

وإن انخراط مراكش فى الجامعة العربية ليستند إلى أدلة تاريخيـة ولغوية وعاطفية .

وهـذا ما حاول الحزب إثباته للعالم العربى فى عدة مقالات ومذكرات تتلخص فيما يلى :

تاريخ مراكش منذ الفتح العربى هو جزء من تاريخ الحضـارة العربية ولا يمكن أن يدرس بعضـه دون التعرض للآخر ، والعرب الذين اندفعوا بروح العقيدة الإسلامية فتحوا بلاد البربر لينشروا فيها دعوتهم الإسلامية ، وقد نجحوا فى غرس روح العروبة فى هذه البـلاد ، ولم تزل منذ ذلك الوقت فى الازدهار ، وقد ساعد الدين الجديد العرب على نشر نفوذهم فى المغرب حتى أصـبح من ملاجئ العروبة والإسـلام الكبيرة ، وقد ساعد العرب بفضل تسامحهم على تقوية روح الاستقلال وتشجيعه فى نفوس الأهالى وهكذا عبدوا الطريق للعائلات العربية المالـكة فى المغرب الأقصى .

ومع أن مراكش احتفظت دائماً باستقلالها منذ ثورة المملـكة البربطية فإن تاريخها بقى دائماً مرتبطاً بالتاريخ العربى ، ونحن لا ندلى بحجة أعظم مما قام به المغاربة من إنشاءات فى سائر البلاد العربية . واحتـلال أسبانيا بالجيوش المراكشية وقيادة طـارق بن زياد فتح أبواب للمدنية العربية كى تسود فى رياض الأندلس أثناء العصور الوسطى الأوربية كلها ، والأسماء المراكشية اللامعة ملأت سمعتها سائر أوقات التاريخ ، وليس من الممكن تعدادها ، ويكفى أن نستحضر منها أمثال الإدريسى الجغرافى الـكبير وابن رشد الفيلسوف المغربى الخطير وابن بطوطة الرحالة الشهير .

ولم تقم فى البلاد حركة بما فيها الحركة الوطنية القديمة إلا وكانت مرتبطة

كل الارتباط بالاتجاهات الكبيرة في العالم العربي .

وهكذا نرى مراكش مستمرة الارتباط في الماضي والحاضر بمصير البلاد العربية .

وإذا قطعنا النظر عن هذه العلاقات التاريخية وجدنا رابطة اللغة ؛ فاللسان العربي لسان العقيدة الإسلامية انتشر في مراكش انتشار العقيدة الجديدة ، ولقد قام علماء الإسلام بتربية الذوق العربي في نفوس المغاربة حتى أصبح جزءاً من الحماسة الدينية في أعماقهم ، واللسان الواحد المقروء في مراكش هو اللسان العربي الذي يعجمه الساحر ، والذي كان القناة الوحيدة لاتصال المغرب بالمشرق العربي وما سرى فيه من تيارات مختلفة ؛

أما الروابط العاطفية التي تجمع بيننا وبين عرب المشرق فهي بالطبع ناشئة عن هذه الروابط اللغوية والتاريخية ، ولعله من المناسب أن نلاحظ ما شعر به الشعب المغربي من تأثرات بمناسبة أحداث الخير والشر التي وقعت في البلاد العربية ، فهنالك يبدو الاتصال الروحي بين هذه الشعوب الشقيقة التي تشترك في جميع الآلام وتتحد في كل الآمال ، وهل ننسى تلك المسرة التي وجدها الشعب المغربي وهو يحتفل باستقلال مصر سنة ١٩٣٦ حيث نظمت عدة مهرجانات وحفلات في سائر جهات المملكة الشريفة ، وبعثت للحكومة المصرية عدة برقيات ورسائل للتهنئة ، وهكذا في سائر المناسبات التي تقع على شاطىء النيل ، ومثل ذلك وقع حينما قررت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية إعطاء سوريا استقلالها وكم كانت خيبة المراكشيين عظيمة حينما رفض المجلس الفرنسي المصادقة على المعاهدة السورية الفرنسية ، ولما وقعت حوادث الهجوم الفرنسي على سوريا ولبنان بعد أن كان الجنرال ديجول أعلن استقلالها هاج ذلك نفوس المغاربة الذين تابعوا سير الأمر باهتمام زائد .

وقد تابع المغاربة كذلك بتطلع كبير سير المفاوضات التي سبقت إعلان ميثاق الجامعة العربية ، وكانت أدق التفاصيل موضوع الشرح والتعليق من

الجميع ، ولما أعلن الميثاق العربي قابله الشكل بسرور لا مزيد عليه واعتبره الرأى العام المغربي من أكبر الحوادث التي جرت في هذه الحرب .

وأيضاً فإن المغرب الذي يكافح في الوقت الحاضر من أجل حريته ينتظر من الدول العربية عونا نافعا على ما يبذله من جهد في سبيل الرشد ، وقد قرر ميثاق الجامعة العربية في ملحقه بذل هذه المساعدة في شكل تعاون وثيق بين الدول العربية الموقعة على الميثاق وبين الدول العربية الأخرى التي ما تزال تحت سيطرة الأجنبي ، وعليه فيمكننا القول بأن الحكومات العربية بالمشرق تحس بضرورة إدخال مراكش وغيرها من بلاد المغرب العربي في حظيرة الجامعة العربية ، وأنها موقنة بالدور الذي يمكن أن تقوم به بلادنا في المستقبل العربي لما لها من المركز الجغرافي الممتاز وبما تملكه من إمكانيات في ميدان التعاون الاقتصادي الذي سينظم بين الأمم العربية .

ولم تزل مختلف الهيئات العربية ترفع صوتها بضرورة تكوين جامعة تمتد إلى الطرف الغربي بمراكش ، ومن بينها نداء وجهته جمعية الرابطة العربية في سبتمبر سنة ١٩٤٤ جاء فيه ما ملخصه :

« إن من المؤسف أن يظل المغرب العربي الذي هو جزء لا يتجزأ من ميراثنا العربي والذي يحتوى على ما يقرب من نصف الأراضى العربية بعيداً عن الوحدة العربية مع أن شعوبه ظلت مخلصة للعروبة برغم الضغط الاستعمارى ومحاولات المحتلين محو كل الروابط التي تربطهم بالمشرق العربي ، ولقد صرح غيرما مرة رؤساء هذه الشعوب ومواطنوها بحقهم الطبيعي في الانضمام للجامعة العربية ، والحقيقة أن كل كتلة عربية كيفما كان شكلها يجب أن تضم إليها القسم الغربي من البلاد العربية لكي تؤتي الوحدة ثمرتها وتتحقق آمالنا فيها ،

ولقد قامت شخصيات مهمة بشرح هذه الفكرة في مختلف المناسبات التي أتيحت في بلاد الشرق ، نذكر من بينهم اسم الأديب الكبير الدكتور طه حسين بك

فقد ألقى محاضرة عنوانها (العلاقات الثقافية بين مصر والدول العربية) بمدرج الجامعة الأمريكية فى سنة ١٩٤٤ ، ومن جملة ما صرح به الأستاذ الكبير ما يأتى : —

« لقد التفتت مصر إلى المشرق وجيرانها الشرقيين ، لكن لا يمكنها فى الوقت الحاضر أن تقصر فى شأن المغرب حيث يعيش شعب تربطنا به روابط عديدة ، وأعنى بذلك إفريقيا الشمالية التى كانت مدة العصور الوسطى صلة بيننا وبين الأندلس ، والتى أعطتنا شخصيات عظيمة مثل ابن خلدون

« هل ينبغى أن تقف الوحدة العربية عند الحدود الغربية المصرية ؟ إن وحدة مثل هذه لوحدة عرجاء ؛ لأنها مبتورة من نصف الأمة العربية ، فعلى الذين يعملون لتنظيم تعاون وثيق بين البلدان العربية أن يستحضروا دائماً أن هناك مغرباً عربياً » .

وهكذا فإن للمغرب الذى يعتبر امتداداً طبيعياً للبلاد العربية الحق فى أن يطالب بمكانه فى حظيرة الجامعة العربية لتحقيق استقلاله والتعاون معها على ما يحقق سلامة الكل وطمأنينة الجميع ، خصوصاً وقد أثبتت هذه الحرب أن الدول المتفرقة لا يقرأ لها حساب فى عالم الغد ، فلكى يستطيع المغرب الحياة والازدهار يجب أن ينضم لطائفة من الشعوب ، وقد عرض أمامه للاختيار اتحادان : الاتحاد الفرنسى الذى لم يتبلور شكله بعد ، والاتحاد العربى الذى أصبح حقيقة واقعة .

فى الاتحاد الفرنسى الموعود يجد المغرب نفسه — قياساً على تجاربه الماضية — فى منتهى الضعة ؛ لأن بينه وبين فرنسا تعارض المصالح وتناقض العقائد ، وإنه ليحس بأنه لم يكن إلا موطن استغلال منذ امتلكت فرنسا ناصية أعماله ، فقد سخرت ثروته كلها لفائدة ثلة من المستعمرين الذين يعيشون عالة على السكان الحقيقيين ، وأصابت شعبه بسياسة الإدماج والتجهيل والإفقار والتحقير والتقسيم ، وبالجملة فهو مقتنع بأنه لن يحصل على السعادة فى ضمن هذه الوحدة الاستعمارية ،

بل سيظل عثرة تعترض المورد الأولية وموارد لإعطاء الجنود والمقاتلين .

وعلى العكس من ذلك سيتيح له انضمامه للاتحاد العربي فرصاً سعيدة يصبح معها عضواً من هذه العائلة الشرقية التي انتسب إليها منذ قرون عشرة ، والتي أبعد عنها لأسباب خارجة عن إرادته ، وسيكون متمتعاً بكامل الحرية في الاستفادة من تجارب أشقائه الرشداء لتجديد أنظمته ، ثم المشاركة في إحياء هذه الحضارة التي بنيناها معاً والتي سبق أن أشرقت أنوارها على المتوسط جميعه .

« فالاختيار مراكش إذن قد وقع .

وكل ما ترجوه البلاد المغربية هو أن تضع الدول ثقتها في هذه العائلة العربية السعيدة بتجميع أعضائها لكي تعيش في إخاء مع الجامعات الأخرى في ظل المحبة المشتركة الحرية والسلام .

تلك هي الروح العامة التي ملكت كتابات رجال حزب الاستقلال ودعاته الأحرار لتوجيه الشعب المغربي نحو الجامعة العربية ، ولإقناع الرأى العام العربي والأجنبي بأن مراكش وسائر المغرب ليس إلا جزءاً لا يتجزأ من بلاد العرب .

ولم تكن هذه الدعوة في الحقيقة إلا تعبيراً عما يشعر به الشعب المغربي وتكييفاً لما يحس بالحاجة إليه ، ولقد أصبح الوعي العربي قوياً في نفوس المغاربة وأصبح الكفاح من أجل الجامعة العربية جزءاً لا يتجزأ من الكفاح الوطني العام .

وقد توج هذا المجهود وباركه موقف مولانا صاحب الجلالة سيدى محمد نصره الله من الجامعة العربية ، خصوصاً بعد التصريح الذى أدلى به جلالته في خطابه التاريخى بطنجة المغربية .

ولقد حظت القضية المغربية في مدرج الجامعة وأوساطها حظاً نسيحة ، وأصبح شعور العرب بضرورة الاهتمام بالمغرب العربي يقوى يوماً فيوماً ، بل لقد أصبح الرأى العام العربي يضغط على المسؤولين في الجامعة العربية ، ويحثهم على الاهتمام بالجناح المغربي من أرض العرب ، وكل ذلك بفضل مظاهر التعلق الذى ما انفك الشعب المغربي يعلن عنها في كل المناسبات نحو العرب وأمانيهم المشتركة .

مواجهة الرأى العالمى

لقد استمد (حزب الاستقلال) فى أثناء الحرب الاستعدادات الداخلية الضرورية ، وهيأ نفسه لمواجهة النقد الدولى أو عالم ما بعد الحرب ؛ لأنه يعتقد أن الخطوة الثانية التى يلزم أن تخطوها القضية المراكشية هى خطوة الدعاية فى أوساط لم تطرقها من قبل ، خصوصاً بعد أن أعذر للحكومة الفرنسية بمختلف الإعذارات وبعد أن يئس من كون الدبلوماسية الفرنسية تعدل من تلقاء نفسها عن سياستها الاستعمارية التى دأبت عليها منذ عهد غير قريب .

ولقد انتهت الحرب العالمية مسفرة عن سلسلة من الاتفاقات الدولية التى تعطى حق تقرير المصير وتؤكد حقوق الدول فى أن تحكم نفسها بنفسها ، وكانت فرنسا إحدى الدول التى وقعت بإمضاء الشرف والكرامة وثيقة الأطلسى وميثاق سان فرنسسكو وغيرهما ، فانفتح أفق جديد لفضح الاستعمار ورفع الصوت عالياً ضداً على أساليبه الجائرة .

واتجه رأى الجميع إلى ضرورة تنوير الرأى العام العالمى أولا ، ثم عرض القضية المغربية على الأمم المتحدة بصفة رسمية لترى رأيها فى هـــذه الأساليب الجائرة التى لا تنفك فرنسا وأسبانيا سائرتين بمقتضاها فى بلاد المغرب العربى .

ولقد تحدثنا عن أعمال وفود الحزب ومبعوثيه فى فرنسا وانجلترا وأمريكا وفى الشرق العربى ، وها نحن أولاء الآن نعرض لبعض ما قام به الحزب فى أوقات مختلفة من دعاية أمام سفراء الدول وأمام الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وفى مقدمة ذلك المذكرة التى رفعتها لجنته التنفيذية يوم ٨ مارس سنة ١٩٤٥ على أثر انعقاد مؤتمر سان فرنسسكو لسفراء الدول المتحالفة ، وهى ترمى إلى التذكير بالمجهود الحربى الذى قامت به مراكش فى سبيل قضية الحلفاء وتطالب

بحق الدولة الشريفة فى أن تسمع صوتها أمام مؤتمرات الصلح . وهـــ هى ذه المذكرة :

« إن حرب الأمم المتحدة ضد قوات الطغيان قد دخلت فى طورها الخامس ، وأخذت ألمانيا المتاربة تتلق الصدمة الأخيرة التى ستمحق الفاشيه وتحسم مادة النزاع العالمى .

« ولقد تلق الشعب المغربى بمزيد الارتياح نبأ انعقاد المؤتمر الدولى بسان فرنسسكو فى ٢٥ إبريل ، وأكبر آماله أن يحظى بمكانه بين الأمم المتحدة رعياً لمساهمته فى المجهود الحربى وما تحمله فى سبيل ذلك من تضحيات جسيمة .

« نعم كان انضمام المغرب إلى جانب الأمم الديموقراطية من أول وهلة صادقاً صريحاً ، فانخرط فى حرب المناوئين لدول المحور إثر تصريح ملـكى بتاريخ ١٨ سبتمبر سنـة ١٩٣٨ فحواه : أن سلطان المغرب ورعاياه مستعدون فى حالة نشوب حرب للوقوف كرجل واحد بجانب فرنسا » ، وأصبح هذا الاستعداد أمراً واقعاً من بعد خطاب جلالته الذى تلى فى جميع مساجد المغرب يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ومما جاء فيه :

(فمن هذا اليوم الذى اتقدت فيه نيران الحرب والعدوان إلى اليوم الذى يرجع فيه أعداؤنا بالذل والخسران ، يتعين علينا أن نبذل لها (فرنسا) الإعانة الـكاملة ونمدها بكل ما لدينا من الوسائل غير محاسبين ولا باخلين)

وهكذا أصبح المغرب فى حالة حرب مع المحور لا بمجرد التسمية فحسب ، بل بنص صريح أراد عاهل البلاد أن يبين فيه بجلاء موقفه إزاء هذه المهمة الـكبرى للدفاع عن الحرية .

أما الشعب المغربى فقد لبى بحماس نوى ملـكه المحبوب ؛ الأمر الذى حدا بفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية المسيو ألبير لوبران أن يقول فى برقيـة إلى صاحب الجلالة «إن المغرب يمكنه أن يعتمد من جهته على مساعدة فرنسا التامة » كما حدا بسيادة المقيم أن يصرح بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٩ « إن فرنسا

لن تنسى أبداً ذلك الحماس الذى أبداه ملك المغرب وشعبه فى الوقوف إلى جانبها للدفاع عن الحق والعدالة » .

ومن ذلك الحين أصبحت البلاد رسمياً فى حالة حرب ، فأعلنت الأحكام العرفية ، وحجزت حالاً أموال الأعداء ، واعتقل رعايا دول المحور ، بينما كانت تسخر جميع موارد البلاد لحاجات الجيوش المحاربة ، وأخذ المتطوعة من المغاربة يتوجهون إلى مختلف ميادين القتال ، وأضحت أرضها معرضة للغارات الجوية .

وبعد انتهاء معركة فرنسا كانت خسائرنا فادحة ، ولا يزال الأسرى المغاربة وراء الأسلاك الشائكة ينتظرون حتى الآن جيوش التحرير ، ثم جاءت هدنة شهر يونيو سنة ١٩٤٠ فحافظ المغاربة على موقف مشرف كله عزة وروح المراقبة بحيث لم يثبت عليهم تعاون مع العدو .

« وكان موقفهم سيكس ذلك إزاء قوات الحرية التى اقتحمت بمغامرة عظيمة يوم نزولها بالمغرب فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ . وهنا كان أيضاً الذى رسم لنا الخطة التى يجب أن نسلكها هو جلالة الملك برفضه رفضاً باتاً — باتفاق مع مجلس وزرائه — أن يبقى الحكومة (المغربية) إلى داخل البلاد لمواصلة المقاومة التى كان يرغب فيها الجنرال نوجيس .

« وإن وجود قوات حليفة بين أظهرنا بمعسكراتها وأسطولها وما يستلزم كل ذلك من حقوق خاصة حملت البلاد تتحمل تكاليف شديدة ، إذ ساهم المغرب بحظ وافر — بفضل التقديرات التى فرضها على نفسه — فى مون الجيوش الحليفة المستقرة بالشمال الإفريقى وصقلية وإيطاليا ، وفى مون سكان فرنسا المحررة كما سخر زيادة على ذلك يداً عاملة لا يستهان بها للعمل فى الموانى ، والقيام ببناء المطارات وإصلاح الطرق ، وكانت هـذه الطرق التى تخترق الجبال فى معظم الأحيان عرضة للإتلاف الحلى ، خصوصاً فى وقت كانت فيه شمال إفريقيا مسرحاً لدعاية راديوفونية محورية واسعة النطاق ، وكان يعتبر الرأى الإسلامى لا يزال تحت تأثير انتصارات أوائل الحرب .

« ومع ذلك كله لم يقع خلال المعارك التونسية — كما نص عليه المسيو إدوار ستيتيون فى كتابه (الإعارة والتأجير سلاح الانتصار) — لم يقع أى حادث مهم يمكن عزوه مباشرة إلى عمل إتلافى فى جميع طرق مواصلات المغرب والجزائر .

ونحن فى غنى عن ذكر العبء المالى الثقيل الناشىء عن مصارف الحرب والذى يعد بالملايين عند تقدير التضحيات المادية التى تحملها المغرب فى سبيل انتصار قضية الأمم المتحدة

« أما مساهمة المغرب بدم أبنائه فلم يبق مجال للاشادة بها بعد جميع التصريحات الفرنسية الرسمية والأنجليزية والأمريكية التى نوهت غير ما مرة ببطولة وشهامة الرماة والصبايحية ورجال القوم المغاربة ، فما أكثر عدد رجال المغرب بين صفوف الفرق التى حررت تونس وإيطاليا وكورسيكا وجنوب فرنسا والألزاس ، وهم يستعدون الآن لاجتياز نهر الرين

«وإذا كانت قيمة الأمم تقاس بمزاياها لابحجمها ، وإذا كان لكل أمة — كبيرة أو صغيرة - ساهمت فى الجامعة نصيبها فى هذه الوحدة الدولية - طبقاً لميثاق الأمم المتحدة — صار إذن من الواجب على حزب الحرية أن يحفظ لأمتنا حقها فى الانتصار .

لذلك كله فإن (حزب الاستقلال) الذى يعبر بأمانة ووفاء عن رغبات الشعب المغربى يرى من العدل أن يُعترف للمغرب بمثل ما للأمم المتحدة من الحقوق ، ويطالب بأن توجه الدعوة إلى ممثلى الأمة الأكفاء للمشاركة مباشرة فى المؤتمرات الدولية للدفاع عن قضيته وإثبات حقوقه ، وهو يطالب ذلك باسم آلاف المغاربة الذين ذهبوا ضحية فى سبيل الحرية خلال الحرب الماضية ، وباسم جميع الآلام المتنوعة التى تكبدها الشعب المغربى ، وباسم مبادىء الحق والعدالة التى هى الغاية السامية للديموقراطية المحاربة » .

واستمر الحزب يوالى مجهوداته لإقناع الأمم المتحدة بضرورة الاستماع إليه

فى الشؤون المعروضة والتى لها علاقة بالمغرب من قريب أو بعيد ، وهكذا طالب رسمياً بأن يتاح له الإدلاء بصوته فى قضية فلسطين وفى قضية ليبيا نظراً لما لهذه الأقطار من مصالح مشتركة مع الدولة المراكشية التى خاضت غمار الحرب وخرجت منها بصفة مستقلة لا بصفة تابعة .

وقد سبق أن أومأنا للوثيقة التى قدمها مندوب الأحزاب الاستقلالية عن المنطقة الخليفية بمناسبة خوض الأمم المتحدة فى قضيــة فرانكو والعلاقة التى ينبغى أن يسير عليها أعضاء المنظمة الدولية مع حكومته ، وقبل ذلك بقليل أى فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ رفعت الخارجية الفرنسية تقريراً عن أعمالها فى مراكش للجنة الوصاية التابعة للهيئة حاولت أن تستر فيه مصالح الاستعمار الفرنسى فى بلادنا ، ولكن (حزب الاستقلال) الحارس الأمين على مصالح البلاد أجاب عن هــذا الفعل بمذكرة رن صداها فى أرجاء العالم وضح فيها أنواع السيطرة السياسية والثقافية والقضائية وأنواع الميز العنصرى القائم عليها نظام الحماية الفرنسية فى المغرب ، وقد جاء فى الرسالة التى قدم بها الأمين العام للحزب هذه المذكرة للأمين العام للمنظمة الدولية ما يأتى :

« لقد كان تأسيس هيئة الأمم المتحدة باعثاً لآمال عظيمة فى نفوس أولئك الذين لايزالون يرزحون تحت سيطرة الدول الكبرى الاستعمارية فى ظل أنظمة الاستغلال والاستعباد .

« على أن بعض أعضاء الهيئة الذين يحترمون مصادقتهم على ميثاق هيئة الأمم المتحدة قد أخذوا يحاولون تجديد نزعاتهم العتيقة والإعراب عن رغباتهم الحسنة فى إعطاء الحرية للشعوب الواقعة تحت حكمهم .

« ولكننا نجد مع الأسف أن بلادنا رغم ما بذلته من تضحيات لانتصار الديموقراطية ما تزال ترزح تحت نظام من أشد الأنظمة طغياناً يقضى على جميع الحريات ولا يتفق أبداً مع روح ميثاق هيئة الأمم المتحدة ولا مع نصه

« ونلتمس هذه المذكرة التى نتشرف حرصنا بتقديمها إليكم — يا صاحب

السعادة على تحليل موجز لحالتنا الحاضرة ، ولقد لخصنا فى آخرها آمالنا التى هى آمال الشعب الملتف حول عاهله سيدى محمد بن يوسف الذى انتهز كل فرصة للاعلان عن رغبته فى أن يرى الأمة المراكشية تتبوأ المكانة اللائقة بها فى مصاف الدول » .

وجاء فى خاتمة المذكرة تلخيص لأعمال الحماية الفرنسية بعد خمس وثلاثين سنة فى مراكش ، وهى تنحصر فيما يلى :

تقسيم أراضى المملكة إلى مناطق مختلفة النفوذ ، وتقسيم منطقة النفوذ الفرنسى نفسها إلى كتلتين مصطنعتين لضرب إحداهما بالأخرى ، وذلك تطبيق السياسة البربرية .

وإقامة حكومة اسمية مسلوبة من كل قدرة ، وذلك لمصلحة الإدارة الفرنسية المستبدة والتى تتصرف مباشرة فى شؤون البلاد ، وتطبق سياسة التفرقة العنصرية فى جميع النواحى .

ومحاولة الحط من ظروف المراكشيين التى نجمت عن سياسة التفقير والتجهيل والظلم ، وسحق الحريات العامة ، وتمكين الفرنسيين المقيمين فى مراكش من الحقوق السياسية بالرغم عن أنظمة البلاد وعن القانون الدولى .

ولم يخضع الشعب المراكشى قط لمثل هذه التصرفات لأنه يغار على ماضيه ويشعر بالدور الذى لعبه ويمكنه أن يلعبه مرة أخرى فى تاريخ حضارة البحر الأبيض المتوسط ، وقد انتهى رد الفعل الذى أحدثه الاستعمار الفرنسى إلى القرار الذى تضمنته وثيقة ١١ يناير سنة ١٩٤٤ التى أصدرها حزب الاستقلال ، فقد قررت بعد أن أكدت بطلان النظام الذى فرض سنة ١٩١٢ أن الحل الوحيد للأزمة المراكشية هو أن يعلن استقلال البلاد ، ويوضع لها نظام دستورى ملكى تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة سيدى محمد .

ويندرج هذا الاستقلال فى إطار السلم الجديد الذى خلقه ميثاق الأطلسى وهيئة الأمم المتحدة ، ويجب أن يتحقق هذا الاستقلال لأن مراكش قد بذلت

تضحيات كبيرة فى سبيل انتصار الحرية والخلق الدولى .

أما ما يدعى بالإصلاحات التى أعلنت عقب ١١ يناير سنة ١٩٤٤ والاضطهادات الدموية التى تلته ، فإنها لا تهدف إلا إلى تعزيز السيطرة الفرنسية اقتصادياً وسياسياً على مراكش ، وإلى أن تقضى بصفة بسيطة نهائية على الشخصية المراكشية ، وليس فى استطاعة هذه الإصلاحات أن تخدعنا لأننا مقتنعون بأنه يجب قبل كل شىء وضع نهاية هذا النظام الشاق وتحرير السيادة الوطنية .

ويبدو أن فرنسا اقتنعت إزاء الأزمة المراكشية التى استفحلت إلى هذه المرحلة سنة ١٩٤٤ بدافع من الأسباب التى عرضناها باختصار فى تقريرنا ، بأنها لا تستطيع أن تحل الموقف على الرغم من الاضطرابات التى كانت تزعج العالم إلا بواسطة اتباع السياسة الاستعمارية التقليدية القائمة على أساس الإصلاحات التى تهدف إلى مزج الفرنسيين بالسكان الأصليين ، وإلحاق الأراضى التى تقع تحت السيطرة الفرنسية بفرنسا نفسها ، وقد بررت هذه السياسة بشكل واضح فى عهد ممثلى فرنسا الأخيرين :

١ - فاعتمدت من وجهة النظر الاقتصادية على البرنامج الذى وضعه المسيو إيريك لابون فى الحال عقب تعيينه فى مراكش أوائل سنة ١٩٤٦ ، وهو يرمى إلى السيطرة على استغلال خيرات البلاد التى لم تستغل بعد لتحقيق مصالح الرأسماليين الفرنسيين والدولة الفرنسية ، والإضرار بالمصالح المراكشية الثابتة .

٢ — ومن وجهة النظر السياسية أثارت إدارة الجنرال جوان التى تلت إدارة مسيو لابون ضجة عظيمة حول إعادة تنظيم الحكومة المراكشية ، ولكن ذلك النظام الذى لم يحدث أى تغيير فى شكل هذه الحكومة ولا فى نفوذها يتلخص فى تعيين أربعة مديرين جدد يتبعون الوزير الأكبر ، ومهمتهم الربط بين الإدارات والاستعلام فحسب ، على أن هذه التغييرات لا يمكن أن تطابق

عليها إصلاحات بالرغم من تحديدها ، لأن معظم هذه المراكز وإلى جانبها مراكز أخرى قضى عليها اليوم كان قد تضمنها التغيير الحكومى الذى وضع سنة ١٩١٦ والذى شمل حتى مركز بعض الوزارات كوزارة المالية ، ولكن ما حدث سنة ١٩١٢ هو مثل ما حدث سنة ١٩٤٧ فإن تركيب هذه الحكومة لم يعدل إلا بدوافع دولية ولأجل إخفاء سيطرة الإدارة الفرنسية على جميع المصالح المراكشية العامة .

ويتبين مبدأ الإدارة المباشرة وهو المبدأ الذى يكمن وراء المشكلة المراكشية كلها — فى مشروعات مختلفة ما تزال تحت الدرس ، وترمى هذه المشروعات التى تمس حتى قواعد الحماية السياسية التى يقوم عليها النظام المراكشى المقيد باتفاقات دولية إلى تحقيق مطالب الجالية الفرنسية المتعلقة بأن تمثل سياسيا فى الهيئات المراكشية .

ولو قبل الشعب المراكشى هذا الاتجاه السياسى فلن يكون معنى ذلك إلا أنه قضى على نفسه وقبل إلحاق بلاده بفرنسا ، ولهذا فإنه لم يخضع لهذه السياسة وبات يطالب لبلاده بالحرية والاستقلال وقد قال جلالة الملك أخيراً : « لقد آن أوان الديموقراطية بالنسبة للجميع ، وإن الشعوب الكبيرة والصغيرة تستطيع إليه ورائدها فى ذلك هو حرية الإنسان » .

كان لهذه المذكرة أثر محسوس فى الأوساط الرسمية ، وأذاعت نبأها الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وعلقت عليها سائر الصحف الانجليزية والأمريكية وقد قالت (يونيتد برس) عن هذه الحركة إنها خطوة أولى فى سبيل الاستقلال عن فرنسا ، وقال متحدث بلسان بعض الدول الكبرى إن هذه المذكرة تعتبر أول انشقاق رسمى بين الشعب المراكشى وبين فرنسا ، وعلى أثر ذلك أعلنت بولندا أنها مستعدة لرفع قضية مراكش للأمم المتحدة ، وأذاعت البرقيات الواردة من ليك سكسس أن الدوائر العليمة تعتبر مذكرة حزب الاستقلال خطوة أولى لعرض قضية مراكش على الأمم المتحدة ، وأنه ليس من البعيد أن

تدرج فى جدول أعمال المجلس فى إحدى الدورات المقبلة ، وقد أظهرت بعض دول أمريكا اللاتينية استعدادها لتأييد قضية مراكش .

ومنذ الساعة وحزب الاستقلال يوالى بعث الوثائق والمذكرات للأمم المتحدة ، كما أنه ينتهز فرصة انعقاد اللجان التابعة للمنظمة الدولية ليزودها بكل ما يرجع لموضوعاتها مما يخص المغرب ، وقد بعث وفدا متركبا من الأستاذين عبد الله إبراهيم عضو المجلس الأعلى للحزب والسيد أحمد العلوى المندوب من لجنة الصحافة الاستقلالية للاتصال بوفود الدول فى مؤتمر الأنباء الذى انعقد أخيراً بجنيف فقام الوفد بمجهود كبير تضامن معه فيه مكتب نقابة الصحف الشرقية برئاسة الأستاذ محمود أبى الفتح ، وأيده الوفد المصرى والسورى واستا كستانى ، وكان للأستاذ الكبير عبد القادر المازنى أثر كبير فى ذلك التأييد . كما بعث الحزب وفدا آخر للاتصال بوفود الدول فى اجتماع المجلس الاجتماعى والاقتصادى للأمم المتحدة ، وغير ذلك من أعمال



جوانب القضية المراكشية

يرى الحزب أن قضية مراكش متعددة الجوانب ، وأن منظمة الأمم المتحدة ينبغي لها أن تتناولها من تلك الجهات كلها أو بعضها دون أن يستطيع الاستعمار الفرنسي أو الأسباني دفاعاً قوياً ولا تملصاً مقبولا ، فوضعية مراكش الدولية مثلا هي الاستقلال التام الذي يدل عليه ماضي هذه البلاد الذي لم يعرف الاستعمار قط ، كما يدل عليه عديد العقود والمعاهدات التي تربط الدولة الشريفة بغيرها من دول الشرق والغرب ، ومن بينها فرنسا وأسبانيا . وقد ظلت هذه الوضعية معترفاً بها ومؤكدة حتى بعد انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء ، فقد اعترف ممثلو خمس عشرة دولة في هذا المؤتمر باستقلال مراكش ووجوب احترام سيادتها وضمانها ، وليس في القوانين القديمة والحديثة ما يبيح لدولة أن تخرق العقود المذيلة بإمضاء الشرف والكرامة ، وليس في القوانين الدولية أيضاً ما يسمح لحكومة ما بالاعتداء على أراضي حكومة أخرى ، ولكن الواقع أن فرنسا وأسبانيا قسمتا البلاد المراكشية واحتلتاها خرقاً لكل التعهدات وخلافاً لما التزمتا به هي وغيرهما في شتى المؤتمرات ، وقد كان هذا الاحتلال اعتباطاً ومسبباً لمعاهدة أمضيت في ظروف الإكراه الناشيء من ذلك الاحتلال ، ومن طرف ملك لا يخول له صك بيعته ولا نظام مملكته حق التنازل عن طرف من سيادة الشعب ، وقد نص عقد حقوق الإنسان الفرنسي على أن السيادة للشعب كامنة فيه ولا يمكن تفويتها بصفة من الصفات ، وقد اعتبر دائماً كل عمل يتنافى مع هذا المبدأ ملغى في نظر رجال القانون الدولي ، وقد أكد ذلك علماء القانون الفرنسيون حينما أجاب البرلمان الفرنسي عنه في موضعه المارشال بيتان ؛ فأفتوا بأن حل البرلمان لا يعتد به لأن النواب لا يملكون الحق في أن يتنازلوا

عن الحقوق التي وضعها الشعب في يدهم وتحت رعايتهم ، وفيما كتبه البروفسور كاسان معوض العدل والتربية الوطنية في لجنة التحرير الفرنسية عن هذا الموضوع دليل على أن وكلاء الأمة ملوكا أو وزراء أو نوابا لا يستطيعون أن يتصرفوا في كيان الأمة ولا في سيادتها التي لا تقبل التفويت ، وإذا كانت التجربة دلت على أن الاستعمار بجميع أشكاله هو مجرد انتحار للأمة التي ترمى به فليس من الممكن أن تبيح القوانين للأمة هذا الانتحار ، وهي تحرمه على الفرد ولو كان في أحرج ظروف الآلام.

على أن هذه المعاهدة لا يمكن أن تنعقد من الوجهة الدولية ما دام عقد الجزيرة قائما وقد كان من الواجب أن يجتمع ممثلو دول الجزيرة كلهم لينظروا في تغيير الوضعية الدولية التي فرضوها على البلاد قبل أن يعترفوا بواقع يتنافى مع ماقرروه بأنفسهم والزموا المغرب بقبوله ، وإذا كان الإغراء بضرورة الرشوة التي وزعتها فرنسا بسخاء قد سمح لهم بغض الطرف عن اعتداء الفرنسيين والأسبانيين علينا فإننا نحن الذين نكبنا بهذه المؤامرة الدولية الدنيئة ما نزال نستنكرها ونطالب القائمين بها بالرجوع إلى ضميرهم والعمل على التكفير عما ارتكبوه نحو أمة بريئة من خيانة للعهود وخرق للالتزامات.

ولقد رفض الشعب الاعتراف بالحماية المفروضة ، وثار عليها ثورته الخالدة التي ما تزال تكافح حتى تلغى الحماية من الواقع المغربي ، وتنازل السلطان الموقع على الحماية معترفا بأنه قد عجز عن حل المشكلة بوضى الأمة ويحفظ كرامتها ، وهكذا حق مشروع المعاهدة الذي أمضاه عديم القيمة لأنه أماه بتنازله عن العرش واعترافه بأن إرادة الشعب لم تصادق على عمله.

وسارت الحماية تطبق سياستها فلم تترك جانبا من جوانب الاعتداء على كياننا وسيادتنا ومقدراتنا إلا ارتكبته.

ولقد اعترفت معاهدة سنة ١٩١٢ نفسها بضرورة الاحتفاظ للبلاد بوحدتها وتقاليدها في العرش وفي السيادة ، ولكن الحماية خرقت في أول ما خرقته هذا

الالتزام ، فرقت البلاد طرائق قددا ، وتآمرت مع الدول على تقسيم دين بلادنا وأصبحت الوحدة المغربية شيئاً رمزياً لا حقيقة له من جهة الواقع السياسي ، وهل يبيح قانون ما في قديم الكون وحديثه لأمة أن تعمد إلى أمة أخرى متحدة فتجعل منها أجزاء يخضع كل جزء منها لسيطرة أجنبية عنه فردية أو دولية ، ولو رفضت هذه الأجزاء الانقسام وتمسكت الأمة كلها بوحدتها الترابية والحكومية ؟ ! وهذا جانب وحده يكفي لأن يحمل منظمة الأمم المتحدة إذا كانت حقيقة تريد إقامة العدل والإنصاف على استنكار الاستعمار الفرنسي وطغيانه في المغرب .

فسلب البلاد استقلالها المعترف به والمؤكد بإمضاء الشرف والكرامة وحده جريمة دولية كبرى .

وتقسيم البلاد إلى مناطق لا يربط بينها نظام موحد هو جريمة ثانية لا تقل عن الأولى فظاعة وقبحاً .

وهناك قضية الحماية المميتة التي هي مشكلة المشاكل ، وأعني بها قضية الحكم المباشر الذي يكمن وراء اسم الرقابة وعنوان الإرشاد ؛ فقد حرفت السلطات الفرنسية والأسبانية عقد الحماية المفروض الذي زعمت أنه مجرد عقد لتنظيم التعاون الفرنسي الأسباني المغربي يراد منه تمكين الدولتين الحاميتين من مساعدة الدولة الشريفة على الانبعاث والتجدد والأمة المغربية على اليقظة والحياة والتطور ، وأصبحت الحماية حكماً مباشراً وتحكماً مستمراً من طرف ولاة المراقبة الذين يسيرون البلاد نحو سياسة المحو والإدماج عن طريق الإفقار والتجهيل والتحقير .

وإن الدولة المغربية التي كانت منذ أقدم عصور التاريخ ولم تزل دولة قادرة على تدبير شؤونها وتنظيم أمرأتها لغير محتاجة إلى هذا الحجر الأجنبي الذي يعبدها لسيطرة اجتماعية واقتصادية وسياسية ما كرة تنهض وتحيى .

ولقد كانت مراكش دولة كبيرة يوم لم تكن فرنسا وغيرها من الدول قد خرجت من حيز المحاولة البدئية للتكوين القومي ، فمن سخرية القدر أن

يفرض عليها اليوم حكم الذين كانوا يخطبون بالأمس مودتها و يستمدون من ثمرتها وغلاتها .

ولقد نص ميثاق الأمم المتحدة والعهود التي تقدمته في سان فرنسسكو والمحيط الأطلسي وغيرها على احترام سيادة كل أمة وعلى إعطاء كل شعب الحق في تقرير مصيره ، ولم يكن هذا المبدأ بالجديد في الحقوق الدولية ، وإنما الجديد فيه هو أن دولا محترمة التزمت بالعمل على إقراره وتنفيذه . ولقد ظلت مراكش تدافع عن هذا المبدأ وتجاهد في سبيله ، وهي اليوم تطالب هؤلاء الملتزمين ومن ضمنهم فرنسا باحترام تعهداتهم الدولية والاعتراف لمراكش بحق التحرر من ربقة الحماية والاستعمار الأجنبي .

وهي إذ تطالب بهذا الحق إنما تعرض الأمم المتحدة أمام تجربة عظيمة يظهر معها مقدار القوة التي تكمن في جوانب الدول الكبيرة التي ترعى هذه المنظمة وتعمل على استمرارها لخير العدل والسلام ، وإنها لتطالب عديداً من هؤلاء الدول الأعضاء ، وهم المشتركون في مؤتمر الجزيرة ، بضرورة التفكير فيما ارتكبوه نحو المغرب الأقصى بوضعهم له تحت الحماية التي لم تحترم استقلال الوطن الذي أجمعوا على احترامه ورعاية حريته ، وتذكرهم بأن الفرصة قد أتيحت لهم اليوم في مجال أوسع وأفق أسمى ليتأكدوا من مدى إخلاصهم لاستقلال مراكش الذي دعموا عنه ووفائهم لمبادئ التحرير الإنساني التي التزموا بها .

وهذان الجانبان المتعلقان بسيادة المغرب ووحدته الترابية هما الجانبان اللذان لا يستطيع قانون قديم أو حديث إلا أن يدعمها ، ولا يمكن أن يدحضا بأي مبرر إرشاد أو إصلاح يمكن أن تدعيه الدول المستعمرة أو تدلي به كحجة على موقفها ؛ إذ أن شعور الأمة بالمغربية باستقلالها ووحدتها حق إنساني لها لا يعوضهم عنه شيء مهما كانت قيمته من ضروب الإسعاد المزعوم والخير الموهوم .

ولكن هناك جانب الواقع المؤلم ، وهو جانب المعاملة السيئة للشعب وغصب خيراته وتراثه . وهل يبرر نظام الأمم المتحدة حتى على أساس الاعتراف

مبدإ الوصاية أو الرعاية الدولية للوصي أن يتخذ وجوده في مكان المرشد فرصة تتيح له أن يغصب الشعب ثروته وينزع منه أراضيه لفائدة مواطني المستعمر وأبناء جلدته ؟! هل تبيح القوانين أن يرتكب المستعمر جرائم مبنية على الميز العنصري والاضطهاد الديني ؟ ! وفي هذا الميدان سيقشعر جلد ممثل الدول إذا اطلعوا على الملفات التي تتضمن إحصاءات دقيقة لا يمكن نكرانها تثبت كلها مقدار الاستغلال والاحتكار الاضطهاد والاحتقار والتجويع والإفقار الذي انبنت عليه السياسة الأهلية الفرنسية الأسبانية في مراكش وبقية المغرب العربي .

ومهما وصلت الإنسانية إلى درجة من القحة والبلاهة فإنها لن تستطيع أن تسمي أعمال الفرنسيين والأسبانيين العدوانية بغير أسمائها ، ولن يمكن لرجال الأمم المتحدة أن يسجلوا في تاريخهم خطأً عقلياً وروحياً مثل هذا

فالقضية المراكشية بوضعيتها الدولية وبواقعها المخجل أجدر قضايا الأمم بالعرض على هذه المنظمة العامة التي يحاول الإنسان أن يجعل منها مرجعاً لصد العدوان وكبح جماح الطغيان .

ونحن لسنا من الذين يعتقدون أنه ليس في هذا العرض فائدة لأن أعضاء هذه المؤسسة أو المهيمنين عليها منهم كلهم من ذوي المصالح الاستعمارية الذين تفرض عليهم ظروفهم أن يتضامنوا في شأنها ، والدليل على ذلك موقفهم من قضية فلسطين وقضية اندونيسيا مثلا ، لأن هذا وإن كان صحيحاً فهو لا ينزع من العرض فوائده الكبيرة التي من أهمها التشهير بفظائع الاستعمار الفرنسي الأسباني في بلادنا كما أن التأييد أو التضامن الذي يمكن أن يقوم به المستعمرون لا يمكن أن يبنى على أساس يتفق ومبادىء العصبة وغاياتها ، ولذلك سيجد المدافعون عن الحق من رجال الأمم المتحدة ما يدفعون به شبهات المستعمرين ويفضحون به أغراضهم الدنيئة .

على أن قضية مراكش أبعد من أن تجد من الخصوم الدوليين المتحمسين ما وجدته القضية الفلسطينية لا لأن نفوذ اليهود وسيطرتهم عظيمة في الميدان

الدولى ، ولكن لأن القضية الفلسطينية لم تعالج فى الأوقات المناسبة من طرف العرب وأصدقائهم ، ومن طرف الفلسطينيين أنفسهم بما كان يجب أن تعالج به ، ولقد بقى الكفاح الفلسطينى سلبيا ، وبقيت مجهودات العرب من أجل فلسطين مرهونة بالظروف والتقلبات الدولية غير خاضعة لبرامج ولا متبعة لخطة معينة ، وحينما عرضت على الأمم المتحدة لم يكن العرب أو أصدقاؤهم هم الذين عرضوها ؛ بل كانت الدولة التى خلقت الصهيونية هى التى قدمتها للأمم المتحدة كمشكلة عجزت عن حلها وعن إرضاء الطرفين فيها ، ومعنى هذا أنها أخرجت نفسها من القضية وجعلتها مسألة خلاف بين عنصرين يعيشان فى بلد واحد ، وهذا بالطبع مالا يمكن أن نجد لمثله فرنسا أو أسبانيا سبيلا ، ولقد أثبت العرب بقوة السيف أن المشكلة الفلسطينية لا تحل بطريق التقسيم ، ولكن بطريق التسليم للعرب بحقهم الصحيح ، كما أثبتوا بطريق الحجة أنه ليس من حق الأمم المتحدة أن تقسم بلداً ما إلى قسمين ، وقد اعترفت الدول الكبرى بهذه الحقيقة القانونية ولم تستطع سبيلا للجاج فيها ، وهذا ما يقوى موقفنا ويؤيد وجهة نظرنا .

ونحن متيقنون بأن قضية مراكش ستجد فى أوساط الأمم المتحدة مؤيدين كثيرين من العرب والشرقيين أولا ، ومن بعض الدول الأخرى التى سبق أن نكبت بالاستعمار واصطلت بناره كالفلبين ثانيا ، ومن الممكن أن نجد هذا العون حتى من بعض الدول التى ترى ضرورة تأمين الأبيض المتوسط خوفا من بسط النفوذ الشيوعى عليه والتى أصبحت تعتقد شيئاً فشيئاً أنه لا يمكن هذا التأمين ما دام أبناء المغرب العربى فى بؤس واستعباد .

وموقف فرنسا وأسبانيا فى الحرب الأخيرة ليس من شأنه فى الحقيقة أن يطمئن الأمريكيين والانجليز على مصير هذا الجانب الذى تحت نفوذهما فيما إذا أدى الأمر إلى حرب قوية بين الديموقراطية وبين الشيوعية ، خصوصاً وأنه ليس هناك ما يضمن عدم ثورة المغاربة الذين لم يعترف لهم بحقهم فى النصر بعد حربين عظيمتين ضحوا فيهما بدمائهم وأموالهم إلى جانب الديموقراطية ورجالها .

وسيذكر الأمريكيون أن المغرب الأقصى أول دولة اعترفت باستقلال بلادهم إذا لم يذكروا أن الرئيس روزفلت أعطى لجلالة ملك مراكش باسم الشرف الأمريكي وعداً بتأييد قضية المغرب وتحريره .

وسيحس الإنكليز بأن سياستهم مع الجامعة العربية لا تؤتي ثمارها إذا لم يؤيدوا هذه الجامعة في إتمام تكوينها وتحقيق أهدافها البعيدة ، وسيشعرون بأن قوة الكتلة الشرقية التي أيدت كلها من غير استثناء موقف العرب في فلسطين يستطيع أن يرجح الكفة التي تكون هذه الكتلة إحدى مثاقيلها .

وستجد الكتلة السلافية فرصة سانحة للتظاهر بمقاومة الاستعمار الغربي ، وسوف لا تستطيع أن تتجاهل قوة المغرب العربي في المستقبل وما سيكون له من الحق في التمييز بين أصدقائه في وقت الشدة و بين خصومه .

وستستحيي الدبلوماسية الفرنسية نفسها من أن تدافع عن أعمال المستعمرين وهي التي تمثل الجمهورية الفرنسية ذات التقاليد التحريرية الكبرى ، وستضطر لمحاولة تجرير عملها بدعوة مراكش للانخراط في الاتحاد الفرنسي ، وذلك يمكننا أن نتنبأ بأن قضية المغرب ستخرج من شكل المناقشة في بطلان النظام الحاضر وفساده إلى صراع عنيف بين ما يريده المغرب من استقلال تام وانضمام للجامعة العربية ، وما ستحاول فرنسا تلافي الخطر به من استقلال أعرج في دائرة الوحدة الفرنسية .

ومهما يكن الأمر فإن القضية متوقفة إلى حد ما على مقدار الإيمان الذي يثبته العرب بأنفسهم وعلى ما ستقوم به دول الجامعة العربية لقضية من أمس قضايا العروبة بها وأجدرها بعنايتها ، وليس في قضية تونس والجزائر إلا صورة مكررة لقضية مراكش نفسها .

وإذن فالتوجيه الذي قرره الحزب للسير بالقضية نحو عرضها على الصعيد العالمي سيكون له من النتائج الحسنة ما يخطو على الأقل ببلادنا نحو هدفها الأسمى الذي هو الحرية والوحدة والاستقلال .



الخـــاتمة

خلاصة وتوجيه

لقد عرضنا فى هذا الكتاب لمراحل للمقاومة المغربية ، ونحن لا نقصد منها إلا إثبات حقيقة واحدة ، هى أن المغرب العربى لم يقبل قط الحكم الفرنسى ولا الأسبانى ولا الدولى ، وأنه منذ أن اتصل المستعمرون بهذه البلاد وهم يلاقون فيها من ضروب المقاومة وأصناف الدفاع ما لم يلاقوه فى بلد آخر غير المغرب ، ولقد رأينا كيف تكيفت الذهنية المغربية بتكييف العصر ، وكيف تطورت معها أساليب الجهاد فى سبيل الحق المغصوب ، وعرضنا على القارىء المظاهر التلقائية لحركة أمة اندهشت من قوة الفاتح الذى تغلب عليها دون أن تخضع له أو تستسلم فى سبيل البحث عن طريق الخلاص بأساليب العصر ووسائل العهد الحديث ، وكيف تفاعلت حتميات التحرر مع حاجات التطور فأدت إلى تكوين نهضة علمية وأدبية وعقلية جديرة بالتقدير ، ولكن هذه النهضة اصطدمت بالحواجز التى ينصبها المستعمر للحيلولة بين البلاد وبين غاياتها فأدى ذلك الاصطدام لاشعار الشعب بسوء الفاتح السيئة والاقتناع بأنه لا سبيل للنهوض والتقدم بغير الاستقلال الكامل والتحرر من يد الغاصبين .

ولقد حاولنا بقدر المستطاع أن نعلم مراحل التطور والتحول فى الحركة الواحدة نفسها ، وأن نشرح بواعثه الحقيقية والعوامل النفسية التى أدت اليه ، ولم نحاول قط أن نخفى الأسباب الخارجية التى كان لها أثر فى تكييفه أو المساعدة على إجرائه ، وهكذا رأينا اتصال الحركات المغربية بالحركات الشرقية وتأثير بعضها فى الآخر وتوحيد اتجاهها فى المبدأ والغاية والسبيل .

وعلنا على أن نشرح الخطوط البارزة من سياسة المستعمرين بالمغرب العربي دون أن نتناول في ذلك ما لا علاقة له بموضوع كتابنا نستشف من وراء ذلك الأغلاط الرئيسية التي أدت بالمستعمر إلى فشله الذريع التاريخي المستمر ، واستطعنا أن نلمس هذه الأغلاط وهي تتكرر في تونس والجزائر ومراكش على السواء فتتكرر معها ردود الفعل في كل من الأقطار الثلاثة ، وتنتهي إلى تعقد المشكلة دون أن تحاول السلطة الاستعمارية إصلاح الغلط أو تغيير الاتجاه .

وحاولنا أن نبرز الظروف التي كان فيها اتصال المغاربة بالمبادىء التحريرية بصفة جدية اكتشافاً منهم لهذه المبادىء عن طريق العثور على الأغلاط الاستعمارية والبحث عن وسائل التخلص منها ، وإنه لمن الغريب في طبيعة الفرد والجماعة أن تتناسى أحياناً أبسط الأصول الأخلاقية وأعرقها في نفوسنا ، ثم نعود إليها في بعض الأحيان لاجئين وكأننا اكتشفناها من جديد لنستعين بها على حماية نفسنا وبيئتنا من هجوم المبادىء الفاسدة وأصحابها .

ولقد سارت الحركات المغربية في الأقطار الثلاثة في مراحل واحدة ، لأنها تكيفت تحت عوامل ومؤثرات واحدة ، ومن حسن الحظ أنها انتهت اتهاية واحدة ، هي هذه العقيدة الاستقلالية التي تكافح من أجلها اليوم .

ولعل تجربة الحركات القومية في المغرب من أحسن التجارب التي قامت بها حركات التحرير في العالم العربي بأسره ، لأنها وحدها التي استطاعت أن تكون أحزاباً بالمعنى الصحيح الذي يقصده الغرب من هذه الأحزاب ، فهي لا تقوم على زعامة مقدسة يخضع لها الجمهور عن طريق الدعاية الإجماعية والخطابة في العموم ، ولكنها تخضع لزعماء شعبيين محبوبين مركزهم في أحزابهم هو مركز سائر الأفراد العاملين فيها ، ووسائلها في الدعاية وسائل التنظيم والتثقيف وقد يكون هذا الفارق بينها وبين غالبية أحزاب العالم العربي — مع احترامنا الكبير لها وتقديرنا الكبير لزعمائها ورجالها — ناتجاً عن التكوين التدريجي لحركتنا والاضطهاد المستمر لها ، إذ هي لم تتكون في ظروف يثور فيها الشعب

ويبحث عن ينظم ثورته أو يمثله فى أمانيه ولا فى ظروف الدعاية الانتخابية التى تنقضى بالترشيح على فكرة معينة أو برنامج محدود ، ولكنها بدأت تتكون فى أحرج المواقف وأضيق الظروف يوم كان الجمهور المغربى فى دهشة المغلوب من قوة الغـــالب ، ثم هى تكونت من أفراد قلائل نظر الكل إليهم أولا نظرة الاستغراب ووقف منهم موقف المتحفظ لا لأن دعوتهم لم تصادف أهواء النفوس ورغبات القلوب ، ولكن لأن قوة المحتل كانت بارزة إلى حد لا يمكن معه اليقين والاعتقاد بسهولة فى نتائج حركات سلمية يقوم بها شبان لا أسهل من القضاء عليهم وتشريدهم .

وقد تجلت هذه الحقيقة بأجلى مظاهرها فى مراكش بصفة خاصة ، فإن هذا الشعب الحربى المحافظ على تقاليد الجندية المتوسطية لم يكن ليعتقد فى فائدة الحركة السلمية أو السياسية ، فهو مستعد فى كل وقت لتلبية دعوة الثورة المسلحة لمقاومة الأجنبى ، ولكنه ظل متحفظاً بإزاء حركات القول والكتابة لأنه لم يكن مقتنعاً بفائدتها فتماعه اليوم ، فنحن حينما بدأنا حركتنا المراكشية لم نكن إلا ثلة لم تتجاوز بعد سن الشباب الأول ، ولم تكن السلطات الفرنسية نفسها تعتقد أننا نستطيع أن نصل بحركتنا إلى المدى الذى وصلته اليوم والذى لم يخف الإعجاب به كبار الشخصيات الفرنسية أمثال دى هاميل وأندريه جيد ولا كبار مستعمريهم أمثال لاوون وبونسو . فهذه الظروف التى اكتنفت حركتنا جعلتها تتكون تدريجياً وتتعمق فى أوساط الشعب وطبقاته كحركة قومية ذات مبادئ وأنظمة وحقوق وواجبات .

ومن مميزات حركاتنا التى عملنا على تجليتها هذا الشمول الكامل لنواحى الحرية المنشودة فهى فى الوقت الذى تطالب فيه بالتحرر القومى للشعب لا تغفل الدفاع عن مصالحه والعمل على تثقيفه ورفع مستواه من الناحية المادية والمعنوية ومساعدته على تنظيم نفسه ضمن هيئات وجمعيات ونقابات ، وهذا العمل لا يكون شيئاً لولا ما اكتنفه من صعوبات عظيمة ومن فقدان كامل لحرية الحركة

وما استلزمته من تضحيات كبيرة وبذل متواصل .

وقد عدنا إلى شرح ما انتهينا إليه من روح التضامن بين سائر أحزابنا في الأقطار الثلاثة على الرغم من أنهـا دول ثلاث كانت ولا تزال ممتازة بحبها لشخصيتها وتفانيها في التمسك بمميزاتها ، وهـذه التجربة السعيدة جديرة بأن تكون مثلا صالحاً يحتذيه إخواننا العرب جميعاً في توحيد قوام الشعبية وتكتل أحزابهم وتنظيمها ؛ لأن تكتل الحكومات العربية وحده لا يكفي ، بل يجب أن تتكتل الهيئات الشعبية لتواجه هي حكوماتها وتحملها على السير قدماً وتخطي حثيثة للغاية المطلوبة للجميع .

وشرحنا ما وصلت إليه نتائج هـذا التكتل من عمل في الخارج لشرح القضايا المغربية وتجليتها أمام الرأي العام الأجنبي والعربي ، ولقد نجح المستعمر زمناً طويلا في عزل الشمال الإفريقي عن بقية الأقطار العربية ، وفي منع أبنائه من التسرب للخارج مطلقاً ، ولـكن العرب اليوم أصبحوا بفضل مجهودات الحركات الاستقلالية على علم بأحوال إخوانهم ومدى الجهود التي يبذلونها للحاق بالقافلة العربية في سيرها ، كما أن الأجانب لم يعودوا في جهل كامل بما يعانيه المغاربة من ظلم وإرهاق ، وفي مجهودات المكاتب الاستقلالية المغربية بأوروبا وأمريكا ما يشرح كثيراً من الحقائق لمن لم يكن لهم سبيل لمعرفتها من قبل .

وإذن فالحركات الاستقلالية في المغرب العربي حقيقة شعبية قائمة ، وهي سائرة في خطتها الرشيدة بفضل تضحية رجالها وتضامن أنصارها ، ويمكننا أن نعتبرها اللسان الأمين والترجمان الصادق عما يشعر به كل مغربي ومغربية .

والاعتماد عليها في معرفة الحقائق المغربية أمر ضروري للذين يودون مواجهة الواقع دون لبس ولا غموض .

وعمل هـذه الحركات في ميدان المقاومة وخططها التي تسير عليها ليست إلا مثالا للحكمة الناشئة عن حنكة وتقدير للأمور ومراعاة لكل الاعتبارات ، خصوصاً وهي لا تصدر في شؤونها إلا عن رأي تقرره أغلبية مجالسها العليا ومؤتمراتها الحزبية .

ولكن هذا كله لا يعنى أنها قد وصلت الكمال فى تكوينها وتنظيمها ، بل من الواجب علينا وقد طلبنا فضائلها أن ننبهها إلى بعض مواطن النقص التى يجب أن نعمل على إتمامها .

وأول هذه المواطن فى نظرنا هو ما يرجع لتكوين النظرية ، وأعنى به ما يتعلق بخلق برنامج مفصل للنظام السياسى والاقتصادى الذى يجب أن يكون عليه المغرب فى وقت استقلاله ، لأننا نعتقد أن العمل للاستقلال ليس إلا وسيلة لتحقيق أهداف المطلبة فى إصلاح حال الأمة وإسعادها

ونحن وإن كنا عارفين بالخطوط العامة والخاصة لما سنقوم به فى عهد الاستقلال إلا أن ذلك لا يكفى بل يجب أن نفصل أفكارنا ضمن برنامج عام على غرار ما قمنا به — نحن المراكشيين — يوم كانت حركتنا إصلاحية محضاً .

يجب أن ينكب المختصون منا على دراسة نواحى النشاط الشعبى السياسية والإدارية والثقافية والمالية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من كل ما يرجع لنظام الدولة وتنظيم الشعب ، ويجب أن نسير فيه على نظام الاختصاص الكامل للجان الفنية بحيث لا تتاح لنا فرصة الحكم الذاتى حتى نكون على أهبة التنفيذ لبرامجنا ، فلا نضيع وقتاً آخر فى سبيل الإعداد والتحضير .

لقد انتهز الجمهوريون الأسبانيون فرصة وجودهم خارج الحكم وخارج الوطن فقاموا بتحضيرات عظيمة فى جميع الميادين ، ويتوقع الكثير أنه متى تم للديموقراطية الأسبانية انتصارها فإن عملها سيكون عظيما فى داخل اسبانيا لملافاة النقص الذى أدى بها للانهيار أمام اضطراب الشعب وردّ الفعل الثورى

ولقد قال كارل ماركس إنه لا ثورة بغير مذهب ، وهذه حقيقة واقعية لأن الحركة دائماً فرع الرغبة التى هى بدورها فرع التصور والإدراك ، ولم ينجح الشيوعيون فى روسيا وغيرها على رغم ما فى مذهبهم من غرابة وما يحتوى عليه من مبادئ هدامة إلا لأنهم استطاعوا أن يتعجلوا تحقيق كثير من الإصلاحات الفلاحية والصناعية فى كل مكان احتلوه ، ونحن الذين نريد أن لا ندع مجالا

لأى مبدأ هدام أو برنامج مستحيل ، يجب أن نشعر فرصة فراغنا من مسؤوليات الحكم وشعورنا بعوامل الضعف فى النظام القائم ببلادنا ، فندرس الأنظمة العالمية ونقيس عليها حاجياتنا الخاصة ونكون مذهبنا فى أدق معانيه وأكثر تفاصيله حتى يتاح لنا إرضاء أمتنا بتحقيقه دفعة واحدة ، فنحصل بذلك على إيمان من الشعب بنفسه ونظامه وحكومته فى عهد الاستقلال ، ولا نرغمه بعد ما بذله وبذله من جهود للتحرر على استئناف جهاد آخر للبحث عن طريق يصل به لنظام إدارى أو اجتماعى ربما كان هو الآخر ضربا من الاستعباد الروحى أو المادى فى شكل جديد .

ولقد أدى بنا الاستعمار الغربى إلى انتحال كثير من الوسائل كحاجز مؤقت ويجب أن لا نخطىء فى توجيهاتنا للجمهور حتى لا يصبح المؤقت عنده ديدنا دائما ، يجب أن نتعظ فى هذا المعنى بما وقع فى أوروبا نفسها ؛ فقد ظلت فرنسا وبلجيكا واليونان بالخصوص بعد أمد المقاومة للفاتح النازى ، وهى فى اضطراب شديد ، لأن الشعب الذى قاوم المستعمر تعود أثناء المقاومة على حياة خاصة لم يرد أن يغادرها حتى بعد التحرر . إننا نوجه العملة للتكوين الثقافى ونكافح بحماس من أجل هذا التكوين ، ونحن محقون فى عملنا ذلك ومخلصون فى القيام به لأن العامل الغربى أحذر الناس بعطفنا وكفاحنا وأولاهم بدفاع الإنسانية كلها ، ولكن كفاحنا الثقافى يجب أن لا يرمى بالعامل فى أحضان هيئات تستمد قوتها المعنوية من الخارج ونفوذها الروحى من الأجنبى ، ونحن المراكشيين مثلا لا نعرف أبدا الاستمرار فى اتباع سلطة روحية تتركز خارج بلادنا ، تلك هى عقليتنا ، وذلك هو تاريخنا ، مضينا عليه فى وقت جاهليتنا كما جرينا عليه بعد أن اعتنقنا الإسلام دينا ، فيجب أن لا نترك السيطرة الروحية الأجنبية تحل فى بلادنا محل السيطرة الزمنية ؛ بل يجب أن نصدر عن عقائدنا التى نكتشفها بأنفسنا أو نستمدها من الغير ثم نصهرها ونكيفها على حسب مزاجنا وحاجاتنا ، وبناء على ذلك فينبغى أن لا نرى فى النقابة إلا لونا من

أوان تنظيم الأمة المغربية ، ويجب أن نهتم كثيراً بإنجاز ذلك التنظيم في عمال المدن لأن النقابة لا تؤسس بمتانة إلا في الأوساط التي يجمعها سقف واحد ، أما الفلاحون فيجب أن ننظمهم ضمن نقابات أو جمعيات تعاونية حسب رغبتهم ، ولكن دفاعنا عنهم يجب أن يكون جماعياً لا من جهة تحسين أحوالهم فقط بل من جهة استخلاص الأراضي التي غصبها لهم المستعمر لأنه أخذها بطريق الاعتداء ، وإعادة الأرض لصاحبها الشرعي جزء من كرامتنا القومية لا يمكن أن نسمح به أبداً . ويجب أن نبذل الجهد حتى يحل التحكيم محل التطاحن والإضراب خصوصاً في الوقت الذي نعمل فيه على تصميم أمتنا تصميماً قومياً ، ويجب أن يكون مجهودنا الاجتماعي كله منصرفاً لتحسين حالة الشعب بجميع أفراده وبيئاته ، فالرجل في الحقيقة هو البنية لكل مجهود ، يجب أن نعمل على تيسير المعاش والسكنى والثقافة والعلاج والراحة ووسائل الشغل للقادر والإسعاف للعاجز وتعميم ذلك في كل حواضر بلادنا وقراها .

ولتحقيق هذه الأشياء يجب أن نستعمل كل الوسائل المشروعة على أنها جزء من كفاحنا للتحرر والتطور ، ويجب أن نجند الأمة كلها للعمل فيه وإنجازه . ولكننا نريد ألا نعمل هذا فقط ، بل نريد أن نقوله ونكتبه ونحاضر به ونبثه في نفوس الناس ونعقد من أجله المؤتمرات ونضع له البرامج ، لأن ذلك القول وتلك الاجتماعات هي التي تجعله عقيدة قائمة في نفوس الأمة كلها تقدسها وتحافظ عليها وتعمل على إنجازها ، كما أننا نريد من وراء ذلك تكوين أدب قومي يبقى تراثاً عقلياً وروحياً للأجيال المقبلة من إخواننا الذين يسرهم أن يتغذوا بمجهوداتنا العقلية والروحية ، ويفتخروا بكفاح الذين سبقوهم ، ويشعروا بالعزة من تقديسهم لأرواح الذين كانوا فطرة الحياة السعيدة لهم .

ومعنى هذا أنه يجب أن نخطو الخطوة الثقافية بحركتنا ، كما يجب أن نستعمل الأسلوب الثقافي أيضاً في دعايتنا في الخارج التي ظلت في الحقيقة إلى عهد غير بعيد مجرد شكوى صريحة وأرقام معدودة ، مع أن ذلك وحده لا يكفي

لأنه لا يفيد إلا طبقة خاصة من المختصين فى الشؤون المغربية ، ثم هو لا يعلق حتى بأذهان هؤلاء المختصين ، ولذلك يجب أن يكون أدبا خاصا فى مختلف الفئات يمكننا أن نسميه بأدب المقاومة ، فيه العرض التحليلى ، وفيه القصة ، وفيه الاستنتاج بطريق الإيحاء أو الإرشاد ، وبذلك سندفع الكل لقراءة ما نكتب ، وسيرتسم أثر ما نكتب لا محالة فى نفس قرائه ، وسنصبغ على آدميتنا المهذبة صبغة الإنسانية المنكوبة التى تنشد جانب التضامن الإنسانى لمقاومة المستعمر وغطرسته .

وفى هذا السبيل يجب أن نعمل بكل مجهوداتنا لتحقيق دعوتنا الإنسانية التى هى القضاء على الاستعمار بكامل ضروبه وتحرير الإنسانية من ويلاته ، ولذلك يلزم أن نحشد القوات الشعبية فى الأمم القاصرة ونعمل على عقد مؤتمر دورى عام للأحزاب الأهلية فى البلدان المستعبدة كلها ، يجب أن نذكر أن الأرقاء لم يحررهم مواثيق الأمم ولا دعوات الزعماء ، كما يدعيه الأوروبيون والأمريكون ، ولكن حررهم كفاح هؤلاء الأرقاء وتضامنهم فى المطالبة بحقوقهم فى الحياة ، ويجب أن نذكر فخورين أن الجمعيات السرية التى أسسها الأرقاء الأمريقيون فى الباهية بالبرازيل وفى غيرها هى التى نشرت دعوة عظيمة لتضامن الأرقاء فى العمل على تحرير أنفسهم فى الوقت الذى كان فيه رجال الكنيسة يفتون الأمريكيين بجواز استعباد هؤلاء الأفارقة لأنهم ليسوا إلا رعايا سخط عليهم ملوكهم أو رؤساؤهم الذين باعوهم للرجل الأبيض . ولقد وصلت دعوتهم للعقول النيرة فى الأوساط السمحاء فأيدتهم حبا فى الإنسانية أحيانا ودفاعا عن النفس أخرى . ولقد كنا نحن المغاربة الذين أوصلنا الإسلام لإفريقيا السوداء وعلمنا أهلها دعوة هذا الدين للحرية وتساوى الناس كلهم أمام الله وعدم فضل الأبيض على الأسود إلا بالتقوى ، فلم لا نكون اليوم حملة هذه الدعوة للتحرر الإنسانى من ربق الاستعباد ؟ ولم لا ندعو الأمم الضعيفة للتكتل صدا على استعمار شعب لآخر ؟

على أن دعوتنا هذه يجب أن لا تكون موجهة لعداء للمستعمرين ولا للعمل

في الانتقام منهم ، بل يجب أن تكون دعوة تحرير لنا من استعبادهم ، ودعوة تحرير لأنفسهم من عبودية هذا الاستعمار الذي يستعبد أرواحهم وأنفسهم المقيدة للشر وحب الإساءة لشعوب ليست أقل كرامة منهم ولا جدارة بالحب والإخاء .

ونحن نعتقد أن الاستعمار لم يعد من طبقة خاصة من أبناء الدول المستعمرة ، وأن الأغلبية الساحقة من أبناء هذه الدول قد نكبت بهذا الاستعمار كما نكب به المستعمرون (بالفتح) أنفسهم ، وإذن فالدعوة الصريحة للتضامن لكل في التحرر ستلاقي أذناً صاغية وقلوباً واعية في جميع الأوساط ، وستنتهي بالبشرية إلى اكتشاف وسائل التعاون الإنساني من أجل الطمأنينة والإخاء

وكل هذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا عرفنا كيف نفضح أمام الكل نوايا المستعمرين في بلادنا ، ولقد جربنا ضروباً من المقاومة المغربية التي لم تأت السلاح قط ، فيجب أن نمضي فيها ونعمل على كشف الحقائق وتوضيح الغامض من أمرها للجميع .

إن الاستعمار في بلادنا لا يقف مكتوف الأيدي ، وإن جهوده في تضليل الرأي العام في بلاده وفي الخارج لا تقل عن جهوده في الإضرار بنا والاستغلال لخيراتنا والاستعباد لمواطنينا ، ولذلك ينبغي أن ندرس أساليبه ونعرف آراءه وأفكاره ونتصل بالمختصين من رجاله ونطلع على آثارهم ونواياهم ونقاومها ونفضحها للرأي العام المغربي والأجنبي .

وإذا كنا قد شرحنا عن كل أغراضنا ومبادئنا، فليس ذلك إلا ليعرف حتى المستعمر نفسه حقيقة حركتنا كما يعرف غيره بها ، وهذه الصراحة وحدها دليل كاف على أننا مخلصون في عملنا وعلى أننا مصممون على الوصول لأهدافنا ، واثقون من أن عقيدة الحق التي نكافح من أجلها ستنتصر ، وأن الاستعمار الغاشم سينهزم أمام إرادة الأمة المغربية وعزيمة المخلصين من رجالها .

* * *

وموضوع الجامعة العربية وبناء صرحها اللذين أصبحا جزءاً لا يتجزأ من حركتنا،

وهو جزء من هذه الحركة ، ويجب أن يكون كذلك سواء فى مبادئها العامة أو فى غاياتها الأساسية التى هى توحيد العرب وضم دولهم ضمن هيئة تمهد لوحدتهم الكبرى ، وهذا يطبع ما يفرض على حركاتنا واجبنا نحو الجامعة وما يخولها الحصول على حقوق من طرف هيئة المنظمة العربيــة كشخصية مدنية مستقلة وعلى الدول العربية المستقلة كأعضاء فى هذه الجامعة .

ولذلك لا يمكننا أن نعمل فى هذه الخاتمة الحديث عن شعور الشعوب العربية ومعتقد آمالهم وما قامت به وما لم تقم به نحو المغرب من جهة ، ونحو المثل العليا التى أومأنــا إليها لفائدة العرب كلهم من جهة أخرى .

ونحن لا نريد أن ننقص من قيمة المجهودات الجبارة التى قامت بها الجامعة فى عهدها الفتى المملوء بالأخطار والمصاعب ، كما لا نريد أن نغالى فى تقدير هذه الأعمال أو فى إطراء القائمين بها ، ذلك لأن المغالاة فيها كالتنقيص من قيمتها كلاهما تضليل للرأى العام وستر للحقيقة ينبغى أن نتجنبه كما أردنا النظر إلى شؤوننا لنتعرف مواقع خطانا وماذا يجب أن نأتى أو نذر ، ولأن القائمين بهذه الجامعة والمسؤولين فيها أناس من خيرة العرب وأبطالهم همهم أن يشعروا بلذة الخدمة العامة لقومهم أكثر مما يشعرون بلذة المدح أو الإطراء لأشخاصهم أو التنويه بأعمالهم .

والمادتان الأوليان من ميثاق الجامعة التأسيسى ومن بروتوكول الأسكندرية تنصان على أن الجامعة العربية تتركب من الدول العربية المستقلة ، وهذا يعنى بصريح العبارة أن الدول العربية غير المستقلة لا محل لهــا فى عضوية الجامعة ، ولكن المادة الخامسة من بروتوكول الأسكندرية والملحق الخاص بفلسطين من الميثاق التأسيسى للجامعة اعتبرا دولة فلسطين جزءاً لا يتجزأ من البلاد العربية ، ونصا على أن وضعيتها الدولية هى الاستقلال الذى سيعترف به إن عاجلا وإن آجلا ، ولذلك لا ترى الجامعة مانعاً من أن تختار ممثلا لفلسطين من بين أبنائها على شرط أن تعينه الجامعة ما دامت فلسطين غير كاملة الاستقلال .

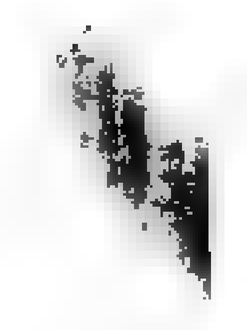
وهذه في الحقيقة سابقة تدل على أن روح الميثاق يرمى لتدعيم استقلال الشعوب العربية بأسرها وتأييدها تأييداً قوياً ، بل هى أخطر من ذلك لأنها سمحت بتمثيل بلد غير مستقل في دائرة الجامعة العربية بتعيين من الهيئة السياسية لهذه الجامعة .

ولكن موقف الميثاق الأساسى من الشعوب العربية الأخرى غير فلسطين لم يكن من الوضوح بالصورة التي يمكن الاعتماد عليها ، وكل ما تضمنه الميثاق هو تقرير ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة من المفيد أن ننقل نصه قبل التعليق عليه :

(نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفى لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربى كله ، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغى له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها ، فمن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك بأن لايدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب) .

وإذن فهذا الملحق ينص — بصفة عرضية وغير أساسية — على أن الجامعة ستقوم بأعمال يعود أثرها على العالم العربى كله ، وهــذه الجملة تعنى عوداً تبعيا لا أساسياً ، والعالم العربى كله بل العالم الإنسانى سيستفيد من مجهودات الجامعة متى بذلت جهدها الحقيقى المنشود ، ولــكن هذه الاستفادة يمكن أن تــكون بطريق غير طريق الجامعة كالإيحاء أو الاقتداء أو ما يشبه ذلك من الأسباب .
ثم نص أيضاً — بنفس الصفة العرضية وبمجرد الابتغاء لا الوجوب — على رعاية أمانى البلاد العربية والعمل على تحقيقها .

ولــكن الملحق مع ذلك يوصى الأمانة العامة بالذهاب في التعاون مع



جـدد البلدان العربية إلى أبعد حد ممكن ، كما يوصيها بالنظر إلى شؤونها وتفهم حاجاتها .

ومقدمات الملحق لا تحدد العالم العربي ولا تفسر المقصود منه تفسيراً رسمياً. ولقد ظل الكثيرون ينظرون إلى المغرب العربي كجزء بعيد عن العالم العربي على الأقل من وجهة التفكير السياسي الشامل ، وظلت ظروف الاستعمار دائبة على اعتبار الشرق الأوسط المعنى بالبلاد العربية ، واعتبار الشمال الأفريقي جزءاً من المنطقة الافريقية أو من الاتحاد الفرنسي ، ولذلك فإن الملحق يظل غامضاً بالنسبة إلينا إذا لم تصدر الجامعة قراراً يقضي باعتبار المغرب العربي جزءاً لا يتجزأ من البلاد العربية ، ونحن نرى أن هـذا القرار يجب أن يكون في مقدمة ما تتخذه الجامعة في قضيتنا لتفسر به هذا الغموض غير المقصود والذي لا يتفق عليه اهتمام العرب بالمغرب ولا اهتمامهم بنجاح قضيته وأمانيه .

ولتأكيد هـذا القرار نرى أن الخطوة الثانية يجب أن تكون في تعيين ممثلين عن البلاد المغربية في هيئات الجامعة كلها السياسية وغيرها ، تعينهم الجامعة مؤقتاً من طرف الزعماء البارزين أو من الأشخاص الذين تتفق على كفاءتهم للاضطلاع بهذه المهمة التي ستلقيها الجامعة على عاتقهم .

ولعل مجلس الجامعة يعتذر بأن دخول هؤلاء في عضوية الجامعة يعطيهم حق التصويت في مسائلها العامة ، بينما هم لا يؤدون الواجبات المالية وغيرها مما يقوم به بقية الأعضاء ، ولكننا نقول : إن معالجة هذه المشكلة يمكن أن يقع إما بتنازل الدول المستقلة لأداء الأقساط التي لا يستطيع القاصرون أداءها للجامعة ، وإما بعدم تصويت هؤلاء في غير المسائل التي ترجع لشؤون دولهم الخاصة .

ولقد قامت الجامعة العربية باحتضان قضية ليبيا فشجعت تنظيم حركتها الوطنية وتأسيس هيئة تحرير ليبيا ، وطالبت بالاشتراك في لجان البحث الدولية وغيرها ، وأعربت له عن أماني هذا الشعب العربي في الحرية والوحدة والانضمام للجامعة ، كما توسطت لدى الإنجليز في توقيف سيل الهجرة الإيطالية ، وعملت

على التوفيق بين رغبات الوطنيين وطموح زعيم ليبيا الروحى السيد إدريس السنوسى .

وأما فيما يخص الشمال الإفريقى فليس من الممكن أن ندعى كون الجامعة خففت قضيته أو لم تعرها التفاتاً مفيداً ، فلقد أمنت تضامنها معنا فى جميع المناسبات القائمة ، ولم يأل رجالها جهداً فى تشجيعنا وتنشيط عملنا وترضية رجالنا فى كل ما تسمح به ظروف الجامعة القائمة ، ولقد صرح الأمين العام للجامعة لوفد حزب الاستقلال الأول بباريس بأن المسألة المغربية فى يدنا نحن ، وأن الجامعة مستعدة لتأييدنا فى كل ما نريد .

ومن الحق أن نعترف بأن انسجام الحركات المغربية فيما يخص مطالبها ومبادئها قد تم ، ومن الحق أن نعترف بأن هذا الجمام لم يكن قديم الوضوح ، ومن الإنصاف أن نقول إن بعض ممثلى المغرب كانوا يقنعون ببعض المطالب البسيطة من الجامعة فكانت هذه ترضيهم بها وتكتفى بذلك عن القيام بعمل إيجابى فى شؤون مراكش والجزائر وتونس .

ولكن من الحق أيضاً أن نعترف بأن الجامعة لم تطلق عليه حتى الآن الملحق الاسكندرانى حتى فى فترته الأخيرة ، فهى لم تنظر لشئوننا ولم تتفهم حاجاتنا ، ولم تتكون فى إدارة الجامعة هيئة أو لجنة لدراسة قضية المغرب العربى ونهمها ، ولعل العرب عموماً ومن بينهم المختصون فى الشؤون الخارجية لا يعلمون من قصة المغرب العربى التى سيواجهونها إن عاجلا أو آجلا إلا بعض المعلومات السطحية التى لا تكفى لإعطاء كلمة التخصص فى شؤون المغرب العربى ، وما دام هذا التخصص غير موجود فى أروقة الجامعة فلا يمكنك أن تقول إن هنالك عناية من منظمة الأمم العربية بهذا القسم من العالم العربى فضلا عن الاستعداد لمساعدته على ما ينبغى .

ولقد ساعدت الجامعة قضية فلسطين ، ولكن مساعدتها كانت مرتجلة وغير خاضعة لبرنامج محدود ، ولقد قامت على الرغم من ذلك وبفضل تضامن أعضائها بكل ما يمكن لفلسطين أن تطلبه منها ، ولكن لا يمكن للجامعة أن

تدعى أنها قد قامت بعملها من غير صعوبات جمة وعقبات كأداء نتجت عن ارتجالها فى العمل وعدم استعدادها له ، أو بالصراحة عن اتباعها سياسة الأجواء السياسية وتقلباتها ، ولذلك يجب عليها ألا تقع فى مثل هذا فيا يخص المغرب العربى ، بل يجب عليها أن تتناول قضيته بالدرس والتمحيص ، وتنشر لها من الدعاية اللازمة فى الأوساط العربية والأجنبية ما يكون حولها رأياً عاماً هنا وهناك يسهل على الجامعة مهمتها ويوضح لها خطة العمل الحاسم الممكنة فيها .

ومن حق الجامعة أن تعرف عن الحركات المغربية حقائقها ومقدار تمثيلها للرأى العام المغربى ، ومن واجبها أن تعمل على توحيد هذه الحركة بقدر المستطاع ، ولكن ليس لها أن تغفل اعتبار القيمة التمثيلية لرجالها ، وليس من المناسب أن يتجدد أمامها ما حدث فى شأن فلسطين متكونين المكاتب مؤيدة من بعض دول الجامعة وبقاء الهيئة العربية العليا مؤيدة من إدارة الجامعة وحدها ، بل يجب أن يكون عونها موجهاً للقضية بوساطة رجالها الرسميين إن كان ذلك ممكناً ، وإلا فبوساطة أصدق الناس تمثيلا للبلاد من الوجهة الشعبية ، وليس من اللائق أن تظل الحالة على ما هى عليه الآن ، فتفتح الجامعة أبوابها لكل أحد ولو كان مرتزقاً باسم القضية المغربية ، وتعامل الزعماء والقادة معاملة أولئك المرتزقين ، بل عليها أن تكون فاهمة للوضع الداخلى معتمدة عليه لأن العبرة فى النهاية بإرادة الشعوب وحكمة مسيريها ، ولأن فوضى الاتصال برجال المغرب العربى يؤدى حتماً إلى فوضى التوجيه فى شؤون المغرب العربى .

والجامعة العربية يجب أن تدرس القضية المغربية بصفة مجردة عن كل الاعتبارات ، وتتخذ باتفاق مع زعماء المغرب وملوكهم إن أمكن برنامجاً يظل سرياً وتعمل له الجامعة بأساليبها ، ويعمل له رجال الحركة المغربية بأساليبهم ، ويتم التشاور بينهما فى التوجيه مقدمة للتعاون فى التنفيذ ، وهكذا تصبح الحركة المغربية امتداداً من الجامعة فى ميادينها ووسائل العمل لها ، وتتأكد الشعوب العربية من حدب الجامعة عليها ، وتتيقن الجامعة من أنها تسير فى طريق وضعتها هى بنفسها وعبدتها بجهودها لتصل للغاية التى أسست من أجلها وهى تحرير الأمم العربية وتوحيدها .

لقد أقمت فى مصر سنة كاملة أبذل فيها من الجهد أضعافاً كثيرة ، وأتصل بالجامعة ورجالها ، ولكنى لا يمكننى أن أدعى أن القضية المغربية فى أروقة الجامعة ما يجب أن يكون لها ، إننى أقابل دائماً من رجالها بكل احترام وتقدير ، ولكننى لم أهاجر لهذا ، ولا من أجله قصدت مصر ، وإنما أتيت لمصر لأنسق عملنا القومى بعمل إخواننا العرب من أجلنا ، وهذا والحق يقال ما لم أجد له مدركا من أكبر الناس عطفاً علينا ، إننا لسنا بحاجة للدعاية فى الأوساط العربية لأن الدعاية ترمى للاقناع ، والعرب مقتنعون قاطبة بضرورة تحرير المغرب ، ولكن العرب لا يعرفون من أمرنا إلا قليلا ، ولذلك فهم لا يحسون بما نحس به من الحاجة إلى تأييد العرب العاجل لنا ، وحدبهم على قضيتنا ، فواجب الجامعة أن تكون أسبق العرب لإدراك هذه الحقيقة ، ومسؤوليتها فى أن تساعدنا على تعريف الرأى العام العربى بضرورة هذا التأييد ، فإنه ليس لقضية المغرب العربى ما لقضية فلسطين من العامل الدينى ، وليس لنا من الوقت ولا من المصلحة ما يسمح لنا بأن نواجه الرأى العام العربى حتى يضغط على الدول العربية كما ضغط عليها فى شأن فلسطين ، بل ذلك كله يجب أن يكون من الجامعة العربية وأعضائها ، لقد أصبحت قضية الجامعة العربية جزءاً لا يتجزأ من برنامج الحركة المغربية فيجب أن تصبح الحركة المغربية والقضايا التى تعمل لها جزءاً لا يتجزأ من أمانى الجامعة العربية وأعمالها .

ويمكننا أن نحصر تفكيرنا حول موضوع المساعدة التى يتطلبها المغرب العربى من الجامعة العربية فى أمرين :

الأول يرجع لدستور الجامعة ، والثانى يرجع لنظامها الإدارى .

فأما الذى يرجع لدستور الجامعة فنحن نرى أنه من الضرورى تعديل الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة فى الجامعة ، ونقترح لذلك الصورة الآتية :

« نظراً إلى أن الغاية الأساسية للجامعة العربية هى تكوين وحدة عربية

منصفة بين الأمم العربية ، ونظراً إلى أن قسماً مهماً من البلاد العربية لم يتمتع بعد بالاستقلال الذى يسمح له بمشاركة عملية فى تحقيق مقررات مجلس الجامعة ، ونظراً إلى أن مبدأ الجامعة لا يسمح لها بإهمال شؤون هذه البلاد العربية غير المستقلة ، خصوصاً عند الدراسة الشاملة لشؤون العالم العربى فالمجلس يوصى :

(أ) بقبول ممثلين رسميين من هذه الأمم فى حالة ما إذا طلبت حكومتها الوطنية الانخراط فى مجلس الجامعة بشرطين .

١ — التزام الحكومة الوطنية بالعمل على الاستقلال من سيطرة الأجنبى

٢ — أن يكون للأمانة العامة للجامعة حق المصادقة على تعيين من تنتدبه الحكومة المذكورة لتمثيلها فى مجالس الجامعة أو لجانها

(ب) أو قبول منتدبين من الشعب يختارهم الأمانة العامة للجامعة بعد مصادقة مجلسها فيما إذا لم تكن للأمة العربية المقترح قبولها حكومة ، أو لم يكن فى استطاعتها أن تعلن عن برنامجها السياسى خوفاً من السيطرة الأجنبية ، ويستحسن أن تختارهم الجامعة من زعماء الأحزاب التى تمثل الأغلبية فى البلاد .

وفى سائر الأحوال يجب أن ترعى الجامعة العربية أمانى البلاد العربية غير المستقلة ، وتعمل على توجيهها نحو الغاية السامية التى تحقق أهداف الجامعة وتتم وحدة الأمة العربية واتحادها ، وذلك بسائر الوسائل الممكنة .

« وبما أن غاية الجامعة القيام بإصلاحات عظيمة فى العالم العربى ، وبما أن بعض الأمم العربية غير المستقلة لا يتيسر لها الاستفادة العملية من مقررات ومجالس الجامعة الفنية ولو كانت ممثلة بها ، فمن الواجب على الجامعة أن تهتم بإيجاد الوسائل التى تجعل المقررات المذكورة عملا إيجابياً بالنسبة للشعوب العربية القاصرة ، وذلك من طريق التشجيع والتوجيه لحركات الإصلاح التى تقوم بها الأحزاب والهيئات الوطنية من جهة ، ومن طريق المطالبة بحق الدول العربية فى نشر الثقافة فى البلاد العربية ومساعدتها على الانبعاث مقابل ما يوجد فى بلاد الجامعة من مؤسسات ثقافية واجتماعية للدول الأجنبية ، وكذلك عن طريق تنظيم بعثات الطلبة الأهالى

الذين تستقدمهم الجامعة للدراسة فى العالم العربى أو تبعثهم على حسابها للدراسة فى أوروبا وغير ذلك من الوسائل التى تراها الأمانة العامة ولجانها الفنية مناسبة ، من جهة أخرى » .

ونرى بعد هذا أنه من الضرورى أن يضع مجلس الجامعة التحديد الجغرافى للعالم العربى على الشكل الآتى :

« العالم العربى — هو الذى يتكلم لغة الضاد دوليا أو شعبيا ، ويحد جغرافيا شمالا بالبحر الأبيض المتوسط ، وغربا بالمحيط الأطلسى ، وشرقا بإيران والخليج الفارسى وتركيا ، وجنوبا بالمناطق الاستوائية الشرقية » .

وأما فيما يخص المغرب العربى ، فنحن نرى ضرورة اتخـــاذ المجلس القرار التالى :

« منذ مائة وأربعة عشر عاما هاجمت تدريجيا فرنسا واسبانيا أقطار المغرب العربى (تونس والجزائر ومراكش) ووزعتها بينها ثم تمتعها بمختلف وسائل الدبلوماسية والعسكرية ، مع أن هذه البلاد كانت كلها متمتعة بحريتها واستقلالها ، وقاومت وما تزال تقاوم الفتح الأجنبى مبدية رغبتها الإجماعية فى التحرر منه والتمتع بالاستقلال والانضمام للجامعة العربية .

ولذلك ونظراً للحالة السيئة التى تعيش فيها هذه البلاد من جراء الاستعمار الفرنسى والإسبانى وتطبيقا لمبادىء الميثاق الأطلسى تعلن الجامعة العربية :

أولا — اعتبارها أن المغرب العربى جزء لا يتجزأ من العالم العربى .

ثانيا — تؤيد الجامعة العربية دول المغرب العربى وشعوبه فيما تسعى إليه من استقلال ناجز عن السلطات الأجنبية .

ثالثا — لا تعترف الجامعة العربية بالوضع الحاضر فى كل من مراكش بما فيها من مناطق الريف وطنجة وموريطانيا ، وفى الجزائر وتونس .

رابعا — ونظراً لظروف المغرب العربى الخاصة ، وإلى أن تتمتع دوله

بالاستقلال الفعلى يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى عن كل من مراكش وتونس والجزائر للاشتراك فى أعماله .

* * *

وأما الذى يرجع لنظام الجامعة الإدارى فنحن نرى ضرورة تكوين قسم خاص بالمغرب العربى تابع لإدارة الجامعة يشرف عليه رئيس ذو حاسة إدارية ومعرفة بشئون المغرب العربى ، ويكون اختصاصه العمل على :

١ — دراسة أحوال المغرب العربى ، وجمع الوثائق والمستندات الضرورية لذلك .

٢ — الاتصال برجال الحركات المغربية وتنسيق أعمالهم مع أعمال الجامعة ومختلف إداراتها .

٣ — توجيه وتنظيم دعاية واسعة النطاق للمغرب العربى وقضاياه سواء فى بلاد العرب أو أوربا وأمريكا باتفاق مع الأحزاب المغربية .

٤ — الإشراف على تحقيق ما يمكن تنفيذه من مقررات الجامعة فى البلاد المغربية .

٥ — الاهتمام بالجاليات المغربية الموجودة فى المشرق والطارئة عليها وتحسين أحوالها لتكون عضواً عاملا فى البلاد العربية التى تؤويها .

٦ — البحث والتنظيم والتنسيق لوسائل التبادل الاقتصادى والتجارى بين بلدان المغرب العربى .

٧ — الدعاء لقضاء أيام الصيف والشتاء فى البلاد العربية المغربية الغنية بالمصايف المختلفة والمشاتى اللذيذة عوضا عن صرف الأموال الباهظة فى أوروبا ، وكذلك الاهتمام بربط حركات الرياضة والكشافة بالمغربية بأخواتها فى المشرق والعمل على تنظيم بعثات متبادلة ، وتنسيق المجهودات السينمائية العربية وتوحيد مقاصدها الخ .

وبالجملة فيمكن لهذه الإدارة أن تقوم بكل ما كان يجب أن تقوم به

سفارات للمغرب العربي لو كانت دولة مستقلة ، وذلك بالتعاون مع الأحزاب المغربية واستغلال نشاطها .

وهكذا سيتيسر للجامعة أن تكون شيئاً إيجابياً بالنسبة للمغرب العربي من جميع النواحي التي يتناولها نشاطها ، ويستفيد بذلك العالم العربي بقسم من أمته يجهل عنه كل شيء ، وضروري أن الاتحاد الحقيقي لا يتم بمجرد تبادل العواطف وإنما يكون بالمشاركة في العمل والتعمق في فهم بعضنا البعض .

***

والجامعة العربية يجب أن تنظم نفسها أحسن مما هي عليه الآن ، وألا تكتفي بتعيين بعض الموظفين الثانويين في أقسامها ترضية لبعض أعضائها أو استجابة لوساطة بعض أحبابها ، بل يجب أن تضم إليها أحسن العناصر العربية للاستفادة منها والاستنارة بأعمالها .

ولقد أخذ الناس جميعاً على الجامعة فقدانها لبرنامج موحد في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، ولقد قال لي أحد ملوك العرب : إن الذي ينقص الجامعة هو أن كل رئيس وزارة يقدم برنامجاً يراعي فيه سياسة دولته الخاصة ، أي إن مداولات الجامعة تنقصها النظرة الشاملة للبلاد العربية أثناء التفكير والتقرير ، فواجبها إذن أن تعمل على تكوين حاسة عربية تحل عليها محل الحاسة الإقليمية ليتسنى لها وضع برنامج عملي للأمة العربية في جميع فروع نشاطها .

ويأخذ المفكرون على الجامعة أنها وقد أسست لتوطيد دعامة الوحدة العربية فقد كان من الواجب عليها السير نحو هذا الهدف ، وهو توحيد الدول العربية ضمن دولة واحدة ، أي أن تبذل الجهد لتغيير الوضع الحاضر في البلاد العربية الذي هو من آثار الاستعمار الغربي ، وقد ظهر هذا النقص بصورة واضحة على أثر ما جرى في شؤون فلسطين أخيراً .

والحق أن الجامعة العربية بذلت جهوداً جبارة في هذه المدة القصيرة التي عاشتها ، والحق أن تهافت المستعمرين على العالم العربي وضغط الدعاية الصهيونية

وتكالب الدول الكبار على تأييدها قد عرقل كثيراً من نواحي النشاط التي كان واجباً أن تنهض بها المؤسسة العربية الخطيرة ، ولكن ذلك لا يمنع من أن نعترف بأنه وقع تقصير مزرٍ في بعض فروع هذا النشاط ، وأعني به الناحية الاجتماعية ، فإن الجامعة لحد الآن لم تؤسس حتى اللجنة الاجتماعية التي نص على وجوب تأسيسها لائحتها الداخلية ، وهي لم تعر أدنى اهتمام بمستقبل العملة العرب والفلاحين العرب ولا مستقبل الأسرة العربية والفرد العربي ، والحال أن الحاجة الملحة في العالم العربي تقضي بضرورة وضع حد لفوضى الحياة الاجتماعية المهددة بالانحلال والوقوع في يد الحركات الهدامة أو الرجعية ، ونحن لا نشك في أن مؤلف الرسالة الخالدة يشعر معنا بهذه الحقيقة المرة ويسعى للعمل على إصلاحها ، ولسنا نظن أن الظروف القائمة في بعض الدول العربية التي لم تأخذ بعد بقسط وافر من التطور الفكري من شأنها أن تمنع رجال الجامعة من القيام بواجبهم ووضع ميثاق للرجل العربي وتوصيات من شأنها أن ترفع مستواه المادي والمعنوي ، ولذا نحن نقترح على مجلس الجامعة التعجيل بتأسيس اللجنة الاجتماعية وتعيين خبراء لوضع ميثاق عربي على غرار المواثيق التي قامت بها النهضات الأوربية والأمريكية في عصر انبعاثها .

ولقد شغلت هذه المسألة فكري منذ نزولي في مصر ، وتداولت فيها الحديث مع مختلف الشخصيات المفكرة التي لم تكتم عني قلقها من الإهمال الشنيع الذي يصيب الشؤون الاجتماعية في الشرق العربي ، والذي يهدد إذا دام ـ لا قدر الله ـ بتغلب ذوي النيات السيئة الذين يعملون لنشر مبادىء أجنبية من شأنها أن تميع على العرب تراثهم الروحي والفكري وتسدهم لفلسفات غريبة عنهم أجنبية عن دهنيتهم .

وقد أدت هذه المذاكرات إلى تكوين لجنة صغيرة تضم بعض كبار العاملين من مصر ومراكش وضعت مشروع ميثاق أرى من المناسب أن أجعله خاتمة هذا الكتاب مع العلم بأنه مشروع ابتدائي في الموضوع لا نريد به أكثر من توجيه النظر واستثارة الانتباه :

الميثاق العربى

أولا — الكيان السياسى :

(أ) استقلال تام وسيادة كاملة .

(ب) تعاون عربى وصداقة مع سائر الدول دون تمييز فى سبيل التعاون العالمى .

(ج) الحكم شورى .

١ — الأمة فيه مصدر السلطات والمحافظة عليها .

٢ — والأقليات الدينية والعنصرية ذمتها .

ثانيا — الكيان الاقتصادى :

(أ) تأميم مصادر الثروة القومية والمرافق العامة .

(ب) توحيد الإنتاج وتنظيم التداول والتوزيع .

(ج) تشجيع التعاون .

(د) محاربة الاستثمار الفردى والملكية الخاصة لمصلحة الجماعة

(هـ) التصاعد فى الضرائب .

ثالثا — الكيان الاجتماعى :

ضمان الحرمات البشرية

أ — حرمة الوجود بتوفير الدولة الحد الأدنى بالمجان فى الاعتبارات التالية :

(١) الأمومة في الولادة في الحضانة .

(٢) المسكن والمأكل والملبس .

(٣) الصحة والعلاج

(٤) المعرفة [illegible]

ب — حرمة الإنتاج بتوفير الدولة للأفراد الحقوق التالية :

(١) العمل .

(٢) الأجور .

(٣) الراحة .

(٤) الاستشفاء .

(٥) الأمان من الشيخوخة والتعطل وعدم المقدرة .

ج — حرمة النشاط بإطلاق الدولة :

(١) حرية الرأي والاعتقاد .

(٢) حرية الإعراب بالطرق التالية :

(ا) القول والخطابة .

(ب) الكتابة والطبع والتصوير والتمثيل والصحافة والإذاعة .

(ب) الاجتماع وإقامة الشعائر والتظاهر .

(ج) تأليف الجماعات

د — حرمة الكرامة :

(١) لا إفقار إلا بعد إنذار .

(٢) الثبات على قدر الأوزار .

(٣) المساواة بين الأفراد جميعاً .

(٤) تمكين المرأة من تأدية رسالتها في الجماعة .

رابعا — وسائل النهوض :

أ — المعنويات :

(١) محو الأمية وإشاعة الخلق العظيم والاعتزاز بالتراث تحقيقاً للرسالة العربية فى سبيل هناءة البشرية جميعاً .

(٢) تعميم التعليمين الابتدائى والثانوى بالحسنى واستنادهما إلى خيرات التراث القومى ومقومات الحضارة الحديثة .

(٣) العناية بالدراسات الفنية العالية تحقيقاً لعناصر القيادة العلمية المتقنة فى مختلف الحقول .

ب — الجسمانيات :

(١) القضاء على أسباب المرض والفاقة بتقديم التطبيب والإطعام والإكساء مجاناً للمحرومين والمحتاجين .

(٢) بناء القرى والأحياء الحديثة وتوفير أسباب الصحة والترفيه فيها .

(٣) الإكثار من المستشفيات والمستوصفات .

ج — الدفاعيات :

(١) التجنيد الإجبارى .

(٢) إعداد الضباط والقواد فى أرقى معاهد العالم .

(٣) إنشاء مصانع للأسلحة والذخيرة .

(٤) تنظيم الجيش والبحرية والطيران على أحدث الأسس .

د — الماديات :

(١) استنباط الثروات من الأرض وجوف الأرض والأنهر والبحار والهواء وسائر ما يكشف التراب القومى من عناصر .

(٢) السير قدماً فى سبيل تصنيع البلاد بأوسع معانى التصنيع .

(٣) نشر شبكات المواصلات بجميع أنواع كل منها .

(٤) تنسيق التبادل بين منتجات البلاد العربية وتدعيم التشارك فى استثمار أموالها لمصلحة هذه البلاد .

خامسا — الإجراءات العاجلة :

إلى أن تقوم الحكومات باتخاذ وسائل النهوض سعياً فى سبيل تحقيق مبادىء الميثاق يتولى أولو الفكر فى مختلف البلاد الدعوة لهذه المبادىء، وتكوين الجماعات وإنشاء المدارس الحرة والعمل على محو الأمية وإرسال بعثات التخصص وإغاثة المحرومين وإعانة المحتاجين وتهيئة منظمات التربية البدنية ، وتأليف الشركات الصناعية والتجارية وتنظيم المؤتمرات وإذاعة البيانات والمعلومات وتبادل المعرفة عن تطورات الأمور الداخلية والمالية . والإعلام عن رسالة العروبة فى خدمة الإنسانية وحث الحكومات العربية على السير فى طريق ذلك جميعاً .

الفهرس

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

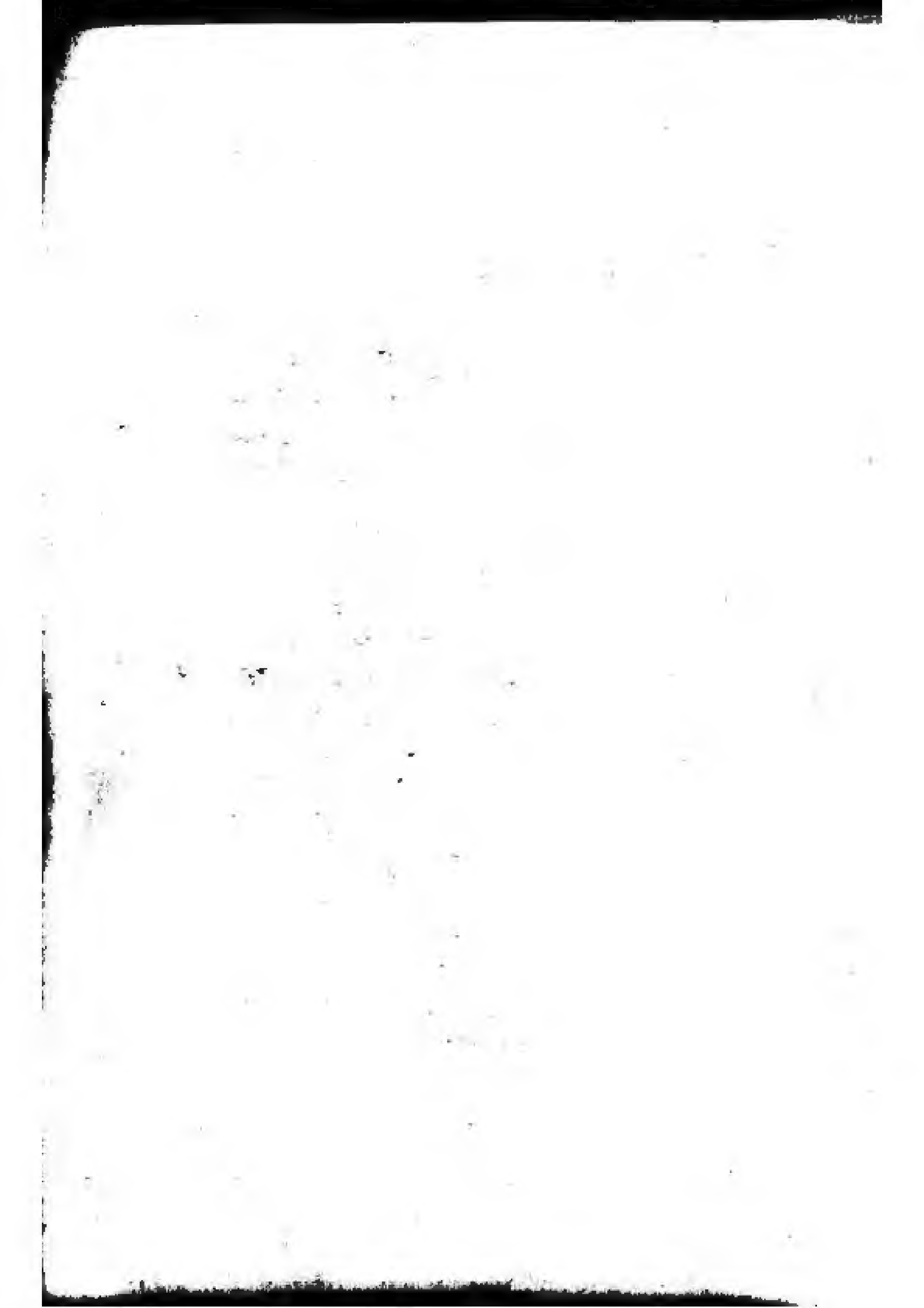
صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة



هذا الكتاب

- انطلق الزعيم علال الفاسي، وهو يكتب هذا الكتاب من مصدرين من مصادر المعرفة: القراءة والممارسة. قرأ عن الكثير من أصول الحركات الاستقلالية ومنابعها وحضورها في الجزائر وتونس والمغرب، وعلى قدر ممارسته منذ بدأ مناضلا مع المناضلين في الأقطار الثلاثة حتى أصبح زعيما يسهم في قيادة الحركة الاستقلالية في المغرب العربي. فكان هذا الكتاب خلاصة هذه التجربة الطويلة.

- يكرس الكتاب المنطلق الوحدوي للمغرب العربي من خلال التاريخ: الذي كان سند المؤلف فيما كتب، ومن خلال وحدة الحركة الاستقلالية بالأقطار الثلاثة، في المضامين والأهداف والوسائل.

- الكتاب يعتبر مرجعا حيا، ليس فقط للحركات الاستقلالية ككل، ولكن كذلك للفكر الاستقلالي في تطوره من منبعه حتى مصبه. الممارسة كان يقودها فكر موحد وموحد، وهو فكر يؤكد حتمية بناء المغرب العربي. كما يؤكد ضرورة تجاوز العثرات والعراقيل التي تقف أو توضع في طريق المغرب العربي، ويؤكد أيضا أن التمزيق والتفتيت والشرذمة لا تتفق في شيء مع مسيرة التاريخ وحتمية المستقبل.

- علال الفاسي يضع التجربة بين يدي قراء هذا الجيل، ويضع مسؤولية الانجاز على عاتقهم.